

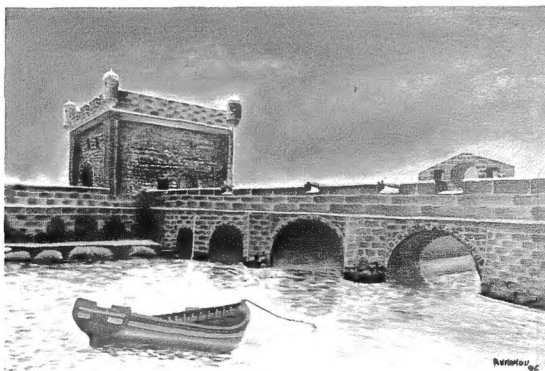
المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
مشتوراث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 6



تجارب الصويرة

المجتمع الحضري والإميرالية في جنوب غرب المغرب

1886 - 1844



تأليف: خالد بن الصغبر

تأليف: دانييل شروتر

إهداء 2005

جمعية أصدقاء المكتبة

المغرب

تجارب الصورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَشْورَاتُ كَلِمَةِ الْأَدَابِ الْعِلْمِ الْإِنْسَانِيَةِ بِالرِّبَاطِ
سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 6



هدية من الجمعية
المغربية لأصدقاء
مكتبة الإسكندرية

تجارب الصورة

المَجْمَعُ الحَضَرِيُّ وَالْإِمْبِرَالِيَّةُ فِي جَنُوبِ غَرْبِ الْمَغْرِبِ

تَأليف: دَانِيِيلُ شُرُوتَر
جامعة كاليفورنيا

تَعْرِيب: خَالِدُ بْنُ الصَّغْفَرِ

1997

هذه ترجمة لكتاب :

Merchants of Essaouira :

Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco 1844-1886.
Cambridge University Press, 1988.

- الكتاب : تجار الصويرة :
المؤلف : دانييل شروتر.
المترجم : خالد بن الصغير.
سلسلة : نصوص وأعمال مترجمة.
الناشر : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
الغلاف : إعداد عمر أفا.
لوحة الغلاف : سقالة مرسى الصويرة، أنتجها الفنان أحمامو.
الخطوط : بلعيد حميدي.
الحقوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 29-07-1970.
التصنيف : أنيسف الزنايدي، هاتف : 73.07.22.
الطبع : التناجح الجديدة بالبيضاء.
التسلسل الدولي : 1113/2590.
ردمك : 9981-825-97-2.
الإيداع القانوني : 1997/1046.
الطبعة الأولى : 1997.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين كلية الآداب ومؤسسة كونراد أديناور

رموز مختصرة

Abréviations et sigles

(خ.ح.ر) : الخزنة الحسنية في الرباط.

(م.و.م) : مديرية الوثائق الملكية في الرباط.

- A.E. Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Paris (C.C.C.- Correspondance Consulaire et Commerciale; C.P.- Correspondance Politique; M.D.- Memoires et Documents).
- A.I.U. Archives de l'Alliance Israélite Universelle, Paris.
- A.J. Anglo-Jewish Archives, London.
- A.N. Archives Nationales, Paris et Aix-en Provence.
- A:N., S.O.M. Archives Nationales, Section Outre-Mer, Paris.
- B.A.I.U. Bulletin de l'Alliance Israélite Universelle.
- B.L. British Library, London.
- B.N. Bibliothèque Nationale, Paris.
- B.S.G. Bulletin de la Société de Géographie, Paris.
- C.A.H.J.P. Central Archives for the History of the Jewish People, Jerusalem.
- C.H.E.A.M. Centre des Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie Moderne.
- E.L.I. Encyclopaedia of Islam, 1st edn.
- F.O. Records of the Foreign Office, Public Record Office, London.
- Halewi Articles de Ya'ish b. Yishaq Halewi dans *ha-Sefira*.
- M.C.C. Manchester Chamber of Commerce, Manchester.
- M.G. Archives du Ministère de la Guerre à Vincennes, Paris.
- Miège, I-IV Jean-Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe: 1830-1894*, 4 vols., Paris, 1961-1962.
- Miège, Doc. Jean-Louis Miège, *Documents d'histoire économique et sociale marocaine au XIXe siècle*, Paris, 1969.
- N.A. National Archives, Diplomatic Branch, Washington, D.C. (R.G.- Record Groupe).
- P.P. Parliamentary Papers, Account and Papers.
- R.C. Renseignements Coloniaux in *Revue de l'Afrique Française*.
- R.G.S. Royal Geographical Society.
- S.L. Archives de S. Levy, Paris.

بين يدي الكتاب

التقيت للمرة الأولى بدانييل شروتر في صيف سنة 1986 في لندن رفقة زميله توماس هارك، فعلمت حينئذ أنه قد ناقش سنة 1984 أطروحة نال بها درجة الدكتوراه من جامعة مانشستر البريطانية في موضوع التاريخ الاجتماعي والتجاري لمدينة الصويرة خلال القرن التاسع عشر. وعلمت بالمناسبة نفسها أن زميله توماس هارك قد ناقش قبله بسنة أطروحة نال بها درجة الدكتوراه من جامعة وسكنسن الأمريكية في موضوع الحياة الاقتصادية والإدارية لمدينة الصويرة. وفي سنة 1988، صدرت عن منشورات كمبرج الجامعية أطروحة دانييل شروتر تحت عنوان :

Merchants of Essaouira : Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886.

بينما ظلت أطروحة هارك حبيسة الرفوف حتى الآن. وإذا كانت مدينة الصويرة قد استرعت انتباه هذين الباحثين الأنكلوسكسونيين اللذين أقدما على مغامرة علمية حقيقية بأن خصصا جزءاً لا يستهان به من حياتهما للبحث في ماضي الصويرة، فإن الباحثين المغاربة لم يهتموا - وبما للأسف ! - اهتماماً جدياً بدراسة تاريخ هذه المدينة التي كان لها شأن أي شأن في تاريخ المغرب المعاصر. وربما عرّف الباحثون المغاربة عن البحث في هذا الموضوع لصعوبة معالجته من جهة ولكون وثائقه مشتتة في كثير من أنحاء المعمور من جهة أخرى. كما يستلزم البحث في تاريخ مدينة لعب فيها اليهود المغاربة دوراً أساسياً إماماً فعلياً باللغة العبرية، إلى جانب توافر إمكانات مادية تتيح التنقل بحثاً عن الوثائق والمستندات في فرنسا وبريطانيا وأمريكا بل في إسرائيل أيضاً، حيث توجد الوثائق الخاصة بالأمر التجاري التي ساهمت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للصويرة خلال أيامها المجدبة. ويبدو أن هذه الشروط وهذه الإمكانيات قد توافرت للباحث شروتر الذي تمحى كثيراً من الصعاب لينجز عمله هذا. وعلاوة على ذلك، فقد عزز دانييل شروتر الإمكانيات المادية المتاحة له بالبحث الميداني وتبني منهجية صارمة توخى منها الخروج بدراسة موضوعية خالية من أي تعارف أو تحيز لهذا الطرف أو ذاك.

إن أهمية هذا الكتاب وجديّة مؤلفه (انظر سيرته العلمية في آخر الكتاب)، بالإضافة إلى تحلوّ الحزاة المغربية من عمل أكاديمي منشور عن الصويرة، لمن الأسباب التي دفعتني إلى التفكير في تعريب كتاب شروتر الذي مرت على صدوره قرابة العشرة السنوات وظلت قراءته والاستفادة منه محصورة في نطاق ضيق من الباحثين المتخصصين.

وحين أطلعت السيد عبد الواحد بنداد، القيدوم المحترم، على هذا المشروع لم يتردد في الترحيب - كمعادته - باحتضانه ومساندته، فأدرجه قبل ولادته ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. وقد واجهتنا بعض الصعوبات كانت أولاها ضرورة الحصول على إذن يسمح لنا بتعريب الكتاب من دار النشر البريطانية في كمبودج والتي طلبت في البداية مقابلا ماديا للسماح لنا بالحصول على حقوق الترجمة. كما وضعت دار النشر المذكورة شروطا كثيرة كادت أن تثبط همتنا، لولا قوة العزيمة. فحررنا عدة مراسلات وجهناها إلى دار النشر المذكورة على يد السيد القيدوم، ونسقنا مع المؤلف الذي يدرّس اليوم في إيفراين (Irvine) التابعة لجامعة كاليفورنيا، قبل التمكن في نهاية المطاف من انتزاع الترخيص بتعريب هذا الكتاب.

وجدت في دانييل شروتر، مؤلف هذا الكتاب، حماسا كبيرا شجعني على العمل بكامل الجدية، إذ تكبد عناء العودة إلى وثائقه ومستنداته للثور على جميع الإقياسات والمقتطفات الأصلية التي أخذها من أصولها في مجموعات وثائقية وإرسالها إلي في الآجال المطلوبة، لاستحالة رجوعي إليها في مظانها الأصلية. كما وجدت في زملائي المؤرخين من كلية الآداب بالرباط وخارجها سندا معنويا لا يستهان به، وأخص منهم بالذكر عبد الأحد السبتي وجامع بيضا وعمر أفا ومحمد كنيب. وكان الصديق محمد معتصم من مصلحة النشر بالكلية نفسها خير معين لي بمراجعة هذا الكتاب وتصحيحه وإعداده للنشر.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الذين ساعدوا على إنجاز هذه الترجمة في أحسن الظروف، وأخص منهم بالذكر السيد عبد الواحد بنداد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، والسيد عبد الوهاب بنمنصور مؤرخ المملكة ومدير الوثائق الملكية الذي سمح لي بالإطلاع على محفوظات الصورة لضبط بعض أسماء الأعلام البشرية والجغرافية. كما أتوجه بالشكر إلى مستشار صاحب الجلالة السيد أندري أزولاي، الذي أحاط بترجمة هذا الكتاب بعنايته الفائقة، حتى يكون رهن إشارة أكبر عدد من القراء المغاربة والعرب على السواء. وأتمنى من كل الأعماق أن يقبل أهل الصورة هذا العمل هدية مني لهم ولديتهم العريقة، عسى أن يساهم في التعريف بماضيها وفي بث الأمل في حاضرها ومستقبلها، والله الموفق.

خالد بن الصغير

المدرسة العليا للأساتذة بالرباط

13 يوليوز 1997

المقدمة

مدينة الصويرة، التي يعرفها الأوربيون أكثر ما يعرفونها بأسم موكادور، هي اليوم مدينة صيد هادئة، بطيئة، منقطعة نسبياً عن العالم. وما زال معظم سكانها يقيمون في المدينة القديمة، ذلك المجال المحاط بالأسوار التي شكلت حدودها فيما مضى. وتبدو غرابة المدينة اليوم مغايرة لمكانتها السابقة التي تتمثل في كونها مرسى سلطانياً. فهذا ما زالت تنطق به أسوارها الهائلة وصفوف المدافع المصوّبة إلى خارجها برّاً وبحراً. لقد كانت موكادور، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من الأماكن القليلة التي كان التجار والبحارة والمغامرون الأجانب يعرفونها على طول الساحل الشمالي الأفريقي (الذي كان الأوربيون يسمونه «ساحل بلاد البزير»). وكانت شهرتها تضاهي شهرة الجزائر وتونس وطرابلس.

كانت الصويرة أكثر مراسي المغرب نشاطاً من سبعينيات القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. وتتناول هذه الدراسة تاريخ الصويرة بدءاً من سنة 1844، وهي أوج ازدهار المدينة بصفتها مرسى دولياً. ويسجل هذان التاريخان حدثين حاسمين في التاريخ المغربي وفي حياة الصويرة. ففي سنة 1844، قذف الأسطول الفرنسي المدينة بالقنابل، وكان ذلك عملية عقابية لردع المغرب عن التعامل مرة أخرى مع حركة المقاومة الجزائرية على حدودها الغربية. ومنذ ذلك التاريخ، كان على المغرب أن يقر بأن التدخل الأجنبي عامل رئيس في حياة البلد. وفي سنة 1886، ذهب السلطان مولاي الحسن في حركة إلى منطقة سوس، جنوب غرب المغرب، لتأكيد السيادة المغربية على بعض المناطق النائية من البلاد. وكان ذلك آخر مجهود بهذه المخزن المركزي ليريهن للأوربيين والقبائل الخارجة عن طوعه في الجنوب على أن المرسى السلطاني في الصويرة، وهي مدينة كان يراقبها موظفو الجمارك المخزنيون مراقبة صارمة، هو مرسى تجارة الجنوب.

ويهم هذا الكتاب في المقام الأول بجماعة تجار الصورة في هذه المرحلة، وعلاقات هذه الجماعة بالسلطان والأوربيين والقوى الجهوية في الجنوب الغربي. وكان هدفي من فحص تاريخ جماعة على مستوى محلي، هو الحديث عن المجتمع المغربي قبل الاستعمار. فما كان يُنظر إليه في عالم مصغر، يكشف أيضاً عن بعض القوى المحركة للمجتمعات قبل الاستعمار في عصر الإمبريالية الاقتصادية. وتنعكس استجابات جماعة تجار الصورة للتغلغل الأجنبي، بكيفية أعم، الطريقة التي كانت فئة من السكان تردُّ بها على التوسع الرأسمالي الأوربي.

وقد ظلت الصورة مدينة صغيرة نسبياً. وارتفعت ساكنتها من حوالي 10,000 نسمة سنة 1844 إلى حوالي 18,000 نسمة سنة 1886. وكان حجم الصورة الصغير نسبياً من الأمور الأولى التي لفت انتباهي. وعندما بدأت البحث لإنجاز أطروحتي لنيل الدكتوراه في جامعة مانشستر، كنت أؤمل أن أكون قادراً على أن أستوفي فعلاً كل ما كُتِب من وثائق عن المدينة في القرن التاسع عشر. وكانت هذه المهمة تبدو معقولة، بالنظر إلى ما أقترضه المؤرخون مسبقاً من غياب الأرشيفات المغربية. والآن، بعد مضي حوالي عشرين سنة، يبدو جلياً أن عمراً من العمل قد لا يكشف إلا عن قدر ضئيل من المواد الموجودة. ومع ذلك، فإن هذه الكتلة من المواد، وكثافة تفاصيلها بالذات، تجعل المرء يهيئ بالثغرات التي يواجهها الباحثون في التأريخ المغربي. فما من رسالة إدارية باقية إلا وتتضمن تلميحات إلى رسائل أخرى عديدة، وما من كتاب للرسوم والأعشار إلا يشير إلى قوائم لمجموعات من الكنائش الحسابية الأخرى التي كانت محفوظة في الأرشيفات.

وتركز هذه الدراسة على أربعة أنماط رئيسة من المصادر الأساسية هي : الوثائق الإدارية وكنائش الرسوم الجمركية والأعشار التي كانت تؤدي للمخزن المركزي، وسجلات القنصليات الأجنبية، والأخبار الوصفية للرحالين والمقيمين الأجانب في المغرب، والوثائق الخاصة لعدة مؤسسات تجارية مغربية - يهودية. وقد اكتشفت مؤخراً أرشيفاً خاصاً يتضمن مستندات لإحدى الدور التجارية اليهودية الرئيسة في الصورة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ولكنني لم أستعمله كله في هذه الدراسة. وسأفرد لهذه المواد دراسة مستقلة شاملة.

وأشير إلى أن هذه الأنواع المتاحة من الوثائق تقيد دراستنا وتوجهها في الوقت نفسه، ومن أهم المصادر المستعملة وثائق آل قرقوز. وكان آل قرقوز من أهم عائلات

التجار في الصورة، لكن لم يكن لأي دار تجارية مثل هذه الصّلات الحميمة بالقصر السلطاني في مراكش. وقد أحتفظ بأكثر من مائتي رسالة عربية بعث بها القصر في ما بين سنتي 1843 و1883 إلى أفراد تلك العائلة في الصورة. (انظر الملحق أ). وغالباً ما تنطوي هذه الرسائل، التي تستغرق الفترة التي تُهمّنا، على سرد للأحداث والعمليات التي تناقشها. وتتضمن مجموعة آل قرقوز أيضاً وثائق شرعية بالعربية والعربية لها علاقة بنقل الملكيات والأهون، وعقوداً موثقة بالعربية، ورسائل عديدة بالعربية المستعربة. فأشكر ميشيل أبيطبول، الذي اقترح علي في بادئ الأمر أن أشتغل على هذه الوثائق. وقد تمكنت من الرجوع إلى هذه المواد، بفضل كرم جورجيت قرقوز وسخاها. ومذّت لي هذه السيدة يد العون بطريقة أخرى : إذ أطلعت كثيراً على حياة اليهود الاجتماعية في القصبة من خلال مناقشاتنا المستفيضة عن العائلات اليهودية التي كانت تنتمي إلى النخبة.

وكانت دراسة هذه الوثائق خطوة أولى في تحديد موضوع البحث والتنقيب. ومع ذلك، كان بناء تاريخ أعمّ لجماعة التجار في الصورة حول هذه الرسائل عملاً يقتضي بحثاً أكثر شمولية. فقد كان كثير من الرسائل أجوبة مختصرة فقط على رسائل مُستَلَمَة، مع تلخيصات للرسائل الأصلية المبعوثة. ولم يكشف البحث الشاق في أرشيفات القصر الملكي في الرباط إلا عن رسائل قليلة أرسلها قرقوز فعلاً. ثم إن الرسائل العربية الخاصة بالفترة المدروسة تتبع أساليب مبتذلة. فغالباً ما كانت الأوصاف غامضة والتفاصيل الملائمة غائبة. وكان إضفاء المعنى على هذه الوثائق يتطلب فهماً للعلاقة بين المتراسلين والأحداث التي تصفها.

وقد سهل هذه المهمة أرشيفات النياية القنصلية الأمريكية في موكادور، والتي نقلت مؤخراً من المغرب إلى الفرع الدبلوماسي للأرشيفات الوطنية في واشنطن (National Archives, Washington D.C.). وكان أبراهام قرقوز وأبنه ماير قد عملا نائبين قنصلين للولايات المتحدة في الصورة أكثر من ثلاثين سنة. وفضلاً عن الرسائل المتبادلة بين آل قرقوز والقنصل العام الأمريكي في طنجة، أحتفظ برسائل عربية عديدة بين قنصل موكادور ومخزن الصورة المحلي. ووجدت في هذه الأرشيفات القنصلية أيضاً رسائل ووثائق بالإسبانية والفرنسية والعربية المستعربة تهم قضايا عملية شتى. وما زالت معظم أوراق الرسائل في هذه المجموعة مخنومة، وما زالت المجلدات

غير منظمة. فأزجي شكري للقيمين على المحفوظات في الأرشيفات الوطنية على أن أتاحوا لي فرصة استغلال هذه المواد.

وراجعت أيضاً الأرشيفات الفرنسية والبريطانية لقنصليات موكادور. وقد أنجز عمل كبير في الأرشيفات القنصلية المغربية. ويدين المؤرخون على نحو خاص لدراسة جان - لوي مبيج الضخمة (Le Maroc et l'Europe : 1830-1894, 4 vol., Paris, 1961-1962). ومن ثم ركزت تركيزاً أخصّ على أرشيفات موكادور القنصلية وليس على المراسلات التي جُمعت في مجلدات عديدة والتي أكتشفت في سلسلة المغرب العامة في كل من وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية. وكان موظفو دار المحفوظات البريطانية (Public Record Office) ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية (Quai d'Orsay) أكثر مساعدة لي في بحثي.

لكن دراسة المجتمع المغربي من وجهة نظر القنصليات الأجنبية وحدها ربما أعطتنا طبعاً رؤية غير متوازنة للتاريخ المغربي. لذلك رجعت إلى الرسائل الرسمية للمخزن المركزي. وبغض النظر عن الوثائق الإدارية العديدة التي تتعلق بالصورة، قدّمت كتابات الرسوم الجمركية، ومكوس الأبواب والأسواق، والأعشار، وأملاك المخزن معطيات كمية لا غنى عنها لهذه الدراسة.

وكان النظام التصنيفي للأرشيفات في الخزانة الحسنية التابعة للقصر الملكي قد بدأ للتو، ولو أن وجود هذه الأرشيفات وقيمتها كان قد لاحظهما المؤرخ المغربي الفقيه جرماني عماش منذ وقت طويل. وقد شجعتني في مهمتي إلحاحه على الحاجة إلى استعمال الأرشيفات المغربية. وبدأ جيل جديد من المؤرخين إنتاج دراسات قائمة على هذه الأرشيفات، سأجبل عليها في ما يلي من الصفحات. وسيدو ما أدّين به لمؤرخي جامعة محمد الخامس في الرباط واضحاً في هذا الكتاب. وهنا أودّ أن أخصّ بالذكر عبد الرحمن المودن، الذي كان يبحث في الأرشيفات في الوقت الذي كنت أبحث فيها أنا أيضاً. فأشكره على مساعدته في إرشادي إلى بعض المواد، وعلى تعليقه على أطروحتي فيما بعد. وكانت مناقشاتي أعظم إفادة مع التباري بوعسل، الذي كان يبحث أيضاً في الأرشيفات. أما طوماس هارك، الذي كان ينجز بحثاً في موضوع الصورة، فشاركني مهمة فحص أكّداس من المراسلات التي لم تنظم حتى ذلك الحين. وكان عمل ولقد رولان الجاري في أرشيفات الخزانة الحسنية ذا أهمية

خاصة. فأشكره شكراً خاصاً لكونه أستاذي الأول في تاريخ شمال إفريقيا. وأنا ممنون غاية الإمتنان للسيد محمد العربي الخطاطي، المدير السابق للخزانة الحسنية، الذي كان يأبى إلا أن يضع بين يديّ الأرشيفات التي لم تُصنّف بعد. ويؤدّي أيضاً أن أشكر حميد مومو، الذي تُبهنّي إلى كثير من الوثائق التي لها صلة بموضوع بحثي في الخزانة الحسنية. وأقر بالجميل للسيد عبد الوهاب بنمنصور، مؤرخ المملكة ومدير الوثائق الملكية، الذي أتاح لي الإطلاع في مديرية الوثائق الملكية على محفوظات عديدة عن الصورة. وأنا مدين بالجميل والرفان للفقيه عبد الرحمن الفاسي، المدير السابق للخزانة العامة بالرباط، على ما قدمه لي من مساعدات. وأوجه شكري الخاص لعدة قيّمين على المكتبات وأمناء المحفوظات. وأشكر منهم على الخصوص عبد المجيد بن يوسف، الذي كان متبهاً غاية الإلتباه لكل أسلتي، ومحمد العوان، الذي علمني الكثير عن أرشيفات المغرب ومكتباته.

ولا تزال معظم أرشيفات المغرب في حوزة الأشخاص، الذين غالباً ما يسكنون في مواضع من البادية يتعذر الوصول إليها. فأتوجه بعظيم أمتناني لمصطفى النعيمي من المعهد الجامعي للبحث العلمي، الذي زوّدي بوثائق عن عائلة يبروك من كُولِيم، وناقش معي تاريخ جنوب غرب المغرب بتفصيل تام. وقام علماء الاجتماع من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة في الرباط بعمل كثير في هذا المجال. فأملّتي شعبة العلوم الإنسانية في المعهد بالتسهيلات اللازمة كما أملّتي بمناخ فكري يسرّ عليّ إنجاز بحثي هذا. وكانت مناقشاتي مع محمد التّاصريّ وعبد الله حمودي نفيسة لا تقدّر بثمن. وأنا مدين للفقيه بول هاسكون، أكثر من غيره، بأن دجّني في مشروع في تازروالت تحت رعاية المعهد الزراعي لجامعة أمستردام. فأمكنني العمل إلى حد كبير في سوس وفحص ما لم يُنشر من وثائق آل بودميعة في إليغ، الذين كانوا يتحكمون في طرق القوافل في جنوب غرب المغرب. وكان موت بول هاسكون في موريطانيا، رفقة عالم الاجتماع، أحمد عريف، خسارة أحس بها كل من يهم بالجمع المغربي. لقد تعلمت الكثير من بول هاسكون عن المغرب. وكانت أفكاره الجديدة العديدة، التي خالفت الكثير ممّا كان قد كتب عن المغرب - بما في ذلك منشوراته نفسها - قد بدأت تتكون لئماً وافته المنية. ففسي أن يكون هذا الكتاب مساهمة، في الاتجاه الذي كان بول هاسكون سائراً فيه، بإعادة التفكير في المجتمع والتاريخ المغربيين.

أما على المستوى المحلي، فكان أهل الصورة يولون اهتماماً نشيطاً دائماً لبحثي. فأودُّ أن أشكر على الخصوص أسرة أبيقصيص، التي كان بيتها في القصة مفتوحاً لي على الدوام. وكان بوجمة الحضر، محافظ متحف الصورة، والأستاذ الحصري أكثر إفادة لي دائماً في مواضيع الثقافة المحلية. وكانت أرشيفات المرسى والأحباس قد وضعت تحت تصرفي. وأخص بالشكر على ذلك الكائد أغنية باسو، من العمالة الإقليمية. وكان السيد بلعري من وزارة الثقافة أكثر مساعدة لي في بحثي. وكان العديد من مواليد الصورة من «يهود الشتات» وذريتهم مهتمين بمشاطرتي معرفتهم وتزويدي بوثائقهم واتصالاتهم الشخصية معاً. وقد أمدني بمعلومات أكثر إفادة على الخصوص أفراد من أسر أفراط والمليح وأيقصيص وقرقوز وخنافو في المغرب وإسرائيل وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة. وأود هنا أن أخص بالذكر السادة إدمون عمران المليح وأندري أزولاي والطيب عمارة وصمويل ليقي وشلومو خنافو وحاييم الزعفراني. وأوجه شكري الخاص للأستاذ حاييم الزعفراني، الذي ظلت تعليماته عن تعقيدات العربة والعربة المستعربة المبريتين ذات قيمة لا تبلى. وقد أمكنتني بفضل دعونه إياي للتدريس في جامعة باريز الثامنة - فانسين عام 1984-1985، أن أواصل بحثي عن الطائفة اليهودية - المغربية.

وكان اليهود في الصورة يمثلون ما بين 30 و40% من السكان. لكن المصادر التي كتبها الأخبار عن الصورة، وهي مدينة أشتهرت بالتجارة أكثر منها بالعلم، كانت ضعيفة إلى حد ما. ومع ذلك، وجدت بعض «الأجوبة» المناسبة في بعض الأعمال التي دوّنها الأخبار المغاربة في القرن التاسع عشر، وبعض النصوص المناقبة عن أولياء اليهود (الصديقيين) في المدينة. وجمعت أيضاً نسخ عدد من المخطوطات من الناس الذين لهم اتهامات مشتركة بتاريخ اليهود في المغرب. فأشكر الأستاذ مبيح، وأبك دلويها، وإلياس هراس، وفكتوريا ديشنو على ما منحوني إياه من نسخ للوثائق، وصور، ومعلومات قيمة أخرى. وتعلمت الكثير من يوسف شريت في بحثنا المشترك عن الطائفة اليهودية في الصورة. أما روبرت أطلال، الجيولوجرافي وأمين المكتبة الرئيس في معهد بن زقي، وثروذ ليقي من مكتبة موكاتا، فقد ساعداني في بحثي بطرق شتى. ويوجد أهم مصدر للطائفة اليهودية في الصورة، في أرشيفات الرابطة الإسرائيلية العالمية في باريز. وقد بذل لي السيّد جورج هيل، مدير الأرشيفات، والسيدة ليقي، أمانة مكتبة الرابطة الإسرائيلية العالمية، مساعدات لا حد لها ولا حصر.

وأنا مدينٌ بدينٍ خاص لكافة أساتذتي وزملائي وأصدقائي الذين مهّدوا لي سبل تأليف هذا الكتاب. فقد استفدتُ كثيراً من البحث الذي أنجزته بالاشتراك مع طوماس باريك في المغرب. وكانت قراءته المدققة لأطروحتي، وشتّى أفكاره الجديدة عن تاريخ الاقتصاد المغربي قد بصّرتني بكثير من الأمور. وأشكر باولو ده ماس، زميلي في مشروع تازروالت، على ما أبداه لي من ملاحظات نقدية مفيدة. وكانت التعاليق القيمة لمايكل بريث ولوسيت فالنسي وإدموند بورك وريمون جاموس على أطروحتي قد ساعدتني على إعادة كتابة هذا العمل. وأوجّه شكري الخاص لأساتذتي في مانشستر. فقد كان س. إ. بوسورث يشجعني كثيراً طوال المدة التي كنت أحرّر فيها أطروحتي. وقبل ذلك، كان لكنيث براون يَدّ في تشكّل الكثير من أفكارتي وكتاباتي عن المغرب والتاريخ المجتمعي.

وما كنت لأُنجز قسماً كبيراً من هذا البحث، لولا الدعم الذي تلقّيته من «كلية الفنون بجامعة مانشستر» (Faculty of Arts of the University of Manchester)، و«المؤسسة التذكارية للثقافة اليهودية» (Memorial Foundation for Jewish Culture)، و«مجلس البحث في العلم المجتمعي / المجلس الأمريكي للمجتمعات المثقفة» (Jewish Culture Social Science Research Council/American Council of Learned Societies). فلهذه المؤسسات منّي جزيل الشكر على ما قدمته لي من عون مالي. أما صياغة بحثي، فأنا الذي أتحمل مسؤوليتها كاملة.

المدخل

كانت الصورة أهم مراسي المغرب خلال قرن كامل. وكانت منفذاً بحرياً إلى أوروبا يحتل موضعاً خلفياً منزلاً، إذا ما قورنت بمراسي الحواضر المغربية التي تزايدت أهميتها إبان الفترة الإستعمارية. وتظل الصورة مجرد مدينة صغيرة، تقع في منطقة تكاد تكون قاحلة. وكان التوسع الذي شهدته مراس بحرية أخرى في الشرق الأوسط مثيراً، خلال الحقبة نفسها، كما هو حال بيروت والإسكندرية. فقد ارتفع عدد سكان بيروت من 6.000 إلى 120.000 نسمة في القرن التاسع عشر⁽¹⁾. وعند بداية القرن التاسع عشر، بلغت ساكنة الإسكندرية 10.000 نسمة؛ وفي أواسط خمسينيات القرن التاسع عشر، ارتفع عدد سكان المدينة نفسها إلى حوالي 150.000 نسمة⁽²⁾. وكلما تعززت المصالح التجارية الأوربية في مكان ما، تحولت المدن المراسي إلى مراكز تجارية شديدة الأهمية. غير أن ارتفاع ساكنة الصورة من 10.000 إلى 18.000 نسمة يبدو أقل أهمية من الارتفاع الذي عرفته ساكنة المرسين الآخرين سابقى الذكر (انظر الملحق ب).

ومع ذلك، فإن المؤرخين غالباً ما اعتبروا التطور الذي شهدته الصورة ذا دلالات بالغة الأهمية في تاريخ المغرب الحديث. فقد ذهب عبد الله العروي إلى اعتبار سيدي محمد بن عبد الله، الذي أسس الصورة، «صانعاً حقيقياً للمغرب الحديث الذي طالما تحدثت عنه كتابات عديدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر». ويرى العروي أن إنشاء الصورة جعل الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية مصدراً لمداخيل الدولة. ومن ثم أصبح ازدهار الدولة المغربية ووجودها مرتبطين بنشاط يهيمن عليه الأجانب⁽³⁾.

Leila Tarazi Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut* (Cambridge, Mass., 1983), p. 1. (1)

.David S. Landes, *Bankers and Pashas* (Cambridge, Mass., 1958), p. 85 (2)

.Abdallah Laroui, *The History of the Maghrib* (Princeton, 1977), p. 276 (3)

وقد أكدت كل الدراسات المتعلقة بالمغرب، منذ صدور الدراسة الهامة التي أنجزها جان - لوي ميج، أهمية التحولات الاجتماعية المترتبة على إدماج المغرب في النظام الرأسمالي العالمي⁽⁴⁾. ويرى جان - لوي ميج أن تفاعل المغرب مع أوروبا، ولا سيما في مجال التجارة الخارجية، أفضى إلى تحولات بنوية في المجتمع. فتطور رأسمالية على هامش اقتصاد تقليدي، وتنامى نفوذ البرجوازية - التي يتكون معظمها من اليهود - أحدثت تحولات اقتصادية في البلاد⁽⁵⁾. إذ بدأت تنمو في المدن والبادي على السواء طبقة رأسمالية من المزارعين وملاك الأراضي⁽⁶⁾. وكلما تزايدت أهمية المدن الساحلية، تراجعت مكانة المدن الداخلية. وكانت الحرف التقليدية تتأزم أو تندثر تماماً كما هو الحال في جهات أخرى من الشرق الأوسط، نتيجة لتدفق المصنوعات الأوربية الرخيصة⁽⁷⁾. ولقد أنارت مثل هذه الإقتراضات الطريق أمام دراسات عديدة للتعقق في البحث من أجل التوصل إلى معرفة آليات تحول المجتمع المغربي في الحواضر أو في جهات معينة خلال فترات ما قبل الإستعمار⁽⁸⁾.

وشكلت هذه الدراسات انسلاخاً حقيقياً مهماً عن أدبيات الفترة الإستعمارية الفرنسية، التي دأبت على تصوير المجتمع التقليدي المغربي قبل الحماية الفرنسية وكأنه ثابت لم يتغير فيه شيء. ذلك بأن الكتابات الفرنسية التي درست المدن المغربية اختارت التركيز على المآثر التاريخية للمدينة وعلى مساهمات السلاطين

(4) انظر : Edmond Burke, *Prelude to Protectorate in Morocco* (Chicago and London, 1976), p. 19 ff.

(5) إن وجهات نظر ميج هذه تتخلل صفحات كتابه Jean-Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe: 1830-1894*, 4 vols., Paris, 1961-1962. لكنها ملخصة في الجزء الرابع، ص. 359، وانظر أيضاً : Jean Brignon, et al., *Histoire du Maroc* (Casablanca, 1967), pp. 311-312.

(6) انظر : David Seddon, *Moroccan Peasants* (Folkestone, Kent, 1981), p. 46.

(7) انظر : Magali Mossy, *North Africa 1800-1900* (London and New York, 1984), p. 92. وانظر عن حالة مصر :

Gabriel Baer, *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago and London, 1969), p. 153.

(8) Kenneth L. Brown, *People of Salé* (Manchester, 1976), pp. 119 ff ; Janet L. Abu-Lughod, *Rabat : Urban Apartheid in Morocco* (Princeton, 1980), pp. 95-110 passim ; Paul Pascon, *Le Hnoaz de Marrakech* (Rabat, 1977), vol 2, pp. 415-433.

وانظر أيضاً : أحمد التوفيق، *المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إيتولان (1850-1912)*، منشورات كلية الآداب بالرباط (الطبعة الثانية، 1983)، صص. 304-311.

المتعاقبين على الحكم في التأثير على تشكيل المظاهر السطحية والخارجية للحواضر، لكن اهتمامها بالتحويلات الاجتماعية كان ضعيفا⁽⁹⁾. بل إن دراسة روجي لوتورنو (R. Le Tourneau) عن فاس - وهي من أهم الكتب الموجودة في موضوعي الحياة الحضرية في المغرب والمدن الإسلامية بوجه عام - كانت تنظر إلى المدينة، في فترة ما قبل الإستعمار، وكأنها سمرديّة توقف عندها الزمان وحُكم عليها بالجمود الأبدي. ذلك بأن فاس سنة 1900 تبدو - من نواح عدة - وكأنها في عهد المرينيين حقاً⁽¹⁰⁾. والمضمر في هذا التأويل أن التغيير لم يتحقق بفاس إلا في ظل الحماية الفرنسية. غير أن دراسة أخيرة لأندري ريمون (André Raymond) قد أكدت - في مقابل مفهوم الإنهيار الحضري على عهد العثانيين - أن حواضر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت على درجات من التطور لا تخلو من دلالات إبان القرون السابقة للقرن التاسع عشر⁽¹¹⁾.

وتسارعت التحويلات الاجتماعية في الحواضر المغربية في فترة ما قبل الإستعمار تسارعا قويا، نظراً لتزايد اعتماد المغرب على أوروبا. ويمكن اعتبار التوسع التجاري الأوربي مرحلة أولى في عملية الهيمنة الاقتصادية الأجنبية، شبيهة بما حصل في بلدان الشرق الأوسط⁽¹²⁾. وكانت للمدن المراسي، بصفة خاصة، قابلية التحول الاجتماعي، لأنها شكلت نقطة الإتصال الرئيسة بين الأوربيين والسكان المحليين. وأهم من ذلك أن المراسي اعتُبرت من عوامل التغيير، بل مواقع متقدمة مكنت من إخضاع البلد بكامله إلى هيمنة الأنماط الغربية⁽¹³⁾.

(9) ومن أبرز النماذج المعروفة في هذا السياق، ما يأتي :

Jacques Caillé, *La ville de Rabat jusqu'au protectorat français*, 3 vols. (Paris, 1949) ; G.

Deverdun, *Marrakech, des origines à 1912*, 2 vols. (Rabat, 1959-1966).

Le Tourneau, *Fès avant le protectorat* (Casablanca, 1949) ; Le Tourneau, *Fes in the age of the Marinides* (Norman, Okla., 1961).

وانظر أيضا تعاليق برون في كتابه : Brown, *People*, p. 5.

(11) André Raymond, *Grandes villes arabes à l'époque ottomane* (Paris, 1985), p. 39 ff.

(12) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London and New York, 1981).

(13) Rhoads Murphy, *The Outsiders: The Western Experience in India and China* (Ann Arbor, 1977).

والموضوع الذي يناقشه هو الكتاب هي أن مدن المراسي في آسيا وإفريقيا ظلت، على الأقل حتى وقت متأخر من المواجهة مع الغرب، أكثر صمودا في وجه التحويلات، وذلك لقوة الثقافة المحلية وشابها. وفيما يتعلق بالمدن المراسي في آسيا على العموم، انظر :

=

إلى أي درجة ينطبق هذا النمط العام على المرسى الرئيس في المغرب خلال القرن التاسع عشر ؟ كيف كانت ردود فعل التجار المحليين على قوى التغيير الخارجية ؟ وكيف تصرف أولئك التجار بصفتهم من العوامل الفاعلة في التحول الاجتماعي والاقتصادي ؟ أتمنى أن أقدم أجوبة عن هذه الأسئلة عبر صفحات هذا الكتاب، وذلك بفحص مكونات المجتمع المحلي في علاقاته بمناطق المغرب الداخلية. لكن قبل الشروع في ذلك، لابد من إبداء بعض الملاحظات الأولية في شأن الصورة.

لقد أسس السلطان مدينة الصورة كي يتخذها مرسى ملكيا ومركزا تجاريا تقع فيه كل المبادلات التجارية مع أوروبا. وكان يرمي من ذلك إلى حصر مجال النفوذ الأجنبي وتحديد حجم المبادلات في الوقت نفسه. فكانت المدينة تقع في مكان منعزل نسبيا، كما لم يكن يُسمح للأجانب بالتنقل في اتجاه الأسواق الداخلية. وحتى في المدينة نفسها، فإن الأجانب وتجار السلطان من المغاربة اليهود كانوا يقيمون في أحياء خاصة معزولة داخل القسبة. أما المحلات السكنية التي يقيمون فيها، فكانت من أملاك المخزن المركزي. ومن الناحية النظرية، كان المخزن أيضا هو الذي يشرف بنفسه على تسير شؤون التجارة الخارجية. وهذا يذكرنا، من نواح عدة، بـ«مراسي التجارة» التي تحدث عنها بولاني (Polanyi) وأشار إلى أن الجماعة المتاجرة فيها تكون معزولة نسبيا عن بقية المجتمع، فتقوم بدور الوساطات السياسية بين العناصر التي تتشكل منها الحدود السياسية. وفي هذا النموذج، تتغلب التجارة الخاضعة للتسيير الإداري وتُركز المواد الترفيحية بعيداً عن المنافسة الاقتصادية⁽¹⁴⁾. ومن نواح معينة، كان

Dilip K. Basu (ed), *The Rise and Growth of the Colonial Port Cities in Asia* (Lanham, Md. and London, 1985).

Karl Polanyi, «Ports of Trade in Early Societies», *Journal of Economic History*, 23 (14) (1963), 30-45 ; Rosemary Arnold, «A Port of Trade : Whydah on the Guinea Coast», in K. Polanyi, et al., *Trade and Market in Early Empires* (Glencoe Ill., 1975).

وقد طبق بوناسيك نموذج بولاني على الصورة :

D.S. Ponasiak, «The System of Administered Trade as a Defense Mechanism in Preprotectorate Morocco», *International Journal of Middle Eastern Studies*, 9 (1977), 195-197.

ويبدو أنه نموذج مفيد لمرسى بالي. انظر :

Clifford Geertz, «Ports of Trade in Nineteenth Century Bali», *Research in Economic Anthropology*, 3 (1980), 109-122.

سلطان المغرب يستطيع كبح جماح التسرب الأجنبي، وإنشاء مجال اقتصادي محصور، وفقاً للطريقة نفسها التي أستطاع الصينيون أن يتبعوها في إطار ما سُمي بمعاهدات المراسي. إذ كان الأجانب في الصين يُحاصرون في أحياء خاصة بهم في مدينة كانتون (Canton)، فلا يُسمح لهم بالتنقل خارجها (إلا في مهام خاصة لحمل الهدايا إلى الإمبراطور)، ولا بالتجارة مع مراس أخرى. وبهذا تصبح الدولة محتكرة للتجارة الخارجية، فيجد التجار الأجانب أنفسهم مضطرين إلى التعامل مع وسطاء صينيين رُسميين. وقد تزايدت معاهدات المراسي تزايداً سريعاً في الصين خلال القرن التاسع عشر، ولو أن تأثيرها في الاقتصاد الصيني التقليدي ظل محدوداً⁽¹⁵⁾.

ومع ذلك، فإنه لا يصبح تبني هذه الفرضية والمبالغة في التسليم بها، إذ أن العزلة الاقتصادية لمرسى الصورة وحيادها السياسي كانا نسبين دوماً. ومن المؤكد أنهما لم يسبق لهما أن كانا مطلقين قط. إن النموذج الحضري للصورة شبيه جداً بما هو معروف في غيرها من المدن الإسلامية والمدن المغربية بصفة خاصة. علاوة على ذلك، ما لبث السلطان أن فقد سيطرته على مراقبة التجارة تدريجياً. ذلك بأن الحركة التجارية في الصورة سارت، منذ اللحظات الأولى لوجود المدينة، وفقاً لممارسات تجارية كانت متجذرة في المجتمع المغربي. وبناء عليه، كانت الصورة، في الوقت نفسه، متفردة بكونها مرسى تجارياً يخضع للمراقبة الإدارية، ولكنها كانت شبيهة بغيرها من الحواضر.

وفي ضوء حجم المدن المغربية الداخلية الرئيسة ومكانتها الاقتصادية، لابد من تقدير أهمية المراسي الساحلية في التحولات السوسيو - اقتصادية للمغرب تقديراً دقيقاً لمعرفة طبيعتها المطلقة أو النسبية. كانت الأهمية الاقتصادية للمناطق الداخلية وللتجارة المحلية بوجه عام لا تزال قوية وتفوق مثيلتها في الساحل. إذ على الرغم مما يقال من أن المدن الداخلية الرئيسة، ككفاس ومراكش، قد دخلت مرحلة

= لقد غلغ العديد من المهتمين بالدراسات الإفريقية عن نظرية «الإقتصاد القديم» عند بولاني والتي يجهن فيها التسيير الإداري للتجارة على العرض والطلب، وذلك لإخفاها في النظر إلى السلوك الاقتصادي في علاقاته الزمنية والمكانية بالمؤسسة السوسيو - اقتصادية التي يبنى عليها المجتمع. انظر :

Paul E. Levejoy, «Polanyi's «Ports of trade»: Salaga and Kano in the Nineteenth Century», *Canadian Journal of African Studies*, 16, 2 (1982) ; Philip D. Curtin, *Cross-Cultural Trade in World History* (Cambridge, 1984), pp. 13-14, 58-59.

(15) Murphy, *The Outsiders*, pp. 81, 104-105

الإخبار⁽¹⁶⁾، فإنه ليست هناك دلائل قوية يمكن أن توحي بأن النمو المحدود للمدن الساحلية كان بالضرورة على حساب ديمغرافية المدن الداخلية المغربية الرئيسية واقتصادياتها. وعلى الرغم من احتمال وجود تذبذبات مثيرة خصت ساكنة مراكش خلال القرن التاسع عشر، فإنه ليست هناك مؤشرات واضحة تدل على حدوث انهيار كامل⁽¹⁷⁾. وظلت مدينة مراكش عاصمة للمغرب المغربي، بل أكثر مراكزه التجارية أهمية. علاوة على ذلك، فإن معظم ساكنة المغرب التي تتكون من عدة ملايين نسمة كانت تقيم في البوادي. ويفترض أن تكون ساكنة المغرب الحضرية ما بين 5 و 10% من مجموع السكان⁽¹⁸⁾. ويبلغ عدد السكان القرويين في أحواز الصويرة ومناطقها الخلفية - حاحا والشاطمة - ضعف سكان المدينة ذاتها عشرة مرات على الأقل (انظر الخريطة 1)⁽¹⁹⁾. وبناء على هذه المعطيات، يظل المغرب مجتمعاً قروياً

(16) Morsy, North Africa, p. 92. أما النمو الذي شهدته فاس في هذه الفترة، فانظر في شأنه :

Norman Cigar, «Socio-Economic Structures and the Development of an Urban Bourgeoisie in Precolonial Morocco», *The Maghreb Review*, 6 : 3-4 (1981), 55-76.

(17) لا توجد إحصائيات مغربية خلال القرن التاسع عشر. وتبين التقديرات الصادرة عن الأجانب تبايناً شديداً. غير أن تخمينات معقولة يمكن أن تعطينا ساكنة تتكون من حوالي 40.000 أو 60.000 نسمة. انظر التقديرات الواردة عن دورفان (Duverdon, *Marrakech*, pp. 597-598). وقد تمت أول محاولة جادة لتعداد سكان المغرب عند منتصف القرن العشرين. وقدر عدد سكان مراكش بحوالي 57.000 نسمة سنة 1900. (انظر : Larraz, «La population du Maroc», *La Géographie*, 1900). (انظر : W.S.G., 13, 2^e sem. (1906), 347, 95.000) نسمة سنة 1900.

(18) تتراوح التقديرات الصادرة عن الأجانب في موضوع سكان المغرب ابتداء من سبعينيات القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، تتراوح بين مليوني نسمة و 15 مليون نسمة، انظر :

(M. El Mansour, *Morocco in the Reign of Mawlay Sulayman*, Meenas, 1968, pp. 3-6).

وفي سنة 1895، قدر أحد الملاحظين مجموع سكان المغرب بما بين 15 و 24 مليون نسمة (انظر : Auguste Moulières, *Le Maroc inconnu* (Paris, 1895), vol 1, p. 27). وأعادها على ما جاء عند ليون الإفريقي، افترض أن يتراوح عدد سكان المغرب الحضريين خلال القرن السادس عشر بين 5% و 6% (Daniel Noin, *La population rurale du Maroc* (Paris, 1970), vol 1, p. 240). وعند منتصف القرن العشرين، قدر عدد سكان المغرب الحضريين بما بين 10% و 12% (Larraz, *La population*, p. 347).

(19) سبق لي أن اقترحت، اعتماداً على مصادر متنوعة، أن ساكنة حاحا تراوحت بين 100.000 و 200.000 نسمة في القرن التاسع عشر. أما ساكنة الشاطمة، فيمكن أن تتراوح بين 55.000 و 140.000 نسمة (D. Schroeter, «Merchants and Pedlars of Essaouira : A Social History of a Moroccan Trading Town (1844-1886)», Ph. D thesis (Manchester, 1964), pp. 43-45).

وكانت أولى المحاولات هولية وجديدة لمعرفة أحوال سكان حاحا سنة 1905 =

أساساً⁽²⁰⁾. وإذا أخذنا هذا الأمر بعين الاعتبار دائماً، أدركنا لماذا كانت مراقبة أحوال البوادي من الإهتمامات الأولية لسلطين المغرب. فقد شكلت البادية وظلت تشكل المصدر الأساسي لمداخيل الخزن. وقد أثبتت إحدى الدراسات الأخيرة التي اعتمدت الكنانيش والقوائم الحسابية لمالية الدولة، أن الخزن كان يحصل مداخيل هامة من المناطق الداخلية تفوق في أهميتها ما كانت تدره مداخيل الرسوم الجمركية في المراسي الساحلية في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر⁽²¹⁾.

ومن ثم، فإن أهمية الصورة لم تكن تكمن في اعتماد الخزن على الواجبات الجمركية التي يستخلصها من التجارة الأجنبية؛ والتي كانت مهمة، ولكنها لم تكن تشكل المورد المالي الرئيس للدولة - إنها لم تكن تكمن في هذا فحسب، بل تكمن أيضاً في موقعها الجيوسياسي في مراقبة جنوب غرب المغرب. وكان السلطان يأمل، من وراء الدفع بالزعماء القبليين المنشقين من الأثرهاء بسوس إلى المساهمة في النشاط التجاري لمرسى الصورة السلطاني، وفي التحكمن من الإبقاء على الأراضي الواقعة في أماكن نائية من البلاد تحت سلطته. ولابد من التذكير بالمعاناة الكبيرة التي عانتها الدولة العلوية في بداياتها من المنافسة الشديدة التي أثارتها أمامها أسرة شريفة النسب في إلبغ بسوس⁽²²⁾.

René de Segonzac, *Au cœur de l'Atlas : Mission au Maroc 1904-1905* (Paris, 1910), pp. 400-407.

ولما يخلص الشياظمة، اكتفى سكوزاك (p. 121 n) بإحصاء الرجال المجندين وحدهم (قارن مع :

Noir, *La population*, vol 1, p. 251.

(20) فيما يتعلق ببلدان المغرب العربي على العموم، انظر :

Lucette Valensi, *Le Maghreb avant la prise d'Alger* (Paris, 1969), pp. 41-43.

(21) نعمة هراج التوزاني، *الأقضاء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290-1873/1311-1873)*.

1894، (الرباط، 1979)، ص. 191.

(22) وقد تناول هذا الموضوع بالدرس والتحليل جاك موني، انظر :

D. Jacques-Meunié, *Le Maroc Salmien, des origines à 1670* (Paris, 1982), vol 2, pp. 629-642, 653-659, 666-679, 729-730.

أما عن أسرة بودميحة في تازروالت، فانظر :

Paul Pascon, «Le commerce de la maison d'Illigh d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem, Tazerwalt 1850-1875», in Pascon, et al., *La Maison d'Illigh et l'histoire de Tazerwalt* (Rabat, 1984), pp. 46-48.

وكانت لهذه الإستراتيجية المحلية أساساً عواقب لم تكن في الحسبان. إذ أدى فتح التجارة السوسية أمام الأوربيين إلى تسهيل عملية التسرب الأجنبي، مما قلل من حظوظ السلطان في حصر النفوذ الأجنبي والحفاظ على التجارة الخارجية في أدنى مستوياتها. ذلك بأن تجار الصورة المحليين أنفسهم ساهموا في التغلغل الأجنبي. وواجه نظام تجارة السلطان الذي كان يخضع لمراقبة شديدة، وواجه تحدياً من تجار السلطان - ككمبرادورات الصين - الذين صاروا سحابة للشركات الأجنبية التي تزاول مشاركتها في المغرب⁽²³⁾.

لقد أصبح بعض تجار السلطان على مستوى مرتفع من الغراء بعدما تحولوا إلى وسطاء تجاريين. إلا أن ذلك الغراء نفسه ظل متوقفاً على أوروبا، لأن إمكانات الإستثمار المحلية ظلت محدودة جداً. ولذلك كان أكثر التجار المغاربة نجاحاً يستثمرون في الأبنك والشركات الأجنبية⁽²⁴⁾. وهذا يؤكد محدودية تأثيرهم في المجتمع المغربي برمته. وعلى الرغم من أن تجار السلطان ربما حاولوا مضاهاة الثقافة الغربية، فإنهم ظلوا مرتبطين بالمجتمع المغربي. وفي الوقت الذي كانوا يتحملون فيه مسؤولية توزيع الواردات الأوربية عليها، فإنهم لم يعيدوا بناء الإقتصاد التقليدي المغربي وفقاً للأنماذج الغربية. ذلك بأن الهيمنة الأوربية خلال فترة الحكم الإستعماري هي التي أدت أخيراً إلى تحويل الإقتصاد المغربي، وإلى إدماج البلاد وإدخالها في إطار اقتصاد السوق الرأسمالي الأوربي⁽²⁵⁾، لكن سيروية التغيير البنوي أصبحت نافذة المفعول بطريقة أكثر تدرجاً مما اعتقده المؤرخون. وربما جازف المرء بتأويل كل الوقائع والأنشطة ذات الصلة بالمبادلات الخارجية بأنها خطوة على درب تطور الرأسمالية في المغرب. وإذا شكلت المراسي التجارية مواقع متقدمة مهدت السبيل أمام التدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر، فإنها لم تخضع ثقافة المغرب لهيمنة النموذج الغربي. إذ على الرغم من

وانظر عن العلاقات الإقتصادية بين الصورة والجنوب الغربي :

Robert Montagne, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc* (Paris, 1930), pp. 103-104.

(23) انظر : Murphy, *The Outsiders*, p. 103.

(24) فيما يتعلق بآسيا، انظر : Basu, *Rice and Growth*, p. 152.

(25) أثبتت دراسة دقيقة جداً لأحوال الصورة ومناطقها الخلفية أن تسرب الإقتصاد الرأسمالي كان متقطعاً.

Thomas K. Park, «Administration and the Economy : Morocco 1880 to 1980. The Case of Essaouira», Ph. D. Thesis (Wisconsin, 1983), pp. 390 ff.

تنامي التدخل الاقتصادي الأجنبي وتطوره، فإن المصالح الأوربية ظلت محدودة جداً، كما أن البلاد ظلت مصرة على رفضها القاطع لأي إعادة بناء مهمة.

ولابد من قلب مقاربة مبيح التي تركز على إدماج المغرب في إطار النظام الاقتصادي العالمي رأساً على عقب. وأنوي، في هذا الكتاب، أن أضع جماعة تجار الصورة في سياق مغربي. إن النظرية الهامة التي أتى بها إمانويل والرستين (Immanuel Wallerstein)، والمتعلقة بالكيفية التي يتمكن بها «القلب» أو «الجزء المركزي» من إخضاع «المحيط»، لتضع بين أيدينا إطاراً مفهوماً ذا أهمية خاصة لمعرفة تطور عالم الاقتصاد الأوربي⁽²⁶⁾، ولكنها نظرية لا تأخذ بعين الاعتبار - كما يشير إلى ذلك إيريك وولف (Eric Wolf) - «ردود فعل المجموعات السكانية الصغرى (micropopulation) التي عادة ما يهمل الأنثروبولوجيون بالبحث فيها»⁽²⁷⁾. لقد كان المغرب يعيش فترة اضطراب مثيرة نتيجة ألتسرب الأجنبي الاقتصادي والسياسي، ولكن استمراريات المجتمع «التقليدي» المغربي كانت كذلك مدفوعة بما كانت تتوفر عليه من ديناميات ذاتية. وأتمنى من خلال تناولي حياة سكان الصورة تناولاً دقيقاً بالوصف والتحليل أن أفسّر الثقافة والمجتمع المغربيين في عصر التوسع الاقتصادي الأوربي.

(26) Wallerstein, *The Modern World System* (New York, 1974), pp. 347-357.

شكل نموذج «الاقتصاد العالمي» عند الرستين، والذي توسعه أوربا، شكل منطلقاً لدراسة بليغة من إنجاز فرنان بروديل :

Fernand Braudel, *The Perspective of the World* (London, 1984), pp. 69-70.

Eric R. Wolf, *Europe and the People without History* (Berkeley, Los Angeles, and London, 1982), p. 23.

الفصل الأول المرسى السلطاني

من دخل الصورة فقوراً، خرج منها غنياً.
(قولة منسوبة إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الله⁽¹⁾).

إن وضعية موكادور [الصورة] أكثر سوءاً مما يمكن أن يتصوره الإنسان، وليس فيها ما يمكن أن يشجع التجار على الإستقرار فيها، إلا الإمتيازات التي توفرها للنشاط التجاري، وكون مرساها من أجود المراسي في الإمبراطورية. وتمتد على طول الساحل مساحات شاسعة من الأراضي الرملية الخالية من كل غطاء نباتي. ويسود المنظر الطبيعي نفسه على مسافة أميال في اتجاه الداخل، اللهم إلا ما كان من بقع محروثة هنا وهناك بين الهضاب.

(النائب القنصلي البهطاني كريس⁽²⁾).

تأسست مدينة الصورة الجديدة سنة 1764 على يد السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1756-1780) غرب مراكش على الساحل الأطلسي. وكان الهدف من إنشائها هو اتخاذها مرسى بحرياً رئيساً في المغرب للتبادل التجاري مع أوروبا. وكان السلطان ينوي - كما توحى الأسطورة - أن يجعل من المرسى مدينة كبيرة مزدهرة يقيم فيها أهم التجار المغاربة لتكونين الثروات.

وبالفعل، أصبحت الصورة المرسى البحري الرئيس في المغرب بعد إنشائها بعقد من الزمن، وظلت محتفظة بتلك المكانة أكثر من قرن. لكن العظيمة الأسطورية للمرسى السلطاني الذي شيده سيدي محمد بن عبد الله تتناقض تناقضاً صارخاً مع

(1) Pierre Flamand, Quelques manifestations de l'esprit populaire dans les jaivories du sud marocain (Casablanca, s. d.).

(2) P.P., 1847, XVI, 503

الواقع المتردي للصورة كما وصفه النائب القنصلي البريطاني كريس (Grace). إذ كانت الصورة في أيامها الجيدة، عند منتصف القرن التاسع عشر، مكانا عاديا مقفرا بالمقارنة مع غيرها من المراسي الرئيسة في بلدان المغرب والشرق الأوسط خلال الفترة نفسها. وظلت مجرد مدينة صغيرة، تقع في منطقة قاحلة نسبياً.

موقع الصورة

ذهب كتّاب الحوليات الذين اهتموا بتاريخ الأسر المغربية الحاكمة إلى أن إنشاء مدينة الصورة الجديدة انطلاقاً من لا شيء كان من الأعمال الكبرى التي حققها سيدي محمد بن عبد الله⁽³⁾. ويمكن اعتبار قرار السلطان قراراً جريئاً لا يخلو من مجازفة : فالأماكن المحيطة مباشرة بالموقع الذي اختاره كانت عديمة الخصوبة ؛ وفي اتجاه الجنوب، تهب رياح شبه دائمة تنقل الرمال من مواضعها فتصبح الزراعة على درجة كبيرة من الصعوبة. وكانت قرية «الذبابات» الصغيرة والمقفرة، الواقعة مباشرة جنوب موقع الصورة على واد أقصاب، هي المكان المأهول الوحيد في المنطقة⁽⁴⁾. وكانت حاحا منطقة داخلية تقع جنوب الصورة وتحتوي على قرى قليلة يعيش سكانها باستمرار في مساكن جماعية أو في دواوير صغيرة، بمعزل عن أمثاله من القبائل. وفي هذا اختلاف بسيط عما هو معروف وسائد في جل أنحاء المغرب، حيث تنبت القرى والدواوير في كل البوادي والأحواز. وتتكون جل بلاد حاحا من أراضٍ هضبية أو جبلية. واهم سكانها وقتئذ - كما هو حالهم اليوم - بغرس شجر الأركان (وهي شجرة فريدة في جنوب غرب المغرب، يستخلص الزيت من ثمرتها ويستعمل في التغذية)، أو شجر الزيتون إلى جانب تربية الماعز⁽⁵⁾. وفي منطقة الشياظمة الواقعة في اتجاه غرب مدينة الصورة وشمالها، تبرز التضاريس برونزا حادا. ولا تنمو زراعة الحبوب والخضروات نمواً كثيفاً إلا في سهول أقرمود البعيدة بثلاثين كيلومتراً شمال الصورة.

(3) أحمد بن خالد الناصري، *الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى* (الدار البيضاء، 1956)، ج 8، ص. 54.

(4) يذكر بعض المؤرخين المحليين أن الدبابات كانت قد بنيت قبل إنشاء الصورة بثلاث سنوات فقط (محمد بن سعيد الصديقي، *إيقاظ السيرة لتاريخ الصورة* (الدار البيضاء، د.ت)، ص. 40).

(5) يمكن الرجوع إلى كتاب شارل دوفوكو الذي يتضمن أوصافاً دقيقة لمنطقة حاحا. انظر:

Charles de Foucauld, *Reconnaissance au Maroc* (Paris, 1888), pp. 185-186 ; Edmond Doutté, *En Tribu* (Paris, 1914), pp. 292, sq.

وعلى عكس غالبية المدن، فإن مدينة الصويرة لا تتوفر على أحواز تكوّن مجالا خلفيا كثير الحصوبة، إذ لابد من تزويدها بالمواد الغذائية ونقلها إليها من أماكن نائية قسبة.

كان لموقع الصويرة مقومات إيجابية قليلة ساهمت في لفت أنظار الأجانب إليها في الماضي، بالرغم من أن تضاريسها غير ملائمة. إذ يوجد مرفأ طبيعى توفر له الجزيرة الواقعة على بعد حوالي 1500 متر من الساحل أو 900 متر من المرسى حماية جزئية. وقد استوطن الفينيقيون تلك الجزيرة في الماضي السحيق، واتخذوها محطة تجارية ومركزا لإنتاج الأصباغ الأرجوانية. وقدمت لنا التنقيبات الأثرية دلائل على وجود روماني ويزنطي في الجزيرة⁽⁶⁾. وفي سنة 1506، شيد البرتغاليون حصنا صغيرا على البر الرئيس القريب من البحر، ولو أن احتلالهم له لم يدم طويلا، خلافا لإقامتهم الطويلة في مزغان (التي صار اسمها الجديدة، بعد أن آسرتها المغاربة). وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان الفرنسيون والإنجليز ينزلون بين الفينة والأخرى في الجزيرة نزولا مؤقتا. وانفرد البرتغاليون بمحاولة التوغل في المناطق الداخلية المتاخمة انطلاقا من هذه الجهات الساحلية، دون أن يكتب لهم فيها النجاح، فما لبثوا أن تخلوا عن الأماكن التي احتلوها في المنطقة⁽⁷⁾.

وربما اعتبر السلطان تاتر السكان المتاخمين لمدينة الصويرة أمرا إيجابيا يخدم مصالحه. وقد أتاحت الإنطلاقة الجديدة التي أرادها السلطان للمدينة إمكانية إنشائه لنواة بشرية عسكرية وتجارية كانت كل عناصرها تخضع خضوعا مباشرا للمخزن المركزي من حيث التسيير. إذ أثبتت أحداث الماضي كيف أن وجود نخبة حضرية متجذرة ومستاعة غالبا ما كان يضع سلطة العلويين أمام تحديات حقيقية. وعلاوة على ذلك، لم يكن المخزن المركزي يحكم قبضته على المناطق الساحلية في الجنوب إلا بدرجة قليلة. إذ كان الزعماء المحليون يستولون على المداخل الجمركية المحصلة من التجارة

André Jodin, *Les établissements du roi Juha II aux Iles porpures (Mogador) (Tanger,* (6) 1967).

(7) الصديق بن العربي، «صفحات من تاريخ الصويرة»، مجلة الفاهل، 2، (1978)، 314 - 315. ويقول دو سينفال (P. de Cenival) إن هذا الحصن استولت عليه القبائل المجاورة سنة 1510 (انظر: (E.L. I, s.v. 'Mogador'). لكن الظاهر أن البرتغاليين ظلوا نشيطين في تلك الجهة من الساحل عقودا عديدة بعد ذلك. انظر :

Paul Pascon, *Le Haouz de Marrakech* (Rabat 1977), vol. I, pp. 189-191.

الخارجية لصالحهم⁽⁸⁾. وتميزت المناطق الجنوبية بأنها أغنى مناطق المغرب بأنعم منتجات المغرب التجارية التي كان يسعى الأوربيون في البحث عنها بمجدية كبيرة، ومنها زيت الزيتون وریش النعام وجلد الماعز والصمغ العربي (العلك) واللوز.

التصميم السلطانية

اعتُبر مفهوم «المدينة - المرسى السلطانية» الخاضعة في تسييرها المباشر لسيد البلاد وحاكمها حالة استثنائية إلى حد ما ضمن بقية الحواضر في شمال إفريقيا. وقورنت طبغرافية المدينة واقتصادها سواء في الدراسات الأكاديمية أو في كتب الرحلات بالتماذج الأجنبية. فشُبِّهت الصورة في إحدى المناقشات بالمدن الصينية التقليدية التي يهيمن فيها حاكم البلاد على التجارة وما إليها من الأنشطة الحضرية، ويحدد أماكن الإقامة لمجموعة من الأفارقة الوافدين من مواطن أخرى (وفي حالة الصورة، فإن اليهود هم المعنيون). وفي هذا النموذج، فإن المدينة في حد ذاتها قد بناها السلطان وفقا لهيئة هندسية شبيهة برقعة الشطرنج. وكانت قبل كل شيء، مركزا تجاريا للمبادلات وليس مركزا لتكوين الثروة⁽⁹⁾.

وبدت هندسة المدينة وتصميمها للعديد من كتاب الحماية الفرنسية مختلفة عما كان معروفاً في بقية الحواضر المغربية. وهناك أقوال لا تزال رائجة في الصورة حتى يومنا هذا، تنسب تخطيط المدينة وتصميمها إلى فرنسي اسمه تيودور كورنوت (Théodore Cornut) الذي كان في خدمة لويس الخامس عشر وساهم في بناء تحصينات قصر روسيون (Roussillon). غير أن اسم كورنوت يظل غائبا، ولا نجد له أثرا في المصادر العربية المعاصرة. كما أن هناك رواية فرنسية في موضوع بناء الصورة سنة 1765، لا تحمل أي إشارة إلى مهندس فرنسي استفاد سلطان المغرب من خدماته. ومن المحتمل أن يكون كورنوت هو الذي وضع تصميم الصورة فأقبل من

(8) سبق للناصري، مؤرخ القرن التاسع عشر، أن أكد هذه النقطة (الإسكندرية، ج 8، ص. 20). وحفظ على هذا التقليد في سور (انظر : René Basset, *Relation de Sidi Brahima de Massut* (Paris, 1883), pp. 26-27 ؛ ومحمد المختار السوسي، *إليغ قديما وحديثا* (الرباط، 1966)، صص. 233-234 ؛ والسوسي، *مخلال جزولة* (طنان، د. ت)، ج 4، ص. 85 ؛ والصديقي، *إيقاظ*، صص. 15-16).

(9) F. Siambouli and A. Zghal, «Urban Life in Pre-colonial North Africa», *British Journal of Sociology*, 27 (1976), pp. 2-3.

مهامه، كما تقول الرواية الشفهية، ليتولى علج جنوي الأصل أعمال البناء. وهناك زعم آخر مفاده أن علجا ثانيا من أصل إنجليزي ربما لعب دورا هاما في إتمام أشغال البناء. وحتى في المدينة ذاتها، فإن النقائش القليلة الموجودة على الجدران القديمة غامضة. ويقول سكان الصورة في أحاديثهم عن فك لغز النقيشة الموجودة على جدران إسقالة المرسى، إنها تحمل توقيع أحمد العلج. فهل هو العلج المشهور ذو الأصل الإنجليزي ؟ أليس من الممكن أيضا قراءة النقيشة هكذا : أحمد أوهارو، والتي توحى لغويا بأن الأصل ربما كان أمازيغيا؟⁽¹⁰⁾.

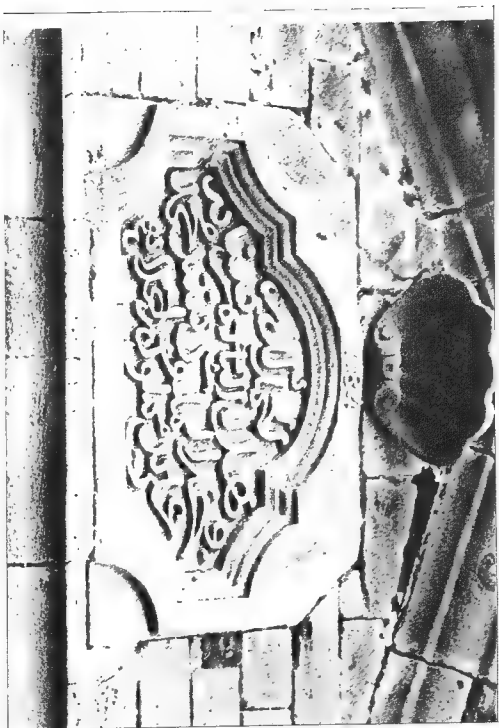
ولعله من التضليل أن يُنسب التصميم الهندسي للمدينة إلى مؤثرات أوربية. فقد جاء في كتاب هنري تيراس (Henri Terrasse) الذي صار من الأعمال التاريخية الإستعمارية الكلاسيكية المعروفة عن المغرب، جاء فيه عن بناء الصورة أن تصميمها قد وضعه المهندس الفرنسي كورنوت (Cornut) فعلا، وهو أمر كان مسلما به في كل الكتابات الوصفية الصادرة في تلك الفترة نفسها⁽¹¹⁾. ويقول كاتب فرنسي آخر : «أضاف لوي الخامس عشر إلى هذا الإنجاز العسكري مساحة فائقة لن يتوقع المرء مصادفتها هناك، مساحة تجعل من موكادور أول المدن الفرنسية المُقامة على شاطئ إفريقيا»⁽¹²⁾.

(10) يتحدث الفرنسيون والمؤرخون المحليون أيضا عن تقاليد كورنوت (انظر : Fernand Benoit, L'Afrique : méditerranéenne, Algérie-Tunisie-Maroc (Paris, 1931), p. 69 ; Henri Terrasse, Histoire du Maroc (Casablanca, 1950), vol. 2, p. 299; P. de Cenival, E.I. 1, s.v., «Mogador» الصديقي، إلخ)، ص 16، 38). ونشر الوصف الفرنسي المعاصر للحدث هنري فروادو (Henri Froidevaux, «Une description de Mogador en 1765», Annales de Géographie, 2 (1893), pp. 394-398، وهي محفوظة في الخزانة الوطنية بباريس ضمن آخر ما توصلت به الخزانة من المخطوطات الفرنسية، تحت رقم 6236، مؤرخة في 1765). ويوجد مخطوط ثان طويل مكتوب بالإيطالية عن الصورة، وهو محفوظ في مدريد (3. Legajo 4818, Archivo Historico Nacional, Estado)، وهو أنه لا يتضمن أي إشارة إلى كورنوت. وقد نوقش محتوى هذا المخطوط عند :

Angel Gonzalez Palencia, «Un Italiano en Mogador en 1783», Africa (julio-agoeto, 1948), pp. 29-32. لم يتمكن من التطور على أية تصاميم هندسية عن موكادور يُعتقد أنها محفوظة في الأرشيف البحري الفرنسي. أما فكرة قراءة النقيشة الموجودة على جدران الإسقالة بصيغة «أوهارو»، فقد أوسى إلي بها مدير متحف الصورة السيد بوجمة الحضر.

(11) Henri Terrasse, Histoire du Maroc (Casablanca, 1950), vol. 2, pp. 299-300.

(12) Benoit, L'Afrique, p. 69.



الصورة 1 : نقشة سفالة مرسى الصورة، كتب فيها :
 « 1884، الحمد لله. هذا الباب أمر ببنائه فخر الملك سيدي محمد علي يد ملكه أحمد الصالح »



الصورة 2 : الصورة عند مطلع القرن التاسع عشر، مأخوذة عن :

Jacopo Gröberg di Hemsö, Specchio geografico e statistico dell' Imperio di Marocco (Genoa, 1934).

هذه المزارع المتعلقة بتصميم المدينة وبهاكلها الاقتصادية والإدارية غير صحيحة، كما أنها تقوم على مقدمات خاطئة تخص نماذج الحواضر وتصنيفاتها في شمال إفريقيا. فلقد حم التخطيط للصورة من الصفر إلى حد ما (إذا صح التعبير)، بناء بعض الممرات الرئيسة والأسواق والأماك الخزنية والسلطانية وفقا للنماذج الهندسية المماثلة لتصاميم حواضر أوروبا الغربية وتخطيطاتها منذ عصر النهضة. ولم يكن ذلك من الأمور النادرة أو الاستثنائية سواء في حواضر المغرب أو في حواضر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كذلك يمكن مقارنة ما تميزت به الصورة من انتظام بما كان يماثله في مكناس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، خاصة وأن مدينة مكناس بنيت أيضا استجابة لرغبة سلطانية. وربما أستعرت انتباه الناظر تلك الأبواب المائلة المقوسة والتحصينات البارزة، التي تبدو شبيهة إلى حد ما بالأشكال الأوربية، غير أنها لا تختلف في الواقع عن بقية حواضر المغرب الإمبراطورية. فما أن يتعد هذا الناظر في سيرة عن الممرات الرئيسة حيث المرافق التجارية والخزنية، حتى يجد نفسه وسط الأحياء الضيقة والأزقة المتوترة.

ويعتبر الفصل بين الجهات المفتوحة المنتظمة من المدينة وبقية قطاعاتها التي يغلب عليها التعقيد وعدم الانتظام في الدروب والأزقة من السمات المميزة للحواضر العربية بوجه عام. وفسر أندري ريمون (André Raymond) مؤرخا كيف يقوم هذا الفصل على مفهوم التمييز الجوهري بين «حاضرة العامة» التي هي مجال يهيمن فيه النشاط الاقتصادي و«حاضرة الخاصة» التي تشكل مرتعا لحياة أسرية معزولة نسبيا. وهذا الفصل من الخصوصيات المعروفة في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهو أيضا من الأمور التي لاحظها الفقهاء المسلمون ودونوها في كتاباتهم⁽¹³⁾. و«حاضرة الخاصة» هي التي تخلف انطبعا قويا لدى الملاحظين الأجانب من جهة أنها إحدى خصوصيات المدن العربية. ويبدو أن الأماكن المخصصة للمبادلات الخارجية في الصورة - وهي المرسى ودار الجمارك وغيرها من البنايات الخزنية، بالإضافة إلى الممر الرئيس الذي يخترق السوق المركزي - هي الأجزاء المهيمنة على المدينة. ولن يحتاج التاجر الأجنبي إلى المجازفة بالتوغل في الأحياء الشعبية المسلمة أو في ملاح اليهود، وهذا من الأمور التي لا ينبغي له تجاهلها في الحواضر الكبرى.

(13) Raymond, *Grandes villes*, pp. 172-174 ; وانظر أيضا :

Raymond, *The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries : An Introduction* (New York and London, 1984), p. 10 ; Valensi, *Le Maghreb*, p. 52.

تأسيس المرسى

تعتبر الصورة من أحدث المدن المغربية في عهد ما قبل الإستعمار. ومع ذلك، فمن الصعب إعادة تشكيل دقيق للملابسات التي أنشئت فيها المدينة كما نعرفها اليوم. واسم المدينة في حد ذاته موضوع نقاش لم يُحسم فيه. إذ استعمل حرف السين والصاد معا في نصوص وثائق القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وأحيانا يرد استعمالهما معا دون تمييز في نص الوثيقة الواحدة. ومن المؤكد أن النطق الرسمي الذي أصبح رائجا لاسم المدينة في منتصف القرن التاسع عشر هو «الصورة»، بحرف الصاد. وهذا تصغير لكلمة «الصورة» (أي الصورة). ومع ذلك، يجمع جل العلماء المحليين القدامى وسكان المدينة الحاليين على أن الصورة تصغير للسور. وكانت المدينة معروفة في لهجة تاشلحيت الأمازيغية التي يتكلمها نصف السكان على الأقل باسم تاصورت، الذي يعني، بالرغم من وجود حرف الصاد، السور أو الحائط. وهكذا يظل الخلط والغموض قائما بين النطق الرسمي لاسم المدينة ودلالة اللفظ ومعناه والإستعمال اليومي المحلي للفظة نفسها. ثم إن «الصورة» أو «الصورة القديمة» قد كانتا من الأسماء الرائجة التي أطلقت على عدة مواضع في المنطقة نفسها قبل إنشاء مرسى الصورة. أما الأجانب، فإنهم عرفوها باسم موكادور، وهو اسم كان موجودا في الخرائط الأوربية منذ القرن الرابع عشر. وربما كانت هذه التسمية الأوربية تحريفا لاسم سيدي مكحول المرباط الذي يوجد مدفنه قرب الشاطئ الواقع أمام الجزيرة⁽¹⁴⁾.

ومن ثم، فإن الخوض في سبب تسمية المدينة وسبب اختيار موقعها أيضا هو من باب الرجم بالغيب. وتحكي الروايات الرائجة محليا أن سيدي محمد بن عبد الله أنارتة الصورة خلال حركة له على الساحل انطلاقا من أسفي⁽¹⁵⁾. ودُشنت المدينة

(14) ناقش مسألة تسمية المدينة مؤرخان محليان هما : أحمد ابن الحاج الزكراكي، الشومس الثيرة في أخبار مدينة الصورة (الرباط، 1935)، صص. 10-11 ؛ والصدقي، إلفاظ، ص. 29. ونجد الإشارة إلى أن المدينة تسمى أيضا «صويرة» (أو صويرة) في الشياطينة، والتي تعني «فضي حاجته في الخلافة» (Park, «Administration», p. 95, n. 1). وعن الصورة القديمة على واد أنصاب، انظر :

Paul Berthier, *Les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques* (Rabat, 1966), vol. 1. pp, 18n, 93n, 137.

H. de Castries, «Le Danemark et le Maroc : 1750-1767», *Hespéris*, 6 (1926), p. 343 ; (15) *Observations on the Western Coast of the Morocco State during my Journey from*

الجديدة رسمياً سنة 1764، وذلك بالرغم من أن أشغال بنائها ربما ابتدأت قبل ذلك التاريخ بوضع سنين⁽¹⁶⁾.

ومن الواضح أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله كان يتوقع من بناء المدينة الجديدة، أن يعزز مكانة المغرب ويدعم قوته. وأشار أحمد الغزال - وهو من حاشية السلطان - إلى أن مصب واد أبي رقراق صارت الرمال تسده مدة شهرين في السنة إبان فصل الشتاء، فيعرقل تحركات القراصنة المغاربة. وعجز المهندسون عن إيجاد حل لذلك المشكل القائم، فاقترح بناء مرسى جديد في الصورة، حتى «تسافر منها القراصين متى شئت»⁽¹⁷⁾. وكان ما ذهب إليه الغزال من أن الهدف من بناء الصورة كان هو الدفاع عن الإسلام في مواجهة الكفار يكسب تأسيس المرسى الجديد مشروعته. والواقع أن أنشطة القراصنة المغاربة التي كانت تُعتبر عمليات بحرية مشروعاً تناقصت حتى ثلاثت⁽¹⁸⁾. وذلك لأن التجارة والمبادلات المنظمة بمقتضى اتفاقيات تجارية صارت من الوسائل التي تتيح للدولة المغربية أن تراقب أنشطة التجار الأجانب. وتتمحدث بعض المصادر الأجنبية عن رغبة السلطان في وضع حد لحق

Mogador to Tangier in July and August 1830 ; Memorandum Respecting the Foundation of Mogador, its Trade, etc, R.G.S., MS 1828, fol. 47.

أرسل هذا المخطوط إلى الجمعية الجغرافية الملكية النائب القنصل شامي (Chailet). وكتابه مجهول، وأغلب الظن أن صاحبه هو ولشائر (Willshire)، التاجر البريطاني الوحيد في الصورة خلال تلك الفترة.

(16) يقول سنيغال (Cenival) إن أشغال البناء بدأت سنة 1760 «Mogador». وفي دجنبر 1763، أشار القنصل البريطاني بوبهام (Popham) إلى إبحار مركب من موكادور (F.O. 25/1)، جبل طارق : 2 دجنبر 1763). وفي مارس أشار إلى موكادور بصفتها «مرسى جديداً كان (السلطان) يُحصنه من أجل القيام بأعمال قرصنة» (23 مارس 1762). وفي غشت 1765، كانت العديد من التحصينات كاملة البناء «Une description». (Froideveaux, pp. 394-398). وتشير المصادر العربية المعاصرة إلى سنة 1763-1764/1765 (انظر : أبو القاسم بن أحمد الزباني، *الزيجان العرب من دول المغرب* والمغرب، ترجمة هوداس 141. (O. Houdas, *Le Maroc de 1631 à 1812* (Paris, 1886), p. 141). وجاء في مصدر آخر أن السلطان حل بالصورة في نهاية شهر دجنبر من سنة 1764 (جمادى الثانية 1178) للإشراف على أشغال البناء، فمكث هنالك شهرين من الزمن.

Muhammed al-Qadiri, *The Bodleian Version of Muhammad al-Qadiri's Nasir al-Mathani : The Chronicle*, ed. Norman Cigar (Rabat, 1978), p. 94).

(17) أحمد بن المهدي الغزال، «كتاب نتيجة الإيجاد في المهادة والجهاد»، (1766-1765/1179)، الخزانة الوطنية، المجموعة العربية، 2297، الورقة 5.

(18) El Mansour, Morocco, pp. 108-109.

الإحتكار التجاري الذي كانت الشركة الملكية الدنماركية للتجارة (Danske Afrikanske Kompagnies) قد حصلت عليه سنة 1751 في كل من أسفي وأكادير والزحاط وسلا والمعمورة والعرائش وتطوان⁽¹⁹⁾. إذن كانت للسلطان رغبة أكيدة في تركيز مجموع التجارة الخارجية في مرسى واحد يخضع في تسييره للقصر السلطاني خصوصاً مباشراً تماماً. وكانت هذه السياسة تسعى في الرفع من مداخيل الدولة بواسطة الرسوم الجمركية، وفي التقليل من الإستقلالية التي كانت المؤسسات التجارية الأجنبية تتمتع بها. هذا، علاوة على تدعيم سلطة المخزن المركزي وتقوية نفوذه في جنوب البلاد، بإغلاق مرسى أكادير دون التجارة الخارجية.

سكان الصورة

لقد بنى السلطان المرسى من أجل المبادلات التجارية ؛ إلا أن توفير سلطة المخزن وتدعيمها تطلبا - في موازاة ذلك - إنشاء مؤسسات عسكرية في المدينة الجديدة. ويمكن القول إن السلطان سيدي محمد بن عبد الله كان يهدف إنشاء مدينة على غرار الرهاطات، وهي تلك القصبات المحصنة التي بنيت على طول السواحل المغربية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر دفاعاً عن الإسلام من أعدائه البرتغاليين وقت⁽²⁰⁾. وكانت المدينة الجديدة شبيهة بالمراكز التجارية المحصنة التي سبق أن أسسها الإسبانيون والبرتغاليون فسموها *بريزيديوس* (Presidios)، وهي حصون أو مواقع تجارية تتولى حراستها حاميات عسكرية. وكان البرتغاليون والإسبانيون يصرون على مواصلة احتلالهم لمواقع على الساحل كما هو حال الجديدة الموجودة في قبضة البرتغال وسبباً ومللية الواقعتين تحت النفوذ الإسباني. ومن ثم ظل الجهاد قضية حقيقية، وهذا هو السياق الذي يجب أن تدرج فيه وجهة نظر الغزال المشار إليها آنفاً حتى نفهم فهمها صحيحاً.

(19) Castries, «Le Danemark», p. 345. وتؤكد التقارير البريطانية أن مرسى موكادور قد سلم للدنماركيين أيضاً (1751 July 22, Safi : 22 July 1751) (Public Record Office, State Papers 71/9)، ولكنه لا يوجد أي دليل يثبت أن الدنماركيين قد استقروا هناك في أي وقت من الأوقات.

(20) انظر عن الرهاط : دائرة المعارف الإسلامية، مادة «رهاط» ؛ وانظر أيضاً :

Jamil M. Abu Nasr, A History of the Maghrib (Cambridge, 1971), p. 93n; Jacques Berque, L'Intérieur du Maghreb : XVe-XIXe siècle (Paris, 1978), p. 178.

كون أبناء أول الجنود استقراراً في المدينة عنصراً مهماً في التشكيلة الاجتماعية للصورة. ويشير الناصري إلى استقرار حوالي 2500 رجل من كل أنواع الجندية في الصورة أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الله⁽²¹⁾. ويبدو هذا الرقم مضبوطاً إلى حد بعيد، لأن الوثائق المخزنية الخاصة بسنة 1785 تتضمن لوائح الجند الذين يبلغ عددهم 2214 فرد والذين يتقاضى كل منهم مثقالاً واحداً في راتبه الشهري. وقد تضمنت لائحة رواتب جند الصورة أكثر من ضعف أعداد الجند المقيمين في أي من القصبات الموجودة وقتئذ في أي من مرامي المغرب الأطلنتية⁽²²⁾.

ولعل معظم هؤلاء الجند كانوا من العساكر السود المعروفين بـ«عبيد البخاري»⁽²³⁾. ويذكر الناصري أن عبيداً من حاحا والشبانات قد أرسلوا إلى الصورة⁽²⁴⁾. ربما وتزايدت أعدادهم سنة 1770، إذ يؤكد مصدر معاصر أن 7700 من عناصر جيش عبيد البخاري قد وزعوا على مختلف المراسي تشيئاً لشملهم⁽²⁵⁾. وجاء في مصدر بريطاني أن مدينة الصورة احتضنت حوالي 1800 من جيش عبيد البخاري في سنة 1793⁽²⁶⁾. وكثيراً ما انتبه الملاحظون الأجانب في القرن التاسع عشر إلى سواد لون عدد كبير من سكان المدينة، فاعتقدوا أن جلب الرقيق من السودان الغربي هو السبب في ذلك⁽²⁷⁾. وأشار زائر أمريكي للصورة في سنة 1815

(21) الناصري، *الإسقاط*، ج 8، ص. 49.

(22) الخزانة الحسنية، الرباط، 10 شوال 16/1199 غشت 1785.

(23) انظر عن التكوين الأصلي لعبيد البخاري في عهد المولى إسماعيل :

Magali Morsy, «Moulay Ismail et l'armée de métier», *Revue de l'Histoire Moderne et Contemporaine* 14 (1967), 101-104.

(24) الناصري، *الإسقاط*، ج 8، ص. 49.

(25) ربما كان المؤلف شاهد عيان للحدث. (محمد بن عبد السلام الضعيف، «تاريخ الضعيف»، الحفازة العامة، مخطوط 660، الورقة 185). وقد جمع كل جيش العبيد من كل أنحاء المغرب في قلعة أكاد بالرباط في إطار الجهود غير الموقرة التي بذلها السلطان لتحرير مليلية. انظر :

Ramon Lourido-Díaz, *Marruecos en la segunda mitad del siglo XVIII : Vida interna : Política, social y religiosa durante el Sultánato de Sidi Muhammad b. Abdellah (1757-1790)* (Madrid, 1978), pp. 176-178.

(26) F.O., 52/10، طنجة : 10 أبريل 1793، النائب القنصلي الإيطالي ماترا (Matra).

(27) F.O., 830/3، 3 فيبرير 1856، كريس (Grace) إلى دراموند هاي (Drummond Hay)؛ وكذلك :

James Richardson, *Travels in Morocco* (London, 1860), vol. I. p. 95.

إلى وجود «2000 من السود الأحرار» كان لهم حبيهم الخاص بهم⁽²⁸⁾. ويرجع أن يكون أولئك الأجانب قد شاهدوا العناصر المنحدرة من أبناء جيش عبيد البخاري، كما يشير إلى ذلك شامي (Chaillet) ممثل بريطانيا سنة 1829⁽²⁹⁾. وربما كان عدد العبيد في المدينة ضئيلاً خاصة بعد الانخفاض الواضح الذي عرفته واردات الرقيق عبر الطرق الصحراوية إبان عهد المولى سليمان (1792-1822). غير أن بعض سكان المدينة السود ربما انحدروا من العبيد الذين كانوا يخدمون المخزن في مزارع قصب السكر الموجودة سابقاً في واد أقصاب جنوب المدينة⁽³⁰⁾.

وهناك مجموعتان بشريتان أساسيتان كونتا قسماً من الجنود المقيمين في المدينة، ألا وهما الأكاديريون وبنو عنتر. وربما تحرك عدد ضخم من سكان أكادير في اتجاه الشمال صوب الصويرة. وتذكر المصادر المعاصرة أن السلطان أغلق مرسى أكادير دون التجارة بعد إنشاء الصويرة بعشرة سنوات⁽³¹⁾. وتوحي إحدى الروايات بأن سكان أكادير رفضوا في بداية الأمر أن يذهبوا إلى الصويرة، فتوجهت حركة مخزنية من مراكش لشن هجوم على المدينة. وقيل إن السلطان منح السكان مهلة قصيرة لحزم أمتعتهم والتوجه إلى الصويرة⁽³²⁾. ويحدد مصدر آخر التاريخ الذي أرغم فيه جميع سكان أكادير على الرحيل إلى الصويرة، بأنه هو يوم الخميس 8 شتنبر 1774⁽³³⁾. وهكذا يمكن أن يكون قسط مهم، إن لم يكن القسط الأوفر، من الجنود

(28) James Riley, *An Authentic Narrative of the Loss of the American Brig Commerce* (New York, 1817), p. 423.

(29) F.O., 174/28، 29 دجنبر 1829، رسالة من شامي (Chaillet) إلى إدوارد وليام أرويل دراموند هاي (E.W.A. Hay).

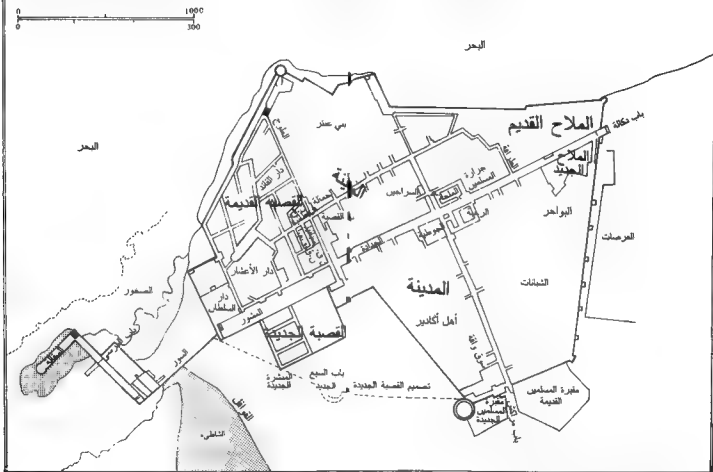
(30) انظر عن تجارة الرقيق في هذه المرحلة : El Mansour, *Morocco*, p. 38. أما العبيد السود الذين كانوا يشتغلون في مزارع قصب السكر، فانظر عنهم :

Berthier, *Les anciennes sucreries*, vol. 1, pp. 241-243.

(31) A.E., Maroc, M.D. 2, 1775, fol. 447 ; Louis Chénier, *The Present State of the Empire of Morocco* (London, 1788), vol. 1, p. 47 ; Chénier, *Un chargé d'affaires au Maroc. La correspondance du consul Louis Chénier : 1767-1782*, ed. P. Grillon (Paris, 1970), p. 496. (الرسالة المشار إليها مؤرخة بتاريخ 15 فبراير 1777).

(32) David Corcos, *Studies in the History of the Jews of Morocco* (Jerusalem, 1976), pp. 114-115.

(33) جاءت في أحد سجلات عائلة الدرعي إشارة إلى ذلك النقل. (33) Mōnhe b. Yishak Edra'i, *Yad Mōnhe* (Amsterdam 5569/1808-1809), fol. 4.



الطبعة 2 : الصورة : الأضواء والشموع ومرافق المرسى.
أُخذت منها اعتقاداً على تصميم وضعه المهندس البريطاني كريك (Crick) في
مستشفيات القرن التاسع. (م.و.م)، الصورة 13، مخططات.

الأوائل المستقرين في الصورة قد أتى من أكادير. وفي سنة 1847، أشار أحد قناصله فرنسا في الصورة إلى مؤونة مخزنة كانت تقتطع من المداحيل الجمركية، وكان من المستفيدين منها أشخاص ينحدرون من الأسر الأكاديمية الخمسمائة الأصلية التي كانت مقيمة في الصورة⁽³⁴⁾. وإذا كانت هناك خمسمائة أسرة أصلية فعلا، فيمكن الخلوصل إلى أن أنهد من ألفي مقيم في الصورة قد أتوا من أكادير.

أما بنو عتتر، فلا نعرف إلا القليل عن قدومهم إلى المدينة، كما نجهد الكثير عن هويتهم الحقيقية. فالروايات المحلية تفيد أنهم يتمنون في الأصل إلى الجوانب الغربية من جبال الأطلس الكبير⁽³⁵⁾. وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بأصولهم، فقد كان يُنظر إليهم بأنهم إحدى المجموعات الرئيسة ضمن الجند المقيمين الذين عمروا المدينة في سنوات ميلادها الأولى، مشكلين وحدات مستقلة داخل الحامية العسكرية لمدينة الصورة، في موازاة مع وحدات الأكاديريين خلال القرن التاسع عشر. وجاء في أحد سجلات رواتب الجند المؤرخة بتاريخ 1864 أن بني عتتر كونوا فرقة قوامها خمسون نوبياً ووحدة من الطبجية قوامها 178، ووحدة أخرى من المشاة مؤلفة من 163 رجلاً. ويعتبر بنو عتتر المنافسين الرئيسين للأكاديريين. هذا، بينما كون الأكاديريون وحدات منفصلة عن وحدات بني عتتر الثلاث المشار إليها أعلاه⁽³⁶⁾.

وكان بين الجيل الأول من الجند المقيمين في الصورة عدد من المجموعات الصغرى أيضا. إذ حلت بالمدينة عناصر قليلة من العلوج رققة المجموعة الأولى من المهاجرين، فوظفوا في بناء تحصينات المدينة وتشغيل المدفعية. وجاء عند رومانيلي (Romanelli)، الشاعر والرحالة اليهودي الإيطالي، أن المدينة كان يجرسها في سنة 1790 حوالي مئتي عروج⁽³⁷⁾. وتضمنت قوائم الجيش عن سنة 1864، فرقا من العلوج مستقلة عن بقية أصناف الجند السلطاني في المدينة⁽³⁸⁾.

(34) A.E., Maroc, M.D. 4, دجنر 1847، صولانج بودان (Soulange-Bodin).

(35) الزترآكي، الشموس، صص. 10-11.

(36) الحزاة الحسنية، الكناش 56، 10 صفر 1281/15 يوليوز 1864.

(37) Shmu'el Rómánelli, *Masse' be-'arab* (First published in Berlin in 1792), ed. Hayyim

Schirmann, in *Ketabim al-Biharim* (Jerusalem, 1968), p. 118.

(38) الحزاة الحسنية، الكناش 56. يصعب الجزم بأن أولئك العلوج المتأخرين ينحدرون من العلوج الأصليين

الذين استقروا في المدينة، لأن الحزن استخدم العلوج في إنشاء وحدات عسكرية جديدة، حينما شرع في

تطبيق الإصلاحات الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر.

وفي الأخير، أرسلت من فاس مجموعة من نخبة الجند للمساهمة في تعمير مدينة الصويرة. وتوحي إحدى الروايات بأن السلطان سيدي محمد بن عبد الله وضع جميع الترتيبات لإرسال 300 رجل من فاس سنويا لبناء المدينة، لكنه عدل عن ذلك أمام الإيقاع السريع لأعمال البناء، فاكتمى بتوجيه 50 من الرماة فقط إلى الصويرة⁽³⁹⁾. وتردد مصادر عربية كثيرة أن الأشخاص الذين اختيروا للتوجه للصويرة رفضوا في بداية الأمر وأعلنوا العصيان، ولكنهم وافقوا بعد أن تأكدوا من إمكان تحقيق مكاسب مالية لما سُمح لهم بممارسة التجارة إلى جانب مهامهم العسكرية في المدينة، بل بادر بعضهم إلى تقديم الرشاوي حتى يضمنوا فرصة انتقائهم من بين زملائهم المرشحين للخدمة⁽⁴⁰⁾.

وقد خَلَفَ الجيل الأول من الجنود الذين استقروا في المدينة آثارا واضحة المعالم على التشكيلة الاجتماعية للصويرة، إذ ما زالت بعض أحيائها تحمل أسماءهم حتى اليوم (الخريطة 2). ويبدو أن هذه المجموعات المتجانسة كانت تقيم خلال المراحل الأولى من بناء المدينة في أحياء خاصة بها. ولاحظ القبطان رايلي (Riley) - وهو أمريكي غرقت سفينه في السواحل المغربية - أن عناصر جيش عبيد البخاري، بالرغم من إسلامهم، «لم يكن يسمح لهم بالعيش مختلطين» مع بقية السكان⁽⁴¹⁾.

وشكلت خاصية التجانس المميزة للأحياء التي أقامت عناصر الجيل الأول من الجند المقيمين في المدينة، قطعة مع بقية الوافدين من المناطق المجاورة الذين استقروا في الأحياء المتنامية للمدينة الجديدة. ويذكر الزركاكي، وهو من المؤرخين المحليين، القبائل التي أتت منها الأفراد الذين عمروا المدينة على الشكل الآتي : الشبانات ومسكينة وأيت تَمَعِيت وأدوار وأهل أكادير والمنابذة من سوس، ثم بني عتتر والرحالة

Wilfrid J. Rollman, «The «New Order» in a Pre-colonial Muslim Society : Military Reform in Morocco, 1884-1904» Ph.D Thesis (Michigan, 1983), p. 562-565.

(39) أبو العباس أحمد ابن الحاج، «الدر النخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن»، الحزنة الحسنة، المخطوط 1920، الورقة 152.

(40) محمد الدكالي، «تقايد تاريخية» (Bodleian Library, Oxford, Ms collection, Arab c 79, fol.)

(197) : أحمد أكسوس، «الجيش المرمم الحماسي»، الحزنة العامة، الرابطة، المخطوط د 339، الورقة

224، ورد ضمن:

N. Cigar, «An Edition and Translation of the Chronicles from Muhammad al-Qadiri's», Nasir al-Mathani, D. Phil. Thesis (Oxford, 1976), p. 637.

Riley, Authentic Narrative, p. 423 (41)

من الأطلس الصغير⁽⁴²⁾. واعتماداً على مؤرخ محلي آخر، يمكننا إضافة الفاسيين وبقية الوافدين من البوادي المجاورة، مثل حاحا والشياطمة⁽⁴³⁾. ويشير القادري، وهو مؤرخ من القرن الثامن عشر، إشارة مبهمّة إلى عناصر وفدت إلى الصورة من الجبال السوسية، ومن المناطق المحيطة بمراكش⁽⁴⁴⁾. وتظل الظروف المحيطة بوصول جل عناصر هذه المجموعات ظروفاً غامضة. ويحق التساؤل : هل نقل السلطان بعضهم بطريقة جماعية لأسباب سياسية ؟ ربما صحّ ذلك عن بعض الحالات الخاصة. لكن الأكيد هو أن الإزدهار الذي عرفه المرسى الجديد أغرى الوافدين بالقدوم إليه. كما عاشت البوادي ظروفاً صعبة بسبب تزايد السكان أو تعاقب الأزمات الفلاحية، فكانت من عوامل الهجرة الرئيسة في بعض الفترات. وعلى الرغم من هذا الخليط من العناصر المختلفة، فإن الجزء الأكبر من سكان المدينة تكون في آخر الأمر من أفراد ربما كانت لأصولهم صلة بالأراضي المجاورة وخاصة منها حاحا والشياطمة. وكون الوافدون من قبائل هذه المناطق الجزء الأكبر من حرس المدينة وزماتها⁽⁴⁵⁾. وكان المرسى الجديد الصاحب يتيح إمكان الثور على عمل، ويتيح قبل كل شيء إمكان الحصول من التجار على السمسة على عدة مستويات. إذ يتهافت صغار الحرفيين وبسطاؤهم والباعة المتجولون والفلاحون الموميون والمتسولون وحتى أوباش الناس وأجلافهم على انتزاع أسباب العيش والحصول عليها مما تحتزنه المدينة من خيرات. ويبدو أن هذا التدفق البشري من حاحا والشياطمة والذي استمر عقوداً عديدة قد خفف من حدة الخصوصيات الجغرافية والعرقية داخل أسوار المدينة.

واحتل المنحدرون من حاحا والشياطمة مكانتهم في قلب الحياة السياسية والثقافية لمدينة الصورة منذ السنوات الأولى لثوبها وتطورها. إذ أسندت مهام مراقبة المدينة والمناطق المجاورة لها في القرن الثامن عشر إلى عاملين، أحدهما من صفوف جيش عبيد البخاري والثاني من حاحا⁽⁴⁶⁾. كما كان جل العلماء أياً من حاحا والشياطمة، بكل ما يحتزنونه من تراث وتقاليدي دينية متميزة، شخصتها الزاويتان

(42) الزركاكي، الشمس، صص. 11-12.

(43) الصديقي، إيقاظ، ص. 22.

(44) القادري، «نشر الخافي»، ص. 94.

(45) الخزانة الحسنية، الكناش، 56.

(46) الضيف، «الزركاكي»، الورقة 171، F.O., 52/9، طبعة : 28 فبراير 1783، F.O., 52/7، 29 يونيو 1787، مائرا.

الركائكية والجزولية. وصار من المؤلف في الصورة أن يكون عطييا أعظم جامعين، وأعني جامع القصبة وسيدى يوسف، اللذين يرجع تاريخ بنائهما إلى فترة تأسيس المدينة، من حاحا والشياطمة على التوالي⁽⁴⁷⁾.

وكان لابد من إنشاء المرافق والمؤسسات الدينية لإكساب المدينة مشروعية وجودها. واهم السلطان بتزويد المدينة بالعلماء حتى يجعل من منشأته معقلا للحضارة. وذكر أحمد ابن الحاج - وهو من مؤرخي القرن التاسع عشر في بلاط المولى الحسن - أن السلطان كان يرغب في أن يجعلها كحاضرة فاس في الغناء والرخاء⁽⁴⁸⁾. وتنفيذا لذلك، زودها بالمؤذنين والموقنين والمدرسين توفيراً للبنيات الأساسية التي تمكن جماعة المسلمين من أداء شعائر دينهم⁽⁴⁹⁾. وهكذا مؤرخ معاصر، هو الضميف الرباطي، أن علماء من فاس حصلوا على مبالغ مالية هامة تشجيعاً لهم على الإقامة في الصورة⁽⁵⁰⁾.

ولما كان مرسى الصورة السلطاني جزءاً من المملكة العلوية الشريفة، فقد كان لابد من اتخاذ حاضرة تمتع بكل مواصفات الحاضرة الإسلامية. غير أن التجارة هي التي منحت المدينة الجديدة قابلية الحياة والنمو فعلاً، وكان معظم التجار فيها يهودا. وكان قطاع التجار القوي من المكونات الأساسية للمجتمعات الإسلامية الحضرية دائماً⁽⁵¹⁾. وكان القرار القاضي بإقامة التجار اليهود في المدينة الجديدة جزءاً من التقاليد الراسخة والمتجذرة في التجربة الحضرية المغربية، وكان يُعتبر طريقة لضمان التطور الاقتصادي للمدينة الجديدة.

وحتى يجذب المخرن المركزي التجار إلى مدينة الصورة، بنى لهم الدور أو سمح لهم ببنائها، ومنح القروض وخفض الرسوم الجمركية للقادمين الجدد. وقد بادر العديد من يهود تجار أكادير إلى نقل أعمالهم التجارية إلى المدينة الجديدة. وجاء في إحدى

(47) الصديقي، إيلاف، ص. 22.

(48) ابن الحاج، «الدور»، الورقة 140.

(49) أبو القاسم بن أحمد الزباني، «البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الضيف (1817/1283-

1818)» (A.N., Aix-en-Provence, 20 mi I (a), fol. 105).

(50) الضميف، «تاريخ»، الورقة 170.

(51) يعبر الوصف الذي قدمه كيتاتين عن فترة العصور الوسطى قابلاً للمقارنة من عدة نواح :

S.D. Goitein, A Mediterranean Society, vol. I : Economic Foundations (Berkeley and Los Angeles, 1967), p. 70, and pp. 148f.

المخطوطات، ضمن مجموعة وثائق آل قرقوز، أن يهود تجار أكادير بنوا الدور في الصورة في البداية دون أن تكون لهم رغبة في الإقامة بها على الدوام. وبناء على نصيحة أسداها يهودي يتمتع بنفوذ كبير في حاشية القصر هو سومبال، اختار السلطان سيدي محمد بن عبد الله عشرة عائلات من الأسر اليهودية الغنية من مختلف مدن المغرب واتفق مع كل منها على أن ترسل أحد أفرادها إلى المدينة الجديدة ضمن الأسر المذكورة : سومبال ودلقانتسي (الشريقي) من أسفي، ثم قرقوز ودي لمار من مراكش، ثم أفاللو وبينيا من أكادير، ثم ليفي يولي وليفى بن سوسان والناحوري من الرباط، وأخيرا أبو درهم من تطوان. ولا توجد أي إشارة دقيقة إلى التاريخ الذي وقعت فيه هذه الحركة، لكن الظاهر أنها حصلت بعد بضع سنين من إنشاء المدينة⁽⁵²⁾. وبغض النظر عن نجبة الأسر العشرة الوارد ذكرها في مخطوط آل قرقوز، قدم إلى المدينة قصد الإستقرار بها بعد ذلك ببضع سنين يهود تجار آخرون من أسفي والرباط وسلا وتطوان ومراكش وأكادير وسوس. إذ وقد على المدينة من مراكش كل من مقنين والصباغ وبينتو، وجاء من تطوان جديدة وإسرائيل، ومران من أسفي، وأهم هؤلاء جميعا كدالة الذي أتى من أكادير، فسامهاو جميعا في تشكيل نجبة تجار الصورة⁽⁵³⁾. وكانت المكانة السامية التي يحتلها يهود الصورة والذين يتكلمون لغات أجنبية متعددة ويشغلون وكلاء للسلطان، إحدى الخصوصيات المميزة لعدة مراس في البحر الأبيض المتوسط خلال هذه الفترة. وكانت مدينة ليفورنو (Livourne) هي المركز المهيمن لليهود في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط إبان القرن الثامن عشر. وابتداء من سنة 1593، حين أصدر دوق توسكانيا الكبير براءة اتسمت بطابعها الليبرالي لتشجيع اليهود على الإقامة في المرسى الجديد، عرفت ليفورنو تطورا سريعا،

(52) Corcos, *Stadles*, pp. 109-113. غادرت بعض أسر التجار اليهود، أمثال قرقوز وليفى بن سوسان، غادرت الصورة حينما تراجعت الحركة التجارية بالمرسى في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، لكن أفرادا من أسرهم عادوا إلى المدينة بعد عدة عقود. ويبدو أن رسالة بحث بها الفصّل الفرنسي شيني (Chénier) سنة 1768 تهيد تماما ما جاء في وثيقة قرقوز. وتحدث شيني عن سومبال الذي كان يجمع التجار من أكادير والصورة، ويتترح أن الهدف من ذلك ربما كان هو تزويد المراسى (Chénier, *Correspondance*, p. 101)، (وهي رسالة بحث بها من مراكش في 6 ماي 1768).

(53) Corcos, *Stadles*, p. 114. تؤكد رسائل شني يعود تاريخها إلى هذه الفترة، أن أهم الدور التجارية خلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر كانت هي دلو مقنين. وكان مقنين ينجح القروض للعديد من الأعيان المحليين ؛ مثلا، وثائق س. ليفي، 13 جمادى 1/1226 5 يونيو 1781 (سلفة مالية قدرها 384 ريال لسيدي عبد القادر).

فأصبحت عند منتصف القرن السابع عشر أكثر مراسي البحر الأبيض المتوسط نشاطا، تحت سيطرة التجار اليهود⁽⁵⁴⁾. ثم تحولت ليفورنو، علاوة على أهميتها التجارية، إلى مركز من مراكز المعرفة والثقافة اليهودية الشرقية (السفرديّة)، ما فتئت تزود بلدان البحر الأبيض المتوسط بالتجار والعلماء في الوقت نفسه. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أصبحت ليفورنو من أبرز المتعاملين الرئيسيين مع المغرب. وكان هناك العديد من اليهود الليغورنيين الذين كانت لهم مساهمة فعالة في تحريك الإنطلاقة الأولى للصورة، وأبرز مثال في هذا السياق هو نموذج أسرة أقريش⁽⁵⁵⁾. وهكذا أصبحت الصورة، شأنها في ذلك شأن عدة مراس متوسطة إبان القرن الثامن عشر، جزءاً من شبكة تجارة وثقافية حقيقية. فهذا الحاخام أبراهام قرياط من تطوان، مثلاً، يرحل للإقامة في الصورة عند تأسيسها، لكنه غادرها فيما بعد ليتجه إلى ليفورنو ويصبح دياناً، أي حاخاماً قاضياً، استجابة لرغبة أبداها يهود ليفورنو الموجودون في الصورة. ثم هناك حالات لأسماء بارزة من يهود الجزائر، مثل كوهين - سلال وبوجناح⁽⁵⁶⁾، الذين اتخذوا من الصورة مقاماً لهم بعيد إنشائها وكانت أمستردام ونن أن أيضاً جزءاً من هذه الشبكة التجارية - الثقافية إبان القرن الثامن عشر؛ إذ جاء دُولَاراً من أمستردام إلى الصورة وتظاهر مع أسرة كدالة. كما كانت لكدالة نفسه صلات تجارية وعائلية مع أمستردام⁽⁵⁷⁾.

كانت لهذا التواصل مع شبكات التجار اليهود الأوروبيين أهميته الحاسمة تمكين مرسى الصورة من الشروع في عمليات التصدير والاستيراد. غير أن الشبكة اليهودية التي كان أعضاؤها يتشرون على امتداد الطرق التجارية البنية الداخلية للمغرب كانت لها أهميتها الماثلة. إذ تعتمد معظم مبادلات المغرب الخارجية على مقايضة المنتجات المستوردة والمصدرة من جنوب غرب البلاد. وجاءت بعض كبريات الأسر

Jonathan I. Israel, *European Jewry in the Age of Mercantilism: 1550-1750* (Oxford, 1985), pp. 49, 113.

(55) Corcos, *Studies*, p. 114 ; Romanelli, *Messa*, p. 119

(56) دار بوجناح التجارية صار يمثلها فيما بعد هارون عمار، الذي كان يُعرف باسم بوجناح باختياره شريكاً لهم في التجارة؛ وقد استقينا هذه المعلومة من رواية شفوية لساميل ليبي. ويتضمن وثائق س. ليبي هذا العديد من الوثائق ذات الصلة بالأعمال التجارية لأسرة بوجناح.

(57) Corcos, *Studies*, p. 79, 112 n 111, 114. وفي وثائق آل قرقور رسالة (مؤرخة بتاريخ 13 مارس 1774) بُعث بها إلى موشي كدالة في أمستردام.

التجارية اليهودية الصورية، كآل أفرياط وآل أحيون، من هذه المناطق. وكانت علاقاتهم المتينة باليهود والوكلاء التجاريين والزعامات القبلية في منطقة الجنوب الغربي، تسرّ فعلاً رواج السلع.

وفي القرن الثامن عشر، اتخذ ممثلو الشركات التجارية الأجنبية في العواصم الأوربية الكبرى مواقعهم في الصويرة. وفي بداية الأمر، اشتغل بعض الفرنسيين وآخرون من أهل جنوى ومن البرتغال في أعمال البناء. وبعد ذلك، حمل السلطان سيدي محمد بن عبد الله كل التجار الأوربيين على الانتقال من الرباط وأسفي وأكادير وبقية مراسي المغرب إلى المدينة الجديدة⁽⁵⁸⁾. وفي آخر الأمر، أصبحت الصويرة المرسى البحري الوحيد الذي يُسمح بممارسة التجارة الخارجية منه. وأسس التجار الأجانب في المدينة (فضلاً عن كدالة) محكمة تجارية عُرفت بـ«كمرشو» (commercio). ويحتمل أن يكون الإيطاليون في العقد الأول من وجود المدينة أكثر العناصر الأجنبية حظوة وعدداً في الصويرة⁽⁵⁹⁾. وكان وجود الإسبانيّين أيضاً على مستوى من الأهمية، إذ بُنيت لهم كنيسة فرنسيسكانية في المدينة سنة 1769⁽⁶⁰⁾. ويحتمل أن تكون أعداد المهاجرين من شبه الجزيرة الإيبيرية قد ارتفعت مع استئناف تجارة الحبوب بين المغرب وإسبانيا والبرتغال في ثمانينيات القرن الثامن عشر⁽⁶¹⁾. وعلاوة على ذلك، استقر التجار الفرنسيون والإنجليز والهولنديون والدنماركيون في المرسى الجديد⁽⁶²⁾.

(58) Chénier, *Correspondance*, pp. 69 (16 janvier 1767), 130-131 (30 mai 1769), 197 (30 mai 1771), 297 (8 avril 1773), 715 (9 janvier 1779) ; F. O. 52/1, Tetouan : 23 December 1765, Popham.

(59) الجمعية الجغرافية الملكية، المخطوط رقم 1828، الأوراق 48-49، 67-68.

(60) Fr. A. Luengo, «Mogador-fondacion de la mission catolica», *Mauritania* (1 Agosto 1940), 152-154.

(61) Lourido-Diaz, «Marruecos», pp. 208-209 ; «Le commerce entre le Portugal et le Maroc pendant la deuxième moitié du XVIIIe siècle», *Revue d'Histoire Maghrébine*, 5 (1976), 43-46.

(62) اكتُشِفَتْ في أرشيفات شونhoven (Schoonhoven) هولندا مجموعة من الرسائل العبية المستمرة تتعلق بأنشطة الهولنديين في أكادير والصويرة. وإحدى تلك الرسائل مؤرخة في أكادير : 28 أيلول 5531 عري/7 شتبر 1771. يحكى بن شارون وزكان إلى هندريك ويلم أيلان (الذي كان نائباً قنصلية سابقاً في أكادير). وأنا مدين للسيد باولو دو ماس (Paulo De Mas) الذي بعث إلي بنسخ عديدة من رسائل هذه الأرشيفات. وكتب تاجر برطاني كان يقيم في الصويرة وأكادير أحد أكثر التقارير تفصيلاً عن المغرب وتجارتها خلال الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر : =

وغادر معظم التجار الأجانب الصورة حينما تراجعت المبادلات التجارية مع المغرب عند نهاية القرن الثامن عشر⁽⁶³⁾، وذلك على الرغم من حلول تجار أوريين آخرين بالصورة في أواسط القرن التاسع عشر بعد تحرير المبادلات التجارية مع الخارج في أعقاب الضغوط التي مارستها الدول الأوربية على المغرب. لكن التجار اليهود هم الذين تركوا بصماتهم الواضحة المعالم على المدينة. ولما كانوا تجاراً رسميين للسلطان، حصلوا على الدور داخل القصبة حيث توجد مرافق السلطات المخزنية ويقع الأجانب. وتكاد تكون كل الدور الموجودة في القصبة في ملكية المخزن المركزي الذي يتصرف فيها بكامل الحرية. وتحيط بالقصبة أسوار سميكة تتناوب عليها حراسة مشددة تحميها في الليل، وهي تكاد تشبه الأسوار الواقية المحيطة بالمدينة.

ولم يشكل جل اليهود الذين اتخذوا من الصورة مقاما لهم فيما بعد جزءاً من هذه النخبة المحظوظة. إذ استقر عامة اليهود في الزاوية الشمالية الغربية للمدينة في حي خاص باليهود يطلق عليه اسم الملاح في الحواضر المغربية⁽⁶⁴⁾. وكان عامة يهود الصورة

James Grey Jackson, *An Account of the Empire of Morocco and Districts of Sae and Tafillet* (London, 1814).

وانظر عن تجارة الصورة الفرنسيين :

M. Hosotte-Reynaud, «Un négociant à Mogador à la fin du XVIII^e siècle et sa correspondance avec le consul de France à Salé», *Hespéris*, 44 (1957), 335-345.

(63) تراجعت التجارة الخارجية البحرية في هذه الفترة لماعلمين، داخلي وخارجي، هما : وباء الطاعون المغربي بين 1799 و1800 والحروب النابليونية (انظر : El Mansour, *Morocco*, pp. 60-61) وتختلف المصادر الأجنبية المعاصرة انطباعاً بأن السلطان مولاي سليمان كان يمتد التجارة. والواقع أن عمليات التجارة الخارجية التي كانت تتم على يد التجار اليهود في الصورة في العقد التالي من القرن التاسع عشر كانت هامة إلى حد بعيد، ولو أن عدد التجار الأجانب كان محدوداً.

B.L., Add. MS 41512, 21 July 1813, Joseph Dupuis (Statistics for British trade with Essaouira in 1812).

(64) كانت الملاحظات موجودة منذ مئات السنين في مدن فاس ومكناس ومراكش. وكانت أسباب بنائها تعود إلى عاملين مترابطين. أولاً، كانت السلطات المخزنية ترغب في حماية اليهود من أعمال عنف محتملة في أوساط الساكنة المسلمة بدوية كانت أو حضرية، وبالتالي ضمان أكبر قدر من الإستقرار في الحواضر. ثانياً، كان المخزن يرغب في حصر أنشطة اليهود وطقوسهم في حي يهودي خاص لا يثير مشاعر المسلمين. ويُعتقد أن هذا الأمر أصبح قضية مهمة في مطلع القرن التاسع عشر، عندما تزايد عدد الساكنة اليهودية تناسباً مع المسلمين بالمراسي الساحلية. وانظر عن أصول الملاحظات في المغرب بوجه عام:

Corcos, *Studies*, pp. 75-89; Norman A. Stillman, *The Jews of Arab Lands : A History and Source Book* (Philadelphia, 1979), pp. 80-81.

في البداية يعيشون مع المسلمين في المدينة. غير أنهم أرغموا بعد صدور ظهير سلطاني على الانتقال إلى حي يهودي سنة 1807. وكان ذلك الإجراء جزءاً من سياسة شاملة نهجها السلطان مولاي سليمان الذي قرر حصر اليهود في عدة مدن بالملاحات لأسباب غامضة. ولما كان السكان اليهود يتزايدون في المدن الساحلية، فإنه يُحتمل أن تكون هناك ضغوط لحصر اليهود في الملاحات، كما هو الشأن في كبريات المدن الداخلية، مثل مراكش وفاس ومكناس. ولم يطبق هذا الظهير السلطاني على اليهود الموجودين في القسبة، فواصلوا إقامتهم في الدور التي وضعها المخزن المركزي سابقاً تحت تصرفهم⁽⁶⁵⁾.

كانت فئة التجار اليهود المقيمين في القسبة أكثر مجموعات المدينة تأثيراً على الإطلاق. إذ تمحور الحيز الأكبر من الأنشطة الاقتصادية للمدينة على صفقاتهم وعملياتهم التجارية، بل ظلّ ازدهار المدينة مرتبطاً بمدى نجاح أعمال المؤسسات التجارية التي كانوا يديرونها. كما اعتمد كافة تجار الجنوب المغربي على وساطة هؤلاء التجار اليهود لتسويق السلع والمنتجات الأساسية في المبادلات مع أوروبا. ووجدت المؤسسات التجارية الأوربية نفسها مرغبة على التعامل مع هذه الفئة من تجار السلطان، لأن معظم تجارة المغرب الخارجية كانت في قبضتهم.

(65) انظر عن إنشاء ملاح الصورة : Corcos, *Studies*, pp. 120-123. وتوجد رسالة أصلية مؤرخة بتاريخ

1807 تتعلق بالأمر الذي أصدره السلطان مولاي سليمان بإنشاء الملاحات، وهي منشورة في :

David 'Obadia, *Qehillat Sefra* (3 vols., Jerusalem, 1975-1976) vol. 1, p. 35.

وعن إنشاء ملاحي الرباط وسلا، انظر :

K.L. Brown, «An Urban View of Moroccan History : Salé, 1000 to 1800»,

Hespéris-Tamuda, 12 (1971), 73-75.

الفصل الثاني تجار السلطان

كانت التجارة الدولية في صميم الحياة الاقتصادية لمدينة الصويرة، وكان أكثر رجال المدينة تأثراً هم تجار السلطان. إذ منحهم علاقتهم الإستثنائية بالسلطين امتيازات خاصة على غيرهم من التجار؛ وكانوا، في بعض الفترات، يحتكرون تجارة التصدير والإستيراد احتكاراً شبه كلي. وكانت تتاح لتجار السلطان فرص تحقيق أرباح كثيرة، ولكن ذلك كان متوقفاً في الوقت نفسه على الإعتراف الرسمي بهم وعلى رعاية القصر لهم. إن كون أغلب تجار السلطان من اليهود لينطوي في حد ذاته على دلالات خاصة. فما أنهم لا يعتبرون سوى أفراد من الأقلية الدينية الوحيدة في المغرب التي لا يحتل عناصرها من الناحية الشرعية إلا مكانة وضيفة، فإنه لا يمكنهم أبداً أن يتولوا مناصب في السلطة السياسية، كما لم يكن بإمكانهم البتة المساهمة في تسيير شؤون المخزن على المستوى المحلي إلا إذا كان ذلك في إطار المصالح الخاصة بالطائفة اليهودية. ولهذا السبب الذي يمكن اعتباره قاعدة عامة، كان تجار السلطان مرتبطين بالقصر إلى حد كبير، وبالتالي كان ولاؤهم له مضموناً بصفة دائمة.

غير أنهم كانوا قادرين بصفقتهم تجاراً على ممارسة نفوذهم القوي على المستوى المحلي طالما كان ازدهار المدينة رهيناً بمشاريعهم وأعمالهم التجارية. وكان تجار السلطان هؤلاء شبيهاً على مستويات عدة بـ«يهود البلاط» في أوروبا الوسطى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. إذ كانت نخبة اليهود في كلتا الحالتين أدوات اقتصادية في أيدي الحكام. ونظراً لما تميز به يهود البلاط من معرفة باللغات الأجنبية، ونظراً لصلاتهم الدولية الواسعة بالخارج، سُحِّروا أيضاً لأداء مهام دبلوماسية. وكانت خزائن الدولة تعتمد على أنشطتهم المالية، سواء في المغرب أو في أوروبا، لتزويدها بما تحتاج إليه من أموال ناضجة. كما زود التجار اليهود البلاطات الملكية والأميرية، في كلتا الحالتين، بوسائل الترف والترفيه وبالعدة والسلاح. وفي الأخير، كانت بين اليهود والحكام

علاقات شخصية : إذ على الرغم مما يبدو من تناقض ظاهري في تلك العلاقات، فإنها كانت تزداد قوة ومتانة ؛ لأن اليهودي والحاكم منفصلان إلى حد ما، على المستوى الاجتماعي، عن بقية عناصر المجتمع. وهذا، على الرغم من أن أسباب ذلك الانفصال كانت تختلف بحكم أن اليهودي عضو ينتمي إلى أقلية دينية، وبحكم أن الحاكم الذي يكاد يتعذر الوصول إليه سلطاناً ينحدر من سلالة شريفة مقدسة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك اختلافات أساسية بين الوضع الخاص بيهود البلاط عند الأمراء الجرمانيين ووضع تجار السلطان. فقد كان يهود البلاط في أوروبا الوسطى بالأساس مجرد أدوات مؤقتة وعابرة استفاد منها الحكام أثناء المراحل الأولى من تطور الرأسمالية الحديثة. أما في المغرب، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد كان تجار السلطان من بقايا النظام القديم بصفتها «برجوازية» متجددة تاريخياً اتخذت آخر جبهة لمواجهة التغلغل الرأسمالي الأجنبي.

ركز المؤرخون الذين كتبوا عن تجار السلطان في القرن التاسع عشر على اعتبار التجار اليهود من عوامل الانتقال والتحول. إذ جعلتهم علاقاتهم بالتجارة الأجنبية في موقع الوسيط فعلاً، فأصبحوا قادرين على المساهمة في التحفيز على تغيير بنيات المغرب الاقتصادية. ويرى المؤرخ الفرنسي جان لوي ميسج انبثاق طبقة رأسمالية بدائية، يشبه على نحو لافت للنظر ظهور البرجوازية اليهودية في أوروبا إبان القرن الثامن عشر. واتسم التجار اليهود في كلتا الحالتين بخصائص متماثلة، منها : المضاربة في الأثمان على المدى البعيد، واستغلال ظرفيات الدورات الاقتصادية، وتكوين العروات بامتلاك الأراضي والعقارات، ثم امتداد الرأسمالية من الحواضر إلى البوادي مع حدوث تطور أيديولوجي⁽²⁾.

وإذا كانت هناك بعض أوجه الشبه آهامة بين بروز طبقة الرأسماليين اليهود في أوروبا وبروز تجار السلطان في المغرب، فإن نقط الاختلاف بينهما تكتسي الأهمية نفسها. وفي الواقع، تبقى المقارنة في حد ذاتها خادعة نوعاً ما، لأنها تسقط نموذجاً أوروبا للانتقال إلى اقتصاد رأسمالي على محيط مغربي معين. لقد بدأ الاقتصاد الرأسمالي

(1) Cf. Selma Stern, *The Court Jew* (Philadelphia, 1950), pp. 9-12

(2) J.-L. Miège, «La Bourgeoisie juive du Maroc au XIXe siècle : rupture ou continuité», in M. Abitbol (ed), *Judaïsme d'Afrique du Nord aux XIXe-XXe siècles* (Jerusalem, 1980), pp. 30- 36.

الأوروبي يفرض ذاته على هوامش الإقتصاد المغربي، فأصبح عدد من التجار اليهود طرفا في عمليات اقتصادية لها صلة بالخارج. واستفاد العديد منهم من اشتغالهم وسطاء، وذلك بتوظيف رساميلهم بطرق جديدة. لكنهم لم يكونوا مجموعة سوسيو - اقتصادية لها هويتها الواضحة والمحددة إلا بطريقة محدودة جداً. كما أنهم لم يشكلوا طبقة متلاحمة تتمتع بأي قاعدة مستقلة من حيث النفوذ والسلطة. لقد أصبحوا من نواج عديده كمُتِرَادُورَاتٍ (compradores) يمارسون نشاطهم في إطار علاقات القوة الجديدة مع أوروبا.

لكن هذا ليس إلا جزءاً من الصورة. إذ ظل التجار اليهود مندمجين في مجتمع يسير وفقاً لقواعد لا علاقة لها بأقتصادات الرأسمالية الأوروبية، وذلك على الرغم من تزايد التسرب الإقتصادي الأجنبي. وتطلعن الصورة التي رسمها كَوايتين (S.D. Goitein) عن عالم التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط في ما بين القرن العاشر والقرن الثاني عشر تطلعن كثيراً على السبيل التي سلكها التجار المغاربة في تسير شؤون تجارتهم خلال القرن التاسع عشر، كما كانت تفعل مدن تجارية عريقة مثل لندن وأمستردام ومرسيليا وليغورنو في القرن الثامن عشر. وكان النظام القديم يبرز تحت وطأة الحصار الذي فرضته عليه قوى السوق الخارجي، ولكنه لم يكن قد عُوْضَ بنظام اقتصادي أوروبي جديد⁽³⁾. ومارس التجار المغاربة اليهود مهاماً على عدة مستويات ؛ فقد كانوا كميرادورات من جهة أولى وتجاراً للسلطان من جهة ثانية. كما أنهم كانوا وكلاء تجاريين للشركات الملاحية الأجنبية وممولين للقوافل التجارية العابرة للصحراء. ويمدو التوفيق مستحيلاً بين عالم التجارة الرأسمالية الأوروبية وعالم التجارة السلطانية الاحتكارية، وبين وسيلة النقل التقليدية المتمثلة في الجمل والمراكب البخارية بكل ما تنسم به من قدرات وحدائث. إنها عوامل تتداخل عناصرها تداخلاً متشابكاً في نسق شديد التعقيد لا بد من تحديد كل مكوناته العضوية حتى يتيسر الفهم والتفسير.

تاجر السلطان

لم تكن لفظة «التاجر» في حواضر العالم الإسلامي تدل دائماً على شخص اختار ممارسة التجارة لكسب قوته اليومي فحسب، بل تجاوزته للدلالة على أمور

Cf. Laroui, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) (3)
(Paris, 1977), pp. 106-108.

أخرى⁽⁴⁾. كان التجار قبل كل شيء هم المتعاملون في تجارة الجملة تمييزاً لهم عن أمثالهم من المهتمين أساساً بتجارة التفسير. وبناء على ذلك، لا يمكن تسمية صاحب الحانوت تاجراً. وحتى التاجر الصغير الذي يراكم الخزونات، لا يمكن تسميته تاجراً إذا لم يكن ينقل البضائع ويشحنها فعلاً من مكان إلى آخر. ولاحظ القنصل الفرنسي في الصويرة سنة 1847 أن سبعة عشر أو ربما ثمانية عشر شخصاً من المسلمين واليهود هم الذين كانوا «يحملون لقب التاجر»⁽⁵⁾. علاوة على ذلك، فإن لقب التاجر في مدينة الصويرة لم يكن يشمل سوى جماعة التجار المتمتعين بالإميازات بفضل علاقاتهم الوثيقة بالقصر⁽⁶⁾. إذ لم يكن بإمكان أحد أن يتاجر في السلع تصديراً واستيراداً دون الحصول على ظهر سلطاني يرخص له في القيام بذلك.

ومن ثم كان تجار السلطان يشكلون مجموعة متحدة يستلزم الإلتحاق بصوفها نيل حظوة السلطان والحصول على موافقة رسمية منه. وتتعزز روابط اعتماد السلطان على التاجر والتاجر على السلطان بعلاقات مالية من نوع خاص جداً. إذ يعتمد التاجر في تسير شؤون تجارته على سلفات مالية يحصل عليها من القصر دون فوائد. وعلاوة على الأرباح التي يحققها التاجر من التجارة، يكون ملزماً بالوفاء بدينونه للسلطان بأداء أقساط شهرية. إذ أن التشريعات الإسلامية التي تحرم الربا تمنع السلطان من تحقيق أرباح مباشرة من السلفات المالية التي يمنحها لتجاره. غير أن الخزن كان يتصرف، بصفة غير مباشرة، وكأنه بنك، إذ يستثمر الأموال التي يسلمها لتاجر عادة ما يكون من ذوي الغناء. ويتوقع الخزن من تشجيعه للتجار على تحقيق مشاركتهم وعملياتهم التجارية أن يحصل عائداً مالية مهمة مصدرها الواجبات الجمركية التي يؤديها التاجر لأمناء الخزن في المراسي.

(4) في المصور الوسطى، كانت لفظة التاجر تدلّ على من له تجارة واسعة. (قازن : Goitein, *Mediterranean Society*, p. 149). وغالباً ما يناقش هذا المصطلح عند الحديث عن المغرب :

Le Tourneau, Fès, pp. 481-494 ; Charles René-Leclercq, «Le commerce et l'industrie à Fez», R.C (1905), 249.

(5) A.E., Maroc, M.D. 4, décembre 1847, Solange-Bodin

(6) Cf. Michel Abitbol, «Une élite économique juive au Maroc précolonial ; les *tajjar*

al-Saltân» (en hébreu), in Abitbol, *Judaïsme*, pp. 26-33 ; Laroui, *Les origines*, pp. 105-

III.

وتتعرّز العلاقات بين التجار والقصر في مدينة الصويرة بطريقة أخرى : إذ يتسلم تجار السلطان دوراً مخزنية في القصبية بإيجار منخفض. وكان هذا المظهر من العلاقة بين الطرفين والقروض التي يقدمها السلطان عاملين أساسيين ساهما في تكوين نخبة التجار في الصويرة. غير أن تلك العلاقات كانت من الصنف الذي حال دون تحول التجار إلى طبقة اجتماعية مستقلة. فحينما تنشأ العلاقة بين التاجر والسلطان، يمكنه الانتقال إلى مدينة أخرى أو السفر خارج البلاد بعد الحصول على إذن شخصي من السلطان نفسه. ولا يمنحه السلطان ذلك الترخيص إلا بعد أن يتوافر لديه ما يسمى بـ«الضامن» ثم يودع عنده أموالاً أو ممتلكات على سبيل الرهن. فقد طلب التاجر يهودة (Judah) رخصة للسفر إلى لندن حيث توفي أخوه الذي كانت عليه ديون للمخزن بلغت قيمتها 778.116 أوقية. وألح في طلب السماح له بالسفر حتى لا تضيق حقوقه في الميراث، خاصة وأن له عقارات في الملاح وسلعا في الدار التي يقيم فيها أبناؤه أثناء غيابه. ثم اقترح أن يكون بن مساس المراكشي ضامناً له وأن ينوب عنه في تسديد الأقساط الشهرية للمخزن طوال المدة التي سيغيب فيها عن المغرب⁽⁷⁾.

وفي الأخير، كان يحافظ على تلك العلاقات الثنائية رمزياً بإقامة التجار رحلة سنوية يتوجهون فيها لمراكش لتقديم الولاء للسلطان. ويشارك فيها التجار اليهود والمسلمون على السواء، بل كان يحضرها أيضاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعض المسيحيين. وفي تلك المناسبة، كان التجار يقدمون الهدايا للسلطان، وربما وزع السلطان على التجار مقابل ذلك أجواخاً من الثوب الرفيع بصفة دورية⁽⁸⁾. ويعتبر استقبال السلطان للتجار في بلاطه وسيلة تمكنه من تعرف أنشطة التجار عن قرب وتضمن له مراقبتها. كما يفتنم التجار تلك الفرصة لتقديم مطالبهم المتعلقة بقضايا تسير شؤون تجارتهم في المدينة التي يمارسون فيها نشاطهم التجاري⁽⁹⁾.

في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كان عدد التجار في مدينة الصويرة محدوداً. إذ لم يبق فيها إلا عدد قليل من التجار الأجانب الذين حلوا بها منذ مرحلة

(7) (م.و.م)، الصويرة 1، 24 رمضان 1270/20 يونيو 1854، محمد بن عيشة إلى السلطان.

(8) ذات مرة، تلقى تاجران مسلمان وأحد عشر تاجراً يهودياً ملابس كتانية. ف تلقى المسلمان كسوة كاملة، بينما تلقى اليهود أجزاء معينة من الثوب (الحزنة الحسنة، 28 محرم 1285/21 ماي 1868).

(9) (F.O., 174/4، 18 نونبر 1839، ولشاير (Willshire) ؛ F. O., 174/20، مراكش : 4 مارس 1815، ولشاير.

تأسيسها في القرن الثامن عشر. وكانت أسباب عديدة، منها انتشار وباء الطاعون بين سنتي 1799 و1800 ونشوب الحروب النابليونية، ثم التغيير الذي حصل في سياسة المغرب الخارجية، قد تضافرت فيما بينها على تقليص عدد التجار الذين كانت تتوقف عليهم المبادلات بين المغرب وأوروبا. واكتفى السلطان مولاي سليمان (1792-1822) بعدد ضئيل من التجار الذين يراقب نشاطهم التجاري عن كثب. وفي سنة 1805 لم تكن في مدينة الصويرة سوى ست دور تجارية أوروبية، بالإضافة إلى دابن تجاريتين يمسر أعمالهما تاجران مغربيان يهوديان. وما لبث هذا العدد أن تقلص فأصبحت الصويرة تحتوي مع حلول سنة 1828 على دار تجارية أوروبية واحدة هي «رنشاو آند ولشاير» (Renshaw and Willshire)، بينما ارتفع عدد الدور التجارية اليهودية إلى تسع⁽¹⁰⁾. وبعد عقد من الزمن، لم يزد العدد الإجمالي للدور التجارية في الصويرة على ست عشرة داراً⁽¹¹⁾. وفي سنة 1841، سجل عدد الدور التجارية ارتفاعاً طفيفاً في المدينة نفسها : إذ جاء في قائمة النائب القنصل الفرنسي بالصويرة أن عدد الدور التجارية التي يتلقى أصحابها قروضاً من السلطان بلغ تسع عشرة داراً (الجدولين 1 و2). وكانت فئة التجار هذه التي تتمتع بالامتيازات، على الرغم من قلة عدد أفرادها، هي كل ما كان السلطان في حاجة إليه في تعامله التجاري المحدود مع أوروبا. وشددت المراقبة على التجارة الخارجية أيما تشديد، ويعتبر كل نشاط تجاري يمارسه التجار غير الحاصلين على رخصة سلطانية تهريباً. وحتى الدور التجارية الأجنبية المسيحية، وأعني ولشاير وروبرتسون وبولبي، وكذلك الدور التجارية اليهودية الجزائرية والتونسية، أي دارمون وهوجناح وكوهين - سلال، فإنها لم تكن تنفذ أعمالها التجارية إلا بموافقة سلطانية. وكانت مشدودة إلى السلطان بقيد تماقدي اسمه اللّين السلطاني⁽¹²⁾. علاوة على ذلك، كان من الصعب على أي تاجر مستقل أن يدخل حلبة المنافسة، لحصول تجار السلطان على سلفات مهمة علاوة على ما يُمنح لهم من تسهيلات في تسديد الواجبات الجمركية، وما يتفردون به من احتكار لتجارة العديد

(10) F.O., 52/28 ; El Mansour, Morocco, p. 65، 16 يناير 1827، شامي (Chailliet).

(11) A.E., C.C.C. Magador 1, 22 Janvier 1838, Delaporte.

(12) فر ولشاير وروبرتسون من الصويرة عندما هجمت عليها القوات الفرنسية سنة 1844، ولم يعودا إليها قط. أما بولبي، فقد قتل أثناء نهب المدينة الذي تلا روسيا بالقنابل.

F.O., 174/49, «Mr Willshire's Narrative of Eight Days Events at Mogador»; 21 November 1844, Grace to Hay.

من السلع. وباختصار، فإنه لم يكن بوسع أي تاجر أن يمارس نشاطه التجاري بحجم كبير داخل المرسى الخاضع لمراقبة الخزن دون أن يكون تحت الرعاية الرسمية للقصر⁽¹³⁾.

المجدول 1 : ديون سلطانية في ذم التجار بالريال.

الديون 1841	التجار	الديون 1865
138,900	عبد الرحمن أليار	2,900
90,000	الماج أحمد بومال	3,400
11,200	مختار بن خوز	6,700
14,900	محمود بولم	9,900
50,000	الطالب بومال	2,000
131,200	الحزان بيبي (أفرياط)	7,200
163,300	يحيى ألقه	2,500
78,000	إسماعيل قرياط الأسفي	8,400
96,600	حاييم بن يفاش	1,400
42,600	أبراهيم فرقيز	22,600
42,300	الحبيب أوتها	3,500
37,200	يعقوب بن حدي (8) (Delevante)	12,500
38,800	سلام بن مساس (عمار)	3,500
19,000	شمال الهوري (16)	9,000
17,000	يعقوب بنطو	200
14,000	كويين - شمول (12)	11,900
19,000	التاجر كريس	8,200
1,600	موسى أفلو (9)	34,300
4,300	محمد أليار	6,300
	محمد الحبيب الحريشي	500
	أحمد أليار الطواني	1,400
	مولاي الطايح القاسري	800
	عبد القادر الطار	700
	ألكي القريشي الطواني	100
	مسعود يوسف رزي	25
	كورتيس التاجيني	200
	يوسف بن عمران الميع (7)	92,400

(13) ربما ساهمت الحماية التي كان يسطرها الخزن على التجار في تسهيل انتشار الحماية القنصلية حينما بدأت الدول الأجنبية تتدخل أقوى ما يكون التدخل وتطالب السلطان بالموافقة على إخضاع المهرمين المغاربة لاختصاصات القضاء القنصلي الأجنبي وعلى منحهم ظواهر التوفير والإحترام في الوقت نفسه، انظر : Mohammed Kenbîb, «Structures traditionnelles et protection diplomatique dans le Maroc précolonial», in René Galliot (ed.), Structures et cultures précapitalistes (Paris, 1981). pp. 448-451.

تتمة الجدول 1

التجار	دينون 1841	التجار	دينون 1865
		يهودية ليفي - يولي (18) J. Levy- Yuly	21,500
		الحزان عزيز	200
		ليفى - يولي (18) D. de J. Levy Yuly	600
		ابراهيم الطوسي المصري	1,800
		ابراهيم كرمين	200
		هارون قرقوز	100
	دين جديد 1865		
عبد الرحمن القوار			
مفتار بن عزيز	10,000		
المحبوب توفلعز			
احمد بوهلال			
محمد الورداني	5,000		
المحبوب اوتفلا	2,500		
سلام بن مساس عمار	7,000		
يعقوب بن عدي (8)	7,000		
يهودية ليفي - يولي دلفلتي (18)	5,000		
يمين افوقه	7,000		
شمعون بن السقط	4,000		
بن سماعة	4,000		
يوسف بن عمران المنيح (7) بولده	15,000		
الطالب بوهلال	4,000		
بن عزيز	5,000		
ج. ليفي - يولي (18)	3,000		
مدرج مرة اخرى			
ج. بوجناح (10)	10,000		
ج. المنيح (7)	5,000		
الحزان بيهي (الفرياط)	6,000		
دينار اوحن	7,000		

ملحوظة : تَمَّت الأرقام بأقرب مائة. وكتبت الأسماء اليهودية حسب التهجئة الأوربية الشائعة آنذاك، إلا الأسماء التي لم تُعرف هوية أصحابها. والأرقام الواردة بعد الأسماء في العمودين 2 و3 تطابق الأسماء الواردة في العمود 1 كلما كان الشخص المعني واحداً أو كان أبه. أما العمود 2 فهو بالمقتال في المصدر الأصلي. وقد حولته إلى قيمة الصرف الرسمية : ريال واحد = 23.5 أوقية.

المصادر : A.E., C.C.C., Magador 1, 2 janvier 1841, Delaporte. الخزانة الحسينية، الكناش 295. وقد سدد معظم التجار الواردة أسمائهم في النصف الأعلى من العمود 2 حوالي 10% من ديونهم للمخزن، وذلك في الفترة ما بين ذي القعدة 1281هـ وبداية ذي القعدة 1282هـ.

المجدول 2 : عدد التجار المدينين للسلطان

السنة	اليهود	المسلمون	المسيحيين	المجموع
1841 (أ)	14	2	3	19
1865 - 1866 (ب)	19	14	2	35
1884 - 1881 (ج)	31	16	4	51

المصادر : أ - قيمة ديون التجار الواردة في قائمة القنصل الفرنسي (A.E., C.C.C., Magador 1, 2)

؛ (Janvier 1841, Delaporte)

ب - مقادير الديون المذكورة في سجل المخزن بأنها من «دين قديم» و«دين جديد».

(الخزانة الحسنية، الكناش 295) ؛

ج - أرقام مأخوذة من قوائم حسابية مختلفة في الكناش 120، بالخزانة الحسنية.

وهكذا يُخضع السلطان التجار لتيبعته ويجعلهم تحت مراقبته عن طريق علاقات الدين والسلف التعاقدية القائمة بينهما. غير أن هذا النظام الذي كان أساسه الإشراف المباشر على تسير شؤون التجارة بدأ يتغير في خمسينيات القرن التاسع عشر، حينما حملت الضغوط الأجنبية السلطان مولاي عبد الرحمن على التخلي عن سياسته التجارية القائمة على الحماية الصارمة. وكان من نتائج إبرام المغرب لمعاهدة 1856 مع بريطانيا العظمى وما لحقها من اتفاقيات مماثلة عقدت مع بلدان أوربية أخرى، تحرير المبادلات، وتشجيع أعداد متزايدة من التجار المغاربة والأجانب على الإقامة في مدينة الصويرة. وعلى الرغم من ارتفاع العدد الإجمالي للتجار المدينين، فقد استطاع تجار كثيرون الدخول في عمليات تجارية لا يخضعون فيها لمراقبة مباشرة من القصر السلطاني. وهكذا بلغت المؤسسات التجارية التي أحصتها القنصلية الفرنسية في مدينة الصويرة 39 مؤسسة في سنة 1854، و52 مؤسسة في سنة 1866 (انظر الجدول 3)⁽¹⁴⁾.

A.E., C.C.C., Magador 3, 15 novembre 1854, Toppel ; 15 avril 1868, Beaumier (14)

الجدول 3 : تقرير القنصل يومي عن المؤسسات التجارية سنة 1866.

العدد	جنسية المؤسسات
30	المغاربة اليهود
7	المغاربة المسلمون
11	الإنجليز
2	الاسبانيون
1-	الإيطاليون
52	المجموع

المصدر : A.E., C.C.C., Mogador 4, 15 avril 1866 .

وتوصل العديد من التجار اليهود، بمخضوعهم للحمايات القنصلية، أو بحصولهم على جنسيات أجنبية، إلى جذب رأس المال الأجنبي واستقطابه بدلا من الإعتماد على تعاقبات الدين والسلف التي كانت تربطهم بالسلطان. واختار المخزن مجموعة جديدة من التجار اليهود والمسلمين من تطوان ومراكش فنقلهم إلى الصويرة أملا في الوقوف في وجه هذه التطورات. غير أن محاولته باءت بالفشل. وعلى الرغم من الإمتيازات التي منحها السلطان للتجار المسلمين، فقد عجز جلهم عن الصمود في وجه المنافسة القائمة أكثر من بضع سنوات. وإذا كانت الأعمال التجارية لبعضهم قد ازدهرت، كما هو حال المختار بن عزوز، فإن نجاحهم جاء نتيجة لاقتدائهم بالتجار اليهود في ربط الصلات مع الخارج. ومع ذلك، فإن جميع المؤسسات التجارية المسلمة تقريبا قد اندثرت بعد عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن.

وبدأت أعداد متزايدة من صغار تجار الجملة، الذين كان بعضهم أصلا من جبل طارق، يدخلون إلى حلبة التجارة الدولية. وتثبت كنانيش الرسوم الجمركية أنه كان هناك - ما بين 65 و 70 تاجرا - مستقلا تقريبا يشتغلون بالتصدير والاستيراد، أي أكثر من العدد الذي ذكره يومي (Beaumier) في قائمته. ولكن ربما كان عدد الشركات التجارية الكبرى قريبا من الرقم الذي ذكره هذا القنصل الفرنسي (ما دام العديد من هؤلاء التجار لا يتاجر إلا في كميات قليلة من السلع) : إذ يتبين

من الرسوم الجمركية المؤداة أن حوالي 50 تاجرا كانوا يتاجرون في كميات هامة من السلع⁽¹⁵⁾.

وكان العشرون تاجرا في التصدير والاستيراد والذين أدوا أكبر قدر من الرسوم الجمركية في سنوات 1862-1864 خمسة مسيحيين، ومسلمان، وثلاثة عشر يهوديا (انظر الجدول 4). وكان العديد من كبار تجار التصدير والاستيراد، أمثال أبراهام قروفوز ويوسف بن عمران المليح، يدهنون بمبالغ كبيرة لشخص السلطان.

الجدول 4 : عشرون تاجرا رئيسا : الرسوم المؤداة في ما بين سنتي 1862 و 1864.

الاسم الوارد في الكتاش	التسمية العربية	الواردات	الصادرات	المجموع بالقيمة
1. كارتيس	James Curtis	176,877	534,272	711,149
2. باري	David Perry	95,781	586,822	682,603
3. الحزان بيبي	Abraham Afriat	366,484	314,115	680,599
4. كرش	Grace	183,197	250,871	434,068
5. حني الزاكدي	Abraham Zagary	119,597	248,701	368,298
6. بطروب النفتالي	Jacob N. Afriat	85,893	247,915	333,808
7. أبراهام قروفوز	Abraham Corcos	74,795	233,227	308,022
8. بطروب بنطو	Jacob Pinto	120,591	94,668	215,259
9. إسحاق قرياط	Isac S. Coriat	3,752	197,075	200,827
10. المختار بن عزوز	Mokhtar Benazuz	55,390	144,498	199,888
11. يعين أفولة	Yomim Acooa	104,020	63,205	167,225
12. يوسف بن عمران المليح	Joseph de A. Elmaleh	43,551	119,185	162,736
13. الحزان إسحاق بن أسقندر	خير معروفة	85,730	72,919	158,649
14. الحزان مسعود بن النفتالي	Messod Afriat	39,970	105,746	145,716
15. بطروب قرياط	Jacob Afriat	67,078	73,352	140,430
16. مسعود التريمان	Messod Tugman	56,737	73,400	130,137
17. مكان بن حاتم قروفوز	Aldan Corcos	28,946	97,261	126,207
18. راطو	Mamei Ratto	5,394	114,004	119,398
19. محمد الراكن	Mohamed Aragon	29,517	82,752	112,269
20. رافايل الصبغلي	Rafael Moll	6,220	102,295	108,515

المصدر: الخزنة الحسنية، الكتاش 46 ؛ الخزنة الحسنية، قوائم حسابية.

(15) الخزنة الحسنية، الكتاش 46، ربيع الثاني 1279/شتنبر - أكتوبر 1862 إلى ذي الحجة 1279/ ماي - يونيو 1863 ؛ الخزنة الحسنية، قوائم حسابية، 22 رمضان 1280/1 مارس 1864 إلى 22 شوال 1280/31 مارس 1864.

وتراكت ديون كثيرة على تجار آخرين أخفقوا في أعمالهم التجارية، فصدرت ممتلكاتهم وبيعت بأثمان بخسة لتسديد ديونهم. وبينما انهارت بعض الدور التجارية، استطاعت دور أخرى، كما هو حال المختار ابن عزوز ودينار أوحنا، دخول حلبة المنافسة بفضل الرعاية السلطانية. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، تمكنت مؤسستان أجنبيتان، هما مؤسستا بيرى وكورتيس (Perry and Curtis)، من المناجزة في كميات هائلة من البضائع دون الإعتماد فعلاً على أية سلفات من المخزن.

الجدول 5 : كبار تجار الصورة سنة 1884 ؛ الرسوم المؤداة سنة 1884.

الاسم الوارد في الكتاش	التسمية الأوربية	الواردات	الصادرات	المجموع بالأوقية
يعقوب نفتالي	Jacob N. Afriat	34,918	67,020	101,938
رابيل المالح	Reuben Elmaleh	23,843	49,412	73,255
دينار أوحنا	Dinar Ohana	45,032	27,966	72,998
أبراهام بن مسعود	Abraham Bensaude	44,283	16,192	60,475
عكان بن حمو	Akkan or Jacob Levy	28,412	27,589	56,001
سلام نفتالي	Salomon Afriat	34,203	8,215	42,418
إسحاق أفرياط	Isaac Afriat	23,381	16,071	39,452
هاني الزاكوري	Abraham Zagury	6,574	30,288	36,835
مسعود عطية	Messoud Attia	33,529	2,720	36,249
يعقوب الصغير	Jacob M. Afriat*	27,098	5,883	32,981
عكان قرقوز	Akkan Corcos	14,876	14,743	29,619
محمد الوردازي	Mohamed Elwarzazi	21,087	3,183	24,270
حنانية كبيسة	H. Cabessa	17,515	4,503	22,018
داود نفتالي	David Afriat	15,994	1,050	17,044
جاكيتي	Jacquetty	11,470	4,602	16,072
إسحاق طيوي	Isaac Halevy	15,010	972	15,982
نفتالي أفرياط	Naftali Afriat	13,183	2,363	15,546
مسان بوطبول	Messan Botbol	11,013	4,389	15,402
أبراهام بيوطون	Abraham Bitton	13,292	1,958	15,250
إسحاق قرياط	Isac Coriat	11,657	3,536	15,193

المصدر : الخزانة الحسنية، الكتاش 120 (كان 112 فردا على التقريب يؤدون واجبات الرسوم الجمركية في ما بين 1882 و1884، وهم 78 يهوديا، و18 مسلماً، و16 مسيحياً).

ونجح تجار آخرون في موازنة أعمالهم التجارية بالإعتماد على السلفات المالية السلطانية وعلى القروض الخارجية في الآن نفسه. وربما كان هذا هو سبب التفوق الذي حققه أولاد النفطالي فكانوا أكثر تجار الصورة نجاحاً. وبينما انشغل بقية كبار التجار بتسديد ديونهم القديمة سنة 1884 (وهي الواردة في الكناش الرئيس لستى 1865 و 1866)، استطاع أبراهام بن النفطالي أفرباط، المعروف بالحزان بيبي، أن يفي بكل التزاماته المالية، على الرغم من مخلفات أزمات 1878-1882⁽¹⁶⁾. وقد بلغت مدينة الصورة أوجها في ستينيات القرن التاسع عشر بفضل النجاح الذي حققه كبار التجار الذين تمكنوا من الجمع بين توظيف قروض المؤسسات الأجنبية واستثمار السلفات المالية التي كان المخزن يضعها رهن إشارتهم.

وتزايد العدد الإجمالي للأسماء الواردة في قوائم الكناشيس الرئيسة لسنوات 1882-1884. ولكن هذا لا يعني بالضرورة وجود عدد كبير من المؤسسات التجارية، بل يشير إلى تراكم عدد من التجار على امتداد العقود الماضية، صعب عليهم، بل استحالة على العديد منهم الوفاء بالتزاماتهم المالية. ويكاد العدد الإجمالي للأفراد الذين كانوا يؤدون الواجبات الجمركية على الصادرات والواردات سنة 1884 يقارب العدد نفسه المعروف سنة 1865. لكن يبدو أن عدد الأفراد المتعاملين في كميات هامة من السلع والبضائع قد انخفض كثيراً إلى دون الخمسين فرداً، كما أصبح حجم المبادلات أقل مما كان عليه قبل عشرين سنة. إذ لا يظهر بين العشرين تاجراً من كبار تجار الصورة أدوا واجباتهم الجمركية إلا مسلم واحد ومسيحي واحد (انظر الجدول 5)⁽¹⁷⁾. ويبدو مرة أخرى كما هو الحال في الفترة السابقة لسنة 1844، أن كل المبادلات التجارية تقريباً أصبحت في أيدي اليهود. واستمر ثلاثة عشر تاجراً من ذوي الإمتيازات السلطانية - وهم ستة مسلمين وسبعة يهود - في الحصول شهرياً على سلفات من أمناء المراسي (انظر الجدول 6).

(16) الخزانة الحسنية، الكناش 120. ظلت الدين القديمة الأصلية ترد في هذا الكناش، إلا في الحالات التي يكون فيها صاحبها قد استوفى ما عليه من دين.

(17) الخزانة الحسنية، الكناش 120، ربيع الأول 1301/ديجنير 1883 - يناير 1884 إلى رجب 1301/أبريل - ماي 1884. وكانت الأسماء ترد مخصصة على الدوام، مما يصعب منه إعطاء الأعداد الصحيحة. وقد ورد في القائمة حوالي تسعين اسماً خلال خمسة أشهر.

الجدول 6 : أداءات شهيرة للديون السلطانية سنة 1884.

الاسم الوارد في الكتاش	التسمية الأوربية	المبالغ الشهوية
الحاج أحمد بوهلال	Hamed Boblal	50 ريال
محمد الوزداني	Elwarzazi	25
الصفير	٢	15
عمر بلحاد	Omar Bilhod	5
أحمد بلحاد	Hamed Bilhod	5
الحاج بوشعيب	١	5
أقوقة	Yamin Acoca	25
الحزان بيهي	Abraham Afriat	20
دينار أوجنا	Dinar Ohana	25
يوسف الملاح	Joseph Elmaleh	20
عكان قرقوز	Akkan Corcos	25
يعقوب نفتالي	Jacob N. Afrait	20
اين ليشة	Joshua Belisha	5
المجموع :		245 ريال
نسبة الصرف المحسنة :		23.5 x (السعر الرسمي للصرف)
		7.962.5 ليرة

المصدر : الخزنة الحسنية، الكتاش 120.

أصحاب الممتلكات والعقارات

كان أثرهاء تجار السلطان إما مالكين للجزء الأكبر من الممتلكات العقارية ذات القيمة المرتفعة في مدينة الصورة وإما مستأجرين لها. ويمكن تقسيم الممتلكات التي يهيمنون عليها إلى ثلاثة أصناف هي : الأملاك الخاصة، وأملاك الأحماس أو الأوقاف، ثم أملاك المخزن. وتعتبر نسبة الأملاك الخاصة في الصورة قليلة بالمقارنة مع

نسبة الأملاك الخاصة في الحواضر المغربية المتبقية⁽¹⁸⁾. ولربما كانت سيطرة تجار السلطان اليهود، وغياب نخبة مسلمة متجذرة، من العوامل التي أدت إلى حصر أصحاب الأملاك الخاصة في عدد قليل من الأشخاص. وكان معظم تجار الصورة يستأجرون أملاكاً حبيسية ومخزنية بأكرية محددة يلحقها بعض التعديل بين الفينة والأخرى خلال القرن التاسع عشر. وكانت معظم المحلات السكنية الكبرى والمخازن الموجودة في القصبتين القديمة والجديدة (بنيت القصبة الجديدة في ستينيات القرن التاسع عشر) ممتلكات مخزنية يتصرف فيها كبار التجار بعد حصولهم على ما يُعرف بـ«المفتاح». وورث أبناء الجيل الجديد ذلك المفتاح بعد وفاة آبائهم. وتؤجر معظم المساكن في القصبة الجديدة للتجار الأجانب والمحميين بأكرية شهرية تعادل قيمتها 6% من مجموع تكاليف البناء. وكانت هناك أيضاً عدة ممتلكات مخزنية وحبيسية يستأجرها التجار بأكرية منخفضة في الملاحين أو في المدينة. ومع زيادة الإقبال على المحلات السكنية والمخازن معاً، تعاقد المستفيدون منها مجدداً على كرائها باطنياً لطرف ثالث تحقيقاً للربح. ويُسمح بمثل هذا التصرف تطبيقاً لما يُسمى بـ«حق المنفعة» أو الانتفاع من الأملاك. وعلى الرغم من انخفاض الأكرية والأرباح التي كان يحققها المكثرون، فإن المخزن كان يستخلص مداخيل هامة من الديار التي يملكها في الصورة تفوق مداخيل خزائنه من مكترهات أي مدينة أخرى في المغرب⁽¹⁹⁾.

وفي هذه البنية العامة المتعلقة بالملكية وحقوق التصرف فيها يوجد في أوساط اليهود قانون مستقل للشفعة يسمونه : «الحزاقة»، وهو أن يتلقى المكثري الأصلي للملكية من المكثرين المتعاقبين ربع قيمة الإيجار الذي يؤديه للمالك (وقد يكون هذا المالك هو المخزن أو الأحباس، أو غيرهما)، وذلك، نظرياً، لمنع خروج الملكية من

(18) جاء في أحد تقارير سنة 1906 أن عدداً ضئيلاً فقط من المسلمين واليهود هم الذين كانوا يملكون دوراً خاصة في الصورة. وفي الملاح كانت حوالي 20% من المساكن من الأملاك الخاصة.

E. Pobeguin, «Notes sur Mogador», R.C. (1906), 49-50.

وجاء في تقرير أنجزه مدير الرابطة الإسرائيلية سنة 1907 أن تسعة أعشار المقارات الموجودة في القصبة أملاك مخزنية (A.I.U., Maroc XXXVIII E 660 b, 12 février 1907, Taourel).

(19) يُستثنى من هذا الأسوأى والحرف التي تؤثر لجالي الضرائب. يستخلص المخزن من الديار التي يملكها في الصورة 63,000 أوقية تقريباً (الخزانة الحسنية، الكناش 80، 1875/1292-1876؛ ثم الكناش 93، 1878/1296-1879).

أيدي اليهود. وكانت «الحزقة» مستقلة قانونياً عن الشريعة الإسلامية، أي أن حق «الحزقة» لا يمكن يمكن العمل به في المحاكم الإسلامية⁽²⁰⁾.

وبعكس عدد أملاك المخزن والأحباس التي يتصرف فيها التجار مركز الصدارة الذي كانت تحتله نخبة سكان الصورة. ويعكس بالقدر نفسه وجود قيود مُعقبة تحول دون مراكمة حقيقية للممتلكات الخاصة. وفي النهاية، يكون أمر إحراز هذه الممتلكات في يد السلطان الذي يمكنه شرعياً مصادرتها من المتصرفين فيها بالإكتراء (لأن ممتلكات الأحباس أصبحت تخضع لإشراف غير مباشر من القصر نتيجة لسلسلة من الإصلاحات). هذا، بينما يستطيع تجار السلطان أن ينعموا بالإقامة في مساكن ريفية بفضل حظوتهم عند السلطان.

وربما حالت مراقبة المخزن للممتلكات العقارية في الصورة دون نمو ثروات الأفراد على أساس ملكية الأرض، ولكن تلك المراقبة سهلت من الناحية العملية قيام النظام السياسي والإجتماعي بوظيفته. ويحتمل أن يكون العديد من المتصرفين بالكراء في الأملاك المخزنية قد توقفوا فعلاً عن ممارسة أنشطتهم التجارية المهددة، لكنهم ظلوا يتمتعون بما كانوا قد حصلوا عليه من الإمتيازات السلطانية، ولم يتوقفوا قط عن الإستفادة من أرباح حقوقها من تحصيل أكرية محلات ليسوا هم أنفسهم سوى

(20) يحتوي المجموع الوثائقي المصنف تحت : F. O., 835/164، معطيات كثيرة ومنفصلة عن تاريخ الأملاك المخزنية والحسبة في الصورة وفي غيرها من المدن المغربية. وقد اهتم أيضاً بدراسة هذا الموضوع الفرنسي ميشو بلير :

E. Michaux-Bellaire, «Les biens habous et les biens du Makhzen du point de vue de leur location et de leur aliénation», *Revue du Monde Musulman*, 5 (1908), 436-457.

وهذا المقال مفيد، لكن تميز ميشو بلير بين أملاك الأحباس وأملاك المخزن مضلل بعض التضليل في حالة الصورة، حيث كان «بيع المفتاح» منتشراً في كلا نمطي الأملاك. وقد تولى حابيب الزعفراني تحليل أهمية «الحزقة» في المغرب.

Haim Zafrani, *Les Juifs du Maroc. Vie sociale, économique et religieuse* (Paris 1972), pp. 188-195.

لم يتمكن من الكشف عن أي سجلات أو كتابات تتعلق بأملاك الأحباس في فترة ما قبل الإستعمار. وقد عُثر على كاشفة حسية محررة بالبرية والفرنسية تتعلق بسنة 1924 وأُحيل عليها هكذا : الخزنة العامة، الأحباس. وربما كانت تلك الكاشفة، في فترة ما، جزءاً من مجموعة ميشو بلير. وثبت تلك الكاشفة كيف أن العديد من الأنباء المتحدثين من أوائل تجار الصورة الرئيس كانوا يتصرفون حتى ذلك الحين في تلك الأملاك. وقد تولى توماس بارك (Thomas Park) تحليل مضمون الكاشفة نفسها، («Administration», pp. 487-494).

مُكرّنين أصليين لها. كذلك يحصل أعيان المسلمين في المدينة على ممتلكات مخزنية لمكانتهم في جهاز المخزن المحلي أو لممارستهم مهام تدخل في اختصاصات القضاء الإسلامي (قضاة، عدول، إلخ). هذا، بالإضافة إلى القواد وشيوخ البوادي الذين حصلوا على محلات سكنية لا يؤدون إيجارها كتنازلات سياسية من المخزن المركزي لهم.

ويؤدي عدد متساو تقريبا من المسلمين واليهود واجبات الكراء للمخزن، على الرغم من وجود أكبر عدد من الوحدات ضمن القائمة الخاصة بالمدينة حيث غالبية الممتلكات في أيدي المسلمين (انظر الجدول 7). لكن أداء أكرية الأملاك المخزنية لم تكن له صلة بالتقسيمات العرقية بقدر ما له علاقة بقدرات التجار على أداء

الجدول 7: المتصرفون في الأملاك المخزنية حسب الأديان والأحياء سنة 1879 (أ)

الأحياء	اليهود	المسلمون	المسيحيون	غير معروف	المجموع	مجموع الوحدات (مساكن/سوانيت)
المدينة	25 (ب)	102	7	11	145	170
الملاح القديم	38				38	44
الملاح الجديد	20	1			21	21
القنصبة القديمة	27	7		16	50	50
القنصبة الجديدة	19		12		31	33
مجموع الأحياء	129	110	19	27	285	318

(أ) لم تقع سوى تغييرات طفيفة منذ سنة 1875 (خ.ح.ك 80). وتجدر الإشارة إلى أن العديد من اليهود الواديين في القائمة كانوا محميين من دول أجنبية أو يحملون جنسيات أجنبية، بالرغم من أن أصولهم كانت دائما من الصورة. كما أن الأسماء لم تكن تسجل حسب ديانة أصحابها. ولذا تعذر في حالات عديدة تحديد ديانة المستفيد من الملك.

(ب) إن الأعداد التي تمثل الوحدات السكنية أو التجارية لا توافق مجموع الأفراد. وكانت أعمال بناء ثلاثة مساكن ومخزن واحد قيد البناء في القنصبة الجديدة لقائمة ثلاثة يهود ومسيحي واحد على أساس نسبة 6% المعمول بها في مثل ذلك.

المصدر : الخزنة الحسنية، الكناش 93.

الأكرية، وبقيمة المحلات ومواقعها. ولما كان أغلب التجار يهودا، فقد كانوا هم الذين يتحملون العبء الأكبر. إذ كانت أحياء التجار السكنية الغنية الموجودة في القسبتين الجديدة والقديمة مصدرًا لأكثر قدر من الأكرية (انظر الجدول 8). وتدر القسبة الجديدة تناسيباً أعلى واجبات الإيجار نظراً للتعامل بعقود 6% سابقة الذكر. وعلى الرغم من أن واجبات الإيجار في القسبة القديمة ربما حُددت في الأصل بناء على أسس مماثلة، فإن تكاليف البناء في ستينيات القرن التاسع عشر ربما كانت أكثر ارتفاعاً مما كانت عليه حين بناء القسبة القديمة. وبناء عليه، فإن الأجانب واليهود المحميين هم الذين ساهموا بنسب أكبر في تزويد مالية المخزن عن طريق تسديد واجبات كرائتهم للأمولاك المخزنية. وانخفض إيجار الأملاك المخزنية في الملاح والمدينة باعتبارهما أكثر أحياء الصورة شعبية. وكان جزء كبير من المحلات السكنية في الملاح والمدينة وحوائيتها في قبضة أثرياء تجار القسبة القديمة، الذين يتصرفون فيها على سبيل المنفعة بكرائتها مقابل إيجار باهظ. وهذا الواقع لا تعكسه كتابات كنانيش المخزن⁽²¹⁾. ويحظر على الأجانب أن يسكنوا في الملاح، كما لا يُسمح لليهود ولا الأجانب أن يقيموا في المدينة (على الرغم من اكتراء اليهود لحوانيت في المدينة). واحتج القناصل باستمرار على سن المخزن لمثل هذه القيود، لأن واجبات الكراء رخيصة في مساكن الأحياء الشعبية، كما يتيسر مجال أوسع في المدينة.

ونجد كل تجار النخبة الصورية المستقرين منذ القدم وقد استأجروا الأملاك المخزنية في القسبة القديمة (انظر الجدول 9). وترد أسماء معظم عناصر هذه النخبة ثانية في قوائم المخزن الحسابة بصفتهن مدينتين للسلطان (قارن الجدولين 9 و 10). ويؤدي بعضهم للأمناء أعلى الرسوم الجمركية. وبناء عليه، كان التاجر يرتبط بالسلطان ارتباطاً مزدوجاً باعتباره مديناً له ومستأجراً منه. ولو عجز عن الوفاء بالتزاماته، لصارت أملاكه الخاصة عرضة للمصادرة أو البيع، ولو أنه يسمح له ولأمثاله عامة بالاحتفاظ بالأملاك المخزنية التي اكتراها من قبل بإيجار منخفض. ففي سنة 1868 مثلاً طلب يعقوب بن عدي [الشرقي]، أحد تجار السلطان في الصورة، من سيدي محمد بن عبد الرحمن أن تُصادر أملاكه بعد تقدير قيمتها، وأن

(21) كان الشخص الذي اشترى المفتاح هو الذي وجد اسمه طريقه إلى كتابات المخزن بعد مراجعتها (Al-Moghreb Al-Akbar، 16 مارس 1907).

يُستخلص من ثمن بيعها مجموع الدين الجديد الذي كان ملتزماً بأدائه للمخزن، على أن يتسلم هو ما تبقى من المال الذي يبعث به أملاكه⁽²²⁾.

هذا الإلتياط بالقصر، الذي كان يتضمن منح القروض الشاملة وتأجير الأملاك الخنزيرية، حال بصفة فعلية دون تحقيق تراكم رأسمالي، وضيق الخناق على التجار فمجزوا عن اقتحام مجال الإستثمار.

الجدول 8 : الأكرية المؤداة عن الأملاك الخنزيرية حسب الأحياء سنة 1879 (أ)

الأحياء	واجبات الكراء بالأوقية	الوحدات
المدينة	8,472	170
الملاح القديم	4,787	44
الملاح الجديد	2,518	21
القصبية القديمة	24,113	50
القصبية الجديدة	22,917	33
المجموع	62,827	318

ملاحظة : الأرقام الواردة في الجدول أعلاه والتي تمم المدينة والملاحين القديم والجديد هي بالمثقال، الذي هو العملة الحسابية لذلك الوقت. وفيما يخص القصبين القديمة والجديدة، وردت واجبات الكراء في القائمة بالمثقال، بما مجموعه 24,663.75 أوقية. وبعدئذ قُسم هذا المجموع على أساس الصرف الرسمي للريال (1 ريال = 32.5 أوقية). وسبب ذلك أن واجبات الكراء في القصبين كانت تُحسب بالمثقال، لكنها تُحصل بالفضة. ثم يُضرب الريال في سعر الصرف الجاري، وهو 62 أوقية لكل ريال. وبذلك يعود الريال إلى نظام المثقال بعد التعويض عن الفرق بين قيمة الفضة الجارية وقيمتها الرسمية. وأُنجزت هذه العملية الحسابية في الكناش لمجموع القصبين معاً، ثم أضيفت إليها واجبات الكراء بإجراء العملية الحسابية نفسها بخصوص كل حي من أحياء المدينة على حدة.

المصدر : الخزانة الحسنية، الكناش 93.

(22) ثُبتت ممتلكاته بـ 15,000 ريال، بينما بلغ مجموع الدين الجديد الذي كان مدينا به للمخزن 7,000 ريال. (م.و.م)، الصورة 1، 21 ربيع الأول 1285/1868، بوعشرين إلى بنيس.

الجدول 9 : المتصرفون في الأملاك الخزنية وأكبرها الشهيرة
في القنصة (٥) سنة 1865.

الأكبرية القيمة (بالأوقية)	نسبة الزيادة (بالأوقية)	الأكبرية القيمة (بالأوقية)	النور	المتصرفون
40	8	32	1	الشريف مولاي الطابع
130	30	100	3	سيدي عبد الرحمن اللبار
45	15	30	1	سيدي عبد المجيد الحريشي
65	15	50	1	سيدي محمد الورداني
110	30	80	1	الحاج محجوب توفلمز
130	50	80	1	الحاج محجوب أو نهلا
160	30	130	1	سيدي الطالب بوهلال
360	84	276	3	يوسف بن عمران المليح
280	80	200	2	موسى أفلاو
90	20	70	1	إسحاق بن سعود
140	40	100	1	يعقوب بن عدي دلفانتي
160	40	120	1	حبيب بن بنحاس
150	50	100	1	مسان اخنافو
120	40	80	1	النصراني بدار الأضار
80	20	60	1	جون كريس
120	40	80	1	راطو بدار الأضار
280	80	200	2	كورتيس
140	40	100	1	شهبول كوهن
100	0	100	1	الطبيب الفرانصيص
380	90	290	3	التاجر أبراهام قرقوز
100	40	60	1	مسعود ترجمان
150	40	110	1	يمين أوقية
130	40	90	1	إسحاق قرياط
100	0	100	1	القونصر بوايلي
250	84	166	2	الحزان بيهي (أفرياط)

تمة الجدول 9

80	30	50	1	عكان بن مريام [ليفي؟]
80	30	50	1	أبراهام كوهين
230	70	160	2	يهודה ليفي يفاي
140	40	100	1	أبراهام بن سعود
190	66	124	1	بنحاس توبي
50	20	30	1	واد شنتوب بن حيم (الإبن)
325	0	325	3	التاجر بري
130	30	100	1	توماس النكليزي
40	10	30	1	سيدى محمد الراكون
160	40	120	1	سيدى المختار بن عزود
70	20	50	1	راطو [القائمة الثانية]
160	40	120	1	الحاج أحمد بوهلال
200	30	170	2	بن سمانة
5,665	1,432	4,233	51	المجموع

(*) البالغ القديمة المستخلصة والإيجار الجديد المقرر ابتداء من ربيع الأول 1282/

يوليوز - غشت 1865.

المصدر : الخزنة الحسنة، الكناش 295.

نخبة التجار

كانت نخبة التجار في الصورة أكثر قليلا من أولئك التجار المقيمين في القصبه. إذ كان أقل من عشرة منهم يعيشون بعيدا عن مركز الأنشطة التجارية للصورة. ولما كانت المبادلات الخارجية أساسية وحاسمة لمصير المدينة - إذ كانت الغاية المتوخاة من إنشاء الصورة هي أن تكون مركزاً تجارياً - فقد كان دور نخبة التجار اليهود في الحياة الاجتماعية والسياسية لمدينة الصورة أكثر مركزية منه في غيرها من مدن المغرب الرئيسة. وكانت الأسر التجارية الثرية تحتل في حواضر أخرى أيضاً أعلى مراتب السلم الاجتماعي. وتقبل الأسر الثرية عادة على الإستثمار في الممتلكات وفي مختلف العقارات، كالحللات السكنية والرياض الموجودة داخل المدن الحضرية وفي أحواضها. وكانت في فاس، مثلاً، «برجوانية» أو نخبة من أثرياء المسلمين ذات الجذور

العريقة في المدينة يمتلك أفرادها عقارات وممتلكات ثابتة كثيرة. غير أن العروة ليست المقياس الوحيد للإلتساب إلى النخبة، بل هناك معايير أخرى حاسمة في هذا الصدد، منها : درجة الرسوخ في العلم والمعرفة، والعلاقات الأسرية، ثم الوظائف السياسية والاجتماعية. إذ يمكن للشرقاء والعلماء ولرجال المخزن وخدامه، وربما أيضاً للحرفيين، أن يحتلوا مكانة بارزة في التراتبية الاجتماعية. وعلاوة على عنصر العروة، تحافظ النخبة على مكانتها لقدرتها على فرض احترامها على الجميع. ويعتبر دور الوساطة الذي تقوم به النخبة إحدى أهم وظائفها. وغالباً ما يتدخل الشرقاء للتحكيم أو لإجراء الصلح بين المتنازعين في المدن والبادي على حد سواء⁽²³⁾. وفي مدن مغربية أخرى، يمكن أن يصبح اليهود تجاراً أثرياء، لكنهم نادراً ما يتبوأون مكانة عالية في هرمية المجتمع، اللهم إلا إذا تحقق لهم ذلك في وسطهم الاجتماعي اغخاص بهم في الملاح. أما في مدينة الصويرة، فقد لعب التجار اليهود أدواراً طلائعية بصفتهم وسطاء في الحياة الحضرية، وذلك بفضل العلاقات المتينة التي نسجوها مع السلطان ومع الزعماء القبليين ذوي النفوذ في الجنوب الغربي، علاوة على صلاتهم القوية بالبلدان الأوربية. وربما كانت المكانة السامية التي احتلها التجار اليهود في الهرم الاجتماعي سواء في الملاح أو في بقية أرجاء المدينة والبادي المحيطة بها، مكانة فريدة لم يشهد لها تاريخ المغرب مثيلاً من قبل.

قرقوز وعلاقاته بالقصر

يُرجع آل قرقوز، كثير من أسر النخبة اليهودية، أصولهم العائلية إلى الماضي الأندلسي. إذ جاء أسلاف هذه الأسرة من إسبانيا والبرتغال إلى المغرب، وكان ذلك في القرن الخامس عشر الميلادي. ويبدو أن أحد فروع الأسرة كان مقيماً في مراكش خلال القرن الثامن عشر. ولعل ميمون بن إسحاق (انظر الشكل 1 ؛ وتحيل الحروف اللاحقة إلى شجرة الأنساب هذه) كان ضمن المجموعة الأولى من تجار السلطان الذين أقاموا في الصويرة، ومات بالطاعون سنة 1799⁽²⁴⁾. وكان أبراهام (ب)، أول

(23) انظر عن مدن مغربية أخرى :

Brown, *People*, pp. 66 ff ; Norman Cigar, «Société et vie politique à Fès sous les premiers

'Alawites (ca 1660/1830)', *Hespéris-Tamuda*, 18 (1978-1979), 96-125.

(24) انظر : 161 p. Jackson, *An Account of the Empire*, p. 106 ; Corcos, *Studies*, p. 109, n. 106 ;

أبناء عمومته من أوائل من أستقر في الصورة أيضا⁽²⁵⁾. وهناك شخص آخر من أبناء عمومته الأبعدين، واسمه أيضا أبراهام (ج)، عاش في وهران ولندن، وكان من كبار تجار الصورة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته، ومن التجار الذين اعتمدوا في أعمالهم التجارية على السلفات السلطانية.

وأهم آل قرقوز، في الفترة التي تعيننا دراستها، هو أبراهام (د) الذي انتقل من مراكش إلى الصورة قبل هجوم الفرنسيين عليها في غشت 1844 بوضع سنوات. وقد استجار أبراهام قرقوز - أثناء الهجوم - بمحمد أمبارك، كبير قبيلة كوزمت في حاحا. وفي ضيافته وضعت زوجته مريم ابنها مايير، فتولى هارون أفالو أمر ختانه بعد ولادته بثانية أيام⁽²⁶⁾. وتابع آل قرقوز رحلتهم من حاحا إلى مراكش، فمكثوا بها حتى صيف 1845. وفي سنة 1846، تلقى شلومو (ه)، والد أبراهام، ظهورا سلطانيا بأمره بالانتقال إلى الصورة للنظر في أمور تجارته وتسديد ديونه وما تبقى من ديون ولشاير (Willshire) الإنجليزي. وبقي يعقوب (و) قرقوز في مراكش لينوب عن شلومو. أما المقصود بتلك الديون، فهو السلفات السلطانية التي كان يستفيد منها جميع تجار السلطان، ومنهم ولشاير التاجر والثائب القنصلي البريطاني الذي اختفى من الصورة أثناء الهجوم الفرنسي عليها سنة 1884. ولما كان شلومو قرقوز وكلا تجارها للبريطاني ولشاير في مراكش، وفي حوزته ما تبقى من أمواله، قرر السلطان مولاي عبد الرحمن أن يواصل شلومو مسؤولية التصرف في تلك الأموال ويوظفها في التجارة الخارجية⁽²⁷⁾. وقد عرفت الصورة ارتفاعا ملحوظا في تجارتها طوال العقد

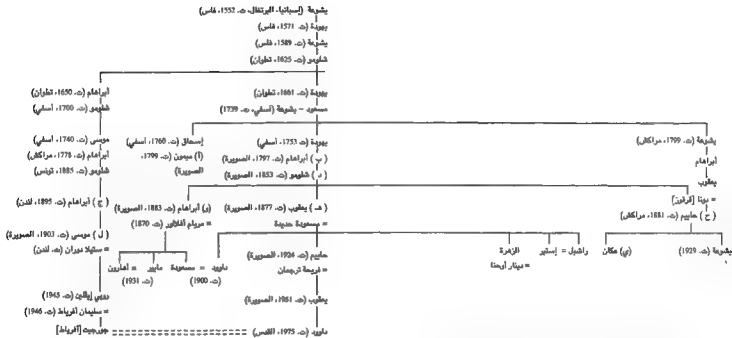
(25) S.L., Accounts, 1814-1816 ويحتمل أن يكون هو أبراهام قرقوز الوارد اسمه في دفاتر مقنين الحسابية.

(26) سُجلت هذه المعلومات في سجل عائلة مايير (وثائق آل قرقوز، يوميات مايير قرقوز (نصوص عربية مستمرة)). وكان تاريخ الميلاد هو يوم 15 أيلول 5604 هجري/30 غشت 1844.

(27) بلغت قيمة الأموال التي خلفها ولشاير في حوزة شلومو قرقوز ما يأتي :

أموال ناشئة	100,000
السلم المقومة	124,183
الأرباح	12,417 أي 10٪ من السلم
الدين	158,059
المجموع	394,659

وثائق آل قرقوز، 14 صفر 1263/1 غواير 1847، ظهر موجه للحاج العربي الطهرس، عامل الصورة، أما الظهور المتعلق بشلومو قرقوز، فانظر عنه : وثائق آل قرقوز، 18 جمادى الثانية 1263/23 يونيو 1846. وانظر أيضا :



الشكل 1 - شجرة نسب آل قرقرز، وقد نشرها كل من ميخ وأبيطول : Abitbol
 Mitzg, Doc., pp. 252-254 : Témoins et acteurs
 أمثلي بشجرة عائلية مُصححة. كما اعتمدت على معلومات إضافية مُصححة
 من مقبرة اليهود في الصويرة.

اللاحق. ولما توفي شلومو قرقوز في الصورة سنة 1853، انتقل ابنه يعقوب إليها سنة 1857 ليستقر فيها بصفة دائمة، بعد أن ترك ابن عمه حاييم (ز) نائباً عنه في تسيير الأعمال التجارية في مراکش⁽²⁸⁾.

وكلما عُقدت بيعة جديدة لسلطان جديد أو عُين قائد جديد على مدينة الصورة، تجدد ذلك الظهور السلطاني الذي يعيد إقرار أبراهام ويعقوب قرقوز تاجر من للسلطان. وبعد أن حل يعقوب قرقوز بالصورة بمدة قصيرة، توصل الأخوان بظهور سلطاني يقرهما في مكانة والدهما. وأشاد نص الظهور بمكانتهما البارزة بين تجار الصورة، بل أثنى عليهما لسماهتهما الفعالة في رفع مداخيل بيت المال وإثراء الخزانة⁽²⁹⁾. كما أولى السلطان عناية كاملة في نص الظهور لحرص تخدامه العاملين في الصورة على حماية مصالح التجار وامتيازاتهم. وكتب الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى ابن زاكور قائد الصورة الجديد يوصيه بهما خيراً سنة 1858، فقال :

فإن التاجر إبراهيم ويعقوب ولد أشلوم قرقوز يهودنا وأبرهما كان يهودنا وهما من ثمار اليهود ونظيرهما فيهم في الثارة قليل فراع لهما ذلك⁽³⁰⁾.

وبعد ذلك بسنة، توفي السلطان مولاي عبد الرحمن فخلفه ابن سيدي محمد على سدة الحكم. وجواباً عن رسالة تنم عن قلق الأخوين أبراهام ويعقوب على وضعيتهما، طمأن الوزير موسى بن أحمد ابني قرقوز وأكد لهما أن مكانتهما المعهودة محفوظة⁽³¹⁾. وبعد ذلك بثلاث سنوات، توصل الأخوان قرقوز بظهور جديد من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن⁽³²⁾. وتجديد إقرار التجار في وضعيتهما تجاراً

Michel Abitbol, *Témoins et acteurs : Les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain* (Jerusalem, 1980), p. 24.

وقد ادعى ولشاور أن أبراهام قرقوز في الصورة كان مدنياً له برصيد مالي قدره 2,150,582 أوقية (= 13,441 ريال إصطنبول)، علاوة على أن قرقوز كان يحفظ في حوزته بكميات كبيرة من بضائمه التي لم تصرف بعد في السوق. (F.O., 99/28، 26 مارس 1845، ولشاور إلى بيدويل (Bidwell) ؛ F.O., 174/49، 11 يوليو 1848، كريس (Grace) إلى دراموند هاي).

(28) وثائق آل قرقوز، 3 ربيع الأول 1270/4 دجنبر 1853، بوعشرين إلى يعقوب قرقوز.

(29) وثائق آل قرقوز، 7 رمضان 1273/1 ماي 1857. وقد ترجم أبي طبلول (Abitbol, *Témoins*) الوثيقة إلى المصيبة (29 p.) والفرنسية (38 p.).

(30) وثائق آل قرقوز، 11 ربيع الثاني 1275/18 نونبر 1858.

(31) وثائق آل قرقوز، 12 ربيع الثاني 1276/12 نونبر 1859.

(32) وثائق آل قرقوز، 18 جمادى الأولى 1279/11 نونبر 1862.

للسلطان لا يتحقق عند إعلان البيعة لسلطان جديد فحسب، بل يمكن أن يرثه أبناء التاجر السلطاني أيضاً. ففي سنة 1883، تلقى مايير وهارون بعد وفاة والدهما ستة أسابيع فقط ظهوراً يضمن لهما الاستفادة من الإمتيازات نفسها التي كان والدهما يتمتع بها في حياته⁽³³⁾.

وكانت المكانة البارزة التي آحلتها الأخوان أبراهام يعقوب قرقوز تُعزى - عموماً - إلى دورهما في تزويد القصر بسلع الرفاهية والترف. إذ يتكرر الحديث في الرسائل الصادرة عن ونهري السلطان، بوعشرين وموسى بن أحمد، إلى الأخوين قرقوز عن طلبات تتعلق بحلب الصقلي والأتواب الرفيعة والأثاث الإنجليزي والشكولاتة. ويتلقى أمناء المراسي أحياناً أوامر سلطانية بألا يخفضوا مثل هذه المواد والسلع لأداء الرسوم الجمركية. وعلاوة على التجارة في الكماليات ووسائل الترف، تستورد دار آل قرقوز التجارية القماش أيضاً لحياطة ملابس العسكر المقيم في الصويرة أو المنخرط في الحركات السلطانية⁽³⁴⁾.

وتتميز هذه الصلات الوثيقة مع القصر وتحافظ عليها العلاقات الشخصية الموجودة بين أفراد آل قرقوز وأعضاء حاشية السلطان. فعندما توفي شلومو قرقوز في الصويرة سنة 1853، مثلاً، تلقى ابنه يعقوب التعازي في مراكش من الوزير بوعشرين⁽³⁵⁾. وتجمع بين نخبة التجار اليهود ورجال الخزن مصالح مشتركة تتجاوز الحدود الدينية أحياناً. إذ كان الخدام المقربون من السلطان وأفراد حاشيته يأخذون بعين الاعتبار أعياد اليهود ومواسمهم ويتعنونهم في مناسبات الزواج، بل قد يهتمون بمحسومات أسرهم فيتدخلون للمصالحة بينها⁽³⁶⁾.

وقدم آل قرقوز خدمات للقصر، فأسلموا النصائح السياسية بصفة غير رسمية، سواء في قضايا تسيير شؤون الخزن المحلية، أو في شأن تطورات الأوضاع السياسية في

(33) وثائق آل قرقوز، 1 عمر 2/1301/2 نونبر 1883. وكانت وفاة أبراهام قرقوز يوم 21 أيلول 5643 هجري/ 23 شتنبر 1883 كما هو مكتوب في القبطية اليهودية بالصورة.

(34) وثائق آل قرقوز، 11 رجب 1280/23 دجنبر 1863؛ وثائق آل قرقوز، 18 ذي الحجة 1274/30 يوليوز 1858؛ الخزانة الحسنية، الكناش 46، وتوجد فيه لائحة خاصة بالأقمشة التي زود بها قرقوز عساكر الصويرة مؤرخة في شعبان 1279/يناير - فيبرير 1863.

(35) وثائق آل قرقوز، 3 ربيع الأول 1270/4 دجنبر 1853.

(36) Abisbol, Témouine, pp. 26-27. وهو أن بوعشرين قد اعترف بوجود خلاف بين أبراهام يعقوب قرقوز الموجودين في الصويرة ورجال المقيم في مراكش.

المناطق النائية من جنوب غرب البلاد⁽³⁷⁾. وكان آل قرقوز، بفضل علاقاتهم مع سلسلة من الخبّين وكبراء القبائل وشيوخها في مختلف أسواق الجنوب الغربي، على بينة من مجريات الأمور السياسية وتفاعلاتها على طول الطرق التجارية، لأن اشتعال نار الفتنة في البوادي لابد من أن يلحق الأذى بمصالح آل قرقوز وبمصالح الخزن في الوقت ذاته. ولذا شكل آل قرقوز مصدراً أساسياً لتزويد الخزن المركزي بأخبار دقيقة ومفصلة عن خصومات القبائل وصراعاتها في بوادي الجنوب الغربي عامة⁽³⁸⁾.

وبما لا شك فيه أن مثل هذه العلاقات الوثيقة مع القصر ساعدت الأخوين يعقوب وأبراهيم قرقوز على تحقيق ثروة طائلة. إذ كانا من أكثر المستفيدين من سلفات الخزن، مما مكّنهما من الدخول في عمليات تجارية على نطاق واسع ومن تسديد واجبات جمركية مرتفعة للأمناء. وسُمح لأبراهيم قرقوز، دون غيره من التجار، بالوفاء بالتزاماته المالية للمخزن على يد وكيله المقيم في مراکش⁽³⁹⁾. وضمنت السلفات المالية الإضافية التي يقدمها السلطان بين الفينة والأخرى لآل قرقوز استمرار مثل هذه العلاقات بين الطرفين. إذ اعتمدت مؤسسة آل قرقوز التجارية على تلك السلفات حتى تواصل أعمالها التجارية وتقوى على تسديد الواجبات الجمركية، وتتمكن أيضاً من تقديم سلفات لوكلائها في المناطق الداخلية لاقتناء المواد الموجهة للتصدير.

واقترضت مصلحة القصر مد يد المساعدة لمؤسسة آل قرقوز كلما واجهتها بعض الصعوبات، وذلك لقوة العلاقة بين الإزدهار النسبي لمالية الخزن ونجاح الأعمال التجارية لآل قرقوز. ومع ذلك، قد يعجز الخزن عن تزويد آل قرقوز بمحاجياتهم من المال حينما تسود الأزمة المالية. ففي أواخر جنبر من سنة 1877، توفي يعقوب قرقوز فحل محله ابنه داوود (ط) مشاركاً في تسيير أعمال المؤسسة. غير أن الأحوال ساءت

(37) انظر، فيما يلي، صص. 261-262.

(38) من ذلك مثلاً أن أبراهيم قرقوز نقل إلى الخزن المركزي أخبار الصراعات بين الكتنة ولؤلاد أبي السباع والركيحات في الصحراء (وثائق آل قرقوز، 11 محرم 1282/6 يونيو 1865، بعشرين إلى أبراهيم قرقوز). وفي مناسبة أخرى، نقل إليه أخبار الصراع القائم بين الحسين أوجاشم ودمحم بيوك (وثائق آل قرقوز، 5 ربيع الأول 1288/24 يونيو 1871، موسى بن أحمد إلى أبراهيم قرقوز).

(39) جاء في إحدى القوائم الحسابية المؤرخة في سنة 1865 أن أبراهيم قرقوز يدين للمخزن بما قيمته 735,818 أوقية، فاحل بذلك المربة الثالثة بين كبار المدينين (انظر الجدول 1). وفي سنة 1886 جاء في أحد الكنايش أن أبراهيم قرقوز سدد ما قيمته 120,000 أوقية للأمين أحمد بن شقرون في مراکش (الخزانة الحسنية، الكنايش 295).



صورة 3 : أبراهام فرقوقز، عند حوالي 1880، Courtesy of Madame Georgette Corcos

في السنوات اللاحقة، إذ تعرض المغرب لأسوأ جفاف عرفه خلال القرن التاسع عشر. وفي مطلع سنة 1880، طلب أبراهام قرقوز وابن أخيه داوود من القصر أن يمنحهما سلفة مالية تساعدتهما على تجاوز مصاعبهما المالية الكبيرة التي سببتها المجاعة. وحين رفع الوزير موسى بن أحمد طلبهما إلى السلطان، أجابه بعدم الموافقة فأخبرهما بقوله إن «هذا الوقت غير إبان السلف، ولذلك لم يساعد عليه مولانا أيده الله»⁽⁴⁰⁾. وفي سنة 1883، توفي أبراهام قرقوز. فادعى ابنه ماير أن أكثر من 40,000 ريال (أي حوالي 8,000 جنيه إسترليني) من مخلفات أبراهام المالك هي عبارة عن ديون معظمها غير محصل من أهل سوس وأيت باعمران وحاحا ؛ بينما لا يزال مديناً للمخزن بحوالي 19,000 ريال (أي بحوالي 3,000 جنيه إسترليني)⁽⁴¹⁾.

وتثبت مثل هذه المبالغ المالية الكبيرة أن الأرباح والخسائر التي يمكن أن تحققها مؤسسة آل قرقوز قد تكون مرتفعة. وتثبت سجلات الرسوم الجمركية أن مؤسسة آل قرقوز كانت تتعامل في المنتجات الرئيسة لتجارة الصويرة. وكانت مستورداتهم الأساسية هي المنسوجات القطنية (وخاصة منها الشيت بكل أنواعه) والشاي والسكر. غير أن الصادرات تبدو أكثر من الواردات، إذا استثنينا السلع التي تجلب للسلطان خصيصا والتي ربما لا تدرج ضمن كنانيش الرسوم الجمركية وقوائمها الحسابية. ومن المواد المصدرة زيت الزيتون وجلد الماعز واللوز والصمغ ورش النعام. ويظهر من كل هذا أن مؤسسة آل قرقوز التجارية قررت ألا تخصص في سلعة بعينها، حتى تقلل من مخاطر الوقوع في الأزمة دفعة واحدة⁽⁴²⁾.

وكان أفراد آل قرقوز أيضا من أهم المتعاملين بنظام الإلتزام الذي يسمح لهم بشراء حق تحصيل الضرائب. وحين تنوزل للتجار، بعد سنة 1860، عن جمع مكوس أبواب الصويرة وأسواقها، أصبح عكان قرقوز (ز) الذي يقيم في مراكش على رأس المتصرفين في تحصيل مكوس الصويرة. أما يشوع وهو شقيق عكان قرقوز،

(40) وثائق آل قرقوز، 22 محرم 1297/5 يناير 1880.

(41) وتضمن إحدى وثلاث مجموعة آل قرقوز لائحة بأسماء المدينين حررت لتوجيهها للفتنسية الأمريكية. أيضا في الوثائق الأمريكية 48 N.A., R.G. 7 مارس 1888، ماير قرقوز إلى ليس (Lewis). وكان يطلب 4 في يونيو 1889 بما قيمته 50,000 ريال.

(42) التفاصيل مستقاة من واجبات الرسوم الجمركية التي كانت تقيدها هذه المؤسسة (الخزانة الحسنة، الكناش 46 : الخزانة الحسنة، قوائم حسانية). وراجع عن أصحاب التجارة العامة: Milne, II, p. 345.

فقد أصبح يرأس طائفة يهود مراكش، بل تحول إلى أكبر يهود المغرب نفوذاً على الإطلاق عند منصرف القرن. إذ قال عنه أحد أبرز الملاحظين الفرنسيين لأحوال المغرب إنه «بنكي حقيقي للبلاط السلطاني، عندما يقيم السلطان ومخزنه في مراكش»⁽⁴³⁾. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، حل عكان بالصورة وفي حوزته رأسمال ضخمة منحه إياه السلطان على سبيل السلف، كما زوده بدار سكنية من الأملاك المخزنية⁽⁴⁴⁾. ونعم بامتيازات سلطانية عديدة على مدى عقد من الزمن، وكان يشاع أن له تأثيراً عظيماً في قائد الصورة بحكم علاقاته المتينة مع الوزير موسى بن أحمد. وقد حصل عكان قرقوز على تسهيلات لأداء واجباته الجمركية عن صادراته إلى الخارج ؛ وسُمح له بموجب ظهور سلطاني بحق شراء بعض الإحتكارات ؛ كما حصل على حق استغلال مكوس الأبواب مدة من الزمن. وكان مشهوراً عنه انعدام الضمير في تنفيذ أعماله التجارية، مما أرغم أبراهام قرقوز أحياناً على التخلي عن قريبه بل على الانفصال عنه. ويبدو أن يعقوب قرقوز وصهره، دينار أوحنا، المشتركين في التعاقد على حق استغلال جمع مكوس الأبواب قد أسفا على اشتراكهما مع عكان قرقوز الذي كانت تنقصه اللباقة⁽⁴⁵⁾.

وكانت مثل هذه الاختلافات بين التجار استثناء أكثر منها قاعدة. وبصفة عامة، كانت مصالح أبراهام قرقوز وأخيه يعقوب منسجمة تماماً مع مصالح بقية أعضاء نخبة التجار. إذ لم يتردد الأخوان في استعمال علاقاتهما للتوسط لغيرهما من التجار ؛ فحينما عمد المخزن إلى الزيادة في الأكرية سنة 1864، اشتكى الأخوان قرقوز إلى القصر واحتجاجاً على الأضرار التي قد تلحق بتجار الصورة من جراء تلك الزيادة. وحاولا في رسالة الإحتجاج نفسها أن يضمنوا مساكن إضافية لأصدقائهما، نظراً لما عرفته المدينة من نقص في المحلات السكنية⁽⁴⁶⁾. وكلما واجهت التجار الآخرين بعض الصعوبات، تدخل الأخوان قرقوز لصالحهم ؛ فحينما عجز موسى أفلاو سنة 1875

(43) Eugène Aubin, *Morocco of Today* (London, 1906), p. 297. وانظر عن بشوعة قرقوز:

José Benech, *Essai d'explication d'un melleh* (Kaiserslautern, n.d.), pp. 41, 256-265.

(44) 1 أشتير 1864، إلتن (Elton) إلى دراموند هاي.

(45) 1 ماي 1874 و F.O., 631/5، 21 ماي 1874، بوسي إلى دراموند هاي. (وكان

هذا النائب القنصل الفرنسي - بوسي - نائباً قنصلياً مؤقتاً لبطانيا) ؛ 30 مارس

1874.

(46) وثائق آل قرقوز، 7 ذي القعدة 1280/14 أبريل 1864، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز.

عن أداء أكرية الأملاك الخنزنية التي كان يتصرف فيها، استطاع أبراهام قرقوز أن يحصل له على مهلة تُمكنه من التغلب على مصاعبه المالية وتُيسر له تسديد ديونه⁽⁴⁷⁾. وبالعكس، أرسلت حاشية السلطان تجاراً مسلمين إلى الصورة في مناسبات عديدة، تطلب المساعدة من قرقوز لممارسة أعمالهم التجارية في المدينة⁽⁴⁸⁾.

وبناء عليه، فقد كان آل قرقوز أسرة تجارية يهودية قوية النفوذ وعموداً بارزاً لتجار السلطان في الصورة. ويعود الفضل الكبير في تحقيق آل قرقوز لنفوذهم وراثتهم إلى ما حباهم به السلطان من امتيازات. إذ أصبحت لهم بذلك القدرة على استغلال وضعيتهم المتميزة لمضاعفة أرباحهم بطرق مختلفة، ولا سيما بالإستثمار في العقارات. وكان أبراهام قرقوز من كبار المستفيدين من الأملاك الخنزنية في الصورة. وكان يؤدي في ستينيات القرن التاسع عشر إيجاراً عن سكناه الخنزنية الموجودة في القصة القديمة يفوق ما كان يؤديه أي متصرف آخر (انظر الجدول 9). وتعد أكرية الدور الخنزنية تبعاً لقيمة البناية زمن تشييدها. ويوحى هذا بأن أبراهام قرقوز كان يقيم في إحدى كبريات الدور بالمقياس إلى غيره ممن يقيم معه آنذاك في القصة. فألى جانب سكناه الرئيسية، أكرى أبراهام قرقوز ست دور أخرى في القصة وستة حوانيت، وطاقونه وفراناً، ثم علقين سكتين آخرين في المدينة⁽⁴⁹⁾. وتحتاج هذه الممتلكات الخنزنية إلى أن تصلحها سلطات المدينة بين الفينة والأخرى بمصاريف مرتفعة. وتكررت حالات اعتراض الأمناء على مباشرة الترميمات والإصلاحات، نظراً لارتفاع تكاليفها؛ فحين طالب أبراهام قرقوز سنة 1872 بتجديد بناء سقف فاسد لإحدى دور المخزن التي كان يتصرف فيها، بدت مصاريف الإصلاح لمثل المخزن المحلي مرتفعة جداً ورفض كبير أمناء الصورة محمد القباچ الإستجابة لطلب أبراهام قرقوز مشيراً إلى أنه «كثير من بيده ديار المخزن يطلبون الإصلاح»⁽⁵⁰⁾. غير أن هذا الرفض لم يثن أبراهام عن عزمه، فخطى موظفي المخزن في الصورة، وأبلغ القصر طلباته مباشرة مستفيداً في

(47) وثائق آل قرقوز، 22 شوال 1282/21 نوزير 1875، 18 محرم 1293/14 فبراير 1876، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز.

(48) من ذلك مثلاً أن موسى بن أحمد كتب إلى أبراهام قرقوز يطلب منه الأخذ بيد ابن أخيه الفقيه السيد عيسى وإرشاده في أمور التجارة (وثائق آل قرقوز، 13 محرم 1288/4 أبريل 1871).

(49) الحزانة الحسنية، الكاش 295، 12 ذو القعدة 1288/23 يناير 1872، العزني بن القباچ إلى بنيس.

(50) (م.و.م.)، الصورة 2، 12 ذي القعدة 1288/23 يناير 1872، العربي بن القباچ إلى بنيس.

ذلك من تحالفاته وعلاقاته القوية. وبعد بضعة سنين، توسط له موسى بن أحمد، فأمر السلطان أمناءه بإصلاح الدار نزولاً عند رغبة أبراهام قرقوز⁽⁵¹⁾. ومن الواضح أن حصول قرقوز على حق التصرف في الأملاك المخزنية هو نوع من الإستثمار : إذ بعد تمكنه من شراء المفتاح بمبلغ مالي معين، والشروع في أداء أكرية منخفضة للمخزن، يمكنه التعاقد مع طرف ثالث على كراء البناية نفسها بتحقيق نسبة هامة من الأرباح. وأمام النمو الذي شهدته ساكنة الصورة، أصبحت المحلات السكنية نادرة، ففسح المجال للمتصرفين في الأملاك المخزنية كي يحققوا مزيداً من الأرباح بإعادة كراء الدور أو بعض غرفها بأكرية مرتفعة⁽⁵²⁾.

ونعى أبراهام قرقوز ثرواته بالرفع من عدد أملاكه الخاصة. إذ كانت في ملكيته ست دور في الصورة سنة 1861، فضلاً عن أراض كثيرة في عبدة⁽⁵³⁾. وقد حصل شلومو وورثته من بعده، في ما بين سنتي 1845 و 1861، على ثلاث عشرة داراً ومحللاً سكنياً في الصورة، كما وجدت في حوزتهم أربع دور على سبيل الرهن، زيادة على ممتلكات أخرى تملكها الأسرة في مراكش⁽⁵⁴⁾. واشترى آل قرقوز مزيداً من الأملاك بعد سنة 1861، وإن كنا لا تتوفر على تفاصيل دقيقة عنها⁽⁵⁵⁾. واستفاد قرقوز أيضاً من بيع عقارات لم تكن ملكاً حقيقياً له، وذلك بواسطة نمط من عقود الملكية لا يرميه إلا اليهود فيما بينهم، ويسمى بالعبيبة «مَشْكُتَة». وفي هذا النمط من الإتفاقية يَمْنَحُ المستفيد مبلغاً مالياً عن ملكية ما ليحتفظ به المالك الأصلي على سبيل الرهن أو الإنتفاع إلى أن يؤدي له دينه، وهذا النمط يوازي اتفاقية الرهن عند المسلمين. ولا يستطيع الشرع الإسلامي ولا المخزن التدخل في شأن مثل هذه العقود.

(51) وثائق آل قرقوز، 24 شبان 1291/6 أكتوبر 1874، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز.

(52) Halewi, (1981), 31. Cf. Miège, III, pp. 27-31, IV, p. 408.

(53) Miège, III, p. 31.

(54) حضرت شهادات عدلية بالعبيبة المستمرة لمرضاها على أنظار هيئة القضاء القنصلي في شأن النزاع على

ملك خلفه شلومو قرقوز. وفي محضر الجلسة ذكر لأموال قرقوز (N.A., R.G. 84)، الصورة، 3 غشت

1882).

(55) تتضمن مجموعة وثائق آل قرقوز شهادتين بانتقال الملكية، أولاهما عن دار سكنية وثانية عن فندق خلال

هذه الفترة (وثائق آل قرقوز، 15 ذي القعدة 1285/27 فيفري 1869، وثائق آل قرقوز، 13 شوال

1282/1 مارس 1866). وتقدم أحفاد المالكين الأصليين بطنن في صحة امتلاك آل قرقوز للملك

المذكور، وادعوا أنه كان مرهوناً فقط (N.A., R.G. 84)، الصورة، 29 غشت 1893 و 25 شتبر

1893، بروم (Broom) إلى ماثيو (Mathews).

ومن ذلك، مثلاً، أن أبراهام قرقوز منح حايم بن شمتوب بن عطار مائة مثقال مقابل رهن دار سكنية في الملاح. ولا يمكن الطرف الأول أن يؤجر العقار المذكور لطرف ثالث ولا أن يبيعه ولا أن يُحدث تغييراً في بئانه بأي شكل من الأشكال، إلى أن يتمكن الطرف الثاني من تسديد دينه واسترجاع ملكيته الكاملة لعقاره. وكانت الغاية من سن أحبار اليهود وحزاناتهم مثل هذه التشريعات هي حماية المدينيين من تجاوزات المضاربين⁽⁵⁶⁾.

وأتاح تنامي الوجود الأجنبي في الصورة لأبراهام قرقوز فرصاً أخرى لتدعيم مكانته، إذ عُيِّن نائباً قسلياً للولايات المتحدة الأمريكية في الصورة. وكانت المصالح الأمريكية في المغرب معدودة بالفعل؛ ولهذا بالذات، رضيت الحكومة الأمريكية بإسناد أمر رعاية مصالحها إلى وسيط له مكانته القوية، وذلك ما أكدّه أبراهام قرقوز للقنصل العام الأمريكي في طنجة حين قال: «إن مؤسستنا التجارية تنعم بما حصلت عليه من امتيازات خاصة وحماية استثنائية من سلطان هذه الإمبراطورية ومن هذا المخزن المحلى أيضاً»⁽⁵⁷⁾. واستفاد أبراهام قرقوز من منصبه القنصلي استفادة قصوى، إذ أصبح يوسع منه الحماية الأجنبية لوكلائه ومحاسره في المناطق الداخلية من البلاد⁽⁵⁸⁾. إن الحقوق القانونية والحصانة التي أصبح يتمتع بها أبراهام قرقوز بحكم تمثيله لقنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في الصورة قد وضعت رهن إشارة نفوذ سياسياً كبيراً استغله للقيام بدور الوساطة وبوظيفة التحكيم ليس في أوساط الطائفة اليهودية فحسب، بل بين المسلمين وقواد القبائل أيضاً.

ومارس أبراهام قرقوز تأثيراً قوياً على الطائفة اليهودية أيضاً؛ إذ صار شخصاً لا غنى عنه للمنظمات اليهودية الدولية. وهو موقع زاد في الرفع من قدره في أوساط الطائفة اليهودية. وقد ساعد على تسهيل مهمة مونتيفوري (Montefiore) في مراكش

(56) وثائق آل قرقوز، 1 شبّيت 5608 عري/6 يناير 1848، وثقها وقها الحزان أبراهام بن يعقوب بن عطار، والحزان يهودة [...]. ثم الحزان شلومو أبيقصيص. وفيما يخص مؤسسة المشككة، انظر:

Zafrani, Les Juifs, pp. 179-180.

(57) N.A., R.G. 84، الصورة، 1 مارس 1863، أبراهام قرقوز إلى ماك ماث (Mc Math).

(58) في سنة 1864، منح أبراهام قرقوز حاميته لاثنتين من أبيقصيص في سوس. وحاول التاجر الإنجليزي دافيد پيري (David Perry) أن يمنع امتيازاً مثلاً، ولكنه صحر عن ذلك بعد اعتراض النائب القنصلي البيطاني (F.O., 631/3)، 9 مارس 1864، إثنين إلى دراموند هاي.

سنة 1863-1864⁽⁵⁹⁾، فكان في طليعة العاملين على تحقيق إصلاحات الطائفة اليهودية التي انطلقت بمبادرة من المنظمات اليهودية الأجنبية. إذ بسطت الرابطة الإسرائيلية العالمية (Alliance Israélite Universelle)، والجمعية الإنكليزية اليهودية (Anglo-Jewish Association) نفوذها بواسطة الأقلية الحاكمة العنيفة في القنصبة. وكانت الرابطة الإسرائيلية العالمية تعتبر أبراهام قرقوز «أغنى أفراد الطائفة وأكثرهم نفوذاً»، لأنه ذو أفكار «ليبرالية» و«تقدمية»⁽⁶⁰⁾. وكلما تنامي النفوذ الأجنبي في المغرب، أصبحت مثل هذه الأفكار «المتطورة» مطلباً من مطالب أولئك الزعماء اليهود المحليين الذين كانوا يأملون أن يظلوا في طليعة تلك الطائفة.

لقد احتل أبراهام قرقوز مكانة جعلته شخصية بارزة لا يمكن أن يستغنى عنها أطراف عديدون. إذ أصبح وسيطاً أساسياً وفعالاً على عدة مستويات : فهو الوسيط بين القصر السلطاني وأوروبا، وبين الشركات الأجنبية والزعامات القبلية في الجنوب، وبين المنظمات اليهودية الأوربية وطائفة اليهود المحلية ويمثلي المخزن المحليين. وربما كان نفوذ أبراهام قرقوز فريداً من نوعه فعلاً، كما لاحظ مدير الرابطة الإسرائيلية العالمية. غير أن هناك شخصاً آخر كان يحظى بمكانة قوية في حياة الطائفة اليهودية في الصورة، ألا وهو يوسف المليح.

المليح والأقلية اليهودية الحاكمة

ترك أفراد آل المليح بصمات واضحة في حياة طائفة اليهود في الصورة لمدة تجاوزت القرنين سنة. وكما هو الحال مع آل قرقوز، فإن علاقات آل المليح المتعددة جعلتهم يتبوؤون أيضاً مكانة خاصة لها أهميتها. وزاد في الرفع من مكانتهم أنهم كانوا حزانات وديانات للطائفة اليهودية. غير أن قيام آل المليح بوظائف دينية كديانات وحزانات لم يمنعهم من مباشرة النشاط التجاري. إذ لم تكن ممارسة الوظائف الدينية مصدراً هاماً للكسب في المغرب البتة. ونادراً ما كانت الأنشطة الحقيقية التي يقوم بها آل المليح داخل طائفتهم اليهودية محددة تحديداً دقيقاً. وعليه كانت مكانة آل المليح،

(59) تحري مجوعة وثائق آل قرقوز على رسائل وجهها مونس مونتفوري لأبراهام قرقوز عمرة بالمعينة. وقد رافق قرقوز مونتفوري إلى مراكش :

L. Loewe (ed.), *Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore* (London, 1890), vol II, p. 152.

(60) (Hermann Cohen) هيرمان كوهن 1866، 15 نونبر A.I.U., Maroc XXXIV E 601.

رواد الطائفة اليهودية، متجذرة في الهوية اللدنية لشخصيتهم. وتضفي وظائفهم الدينية وأنشطتهم التجارية المشروعية على سلطتهم. وكان الإهتمام بأمور الدين والتقوى وشؤون التجارة أمرين لا ينفصلان عند آل المليح. وقد احتفظوا بمكانة لم يقو أحد على تحديها أو على الاعتراض عليها حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر⁽⁶¹⁾.

ينحدر الفرعان الرئيسان لآل المليح، واللذان كانا في صميم الحياة التجارية والطائفية لمدينة الصويرة، من هارون وعيوش (انظر الشكل رقم 2)⁽⁶²⁾. وكان يوسف بن عيوش المليح الرباطي، أحد أبرز الدُّيَّانين والأخبار العلماء في مغرب القرن التاسع عشر. وهو معروف بتأليفه لكتاب في الأجوبة (She'ilot u-teshubot, Toqfo shel Yosef) جمع فيه الفتاوى الشرعية حول قضايا وأسئلة دينية عديدة⁽⁶³⁾. أما ولده عمران الذي ولد في الرباط وعاش مدة في جبل طارق ولشبونة، فقد أقام في الصويرة حوالي سنة 1820 وحصل فيها على دار كبيرة من أملاك المخزن في القصبة⁽⁶⁴⁾. ويبدو أنه وصل إلى الصويرة مع المجموعة الجديدة من التجار اليهود في إطار محاولة إحياء المبادلات خلال عشرينيات القرن التاسع عشر⁽⁶⁵⁾. واستطاع عمران أن يحفظ لنفسه - على مدى عقود من الزمن - مكانة ربما لم يُضاهيه فيها سوى ابن عمه يوسف بن هارون الذي صار على رأس هيئة التجار ابتداء من ثلاثينيات القرن

(61) راجع عن الأخبار والديانات في المغرب:

Shlomo Doshen, *Sibur we-yehidim be-Marroqo : sidrei hebra be-qhillot ha-yehudiyot be-me'ot ha-18-19* (Tel Aviv, 1983), pp. 61-65.

أما التحدي لسلطة آل المليح، فانظر في شأنه :

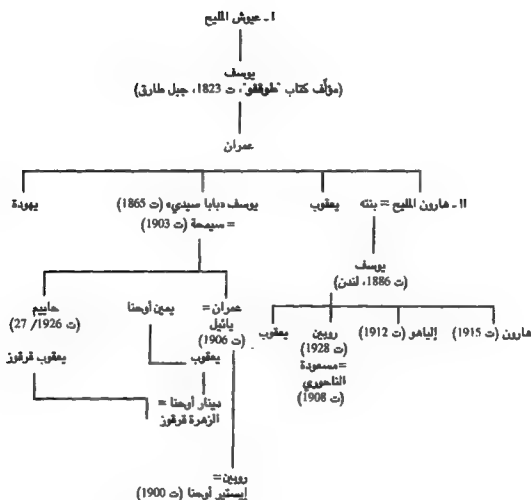
Daniel Schroeter, «Anglo-Jewery and Essaouira (Mogador), 1860-1900 : The Social Implications of Philanthropy», *Transactions of the Jewish Historical Society of England*, 28 (1984), pp. 75-80.

(62) كانت هناك أيضا عدة فروع أخرى من هذه العائلة، وكانت متميزة في الحياة الثقافية لمدينة الصويرة بتميز واضح (انظر : Abraham Laredo, *Les noms des Juifs du Maroc* (Madrid, 1978), pp. 289-292).

(63) توفي يوسف المليح في جبل طارق سنة 1823. ونُشر جزءان من كتابه بعد وفاته في سبتي 1823 و1825 في ليغورنو بإيطاليا (انظر : Zafrani, *Les Juifs*, pp. 33-35).

(64) Corcos, *Stadles*, p. 123.

(65) كتب التاجر والنائب القنصلي البهطاني ولشايير (Willshire) عن التزايد الذي سجله عدد التجار اليهود في الصويرة وعن انصراف المسيحيين منها. والمليح من التجار الذين ورد ذكرهم في تلك الفترة. F.O., 174/28, 9 دجنبر 1824، ولشايير إلى دوكلاس (Douglas).



الشكل ٢ : فرعان من أسرة المليح : تبين هذه الشجرة فرعين من آل المليح وبينهما بعض علاقات المصاهرة. وقد ارتكزنا في وضعها على بحث في المقبرة، وعلى كتابين (Kentube) للأمر، فضلا عن الوثائق المذكورة في السجلات.

التاسع عشر، واستمر على ذلك سنوات عديدة أخرى⁽⁶⁶⁾. وبعد الصدام العسكري بين المغرب وفرنسا سنة 1844، حصل عمران المليح على امتيازات خاصة من السلطان مولاي عبد الرحمن؛ فتلقي سلفات مالية ضخمة، وسُمح له بتخفيضات كبيرة للرسوم الجمركية. وتجدر الإشارة إلى أن قرقوز سارع إلى اغتنام تلك الفرصة ليحصل هو أيضاً على امتياز جمركي مماثل⁽⁶⁷⁾. واستطاع عمران المليح بتتسيق مع مراسله م. س. بن سوسان وشركاه في لندن (M. S. Bensusan & Co.) أن يتحكما في المبادلات التجارية بين المغرب وبريطانيا. وقد حل محله وقد احتل المكانة نفسها ابنه يوسف في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، لكنه عززها بأن عُيِّن في منصب النائب القنصلي للنامسا (النيبال).

وفي سنة 1860، دخل يوسف بن عمران المليح في دوامة الصعوبات المالية. ومع ذلك، حافظ على هبة النائب القنصلي الذي يقيم في دار كبيرة من الأملاك المخزنية بالقصبة. وفي سنة 1861، أصبحت داره محط اهتمام التجار البريطانيين وأطامعهم بدعوى أنه لم يبق له شأن يذكر في حقل التجارة⁽⁶⁸⁾. والحقبة أن تلك الإدعاءات كانت على قدر كبير من المبالغة، لأنه كان لا يزال من كبار المشتغلين في التصدير والإستيراد عبر مرسى الصورة (انظر الجدول 3). وبالرغم من ذلك، بدا جلياً أنه أصبح يتخبط في الديون المتراكمة عليه سواء في تعاملاته مع المخزن أو في تعاملاته مع المقرضين الأجانب. وقد بيع حوالي ثمانية عشر عقاراً كان يوسف بن عمران المليح يملكها في الملاح، فقدرت قيمتها بـ 39,840 ريال وحازها منه المخزن سنة 1864، ربما تقاديا لانتقال ملكيتها إلى المقرضين الأجانب وتصفية لبعض ما كان عليه من ديون للسلطان⁽⁶⁹⁾. وفي سنة 1865، لم يبق من الميراث الذي أوصى به يوسف بن عمران المليح إلا القليل مع ديون ثقيلة للسلطان والتجار البريطانيين، أمثال أبراهام بيوطون⁽⁷⁰⁾. وتوفي يوسف بن عمران المليح المعروف بلقبه التبجيلي «بابا

(66) ورد ذكر يوسف المليح رئيساً لهيئة التجار في المدينة (F.O., 631/1)، 27 ماي 1831، مذكرات النائب القنصلي البريطاني شامي (Chailet).

(67) F.O., 174/49، 11 يوليوز 1848، كُهِس إلى دراموند هاي.

(68) F.O., 830/2، 21 فبراير 1861، إلثون إلى دراموند هاي.

(69) (م.و.م.)، الصورة 1، 29 صفر 1281/3 غشت 1864 (قُوتِ الممتلكات وحررت في شأنها رسوم عدلية موثقة).

(70) كان يوسف المليح أكثر مدينية للسلطان من كل التجار في هذه الفترة (انظر الجدول 1).

سيدي» سنة 1865 عن ديون للسلطان بلغت 20,000 ريال من حساب «الدين الجديد»، فحوّل المخزن مسؤولية تسديدها إلى أخيه يهودة. وعلاوة على ذلك، صادر الأمان جزءاً من السلع التي أودعها يوسف المليح لدى موسى يولي، كما صودرت جميع ممتلكاته. وكتب أبراهام قرقوز إلى القصر السلطاني ليشير إلى صداقه الخاصة مع عمران، وليلتمس ليهودة، أخي يوسف الأصغر، العون للنهوض من جديد⁽⁷¹⁾. أما التجار البهطانيون الذين كان يهمهم استخلاص ديونهم، فكانت لديهم فكرة أخرى يمكن اختصارها فيما يأتي : «إذا كان السلطان قد قرر ألا يقوم بأكثر من ذلك تجاه آل المليح وأن يكفي بما يمكنه الحصول عليه من حطام مؤسساتهم التجارية، فإن الوقت قد حان أيضاً للتحرك لفائدة ييطون»⁽⁷²⁾.

وكان تلميذ يوسف بن عيوش المليح هو يوسف بن هارون المنتمي إلى الفرع الآخر من أسرة المليح. وقد عزز جمعه بين عدة امتيازات، بصفته رئيساً لحقة التجار، ودياناً، ووكيلاً قسلياً للإمبراطورية النمساوية المجرية، وعميماً إيطالياً، عزز ذلك كله وضعه المتمثل في زعامة الطائفة اليهودية⁽⁷³⁾. وكانت ميادلاته التجارية مع أوروبا كبيرة، كما احتل الصدارة في استغلال أكبر عدد من الأملاك المخزنية. إذ قيل إنه كان يتصرف في مسكن «من أكبر مساكن المدينة وأحسنها إلى حد بعيد»⁽⁷⁴⁾. ويبدو أنه تصرف في الدور التي كانت في حوزة آل كدالة، أكثر الأسر التجارية اليهودية أهمية أيام

(71) الخزانة الحسنية، 20 جمادى الأولى 1282/11 أكتوبر 1865، عبد الواحد أقصي وعمر بن عمرو الأوسي إلى بنيس؛ F.O., 631/3، 10 مارس 1866، كارستنسن (Carstensen) إلى دراموند هاي؛ وثائق آل قرقوز، 23 شعبان 1282/11 يناير 1866، بعشرين إلى أبراهام قرقوز.

(72) F.O., 631/3، 13 مارس 1855، كارستنسن إلى وايت.

(73) كان يشار دائماً إلى اسم يوسف المليح في المصادر الأجنبية إما رائدا للطائفة اليهودية في الصورة وإما حزناً كبيراً لها. وظلت زعامة يوسف المليح للطائفة اليهودية وممارسته لمهامه الدينية غير رمية إلى حد كبير حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، حين تم الرضوخ للضغوط التي مارسها المنظمات اليهودية الأجنبية فأقر ما يسمى الـ«مصلح» (ma'amad) ربما اقتداءً في ذلك بنموذج إنجليزي يهودي (انظر : D. Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 74-75). وعلى الرغم من أن المليح كان يبدو متطرفاً على مؤهلات الديانة، فإنه ليس هناك ما يثبت أنه مارس وظائف في «بيت الدين»، الذي كان محكمة رئاسية تتألف من ثلاثة ديانين، ويتخذ أبراهام بن عطار قرارها الرئيسية.

(74) F.O., 830/2، 20 يونيو 1860، إلتون إلى دراموند هاي. كان المليح يؤدي عن الدار التي يقع فيها كراء شهرياً قيمته 702 أوقية، بينما كان أبراهام قرقوز يؤدي 494 أوقية (الخزانة الحسنية، الكناش 93، 1878/1296-1879).

السلطان سيدي محمد بن عبد الله⁽⁷⁵⁾. وعلاوة على ذلك، حصل يوسف بن هارون بعد وفاة ابن عمه يوسف بن عمران على الدار التي كانت تحت تصرفه في القصبه، وتوجد بداخلها بيعة كان قد بناها عمران في حوالي سنة 1830⁽⁷⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تمتع يوسف المليح بحقوق المنفعة من عدة دور سكنية في الملاح. وأصبح يضع يده على أكبر دار من أملاك المخزن في الملاح كانت في الأصل تحت تصرف يوسف بن عمران المليح⁽⁷⁷⁾. ويمكن التأكيد أن غرفها الست عشرة قد أعيد كراؤها ثانية لطرف ثالث، لأن يوسف المليح كان يقيم في القصبه. وبما لا شك فيه أن المليح - شأنه في ذلك شأن أبراهام قرقوز - كان يستفيد من ممتلكات أخرى بموجب حق الإلتفاع أو الرهن. وربما كان هناك ما يرر قولنا بأن يوسف بن هارون المليح كان يستخلص أرباحا كثيرة من الأملاك التي توجد تحت تصرفه في المدينة ربما بالقدر الذي كان يستفيدة أي واحد من بقية تجار القصبه في القرن التاسع عشر⁽⁷⁸⁾.

وفي أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر وثمانينياته، تولى روين، نجل يوسف المليح، مسؤولية السهر على تسير أعمال والده على نحو متزايد، لأن روين هذا قضى فترات زمنية طويلة خارج المغرب. فحين سُمح ليوسف بالسفر إلى الخارج سنة 1876، مثلاً، لتسوية حساباته مع أحد عملائه هناك، وللوفاء بالتزاماته المالية مع المخزن، ترك ابنه روين نائباً عنه في كل أشغاله⁽⁷⁹⁾. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبح روين من المساهمين الرئيسيين في التصدير والإستيراد عبر مرسى الصويرة. ولما توفي يوسف المليح في لندن سنة 1886، تولى روين - أكبر أبنائه الأربعة - مسؤولية تسديد ديون المخزن التي كانت في ذمة والده⁽⁸⁰⁾. كما حل محل والده في مقام الحزان الكبير وفي منصب النائب القنصلي للإمبراطورية النمساوية - الهنغارية.

(75) وذلك لاحتياج وثقة آل كندالة على وضعها تحت تصرف يوسف المليح (F.O., 631/4)، 30 أبريل 1869، كارتستن إلى حايم كندالة.

(76) F.O., 631/3، 24 يونيو 1868، كارتستن إلى دراموند هاي؛ وثائق آل قرقوز، مذكرات مايور قرقوز. وكانت هذه الدار لا تزال تحت تصرف حفدة عمران، وأنا قيد إنجاز هذا البحث في الصويرة.

(77) ورد ذكرها في قوائم بالخزانة الحسنية (الكناش، 92، 1878/1296 - 1879).

(78) سادت الملاح في العقد الأخير من القرن التاسع عشر موجة استياء من ملكية الأقلية الحاكمة. انظر: D. Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 78-79.

(79) مُنح المليح أجلاً مدته ثلاثة أشهر إضافية لتسديد واجباته الجمركية (الخزانة الحسنية، 8 رمضان 1293/27 شتنبر 1876، السلطان إلى أمناء الصويرة).

(80) (A.J., 95/add 5، 19 يناير 1886؛ (م.و.م.)، الصويرة 4، 26 ربيع الثاني 1303/1 فبراير 1886.

وعلى الرغم مما تميزت به أعمال آل المليح التجارية من عدم الاستقرار في بعض الأحيان، فقد ظلوا على رأس الطائفة اليهودية في الصورة سنوات كثيرة. وأتاح فتح فروع للمؤسسات الخيرية والإحسانية الأجنبية، لفائدة اليهود في الصورة، فرصة أخرى للرواد اليهود المغاربة لأداء أدوار أخرى، إذ كانت ليوسف المليح، ولابنه روين من بعده، هيمنة على كل الجمعيات الخيرية والإحسانية التي أنشئت بإيعاز من يهود أوروبا. واعتمدت الرابطة الإسرائيلية العالمية والجمعية الإنجليزية اليهودية على المساندة المالية والمنعوية للأقلية اليهودية المتحكمة في جميع الأنشطة الخاصة بالطائفة اليهودية. وكان يوسف وروين المليح حيزتين من المنظمات اليهودية الأوربية، مثل الرابطة الإسرائيلية العالمية التي بدأت تهذب المكائنة الريادية التي حافظت عليها الأسرة مدة طويلة، والتي لم ينازعهم فيها أحد حتى ذلك الحين. وفي الوقت نفسه، لم يكن بوسعهما البقاء معزول عن التعامل مع عنصر قوي كفيلاً بأن يوفر لطائفة اليهود ذرعاً واقعياً جديداً. وكتب بومبي (Beaumier)، أقوى ناصري للرابطة الإسرائيلية العالمية في الصورة، ليقول لمسؤولها في باريس سنة 1867، إن المليح يحكم أسفاره إلى أوروبا لا يمكنه إلا أن يعترف بأفضال الرابطة. وبعد أن أصبح بومبي أكثر تحملاً من أوهامه السابقة، كتب في سنة 1873 أنه يرى في شخص يوسف المليح، مقارنة مع أبراهام أفرياط، رجلاً «أنانيا ومتعجرفاً يفتقد كل مشاعر الود والنية الحسنة»⁽⁸¹⁾.

وعلى الرغم من الدعم الغامض لزعماء يهود الصورة، فإن مؤسسة البر والإحسان الأجنبية ظلت قائمة هناك. ولم تكن الطائفة اليهودية مستعدة بنيتهاً لحصر هذه المؤسسة الخيرية في اتجاه معين. ولذلك، طرأت تطورات مؤسسية مهمة : إذ تكونت لجنة اتحادية، فبرزت جمعيات خيرية (جبراء وجمعها : جبروت) شتى، وتشكلت اتحادية «معمد» كان هاجما، وأعيد تنظيم الجهاز المالي للطائفة اليهودية⁽⁸²⁾. وقد أشرف على كل هذه المبادرات يوسف المليح، ثم ابنه روين من بعده.

(81) A.I.U., France VIII D 42، 24 دجنبر 1867، 20 أكتوبر 1873 ؛ انظر أيضا :

M. Laskier, *The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco*, 1862-1962 (Albany, N.Y., 1983), pp. 62-63.

(82) أنشأ إلى أي حد كان «التنظيم المفرط» (hyperorganization)، الذي وصفه كيزر، من التطورات التي شهدتها مغرب القرن التاسع عشر نتيجة للمؤثرات الأجنبية.

«Suq : the Bazaar Economy in Sefrou», in Clifford Geertz, Hildred Geertz, and Lawrence Rosen, *Meaning and Order in Moroccan Society* (Cambridge, 1979), pp. 165-168.

آل أفرياط، الراسماليون الأوائل

بَدَأَ آلُ أفرياط كَلَّ المَقَاوِلِينَ المَحْلِيِّينَ الأَكْثَرَ نَجَاحاً فِي التَّكْيُفِ مَعَ الطَّرِيقِ الْغَرِيبَةِ فِي التِّجَارَةِ وَفِي التَّحَرُّرِ مِنَ الإِطَارِ التَّقْلِيدِيِّ. وَكَانَتْ لَهُمْ صِلَاتٌ بِالْقَصْرِ، بِصِفَتِهِمْ تِجَاراً لِلسُّلْطَانِ. وَكَانُوا جُزْءاً مِنَ الطَّبَقَةِ الْيَهُودِيَّةِ الْعُلْمِيَّةِ الْحَاكِمَةِ الَّتِي كَانَتْ تَتَصَدَّرُ حَيَاةَ الصُّوْرَةِ التِّجَارِيَّةِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْيَهُودِ الْمُهِمِّينَ فِي الْقَصْبَةِ. لَكِنْ بَيْنَمَا كَانَ آلُ قَرْقُوزٍ مَقِيدِينَ بِالسُّلْطَانِ لِعَتَادِهِمُ الشَّدِيدِ عَلَيْهِ، وَكَانَ آلُ الْمَلِيحِ مَقِيدِينَ بِهِ بِفَضْلِ مَوْقِعِهِمْ فِي الزَّعَامَةِ الْيَهُودِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ، ثُمَّ بِصِفَتِهِمْ عَمَمِينَ لِمُنْظَمَاتٍ يَهُودِيَّةٍ أَعْجَنِيَّةٍ، كَانَ آلُ أفرياط يَتَمَتَّعُونَ بِحَرَكِيَّةٍ كَبِيرَةٍ بِسَبَبِ اسْتِثَارَاتِهِمْ فِي الْخَارِجِ. وَلَمَّا كَانُوا مُرْتَبِطِينَ ارْتِبَاطاً حَمِيماً بِوَسْطَائِهِمْ فِي جَنُوبِ غَرْبِ الْمَغْرِبِ، كَانَتْ بَرَاعَتُهُمْ فِي مَلَامَةِ تِجَارَةِ هَذِهِ الْمُنْطَلَقَةِ بِالْقَطَاعِ الْأُورَلِيِّ الْحَدِيثِ تَتَضَمَّنُ حَرَكِيَّتَهُمْ وَقَدَرَتَهُمْ عَلَى الْوَفَاءِ بِدِيُونِهِمْ.

وَقَدْ حَدَثَ تَحَوُّلُهُمْ مِنْ تِجَارٍ لِلشَّيْخِ يَبْرُوكَ فِي كَوَلِيمٍ إِلَى تِجَارٍ - مَصْرُوفِينَ فِي الصُّوْرَةِ وَمَرْسَلِيَا وَلَنْدُنَ فِي غَضُونِ جِيلٍ وَاحِدٍ. وَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَهُمْ رُبَّمَا انْتَحَلُوا أَسْوَلاً أُنْدَلُسِيَّةً، فَالَّذِي يَبْدُو هُوَ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ مِنْ صِلَاتٍ بِالشَّبَكَةِ التِّجَارِيَّةِ الْمُتَوَسِّطَةِ الْبِفَرْدِيَّةِ الَّتِي مُنَحَتْ بَعْضُ الْعَائِلَاتِ الْيَهُودِيَّةِ، كَالْأَرْقُوزِ، أَمْتِيزَافُوسِ شُؤْنِهِمُ التِّجَارِيَّةِ فِي أَوْرَبَا. وَهَعُودَ سَرِّ نَجَاحِهِمْ فِي أَعْمَالِهِمُ التِّجَارِيَّةِ إِلَى مَا كَانَتْ عَائِلَتُهُمْ تَقِيْمُهُ فِي سُوسٍ مِنْ عِلَاقَاتٍ وَثِيقَةٍ⁽⁸³⁾. وَقَدْ وَطَّدَ حَظُّوهُ عَائِلَتَهُمْ فِي الصُّوْرَةِ الْإِسْتِشْهَادِ الْأُسْطُورِيِّ لِسُلْفِهِمْ يَهُودَةَ أفرياط، الَّذِي كَانَ حَزَانًا فِي إِفْرَانِ بِالْأَطْلَسِ الصَّغِيرِ وَكَانَ مِنْ بَيْنِ 50 يَهُودِيّاً زُعِمَ أَنَّ الْمُتَمَرِّدَ أَبُو إِحْلَاسٍ أَعْدَمَهُمْ حَرْقاً فِي حَوَالِي 1790-1792⁽⁸⁴⁾.

ذَلِكَ بِأَنَّ «الْعَمْد» قَدْ عَزَزَ سُلْطَانَهُ عَلَى حَسَابِ شَيْخِ الْيَهُودِ (الْوَسِيطِ الرَّسْمِيِّ بَيْنَ مَثَلِ السُّلْطَانَةِ الْغَرْبِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَطَائِفَةِ الْيَهُودِ)، فَكَثُرَتْ الْجَمْعَاتُ الْمُحِبَّةُ بِسَبَبِ أَعْمَالِ الْجَمْعَاتِ الْإِحْسَانِيَّةِ الْأَعْجَنِيَّةِ وَنَتِجَةُ لِلتَّغْيِيرِ الَّذِي حَصَلَ فِي الْبِنَاءِ الْمَالِيَّةِ لِلطَّائِفَةِ الْيَهُودِيَّةِ.

(83) عَنْ أَسْوَالِ آلِ فَرِيَاظَ، انْظُرْ : 359-360. Laredo, *Noms des Juifs*.

(84) انْظُرْ عَنْ هَذَا التَّمَرُّدِ : مُحَمَّدُ الْخَطَّابُ السُّوسِيُّ، الْمَصْصُولُ، 20 جُزْءاً، (الدَّارُ الْبَيْضَاءُ، 1960-1961)، ج 3، ص 142-144. وَتَحْصُوصُ الْفَاصِلِ عَنْ آلِ فَرِيَاظَ وَحِينَ الْإِسْتِشْهَادِ فِي إِفْرَانِ، انْظُرْ :

V. Monteil, «Les Juifs d'Ifrane», *Études*, 35 (1948), pp. 154-155 ; Flamand, *Quelques manifestations*, pp. 23-32.

وَقَدْ أَمْدَنَتِي السَّيْلَةُ لِكُتُبِيَا دِيَشَنُو (Victoria Ducheneux)، مِنْ الْجَمْعَةِ الْجُغْرَافِيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ (National Geographic)، بِعَمَلِ مَرْقُونٍ عَنْ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ بِحَمَلِ تَوْقِيعٍ : إِشْيَا بِنِ رَافِي بِقُورِبِ شَبَاتٍ مِنْ مَوْكَادُورِ (Ichia Ben rabi Jacob Sabat of Mogador)، وَهُوَ مُتَرَجِمٌ فِي 20 أَكْتُوبَرِ 1953.

وحقيقة الظروف والملابسات التي وقع فيها انتقال آل أفرياط من إفران إلى الصورة ليست واضحة تمام الوضوح. ولابد من أن يكون الفتالي (أ) (انظر الشجرة رقم 3) ابن الحزان يهودة قد انتقل من كُوليم أثناء عمرد أبو إحلاص أو في السنوات التي لحقت. وربما صادف انتقاله الإزدهار المتزايد لأحوال أسرة بيروك في منطقة واد نون، ذلك الإزدهار الذي ارتبط بتطور المبادلات التجارية مع أوروبا انطلاقاً من مرسى الصورة⁽⁸⁵⁾. وقد أصبح أفراد أسرة الفتالي أفرياط التجار الأساسيين عند الشيخ بيروك في كُوليم. وفي سنة 1837، حل يوسف (ب) ابن الفتالي بالصورة وكيلا لبيروك للتفاوض على تسوية سرية مع الفرنسيين تسمح بقيام نشاط تجار على ساحل واد نون⁽⁸⁶⁾.

ويبدو أن إخوة أفرياط هذا، إن لم يكونوا كلهم، قد استقروا في الصورة بعد المواجهة العسكرية مع فرنسا سنة 1844. وكانت ولادة أبراهام (ج) أفرياط، المعروف بـ«الحزان بيبي»، في كُوليم سنة 1820⁽⁸⁷⁾. وربما تفوق على إخوته في التمتع بامتيازات خاصة من القصر السلطاني، إذ هو الذي كان يظهر اسمه على كل حال في كنانيش المخزن وسجلاته دلالة على استفادته من السلفات السلطانية (انظر الجدول رقم 1). وكان أفرياط، كآل قرقوز، من أهم مزودي القصر بمحاجياته من الكماليات ووسائل الترف. وفي سنة 1863 مثلاً، تحمل المخزن مصاريف كراء ستة جمال لنقل كميات من الأثواب الرقيقة أرسلها إليه أبراهام أفرياط (الحزان بيبي)⁽⁸⁸⁾. واعتنى أفرياط، كقرقوز، بمصالح تجار آخرين كانت تربطه بأواصر المصاهرة بالكثير منهم. ففي سنة 1867، انتكست تجارة إسحاق قرياط (ز)، صهر أبراهام أفرياط. وعلى أثر ذلك، كتب أبراهام أفرياط إلى أمين الأمناء محمد بنيس يطلب منه السماح لإسحاق قرياط

(85) عن صعود نجم أسرة بيروك، انظر :

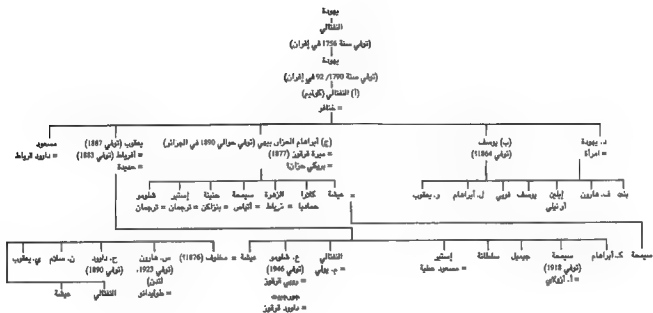
Mustapha Naïmi, «La politique des chefs de la confédération Tekna face à l'expansionnisme commercial européen», *Revue d'Histoire Maghrébienne*, II : 35-36 (1984), 166-173.

(86) يشير إليه الفرنسيون هكذا : Nephtalie أو هكذا : Joseph Ben Hazzan Nephtalie. وهناك قرائن تدل على أن المعنى بالأمر هو يوسف أفرياط. ولذلك سمى آل أفرياط دائماً في الصورة : أولاد الفتالي.

A. N., S. O. M., Afrique IV, dos. 3, 17 avril 1837, Delaporte ; A. E., C.C.C., Mogador 1, 26 juin 1939, Delaporte.

(87) Miège, III, p. 23 ; A. E., C.C.C., Mogador 5, 26 avril 1879, Beaumier

(88) الخزانة الحسنية، الكناش 46، رجب 1279/دجنبر 1862 - يناير 1863.



الشكل 3 : شجرة نسب آل الرباط، (اصحمتنا في وضعها على بحث أتممته الجمعية الجغرافية الوطنية بالإضافة إلى معطيات مسعدة من القبرة ومن وثائق مختلفة).

بتأجيل تسديد التزاماته الشهرية من الدين حتى تتحسن أحوال تجارته : «فإنه مدة من عشر أعوام سلفت يدفع [قرباط] ما وجب عليه ولم يعجز حتى وصله ضرر»⁽⁸⁹⁾.

وحصل آل أفرياط سريعا، كغيرهم من بقية أفراد الأسر التجارية الرئيسة، على مخازن ومخلات سكنية من الأملاك المخزنية. وسكن يعقوب (هـ) أفرياط في دار سبق أن عاشت فيها إحدى أقدم الأسر المسلمة إقامة في الصورة، ألا وهي أسرة توفلعز. والظاهر أن تلك الدار مُنحت في الأصل للشيخ بيروك. فاستفاد منها وكلاؤه في الصورة، ومن بينهم توفلعز وأفرياط أقوى مؤيديه⁽⁹⁰⁾. وتصرف يعقوب أفرياط أيضا في مخزن كبير بالقصبة الجديدة. وفي سنة 1864، جعل المخزن تحت تصرف إبراهيم أفرياط دارا بالقصبة القديمة بعد أن انتزعها من أيدي أسرة مسلمة. ثم حصل بعد ذلك بوضع سنوات على دار في القصبة الجديدة حديثة البناء. واستفاد أخوه مسعود (و) أيضا من إحدى الدور المخزنية في القصبة⁽⁹¹⁾. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، بُنيت في القصبة الجديدة إحدى كبهات الدور، إن لم نقل كبراهها على الإطلاق في الصورة، لتوضع تحت تصرف الحسين أوهاشم الإليني. واعتُبر منح ذلك الإمتياز رمزا بالأساس، لأن بناء تلك الدار الكبيرة جدا كان في الحقيقة لفائدة التجار الفرنسيين الذين سجل عددهم ارتفاعا واضحا في تلك الفترة. ومع ذلك، تمسك آل أفرياط بالبنية، في نهاية المطاف، وتصرفوا فيها لفائدة أفراد أسرة الحسين أوهاشم. ثم تعافوا على كرائها فيما بعد للرابطة الإسرائيلية العالمية ولؤسسة هاكي (Paquet) الملاحية⁽⁹²⁾.

- (89) (م.و.م)، الصورة 2، ذو القعدة 18/1283 أبريل 1867، المخزن يبي إلى بنس.
 (90) F.O., 830/2، 21 فبراير 1861، إثنون إلى دراموند هاي ؛ F.O., 631/5، 2 أكتوبر 1876، روبرت دراموند هاي (R.D.Hay)، إلى وايت (White) ؛ المخزنية الحسنية، الكناش 93.
 (91) المخزنية الحسنية، الكناش 93 ؛ F.O., 174/72، 1 شتنبر 1864، إثنون إلى دراموند هاي.
 (92) تظل التفاصيل الخاصة بهذه البنية غامضة إلى حد ما، لأنه أحد أملاك المخزن التي سلمت للحسين أوهاشم دون كراء. لكن الدار كانت قد بنيت، كما يبدو واضحا، لفائدة التجار الفرنسيين. وعلى الرغم من أن المخزن كان يحصل الأكرية من المتصرفين في البنية، فإن قائد إلينج كان يستفيد في الواقع من إعادة كرائها لطرف ثالث. إذ أبرم العقود أولا مع تاجر فرنسي يدعى بوني (Bonnet)، وقد أدخل البنية قبل انتهاء العقدة، ثم مع آل أفرياط الذين كانوا في واقع الأمر يتصرفون في البنية لحساب دار إلينج. كما أقام فيها - مدة من الزمن - آل قرباط الذين كانت تربطهم علاقات عائلية بأرملة مسعود أفرياط. وأفضى هذا إلى تعقيد الحالة وإلى نشوب نزاعات لا حد لها ولا حصر في موضوع الأكرية وحتى التصرف في البنية =

ويمكن آل أفرياط - خلافاً لكثير من أسر تجار السلطان - من مواصلة أعمالهم التجارية الناجحة خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. إذ فضل بعض أفراد الأسرة الإستقرار في الخارج بينما ظل البعض الآخر يتمتع في المغرب بالحماية الفرنسية أو البهطانية في جميع الأحوال. واستثمر أفراد الأسرة أموالهم في بنك إنكلترا أو في أبناءك مرسيليا، فكانوا وراء جميع المغامرات والمضاربات الرأسمالية التي شهدتها الصورة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: إذ أصبحوا مساهمين في مؤسسة باكي (Paquet) الملاحية، واشتغلوا وكلاء محليين لمؤسسات أوروبية مختلفة، كما عملوا وكلاء بنكيين أو مساهمين في الأبنك حديثة النشأة في الصورة⁽⁹³⁾. ومن المؤكد أن بقية الأسر التجارية كان لها نصيب في بعض هذه المضاربات، ولكن آل أفرياط كانت أعمالهم تزدهر أثناء فترات الأزمة في المغرب، وذلك بفضل مؤسساتهم الأوربية.

وتفيدنا كتابات الرسوم الجمركية أن نسبة تجارة آل أفرياط مجمعين كانت أضخم من نسبة تجارة أي أسرة تجارية أخرى. ويستخلص من تحليل شهور السنوات الممتدة ما بين 1862 و 1864 (انظر الجدول 4) أن أبناء النفتالي أفرياط وحفدته أدوا 16.6% تقريباً من مجموع الرسوم الجمركية التي استخلصها أمناء مرسى الصورة. ويحتل أبراهام (ج) الرتبة الأولى في تجارة آل أفرياط، ثم يليه يعقوب (هـ) ومسعود (و). ويليه يعقوب ثان من الجيل اللاحق (ط أو ي)، فهارون (س) ابن مسعود، وأبراهام (ك أو ل).

واستطاع آل أفرياط أن يضمنوا استمرار ازدهار أعمالهم بفضل علاقاتهم الوثيقة بالخارج. إذ بادر أبراهام أفرياط سريعاً بعد استقراره في الصورة إلى إقامة تلك الروابط، فتزوج ابنة أبراهام قرقوز (انظر الشكل 1، ج) من الفرع الجزائري، الذي كان أفرياط يدير شؤون تجارته في الصورة. فتمنحت له الحماية الفرنسية. وأقام

93 = بين كل من آل أفرياط وفضلية الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب ودار إلح (الحفنة الحسنية، الكناش A.E., C.C.C., Mogador 8 : 393, 24 نوفمبر 1890، هوكوني (Hugonnet) : 84، R.G. N.A., 27 يونيو 1906، بروج (Broom) إلى هوفمان فليب (Hoffman Philip) : A.L.U., Maroc : 582 XXXIII E 15 ديسمبر 1891 بتشمول : وثائق آل بومدية، 1 ربيع الأول 1310/29 ستمبر 1892، السلطان مولاي الحسن إلى محمد بن الحسين أوحاشم).

علاقات تجارية مهمة مع مرسلينا، بينما استثمر معظم رأسماله في بنك إنكلترا. أما الصورة، فلم يكن يحتفظ فيها إلا برأسمال يكفيه للتجارة وبعض الأملاك الصغيرة في الملاح. ثم مارس مهمة ترجمان في القنصلية الفرنسية، لترجمة مراسلاتها مع الوكلاء والسماسة اليهود في المناطق الداخلية. وفي سنة 1873، بدأ يسمى في الحصول على الجنسية الفرنسية، وفي نقل أعماله التجارية إلى فرنسا. وكان بومبي يرى أن أفريقيا يستحق الحماية الفرنسية، لتفانيه الدائم في خدمة القضايا الفرنسية⁽⁹⁴⁾. ويبدو أن تزكية القنصل الفرنسي لم تفد في تلبية طلب أبراهام في هذه المرحلة، ولكن هذا لم يثن أبراهام عن تنوع وقته بين الصورة وأوروبا. وقد خلف وكيلا له، هو يشوعة [أفرياط؟]، في داره الكائنة في القصبة القديمة⁽⁹⁵⁾. وبعد حوالي خمسين سنة من طلبه الجنسية الفرنسية لأول مرة، توفي في الجزائر (ربما بصفته مواطنا فرنسياً)⁽⁹⁶⁾.

وتمتع ابنه شلومو (م) بالحماية الفرنسية خلال عدة سنوات، وذلك بصفته وكيلا لعدة شركات فرنسية وبمثلا لبنك «ترانزاتلتيك» (Transatlantique)⁽⁹⁷⁾. وكان جميع أبناء الجيل الجديد من آل أفرياط مدافعين أقوياء عن المصالح الفرنسية. وأصبح شلومو (س) أفرياط الذي قضى زمنا في لندن، مناصرا قويا للرابطة الإسرائيلية العالمية. واحتل مكانته ضمن رواد التجار الصوريين، حتى وصفته بعض الكتابات بعد ذلك بسنوات، بأنه «من الرأسماليين القلائل في موكادور»⁽⁹⁸⁾.

ويتطلب نجاح المؤسسات العائلية إقامة شبكة فاعلة في المغرب وأوروبا على حد سواء. ولم يكتف آل أفرياط بإرسال رساميلهم إلى الخارج، بل أرسلوا إليه أيضا أفرادا من عائلتهم. ومع حلول سنة 1870، كان عدد من أبناء آل أفرياط من المقيمين الدائمين في لندن. وقام مسعود أفرياط في الصورة بدور الوكيل التجاري لفائدة أخيه

(94) A.I.U., France, 26 أكتوبر 1873 و 26 أبريل 1874، بومبي؛ A.E., C.C.C., Mogador 5 (94) VIII D 27، 27 غشت 1873، بومبي إلى كريمو (Crémieux)، 26 أكتوبر 1873، بومبي إلى أبيير كوهين (Albert Cohen).

(95) الخزانة الحسنية، الكاش 386. وقد جاء اسمه في هذا الكاش الذي يتضمن لوائح الكراء عن شهر شوال 1306/ماي - يونيو 1889.

(96) اكثري تاجر بريطاني، أصبح فيما بعد نائبا قسلا للولايات المتحدة الأمريكية، دار أبراهام أفرياط قبل أن يغادر أبراهام الصورة بمدة قصيرة (N.A., R.G. 84، 27 يونيو 1906، بروخ إلى مولمان غليب).

(97) A.E., C.C.C., Mogador 7، 20 دجنبر 1886، لاکوست (Lacoste) 2، A.E., C.P. Consuls 2، 5 فبراير 1891، هوكروبي.

(98) A.I.U., Maroc XXXVII bis E a, 19 juillet 1912, Loubaton

يهود (د) المقيم في إنكلترا⁽⁹⁹⁾. أما أبنا يهودة، وهما هاري (ف) ويوسف، اللذان أصبحا يمثلان جيلا جديدا من التجار المغاربة اليهود المتحدثين من إنكلترا، فقد كانت مساهمتها نشيطة في تجارة الجنوب المغربي انطلاقا من مؤسساتها الموجودة في لندن. بينما نجد يعقوب (هـ) أفرياط، وهو من أهم تجار الصورة لمدة سنوات عديدة، يقضي فترات طويلة من الزمن في لندن. وقد استثمر الأموال في بنك إنكلترا وفي بلدان أوروبية أخرى، كما اقتنى أسهما في خطوط سكة الحديد البريطانية⁽¹⁰⁰⁾.

وكان هارون (س) ابن مسعود المولود سنة 1847 أشهر آل أفرياط في إنكلترا. إذ هاجر من المغرب في مقتبل عمره، واهتم باكرا منذ سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة باستيراد كميات كبيرة من المنسوجات إلى الصورة بصفته وكيلًا للمؤسسة اللندنية ألكساندر س. بيك (Alexandre S. Pyke)⁽¹⁰¹⁾. ثم أقام في إنكلترا عندما بلغ سن العشرين، وصار عضوا في بيعة بيفيس ماركس (Bevis Marks) السفردية التي أسست في لندن منذ عهد بعيد. وبعد ذلك بسبع سنوات أو ثمان، تجنس هارون أفرياط بالجنسية البريطانية⁽¹⁰²⁾. وهكذا تحولت مؤسسة هارون وشركاه (Aaron & Co.) إلى أكبر مؤسسة بريطانية تهتم بالتصدير إلى الصورة، وتتعامل أساسا في كميات كبيرة من الشاي والمنسوجات على الإطلاق. واعتمد هارون على أخويه مخلوف (ق) وسلام (ن) (وكان سلام كثير التنقل بين الصورة ولندن)، وكيلى مؤسسته الرئيسين، لتوزيع هذه السلع وتصريفها في جنوب المغرب مقابل الحصول على متوجات مغربية محلية. وكان ما يسمى بـ«أناي أفرياط» من أصناف الشاي الذائعة الصيت في مغرب القرن التاسع عشر⁽¹⁰³⁾. ونالت أصناف كنان «الأنديككو» (أي الأزرق)، التي كانت تصنع في مانشستر والتي تجلبها المؤسسة

(99) F.O., 634/4، 1 فبراير 1870، «Public Acts».

(100) F.O., 99/338، طبعة : 4 غشت 1896، نيكولسون (Nicolson). وتحوي وصية يعقوب أفرياط على قائمة تتضمن تفاصيل عن استثماراته، وهي مؤرخة في 18 غشت 1881. وقد أكرمني حفلته في الدار البيضاء بنسخة من هذه الوصية.

(101) F.O., 631/4، 25 غشت 1865. يمكن الإستدلال على وراثته كما وكيفا بما كان يؤدي عنها من رسوم جمركية في مرسى الصورة (الخزانة الحسنية، الكناش 46 ؛ الخزانة الحسنية، قوائم حسابية).

(102) وأنا مدين للسيدة فيكتوريا ديشونو (Victoria Ducheneaux) التي تفضلت بتزويدي بهذه المعلومات.

(103) Laroze, Noms des Juifs, p. 360.

نفسها، شهرة واسعة في جنوب المغرب وصحرائه⁽¹⁰⁴⁾. وفي لندن، كان العنوان البرقي لهارون أفرياط وشركاه هو «أوروال» (وهو نوع من الصمغ)، دلالة على أن ثروتهم تكونت أول ما تكون من المتاجرة في الصمغ العربي⁽¹⁰⁵⁾.

وهكذا، فإن آل أفرياط، الذين انتقلوا من تجار للصمغ في خدمة الشيخ بيروك إلى مقاولين كبار للسلع البريطانية الصنع، نجحوا، أكثر من أي أسرة أخرى في الصورة، في الانتقال من تجار محليين إلى رأسماليين بارزين في الساحة الدولية.

سكان القصبة المسلمون

شكل التجار اليهود أغلبية في الصورة. غير أن عددا من المسلمين من تطوان وفاس والرباط وسلا كانوا أيضا ضمن نخبة تجار المدينة وساهموا في بعض الأعمال، كإنشاء خطوط ملاحية للسفن البخارية، وكانت تجمعهم بنخبة التجار اليهود وحدة المصالح⁽¹⁰⁶⁾. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، احتل المختار بن عزوز ومحمد الراكون مكاتبتهم في تصدير اللوز وزيت الزيتون وجلود الماعز⁽¹⁰⁷⁾. ولم يدخر المخزن جهدا في سبيل تنمية مصالح التجار المسلمين في الصورة، فأقرضهم مبالغ مالية ضخمة. وكان عبد الرحمن البار والمختار بن عزوز وآل بوهلال ومحمد الورزازي من التجار الذين استفادوا من «الدائن الجديد» سنة 1865 (انظر الجدول 1). وأصبح بعض المسلمين كالتجار اليهود: يخضعون لحمايات الدول الأوربية، ويستثمرون أموالهم في الأبنية الأجنبية.

وهكذا لم يختلف التجار المسلمون في الصورة عن التجار اليهود في كثير من النواحي. غير أن بوسع المسلمين القيام بوظائف ممنوعة على اليهود منعاً باتاً. إذ يمكن تجار السلطان من اليهود أن يمدوا نصائح سياسية بصفة غير رسمية، لكنه لن يُسمع

(104) وثائق آل قرقوز، مذكرات ماير قرقوز ؛ وكلا :

J.-L. Miège, «Les Juifs et le commerce transsaharien au dix-neuvième siècle», in M. Abitbol (ed.), *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb* (Jerusalem, 1982), p. 395.

(105) Jacob Ohayon, «Les origines des Juifs de Mogador» (Ben Zvi),

(د. ت)، ص 6.

(106) Miège, II, p. 40; III, pp. 32-36.

(107) الخزانة الحسنية، الكتاش 46 ؛ الخزانة الحسنية، قوام حسانية.

لهم البتة بأن يشغلوا مناصب في الجهاز الخزني. وساهم العديد من تجار السلطان المسلمين في الصورة مساهمة فعالة في تسيير شؤون الخزن على المستوى المحلي، وكان من أبرز هؤلاء توفلخر وآل يوهلال.

وكان آل توفلخر ينتمون إلى أصول سوسية. وقد لعبوا دوراً مركزياً في الحياة الاقتصادية والسياسية لمدينة الصورة منذ مراحلها الأولى حتى نهاية القرن التاسع عشر. ولعله لم تكن هناك أسرة أخرى من بين أعيان المسلمين يمكنها أن تنازعهم مكانتهم تلك. ويستفاد من الأخبار التي تروى الأسرة أن بداية تكون ثروتها تعود إلى ثاني زيارة قام بها السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى الصورة سنة 1783/1784-1784. وهناك رواية تفيد أن أحمد توفلخر لم يكن سوى طحّانٍ قدم من سوس واستقر في مدينة الصورة الجديدة ثم نال حظوة السلطان. ومنذئذ بدأ يتاجر في الدقيق، «وفتح الله عليه فتمى ماله»⁽¹⁰⁸⁾. وأصبح ابنه محمد على حظ من التربية والتعليم، وصار صديقاً لمولاي عبد الرحمن حين كان خليفة للسلطان في الصورة. ولما تولى المولى عبد الرحمن سدة الملك، أنعم على محمد توفلخر بظهر توقيع واحترام. وعادة ما كان ذلك يعني ضمناً إعفاء الحاصل عليه من الكلف الخزنية، ويحتمل أن يعني ذلك في حالة محمد توفلخر إعفاءه من الواجبات والرسوم الجمركية⁽¹⁰⁹⁾. ويُبْخَل مثل هذا الظهور للمستفيد منه حماية رسمية من السلطان، تكاد تكون معادلة لدرجة الشرف أو النبل. وفي ظهير آخر مؤرخ في سنة 1838، أصبح محمد توفلخر من أعضاء هيئة التجار، مما سمح له بالمشاركة تصديراً واستيراداً. وكان أحد التاجرين المسلمين اللذين حصلوا على سلفات من السلطان (انظر الجدول 1) في تلك الفترة. ثم واصل محمد توفلخر الحصول على المزيد من الإمتيازات والإصطلاح بكثير من المسؤوليات. إذ كلفه السلطان سنة 1842 بتحصيل مداخيل الأملاك الخزنية في الصورة لبناء تحصينات على مقربة من المرسى⁽¹¹⁰⁾.

(108) الصديقي، إيقاظ، ص. 72.

(109) المصدر نفسه، ويحتر ظهير التوقيع والإحرام من الإمتيازات التي تحول دائماً للشرقاء.

(110) الصديقي، إيقاظ، صص. 67، 72-73. ويقول صاحب الكتاب إن الظهير يفهم منه تعيينه، ولكن وثائق أخرى تؤكد أن محمد توفلخر كان أميناً قبل ذلك بسنة على الأقل، وروت الإشارة إليه سنة 1841 بصفته مشغلاً في الديوانة. F.O., 99/7، 25 يناير 1841، وشارب. وبعد ذلك بسنة (أي قبل الظهير المذكور)، أمره السلطان بتصفية حسابات الزمراني القائل السابق (A.E., C.C.C.). Mogador 2، 19 فبراير 1842، بوشير (Beuscher).

وتكبد محمد توفلعر خسائر جسيمة في السلع والممتلكات من جراء الهجوم الفرنسي على الصورة سنة 1844، فخفض له السلطان الرسوم الجمركية بمقدار الربع⁽¹¹¹⁾. واستمر محمد توفلعر في شحن السلع وتصديرها إلى لندن خمس سنوات أخرى إلى أن وافته المنية سنة 1851⁽¹¹²⁾. ثم احتل ابنه حدان الذي كان أميناً بالمرسى المكانة نفسها التي احتلها والده التاجر، وواصل أعماله التجارية إلى حين وفاته سنة 1862⁽¹¹³⁾.

وعلى الرغم من زوال أيام العز التي كان آل توفلعر قد عرفوها في أعمالهم التجارية، فقد احتفظ الحاج المحجوب ابن محمد توفلعر بكونه من أبرز الوجوه الفاعلة في الحياة الاقتصادية والإدارية لمدينة الصورة. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، كانت له تجارة لا يستهان بها، تقوم أساساً على استيراد السكر وتصدير زيت الزيتون وجلود البقر والماعز⁽¹¹⁴⁾. وحافظ الحاج المحجوب على مساره في تجارة التصدير والاستيراد معتمداً في ذلك على ما كان يحصل عليه من المخزن من سلفات. ولقد بلغت ديونه 321,352 أوقية على الأقل، سنة 1865، فكانت بذلك أعلى مما كان في ذمة أي من التجار المسلمين في الصورة (انظر الجدول 1). كما تمكن فيما بين سنتي 1865 و 1866 من تسديد 10% الضرورية للوفاء بدينه ومن استثمار 26,529 أوقية إضافية في داره⁽¹¹⁵⁾.

وقد واجه الحاج المحجوب توفلعر صعوبات مالية في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر لأسباب غير أكيدة (ربما كانت لها صلة بالأزمة العامة التي شهدتها المغرب في تلك الفترة). فأمسى مفلساً عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته للمخزن والتجار الأجانب معاً. فصادر المخزن ممتلكاته سنة 1869 لاسترجاع ما كان في ذمته لبيت

(111) الصديقي، إلفاظ، ص. 48.

(112) «Marine Protests and Manifests», F.O., 635/5، 24 يونيو 1845. يلو توفلعر في وثائق هذه المجموعة حتى سنة 1851، مصدراً رئيساً للسلع عبر مرسى الصورة.

(113) الصديقي، إلفاظ، صص. 73، 86.

(114) يلو أن المحجوب توفلعر تحمل مسؤولية تسديد السلف دون فائدة والذي كان والده محمد هو الذي تسلمه أصلاً في إطار السلفات السلطانية (انظر الجدول 1). وقد أدى المحجوب توفلعر ما مجموعه 16,735 أوقية من الرسوم الجمركية في ما بين 1862 و 1864، الخزنة الحسنية، الكناش 146 الخزنة الحسنية، قوائم حسابية.

(115) الخزنة الحسنية، الكناش 295، ذو القعدة 1282/مارس - أبريل 1866.

المال. وقد جرت المصادرة تحت مراقبة القنصلين الفرنسي والإنجليزي اللذين طالبا أيضا بأن يُسترد - بمساعدة خدام الخزن - ما كان بذمة توفلنز من ديون للتجار الأجانب⁽¹¹⁶⁾. وكانت الأملاك الخزنية التي حصل عليها والد المحجوب محمد توفلنز وربما جده أيضا، كثيرة حقاً. إذ بلغت أكرية مختلف الأملاك التي كانت تحت تصرف آل توفلنز مبلغاً مرتفعاً تجاوز كل المبالغ التي يؤديها غيرهم من أعيان الصورة. وقد دأب الخزن، لمدة بضع سنوات بعد عملية الحجز، على استخلاص 710 أوقية شهرياً من الممتلكات التي كانت تحت تصرف آل توفلنز⁽¹¹⁷⁾. وهناك أملاك أخرى «اشترت منه»، أي أنها بيعت على سبيل الرهن. وانخفضت قيمة تلك الأملاك المرهونة، لأن المتصرف فيها لم يكن يُعنى بأمر صيانتها. ولهذا قدر إيجار الدار التي كان يتصرف فيها عبد الوهاب النازي بثمانين أوقية سنة 1872، وبعد استرجاعها منه سنة 1879 انخفض إيجارها إلى أربعين أوقية⁽¹¹⁸⁾.

وفي سنة 1871، حين طلب الأمناء من المحجوب توفلنز أن يؤدي 1,500 ريال كانت في ذمته لحساب الخزن، نازعهم أمرها ولم يسدد منها إلا 1,209 ريال⁽¹¹⁹⁾. وزادت ديون الأجانب من تقادم هذه المشاكل، إذ طالب ريتشارد كريس (Richard Grace) وكريستوفر لامب (Christopher Lamb) توفلنز بأن يسدد لهما 1,664 جنيه استرليني مما تبقى في يده من الممتلكات⁽¹²⁰⁾. وربما كانت هذه الصعوبات المالية التي عاناها هي التي تفسر أسباب وجود اسمه ضمن لائحة المتصرفين في الأملاك الخزنية بالقصبة سنة 1864، وغيابه من لائحة المستفيدين أمثاله سنة 1879⁽¹²¹⁾. ويبدو أن المحجوب توفلنز قد باع حقوق منفعة الدار الكبيرة التي كانت تحت يده في القصبة ليعقوب أفرياط⁽¹²²⁾.

(116) (م.و.م)، الصورة 2، 30 محرم 1286/12 ماي 1869، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى عمارة.

(117) (م.و.م)، الصورة 2، مناسيل شهر فبراير 1873.

(118) (م.و.م)، الصورة 9، شوال 1288/1872 ؛ الخزانة الحسنية، الكناش 93، 1878/1296.

(119) (م.و.م)، الصورة 2، 8 ربيع الثاني 1288/27 يونيو 1871، العربي فرج وعبد الرحمن أنصبي إلى بنيس.

(120) F.O., 99/158, 1873.

(121) الخزانة الحسنية، الكناش 295 ؛ الكناش 93.

(122) انظر آفا، ص. 96.

غير أن الصعوبات المالية لم تمنع توفلغز من مواصلة أعماله التجارية ولا من تقديم خدماته للمخزن. إذ أمر السلطان عمارة، قائد الصورة في سنة 1882 ببيع الحاج المحجوب إلى حاحا رُققة عدلين لإحصاء الأشجار والأراضي وغيرها من ممتلكات المخزن التي خلفها أويحيى وغيره من قواد القبائل⁽¹²³⁾. كما وُكِّل إلى مهمة الإشراف على بناء أسوار تزنت، وتلك قضية أولها المخزن عناية كبرى⁽¹²⁴⁾. وكان توفلغز، التاجر السلطاني المنحدر من سوس وأحد أبرز تجار الصورة، أداة فاعلة في يد السلطان لتنفيذ مخططاته في الجنوب. وقد حصل الأمناء في تلك السنة حصصاً مالية من دار توفلغز بالصورة. وبلغت الديون التي كانت في ذمته للمخزن 1,601.4 ريال سنة 1884⁽¹²⁵⁾. وقد لقي توفلغز - ككثير من تجار السلطان - صعوبات لأداء ما عليه من أقساط شهرية للمخزن. وهكذا كانت العلاقة بين تجار السلطان والمخزن علاقة اتكال متبادلة قوامها الإستدانة والإقراض، فاستمر الطرفان في تبادل الخدمات في أوقات الشدة.

ومن الناحية التاريخية، هيمنت مدينة فاس على الحيز الأكبر من النشاط التجاري، الذي شاركها فيه مدينة تطوان بدرجة محدودة، وذلك باعتبارها مرسى متوسطياً لتصرف بضاعتها. وكانت مدينة فاس، أكبر مدن المغرب، هي الحاضرة الرئيسة الوحيدة بين حواضر شمال إفريقيا، التي لم يلعب فيها اليهود دوراً طلائعياً في التجارة الدولية⁽¹²⁶⁾. وينتمي جل التجار الرئيسيين المسلمين في الصورة إلى فاس أو تطوان، ومن هؤلاء بوهلال الفاسي وعبد الرحمن اللبار الفاسي ومولاي الطابع القادري التطواني وسيدي أحمد اللبادي التطواني. وكان أبرز هؤلاء جميعاً آل بوهلال الذين جذبهم تطور الصورة التجاري المبكر وأغراهم بالتخلي عن مواقعهم التقليدية في قافلة الحجيج النشطة عبر شرق المغرب وفي التجارة الصحراوية عبر مدينة فاس، في مقابل ربط علاقات تجارية مع أوروبا عبر الساحل الأطلسي. ومع ذلك، فإن المجموعات الأولى من التجار الفاسيين والتطوانيين الذين حلوا بالصورة، لم يأتوا إليها إلا بعد سنة

(123) (م-ج)، محفظة عمارة، 24 ربيع الثاني 1299/15 مارس 1882.

(124) في جمادى الأولى 1301/فبراير - مارس 1884، تولى توفلغز مهمة إرسال 3,826 أوقية لبناء أسوار تزنت، بينما كانت أشغال بناء دارو جانباً في الصورة. ويظهر في خاتمة الكناش أنه لا تزال في حوزته 8,460.66 أوقية من حساب مصاليف بناء أسوار تزنت (الخزانة الحسنية، الكناش 120).

(125) الخزانة الحسنية، الكناش 120.

(126) Le Tournieu, *Fès*, pp. 451-452.

1844. وكان أبرزهم هو الطالب ابن الحاج المكي بوهلال، الذي يحتمل أن يكون والده أكثر تجار فاس تعاملًا مع تنبكتو⁽¹²⁷⁾. واستطاع الطالب بوهلال أن يكون مع ابنه أحمد من التجار الرئيسيين المهتمين بتصدير مختلف أنواع الصمغ واللوز وزيت الزيتون وما إليها من المنتوجات من جنوب المغرب إلى لندن وجبل طارق، وإلى أخرى في أوروبا⁽¹²⁸⁾.

وقد عُيِّن آل بوهلال، مثل آل توفلعز، أمناء في المرسى⁽¹²⁹⁾ - وتلك مناصب مربحة. ونصت الإصلاحات الإدارية التي دخلت حيز التطبيق سنة 1862، على منع الأمناء من ممارسة أعمال تجارية مدة خدمتهم في جهاز الأمانة. ومع ذلك، استمر الطالب بوهلال في تنفيذ مهام إدارية في الصورة، فأوكل إلى أمر التوسط في القضايا التي يكون الأجانب طرفًا فيها⁽¹³⁰⁾.

وعلى الرغم من أن الطالب بوهلال كان وكيلًا للمخزن سابقًا، فإنه لم يلبث أن تورط في سلسلة من النزاعات مع الأجانب. وأدى تزايد الضغوط على المخزن لتسوية الدعاوي والمطالب الأجنبية، إلى إنشاء لجنة خاصة. وفي هذا الإطار، أرسل مبعوث مغربي إلى الصورة هو إدريس بن محمد بن إدريس ليكون وكيلًا، فكان لابن إدريس من متول الطالب بوهلال أمام اللجنة المذكورة بسبب الديون التي كانت في ذمته لفائدة التاجرين البريطانيين كورتيس (Curtis) ورينشاو (Renshaw). ويذكر النائب القنصلي البريطاني أن بوهلال رفض الإنصياح لحكم القضاء فسُجن، لكن ما لبث أن أطلق سراحه، مع أن القضية ظلت معلقة⁽¹³¹⁾.

(127) El Mansour, Morocco, pp. 44, 66، عاش المسمى سيدي المكي بوهلال في تنبكتو بضع سنين، ورأس أسطول القلعة الحجاج إلى المشرق.

A.N., S.O.M., Afrique III, dos. 5 b, «Nota interesante sobre el Niger, Tombukt, Houa y el mar mediterraneo de Africa», Badia.

(128) F.O., 635/5, «Marine Protests and Manifests» 14 يونيو 1845، بالإضافة إلى إحالات أخرى ضمن المجموعات نفسها.

(129) محمد داود، تاريخ تطوان، 6 أجزاء (تطوان، 1959-1966)، ج 3، ص. 336.

(130) (N.A., R.G. 84، 20 دجنبر 1862، فركوز إلى ماك مات 4؛ A.E., C.C.C., Mogador 27 دجنبر 1862، ديستريس (Destrees) 1؛ F.O., 631/2، Public Acts 18 يونيو 1862 (قضية لها صلة بمؤسسة بيري وشركاه (Perry and Co)).

(131) F.O., 613/3، 11 فبراير 1869، كارستسن إلى درايموند هاي.

واستمر الأجانب في فرض وجهات نظرهم مطالبين بحقوقهم التي أنكرها أمثال بوهلال. وفي آخر دجنبر 1880، تجدد نزاع بين بوهلال والتاجر البيطاني أبراهام كوهين، حين قام أبناء كوهين فيما يبدو ببيع دار كانت موضع خلاف. ونتيجة لذلك، سعى بوهلال إلى تصحيح المظلمة التي كان ضحيتها، فبحرّم بضرع أحد الأولياء، في زاوية مولاي عبد القادر الجيلالي بالصورة، ثم عرض قضيته على أنظار علماء مراكش وطالبهم بإصدار فتوى في نازلته وإنصافه⁽¹³²⁾.

لقد لاقى آل بوهلال صعوبات جمة فعجزوا عن الصمود والتنافس في حقل التجارة، إذ لم يكن في حوزتهم ذلك الإمتداد الخارجي لرأس المال الذي استند عليه آل أفرهاط والتجار الأجانب. فعلى الرغم من استمرار تبادلهم التجاري في مواد رئيسة - كاللوز والصمغ بمختلف أنواعه والصوف وزيت الزيتون مقابل الحصول على المنسوجات القطنية والسكر والشاي والحديد⁽¹³³⁾ - فإن اعتمادهم على السلفات المخزنية كان عائقا حقيقيا لتطور أعمالهم التجارية وامتدادها.

وفي سنة 1870، اضطر الطالب بوهلال إلى تسليم كل موجوداته وأصوله ضمانا للمخزن وتسديدا لديونه⁽¹³⁴⁾. وفي الواقع كانت الصعوبات المالية قد عمت كافة تجار السلطان وتخذ بسبب انخفاض المبادلات التجارية وارتفاع نسبة التضخم. وفي السنة اللاحقة، رفع ستة من تجار السلطان - وكان ضمنهم أحمد بوهلال - ملتمسا إلى محمد بنيس اعتراضوا فيه على الأمر الشريف القاضي برفع الأقساط الشهرية الواجب أدائها لتسديد السلفات السلطانية⁽¹³⁵⁾. واستمرت معاناة الطالب بوهلال وتالت عليه الصعوبات. ففي سنة 1873 ظل عاجزا عن الوفاء للمخزن بالتزاماته المالية، قديمها وجديدها. بينما تمكن ابن أخيه من تسديد ديونه. وبقيت ممتلكات الطالب بوهلال في يد الأئمة ضمانا لما كان في ذمته من أموال⁽¹³⁶⁾.

(132) (م.و.م)، مخظة عمارة، 25 صفر 1298/27 يناير 1881، الطالب بوهلال إلى عمارة.

(133) الخزانة الحسنية، الكاش 46؛ قوائم حسانية.

(134) (م.و.م)، الصورة 2، 4 ربيع الأول 1287/4 يونيو 1870، نسخة من رسالة سلطانية تحمل توحيات عدلية.

(135) (م.و.م)، الصورة 2، 1 جمادى الأولى 1288/19 يوليوز 1871، الملتسان المسلمان : أحمد بوهلال وأهجار الوردازي. الملتسمون اليهود : دينار [أوحنا]، يهودة [ليفي يولي]، يمن أوقوة، سلام عمار [بن مساس].

(136) (م.و.م)، الصورة 3، 10 ربيع الثاني 1290/7 يونيو 1873 (شهادة عدلية)؛ 28 جمادى الأولى 1290، 25 يونيو 1873، محمد بن عبد الرحمن بربشة وعبد الرحمن بن الحسن إلى السلطان.

وظل الحاج أحمد بوهلال يحصل على سلفات شهرية حتى سنة 1884 ؛ وهي سلفات كانت في الواقع أعلى مما كان يحصل عليه تجار آخرون (انظر اللوحة 6). إلا أن التجارة شهدت بعض الركود خلال هذه الفترة، فأمسى عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته. فتلقي الأمانة أمراً بمصادرة ممتلكاته في المدينة - مساكن وحوانيت... إلخ - واعتبارها في حكم الرهن الشرعي، كما تقرر إسناد أمر تقويمها إلى المختصين، وذلك تحصيلاً لما في ذمته من ديون بلغت قيمتها 6,650 ريال. واتضح أن قيمة ممتلكاته تبلغ في مجموعها 1,224 ريال، فخلص المقومون إلى أن ذلك «القدر المذكور الواقع به التقويم لا يفي بما عليه»، أي على الحاج أحمد بوهلال، خاصة وأنه «ليس له ملك هنا سوى ما ذكر»⁽¹³⁷⁾. وتوفي في تلك السنة نفسها، أي سنة 1884، مخلفاً وراءه ديناً قيمته 6,650 ريال لفائدة المخزن. هذا فضلاً عن مبالغ أخرى غير محددة لفائدة الدائنين الأجانب الذين تقدموا بمطالب عدة ضد ورثته⁽¹³⁸⁾.

كذلك لم يتمكن الطالب بوهلال من الوفاء للمخزن بالتزاماته سواء ما كان منها ديناً قديماً أو ما كان ديناً جديداً⁽¹³⁹⁾. وحين توفي بعد بضع سنين، أمر السلطان الأمانة بتقويم ممتلكاته في الصورة. وتلقى أمانة الرباط وسلاً أوامر بالسماح لأولاد بوهلال ببيع الممتلكات التي ورثها الطالب بوهلال وزوجته وأبنائه بالوصية. وقدرت قيمة ممتلكاته في الصورة بـ 4,495 ريال فقط (والفرق شاسع بين هذا الرقم و 29,840 ريال التي قومت بها ممتلكات الملاح في الملاح سنة 1864)⁽¹⁴⁰⁾.

البرجوازية الحضرية على عهد التوسع الأوربي

تعتبر المشاكل والصعوبات التي واجهتها خمس أسر تجارية - قرقوز والملاح وأفرياط وتوفلوز وبوهلال - والتي فحصناها بالتفصيل، شبيبة بمثلتها التي اعترضت بقية نخبة التجار في مدينة الصورة. لقد بدأ جميع أفراد هذه الأسر التجارية الخمس

(137) الحزاة الحسنية، 27 ربيع الأول 1302/14 يناير 1885، ابن زاكور بربشة وابن الحسن إلى السلطان.

(138) الحزاة الحسنية، 3 ذو الحجة 1302/13 شتنبر 1885، ابن زاكور بربشة وابن الحسن إلى السلطان مولاي الحسن.

(139) الحزاة الحسنية، الكناش 120.

(140) (م.ج.م)، الصورة 4، 25 شعبان 1306/26 أبريل 1889، أحمد بن عبد الكبير التازي، وعبد السلام تـرسية وعبد الرحمن بن الحسن إلى السلطان مولاي الحسن.

مساهمهم تجاراً للسلطان، فكانوا يحظون منه بالرعاية ويحصلون منه على الإمتيازات. وممكنهم اقتحام عالم التجارة الخارجية من تحقيق أرباح كثيرة استثمروا جزءاً منها في العقارات الحضرية. هذه الأسر التجارية الخمس التي تمارس مهامها التجارية رسمياً باعتبار عناصرتها تجاراً للسلطان، تغيرت علاقاتها بالمخزن والمجتمع المغربي كله حقاً بفعل الصلات الجديدة التي كانت لتجار السلطان بأوروبا.

وكان ازدياد أهمية التجار من العوامل الرئيسية في تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر. إذ تقوّت مكانة التجار سواء في المدن الساحلية أو في فاس. ومع تنامي المبادلات الخارجية وتطورها، بدأ التجار يؤدون دوراً أساسياً في الإصلاحات الإدارية للمخزن، وأصبحت الطبقة الإدارية طرفاً فاعلاً في التجارة⁽¹⁴¹⁾. ومع ذلك، لم يستطع التجار في المغرب تحقيق تغييرات سياسية لها دلالاتها، على عكس ما حصل في أوروبا. وربما كان لبعض أفراد التجار تأثير ما على مسار الإصلاحات المخزنية، ولكن التجار بما هم وحدة اجتماعية لم يتمكنوا من إنشاء طبقة متسقة المصالح أو ذات قوة قاعدية. وسبق لعبد الله العروي أن طرح هذا السؤال الدقيق: هل يمكن أئمة أن يتحدث عن وجود «طبقة برجوازية مغربية» في القرن التاسع عشر⁽¹⁴²⁾ ؟

إن أوجه الشبه بين تطور التجار الحضريين في الصويرة وتطور الرأسمالية التجارية في أوروبا موجودة ظاهرياً. فقد بدأ التجار المحليون في تمديد مجال انتشار رأسمالهم إلى المناطق المحيطة بالبوادي المجاورة. لكن حين نحاول استجلاء حقيقة الأمر في ضوء العلاقات القائمة فعلاً أو في ضوء الأهمية النسبية لتلك العلاقات، نجد أن المدى الذي بلغته تلك التطورات كان محدوداً. ذلك بأن بنية المغرب السياسية والاجتماعية لم تتغير بما يكفي لئلا الفلاحة الرأسمالية وتطورها. والرأسمالية لم تحقق نجاحاً يُذكر في المغرب بالقياس إلى ما حققت في جهات أخرى من الشرق الأوسط. إذ لم يستطع المخزن، ومعه التجار المغاربة، من إحداث أي تغيير في قوى الإنتاج في البلاد شبيه بما استطاع حكام مصر أو رجال الأعمال في بيروت وحلب، مثلاً، أن يقوموا به خلال الفترة الزمنية نفسها⁽¹⁴³⁾.

(141) Laroui, Les origines, pp. 104-108; Brown, People, pp. 158-163

(142) Laroui, Les origines, p. 107

(143) ويتعلق الأمر بقطاع صناعة الحرير الذي طوره تجار بيروت في لبنان وسوريا. انظر :

Fawaz, Merchants, pp. 63 ff; Dominique Chevalier, La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe (Paris, 1971), pp. 294-295.

ومن المؤكد أن غياب تلك الأنواع من التحولات الإجتماعية والفلاحية التي يتطلبها التطور الرأسمالي ويتوقف عليها قد عرقل نمو نخبة التجار وقيد نجاحها في إقرار نفوذها. أما التجار الصوريون الممارسون للتجارة الخارجية، فكان أكثر أصناف الإستثمار أماناً عندهم هو تصدير رأس المال وإيداعه في بنوك خارجية أو توظيفه في شراء أسهم في المؤسسات والشركات الموجودة في الخارج⁽¹⁴⁴⁾. وعلى الرغم من وجود أبنائك في مدينة طنجة عند نهاية القرن التاسع عشر، فقد اقتصر في الغالب على تقديم خدماتها للتجار الأجانب ومن كان في حمايتهم من المغاربة. كما انحصر مجال عملياتها في الودائع والشيكات وصرف العملات⁽¹⁴⁵⁾. واستطاع التجار إقامة علاقات اقتصادية مستقلة عن المخزن؛ غير أنهم كانوا مجرد تابعين للمؤسسات الأجنبية ومنفذين لأوامرها. وإذا أخذنا بعين الإعتبار المدى الذي استمر التجار يمارسون به أعمالهم التجارية في إطار بنيتهم المحلية، وجدنا أنهم ظلوا مرتبطين إلى حد بعيد بالسلفات السلطانية وبالإستدانة المزمنة من المخزن. فارتبطت ثروات التجار ارتباطاً وثيقاً بالإزدهار الاقتصادي للدولة. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عانت مالية المخزن أزمت عديدة، نتيجة أكتدخل الأجنبي وارتفاع المصاريف التي أصبح يستلزمها السير العادي لشؤون المخزن. فكانت أزمة المخزن في أغلب الحالات، هي أزمة التجار أيضاً. إذ سرعان ما يفقد الكثير منهم ممتلكاتهم وأراضيمهم أو يرهقونها. بل إن مؤسسة قرقوز التجارية ذات الشأن نفسها بدت مضطربة سنة 1896 إلى وضع دورها الست في الملاح على سبيل الرهن الشرعي بعد الدعاوى الكثيرة التي رفعها الدائنون الأجانب ضدها. ولذلك لم يعد آل قرقوز محميين أمرهميين، واضطر مايير وهارون قرقوز إلى إعلان إفلاسهما سنة 1900⁽¹⁴⁶⁾. وتراجع الميراث الذي خلفه كل

وقد أفاض روجي ألين في دراسة انتقال الفلاحة المصرية في القرن التاسع عشر إلى القلاّت التي يخبض

ثمنها فور بيعها، ولا سيما القطن. انظر :

Roger Owen, *Cotton and the Egyptian Economy : 1820-1914* (Oxford, 1969).

.Cf. Miège, III, pp. 31-35 (144)

.F. Nataf, *Le crédit et les Banques au Maroc* (Paris, 1929), p. 53 (145)

كانت لآل قرقوز دين في مدن داندلي (Dundee) وبرمنكهام (Birmingham) وهامبورغ (Hamburg) وبرساليا (Marseille) بلغ مجموعها 15,000 ريال. وقدر هارون وماير قرقوز دورهما (146)

الست الموجودة في الملاح بـ 17,000 ريال، على الرغم من شعور الدائنين بأن ذلك التقدير كان مرتفعاً

في ظل الضمور الذي تفره التجارة في المدينة. وحين أعلن الأسيان إفلاسهما سنة 1900، تقدم عدد

كبير من الدائنين بدعاوى مالية ضدهما (N.A., R.G. 84, 4 شتير 1896، رسم عدلية تحمل

توقيعات مايير وهارون قرقوز ؛ 22 نونبر 1896، بروج (Broom) إلى كوب (Cobb) ؛ 10 دجنبر

1897، بروج إلى بيرك (Burke) ؛ 31 ماي 1900، شهادة عطفية من الدائنين).

من بوهلال وتوفلعر تراجعاً شديداً، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتضاءلت ثروات آل المالح⁽¹⁴⁷⁾. وهكذا، أفلست جل المؤسسات التجارية الرئيسية في الصورة، أو أمست على حافة الانهيار⁽¹⁴⁸⁾.

وكانت فئة قليلة من التجار هي التي آنست في نفسها القدرة على مواصلة أعمالها التجارية على نطاق واسع. وأبرز مثال في هذا الصدد هو آل أفرياط. غير أن استقرار ثرواتهم لم يكن وليد امتلاكهم الأرض في المغرب، بل كان قوامه الإستثمارات في الخارج. ودخل تجار آخرون طرفاً في مغامرات رأسمالية عديدة كما هو حال بعض المشاركين في إنشاء خطوط للملاحة⁽¹⁴⁹⁾، لكن لم ينقل أحد منهم استثماراته إلى الخارج، نقلاً كافياً لتفادي الأزمات، وذلك بنهج الأسلوب نفسه الذي اتبعه آل أفرياط. إن العلاقات التي نجح آل أفرياط في ربطها بالخارج، زيادة على إلمامهم بأحوال الأسواق الداخلية وأوضاعها، جعلت منهم أكثر الدور التجارية ازدهاراً في الصورة سواء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو خلال القرن العشرين.

الصفات المميزة لنخبة التجار اليهود

استطاعت نخبة اليهود في الصورة أن تبلغ أوج ثروتها وتحقق أكبر قدر من القوة لنفوذها ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. واتبعت نخبة يهود الصورة في حياتها أسلوباً يجمع بين الثقافة الحضرية اليهودية المغربية وسلوك البرجوازية الأوربية وعاداتها. وتتناقض هذه الصورة تناقضاً صارخاً مع ما وصف به برنار لويس (Bernard Lewis) يهود البلدان الإسلامية. وتوحي أوصافه تلك بأن اليهود الذين عاشوا في البلدان الإسلامية بين أواخر القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر كانوا يعيشون في الدرك الأسفل من

(147) بحلول سنة 1912، ساءت أحوال روبين المالح فاضطر إلى تقديم طلب للرابطة الإسرائيلية العالية لنحمة مساعدة مالية تمكنه من الذهاب إلى القدس، لأن أعماله التجارية تضررت للكساد منذ مدة. A.I.U., Maroc III B 14، 18 دجنبر 1912.

(148) يمكن تتبع تفاصيل انهيار ثروات التجار اليهود في وثائق الرابطة الإسرائيلية العالية. A.I.U., Maroc III B 14، 29 ماي 1899، المتلص الذي وضعه التجار الآتية أسماؤهم: ي. د. أوجنا، م. ي. أفرياط، يعقوب ح. قرقوز، س. حديلة، ن. ي. أفرياط، ليون قرقوز، د. قرقوز، ماير قرقوز؛ A.I.U., France XV 26، التقرير السنوي 1910-1911، لوباتون (Loubaton).
(149) Miège, III, p. 33

الإعطاط⁽¹⁵⁰⁾. ويوحى لويس بأن ذلك الإعطاط كان جلياً على طول الخط، وذلك على الرغم من أن الجماعات اليهودية التي عاشت في الأراضي الواقعة في هوامش العالم الإسلامي - وخاصة في إيران والمغرب - هي التي كانت أشد معاناة فيما يبدو. وعلى الرغم من درجات الإحتلال الشديد والفقر المدقع للذين كانت تمتخط فيهما فئات عريضة من اليهود المغاربة⁽¹⁵¹⁾، فإن نمو برجوانية يهودية يناقض هذه الصورة العامة المتسمة بالإعطاط. وسواء أعلق الأمر بالمدن الساحلية أم تعلق بمثلثاتها في الداخل، فإن التجار المسلمين واليهود قد حققوا جميعاً درجات من النجاح الاقتصادي بفضل نمو التجارة مع أوروبا وتطورها. كما استفاد من ذلك التدفق التجاري وسطاء من المستويات الدنيا. وهكذا، بدأت تبرز إلى الوجود جماعات يهودية مزدهرة الأحوال على طول الطرق الداخلية للقوافل التجارية. واستمر اليهود في خدمة المخزن بصفتهم تجاراً للسلطان أو بصفتهم متعاقدين مع المخزن في إطار نظام الإلتزام لتحصيل الضرائب والرسوم.

وأفضت الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العقود الممهدة لإقرار نظام الخدمة الفرنسية في المغرب سنة 1912 إلى التعجيل بتردي أوضاع العديد من أسر النخبة التجارية اليهودية وانهارها. وقد أدى إضعاف قوة المخزن وسلطته، وعجزه عن مواجهة التحديات الإستعمارية إلى تدهور أوضاع العديد من التجار اليهود الذين كان مصيرهم وثيق الإرتباط بالقصر السلطاني. ومع مجيء الإستعمار، برزت نخبة جديدة مثلها جيل جديد من التجار اليهود المتأثرين بالحضارة الغربية. وقد نشأت تلك النخبة الجديدة في أحضان الاقتصاد الإستعماري الفرنسي وبتشجيع منه.

أعطت التجارة الخارجية دفعة قوية للتجار المغاربة، لكن هذا ليس ظاهرة خاصة بالقرن التاسع عشر دون غيره من القرون؛ لأن التجار لعبوا دوراً طلائعياً دائماً في حواضر العالم الإسلامي، على الرغم من تعرضهم للإقصاء بوجه عام حتى يظلوا بمعزل عن السلطة السياسية⁽¹⁵²⁾. ويمكن العثور في كل حواضر بلدان الشرق الأوسط

(150) Bernard Lewis, *The Jews of Islam* (Princeton, 1984), pp. 163-169.

(151) Stillman, *The Jews*, pp. 100-102.

(152) يرى كينان (Goltein, *Mediterranean Society*, pp. 70-79) وجود «طبقة» من التجار قوية وكثيرة العدد في القرنين الثامن والتاسع، وذلك بالرغم من احتقارها إلى السلطة السياسية. وفيما يخص أهمية التجار في الحواضر المملوكية وأوضاعهم في المجتمع، انظر :

Ira M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Cambridge, Mass. 1967), pp.

117-130.

وشمال إفريقيا الرئيسية على برجوانية محلية لها مشاركة في التجارة الدولية قبل مرحلة التوسع والاستعمار الأوربيين⁽¹⁵³⁾. وتمت البهجة على أن البرجوانية الفاسية، على سبيل المثال، قد بدأت الظهور عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أي قبل انفتاح المغرب على أوروبا⁽¹⁵⁴⁾. ولابد من فهم نمو نخبة التجار في القرن التاسع عشر في السياق المغربي أيضاً، وليس باعتباره دالة لإدماج المغرب في نظام السوق العالمي المتمركز حول أوروبا فقط.

ومع ذلك، كانت المؤثرات الأوربية مهمة في المدن الساحلية لمغرب القرن التاسع عشر. إذ أصبحت المظاهر الخارجية للثقافة الأجنبية من رموز القوة ومن استراتيجيات النخبة اليهودية. وسبق لرحالة إسباني أن لاحظ في سنة 1803 أن نخبة اليهود في الصورة كان يُسمح لها بارتداء الملابس الأوربية، وهذا امتياز لم يكن يحظى به سائر اليهود في المغرب. وهكذا، أصبحت نخبة اليهود جزءاً من مجموعة التجار العرضية التي كان يدخل ضمنها الأجانب أيضاً⁽¹⁵⁵⁾. وكتب أحد الرحالين البريطانيين ما يأتي : إنه «على الرغم من الأضرار السخيفة التي يتعرض لها يهود بلاد البر، فإن بعضهم ممن يتخذون اللباس الأوربي أو ممن يختلطون بالتجار الأوربيين، ربما اعتُبروا عناصر خيرة في المجتمع، تحاول دائماً أن تحافظ على خصوصياتها الذاتية»⁽¹⁵⁶⁾. وأصبح اللباس الأوربي رمزاً لجاء ثلة من التجار اليهود الذين كانوا يستطيعون أن يخولوا لأنفسهم ذلك الإمتياز. لكن اتخاذا اليهود المغاربة اللباس الأوربي صار يُنظر إليه، أكثر فأكثر، بأنه نوع من التحدي لسيادة السلطان. ويُروى أن أحد يهود الصورة قد ظهر في بلاط السلطان المولى سليمان بزي أوربي عند بداية القرن التاسع عشر، فما كان من السلطان إلا أن أصدر ظهراً ألزم فيه اليهود بارتداء الأزياء اليهودية المحلية. وذكر السلطان مولاي عبد الرحمن بمضمون الظهير السلطاني حينما بدأ عدد متزايد من اليهود المتحدين من أصل مغربي يعودون إلى المغرب من جبل طارق بجنسية بريطانية وزي أوربي. وقد أصدر السلطان مولاي عبد الرحمن قراراً

(153) Cf. Raymond, *Grandes villes*, pp. 89-92

(154) Cigar, «Socio-economic», p. 60

(155) Domingo Badia Y Leyblich, *Travels of Ali Bey in Morocco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia, Syria, and Turkey between the years 1802 and 1807* (London, 1816), vol. I, p. 147.

(156) James Richardson, *Travels in Morocco* (London, 1860), vol II, p. 1.

نص فيه على أن يعود اليهود المغاربة القادمون من جبل طارق إلى اتخاذ الزي اليهودي المغربي بعد شهر واحد من رجوعهم إلى المغرب⁽¹⁵⁷⁾. غير أنه لم يتم الإلحاح على تنفيذ مثل هذه القيود بدقة. ويبدو أنها لم تدخل حيز التنفيذ في الصورة إلا في عهد المولى سليمان. ولم يكن اللباس الأوربي وسيلة التعبير الوحيدة عن علو المقام أو الجاه في أوساط يهود الصورة، بل كانت تتخذ ملابس مغربية أنيقة أيضاً إلى جانب الملابس الأوربية. فيرتدي أثرياء اليهود فوقيات صوفية في غاية الزخرفة والتطريز ويتمنطقون بأحزمة زاهية الألوان، ويغطون رؤوسهم بمناديل حريرية، ويتمنطقون بلغة سوداء اللون. أما النساء، فيرتدين تحية موصلية فضفاضة رفيعة التطريز وقفطاناً واسعاً مشدوداً بحزام. وتغطي اليهوديات المتزوجات رؤوسهن بمناديل حريرية ويسدلن أهدابها على الكتفين. وتزين نسائهم من الطبقة الغنية بقلائد من المعادن النفيسة والمجوهرات وأساور الذهب والفضة⁽¹⁵⁸⁾. وتعر المرأة في المجتمع المغربي عن منزلها الرفيعة بالظهور أمام الآخرين متحلية بما قدمه لها زوجها من مجوهرات ثمينة وملابس رفيعة بمناسبة الزفاف. وتبين قيمة الصداق وتواضعه من حوائج وحلي تباينا كبيرا حسب الحالات، ولكن الأثرياء غالبا ما ينفقون مبالغ مالية ضخمة على العروس⁽¹⁵⁹⁾.

وكان لتأثير أوروبا على ثقافة نخبة التجار في الصورة أهميته الواضحة، ولكن الأوساط المغربية امتصت ذلك التأثير واستوعبته حتى أصبح جزءاً من مكونات الحضارة المغربية وعناصرها. إذ بدأت المنسوجات الأجنبية (وخاصة البريطانية منها) والساعات، وأدوات أخرى أوربية الصنع، تجد طريقها إلى بيوت النخبة المغربية⁽¹⁶⁰⁾.

(157) F.O., 174/126، 15 شتنبر 1831، أوربول دراموند هاي ؛ 10 أكتوبر 1831، السلطان إلى أوربول دراموند هاي ؛ 22 جمادى الأولى 1247/29 أكتوبر 1831، السلطان إلى أوربول دراموند هاي ؛ 9 فبراير 1838، أوربول دراموند هاي إلى بالمستون (Palmerston).

(158) Riley, *Authentic Narrative*, pp. 411-412 ; Charles Payton, *Moss from a Rolling Stone, or Moorish Wanderings and Rambling Reminiscences* (London, 1879), p. 27.

(159) في عقود الزواج العيبة المسماة «لكنينة» معلومات متناثرة عن المبالغ المالية التي تقدم مهرًا للعروس عند الزواج. ففي سنة 1871، أدى رويين بن يوسف الملح 5,000 ريال (حوالي 1,053 جنيه إسترليني) مهرًا لنرواجه. في حين قدم ابن عمه رويين بن عمران مبلغ 18,000 ريال (حوالي 3,789 جنيه إسترليني) للغرض نفسه وفي السنة نفسها، عن مجموعة وثائق آل أبيقصيص الصوريين. وتتراوح تكاليف الزواج في عقود «لكنينة» العيبة الموجودة ضمن مجموعة وثائق صمويل ليفي بين ستمائة 1859 و 1887 مبالغ تتراوح بين 2,600 ريال و 26,000 ريال.

(160) Raymond Thomassy, *Le Maroc et ses caravanes ou relations de la France avec cet Empire* (Paris, 1845), pp. 326-327.

وابتداء من عشرينيات القرن التاسع عشر فما فوق، أصبح استهلاك الشاي والسكر المستوردَين من بريطانيا يحظى بالشعبية. وما لبث أن انتشر بعد ذلك بقليل انتشارا واسعا في أوساط مختلف فئات السكان⁽¹⁶¹⁾. غير أن الأشكال الثقافية التي اتخذتها عادات شرب الشاي في المغرب انفردت بخصوصيات محلية دقيقة أثارت فضول الأجانب :

بعد تسخين البراد، يوضع فيه ملء حفنة من الشاي، ويصب عليه ماء مَغَلّي ويُترك مدة قصيرة تكفي لإزالة السطح الملون والمضر من أوراق الشاي، فيرمى بالسائل (التشلييلة) بعيدا على الأرض. ثم يُمسك بقطعة سكر كبيرة تؤخذ من قالب سكر أبيض بعد كسره، فيُزجج بها بقوة في فتحة البراد. وبعد ذلك يُسكب ماء مَغَلّي على السكر بطريقة بطيئة، فيلذّب تدريجيا وسط أوراق الشاي المنبثة في أسفل البراد. وحين يمتلئ البراد بالماء المَغَلّي، يُترك لوقت قصير حتى تُستصفى خلاصة أوراق الشاي، ثم يضع بداخله قدرا قليلا من النعنع الطري أو من اليانسون أو من نباتات أخرى تعطيه نكهة معينة - قد تكون أحيانا قطعة صغيرة من العنبر إذا كان صاحب البيت ثريا ومسلما أنيقا رفيع المنزل - وبعدئذ يُقدم للحاضرين مشروب ساخن جدا، شديد الحلاوة، يلمع لونه لمعان الذهب - دون حليب بطبيعة الحال - فوق صينية جميلة لطيفة من صنع مغربي محض⁽¹⁶²⁾.

لم تتغير البيئة المادية لأسر النخبة التجارية إلا تغييرا طفيفا. إذ ظلت تصاميم مساكنهم الموجودة في القصبة شبيهة بمساكن البرجوانية ودورها في أماكن أخرى من المغرب أو حتى بمشيلتها في حواضر أخرى من بلدان الشرق الأوسط⁽¹⁶³⁾. وكانت أزقة القصبة ضيقة مظلمة، كما كانت الدور متغلقة انغلاقا حقيقيا عن الخارج بحجب زخارفها البهية الموجودة في الداخل. وتميزت الخصائص البنوية لجميع الدور بوجود فناء داخلي يشرف عليه درابزين، وهذا الدرابزين يُحيط بطوابق الدار العليا التي يُصعد إليها

= وانظر عن نحو ظاهرة الإهتمام بتذوق المتوجات الأوربية وانتشارها في الأوساط المغربية:

Miège, IV, pp. 388-396

ويمكن العثور أيضاً على منتجات أوربية الصنع في بيوت المسلمين التمتين إلى الجهاز الغربي، انظر :
A.E., C.C.C. Mogador 4 : J. Leclercq, «Mogador», *Revue Britannique*, 6 (1880), 403
21 أكتوبر 1865، كاي (Gay).

J. L. Miège, «Origine et développement de la consommation du thé au Maroc», *Bulletin Economique et Social du Maroc*, 20, 71 (1956), 377-396. (161)

.Payton, *Moss*, pp. 83-84 (162)

.Raymond, *Grandes Villes*, pp. 305-313 (163)

بمجموعة من الثرج. ويمكن أن تحتوي الدار أحياناً على طابقين علويين تفصل بينهما درجات وتحيط بهما أيضاً درابزونات معقدة. وعادة ما يحتوي الطابق السفلي من الدار على غرف تُتخذ مخازن لحفظ السلع والبضائع. ويقع في الطابق العلوي أفراد أسرة التاجر، وربما كانت في سطح الدار حجيرات لإيواء الخدم والأعوان. ويبدو من المؤلف أن تكون هناك غرفتان لاستقبال الضيوف، إحداهما مجهزة بأثاث وبأشياء أوروبية متنوعة (كآلة للبيانو أو صورة معلقة على الجدران للملكة فكتوريا، أو كراسي أوروبية)، وثانيتها مجهزة وفقاً للطراز المغربي فتوضع فوق أرضية جوانبها الأربعة أفرشة (مضريات) واطلة تصطف على أطرافها المولية لجدران الغرفة الأربعة وسائد وثيرة مكسوة بقطع من الثوب الرفيع المزدان بمختلف الألوان الزاهية. هذا، علاوة على الأواني الخزفية ذات الزخارف المتقنة، وغيرها من الأدوات النحاسية المزينة بالنقوش⁽¹⁶⁴⁾.

وأتباد وضوحاً في الوقت نفسه أن النجاح في مضمار المبادلات الدولية يتطلب أموراً أخرى غير الزخارف السطحية للحضارة الأوربية وقشورها. إذ بدأ التجار اليهود يرسلون أبناءهم إلى إنكلترا منذ اللحظات الأولى من تاريخ وجود الصورة، لتمكينهم من اكتساب تربية إنكليزية حقيقية هناك⁽¹⁶⁵⁾. وعند منتصف القرن التاسع عشر، حينما توافرت خطوط ملاحية منتظمة بين الصورة وأوروبا⁽¹⁶⁶⁾، أصبحت الزيارات إلى أوروبا من الأمور المعهودة وبوتيرة أكثر استمراراً. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت تتكون أطر جديدة من اليهود المتشبعين بالثقافة الغربية، في مدارس

(164) حين كنت بصدد إنجاز هذا البحث في مدينة الصورة سنة 1981، لاحظت أن الدور الموجودة في القصبة القديمة والتي يملكها العدد القليل من تبقى من اليهود بالمدينة لا تزال محافظة على طابعها الأصلي كما أوردناه في وصفنا. أما عن أوصاف القرن التاسع عشر، فيمكن الرجوع إلى ما يأتي : Arthur Leard, *Morocco and the Moors* (London, 1876), p. 67 ; J.-L. Miège, *Une Mission française à Marrakech en 1882* (Aix-en-Provence, 1968), p. 97.
(عن مخطوط لصاحبه بروي (Breuille) مؤرخ في 1882) ؛ Times of Morocco ، 18 غشت 1888 ؛ A.I.U., Maroc XXXIII E 582 ، 15 دجنبر 1891، بنشمول (Benahimol) ؛ William B. Leach, «Notes on a visit to Mogador», *Journal of The Manchester Geographical Society*, 18 (1902), 61.

(165) Riley, *Authentic Narrative*, p. 406.

(166) J.-L. Miège, «Le Maroc et les premières lignes de navigation à vapeur», *Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc*, n° 236 (1936), 37-47.

الرابطة الإسرائيلية العالمية، والهيئة الإنجليزية للنواب البولنديين، والجمعية الإنجليزية اليهودية في الصورة⁽¹⁶⁷⁾. وهكذا، بدأ يظهر على الساحة المحلية نوع جديد من التجار يتميزون بخنكة اكتسبوها من النموذج الغربي، كما علمتهم إياه المدارس المشار إليها.

وعلى الرغم من هذه المؤثرات الأوربية، ظلت النخبة اليهودية متمسكة بمجورها المتأصلة في ثقافة البرجوازية المغربية. وحتى نهاية القرن التاسع عشر، كان هناك سبيلان لاكتساب التربية والتعليم. فبينما اختار بعض أفراد النخبة اليهودية إرسال أبنائهم إلى أوروبا للتحصيل، فضل بعضهم الآخر إرسال أبنائهم إلى القدس للغاية نفسها⁽¹⁶⁸⁾. وظل معظم كبار التجار مكتفين بما تعلموه في الأوساط المغربية. ومن ذلك أن أبراهام قرقوز لم يتعلم قط اللغة الفرنسية ولا الإنجليزية، مع أنه كان نائباً قنصلياً للولايات المتحدة الأمريكية في الصورة. كما كان يوسف وروين المليح يتراسلان مع الرابطة الإسرائيلية العالمية بالعبرية دون غيرها. أضيف إلى ذلك أن كبار التجار اليهود كانوا يستعملون ألعامية المغربية ويكتبونها بحروف عبرية في مراسلاتهم التجارية. وإذا تناولنا تقارير الرابطة الإسرائيلية العالمية من حيث قيمتها الظاهرية، فإن صورة الثقافة اليهودية المغربية التي تنبثق منها صورة تدل على جهل مطبق، أي أنها تأكيد لوجود وضعية سيئة لا يمكن معالجتها إلا باعتماد عناصر الحضارة الغربية. وقد أشار مدير الرابطة الإسرائيلية العالمية في الصورة في تقريره السنوي الذي بعثه إلى بايز سنة 1892 إلى «أن يهود الصورة، بحكم عيشهم وسط ساكنة عربية متعصبة شديدة التخلف، وبحكم تكلمهم بلغتهم وممارستهم لعاداتهم، اكتسبوا أكثر الرذائل انتشاراً بين مواطنيهم المسلمين، ألا وهي : الخداع والنفاق»⁽¹⁶⁹⁾. وكان مديرو الرابطة الإسرائيلية العالمية يزدرون العربية التي كان يتكلم بها اليهود والتي كانت لغة للتعليم في مراحل التعليم الابتدائي.

(167) Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 62-66.

(168) حاول المخزن في مرحلة معينة أن يحد من أعداد اليهود النازحين إلى فلسطين عبر مراسي شمال المغرب (الخزانة الحسنية، 23 جمادى الأولى 1261/19 ماي 1846، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى بوسلهم بن علي).

(169) A.I.U., France, XV F 26, 1891-1892، التقرير السنوي، بنشمل.



الصورة 4 : آل قرقوز في نهاية القرن 19
(عن مجموعة داليد قرقوز)

وكان التجار اليهود المغاربة يدركون مدى أهمية تربية أبنائهم في أوروبا. ومع ذلك، لم تتم محاولات التغريب في أوساط نخبة التجار في الصورة خلال القرن التاسع عشر على حساب الثقافة «البرجوازية» المحلية. وبينما احتاج التجار المغاربة إلى تعلم أمور تتصل بالممارسات التجارية الأوروبية، فإنهم ظلوا ملزمين بالتعامل مع البيئة المغربية بكل تعقيداتها.



الصورة 5 : يهوديات يحضرن الشاي في بيت لري
(عن شلومو ديشن The Mellah Society)

الفصل الثالث المرسى والجزار

من المرفأ إلى الجزار

يلقي الأجنبي القادم إلى الصورة نظره الأولى على المدينة عندما يوجه دفة سفينته أو مركبه بين الجزيرة والمرسى حيث يقع المرفأ. ثم يمكن السفينة أن ترسو وتنتظر مجيء قوارب متوسطة الحجم تستعمل للشحن والتفريغ ويختص في تشغيلها نوثيون من بني عتتر أو من أهل أكادير. وربما كان الرسو، في موسم الأمطار، خطراً كبيراً على ركاب السفينة، وخاصة عند هبوب الرياح الغربية⁽¹⁾. وإلا كان خليج المرسى هادئاً، مما يسمح للزائر بالنزول فوراً على اليابسة عبر رصيف المرفأ والتوجه صوب باب المرسى. وتوجد على يمين باب المرسى مستودعات تابعة للجمارك تخزن فيها البضائع التي يُحصلها رجال الجمارك من التجار الذين لا يؤدون الرسوم الجمركية نقداً. كما يمكن ألتجار تخزين بضائعهم التي أدوا عليها واجبات الجمارك في انتظار شحنها إلى الخارج. وإذا تابع المسافر طريقه في اتجاه المدينة، لابد من مروره وسط أكياس وأحمال عديدة من السلع ووسط الجمال والسماصرة وبين الحمالين المنهمكين في تفريغ حمولاتهم أو في إعداد القوافل لرحلات طويلة إلى سوس. ومنتقل المسافر بعدئذ صحبة حمال ينقل بضائعه للدخول إلى المشور - وهي مساحة كبيرة مجاورة لدار الخزن تستعمل للخيول والبارود، وتجري فيها الألعاب وغيرها من الاحتفالات⁽²⁾ - ثم يمر عبر باب محمد أو مسعود ليتجه إلى ساحة واسعة تقع في وسط القصبة القديمة، فيدخل أخيراً إلى دار الأعشار حيث يتولى موظفو الجمارك تحصيل نسبة 10% من قيمة كل البضائع المستوردة.

(1) P.F., LXXX (1884), 95

(2) F.O., 174/72، 17 ماي 1863، إثرون إلى دراموند هاي.

ويقوم الحمالون من بني عتتر أو من أهل أكادير بنقل البضائع بين المرسى والقصبة. ويعتبر التجار احتكار هاتين المجموعتين للمهام نقل البضائع في المرسى أمراً مزعجاً لهم⁽³⁾، زاعمين أنهما تسرقان من تلك البضائع بين القينة والأخرى. وحين تنبه المخزن إلى الخسائر التي تلحق مداخيله من جراء السرقات وعمليات التهريب الناتجة عن بعد المسافة الفاصلة بين المرفأ ودار الأعشار في القصبة، قرر في سنة 1885 بناء دار أعشار جديدة قريبة من المرفأ⁽⁴⁾.

وبعد أن تؤدى الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، ينقلها الحمالون عبر أزقة القصبة إلى مخازن التجار؛ وغالباً ما تقع هذه المخازن في الطوابق الأرضية التي يقرب مستواها من مستوى الفناء الداخلي للدور. وتتمثل معظم المخزونات المودعة في الطوابق الأرضية لدور التجار وعملاتهم السكنية في مواد للتصدير - كأكياس اللوز وبراميل زيت الزيتون وأحمال جلد الماعز - تنتظر الظرف الملائم لشحنها إلى الخارج. ويمكن أحياناً أن تدخل دواب الحمل كالجمال أو غيرها إلى قلب فناء الدار⁽⁵⁾.

وتحيط بالقصبة أسوار هائلة تفصلها عن داخل المدينة وخارجها على السواء. وقد دأبت القصبة القديمة على إغلاق أبوابها ليلاً حتى سنة 1869 على الأقل، وهو التاريخ الذي انتهى فيه بناء القصبة الجديدة التي أصبحت تتضمن جزءاً من المشور وتجاوزت امتداداتها أسوار المدينة. وكان ذلك الحاجز رمزياً أكثر منه حاجزاً حقيقياً أمام الراغبين في المغامرة لدخول المدينة تحت جناح الظلام. والواقع أن أثرهاء اليهود ومعهم التجار الأجانب المقيمون في القصبة لم يكونوا في حاجة حقيقية إلى أن يذهبوا بأنفسهم إلى بقية أحياء المدينة، إذ كان بوسعهم أن يكلفوا سماسرتهم وخدامهم بشراء ضروريات العيش اليومية. وكانت العلاقة محدودة تقريباً بين تجارة التصدير والإستيراد وسوق الصبورة المحلي. ذلك بأن المنسوجات القطنية والشاي والسكر والأدوات المعدنية، وسلعاً مستوردة أخرى محملة على ظهر القوافل في اتجاه المناطق الداخلية

F.O., 839/1, 3 February 1856, Grace to Drummond Hay ; Auguste Beaumier, «Mogador (3) et son commerce maritime», *Annales du commerce extérieur, États Barbaresques, Faits Commerciaux*, n° 17 (1875), 116-117.

(4) الخزانة الحسنية، 16 رجب 1302/1 ماي 1885، السلطان مولاي الحسن إلى محمد كُتون (ورد ذكرها عند التوزائي، ص. 92). وقد تحولت البناية القديمة في نهاية الأمر إلى سجن، انظر :

Budgett Meakin, *The Land of The Moors* (London, 1901), p. 208.

(5) انظر الفصل الثاني، الخامس 64.



الصورة 6 : رصيف مرسى الصورة سنة 1913 ، Monsieur Samuel Levy .



المرورة 7 : تهيئة الجامعة في زقة الحداثة سنة 1914 . Courtesy of Monsieur Samuel Levy

كانت تغادر القسبة وتتجمع خارج باب السبع، متحاشية حوانيت المدينة ودكاكينها. وبطريقة مماثلة، تعرض السلع الموجهة للتصدير أمام باب السبع، حيث يتفق السماسرة مع الجمّالين على وسق سلعهم عبر الشاطئ مباشرة⁽⁶⁾.

ويمكن القول بأن السوق المحلي الموجود في المدينة من جهة وقطاع تجارة التصدير والإستيراد من جهة ثانية يشكلان مجالين مختلفين، بل مستقلين، للنشاط الاقتصادي؛ وهو ما يمكن أن يوحى به نموذج بولاني⁽⁷⁾. فعلى المستوى الإداري، كان المجالان مستقلين عن بعضهما إلى حد بعيد، لأن الأمناء في المرسى يهتمون أساساً بالأعمال التجارية ذات الصلة بتجار الجملة، بينما يسهر المختسب في المدينة على سير أعمال التجارة اليومية في السوق المحلي. كما يوجد نظامان مختلفان لصرف العملات، يحدد المخزن أحدهما للعمل به في الجمارك، بينما يحدّد الثاني وفقاً لأسعار الصرف المتداولة في السوق المحلي⁽⁸⁾.

ومع ذلك، فمن الخطأ المغالاة في التركيز على هذا الانفصال، لأن السوق المحلي أيضاً يفرض أولوياته على تسيير الجوانب الإدارية للمرسى. إذ يفترض تقدير قيمة السلع المستوردة في ضوء الأثمان والأسعار المعمول بها في السوق المحلي. ويلج التجار على التزام الأمناء بممارسة هذا التقليد، ومن المؤكد أن السلطات المخزنية تأخذ مصالح التجار بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، جاءت العبارة الآتية في رسالة من أحد الأمناء إلى بنيس. قال: «وإن طلع (الثلث) نطلع معه وإن نزل ننزل معه»⁽⁹⁾. ويشرف المختسب بطريقة مماثلة على مراقبة موازين الديوانة (الموجودة في البناءات الملحقة بالجمارك في المرسى)⁽¹⁰⁾، وهو نفسه الذي يتولى مراقبة سير الأحوال في أسواق المدينة.

هذا الفصل الإداري الذي كان جزئياً على أية حال، لا يعني أن القسبة/المرسى والمدينة/السوق تشكلان وحدتين اقتصاديتين منفصلتين انفصالاً مطلقاً.

(6) Payton, *Mem.*, pp. 170-171.

(7) Rosemary Arnold, «Separation of Trade from Market: The Great Market of Whydah», in Polanyi, et al., *Trade and Market*, pp. 177-187.

(8) فصلنا الحديث عن مسألة النقود الراجعة في الفصل السادس من هذا الكتاب.

(9) (م.و)، الصورة 2، 6 ذو القعدة 1289/5 يناير 1873، محمد بن العربي القباج إلى بنيس.

(10) عن موضوع الديوانة، انظر التوازي، الأمناء، ص. 72.

فالتجار لم يكونوا يميزون دائماً بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة المدى. إذ كانت العديد من المواد المخصصة للتصدير، مثل اللوز وزيت الزيتون، تستهلك محلياً في المدينة، ولا تجد طريقها إلى الحوانيت المحلية سوى نسبة قليلة من السلع المستوردة. غير أن سكان الصورة كانوا يستهلكون البضائع الأجنبية، وخاصة منها الشاي والسكر والمنسوجات استهلاكاً كبيراً. ومعنى ذلك أن التجارة بمختلف أنواعها، المحلية والجهوية والبعيدة المدى، كان بعضها يعتمد على بعض باعتبارها أجزاء متكاملة من النظام الاقتصادي.

تطور تجارة التقسيط المحلية

لم يكن أي قطاع في المدينة أكثر ارتباطاً بالتجارة الخارجية من سوق البيع بالتقسيط. ويمكن قياس مدى تأثير المبادلات الخارجية في أحوال بعض مدن المغرب، بفحص دقيق للصناعات التقليدية وتحليل الدور الذي لعبته المصنوعات المستوردة. الرخيصية في إضعاف الحرف التقليدية⁽¹¹⁾. أما تأثير الواردات الأجنبية على مدينة الصورة ذات الصناعات المحدودة، فيصعب البث فيه، لكنها تتأثر مع ذلك بتدفق السلع الأجنبية. ويظهر ذلك جلياً من الإمتداد الذي يعرفه انتشار الحوانيت وتنوع المنتوجات المعروضة للبيع بالتقسيط.

وكان الحانوت المكان التقليدي الذي يشتغل فيه الحرفيون، ولو أنهم كانوا يحتاجون على العموم إلى التجول بسلعهم التجارية في الأسواق إما بأنفسهم وإما باتفاق مع أحد الوسطاء⁽¹²⁾. وما لا شك فيه أن كثيراً من مواد تجارة التقسيط كانت تباع وتشتري في أسواق المدينة الخاضعة لمراقبة المحتسب. ولابد من أن يكون تزايد حجم تجارة الإستيراد مع أوروبا وتوسيع نطاق شبكات التوزيع في المغرب قد أعطيا دفعة قوية لتنوع مواد تجارة التقسيط وأن يكونا قد ساهما في إنشاء حوانيت جديدة في مدينة الصورة. ويحتر ظهور «سوق الجديد» من أوضح الدلائل على اتساع نطاق تجارة التقسيط في المواد الأجنبية المستوردة، وخاصة منها منسوجات مانستر. ولا تنحصر هذه الأسواق التي نعتت بالجديدة في المدن الساحلية فقط،

Cf. Brown, *People*, pp. 129-135 (11)

Cf. Le Tournem, *Fis*, p. 306 (12)

بل تعم المدن الداخلية أيضا⁽¹³⁾. وقد بنى «سوق الجديد» الموجود في الصورة في القرن الثامن عشر، بناء السلطان سيدي محمد بن عبد الله وحُسنه، ولو أن بعض حوانيته كانت أملاكا مخزنية⁽¹⁴⁾، وهو أشبه بساحة صغيرة تقع في الممر الرئيس المؤدي إلى باب ذكالة، وتصفط على جوانبها أعمدة تتخللها سلسلة متعاقبة من الحوانيت تباع فيها الثياب على اختلاف أشكالها وأنواعها. وكانت تلك الساحة تغلق ليلا⁽¹⁵⁾. وتجدر الإشارة إلى أن وجود غالبية اليهود الذين يتاجرون في المنسوجات الأوربية بالتقسيط في قلب مركز التجارة المحلية لمدينة الصورة، أمر ينطوي على دلالات هامة، خاصة وأن «سوق الجديد» يحتوي على عدد كبير من الحوانيت يفوق ما هو موجود في غيره من أسواق المدينة.

أما السوق الآخر المهم والذي يبيع تجاره مواد مستوردة من أوروبا، فهو سوق العطارين⁽¹⁶⁾. ويتاجر العطار، بحكم مهنته، في مواد متنوعة جدا، جعلته في وضعية جيدة تمكنه من عدم الاكتفاء بتسويق سلعه التقليدية الموهودة، ومن خوض غمار التجارة بالتقسيط في مواد مستوردة جديدة، كأواني الطبخ والأدوات المعدنية المختلفة والورق والمرايا وما إليها من السلع الاستهلاكية الأخرى⁽¹⁷⁾.

(13) يوجد في مدينة مراكش على سبيل المثال «سوق الجديد». انظر :

Paul Lambert, «Notice sur la ville de Maroc», B.S.G, 5ème sér., 16 (1868), 439.

(14) الصديقي، إلفاق، ص. 37. يحتوي كتاش حسي من أوائل عهد الحماية على قائمة بخمسة وخمسين (55) حانوتا (الخزانة العامة، الأحاس، الصورة). وتوجد في كتاش مؤرخ في 1879-1878/1296 لائحة بستة وثلاثين (36) حانوتا يستخلص القرن كرامها. وقد بلغت المداعيل منها رقما يفوق ما يستخلص من أي سوق آخر (الخزانة الحسنية، الكتاش، 93).

(15) Times of Morocco، 11 غشت 1888. لا يزال باعة الثوب يشغلون الحوانيت لنفسها إلى اليوم، ولو أن تلك الجهة من المدينة لا تغلق ليلا كما كان يحدث سابقا.

(16) تعرف السلع الراجعة عند العطارين بأنها «عطر» أو «عطرية» وهي مشتقة من «اليطر». ويبدو أن لفظي الأصل للطيار كان بالفعل هو المكان الذي تباع فيه المطور المستخرجة من الورد والزهور والراحين وغيرها. غير أن معناها الجديد أصبح يعني فيما بعد التاجر الذي يبيع مواد غظلة تدخل ضمنها أيضا مختلف العقاقير والأدوية بمحامل التقليدية. انظر تعريف دوري :

R. Dozy, Supplément aux dictionnaires arabes, II (Leyden, 1881), p. 137.

(17) أدرجت تحت اسم «عطرية» مواد مختلفة في لائحة الرسم الجمركية المؤداة من الصادرات والواردات لمدة سنة كاملة (م. و. م)، الصورة 1، شعبان 1268 - رجب 1262/1852-1853. وتوجد لائحة بمتوجات «العطارة» في مدينة فاس عند لوكليوك :

Charles René-Lelièvre, «Le commerce et l'industrie à Fes», H.C. (1905), 310-312, 315.

وقد يوحي تطور هذين النوعين من تجارة التقسيط في الصورة بمقارنته بظاهرة ازدياد الحوانيت في أوروبا، حيث تطورت الدكاكين التي كان الحرفيون يشتغلون فيها إلى محلات لتجارة التقسيط يقوم فيها الوسيط بربط الصلة بين المنتج والمستهلك. ويمكن تشبيه الحانوت الموجود في سوق العطار بمحلات التجارة العامة في أوروبا، كما يمكن تشبيه التاجر الذي يبيع الثوب في البزار بتجار التقسيط الأكثر تخصصاً في المدن الأوربية. وكانت أسباب مثل هذا التوسع في الصورة مشابهة أيضاً لأسبابه في أوروبا، حيث اتسع نطاق شبكة التوزيع، وارتفع عدد السكان في المدينة، كما تطور التعامل بالقرض نظراً لتزايد حجم تجارة الجملة⁽¹⁸⁾. والفرق الجوهرى بين الحالتين هو ارتباط هذا التطور في مدينة الصورة بالتجارة الخارجية أساساً دون أن تكون له أي علاقة بما عرفته أوروبا من تحولات اجتماعية، أي أن أصحاب الحوانيت في الصورة لم يتطوروا في يوم من الأيام إلى «برجوازية صغرى» لها مصالحها الخاصة المتحدة. بل تحكمت أساليب إدارية تقليدية في أرزاق أصحاب الحوانيت. إذ لم تحاول الإصلاحات الإدارية تحقيق أي تعديل يساهم في تطوير المؤسسات الحضرية في حد ذاتها، بل استهدفت الرفع من مداخيل المخزن دائماً على حساب أصحاب الحوانيت الذين لم يتمكنوا من توحيد صفوفهم في إطار مجموعة لها مصالحها الخاصة بها.

المخازن والفنادق

كان في الصورة نوعان من المؤسسات الحضرية يعكسان هذا التداخل والتشابك بين التجاريتين الدولية والمحلية، ألا وهما المخازن والفنادق. وقد ارتبط نمو الصنف الأول بتطور تجارة الجملة، في حين كانت الفنادق مؤسسات قديمة اتصل ظهورها بتجارة القوافل. وأثر في المؤسستين معا ارتفاع حجم المبادلات الخارجية.

وترتب على تعاظم التجارة الخارجية وعلى تدفق عدد من التجار الجدد بعد توقيع المعاهدة التجارية بين المغرب وبريطانيا سنة 1856، ترتب على ذلك نقص حاد في المحلات السكنية والمخازن بمدينة الصورة. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، بدأ بعض التجار يودعون سلعهم نوالاً من القش في الساحة المركزية للقصة وعلى طول السور الفاصل بين المرسى وشاطئ البحر. إذ قام تاجر بريطاني من جبل طارق اسمه

(18) انظر ما كتبه فرنان بروديل في موضوع تطور أوضاع أصحاب الحوانيت في كتابه :

Fernand Braudel, *The Wheels of Commerce* (London, 1962), pp. 60-75.

ج.س. راطو (J.S. Ratto)، بصفته وكيلًا لشركة ملاحية فرنسية حديثة النشأة، ببناء «نوالتين» اتخذهما مستودعا للفحم على طول السور المحاذي للشاطئ. كما ادعى تاجر بريطاني آخر اسمه كريس (Grace) أن نوالته الواقعة في المكان نفسه والتي كان قد وضع فيها براميل ويحرقاً من الخيش قد تعرضت للحرق عمدًا⁽¹⁹⁾.

وعلى أثر الضغوط التي مارسها التجار، ووفاء بالالتزامات التي نصت عليها بنود معاهدة 1856 في شأن تزويد التجار الأجانب بالمساكن والمخازن، قرر المخزن تشييد قصبة جديدة انطلقت أعمال بنائها سنة 1863⁽²⁰⁾. وبعد مرور سنتين، سعى أعيان اليهود، بمؤازرة من قناصل الدول الأجنبية وممثليها، في الحصول على مزيد من المساكن الإضافية، فطالبوا بتوسيع الملاح نظراً لما أصبح عليه من اكتظاظ، وكان المشروع يهدف في الأصل إلى بناء محلات سكنية في الملاح الجديد لفقراء اليهود. غير أنه لم يتحقق شيء من ذلك، لأن المخزن فضل على ذلك بناء حوانيت في الملاح الجديد سداً لحاجيات التجار اليهود⁽²¹⁾. وبيعت مفاتيح ثلاثين حانوتاً أخرى في المزاد العلني، فبلغت قيمتها 5,000 أوقية لكل حانوت عادت منفعتها على خزانة السلطان⁽²²⁾.

وما لبثت أن ازدادت أماكن وقوع العمليات التجارية ضيقاً بالسلع. واستمر التجار يطرحون سلمهم ويكدسونها في فوضى عارمة بمختلف جهات المدينة دون مراعاة للنظام، فتسببوا بذلك في تأخير أعمال بناء القصبة الجديدة التي أنشئت لهم أساساً. وعبر أمناء الصورة في رسالة وجهوها إلى بنيس عن قلقهم من تردي الأوضاع وتفاقمها، فكتطف منها ما يأتي :

إن المشور السعيد الذي بالصورة كان نظيفاً نقياً، وهو بين القصبة القديمة والجديدة التي تبنى بقصد التجار الآن اتخذوه منشراً للجلد بمشاهدة العامل لكونه قبالة حكومته. وتكلمنا معه في قطع ذلك، فأجاب بأن ذلك كان من قديم، وهو

(19) «Travaux dans la rade et dans la ville de Mogador», *Nouvelles Annales de la Marine*, 30 (19) (1863), 285 ; F.O., 174/72, 1 September 1864, Elton to Drummond Hay.

(20) «Travaux dans la rade et dans la ville de Mogador», 285 (20)
(21) بدأت أشغال بناء الملاح الجديد في رجب 1282/نوفمبر - ديسمبر 1865. ويستخلص من قوائم حسابية في هذا الشأن أن تكاليف البناء احتلت الصدارة باعتبارها أبرز النفقات التي صرفتها الأناء على المدينة (الخزانة الحسنية، الكاش 295).

(22) الخزانة الحسنية، 20 ربيع الأول 1282/13 غشت 1865، عبد الواحد أنصبي وعمر بن عمرو الأوسي إلى بنيس.

بمخلاف ما زعم بشهادة جميع أهل البلد. وهو بنفسه يد مع الذين ينشرون فيه، مع أن منشئ الجلد معلوم من قديم الزمان خارج البلد⁽²³⁾.

لقد كان العامل والأمناء على حق. فلربما كانت المنشورة دائماً في المشور أو قريباً منه فعلاً. لكن الواضح أن المشور كان موجوداً قبل بناء القصبة الجديدة خارج المدينة.

وقد اتخذ قرار بناء القصبة الجديدة أملاً في التخفيف من حدة مشاكل من هذا القبيل، وبالتالي كان لابد من أن توجد في هذا الحي الجديد كبهايات الدور والمجلات السكنية والمخازن الواسعة الأرجاء. ومع ذلك، ظلت الحاجة ماسة إلى مزيد من المجال. وإذا يهود الصورة والأوربيون يداؤن في الحصول على المخازن في قلب المدينة العتيقة، وهو المجال الذي لم يكن يُسمح بقبولهم فيه فيما مضى من الزمن. إذ لم تكن توضع تحت تصرف غير المسلمين إلا الحوانيت الموجودة في البزار الذي يشكل جزءاً من المدينة العتيقة فقط، وليس في منطقة الأحياء السكنية. ومع حلول سنة 1878، أصبحت كل مستودعات المخزن الموجودة في المدينة العتيقة في قبضة الأجانب أو اليهود المحميين، باستثناء مخزن واحد كان يتصرف فيه أحد المسلمين وهو سيدي محمد الأسفي (انظر الجدول 10).

لم يساعد بناء المخازن والمستودعات الجديدة إلا على تحقيق تغيير بسيط جداً في الطريقة التي كانت تسير بها الأعمال التجارية في مدينة الصورة. ذلك بأن المشهد العام للمهود في المدينة ظل كما كان عليه بفعل الضغوط المتوالية التي فرضتها المبادلات الخارجية. ولم ينتج عن إضافة مخازن جديدة حدوث أي تجديدات أجنبية من حيث الأسلوب. فالمدينة لم تعرف أي استعمال للعربات ذات العجلات، واستمر الإزدحام المستديم لدواب الحمل والسلع كما عهدته المدينة من قبل، أي أنه لم ينجم عن إضافة المخزن لمستودعات جديدة أي انفرج يستحق الذكر في الوضع القائم سابقاً. وذكر أحد المقيمين في الصورة سنة 1891 أن سوق الجلد الذي كانت تباع فيه أزيد من 4,000 قطعة من الجلد يومياً⁽²⁴⁾ قد أبقى عليه خارج أسوار المدينة. غير أن كميات من الجلود كانت تُفسل داخل المدينة، فاعتبر الأجانب المقيمون بها ذلك مصدراً لتهديد أحوال السكان الصحية بالخطر⁽²⁵⁾. وعند الجهة الخلفية لباب المدينة الجنوبي،

(23) (م.و.م.)، الصورة 1، 26 رمضان 1282/12 فبراير 1866، أنصبي وعمر بن عمرو إلى بنيس.

(24) Halewi, (1891). p. 565.

(25) F.O., 174/292، 9 فبراير 1885، بايوتن (Payton) إلى دواوند هاي.

الجدول 10 : المتصرفون في مستودعات الخزن وأكبرها الشهرية
1878-1879-1879.

الحي	المتصرف في المستودع**	المبالغ الشهرية
الحيثة	موزيس قرقوز	80
الحيثة	القمي ابن مسمان	80
الحيثة	حايبي	80
الحيثة	خوان دامونطي (J. Damonte)	80
الحيثة	الحرزان	80
الحيثة	سيني محمد الأسقي	80
الحيثة	بن الزاكوري	80
الحيثة	ابن سمود	50
الحيثة	ابن غراب	50
الحيثة	وإد بن هد [أن]	50
الحيثة	داينال العلاف	50
الحيثة	إبراهيم بن ساسو	40
الحيثة	إبراهيم أمول	10
الحيثة	شالوم قرقوز	60
الملاح القديم	هن	30
القصبة القديمة	كريس (Grace)	19,5
القصبة الجديدة	بوللي (Botelli)	76
القصبة الجديدة	اتجاكلي (Jacquet)	184,25
القصبة الجديدة	يعقوب النفثالي (أفرياط)	173,25
القصبة الجديدة	جون كريس (J. Grace)	379 (مستودعاً)
القصبة الجديدة	التاجر باري (Perry)	238,25
القصبة الجديدة	كولمان (Coleman)	195
القصبة الجديدة	مسمود الترجمان	141

* أسقطنا من هذا الجدول المجلات السكنية التي توجد فيها المخازن.
 ** لم نسط مقابلات إلا للأسماء الأربعة التي تمكنا من معرفتها.
 المصدر : الكتاش. 93.

حيث تتجمع القوافل الكثيرة، يتولى حشد من السماسرة أمر تنسيق عمليات البيع والشراء لفائدة التجار. وكانت البضاعة تنقل بأحمال صغيرة في اتجاه مخازن التجار الموجودة داخل المدينة⁽²⁶⁾.

ويعتبر الفندق أهم مؤسسة للتعامل مع الحركة الدائبة لتتقل الأفراد والبضائع في المدينة، وغالبا ما تُرجم على نطاق واسع بالخان (Caravanserai). وتعددت أوصاف شكله الهندسي في مناسبات لا عد لها ولا حصر عند الملاحظين لأحوال الحواضر المغربية⁽²⁷⁾. وتوجد بنايات مماثلة في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط وإن اختلفت أعمارها في بعض الأحيان⁽²⁸⁾. والفندق في أساسه بناء مستطيل من حيث البنية يتكون من طابقين يتوسطهما فناء، ويحتوي على غرف صغيرة في كلا الطابقين. ويخصص الطابق السفلي لدواب الحمل والإيداع البضائع، بينما يستعمل الطابق العلوي لإيواء النزلاء. وفي الصورة، تتفاوت أحجام الفنادق حسب وظائفها⁽²⁹⁾. فبعضها كان مُعداً لإيواء الجمالين والدواب سلعمهم، بينما خصصت فنادق أخرى لتكون بالأساس مستودعات لتخزين أصناف معينة من السلع والبضائع. وكانت هناك غرف في بعض الفنادق لا توضع في خدمة زبناء يقيمون في المدينة لمدة قصيرة، بل يكثرها بعض التجار لمزاولة تجارتهم فيها. وتجمع فنادق أخرى بين الوظيفتين معا، فتتخذ مَقاما للنزلاء ومستودعاً للبضائع في الوقت نفسه. وفي بعض الأحيان، يمكن أن تُحجز الغرف الواقعة في الطابق العلوي للفندق على مدار السنة؛ بينما قد يستغلها بعض الخرازة في أحيان أخرى مشاغل يمارسون فيها عملهم⁽³⁰⁾. ويعتبر واقع ملكية الفنادق في الصورة أمرا معقدا، ولكن هناك دلائل

(26) Payton, Moss, p. 170.

(27) انظر بصفة خاصة ما كتبه البارسون التالية أعمارهم :

René-Leclerc, «Le Commerce», pp. 306-308 ; E. Michaux-Bellaire and G. Salmon, «El-Qar El-Kebir : Une ville de province au Maroc septentrional», Archives Marocaines, 2 (1904), p. 92; Geertz, «Suq», p. 131.

(28) إلى جانب الفندق تستعمل أحياء أخرى للتصوير عن الشيء نفسه، وهي القيصرية (القياسية) والخان

والوكالة (Raymond, *Grandes villes*, pp. 284-249).

(29) لا نجد تميزا عند جيز (Geertz) بين مختلف أصناف الفنادق، مما يوحي بأنها ربما كانت تماما على نمط واحد في صغر. أما روني - لوكليز، فإنه يفرق بين الفنادق التي تستعمل للنزلاء والفنادق المخصصة للتجارة (انظر الخامس رقم 28 أعلاه). وينطبق هذا التمييز نفسه على مدينة الصورة.

(30) Michaux-Bellaire et Salmon, «El Qar El-Kebir», p. 32.

توحي بأنها كانت تتوزع على نحو متساو بين أملاك خاصة وأخرى مخزنية وثالثة وقفية. ويمكن أن تكون الفنادق الفردية ملكاً جزئياً في حوزة مالك حر أو في حوزة المخزن أو من أملاك الأحباس. وعلى عكس المدن الأخرى التي توجد جل فنادقها في ملكية الأحباس - لأن ملاكها الأصليين وهبوا منذ قرون خلت على سبيل الوقف⁽³¹⁾ - فإن فنادق الصورة كانت بالأساس أملاكاً مخزنية أو أملاكاً حرة⁽³²⁾. وتوجد فنادق قليلة يملكها تجار بارزون في المدينة أمثال آل قرقوز والملح وآل توفلعز في إطار ملكية خاصة. ويعد سبب امتلاك المخزن لأكثر عدد من الفنادق يفوق ما تملكه الأحباس إلى حد ما نشأة المدينة وإلى إشراف المخزن المركزي إشرافاً مباشراً على تسييرها. وفي بعض الأحيان، قام المخزن ببناء فنادق جديدة، وحرص فيما بعد على صيانتها⁽³³⁾. وأثناء المجاعة الكبرى لستى 1878 و 1879، استعمل موظفو المخزن عدة فنادق لإيواء الجماعين الوافدين على المدينة⁽³⁴⁾. وبغض النظر عن الطرف الذي يمتلك الفندق، فإن جزءاً كبيراً من الأرباح ينتهي إلى كيس التاجر الذي يتصرف فيه. وتعرض مفاتيح الفنادق التي تملكها الأحباس أو المخزن في المزد العلني. ثم يتولى ناظر الأحباس تحصيل أكرية الفنادق الحسبية، بينما يتكفل الأمناء بجمع أكرية الفنادق التي تعتبر من الأملاك المخزنية. وكان عكان قرقوز، التاجر اليهودي المراكشي المنحدر من أسرة مرموقة، يتصرف في فندق من أملاك المخزن يقع في المدينة، فإذا المسلمون من سكان الحى يرون في ذلك مصدراً للأذى والإزعاج. وفي سنة 1875، اشتكى مبارك بن عمر الشياظمي، وهو أحد قواد الشياظمة، إلى السلطان مولاي الحسن، من أن الأمناء بنوا عجلين لعكان قرقوز في فندق يربط فيه أهل الشياظمة دوابهم. وأكد القائد في شكواه أن البوابة التي كان قرقوز يمتلك حق التصرف فيها تمتد إلى الطريق فتعيق الدخول إلى باب المسجد وإلى مساكن خاصة أخرى. واستمر قرقوز في توسيع أنشطة الفندق، فبنى حائطاً حول معصرة لزيت الزيتون. وجاء في شكوى القائد إلى السلطان من أعمال التاجر اليهودي بـ«أن تجارته فيها ضرر عليه، وإلى المسجد يتعدر

(31) Geertz, «Suq», p. 131.

(32) لم يرد في قائمة الأملاك الحسبية الشاملة التي وضعها الفرنسيون سوى فندق السكر الذي يحوي على 72 حجرة (مرطاب) بالإضافة إلى خدقين اثنين في سوق واحة (الخزانة العامة، الأحباس، الصورة).

(33) تحوي قائمة مؤرخة بتاريخ 1878/1296-1879 على أربعة فنادق كاملة، وعلى خمسة فنادق جزئية يقع اثنان منها في الملاح القديم، وسبعة في المدينة (الخزانة الحسبية، الكناش 93).

(34) انظر الصفحات 369-373.

السلوك في الدرب بالجمال والحمال وقوافل الزيت لضيقه وعدم نفوذه». ولم يسفر إجراء البحث في القضية عن أي جديد يذكر، وانتهى الأمر «بإبقاء ما كان على ما كان من غير إحداث شيء فيه بتبديل أو تغيير»⁽³⁵⁾.

وهكذا لم يساهم بناء فنادق وتخازن إضافية في معالجة مشاكل التخزين التي ازدادت تفاقمًا، بحكم احتفاظ التجار بمقادير كبيرة من مخزونات السلع والبضائع. كما ظلت القوافل الكثيرة تتجمع خارج المدينة. غير أن تدفق الباعة المتجولين الوافدين من البوادي على المدينة، ودخول السلع والدواب إليها بكميات وأعداد متزايدة ظل قائمًا، وشكل معضلة استعصى حلها في مدينة الصورة. وحتى بعد إنهاء أعمال بناء القصب الجديدة، فإن التواني في بناء طريق ملائم جعل حركة نقل البضائع منها وإليها تعاني صعوبات جمة. واشتكى أبراهام قرقوز إلى قائد المدينة، بصفته نائبًا قنصلًا للولايات المتحدة الأمريكية، من أنه يخشى على المقيمين في القصب الجديدة من «الازدحام مع غيرهم عند دخول السلع وتخرجها»⁽³⁶⁾. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، شرع ناظر أحباس الصورة في بناء فندق آخر في المدينة. لكنه تواني في إتمامه، مما جعل الأحباس تخسر إيجاره عن ستين. وبلغت قيمة كراء حوانيت الفندق المقترحة أثمانًا اعتبرت غير كافية. وعلى أثرها قرر المخزن التدخل، فأمر كلا من القائد والقاضي والأمناء بتقوم صوائر البناء التي أنفقت حتى ذلك الحين، بتقوم الصوائر الإضافية التي يتوقف عليها إتمام بناء الفندق الجديد. ثم تقرر إسناد النظر في شؤون المنشأة بعد إتمام بنائها إلى الأمناء، أي أن المخزن قرر في نهاية الأمر حيازة الفندق وإخراجه من دائرة اختصاص الأحباس⁽³⁷⁾.

الحرفيون والتجار والباعة المتجولون

يعتبر المجال الذي يمكن تسميته بالسوق أو البزار في المدينة مجالًا محدودًا (انظر الخريطة 2)، إذ يسهل على التاجر القادم من الجنوب أن يُلقي نظرة من باب السبع

(35) تلخص الرسالة الجوابية الصادرة عن السلطان مولاي الحسن إلى القائد عمارة شكوى القائد الشياطيني

من عكان قرقوز، (م.و.م)، حفظة عمارة، 5 محرم 11/1292 فيلبر 1875.

(36) (م.و.م)، حفظة عمارة، 10 محرم 12/1287 أبريل 1870.

(37) (م.و.م)، حفظة عمارة، 29 رجب 11/1291 شتنبر 1874، السلطان مولاي الحسن إلى القائد عمارة.

القديم في اتجاه الشمال عبر باب دكالة المخرج الشمالي للمدينة. وتقع جل أسواق مدينة الصورة في هذا الشارع الضيق، أو في زوايا صغرى متداخلة قريبة منه. ويطابق تنظم المجال في المدينة تماماً نموذج البنية الحضرية السائد والمعهود في الحواضر العربية الإسلامية : إذ تنطلق إشعاع الأنشطة الاقتصادية من وسط المدينة ومركزها فضلاً⁽³⁸⁾، أي أن أسواق الصورة الرئيسة تقع في قلب المدينة بالضبط. ويكتظ شارع المدينة الرئيس وأسواقها بالباعة المتجولين الصوريين وبأهل البوادي الذين أغرهم حلاوة العيش في المدينة بالتوافد عليها. ويمكن أكفاديين من القبائل إلى المدينة أن يدخلوا إليها بدوابهم إما من باب السبع وإما من باب دكالة الذي يقضي مباشرة إلى الشارع الرئيس الذي يوجد فيه البزار. كما يمكنهم الدخول إليها أيضاً من باب مراكش الذي يتقاطع في الوسط مع الشارع الرئيس حيث البزار. وعلى الرغم من أن وجود الفنادق ومرابط الدواب العديدة في المدينة كان كفيلاً في حد ذاته بالمساعدة على تنظيم حركة السير والتخفيف من حدة مشاكل التنقل⁽³⁹⁾، فإن الاختلاط الكثيف بين الناس والسلع والبهايم في جو من الصخب والضوضاء كان لا ينقطع من طلوع الشمس حتى غروبها.

وعلى عكس المراكز الحضرية المغربية العتيقة، كانت الأنشطة الحرفية في مدينة الصورة محدودة، وإن وجدت فيها حرف قليلة على حظ لا بأس به من الشهرة. ولم تنشأ في الصورة أي صناعات متخصصة في إنتاج سلع يمكن تسويقها في الخارج. وفي الحقيقة، يبدو أنه كانت هناك حرفة واحدة ذات صلة بتجارة التصدير، هي صناعة البراميل الخشبية التي يعبأ فيها زيت الزيتون قبل شحنه في المراكب⁽⁴⁰⁾. وعلاوة على ذلك، تباطأت مدينة الصورة في المبادرة إلى تبني التجديدات التقنية الأجنبية، وتلك وضعية عامة اشتركت فيها مع بقية الحواضر الموجودة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل العصر الحديث⁽⁴¹⁾. وبعبارة أخرى، كانت الصناعات الوحيدة الموجودة هي بعض المطاحن لاستخلاص الطحين، بالإضافة إلى عدد قليل من معاصر زيت الزيتون ومشاعل تحضير الصابون والشمع، ثم حوانيت الدرازة

(38) Raymond, *Grandes villes*, pp. 179-180.

(39) توجد عدة قوائم خاصة بمرباط الدواب - ويقال لها في الدارجة المغربية : الروا - ضمن الأثلاث الحسية والحزنية بالمدينة (الحوانة الحسنة، الكناش 93 ؛ الحوانة العامة، الأحاس، الصورة).

(40) A.L.U., Maroc XXXIV B 584, 12 أكتوبر 1875، بنسمل.

(41) Raymond, *Grandes villes*, p. 262.

لصناعة المنسوجات التقليدية. وظلت الآليات الأوربية الصنع غير معروفة حتى حلول سبعينيات القرن التاسع عشر، حين فتحت مطحنة بخارية أبوابها لأول مرة ؛ وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبحت في الصورة مطحنتان تشغلمان بالطاقة البخارية⁽⁴²⁾.

وبناء عليه، لم يتجاوز الحرفيون في الصورة مستوى تشكيل فئة اجتماعية ضعيفة بكل ما في الكلمة من معنى. وفي سنة 1847، لاحظ صولانج - بودان (Soulang-Boudin)، القنصل الفرنسي بالصورة، أن غالبية السكان لم يكونوا يستطيعون كسب قوت يومهم لولا المؤونة التي كان أمناء الأعشار في الجمارك يقدمونها لحراس المدينة، وهم أوائل المسلمين الذين كانوا قد جاعوا من أكادير واستقروا في المدينة، وأيضاً إلى شرائح أخرى من سكان المدينة كانت تغطي بعناية الخزن الرسمية⁽⁴³⁾. وبعبارة أخرى، ظلت الصورة تحافظ على وجود قطاع عسكري عريض وقطاع «رسمي». وباستثناء التجار والحمالين، فإن عدد السكان العاملين فيها كان محدوداً جداً. وجاء في رسالة جوابية من كارستنسن (Carstensen)، النائب القنصلي البهطاني، عن رسالة دورية لروبرت دراموند هاي (R.D. Hay) سنة 1870، أن «الحرفيين والفئات الصناعية ليسوا هنا طبقة». غير أن النائب القنصلي البهطاني لم يكن يقصد أن الصورة خالية تماماً من الحرفيين :

طبعاً، يمكن العثور في موكادور وفي مدن المغرب كلها على حرفيين متناثرين وسط السكان، لكن عددهم هو من الضالة بحيث لا يمكن القول بأنهم يكونون طبقة قائمة الذات داخل الجماعة. ويمكن أن نذكر من هؤلاء، صانعي البلغة والحماطين وصانعي السروج والحماكة والحديدادين والصفاحين (القزاذية) والتجارين والبنائين... الذين يمارس كل منهم حرفه في المدينة، ولكن بأعداد لا تكاد تسد حاجيات السكان. وهؤلاء الحرفيون لا يقيمون في محلات تختلف في أوصافها عن تلك التي يحتلها بقية السكان، كما أنهم لا يعيشون في أحياء خاصة بهم في المدينة⁽⁴⁴⁾.

(42) يحتوي كتاب فركة الخياطة، على قائمة بصوائر بنائها (الخزانة الحسنية، الكناش 295). وجاء الحديث عن بناء مطحنة بخارية في سبعينيات القرن التاسع عشر عند ليد (Leard, Morocco, p. 72). ينشر تقرير قصلي عن سنة 1883 إلى وجود مطحنتين بخاريتين في المدينة (P.P., 1884, LXXX, p. 100).

(43) A.E., Maroc, M.D. 4 دجنر 1847.

(44) F.O., 631/3، 28 يناير 1870، كارستنسن إلى وايت (White).

وهناك بعض الحرف التي لا نكاد نعر عليها في المدينة، كصناعة الأواني النحاسية وصناعة الخلي والمجوهرات، وهي متمركزة في منطقة جغرافية واحدة. ويمكن أن نخلص إلى أن مدينة الصويرة بوجه عام تختلف كثيرا عن الحواضر المغربية العتيقة، نظرا لافتقارها إلى قطاع حرفي واضح المعالم ينتشر عبر الأرجاء الواسعة للمدينة⁽⁴⁵⁾.

وتؤكد رسالة روبرت دراموند-هاي الدورية لسنة 1870 أن الحرفيين يمثلون حوالي 6% من الساكنة الحضرية للمدن المغربية⁽⁴⁶⁾. وكشفت دراسة شاملة للحرف اليهودية النشيطة في الصويرة، كانت قد قامت بها الرابطة الإسرائيلية العالمية سنة 1894، عن وجود 392 حرفيا ما بين معلمين ومتعلمين. وتمثل هذه النسبة حوالي 5% من مجموع سكان اليهود البالغ عددهم 8000 نسمة في مدينة الصويرة. غير أنه لم يكن بمقدورهم أن يزاولوا الحدادة والبناء، ولا أن يصنعوا الأواني الخزفية والحصى، ولا أن يمارسوا صناعة النسيج والسروج ولا أن يتخذوا من الدباغة مهنة لهم (انظر المجلد 11)⁽⁴⁷⁾.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الإحصاءات لا تكشف النقاب عن النسبة الحقيقية للساكنة الشغيلة التي كانت لها صلة ما بالحرف. فالتساء اللواتي لم يؤخذن بعين الاعتبار في تقرير الرابطة الإسرائيلية العالمية، كن يشتغلن في الخياطة والحياكة والتطريز⁽⁴⁸⁾. كما اشتغلت النساء في عدة أعمال وضيعة، منها غسل الصوف والصمغ⁽⁴⁹⁾، أو خادومات في البيوت⁽⁵⁰⁾. وأكثر الحرف انتشارا في المدينة هي تلك

J.D. Hooker and J. Ball, *Journal of a Tour in Morocco and The Great Atlas* (London, 1878), p. 335;

ورواية برونيل (Brouille)، عند ميج (Mige, *Une mission*, p. 99). وتعتبر صناعة الخشب البوم من أهم الحرف التي تشتهر بها المدينة، لكن الرواية المحلية تؤكد أن تلك الحرفة لم تبدأ في الصويرة إلا مع نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر. أما عن الأتكان التي كان يوجد فيها الحرفيون في فاس، فانظر ما كتبه لوتورنو (Le Tournon, *Fas*, pp. 314-315).

J.-L. Mige, «Note sur l'artisanat marocain en 1870», *Bulletin Economique et Social du Maroc*, 16 (1953), 91.

(47) يتضمن كتاب أحاسي الصويرة وصفا يؤكد وجود تخصصات حرفية عريقة من خلال أسماء المتخصصين في الأملاك الحسية (الخزانة العامة، الأحاسي، الصويرة).

(48) Halewi, (1891), 581.

(49) A.I.U., Maroc XXXIII B 582, 22 février, 1894, Benchimol ; L. de Campou, *Un empire qui croît : Le Maroc contemporain* (1886), pp. 53-54.

(50) (Hugonnet)، 31 مارس 1891 موكوبي (Hugonnet).

التي تسدي خدماتها لزبناء لا يأتون إلى المدينة إلا بين الفينة والأخرى. فكان صناع الأحذية والعمال والحرازون أكثر الحرفيين عدداً، وهي أنشطة يصعب إحصاء ممارستها إحصاء دقيقاً. إذ على الرغم من أن العديد من الحرازين كانوا يتخذون لأنفسهم حوانيت صغيرة في وسط البازار، فإن الكثير منهم كانوا يمارسون نشاطهم متنقلين بين مواقع عديدة داخل المدينة وخارجها في الأسواق القروية الموجودة على طول الطرق التجارية المؤدية إلى الصويرة. وربما أنطبق هذا على بعض الحياطين أيضاً⁽⁵¹⁾.

الجدول 11 : الحرفيون اليهود في الصويرة سنة 1894.

الحرف والصنائع	المعلمون	أجرتهم اليومية	المعلمون	أجرتهم اليومية
الصباغة	22	3 نيكاه	15	1.50 فرنك
الصفاغون	15	2	17	75 - 50
صانعو الأواني النحاسية	23	3 - 2.50	3	1
الفياطون	25	2.50 - 2	30	1 - 0.75
صناع البقلة	22	2 - 1.50	84	1 - 0.75
الحرازين والطرافة	80	2 - 1		
صناع البراميل	12	2	18	0.75 - 0.50
التجارون	11	2 - 1.50		
تجار والاثاث الفاخر، الصباغون	5	3 - 5		
صناع الأحذية الأوربية	3	2.50 - 2		
الساعاتيون	1	3 - 2.50		
الحلاقون	6			
المجموع	225		167	

المصدر : 22 A.L.U., Maroc XXXIII B 582 فبراير 1894.

وكان عدد الصائغين وصناع الحلي والمجوهرات كبيراً في الصويرة. وربما فُسر ذلك جزئياً بمجلب القوافل التجارية لكميات هامة من الذهب من بلاد السودان

(51) Cf. Geertz, «Suq», p. 171.

الغربي. وعلاوة على ذلك، شكل شراء المجوهرات، في غياب الأبنك، وسيلة من وسائل الإستثمار. ونالت مدينة الصورة شهرة في إتقان صناعة المجوهرات والأواني الذهبية والفضية، إلى جانب الحلق في ترصيع الأسلحة النارية وتزيينها بالنقوش البهية والزخارف البديعة⁽⁵²⁾. وكان جل الصائغين يهودا، وإن كان بعض المسلمين يشتركون في العمل معهم⁽⁵³⁾. وكان الباعة المتجولون الناجحون يستثمرون أرباحهم في حلي الذهب والفضة. كما تتزين نساء أثرياء التجار بوسائل الزينة المصنوعة من الذهب والفضة. ولاحظ رايلي (Riley) - قائد السفينة الأمريكية التي تعرضت للفرق - عند بداية القرن التاسع عشر، أن صغرى بنات أحد أثرياء التجار اليهود في الصورة كانت تتزين بحلي بلغت قيمتها حوالي 2,000 ريال، وهو مبلغ لا يقوى على دفعه أقل من عشرين يهودياً⁽⁵⁴⁾.

ولربما كان قطاع الحرف في الصورة متواضعا بالمقارنة مع ما هو عليه الأمر في حواضر مغربية أخرى. غير أن المستهلك البلوي يجد في محلات البزار وأسواقه مجالا واسعا للحصول على خدمات خاصة لا يمكنه أن يجدها دائما رهن إشارة في البادية وأسواقها. كما أن أغلبية المترددين على بعض أسواق الصورة هم من أهل البوادي، وخاصة منها سوق الرحة حيث تبايع الحبوب، والبطونية المعروفة أيضا بسوق الدلالة حيث تبايع الأمثلة المستعملة والقديمة، وسوق الدواب والماشية. ومعنى ذلك أن مدينة الصورة كانت تؤدي وظيفة مزدوجة : فهي منفذ لتصريف المنتجات المحلية وتسويقها، وهي في الوقت نفسه مركز لتزويد المناطق المجاورة لها مثل حاحا والشياطمة. ولابد من النظر إلى حميز كبير من النشاط الذي تقوم به أسواق البزار في ضوء هذه الوظيفة المزدوجة.

وتستعمل كلمة «سوق» للدلالة على كل الأماكن التي يجري فيها التبادل الإقتصادي. ويدخل تحت تلك التسمية البزار بصفة عامة، والأسواق القروية الأسبوعية، بالإضافة إلى المواقع التي تنشط فيها الحرف والصناعات المتخصصة أو تم فيها التجارة بالتقسيط (انظر الجدول 12)⁽⁵⁵⁾. ويهيمن على مركز البزار باعة الثوب

(52) A.E., Maroc, M.D. 10 mars, Beaumier

(53) Payton, Moss, p. 285

(54) Riley, Authentic Narrative, p. 413

(55) Geertz, «Suq», pp. 125-126

والأقمشة والكتان المتوضعون في «سوق الجديد»، والذين كان معظمهم يتسلم السلع من تجار القصبة ويبيعها بالتقسيط. وتوجد أسواق عديدة وسط ساحات صغيرة ومتداخلة تصطف في أطرافها كثير من الحوانيت الصغيرة. وتشكل الجوطية ساحة تحيط بجوانبها سبعة وعشرون حانوتاً⁽⁵⁶⁾، بل سبعة وعشرون حانوتاً صغيراً لا نوافذ له، وهي تقابل الساحة التي تباع فيها أشياء متباينة القيمة والأصناف. وبعد صبرة العصر، تكثف الجوطية بأهل البوادي الذين قد يساهمون في «الدلالة» - أي المزداد العلني - أو يكتفون بإشباع فضولهم وهم يتفرجون على فصولها⁽⁵⁷⁾. وبالقرب من الجوطية، توجد «الرحبة» أو سوق الحبوب، الذي لا تختلف بنيته الهندسية عن بنية الجوطية. وغالبية زبناء الرحبة هم الفلاحون القادمون من البوادي المجاورة أو سماسرتهم أيضاً. والحوانيت المحيطة بالرحبة هي في حوزة اليهود والمسلمين على حد سواء؛ فتجدد فيهم نساجين ينسجون الحايك أو يغزلون الصوف بالثول، وحدادين يصنعون أدوات حديدية أو يحضرون مواد أخرى⁽⁵⁸⁾. وهناك أسواق أخرى صغيرة لبيع الفحم. ثم هناك السوق المعروف بـ«القاعة» حيث يباع زيت الزيتون وزيت الأركان والسمن والعسل والزبد والفواكه الجافة والصابون. هذا، بالإضافة إلى أسواق يختلط فيها حرفيون وصناع مختلفون، مثل النجارين وصانعي الأواني والأدوات النافعة على اختلافها، والصاغة⁽⁵⁹⁾. وهناك أسواق أخرى لا تنشط فيها الحركة - كما هو حال سوق العبيد - إلا في المناسبات التي تصل فيها إلى المدينة قوافل تجارية قادمة من قلب الصحراء الإفريقية. ولم تكن هناك أماكن قارة مخصصة لبيع الرقيق، بل كان الدلال يسوقهم عبر شوارع المدينة وأزقتها منادياً بالثمن الذي قد يتغير حسب المزداد العلني. ولم يتجاوز مجموع العبيد الذين كانوا يباعون سنوياً سوى بضعة عشرات⁽⁶⁰⁾.

(56) كانت تلك الحوانيت جزءاً من الأماك المغربية. الحوانة الحسنية، الكناش 93، 1879-1878/1296.

(57) أحدثت الجوطية ولها كبيراً في نفوس الأجانب، انظر ما كتبه بوكلير في شأنها :

G. Beauclercq, *Journey to Morocco* (London, 1828), p. 237.

(58) Riley, *Authentic Narrative*, p. 413.

(59) Loclercq, «Mogador», p. 421.

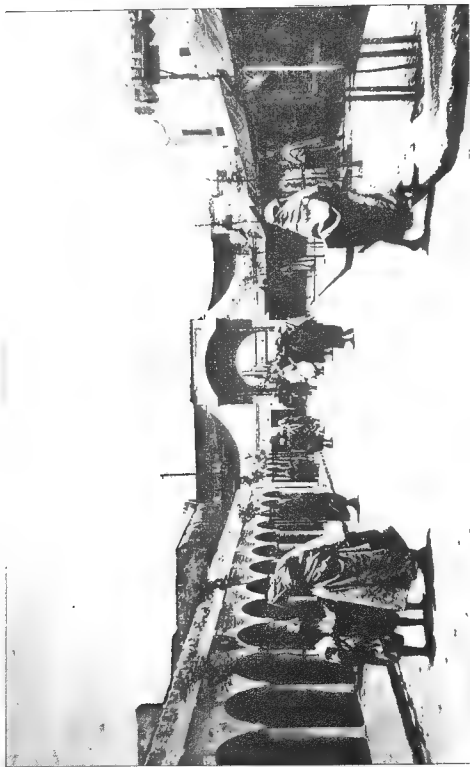
(60) F.O., 174/292, 30 May 1883 Payton. يبدو من مخطبات كاش غزني مؤرخ بتاريخ 1300-

1883/1301، ويغطي سبعة عشر شهراً (إلا شهراً)، أن الأماش المكنة عن بيع الرقيق

لا تنطلي إلا خمسة أشهر هي : شعبان ورمضان وشوال وذو القعدة من سنة 1300 ثم شهر رمضان من

سنة 1301. الحوانة الحسنية، الكناش 122. وقد أطلقني بعض أهل المدينة على المكان الذي كان

يتخذ للنخاسة فيما مضى. وهو الموضع الذي يحمل اسم الجوطية في خريطة القرن التاسع عشر.



الصورة 8 : سوق الجديد، سنة 1920 ، Monsieur Samuel Levy .



الصورة ٩ : الخريطة، المكان المخصص لليلة. تصوير شريف سنة ١٩٨١.

الجدول 12 : أسواق الصويرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

السلع ومنتجات الأسواق	الحرف والصنائع
الجوطة	الخطارة
الثوب والكتان (سوق الجديد)	الحدادة
سوق الملح	الطرافة
الفخامة	الخطاطة
زيت الزيتون والأركان (القاعة)	السراجة
الرحبة (الزروع - والقمع)	السقاية
سوق الجلد	الصياغة
سوق الرقيق	جزارة المسلمين
سوق الفضة	جزارة اليهود
سوق الصوت	
سوق النجاج	
سوق البهايم	
سوق البقر والغنم	

المصدر: الخزانة الحسنية، الكتاش 122 والكتاش 93؛ الخزانة العامة، الأحباس، الصويرة.

Léon Godard, *Le Maroc, notes d'un voyageur* (Alger, 1859), p. 52.

وتجري جل عمليات البيع والشراء بمدينة الصويرة في هذه الأسواق التي قد ذكرناها. وبينما كانت أعداد الحرفيين وتجار التقسيط المستقرين في دكاكينهم وحوالياتهم لا يستهان بها، فإن الباعة المتجولين والحمالين هم الذين كانوا يثيرون في أرجاء البزار حركة دائبة ونشاطا لا يعرف الفتور. وشكل الباعة المتجولون، والحمالون الذين ينقلون للناس بضائهم وسلعهم أغلب الساكنة الشغيلة لمدينة الصويرة. وقد قامت الرابطة الإسرائيلية العالمية في السنوات الأولى من القرن العشرين بإحصاء المهن التي كان السكان اليهود يمارسونها في الصويرة، فقال مدير المدرسة التابعة للرابطة :

إن الساكنة التي يبلغ تعدادها 10.000 نسمة لا يجد المرء فيها سوى 150 أسرة تعتمد في حياتها على ممارسة الحرف. أما العدد الباقي، فينضوي تحته التجار وباعة التقسيط المتجولون⁽⁶¹⁾.

وكان عدد الحمالين ضخماً جداً في مدينة احتل فيها نقل السلع والبضائع أهمية كبرى. وينقل جل الحمالين السلع للتجار والحرفيين، ويمكن استئجار خدماتهم في موضع يحمل اسمهم، أي «الحمالة»، وهو يقع قريباً من القصبة، وفيه يتجمعون في انتظار الزبناء⁽⁶²⁾. ولما كان الحمالون لا يربحون من نقل بضائع غيرهم إلا القليل، فإنهم ربما حاولوا التحول أحياناً إلى باعة متجولين بالتقسيط لبعض السلع، أو إلى مقايضين لسلع بأخرى قد يبيعونها ثانية كلما سنحت لهم الفرصة. كذلك يمكن استئجار خدمات الدلالين. ويقدم لنا النائب القنصلي البريطاني بايتون (Payton) وصفاً لأحدهم بالعبارات الآتية :

كان الحسين رجلاً طويل القامة مغربي الملامح حسنًا. وكان يعتمر عمامة كبيرة الحجم ويرتدي فوكة أرجوانية اللون مشدودة بحزام جلدي مطرز ولباس سروالاً كبيراً فضفاضاً أبيض اللون ويتنعل بلغة صفراء وعباة يستبدل بها في الأعياد وأيام العطلة حاككاً أبيض نظيفاً⁽⁶³⁾.

ويتخصص هؤلاء الدلالون في سلع مختلفة، وينوبون عن عناصر قد تتباين مستوياتها الاجتماعية، بدءاً من تجار التقسيط بحكم حقوقهم الشخصية حتى ضعاف الباعة المتجولين⁽⁶⁴⁾. ويتعامل بعض الدلالين، من الصنف المذكور أعلاه، بأمتعة قيمة نسبياً كالتخناجر والأسلحة النارية المزينة بالنقوش والمجوهرات وبعض المنتجات الأوربية الصنع. بينما يقوم دلالون آخرون بعرض الدواب والماشية للبيع بالزاد العلني في أسواق خاصة بذلك. وقد يلجأ التجار إلى خدمات الدلالين لبيع سلعهم، خاصة إذا اعترضتهم صعوبات في إيجاد زبناء يقتنونها منهم في ظروف عادية⁽⁶⁵⁾.

(61) A.I.U., Maroc XXXIV E 588، 13 يونيو 1902، بن سمحون (Bensimhon).

(62) Louis Massignon, «Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc», *Revue du Monde Musulman*, 58 (1924), 49.

(63) Payton, *Moss*, p. 297.

(64) Cf. Le Tournieu, Fès, pp. 309-314.

(65) كان المسمى مولاي عمر بن محمد الطوي من الصورة شريكاً محمد بن الطيب المصودي من مراكش ؛ فلما صعب عليه بيع كميات من جلود الماعز، سلمها للدلال محمد أبيبي الكاديري، ونشب على أثر ذلك نزاع بين الأطراف المعنية. (م. و. م)، حفظة عمارة، 19 محرم 1294/3 فبراير 1877، الخليفة عثمان بن محمد إلى عمارة.

وهكذا كان من الصعب التمييز بين الحمال والدلال والبايع المتجول. إذ لاحظ مدير الرابطة الإسرائيلية العالمية في الصورة أنه إذا ما استثنى التجار، أصبح سكان المدينة مقسمين بين عمال وحالين⁽⁶⁶⁾. وحسب تقديرات تعود إلى سنة 1913، فإن 14% من اليهود النشيطين كانوا باعة متجولين⁽⁶⁷⁾. ويُفترض أن يكون عدد المسلمين المشتغلين بحالين وباعة متجولين قد ارتفع إلى المستوى نفسه على الأقل. ومهما تنوعت تشكيلة الأفراد الذين يتولون نقل البضائع والسلع - حالين، أو باعة متجولين، أو دلالين - فإنهم أمّنوا حركتها داخل أرجاء المدينة، فشكّلوا بذلك جزءاً من اقتصاديات الأسواق التي كان البزار يتكون منها.

وهناك صنف آخر من سكان المدينة ربما كان من الملامم الإصطلاح على عناصره بـ«الأجراء». فبالإضافة إلى الباعة المتجولين، كانت في الصورة أيضاً حشود من الشغاليين المؤقتين الذين يقومون للتجار بخدمات وضيعة. وربما كانت النساء العاملات يُشكّلن أهم قطاع ضمن هذه الطبقة الدنيا من السكان. فبسحّر بعضهم لتنظيف الصوف والصمغ بمختلف أصنافه، ولا يحصلن إلا على نصف الأجرة التي يتقاضاها أدنى الحرفيين مكانة⁽⁶⁸⁾. بينما تتقاضى خادמות البيوت أجوراً أقل من ذلك⁽⁶⁹⁾. وتتيح بعض الأعمال الموسمية ذات الأهمية فرصة أمام الفئات من العمال المؤقتين للحصول على أجور أحسن، وخاصة حينما تشتد الحاجة إلى خدماتهم في أسواق اللوز أو عند تحضير جلود الماعز ومعالجتها⁽⁷⁰⁾. وتخضع الإقبال على اليد الشغيلة في مجالات كهذه لتقلبات السوق والتغيرات الموسمية. وبناء عليه، تتوافد على المدينة قوة عاملة تأتي إليها من البوادي المجاورة حينما تكون الحاجة ماسة إليها. لكن الكثير منهم يغادر المدينة نحو البوادي عند حلول موسم الحصاد فيحصلون من أصحاب الحقول على الطعام وعلى أجور أكثر ارتفاعاً مقابل مشاركتهم في أعمال

(66) A.I.U., France XV F 26، التقرير السنوي، 1892-1893، بنشمول.

(67) A.I.U., Maroc XXXVII bis E b، في إطار تعداد للسكان اليهود في الصورة بلغ عدد الباعة اليهود المتجولين 13.75 في المائة.

(68) حسب معلومات بنشمول، لم تكن أولئك النساء يتقاضين إلا 50 سنتيماً في اليوم. انظر:

A.I.U., Maroc XXXVII E 582، 22 فبراير 1894.

(69) حوالي عشرة فرنكات في الشهر حسب ما جاء عند هوكوي (Hugonnet): A.E., C.C.C. Mogador 8، 31 مارس 1891.

(70) A.I.U., France XV F 26، التقرير السنوي، 1900-1901، بنشمول.

الحصاد. وأثناء غياب العمال عن الصورة لانشغالهم بموسم الحصاد، ترتفع أجور اليد العاملة في المدينة⁽⁷¹⁾. وهكذا نجد أنفسنا أمام مدينة تهيمن عليها التجارة، ولكن جزءاً كبيراً من ساكنها كان قليل الاستقرار بها كثير الترحال عنها بحثاً عن العمل.

التسيير الإداري للمدينة والبنار

تخضع الأنشطة في المرسى والبنار لمراقبة السلطة المخزنية التي تتراوح بين المؤسسات التقليدية وإواليات التسيير الإداري الجديدة المجددة. وعلى المستوى الإداري، أصبحت التجارة في المرسى مستقلة بطريقة أو بأخرى عن أسواق المدينة. وعلى العموم، أدت إصلاحات القرن التاسع عشر إلى فصل أكبر للسلطات الإدارية، التي تعكس التوترات بين القطاعين الأجنبي والمحلي. وكانت الأدوار التي يؤديها الفاعلون في التسيير الإداري للمدينة بعيدة عن الجمود والتحجر.

ومن الناحية النظرية، كان السلطان هو المدير الأكبر الذي يأمر كل الموظفين المخزنين في الصورة بأمره ويتنهن بنهيه. وكان تحت إمرة المديرين المحليين أنفسهم شبكة مترابطة من الرؤوسين. ويفوض السلطان مقاليد السلطة لثلاث فصائل مخزنية يعين كلا منها بطريقة مستقلة، ولكنها تتصل فيما بينها اتصالاً يضمن السير العادي لأحوال الرعية. ويحتل القائد أو العامل - وهما تسميتان يمكن استعمال إحدهما بدل الأخرى - مركز الصدارة من جهاز السلطة المخزنية في المدينة⁽⁷²⁾. وهو الذي يربط الإتصال الإداري بين المرسى والسوق، وله اليد الطولى في ممارسة السلطة على مختلف الموظفين المخزنين الآخرين على المستوى المحلي. كما يتولى الإشراف على الحامية العسكرية بالمدينة وحراسها أجمعين، ويتحمل مسؤولية ضمان انتشار الأمن والسكنية في أرجائها. وكانت سلطات القائد أو العامل محدودة من جهة أن السلطة النهائية إنما هي في يد السلطان الذي له صلاحية تعيينه أو إقالته. ثم إنه كان مقيداً بالشرعية التي يمثلها القاضي ثاني سلطة رئيسة في المدينة، وكان السلطان يعينه هو أيضاً، وغالباً ما يكون ذلك باقتراح من قاضي القضاة المقيم في البلاط⁽⁷³⁾. وبشكل الأنماء الفصلية

(71) F. O., 631/3، 28 يناير 1870، كارتستين إلى وليت.

(72) وقد يسمى العامل أحياناً بالباشا بالرغم من أن هذا المصطلح يطلق استعماله أكثر بالجيش. انظر :

G. Salmon, «L'administration marocaine à Tanger», Archives Marocaines, I (1904), I.

(73) Ibid., pp. 3, 24

الثالثة ضمن ثلوث السلطة الخزنية، ويُعينون أيضا على يد السلطان باقتراح من أمين الأمناء. وكان الأمناء يتولون تدبير الشؤون المالية وتسييرها في المدينة، ولكن مسؤولياتهم توسعت في القرن التاسع عشر، وأصبحت تشمل مراقبة أحوال المرسى والإشراف على نظام الالتزام الضريبي ومراقبة أسواق المدينة وكل ما له صلة بالرسوم والضرائب على اختلاف أصنافها⁽⁷⁴⁾.

وسحلت الإصلاحات الإدارية لأمين المستفادات، المكلف بتحصيل مداخيل المدينة، مسؤوليات عريضة بصرف النظر تماما عن إدارة الجمارك التي يتولى أمرها أمناء المرسى. فقد أسندت إلى هذا الموظف الخزني الجديد مهام السهر على تدبير شؤون كل مصادر الدخل في المدينة لحساب الخزن، من جمع لضرائب الأبواب ومكوس الأسواق وتحصيل للأكرية وشراء للممتلكات. كما كان مسؤولاً عن استعمال تلك المداخيل نفسها في مختلف أعمال البناء، كصيانة أسوار المدينة وإصلاح قواديسها، وترميم الأملاك الخزنية وتحسينها، إلخ⁽⁷⁵⁾. ويعكس التطور الذي عرفته المهام المسندة إلى هذا الموظف الخزني مدى اتساع دور الدولة الخزنية في القضايا المالية.

ومن الناحية التاريخية، كان المحتسب هو الموظف الرئيس المسؤول عن مراقبة التسيير الإداري للشؤون المالية في المدينة والإشراف عليه. وكان السلطان يعينه دائما باقتراح من القائد أو القاضي أو أمناء المرسى. ويُختار دائما من بين المقيمين في الصورة حتى تكون له معرفة بالسكان، فيصبح عنصرا أساسيا لتحقيق النجاح في التسيير الإداري لشؤون المدينة. والمحتسب هو الموظف الحضري الأساسي في المدن الإسلامية، والذي كانت له مسؤوليات كثيرة ومتنوعة، تتضمن الإشراف على مختلف المهن والحرف والصنائع بتنسيق مع الأمين، ومراقبة الموازين والمكاييل والأسعار، وعتباري الذهب والفضة، وعلى العموم السلوك الأخلاقي في المدينة والبزار. وتستمد سلطات المحتسب مشروعيتها من وظيفته الدينية والشرعية المشتقة من لفظة الحسبة، والتي

(74) فمنا بمناقشة مفصلة هذه الإصلاحات الإدارية في الصفحات 264-267 و299-301.

(75) يمكن معرفة مختلف الحالات التي كان أمين المستفاد يستطيع التدخل فيها من خلال الرجوع إلى كتاش عزني (الخزانة الحسبية، للكتاش 122، 1300-1301/1883-1884). وقد قام بالدراسة المفصلة لوظيفة هذه المؤسسة توماس بارك في الفصل الخامس من أطروحته غير المنشورة :

Park, «Administration», chap 5.

يمكن اعتبارها قوانين شرعية وأخلاقية لأبد من احترام الناس لها في معاملاتهم اليومية⁽⁷⁶⁾.

ومن المهام التاريخية التي اضطلع بها المحاسب تحصيل الضرائب الحضرية، وهو دور تزايد إسناده إلى أمين المستفاد. وعلى الرغم من التراجع الواضح الذي شهدته سلطات المحاسب واختصاصاته، فإن أمين المستفاد لم يحجبه تماماً، وظلت الحاجة ماسة إلى خبراته في تسيير شؤون المدينة وإدارتها. ولم يصبح أمين المستفاد شخصاً ضرورياً إلا حينما توسعت مالية المخزن وصارت أكثر مركزية. وهكذا استطاع المحاسب الذي يعتمد في أعماله على تطبيق تعاليم الشريعة والأعراف المحلية أن يواصل الإشراف على قطاع أصبح أمين المستفاد مسؤولاً إدارياً عن شؤونه.

ويعتمد موظفو المخزن الرئيسون - أي القائد والقاضي والأمناء والمحاسب - على مجموعة من الخدّام الثانويين لتسيير المدينة. ويوجد رهن إشارة القائد بعض المخازنية الذين يعتمد عليهم لتطبيق الأوامر الصادرة عن ممثلي السلطة المحلية. ويستعين الأمناء والقاضي بعدد من الكتاب والمدول في جميع الأغراض الإدارية التي تتطلب تحرير العقود وتوثيقها أو وضع القوائم الحسابية⁽⁷⁷⁾. وهناك أمناء منفردون يشرفون على أسواق بيعها بتنسيق مباشر مع المحاسب أو تحت الإمرة العامة لأمين المستفاد أيضاً كما حدث في السنوات الأخيرة. وجاء في التصنيف الذي وضعه المبشر والرحالة الفرنسي ليون كودار (Léon Godard) قائمة بأمناء خاصين بستة أسواق هي أسواق الحبوب والقمح والقاعة وأسواق الدجاج والماشية والخوت⁽⁷⁸⁾. ويبدو راجحاً أن الخدّام المشاركين في أعمال المراقبة كانوا أكثر عدداً مما وقعت عليه عينا كودار. ونظراً لما كان

Ibn Khaldun, *The Muqaddimah*, trans. F. Rosenthal, (New York, 1958), vol. I, pp. 462- (76)

463 ; Raymond, *Grandes villes*, pp. 121-123; Ceertz, «Suq», p. 196.

يقال إن المحاسب قد عين في خطة الحسبة، كما هو الحال مع الحاج المصطفى الكاديري. (الصادقي، إلفاق، ص. 125). وتزيد من التفاصيل عن هذه المؤسسة في المغرب، انظر :

نيدان، العز والصلوة في معالم نظم الدولة، جزآن، (الرباط، 1961-1962)، ج 2، صص.

61-71 ؛ محمد بلداري، «الحسبة (1850-1912) : مساهمة في التمهيد لدراسة التحول الطائري على الجهاز الختري المغربي، رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1989 (غير منشورة) (المغرب)].

.Ibn Khaldun, *The Muqaddimah*, vol. I, pp. 461-462 (77)

.Godard, *Le Maroc*, p. 52 (78)

المحتسب يتميز به من حضور قوي، فإنه كان يستحيل عليه أن ينظم بمفرده عمليات البيع والشراء الكثيرة التي تجري في كل الأسواق وفي آن واحد. وإذا أخذنا سوق السمك على سبيل المثال، وجدنا أنه كان يعرف نشاطا خاصا في مدينة شكل فيها البحر مصدرا أساسيا من مصادر التغذية. ولابد من أن يحتاج المحتسب لخدمات شخص يكلفه بمراقبة مبيعات السمك الذي كان يباع صغرى بالميزان وكثيرا بالقطعة⁽⁷⁹⁾. ويحتل الأمين في الأسواق الأكثر حيوية ونشاطا مكانة ذات أهمية خاصة. تلك كانت حال الأمين المسؤول عن سوق جلد الماعز الكبير والواقع خارج أسوار المدينة. ونظراً للأهمية التجارية للجلود، فقد عين السلطان بنفسه أمين سوقها وذلك، في بعض المناسبات على الأقل، ولو لم يُعرف هل كان ذلك باقتراح من القاضي أو المحتسب أو أمين المستفاد⁽⁸⁰⁾.

وكانت لكل من الفروع الرئيسة التي يتكون منها الجهاز الإداري المحلي مسؤوليات مؤسسية محددة يعاد النظر فيها حسب المتطلبات المالية للمخزن المركزي. وكان هذا النموذج الإجمالي شبيهاً بنماذج مدن المغرب الأخرى في تلك الفترة، وشبيهاً إلى حد ما، بنماذج الحواضر الإسلامية عموماً⁽⁸¹⁾. ويلعب الأمناء دوراً أساسياً في مجال التسيير الإداري في كل حواضر المغرب الرئيسة. وكلما تزايد حجم التجارة الخارجية،

(79) Ibid.

(80) من ذلك مثلاً تعيين السلطان لعبد القادر الفلاح ((م.و.م))، الصورة 4، 22 شوال 1310/9 ماي 1893، عمر لويايس إلى السلطان مولاي الحسن).

(81) يمكن القول إن الدراسات العديدة التي أنجزها أوائل كتاب عهد الحماية الفرنسية - وخاصة منهم ميشو - بلور (Michaux-Bellaire) وسالون (Salmon) ومرسي (Mercier) - عن المؤسسات الإدارية المغربية، قد تجاوزها كثيراً بحث كل من نعمة التوزاني، الأحماء و«Administration» Park. ومع ذلك، فللاطلاع على تفاصيل خاصة، نهدر الإشارة إلى الدراسات المتأخرة عن المؤسسات الإدارية المغربية الخاصة بمدن أخرى :

L. Mercier, «L'administration marocaine à Rabat», Archives marocaines, I (1904), pp. 59-96 ; Michaux-Bellaire et Salmon, «El-Qçar El-Kebir» ; Salmon, «L'administration marocaine à Tanger».

وانظر عن الدراسات العامة ذات الصلة بالموضوع نفسه :

E. Michaux-Bellaire, «L'organisation des finances au Maroc», Archives Marocaines, II (1907), pp. 171-251 ; Aubin, Morocco of Today, pp. 158-205, 234-248.

ولست هناك دراسة كاملة تصاهي كتاب لوتورنو (Le Tournau, Fils). أما عن نماذج الإدارة في الحواضر العربية خلال مرحلة الثمانين، فانظر : Raymond, Grandes villes, pp. 121-129.

صاحبه حدوث تطور في مسؤوليات السلطات العاملة في كل من مراسي المغرب البحرية الثانية خلال هذه الفترة التاريخية. وفي الوقت نفسه، حافظ الموظفون التقليديون الذين يمكن إيجادهم في الحواضر الإسلامية التقليدية - القاضي والمحاسب والعدل - على أهميتهم في الصورة. هكذا أنشأ المخزن إدارة متجددة الأصول في الثقافة التقليدية، ولكنها لبثت الحاجيات المالية الجديدة بتجديدات كثيرة.

الحكم الذاتي لليهود

خضع اليهود أيضاً لقوانين السوق، ودانوا لمراقبة المحاسب على حدٍ سواء. فأرغموا على الإحتكام إلى الشريعة الإسلامية كلما حدث بينهم وبين المسلمين نزاع. لكنهم حافظوا على جهاز إداري مواز ومستقل تمام الإستقلال في بعض مناحي الحياة التجارية وفي بعض أنشطة البزار. ونادرا ما جازف المحاسب بالدخول إلى الملاح، لأن هناك من يسمى بـ«شيخ اليهود» (أو «النكيد» بالعربية) الذي يتوسط بين ممثلي السلطات المخزنية المحلية، المسلمين واليهود. كما يعتبر مسؤولا عن تطبيق قواعد الأخلاق واحترامها في أساط اليهود، ويشرف على تنظيم العمليات التجارية، وقد يتولى في بعض الحالات أمر مراقبة الأسعار داخل طائفة اليهود. وكان شيخ اليهود، وليس المحاسب، هو الذي يتحمل مسؤولية السهر على الإستقامة العامة لليهود وتدعيمها في الملاح⁽⁸²⁾. ويمتلك شيخ اليهود، كالمحاسب، سلطة تطبيق مهامه التنظيمية ولو بالسجن إن اقتضى الحال. ويحظى بمساندة ممثلي السلطة المخزنية المسلمين، فيضعون رهن إشارته المخازنية لجمع الضرائب⁽⁸³⁾. غير أن سلطات شيخ اليهود كانت تقتلص أمام حكم الديانين، وهم قضاة اليهود الذين يمثلون أعلى سلطة في جميع القضايا الشرعية ذات الصلة بأعضاء طائفة اليهود، وذلك شريطة ألا تكون فيها عناصر من جماعة المسلمين طرفا معنا. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يلدجأ اليهود إلى قاضي المسلمين لإسقاط حكم الديانين دون أن يجر عليه ذلك خطر العزل والإقصاء (الجرهم) من طائفة اليهود⁽⁸⁴⁾.

(82) Zafrani, Les Juifs, pp. 106-109 ; Deshen, Sibir, pp. 42ff

(83) M. Obedia, Les Juifs de Magador, dactylographié, s. d., pp. 15-16

ميج بنسغة منها مشكورا. وقد نقل عبر سجن شيخ اليهود لأحد اليهود إلى الرابطة الإسرائيلية العالمية.

1896. 21 أ.ل.و.، Maroc XXXIII E 582

(84) Zafrani, Les Juifs, pp. 170-171 ; cf. Deshen, Sibir, pp. 56-57

وهناك أيضاً ضرائب مستقلة عن مثيلتها التي يؤديها المسلمون. وتُنْفَق مداخلها في مساندة المؤسسات الدينية، والفقراء على الخصوص. وقد خضعت - كالاستفاد - لإصلاحات وتعديلات. وكان الجاني، المسؤول عن تحصيلها، شبيهاً إلى حد ما بأمين المستفاد. ولم تكن بعض أصناف الضرائب تجبى في الصورة إلا بصفة متقطعة، كالضريبة المفروضة على رؤوس الماشية المذبوحة وفقاً للشرعية اليهودية⁽⁸⁵⁾، وكان يمكن جباية ضريبة أخرى على مبيعات سوق جلد الماعز. وقد وصفت مثل هذه الضريبة عام 1891 قفيل :

في سوق الجلد يقف الجاني (الجاني) فيسجل عدد الجلود التي بيعت كل يوم في كتاشه، ويؤدي له السماسرة الواجبات المطلوبة، فيسلمها لرئيس الطائفة⁽⁸⁶⁾.

وإضافة إلى هؤلاء الموظفين اليهود، نجد ما يسمى بالسوفرس (Sofers) الذين يساعدون الديّانين ؛ وتشبه العلاقات القائمة بين الطرفين العلاقة الموجودة بين العدول والقضاة. وتبدو العقود الشرعية اليهودية والإسلامية شديدة الشبه ببعضها، إذ تحمل كلها الموصفات الشكلية نفسها، بما في ذلك نماذج التوقيعات المعمول بها في تلك العقود الموقفة تجنباً للتزوير. وتكاد تكون المواضيع والقضايا الشرعية المتناولة في نصوصها متماثلة. وفي بعض العقود اليهودية، تتخلل النص العربي مصطلحات عربية، وهي لغة أسهل على الفهم عندما يتعلق الأمر بالشؤون الاقتصادية اليومية.

ونجد في قمة آهرم الإجتماعي ليهود الصورة الأعيان الذين سبقت الإشارة إلى أنهم كانوا دوماً التجار الرئيسين في المدينة. كما كان يوجد دائماً رئيس للطائفة اليهودية يسمى «رؤش ها قهيلات» (rosh ha-qehila)، وله اليد الطولى في مراقبة مالية الطائفة التي تحمل اسم «قبة» (qupa)⁽⁸⁷⁾. ويمكن «رؤش ها قهيلات» أن يحمل اسم الديّان كما كان الحال مع يوسف وروين المليح. وبالإضافة إلى مراقبته المطلقة لجميع مداخل الطائفة اليهودية، كان لابد من أن يصادق على تعيين الديّانين والجباة، بل شيخ اليهود نفسه، قبل أن يصبح هذا التعيين فعلياً. وعلى عكس شيخ اليهود الذي يعينه القائد، فإن «رؤش ها قهيلات» يختاره أعيان اليهود، فيكون تعيينه بالتالي مسألة داخلية محضاً

(85) Halewi, (1891), p. 311. وأنظر عن هذه الضريبة : Zafrani, Les Juifs, p. 137.

(86) Halewi, (1891), p. 565.

(87) Halewi, (1891), p. 311. يقول حاييم الزعفراني إن «شيخ اليهود» هو الذي كان يحل المقام الأعلى في الطائفة اليهودية (Zafrani, Les Juifs, p. 106). ولعل هذا ما كان عليه الحال عادة، لكن الأمر يختلف تماماً في الصورة.

تخص الطائفة اليهودية بالدرجة الأولى. وفيما يخص حالة الصورة، كان «روش ها قيبلا» والأعيان الذين يشكلون «المعمد» في أواخر القرن التاسع عشر من كبار تجار مدينة الصورة دائماً. أما الأدوار الإدارية التي كانوا يؤديونها - نتيجة لوراثةهم - فلم تكن مهم أنشطتهم التجارية إلا بشكل ثانوي⁽⁸⁸⁾.

من الشفق إلى الغسق

تتحكم طبغرافية المدينة إلى حد ما في تدفق الأنشطة في مدينة الصورة وفي انحسارها، كما تتحكم أيضاً في الطرق التي تنهجها السلطات المخزنية لمراقبة كل قطاع على حدة. ومع ذلك، فإن إيقاعات النشاط كانت أيضاً مبنية على أساس التصورات المشبعة بثقافة العصر، والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار. إذ ينتظم اليوم في حياة ساكن الصورة وفقاً لمظاهر الحياة الملائمة للمجتمعات الإسلامية، وخاصة منها الإيقاع الذي تفرضه أوقات الصلوات الخمس وصلاة الجمعة في جوامع المسلمين بمدينة الصورة⁽⁸⁹⁾. ويعني وجود عدد كبير من السكان اليهود في الصورة أن طقوس اليهود التقليدية أيضاً اكتسبت أهمية مماثلة. ويبدأ العمل اليومي لليهود مع طلوع النهار، بعد انتهاء الرجال من أداء صلواتهم (شعاريت) في البَيْع. وينتهي النهار، بل يبدأ - حسب التقاليد اليهودية - مع الصلوات التي تؤدي عند الغسق⁽⁹⁰⁾ (ومنحى/ مغرب). غير أن انتظام مظاهر الحياة اليومية، من عمل وأوقات فراغ ونوم، وتحمورها حول المواعيد اليومية المخصصة لممارسة الطقوس الدينية والعبادات يطرأ عليه بعض التعديل بفعل تغير الفصول وتعاقبها. وبينما تظل حياة اليهود الدينية منفصلة تمام الانفصال عن حياة المسلمين الدينية، فإن الحياة التجارية لكل منهما تتأثر - لا محالة - بإيقاع الممارسات الدينية وتتوقيتاتها عند كلا الطرفين.

وما يثير انتباه المراقبين الأجانب في الحياة اليومية بمدينة الصورة هو ذلك الإيقاع الذي يشتغل به الحرفيون والشغليون بصفة عامة. وقد كتب القنصل الفرنسي بومبي (Beaumier) أن الصانع أو الحرفي يعمل ثماني ساعات في اليوم، فيبدأ عمله

(88) Cf. Geertz, «Suq», pp. 164-168.

(89) Cf. Brown, *People*, pp. 88-89.

(90) Cf. Abraham L. Udovitch and Lucette Valensi, *The Last Arab Jews : The Communities of Jerba, Tunisia* (Chur, London, Paris, and New York, 1984), pp. 63-64.

على الساعة السادسة صباحاً، وينتهي على الساعة الرابعة بعد الزوال، ويمتد نفسه ساعتين من الراحة وسط النهار⁽⁹¹⁾. ولأحظ مراقب آخر أن العمل لم يكن يدم أكثر من سبع ساعات في اليوم قط. وفي فصل الشتاء كان الحرفي يشتغل من الساعة صباحاً حتى الثالثة بعد الزوال بلا انقطاع، إلا التجمع التي يتوقف فيها عن العمل ساعة عند الظهر لأداء صلاة الجمعة. وتتحدد التغيرات الموسمية لأوقات العمل تبعاً لدورة أوقات الصلاة. وكانت حياة العامل الميام أكثر إرهاقاً. إذ يبدأ عمله فجرًا ويستمر حتى حوالي الرابعة زوالاً، مع استراحة قصيرة لا تتجاوز نصف الساعة لتناول الطعام. ولوحظ أن النساء اللواتي يشتغلن في تنظيف الصوف والصمغ بأجور زهيدة لم يكن يُسمح لهن بالإستراحة إلا نصف ساعة عند الظهر⁽⁹²⁾.

ولم يكن يوم العمل يترك إلا قليلاً من الوقت للراحة، ومع ذلك كانت تتخلل أوقات العمل لحظات استراحة متقطعة⁽⁹³⁾. وكان لتنامي استهلاك الشاي أثره البالغ في حياة الكدح اليومية للشغليين والحرفيين. فقد صار الشاي يُشرب في مختلف أرجاء المغرب ابتداءً من ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ورجع الفضل الأكبر في ذلك إلى مستوردي الشاي الصوريين. ومنذ ذلك الحين، أصبحت تتخلل ساعات العمل المضنية لحظات قصيرة من الراحة يُتناول فيها مشروب الشاي ؛ وبات من المعتذر الإستغناء عن الشاي المنع اللذيذ في كل مناسبة اجتماعية يلتقي فيها الناس⁽⁹⁴⁾. أما القهوة التي سبقت شعبيتها الشاي، فإن استهلاكها كان كثيراً أيضاً. وبالرغم من أن القهوة لم تحقق الشعبية الواسعة التي حققها الشاي، فقد تزايدت الكميات المستوردة منها خلال القرن التاسع عشر⁽⁹⁵⁾. ونتيجة لهذا التطور في الإستهلاك، ارتفعت أعداد

(91) A.E., Maroc MD. 10 مارس 1867، يومي.

(92) A.E., C.C.C. Mogador 8 31 مارس 1891، هركوني (Hugonnet) ؛ 631/1، F.O.، 28 يناير

1870، كارستنسن (Carstensen) إلى وايت (White).

(93) Cf. Le Tournau, Fès, pp. 554-555.

(94) كان الشاي، قبل أن يبدأ عهد أستوراده بكتابة، مقصوراً على أهل الراء. انظر :

W. Lempriere, A Tour from Gibraltar to Tangier, Salée, Mogador, Santa Cruz, Taradant and thence over Mount Atlas to Morocco, 2nd edn (London, 1793), p. 308.

وقد أصبح استهلاكه عاماً فيما بعد، انظر :

Paul-Eugène Bache, «Souvenirs d'un voyage à Mogador», Revue Maritime et Coloniale (janvier-février 1861), 87-88.

وانظر أيضاً الفصل التالي من هذا الكتاب.

(95) Bache, «Souvenirs», p. 87 ; Miège, «Origine», pp. 391-392

المقاهي. وفي هذه المحلات، كان الناس يقضون وقتهم في ارتشاف الشاي أو القهوة والإستماع إلى بعض الموسيقيين المتجولين، وربما في الحديث عن التجارة⁽⁹⁶⁾.

ولم يكن هذا النوع من الراحة يلقي الإستحسان دائماً من السلطات المحلية. إذ ذكر الصديقي، مؤرخ المدينة، أن قائد الصورة، محمد بريشة التطواني، أمر بإغلاق مقاهي المدينة في خمسينيات القرن التاسع عشر، وربما كان ذلك بسبب استهلاك بعض المشروبات الكحولية فيها أيضاً. فقد كان نوع من ماء الحياة يُصنع من التين أو النمر ويدعى «ماحية» ؛ وكان أغلب من يصنعه من اليهود ؛ وكان استهلاكه شائعاً جداً بين المسلمين، مع أن الإسلام يحرمه. فقرر القائد بريشة حينئذ أن يُجلد من يُضبط شارباً مائة جلدة⁽⁹⁷⁾. ومن الواضح أن الإجراءات التي اتخذها بريشة لم تطبق بعد انتهاء مهامه في المدينة سنة 1857⁽⁹⁸⁾. وقد صدرت أوامر أخرى من السلطان سنة 1867، بإغلاق المقاهي في المدن الساحلية⁽⁹⁹⁾.

وكانت كل أشكال العمل تتوقف عند الغروب. وتغلق الأبواب الثلاثة المؤدية إلى خارج المدينة ويلزم الحراس مواقعهم. وتغلق الأبواب الداخلية للمدينة في الساعة التاسعة أو العاشرة ليلاً، تبعاً لفصول السنة. وكان الحراس يطلقون النار من البنادق ليلاً. بهذا الإغلاق. فيعم الأمن والهدوء المدينة عادة. أما أولئك الذين كانوا يغامرون بالخروج إلى الشارع الرئيس بعد سقوط الظلام، فرما تعرفوا بكلاب أو أبقار، فأيقظوا الحراس من نومهم⁽¹⁰⁰⁾.

ومن ثم كانت معظم الأشغال تتوقف ليلاً، إلا ما كان من بعض مجالات العمل الهامشية أو المؤقتة. فالأسماك الكبيرة والأصناف الجيدة من الحوت كانت تصطاد أحياناً من تحت الصخور النائية في جوف الليل⁽¹⁰¹⁾. وكانت أعمال تجارة

(96) Payton. *Memo*, pp. 28-29 ; cf. Le Tournon, *Fés*, pp. 554-555

(97) الصديقي، إيقاظ، ص. 76.

(98) في سنة 1887، استضى السلطان مولاي الحسن علماء فاس فقرر منع استهلاك التبغ والخشيش

(الناسري، *الإسطهارة*، ج 9، ص. 193-192 ; *Miège. «Origines»*, pp. 390-391

(99) *الوثائق*، 4 (1977)، ص. 357 وما بعدها.

(100) Meakin, *The Land*, p. 212 ; C. Ollive, «Géographie médicale : climat de Mogador et

son influence sur la pituité», *B.S.G.*, 6^e sér., 10 (1875), p. 372.

(101) P.P. 1887, LXXXV, p. 135

التهريب خارج أسوار المدينة تم ليلاً أحياناً، كما اكتشف حارس في سوق جلد الماعز، خارج باب السبع، في المنشرة، في إحدى ليالي صيف سنة 1865⁽¹⁰²⁾.

وكان الليل يضع الحدود العرقية الفاصلة بين المسلم واليهودي. إذ كان اليهودي أثناء النهار يلازم حوانيته أو يسير أعماله التجارية في أسواق المدينة. وبعد الغروب، يجد الأثمن بين إخوانه في الدين وراء أبواب الملاح المحروسة. ومعنى من المعالي، كان ينتقل من المدنس إلى المقدس، من أنشطة السوق الدنيوية إلى عالم الملاح الذي هو عالم يهودي حصراً⁽¹⁰³⁾. ولعل في نفوس الحمي اليهودي، مثلاً، كان القبلانيون - وهم أفراد الجمعية الصوفية المعروفة بـ«حبة زُهار هاقادوش» - يلتقون ليلاً، ليواصلوا صلواتهم وابتهالامهم حتى طلوع الفجر أحياناً⁽¹⁰⁴⁾. أما المسلمون، فكان يمكن أن تتحول المدينة عندهم هم أيضاً إلى مجال للتجمعات الدينية الشعبية. فخلال مهرجاني حمادشة وعيساوة، كانت مواكبهما الصاخبة بطقوس الذكر والغناء والرقص تمر وسط شوارع المدينة ليلاً، قبل أن تتجه إلى الزوايا الخاصة بهما لمواصلة الطقوس بداخلها⁽¹⁰⁵⁾. أما في القصبة، فكان اليهود والمسلمون والمسيحيون يقيمون جميعاً في الحمي نفسه أثناء الليل. وفي هذه الحالة، كانت مكانة الأفراد الاجتماعية تتولى ربط الجسور بين التقسيمات العرقية القائمة.

الحياة اليومية

كانت لأسواق مدينة الصورة إيقاعاتها اليومية النموذجية، التي ساهمت في تحديد معالمها الطقوس الدينية للمسلمين واليهود والتقسيمات الموجودة بين الليل والنهار. ومع ذلك، كان لكل يوم من أيام الأسبوع مميزاته الخاصة. وفي الصورة، كانت الأنشطة اليومية في الأسواق مبنية، إلى حد بعيد، على حدثين دينيين مهمين، هما سبت اليهود وجمعة المسلمين.

(102) (م.ج.م)، الصورة 1، 3 ربيع الثاني 1282/26 غشت 1865، عمر بن عمر الأوسي إلى بنيس.

(103) يمكن تشبيه هذا التقسيم بالوضعية التي عني أودوفيتش وفالانسي بتحليلها في جربة التونسية:

Udovitch and Valensi, *The last Arab Jews*, pp. 63-64.

(104) 311 (1891) Halewi؛ وانظر ما كتبه الزعفراني عن حركة «الأزهار» الصوفية عند اليهود المغاربة (Zafrani, *Les Juifs*, p. 62).

(105) Joseph Thomson, *Travels in the Atlas and Southern Morocco* (London, 1889), pp. 73-79.

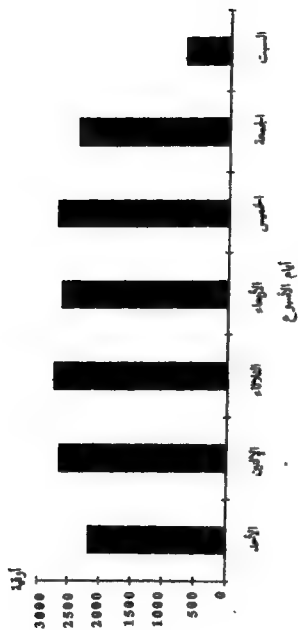
وقد عاينت شخصياً مشاهد من هذه الطقوس الدينية الشعبية أثناء إجرائي للبحث الميداني في الصورة.

وتوجد في مدينة الصورة ستة أسواق يومية تمر بالحركة والنشاط. لكن، كما يقول يعيش حلبي (Yaish Halewi) في «هاصفيرا»: «تتوقف جميع الأعمال أيام السبت والأعياد، والجميع يحتفل معنا [اليهود]؛ فلا شيء يخرج أو يدخل [من المدينة واليه]»⁽¹⁰⁶⁾. وفي هذا الكلام مبالغة واضحة، لأن بعض أبواب المدينة وأسواقها القليلة كانت تشهد بعض الحركة فعلاً ولو في أيام السبت؛ إلا أنها تظل ضعيفة بالمقارنة مع سائر أيام الأسبوع (الشكل 4). ويؤثر سبت اليهود أيضاً في حركية المبادلات وتدفعها في الأسواق خلال بقية أيام الأسبوع، وذلك لأن سبت اليهود (أو الشُّبَات) يبدأ بصفة فعلية عند غروب شمس يوم الجمعة. إذ يستعد فقراء اليهود ومتسولوهم للحصول على الصدقات من إخوانهم في الدين الأثرياء منذ صباح يوم الجمعة. وفي الوقت نفسه، قد يساهم أثرياء اليهود في التصديق على الفقراء والمتسولين المسلمين. وتوزع الصدقات من بيت مال طائفة اليهود (أي «قبة») على الفقراء واليتامى وعلى علماء اليهود وأحبارهم أيام الجمعة أيضاً⁽¹⁰⁷⁾. ويمكن أن يكون المساهمون في توزيع الصدقات في طريقهم إلى السوق لشراء المواد الغذائية أو أشياء أخرى يحتاجون إليها لإعداد حفلة ليلة السبت وتحضير أطعمة يوم السبت. ومن ثم لا بد من أن ينتهي يوم العمل عند اليهود في وقت مبكر من يوم الجمعة حتى يتمكنوا من وضع جميع الترتيبات الضرورية قبل حلول ليلة السبت. وبعد ظهر أيام الجمعة، تتحول مقبرة اليهود خارج باب دكالة إلى مجال لنشاط مكثف، إذ تتوافد حشود وجماعات من الزوار اليهود لنذب الصّديقين - أي صلحاء اليهود - والتوسل إليهم⁽¹⁰⁸⁾. ويبدأ الإحتفال بسبت اليهود عند غروب شمس يوم الجمعة كما هو الشأن في كل أماكن العالم حيث يوجد اليهود. وباستثناء بعض أثرياء اليهود الذين يعيشون في القصبة، تعود طائفة اليهود إلى عالم الملاح، تاركة وراءها ضجيج أسواق المدينة وصخبها. وذلك لأن الفصل بين سبت اليهود والشؤون الدنيوية الأسبوعية كان مطلقاً في نظر اليهود.

(106) Halewi (1891), 581.

(107) كان الكاتب القنصلي البهائي يصاب بالذهر من حشود المتسولين اليهود الذين كانت تكتظ بهم القصبة أيام الجمعة (Payton, Moss, pp. 303-304; Cf. Halewi (1891), 311).

(108) Jewish Missionary Intelligence 21 (غشت، 1905)، 117.

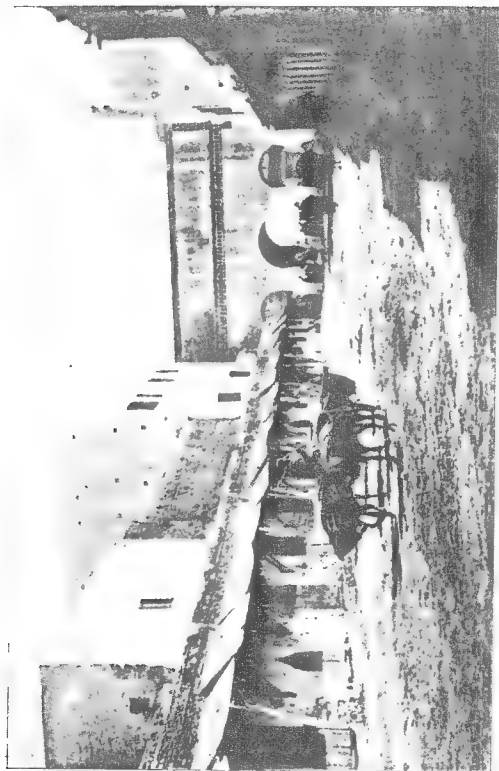


الشكل 4 : معدلات مكوث الأبواب والأبواب في الأسواق خلال السنة 1301 /
1883-1884. ونسبة من المكوث للأبواب (ح.ج.ن)، الكفاي 122.



الصورة 10 و 11 : أحد أسواق الصويرة عند مطلع القرن العشرين، تمثل الصورتان السوق عند باب دكالة. ويعرف نشاطا كبيرا يوم الجمعة، في حين تراه خاليا وحوائته، مخلقة يوم

سبت اليهود
Courtesy of Monsieur Isaac Abecassis



ولم يكن هناك ما يشبه هذا الفصل بين ما هو مقدس وما هو دنيوي عند المسلمين⁽¹⁰⁹⁾. فجامع سيدي يوسف، أكبر جوامع الصورة والذي كانت تقام فيه صلاة الجمعة، كان ملاصقا لجميع الأسواق⁽¹¹⁰⁾. (وتلك ميزة نجدتها في الحواضر العربية الإسلامية عموماً). فإذا انتهت صلاة الجمعة، خرج المصلون وانتشروا في الشارع ليتصلوا مباشرة بحرفي اليهود وتجارهم. وإذا احتكنا إلى المستوى العادي لمكوس الأبواب والأسواق، وجدنا أن الأنشطة التجارية تكون يوم الجمعة متوسطة بالقياس إلى سائر أيام الأسبوع. وبعد أن يتناول السكان المسلمون وجبة غذاء شهية، يعودون إلى الزيار لاستئناف أعمالهم كمعادتهم كل يوم.

ومع ذلك، تؤثر حياة المسلمين الدينية في إيقاع يوم الجمعة. فعلى الرغم من أن يوم الجمعة ليس يوم عطلة، فقد كان يحضر صلاة الجمعة عدد ضخم من الناس. ثم إن الطلبة كانوا يحصلون على أجره مقابل قراءة «اللطيف الأوسط» بعد صلاة الجمعة⁽¹¹¹⁾. وكان حراس المدينة وعساكرها يصطفون بزيمهم الخاص أمام القائد قبل الذهاب لأداء صلاة الجمعة⁽¹¹²⁾. وتعتبر وجبة غذاء يوم الجمعة أهم وجبات الأسبوع على الإطلاق. وفي هذا اليوم يؤخذ الفقراء واحتاجون بعين الاعتبار، فيحصلون على الصدقات من أفراد الجماعة المسلمة أو من السلطات الخزنية المحلية بالمدينة والتي تقدم المؤونة للسجناء أيضا في ذلك اليوم. ويتلقى الفقراء في ضريح سيدي مكحول، بصفة منتظمة، مقادير من زيت الزيتون والفواكه والخضر من ممثلي المخزن المحلي بالمدينة كل يوم جمعة⁽¹¹³⁾.

(109) Cf. Brown, *People*, p. 88

(110) Cf. Raymond, *Grandes villes*, p. 169

(111) وردت الإشارة إلى ذلك في ظهر بنص على وجوب إخراج اللطيف الصغير في كل أيام الأسبوع (الخزانة الحسنية، 2 شوال 1270/28 يونيو 1854، محمد بهشة إلى السلطان). ومن المعلوم أن اللطيف كان يُلَى عند وقوع الأزمات والكربات؛ وفي بعض الأحيان، كان عدد اللطيف الواجب ثلاثته يُحَدَّدُ بأمر من السلطان. انظر:

K. Brown, «The Impact of the *Dahir Berbère* in Salé», in E. Gellner and Micand (eds), *Arabs and Berbers* (London, 1972), p. 209n.

وبما كان اللطيف الذي يُلَى أيام الجمعة أطول من الذي يُلَى بقية الأسبوع، فسمي بالأوسط.

(112) الزكراكي، *الشموس*، ص. 33.

(113) كانت المؤونة والصدقات تدخل ضمن صوائر الأمان على المدينة (الخزانة الحسنية، الكناش 42، 1276-1860/1278-1862؛ انظر التوزاني، *الأمناء*، ص. 97. وفي سنة 1866، أثار الأمن اتباه المخزن إلى أن الصدقات كانت غير كافية ((م.و.م)، الصورة 1، 13 ربيع الأول 1283/5 غشت 1866، محمد بن المحجوب إلى بنيس).



الصورة 12 : جامع سيدي يوسف المجاور للحوانيت والمحلات التجارية.
من مجموعة مينة المغاري.

لقد تولد عن التقاطع الحاصل بين ممارسات المسلمين واليهود الدينية إيقاع زمني خاص بالصورة، وربما يمدن مغربية أخرى ذات سائدة يهودية كثيرة العدد. إن الرسوم الجمركية في يومي الجمعة والسبت تؤثر في أنشطة بقية أيام الأسبوع، وذلك ما تنم عنه معدلات الرسوم المسجلة في كنانيش الأمناء. ونظرا للتقارب بين صلاة الجمعة ودنو عشية سبت اليهود، تفتّر حركة التبادل التجاري في بعض القطاعات. فسوق الجلد الذي كان اليهود يبيعون عليه، تتباطأ فيه الحركة أيام الجمعة لتتوقف تماما أيام السبت (انظر الشكل 5). وهمين اليهود أيضا على فرع آخر من تجارة الجلد، حيث لا يحصل الأمناء يوم سبت اليهود على أي شيء يذكر من سوق جلد الخرافين. كما أن عدم تحصيل الأمناء لأية مداخيل من «القاعة» أيام السبت يدل على احتكار اليهود لتجارة تقسيط الزيت والزبد والعسل والفواكه المجففة والجوز ومواد أخرى تباع في هذا السوق⁽¹¹⁴⁾. وحتى سوق الجبوتية الذي يستفيد منه عدد كبير من مسلمي سكان البوادي المجاورة، تتناقص فيه الحركة يوم سبت اليهود (انظر الشكل 6).

ويعتبر يوم الخميس أكثر أيام الأسبوع حركة ورواجا في كل أسواق الصورة. وتتشترك بقية المدن المغربية الأخرى في هذه الخاصية، حيث يتوافد أهل البوادي من الأحواز المجاورة على المدينة لبيع المواشي والجلود وغيرها من منتجات الفلاحة⁽¹¹⁵⁾. وتدخل إلى صناديق الأمناء أيام الخميس رسوم محصولها على المواشي والجلود وعلى واجبات الذهب في «الكرنة» بمعدلات تبلغ ضعف معدلات الرسوم المحصلة خلال أي يوم من أيام الأسبوع الأخرى (الشكل 6). ويكون يوم الخميس أيضا أكثر أيام الأسبوع نشاطاً عند الجزائريين، لحاجة سكان المدينة إلى كميات غير معتادة من اللحوم لتحضير طعام الكسكس، الأكلة التقليدية ليوم الجمعة. وكذلك الشأن مع «الطرافة» اليهود، الذين ربما قدّموا خدماتهم للتجار الوافدين من البوادي إلى المدينة قصد التسوق فيها يوم الخميس أيضا⁽¹¹⁶⁾. وبهذا، فإن اقتراب يوم الجمعة وحلول ليلة

(114) لعل المذن كان يستخلص 10% من المواد التي تباع في «القاعة».

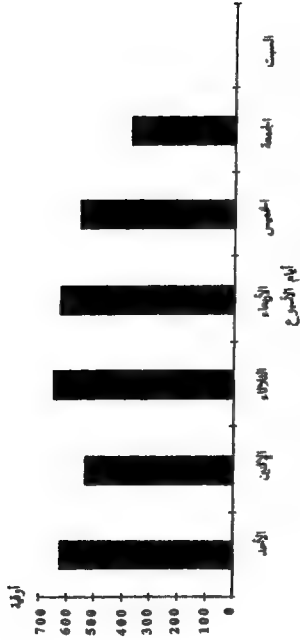
(انظر: Le Tournieu, Fès, p. 392).

(115) فيما يخص مدن مراكش وسلا وفاس، شتلا، انظر :

Leard, Morocco, p. 169 ; Brown, People, pp. 19-20 ; Le Tournieu, Fès, p. 392

(116) سبت الإشارة إلى أن اليهود في صفرو كانوا مركّبين كثيرا على الحارزة والحفاطة لفائدة زبناء قرويين

(Geertz, «Suq», pp. 170).



الشكل 5 : سوق الجذلة : معدلات للمداخيل في الأسبوع خلال السنة 1883/1301 -
1884. (ج.ح.ر)، الكفاش 122.

سبت اليهود يفرضان على أسواق المدينة بين الأسبوع والأسبوع حركة يتحكما في درجات إيقاعها تحكما تاما.

ويرتبط الحجم الأكبر من النشاط التجاري لأسواق الصورة بالعلاقات التي تقيمها المدينة مع البوادي المجاورة المحيطة بها ومع الإيقاعات الموسمية التي تتميز بها التجارة البعيدة المدى. وترتبط الأنشطة الحضرية بأشكال التبادل ارتباطاً معقداً، ليس في المرسى والبزار فحسب، بل على امتداد طرق القوافل التجارية خارج أسوار المدينة أيضاً.

الفصل الرابع خارج الأسوار

تبدو الصورة للمُقرب منها من جهة البر وكأنها واحة من الواحات. «فهى تظهر للعيان فجأة وكأنها سراب في الصحراء، لأنه لا بد أولاً من عبور عدة أميال من التلال الرملية المثقّلة وفي الطرف القصي ترقد المدينة، وتظهر سطوحها البيضاء وصوامع مساجدها جلية بفضل البحر الأزرق العميق ورائعها»⁽¹⁾. وتبدو الصورة على المتوال نفسه الذي تبدو به جل الحواضر في المغرب : فالأراضي القريبة من أحواضها غير محروقة⁽²⁾، ولا توجد وراء أسوارها سوى عرصات قليلة تمتد على مسافة قصيرة منها. والمدينة نفسها قائمة على قُنة مرتفع هضبي ملاصق للبحر. ولذلك، كان مناخها دائم الاعتدال ولا يتوقف هبوب النسيم عليها. ويكفي المرء أن يتوغل في الداخل بضعة أميال، ليجد نفسه في منطقة غير معتدلة المناخ. وتختلف المدينة المحاطة بالأسوار أنطباعاً بالعزلة عن بقية العالم ؛ ويساهم مناخها المحلي الفريد في تعميق الشعور بانفصالها عن بقية أنحاء المغرب.

غير أن هذه الصورة الطبيعية تخدع الحواس، لأن الصورة تربطها روابط قوية ومتنوعة بأحواضها الخلفية القريبة منها والأسواق الداخلية البعيدة عنها. ويعتبر التدفق المستمر للتجار والباعة المتجولين — من الأمازيغيين واليهود — عبر أبواب المدينة من الصور المثيرة للإنتباه أيضاً في المدينة. وكانت هذه الحركة المستمرة للناس والبضائع تعتمد على شبكات اجتماعية تيسر للباعة المتجولين والقوافل أن يقطعوا في الأحوال العادية، المسافات القريبة والبعيدة في أمان وأطمئنان.

(1) Times of Morocco، 11 غشت 1888.

(2) Edmund Burke, «Morocco and the Near East : Reflections on some Basic Differences»,
Archiv. Europ. Sociol., 10 (1969), 84.

الباعة المتجولون

تعتبر مدينة الصويرة، من حيث الأهمية العددية، مدينة الباعة المتجولين بالأساس. فبعضهم، كما رأينا، يشتغلون سماسرة لتجار القصبة. وأهم من ذلك أنهم كانوا يشكلون صلة الوصل الضرورية بين المدينة والبادي. وهذه النقطة أهميتها البالغة الخاصة، ما دامت الصويرة منعزلة جغرافيا، وما دامت المؤن الغذائية أيضا تنقل عبر مسافات بعيدة جدا. وهكذا تبدو الصويرة للأجانب مدينة «ليس لها اتصال مباشر بالبادي»⁽³⁾. ويرى القنصل الفرنسي صولانج - بودان أن الصويرة «مدينة مصطنعة»⁽⁴⁾. وهي مصطنعة، لأن غالبية السكان القرويين يعيشون بعيدا جدا عنها إلى درجة لا يمكنهم معها القدوم إليها والعودة منها إلى بواديهم في يوم واحد. وهذا يعني، حسب أحد النماذج، أن الصويرة لم تكن لها في الحقيقة «تجارة محلية»⁽⁵⁾؛ فكان بعد المسافة وارتفاع تكاليف النقل يجعلان السلع الغذائية أغلى مما هي عليه في المدن الأخرى⁽⁶⁾. وعلى الرغم من بعد المسافة هذا، فإن جل الصلات التي كانت تربط بين الصويرة والمناطق المجاورة لها في حاحا والشياطمة صلات «محلية» إلى حد ما، لأنها في قسمها الأكبر لم تكن لها علاقة بتجارة المغرب التصديرية والاستيرادية. إذ يمكن التمييز بين الباعة المتجولين الذين يقومون بجولات في الأسواق الجهوية ويعدون إلى المدينة عند نهاية الأسبوع، والباعة المتنقلين الذين يغادرون المدينة لمدة فصول عديدة.

ويمكن الناس أن يأتوا من البادية إلى المدينة قصد التسوق والتبضع، ومع ذلك يظلون أيضا مرتبطين بالباعة المتجولين لنقل بضائعهم. ويفضل عدد من أفراد القبائل التنقل إلى الأسواق الأسبوعية الموجودة في النواحي القريبة منهم للإلتقاء فيها بالباعة

(3) Leared, Marocco, p. 71.

(4) A.E., Maroc, M.D. 4, دجنبر 1847، صولانج - بودان.

(5) تجر المسافة عاملا حاسما في تحديد الاختلاف بين التجارة «المحلية» والتجارة «الجمدة المدي» في إفريقيا الغربية قبل الإستعمار. ويمكن الحديث عن التجارة المحلية عندما تنشط في مجال لا يتجاوز إشباع عشر أميال داخل منطقة الإنتاج. هذا المميز «أثار الإهتمام إلى الاختلافات الموجودة في درجات التخصص في أصناف معينة من المؤسسات التجارية وفي تشكيلة البضائع والسلع المتبادلة وفي طبيعة مطالب المستهلك وإحتياجاته».

A.G. Hopkins, *An Economic History of West Africa* (London, 1973), p. 53.

(6) G. Beauclerk, *Journey to Morocco*, p. 229.

المتجولين الآتين إليها من المدينة. وكان هؤلاء «التجار الراكبون» والذين يترددون على البوادي يمتطون ظهور الحمير أو البغال في مجموعات تتكون من فردين أو ثلاثة أفراد، مختصين في تزويد الفلاحين بسلع مستوردة مثل الكتان والمنسوجات القطنية والشاي والسكر⁽⁷⁾. وبناء عليه، فإن البوادي المجاورة - كما وصفها يعيش حلفي، وهو كاتب من ملاح الصورة - «كانت تتوفر على تجار صغار يشترون بضائع يؤدون ثمنها أو يقتنونها بالسلف، فيحملونها على دوابهم ويندھبون بها خارج المدينة لبيعها في الأسواق»⁽⁸⁾.

وتكونت نسبة عالية من هؤلاء الباعة المتجولين من اليهود. وأثبتت الدراسات أن الباعة المتجولين اليهود قد شكلوا المجموعة المهيمنة التي كانت تربط الصلة بين المدن وبواديها في جهات كثيرة من بلدان شمال إفريقيا. ولما كان اليهود غير متجلبذين في مجتمع البادية ولا تربطهم به أي علاقات قرابة أو أي انتماجات قبلية، فإن ذلك يعني أنهم لم يشكلوا تهديدا سياسيا، ولذلك كانوا يحظون بكثير من الثقة في كل الأمور ذات الصبغة الاقتصادية. وعلى نحو لا يخلو من التناقض، فإن خاصية التهميش هذه التي تميز بها اليهود ضماناً للحيد الذي كان من مصلحة جميع الأطراف المعنية أن تحافظ عليه في الظروف العادية. وحتى فيما يخص الأدوار الجنسية أيضاً، كان الباعة المتجولون اليهود هامشين ومحايدين في الوقت نفسه. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه تصور حدوث أي تعامل بين رجل مسلم وامرأة غريبة عن وسطه الأسري المباشر، فإن اليهودي يحكم وضعه الدونية يستطيع الدخول إلى دار إحدى النساء المسلمات لأغراض تجارية⁽⁹⁾. وتنعقد الأسواق الأسبوعية المنبثة عبر أرجاء

(7) انظر ما كتبه كيزر عن معالي التجار «الراكبين» والتجار «القاعدين» (Geertz, «Suq», p. 171).

(8) Halewi, (1891), 581.

(9) فيما يخص الباعة المتجولين اليهود في المغرب، انظر :

Geertz, «Suq», pp. 170-172 ; Deahen, Silber, p. 35 ; Dale F. Eickelman, «Religion and Trade in Western Morocco», *Research in Economic Anthropology*, 5 (1983), 341-388 ; K. L. Brown, «Mellah and Medina : A Moroccan City and its Jewish Quarter (Salé, ca 1880-1930)», in S. Morag, I. Ben-Ami, and N. Stillman, *Studies in Judaism and Islam* (Jerusalem, 1981), pp. 266-270 ; Burke, «Morocco and the Near East», pp. 86-87.

لا تستزم العلاقة بين المسلمين واليهود التنافس الاجتماعي نفسه الذي يطبع العلاقة بين مسلمين اثنين.
انظر :

Lawrence Raven, *Bargaining for Reality : The Construction of Social Relations in a Muslim Community* (Chicago and London, 1984), p. 152.

الأراضي الخلفية المجاورة للصورة (الخريطة 3)، تحت حماية القواد والشيوخ المحليين. ويضربنا يمشح حلفي بأن صغار التجار كانوا «يشترون السلع ويحملونها على دوابهم خارج المدينة لبيعها في الأسواق للـ«كوبيم» (أي المسلمين). ولكل يوم من أيام الأسبوع سوق يعرف باسم اليوم الذي يتعقد فيه»⁽¹⁰⁾. وبالفعل، يُسمى كل سوق باسم يميزه عن بقية الأسواق، وهو اسم اليوم الذي يتعقد فيه السوق (سوق الأحد، سوق الإثنين، إلخ). وقد تعرّف الدارسون في منطقة الشياظمة وحاحا وفي شمال إذاوتنان حوالي 34 سوقا أسبوعيا مختلفا خلال الفترات السابقة للإستعمار (الجدول 13).

الجدول 13 : الأسواق الأسبوعية النشطة في الأراضي الخلفية للصورة قبل الفترة الإستعمارية

الأحد	سوق الأحد	8
الاثنين	سوق الاثنين	5
الثلاثاء	سوق الثلاثاء	4
الأربعاء	سوق الأربعاء	1
الخميس	سوق الخميس	8
الجمعة	سوق الجمعة	5
السبت	سوق السبت	3
المجموع		34

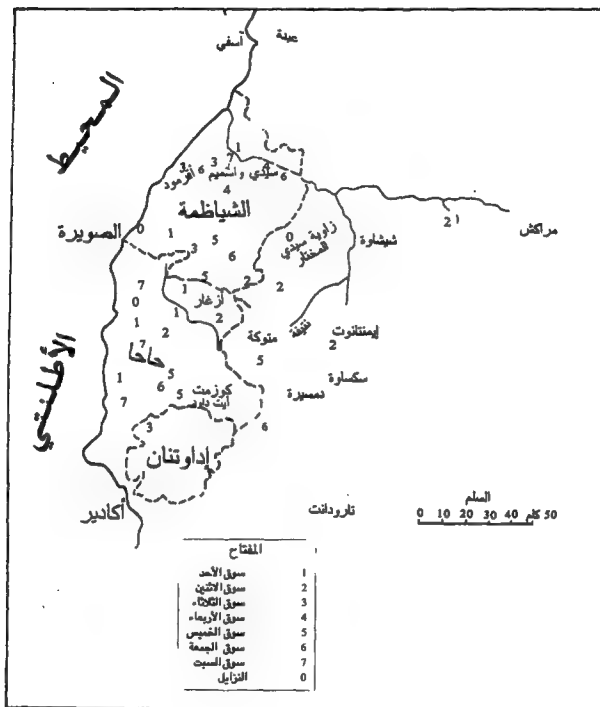
ويبدو أن يوم الأحد كان يتحكم في بقية أيام الأسبوع حسب ما أثبتته دراسة حديثة العهد عن الأسواق في شمال المغرب⁽¹¹⁾. ويفرد يوم الخميس بانعقاد أسواق عديدة خلاله كما هو حال يوم الأحد. ويبدو واضحا أن نهار الخميس كان يوما تتعقد

ونظر عن الموضوع نفسه في جهات أخرى من شمال إفريقيا :

Udovitch and Valensi, *The Last Arab Jews*, p. 103 ; Harvey E. Goldberg, *The Book of Mordechai. A Study of the Jews of Libya* (Philadelphia, 1980), pp. 81-84.

Halewi, (1891), 581 (10)

Jean-François Troin, *Les Souks marocains* (Aix-en-Provence, 1975), pp. 82-83 (11)



الخريطة 3 : الأسواق في المنطقة الخلفية للصورة قبل الإستعمار.

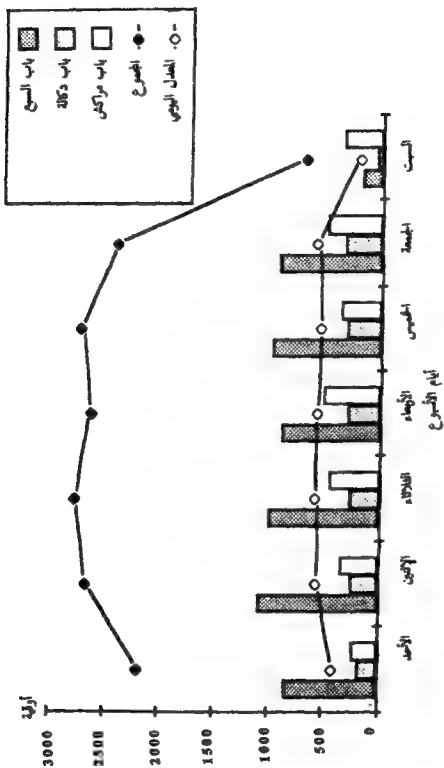
فيه أسواق كثيرة وكبيرة سواء في المناطق القروية أو في الأسواق الحضرية، بينما لا تعرف المنطقة نفسها سوى سوق واحد يوم الأربعاء. وربما كان السبب في ذلك هو أنه يسبق انعقاد سوق الخميس. ويوم الجمعة أرقام لا بأس بها من حيث عدد الأسواق المتعددة فيه، وتأتي مباشرة قبل سبت اليهود. ويكون على الباعة المتجولين اليهود الذين لم يتمكنوا من العودة إلى الصورة بعد هذا السوق أن يقيموا في عين المكان حتى يوم الأحد. ولم يكن يوم السبت يوم أسواق كثيرة، ولعل مرّة ذلك إلى هيمنة الباعة المتجولين اليهود على حركة التبادل في الأسواق. ومع ذلك، كان أهل الصورة يحضرون يوم السبت ملاكماً للسفر⁽¹²⁾، ولا تتعقد فيه إلا أسواق قليلة يتاجر فيها المسلمون دون اليهود. ومن الممكن جداً أن نستحضر بعض تحركات الباعة المتجولين بدراسة كنانيش مكوس الأبواب الخاصة بالصورة (انظر الشكل 7)⁽¹³⁾. لقد كانت أبواب المدينة الثلاثة تعرف حركة تنقل قوية للأفراد والبضائع في كل أيام الأسبوع باستثناء يوم السبت الذي لا تسجل فيه سوى 39% من حركة التنقل. كما أن المداخل المحصّلة في مجموع الأبواب الثلاثة هي في أيام الأحد أقل من المعدل العادي (بحوالي 16%). ولعل مرّة ذلك إلى أن عدداً قليلاً فقط من الباعة المتجولين اليهود هم الذين عادوا إلى الصورة مصحوبين ببضائعهم يوم الأحد بعد أن كانوا قد تركوها عند انتهاء سبت اليهود. لكن بحلول يوم الإثنين، يستعيد باب السبّ، وهو الباب الجنوبي للمدينة، حركته ليسجل أعلى درجة نشاط يعرفها الأسبوع بكامله. وربما مكنت الأسواق الكثيرة التي تتعقد أيام الأحد داخل مجال يمتد شعاعه محسون ميلاً نحو جنوب الصورة وغربها، ربما مكنت هذه الأسواق العديد من الباعة المتجولين من إتمام أشغالهم بعد ظهور يوم الأحد والعودة إلى المدينة في آخر يوم الإثنين. وتتبع حركة التنقل في باب مراكش، وهو الطريق المؤدي إلى العاصمة، بعد يوم الأحد. فالباعة اليهود المتنقلون الذين يغادرون مراكش يوم الأحد صباحاً لا يمكنهم بلوغ الصورة قبل يوم الثلاثاء أو الأربعاء⁽¹⁴⁾. ولعل تزايد حركة التنقل عبر باب مراكش يجد

(12) Edward Westermarck, *Ritual and Belief in Morocco* (London, 1906), vol II, p. 45.

(13) الحفانة الحسية، الكناش 122.

(14) تقدر المسافة بين مراكش والصورة بالتين وثلاثين ساعة على الأقل، وليس بنأى ساعات كما جاء عند العربي. انظر :

Auguste Beaumier, «Itinéraire de Magador au Maroc et du Maroc à Safry», *B.S.G.*, Se sér, 16 (1868) 326 ; Laroui, *Les Origines*, p. 54.



تفسيو في انعقاد أسواق يومي الإثنين والثلاثاء شرق المدينة. وفي يوم الخميس، تتلاشى حركة التنقل. وربما كان السبب في ذلك هو قضاء العديد من سكان القبائل المجاورة ليلتهم السابقة في فنادق الصورة استعدادا للتبكير في السوق الكبير الذي ينعقد في المدينة كل يوم محمس. وفي يوم الجمعة، تشتد الحركة في باب مراكش، ويحصل أن يكون ذلك نتيجة لمودة الباعة المتجولين اليهود إلى مدينتهم لحضور مراسم سبت اليهود فيها. وربما بقي بعضهم في أسواق البادية الكبيرة التي تنعقد شرق المدينة في مسكالة وفي نكتافة الواقعة جنوب المدينة تقريبا. وتزداد حركة التنقل ارتفاعاً خلال أيام الأسبوع عبر باب دكالة البوابة الشمالية للمدينة، إلى أن تبلغ ذروتها يوم الجمعة. إذ يعود الباعة المتجولون اليهود القادمون من الشمال إلى مدينتهم قبل حلول سبت اليهود. ولا تعرف البوابة الشمالية القرية من الملاح عمليا أي حركة لتنقل السلع والأفراد أيام السبت. أما التجار المسلمون الذين توقف بعضهم في أسواق الجمعة، فقد يفضلون استعمال باب مراكش المؤدي إلى قلب المدينة مباشرة. وعلى نحو مماثل، تعرف حركة التنقل عبر باب السبع انخفاضاً كبيراً، لأن التجار اليهود هم الذين ينشطون الجزء الأكبر من حركة التنقل التي يعرفها باب السبع. إذ يأتون من منطقة حاحا إلى مدينة الصورة بجلود الماعز وبكميات كبيرة من اللوز وبغيرها من السلع. وعلى مقربة من هذا الباب، يقع سوق الجلد الذي يهيمن عليه تجار اليهود، وينعقد طوال أيام الأسبوع ماعدا يوم سبت اليهود.

ويخطط الباعة المتجولون الصوريون بدقة للمسالك التي عليهم أن يعبروها، خاصة وأن المسافات الفاصلة بين الأسواق القروية بعيدة. ويعتمد هؤلاء الباعة المتجولون على البقال والحميز، وأحيانا على الجمال، وسيلة للنقل والتنقل، ويحسبون المسافات باعتماد تقدير ساعات المشي على الأقدام لبلوغ الأماكن المقصودة⁽¹⁵⁾. وكانت البغال والحميز ضرورية للمناطق الجبلية المحيطة بالصورة، ولا سيما لبعض الأجزاء من أراضي حاحة وإداوتتان. ويحتمل ألا تقل المسافة الفاصلة بين مدينة الصورة وأقرب الأسواق إليها في إداوتكزض أو في الحنشان عن أربع ساعات على الأقل مشيا على الأقدام. وتستغرق الرحلة سيرا على الأقدام من الصورة إلى سوق

(15) وقد استعمل في أحد الأختلة مصطلح «الفرسخ» (بارساوت) - وهو من وحدات قياس الطول الفارسية القديمة، ويساوي حوالي ثلاثة أميال وربع الميل - لتقدير المسافة الفاصلة بين الصورة وأسفي (Halewi, 1891), 563.

الإثنين الذي ينعقد في إداويسارن تسع ساعات⁽¹⁶⁾. غير أن أغلب الأسواق تقع على بعد أكثر من رحلة يوم كامل، مما يدل على أن الباعة المتجولين كانوا يسلكون طرقاً قد خططوا لها بإتقان. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، توجد مراكز على بعد ثلاثة أيام على الأقل من الصورة، مما يحتم قضاء ليلتين أو ثلاث ليال خارج المدينة. وفي الطريق المؤدي إلى سوس، تبعد إيمتانتون عن الصورة بمسافة تقدر بعشرين ساعة مشياً على الأقدام. وقد أنشأ المخزن محطات عبر هذه الطرق تسمى التزابل، كان الهدف منها توفير الحماية والأمن للتجار المتنقلين وسلمهم، والراحة والطعام لهم ولدوابهم⁽¹⁷⁾. وفي بعض الأحيان، يحتفظ اليهود لأنفسهم بحوانيت شبه قارة في أسواق البادية وربما باتوا فيها أيضاً. وبينما يعود بعض الباعة المتجولين اليهود إلى الصورة ليحضرُوا فيها مراسم سبت اليهود، يضطر البعض الآخر إلى المكوث مدة أطول بعيداً عن الصورة وسط طوائف يهودية شبه قارة. وعلاوة على ذلك، فقد كان من مصلحة القواد والشيوخ المحليين توفير الحماية للباعة المتجولين الذين يزودونهم بالمؤمن.

ويمكننا تعرّف التنقلات الأسبوعية للتجار المتجولين اليهود من خلال وصف للمحنة التي عاناها أخوان تاجران من الصورة. ويتعلق الأمر بقصة سلام بن إسحاق بوحصورة حديث العهد بالزواج وأخيه مخلوف كما رواها لنا يعيش حلفي سنة 1891 : ففي يوم الإثنين، حل الأخوان بسوق الإثنين بإيمتليت لشراء بعض السلع قصد بيعها في الطريق. وفي مساء ذلك اليوم، ذهبا إلى مكان يسمى أيت داود قضيا فيه تلك الليلة. وفي اليوم التالي، اتجه الأخوان إلى مكان يسمى يلاس، ثم طافا ثلاثة أيام في الأراضي المجاورة لشراء بعض المنتجات المحلية. وكان من المفروض أن يصلا إلى سوق جمعة أيت داود (وهو سوق يحمل اسماً مماثلاً للسوق الذي يقع في إداويسارن). غير أن الأخوين لم يظهر لهما أثر صبيحة يوم الجمعة، فذهب بعض اليهود يوم السوق إلى القناتد أملاً في العثور عليهما هناك، لكن دون جدوى. وفي اليوم التالي، راجت الأخبار بمقتل الأخوين معاً، وما لبثت أن تأكدت صحة الخبر بعد ذلك بقليل. وكان على اليهود أن ينتظروا مساء يوم السبت (موساي شبات) لإرسال مبعوث ينقل الخبر إلى الصورة، لأن سوق جمعة أيت داود (وقد أصبح حالياً ينعقد يوم السبت) يبعد

⁽¹⁶⁾ Halewi, (1891), 362.

⁽¹⁷⁾ Bonnier, «Itinéraires», 327-328.

عن الصورة بمسافة لن يسمح طولها للمبعوث بأن يصل إلى بيته في الوقت المناسب عند بداية سبت اليهود مساء يوم الجمعة⁽¹⁸⁾.

وكان الباعة المتجولون المسلمون يأخذون الجوانب الدينية بعين الاعتبار في تخطيطهم لتقائهم. وغالبا ما تنعقد الأسواق عند مسافات قريبة من بعض الزوايا أو بعض أضرحة الأولياء الصالحين⁽¹⁹⁾. ومن أكثر مزارات الأولياء «شعبية» في المنطقة ضريح سيدي واسم في الشياظمة وضريح سيدي سعيد عبد النعيم في إداووزيا. وينعقد قرب ضريحيهما سوقان هامان يوم الجمعة، مما يتيح القيام بأعمال تجارية صبيحة ذلك اليوم قبل التوجه لأداء صلاة الجمعة. وتضفي حرمة الولي الصالح وقداسته على المكان جوا من السكينة والأمان تضمن سلوكا سلميا في أوساط المتعاملين التجاريين⁽²⁰⁾.

العبور الآمن

يرتبط مصدر التجارة البنية في المغرب بوجود شبكة من العلاقات الاجتماعية تمكن الباعة المتجولين والحمالين من التنقل في البوادي دون التعرض لأي مضايقة أو إزعاج. ويعتبر السلطان نفسه من مصادر الحماية والأمان، لأن مما تنص عليه العلاقة التعاقدية القائمة بين السلطان وتجاره أن يوفر عاهل البلاد الحماية الكاملة لتجار السلطان ولبضاعتهم عبر الطرق التجارية. وإذا كان التاجر السلطاني يهوديا، صارت مسؤولية السلطان مضاعفة، لأنه ملزم شرعا بتوفير الحماية لأهل الذمة الذين يعيشون فوق أراضيه. ويفرض الواجب الديني على الدول الإسلامية حماية حياة اليهود باعتبارهم أقل شأنا من الناحية الشرعية. ويعتضد ذلك تحظى طائفتهم بحماية السلطات الإسلامية الحاكمة. وفي سنة 1846، مثلاً، أخبر أحد القواد الشريف

(18) 941-942, 927, Halawi, (1891). عر أعضاء طائفة اليهود في كوزيت (والمكوزة من حوالي أربعين يهوديا) على جثي الضمحين في مكان يدعى الياسمين. وكان يهود كوزيت مصحوبين بالهاجازية الذين وضعهم رهن إشارتهم قائد إداووزيا ومتركة. ولما كان اليهود يؤدون دورا أساسيا في المنطقة، فإن القائد كان على استعداد لضمان أمنهم وحمايتهم. ويبدو أن طائفة يهود كوزيت التي لا تُعرف شيء عن أصولها كانت طائفة «مهاجرة» يحمل أنها تعود إلى الصورة للإحفال فيها بالأعياد اليهودية.

(19) 13, Edmond Doutté, «Organisation sociale et domestique chez le H'ah'as R.C.», (1905).

(20) Montagne, *Les Berbères et le Mahham*, p. 25 ; A. Marcet, *Le Maroc : Voyage d'une mission française à la cour du Sultan* (Paris, 1885), p. 264.

الحسين أوهاشم الإليفي بأن شهل (Sahul)، التاجر السلطاني اليهودي، قد أرسل لتحصيل ديونه التي كانت على بعض المسلمين واليهود من إيغ وإفران. وكان السلطان قد أمر القائد بتقديم العون لليهودي؛ فطلب القائد المذكور العون من الشريف، لأن «ماله اليوم صار من أموال السلطان نصره الله... فهو من تجار السلطان يجب حفظ حرمة السلطان في شؤونه ورعي الجانب الملكي زيادة على حرمة أهل الذمة التي أمر الرسول ﷺ برعيها لهم»⁽²¹⁾.

وبينا كان في وسع السلطان الحفاظ على درجة من المشروعية في المناطق الواقعة خارج نفوذه المباشر⁽²²⁾، فإن المناطق الموجودة تحت المراقبة المباشرة للمخزن

(21) وثائق آل بومديعة، 29 صفر 1262/26 فيفريو 1846، محمد بومهدي إلى الحسين أوهاشم. انظر نصها المترجم إلى الفرنسية في :

Mohamed Ennaji et Paul Pascon, *Le Makhzen et le Sous Al-Aqsa, la correspondance politique de la maison d'Ismah (1621-1894)* (Paris, Casablanca, 1988), document n° 5, pp. 43-44.

(22) لا تخلو جل كتابات المرحلة الإستعمارية من الحديث عن ثنائية ما يسمى بـ«بلاد المخزن» المعرف فيها بسلطنة: «السلطان» و«بلاد السية» التي تشمل المناطق «المنشقة» - وهي في الغالب المناطق الجبلية والأمازيغية - التي لا تخضع مباشرة لمراقبة السلطان ولا يستطيع فرض الضرائب على سكانها. وتوجد هذه الأطروحة بصيغة خاصة عند روبرت مونتاني (R. Montagne, *Les Berbères et le Makhzen*). وقد تولى فرانسيسكو بنيت تحليل الموضوع نفسه بالمعنى إلى كل أدبياته الثنائية :

Francisco Benet, «Explosive Markets : The Berber Highlands», in Potanyi et al., *Trade and Market*, pp. 188-217.

وقام إيرنست كهلر بدراسة لهذا السوق في دراسة نموذجية :

E. Gellner, *Saints of the Atlas* (Chicago and London, 1969), pp. 1-5.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطان يحافظ على مشروعية رمزية، وتكون له القدرة بين الحين والآخر على ممارسة وظيفة التحكم بين القبائل الموجودة في الأراضي «المنشقة». انظر الإنكشافات الصادرة عن جرمان عياش في موضوع ثنائية بلاد السية/بلاد المخزن :

Germán Ayache, *Etudes d'histoire marocaine* (Rabat, 1979), 159-176 ; Raymond Jamous, *Honneur et baraka : les structures sociales traditionnelles dans le Rif* (Cambridge et Paris, 1981), p. 241.

ويمكن العودة إلى الدراسة النموذجية التي أجراها عبد الرحمن المجدد في موضوع العلاقات بين المناطق القبلية والمخزن : البوادي المغربية قبل الإستعمار، قبائل إيفان والمخزن بين القرن السادس عشر والثامن عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995. وفيما يخص العلاقة بين هذه الثنائية المجازية والسياسة التي نهجتها فرنسا في المغرب خلال فترة الحماية، انظر :

Edmond Burke, «The Image of the Moroccan State in French Ethnological Literature : a New Look at the Origin of Lyautey's Berber Policy», in Gellner and Micautz, *Arabs and Berbers*, pp. 175-199.

المركزي قد أنشئت فيها محطات وقائية تسمى النزائيل أو النزالات⁽²³⁾. ويمكن هذه المحطات التجار والباعة المتنقلين من محلات يأوون إليها في الليل بمقابل مالي زهيد يفرض أدائهم على التجار والمسافرين والدواب وعلى أحمال السلع. وتوجد النزالات بين الصورة ومراكش وأسفي في كل موقف من مواقف الرحلة⁽²⁴⁾. وتبين بعض التجار في هذه المحطات نوعا من الحواجز المعقولة، نظرا للواجبات المفروض أدائها عند استعمالها. علاوة على ذلك، لم يسلم النزلاء من التعرض في بعض المناسبات لهجمات استهدفت النزائيل ذاتها⁽²⁵⁾. غير أن حوادث من هذا القبيل كانت نادرة، لأن مصالح المخزن اقتضت توفير الأمن في الطرق التجارية المؤدية من الصورة وإليها.

ويحتاج المسافر في مناطق الجنوب الغربي من المغرب إلى الحماية من أطراف محلية حتى يضمن عبورها في أمان واطمئنان، لعجز المخزن عن توفير الأمن في جميع الطرق التجارية. وبناء عليه، يضطر التجار إلى أداء نوع من الإتاوة إلى أهل القبائل الذين يتحكمون في شؤون المناطق التي يرغبون في المرور عبر أراضيها. وكان نوع من ضريبة المرور التي تسمى «الزطاطة»⁽²⁶⁾ - وتعني حرفيا بالأمازيغية «قطعة من الثوب»، لكنها قد تكون في الواقع حايلك الرئيس - يتبادلها رزمها الزبون، الذي غالبا

(23) قال عبد الهاب بنمنصور إنه مصطلح قديم، ولو أنه لم يقدم أي دليل على أصله (الوثائق، ج 4 (1977)، ص. 378). ونجد ترميزا مسويا للمصطلح واستعماله عند علال الحديدي في مقال بعنوان: «من التاريخ الاجتماعي للمغرب: مؤسسة النزائيل والمواصلات الداخلية والتدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر»، ضمن أعمال ندوة التجارة وعلاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج 1، ص. 193-210، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق (الدار البيضاء، 1992) - (المغرب).

(24) للوقوف على أوصاف النزالات خلال القرن التاسع عشر، يمكن الرجوع إلى المراجع التالية : Leared, Marocco, p. 103 ; Hooker and Bell, Journal, p. 110 ; Marcot, Le Maroc, p. 223 ; Halewi, (1891), 589 ; Hubert Giraud, «Itinéraire de Mogador à Marrakech (1896-1892)», C.R. de Séances du Congrès National de Géographie, Marseille (1898), p. 4.

(25) وردت أخبار عن حالة تعرضت فيها مجموعة صحفية من البيود للقتل سنة 1874 في إحدى النزالات بمنطقة الشياخمة (A.I.U., Maroc XXXIII E 571، 25 دجنبر 1874، إميل ألتاراس (Emil Altaras)).

(26) انظر عن أصل المصطلح ومعناه : E. Laoust, Mots et choses berbères (Paris, 1920) ; D. M. Hart, The Alth Waryarthur of the Moroccan Rif (Tucson, 1976), pp. 303-305 ; Geertz «Saq», pp. 137-138.

يبدو أن مصطلحي «النزالك» و«الزطاطة» يبلان على معنى واحد (انظر ما سيأتي)، وربما اختلعت التسمية من منطقة إلى أخرى. (المغرب) وانظر أيضا :

ما يكون شيخ القافلة أو أمينها، وأولئك الذين يضمّنون سلامة المرور، أي «الزطاط». ويعتبر الزطاط ضرورياً، ولا يمكن الإستغناء عن خدماته في المناطق غير الخاضعة للمراقبة المباشرة لسلطة المخزن المركزي، كما هو الحال في إدا وتنان الجبلية التي نادراً ما تمكن المخزن من تحصيل الضرائب فيها أو في تعيين قواد يمثلونه على سكانها. وحين عمّتها الفوضى في أواخر سنة 1875، اعترف السلطان مولاي الحسن في رسالة وجهها لقائد الصورة بواقع الأمر في إدا وتنان فقال : «ولا تسلك قبائلهم إلا بالزطاط»⁽²⁷⁾.

واقضت مصالح أهل القبائل أن يساهموا في ضمان سلامة حركة تنقل التجار عبر الطرقات والمسالك. وهكذا فإن وجود شبكة من العلاقات، قوامها السيد الحامي والزبون - وهذا المصطلح ليس بغريب عن مصادر القرن التاسع عشر -، يتيح للتجار المتنقلين إمكانات المرور الآمن عبر مسافات طويلة دون التعرض لأي خطر أو مضايقة. وكتب دافيدسن (Davidson)، الطبيب والرحالة الإنجليزي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وهو يتحدث عن يهود الأطلس، فقال إن «حالتهم تشبه حالة السيد الحامي والزبون، وكلاهما يحصلان على فوائد متساوية القيمة. ولذلك تجد الأمازيغي على أتم الإستعداد لمناصرة قضية اليهودي أمام أي خطر يهددها»⁽²⁸⁾. وعلى العموم، تنشأ العلاقة بين المسلمين واليهود على أساس «الذبيحة»، فيذهب اليهودي كبشاً أو ثوراً أمام أحد الأمازيغيين أو أمام مناصر عربي يكون هو «السيد»⁽²⁹⁾. ومن الناحية العملية، يمكن فرض واجبات مرور فادحة، خصوصاً إذا كان الزبناء الراغبون في المرور يهوداً. وتشكل الذبيحة رابطة تسمى «مزراك» (وتعني حرفياً بالأمازيغية

Abdelahad Sebti, «Insécurité et figures de la protection au XIXe siècle, La «Ztata» et son vocabulaire», in *La société civile au Maroc, approches*, sous la direction de Noureddine El Aoufi, (Rabat, 1992), pp. 47-69 ; Du même auteur, «Ztata et sécurité du voyage, un thème [de pratique judiciaire marocaine]», *Heperia-Tamuda*, 30 (1992), 37-52.

(27) (م.م)، الصورة 3، 26 ذو القعدة 1292/19 دجنبر 1875، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة.

(28) John Davidson, *Notes Taken during Travels in Africa* (London, 1836), p. 188.

(29) وقد يكون هذا أخص بعلاقات اليهود مع السيد المناصر. إذ خلس البعض إلى أن اليهود ومجموعات أخرى أهل شأن كانوا يُفرضون من واجبات الزطاطة (Hart, *Al Waryarhar*, p. 304). وجاءت بادت آخر أن اليهود كانوا يؤدون واجبات مرور باهظة. انظر :

Ross E. Dunn, *Resistance in the Desert : Moroccan Responses to French Imperialism, 1881-1912* (Madison, 1977), pp. 16-17.

الإسفين⁽³⁰⁾ أو «العار»⁽³¹⁾ (أي «الحزبي»). بعد ذلك، يصير الزبون تحت حماية سيده أو تحت حماية القبيلة بكاملها، ويتوجب عليه بالتالي أن يقدم أدايات سنوية للرئيس في شكل كتان أو سكر. وتصبح مثل هذه الموائيق متوارثة من سلالتي السيد والزبون معاً، وتحافظان على استمرار مفعولها محافظة قوية. ويمكن العلاقة القائمة بين الطرفين من تسهيل السفر والمبادلات التجارية طالما تمتع اليهودي بحماية السيد له. ويختبر الهجوم على أحد اليهود انتهاكا لحرمة الرئيس أو لحرمة القبيلة التي توفر له الحماية، فيكون توجيه العقاب الشديد للمعتدي أمراً مشروعاً في مثل هذه الحالة⁽³²⁾.

وكان أكثر الأسياد قوة على الإطلاق هم المرابطون الموجودون في زوايا الجنوب المغربي، والذين أقاموا ثرواتهم بالإعتماد على التحكم في مراقبة الطرق التجارية. وكانوا يسعون، كالسلطان، في حماية التجار الذين شكلوا أساس قوتهم السياسية والاقتصادية. وقد تولى الشيخ أبو بكر، سيد الزاوية الناصرية بتممكروت في درعة، أمر حماية القوافل وضمان سلامة التجار الصوريين المشاركين في التجارة العابرة للصحراء⁽³³⁾. ولم تقتصر الحماية التي ضمنها ذلك الشيخ على المناطق المحيطة بالزاوية، بل تعدتها إلى مناطق شاسعة تبعد عنها بعدة مسافات. وكانت الحماية تُوفّر

(30) Geertz, «Suq», pp. 137-138 ; Brown, «Mellah and Madinas», p. 269

(31) Westernmark, *Ritual*, vol. I, p. 535. ويقودنا وسترمارك إلى الاعتقاد خطأ بأن العار يعني «اللعنة» و«الإثم». وقد ثبت أن استعمال كلمة العار له علاقة بـ«الشرف» وبـ«الحزبي». انظر :

K.L. Brown, «The "Curse" of Westernmark», *Acta Philosophica Fennica*, 34 (1982), 219-259.

(32) آثار وجود هذا النسق انتباه الملاحظين خلال القرن التاسع عشر، ونذكر منهم على سبيل المثال : Foucauld, pp. 130-132 ; Walter B. Harris, *Tafilalet : The Narrative of a Journey of Exploration in The Atlas Mountains and the Oases of the North-West Sahara* (London, 1895), pp. 98-99.

ولهم جاموس بدراسة هذا النسق في الآونة الأخيرة (Jamous, *Honneur*, pp. 212-216). ولوحظ أن قتل اليهودي كان يعتبر جريمة أبشع من قتل المسلم بشاعة، لأن اليهود بصفة عامة ليسوا جزءاً من النسق السياسي، ولأنهم من أن يكون ثأر السيد له قبيحاً لا هوادة فيه.

Hart, *Alth Waryaghar*, p. 280 ; cf. Rosen, *Bargaining for Reality*, p. 153.

Georges Drague, *Esquisse d'histoire religieuse du Maroc. Confréries et Zaouias* (Paris, 1951), pp. 197-198.

ولنزيد من المعلومات عن الزاوية الناصرية ومكاتبها الجوسياسية، انظر ما كتبه عبد الله حمودي : Abdallah Hammoudi, «Sainteté, pouvoir, et société : Tamgout aux XVIIe et XVIIIe siècles», *Annales, E.S.C.*, 35 (1980), 626.

للتجار ويُراعى عدم الإعتداء على مصالحهم أثناء انعقاد المواسم، حتى في ظروف الإضطرابات القوية في البوادي. وهكذا يُحيط المرباط القوي النفوذ سيدي الحسين أوهاشم شريف إلغ الباعة المتجولين عند توجههم لموسم سيدي أحمد أوموسى في تازروالت بالحماية والأمان على طول الطرق التي يمرون بها. وحينما تشتد اللصوصية، يضمن المرباط تعويض التاجر المنهوب. ويتحقق ذلك بمصادرة الشريف الحسين أوهاشم للسلع والبضائع الموجودة أثناء انعقاد الموسم في حوزة أشخاص يتمتعون إلى المنطقة التي ارتكبت فيها أعمال النهب. وهكذا يسترد التاجر المنهوب حقوقه، ويحتفظ المرباط لنفسه بما تبقى من السلع المصادرة. وبناء عليه، فإن لجميع الأطراف المعنية مصلحة في الحفاظ على انتشار الأمن والسكينة في أوقات انعقاد الموسم. وكما جاء في تقرير للقفصل الفرنسي في الصورة سنة 1879، فإن «الأمثلة العديدة على هذه العدالة السريعة المفعول والتي شكلت قبل كل شيء فرصة سانحة أمام منفذها لتحقيق بعض الأرباح، قد أدت في الأخير إلى وضع حد لأعمال اللصوصية أثناء انعقاد هذه الهدنة الإلاهية الجديدة»⁽³⁴⁾.

هذه هي مختلف أشكال الحماية التي مكنت القوافل التجارية والتجار الأفراد من عبور مناطق شاسعة في ظروف آمنة نسبيا. ويبحث التجار عن إمكان الحصول على حماية عدة أسياد في الوقت نفسه لتوسيع نطاق تحركاتهم إلى أقصى الحدود. وتستفيد الأطراف الضامنة للحماية استفادة كثيرة من التجار العابرين لأراضيها. وهذا النظام القائم على ربط مثل هذه العلاقات وتمتينها هو الذي ييسر السفر والتنقل عبر مئات الأميال ويجعله في المتناول.

القوافل

كان السفر عبر البر شاقا وبطيئا. وكانت دواب الحمل - من جمال وبغال وحمير - وسائل النقل الوحيدة الموجودة رهن إشارة المسافرين، لأن العربات ذات العجلات والطرق المعبدة ظلت غائبة تماما في المغرب⁽³⁵⁾. ولم تشهد مدينة الصويرة

(34) 6 (A.E., C.C.C., Mogador 18 أشت 1879، إروي (Hélouis). وانظر أيضا :

Oscar Lenz, «Voyage du Maroc au Sénégal», B.S.G., 7e sér., I (1981), 206.

(35) Laroui, Les Origines, pp. 41-42

نفسها الكرايس ذات العجلتين، مع أنها قد أصبحت المرسى الرئيس للمراكب البخارية في المغرب⁽³⁶⁾.

وكانت القوافل التي تعبر المسافات الطويلة ببطء وتؤدء هي التي توصل المواد الموجهة للتصدير إلى مرسى الصورة. كما اعتمدت الوسيلة نفسها لتوزيع المنتجات الأوربية الصنع المستوردة إلى الصورة في مختلف أرجاء جنوب المغرب وبعض أجزاء السودان الغربي. ويمكن أن تتباين أحجام القوافل تباينا كبيرا : فقد تتراوح ما بين شخصين وثلاثة أشخاص مصحوبين بحميرهم وعدة آلاف من الناس والجمال. وتسمى هذه التجمعات بـ«القافلة»، وإن كانت القافلة التي تتجه سنويا إلى تنبكتو تعرف أيضا بالقافلة «الكبرى»⁽³⁷⁾.

ويمكن أن تستغرق الرحلة من الصورة إلى تنبكتو مدة تتراوح ما بين ستين وسبعين يوما⁽³⁸⁾. غير أن طول الرحلة يختلف عمليا باختلاف الطريق التي تسلكها القافلة وباختلاف الجمال المستعملة، وأيضاً باختلاف حجم القافلة وطبيعتها، علاوة على أنواع الأنشطة التجارية والتبادلية التي يعم القيام بها أثناء السير في الطريق. وتستغرق الرحلة من كويم، وهي إحدى النقاط الرئيسة التي تنطلق منها القوافل عبر الصحراء، ما بين 30 يوما و57 يوما، مع العلم أن الوقت قد يطول أكثر من ذلك لو اختارت القافلة المرور عبر أفا وتندوف⁽³⁹⁾. أما مردخاي أبيسرور التاجر اليهودي من أفا والذي أخذ على عاتقه إنشاء طائفة يهودية صغيرة في تنبكتو، فإنه يقدر المسافة التي تقطعها القافلة التجارية من أفا إلى تنبكتو بما بين 65 و80 يوما⁽⁴⁰⁾. وتباین مدة

(36) Leared, Morocco, pp. 70-71.

(37) C. Ollive, «Commerce entre Timbuctou et Mogadora», *Bulletin de la Société de Géographie de Marseille*, 4 (1980), 5.

(38) يحصر صولاح بودان عدد أيام الرحلة إلى تنبكتو في 63 أو 66 يوما (A.E., Maroc, M.D 4)، 11 فبراير 1847، بينما هناك رأي آخر يقدر استغراق المسافة الفاصلة بين الصورة وتنبكتو بثمانية وستين يوما (Ollive, «Commerce», p. 6). وقد استنتج مبيج من المصادر أن الرحلة كانت تستغرق ما بين 65 و80 يوما (Miège, II, p. 149)، ثم عاد، في موضع آخر، واقترح أنها تستغرق ما بين 70 و75 يوما (Ibid., III, pp. 85-86).

(39) Davidson, Notes, p. 87 ; V. Montell, Notes sur les Tekna (Paris, 1948), p. 47 ; Felix A. Mathews, «Northwest Africa and Timbuctoo», *Bulletin of the American Geographical Society*, 4 (1881), 211.

(40) Auguste Beaumier, «Premier établissement des Israélites à Tombouctou», B.S.G., 5e sér., 19 (1870), 364.

الرحلة أيضا، لأن النقطة التي تتجمع فيها مختلف العناصر المكونة للقافلة كانت تتحرك في ظروف تاريخية مختلفة. إذ تغيرت نقطة الإنطلاق التقليدية من طاطا وأفلا⁽⁴¹⁾ إلى تندوف في نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، قُدرت أحجام القوافل الكبيرة بصفة عامة بمستوى 10,000 جمل كانت تنطلق في طريقها من تندوف، المدينة الواقعة في قلب الصحراء (تبعد عن الصويرة بحوالي 17 يوما)، متجهة صوب الجنوب⁽⁴²⁾، ويُكفى بتحميل حوالي 20% فقط من مجموع الجمال بالسلع والبضائع، بينما يُستعمل ما تبقى منها لحمل سلعة تجارية مربحة جدا في إطار المبادلات مع تنبكو من تاودني الواقعة عند منتصف الطريق، وهي مادة الملح. وتُباع نسبة هامة من الجمال في تنبكو ربما بلغت 20%، لأن الأحمال تكون خفيفة في رحلة العودة. ويبلغ حمل الجمل الواحد أثناء رحلة العودة صوب الشمال حوالي 150 كيلوغرام، وهو مقدار خفيف لا يتناسب مع قدرات الجمل الكبيرة على نقل أحمال تزن أكثر من ذلك⁽⁴³⁾. ويمكن أفترض أن الرحلة المكلفة عبر الصحراء كانت تُؤخذ بعين الاعتبار إلى جانب محطات التبادل : إذ كانت السلع تباع وتشتري في مختلف المراحل التي تستغرقها الرحلة⁽⁴⁴⁾. وتتوقف جل القوافل عند تندوف بعد رحلة العودة، حيث يباع العديد من العبيد. وهناك سلع أقل قيمة، مثل جلود الزرافة وشعر الماعز والإبل، كانت تباع أيضا في تندوف لتفادي تحمل مصاريف نقلها عبر مسافات بعيدة. وبهذه الطريقة، تنتقل السلع من القوافل الكبيرة إلى قوافل أصغر منها. وبالإضافة إلى القافلة الكبرى

Michel Abitbol, *Tombouctou et les Arma. De la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire Peul de Macina en 1833*. (Paris, 1979), p. 187.

T.E. Zerbib, «Slave Caravans in Morocco», *The Anti-Slavery Reporter*, ser. 4, 7 : 3 (42) (1887), 98-99.

A.E., C.C.C. Mogador 7, 17 mars 1887 ; Arthur Leard, «The Trade and Resources of Morocco», *Journal of the Society of Arts*, 25 (1877), 536 ; Ollive, «Commerce», p. 7.

وقدر الرحالة روني كايي قدرة الجمل على الحمل بمحمسائة رطل. انظر :

René Caillié, *Travels through Central Africa to Timbuctoo and across the Great Desert to Morocco, Performed in the years 1824-1828* (London, 1830), vol. II, p. 94.

(44) انظر في هذا الشأن :

Ross E. Dunn, «The Trade of Tafilalet : Commercial Change in Southeast Morocco on the Eve of the Protectorates», *African Historical Studies*, 4 (1971), 277-279.

العابرة للصحراء، كانت هناك عدة قوافل صيفية تعبر الأراضي الصحراوية منطلقة من مواقعها العديدة⁽⁴⁵⁾. وتتكون مثل هذه القوافل دائماً من ما بين مائة ومائتين من الجمال تحمل على ظهورها مواد مستوردة متنوعة ومنتجات محلية (الجدول 14)⁽⁴⁶⁾.

الجدول 14 : قائمة بالقوافل التي انطلقت من تيبكتو سنة 1887

الجمال المحملة	المواد والسلع	وزنها بالكيلوغرام	أثمانها	قيمتها الاجمالية
40	ريش النعام	6,000	75 فرنك	450,000 فرنك
85	العاج	12,750	8	102,000
120	جلود الزرافة	*180	75	13,500
30	البخود	4,500	5	22,500
20	الكتان الأبيض والأزرق	3,000	6	18,000
35	شعر الإبل والماعز	5,250	1.5	7,875
225	الصمغ العربي	33,750	2	67,500
45	الشمع	6,750	2	13,500

• مجموع الأحمال 600
 سلع ومواد إضافية : 520 عبد بثمن معدله 200 فرنك عن كل واحد، ومجموع : 104,000
 8,750 متقال من التبر بـ 13.5 فرنك لكل واحد ومجموع : 118,125
 القيمة الإجمالية : 917,000 فرنك

• خطأ موجود في الوثيقة الأصلية

المصادر : A.E., C.C.C., Mogador 7، 17 مارس 1887، لاکوست (Lacoste). ويلاحظ أن معلومات لاکوست ماثلة للمعلومات التي حصلت عليها كل من جريدة أزمنة المغرب (Times of Morocco) بتاريخ 11 غشت 1887 وزريب (Zeribib, «Slave Caravans», pp. 98-99).

كذلك كان هناك تدفق مستمر لحركة النقل والتنقل بين الصورة وحواضر المغرب الداخلية، وخاصة مراكش. فشكّلت الصورة مستودعا للمستودعات الأوربية

(45) ينقح علينا ليد رقما يتراوح بين ستة وعشرة (Leared, «Trade and Resources», p. 537)، ويحفظ كتابان يلقي معلومات عن القوافل التي كانت تحمل بتانزولت وتغاديرها في اتجاهات مختلفة. ويبدو أنه في مدة 18 سنة، كانت هناك ما بين ثلاث وأربع قوافل سنوياً. انظر : Pascon, *La Maison*, p. 74.

(46) Mathews, «Northwest Africa», p. 211.

والصادرات المغربية. وغالبا ما امتلأت الطرق الممتدة عبر جنوب الشياظمة بقوافل مختلفة الأحجام. ويرافق الباعة المتجولون اليهود المتوجهون لمراكش هذه القوافل دائما، وذلك باعتبارها وسائل تضمن لهم الأمن في تنقلاتهم. وترسل الأموال الفائضة المحصلة من مختلف الضرائب والمكوس والرسوم الجمركية من الضميرة إلى مراكش - بصفة دورية - وذلك في مواكب يحرسها جند مسلحون. ويعتبر الوصف المؤرخ في سنة 1871 لموكب من هذا القبيل نموذجيا في هذا السياق : إذ يُرسل ما مجموعه 70,200 متقال موزعة على ستة صناديق، يحتوي كل منها على ثمانية عشر كيسا، وفي كل كيس 650 متقال. ويرافق الموكب قائد المائة ومعه ثمانية من الخيالة وسبعة راجلين⁽⁴⁷⁾. ويبدو أن الجمال التي كانت تُستعمل في حمل ذلك المال لم تكن في ملكية الخزن، وإنما تُكْتَرى من التجار المالكين لها. ونادرا ما كان يتيسر العثور على جمال مدربة تدريبها عمليا في المدينة أو في الأسواق المحيطة بها. ولذلك اضطر موظفو الخزن أحيانا إلى انتظار وصول القوافل. وفي إحدى المناسبات، تم الإستيلاء على 21 جملا من جمال إحدى القوافل لاستعمالها في إرسال مقادير مالية إلى حضرة السلطان، فاحتج بعض التجار اليهود على أن بعض تلك الجمال كانت في ملكهم⁽⁴⁸⁾.

ولم تكن النقود وحدها التي ترسل في مواكب محروسة. بل تحتفظ كنانيش الصوائر الخزنية بقوائم تحويها بلجوء موظفي الخزن بصفة منتظمة إلى كراء الجمال لاستعمالها في إرسال مواد مستوردة شتى إلى مراكش. ففي سنة 1860، تم اكتراء واحد وعشرين جملا ونصف جمل - وربما استعمل صاحب الجمل النصف الثاني لحمل سلعه - مقابل 65 أوقية عن كل جمل لإرسال الخشب على ظهورها إلى الخليفة السلطاني سيدي الحسن⁽⁴⁹⁾. وفي تلك السنة أيضا، أرسلت إلى مراكش عدة مواكب حُملت جمالها بكميات كثيرة من الحديد. إذ أرسل في دفعة واحدة 1,671 قضيب من الحديد على متن 75 جملا، تلاها بعد ذلك بثلاثة أيام توجيه شحنة إضافية أخرى حُملت على ظهور 37 جملا. وبلغت صوائر كراء الجمال

(47) (م. و. م.)، الصورة 2، 16 ربيع الأول 1288/5 يونيو 1871: العربي فرج وحيد الرحمن أخصي إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن.

(48) الحفظة الحسنية، 23 شوال 1303/25 يوليو 1886، الرِّكَازِي الدِّبْلَاقِي إلى السلطان مولاي الحسن.

(49) الحفظة الحسنية، الكناش 295، 23 جمادى الأول 1282/14 أكتوبر 1865.

الخمسة والسبعين التي استعملت في الدفعة الأولى ما مقداره 9,939 أوقية (بسومة 52.5 أوقية عن كل جمل)، بالإضافة إلى نفقات الإسراج التي بلغت 313 أوقية، بينما حصل كل من المخازنية المرافقين للموكب على 30 أوقية⁽⁵⁰⁾. وكانت أنواع من السلع، مثل المنسوجات القطنية والملابس والشعير والخردوات، ترسل في مواكب رسمية، باستعمال الجمال والبغال والحمير وربما الخيول. ويُنقل السجناء أيضا تحت الحراسة المشددة. ويرافق أفراد الأسرة السلطانية في تنقلاتهم وحدات من الحراسة كثيرة العدد. ولم يكن يرد في الأذهان أن يُهَجَم على المواكب المخزنية المسلحة في الطريق الواطئة الرابطة بين مراكش والصويرة⁽⁵¹⁾.

الأعياد والمواسم

ينظم تجار الصورة أعمالهم التجارية ويوقتونها على أساس سلسلة من المناسبات العديدة المتعاقبة زمنيا. وكان تزامن القوافل التجارية مع الأعياد الإسلامية واليهودية ومع المواسم الفلاحية حاسما لمواجهة متطلبات العرض والطلب.

ويتسم نظام الأعياد بالتعقيد نتيجة اعتماد ثلاثة تقاويم مختلفة في آن واحد، وهي: التقويم الإسلامي والتقويم اليهودي والتقويم المسيحي المعروف بتقويم يوليوس قيصر. وبينما تدور الأعياد الإسلامية «الأزلكسية» على أساس التقويم القمري الإسلامي غير المضبوط، لأنه يستغرق 34 سنة قبل العودة إلى الشهر الكريي كوري نفسه، يكون الإحتفال بالأعياد الدينية «الشعبية» حسب التقويم الشمسي الذي يدل على أصولها الفلاحية قبل الإسلامية⁽⁵²⁾. ومن جهة أخرى، تأتي الأعياد اليهودية «الأزلكسية» في الفصل نفسه من كل سنة، لأن التقويم القمري الشمسي/ القمري ينضبط تلقائيا - بإضافة شهر (أذار) ما بين كل سنتين أو ثلاث سنوات. وبهذا يمكن أن تتطابق الأعياد اليهودية من حيث توقيتها مع المواسم الفلاحية. بل نجد أن

(50) الخزانة الحسنية، الكناش 42، 12 رمضان 3/1276 أبريل 1860، 15 رمضان 6/1276 أبريل 1860.

(51) يتضمن الكناش 42 المحفوظ بالخزانة الحسنية معلومات عن أظلة مختلفة لهذه المواكب خلال سنتي 1860 و1861. وحسب ما لدي من مخطوطات، لم تكن هناك أي أخبار تتعلق بمحالات موجّهت فيها مواكب عموسة في الطريق الفاصلة بين مراكش والصويرة إبان الفترة التي تمنينا دراستها.

(52) Robert Brunschvig, «Coup d'œil sur l'histoire des foires à travers l'Islam», in *Recueil de la société Jean Bodin*, vol. V : *La Foire* (1953), 44, 52.

بعضها - كعيد النواله (السوكوت) وعيد الحصاد (شافوت) - يحتفظ على الخصوص بطقوسه الفلاحية. وفي المغرب، تضاف إلى الأعياد «الأثذكسية»، الإسلامية منها واليهودية على حد سواء، احتفالات ومراسم دينية ذات طابع محلي، يسميها المسلمون «مواسم» باللغة العربية، و«أمكاز» بلهجة تاشلمحيت⁽⁵³⁾. وتعني كلمة «الموسم» حرفيا «وقتا معينا في السنة» أو «فصلا من الفصول». وفي المغرب، تستعمل هذه الكلمة نفسها بمعنى الحصاد أو وقته. ويحل توقيت هذا النوع من الموسم في الوقت نفسه من كل سنة تقريبا. وفي الواقع، فإن الشهور اليوليوسية أو المسيحية شائعة الإستعمال في اللهجة الدارجة التي يتكلمها عامة المغاربة في حياتهم اليومية. وفي البوادي المغربية، تطبع السنة اليوليوسية سلسلة من الطقوس المتنوعة، التي منها المواسم التي تحدث عنها طويلا كل من وسترمارك (Westermarck) وجاك بيرك (Jacques Berques) في مؤلفاتهما⁽⁵⁴⁾. وتقوم الأعياد الدينية اليهودية الشعبية المعروفة بـ«الميلولة» على تقديس أحد الأولياء اليهود (الصدّيق)، الذي ينحدر دائما من أصول فلسطينية حقيقية أو وهمية⁽⁵⁵⁾. كذلك، تتمركز المواسم في الأماكن التي يؤمها الزوار عند قبور الأشخاص المقدسين، وهم المرابطون. ثم إن المسلمين واليهود يشتركون أحيانا في تقديس بعض الأولياء، وقد يزورون الأماكن نفسها التي تحظى لديهم بالتقديس والتبجيل⁽⁵⁶⁾.

ويؤثر التقارب بين الأعياد الإسلامية واليهودية تأثيراً مباشراً في الحياة الاقتصادية، وعلى ازدهار التجارة وكسادها. وبينما كانت الأعياد الإسلامية التقليدية في المغرب، مثل عاشوراء ورمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى - وهي الأعياد نفسها الموجودة في بقية بلدان العالم الإسلامي - لا تؤثر في التجارة إلا على المدى القصير،

(53) يميز دوتي بين خصوصيات كل منهما على حدة، فيقول إن «الموسم» هو بالدرجة الأولى مناسبة دينية لا يخل فيها السوق إلا مكانة ثانوية. بينما ينتقد «الأمكاز» أساسا من أجل العمليات التجارية ولا تخل فيه القضايا الدينية إلا أهمية ثانوية (Doutté, «Organisation sociale», p. 13). والواقع أن مثل هذا التمييز لا وجود له، على الرغم من أن التسمية الثانية تعني حرفيا المنقضى.

(54) E. Westermarck, *Ceremonies and Beliefs Connected with Agriculture, Certain Dates of the Solar Year, and the Weather in Morocco* (Helsinki, 1913) ; Jacques Berque, *Structures sociales du Haut-Atlas*, (Paris, 1978), pp. 130-134.

(55) اهم لإرشاد بن عمي بدراسة موضوع صلحاء اليهود (صدّيق) في المغرب. انظر : Issachar Ben Ami, *Im'Arnat ha-qidushim be-qereb yehudei Marrogo* (Jerusalem, 1984).

(56) L. Voinot, *Pèlerinages judéo-musulmans au Maroc* (Paris, 1948)

لأنها ليست أعيادا ذات أصول فلاحية، فإن المواسم الرئيسية في الجنوب الغربي من المغرب تحمل أوقاتها بين شهري مارس وأكتوبر. وبذلك تجمع بين الجانب الديني والسوق، فيتحول المكان الذي يوجد فيه ضريح الولي الصالح إلى سوق موسمية (انظر الخريطة 4). ويخيم التقويم المسيحي بظلاله على توقيت المواسم، لأنها تكون مطابقة لاختلاف مواسم الحصاد وأوقات التبادل التجاري. كما أنها تتوافق أيضا مع بعض الأعياد اليهودية الأكثر أهمية (انظر الجدول 15).

الجدول 15: الأعياد اليهودية بين مارس وأكتوبر.

الأعياد	التاريخ العبري	موقعه في التقويم الكريغوري
روش هاشنة	1 تشرين	من بداية شتتير إلى بداية أكتوبر
يوم كيود	10 تشرين	من منتصف شتتير إلى منتصف أكتوبر
سوكوت	15 تشرين	خمسة أيام بعد ذلك
عيد الفصح	15 نيسان	من نهاية مارس إلى نهاية أبريل
لاكبيا لומר	18 أيار	من نهاية أبريل إلى نهاية ماي
شافووت	9 سيوان	من منتصف ماي إلى منتصف يونيو
تاسع آب	9 آب	من منتصف يوليو إلى منتصف غشت

وبالإضافة إلى الأعياد اليهودية «الأرثوذكسية» التي تكاد تحمل في الوقت نفسه الذي تنعقد فيه المواسم، تجري مراسم بعض الأعياد الشعبية حينما يبدأ موسم الأعياد الإسلامية. ونحى في بعض الهيلولات ذكرى وفاة بعض الأئمة اليهود (الصلديق) حسبما هو وارد في التقويم اليهودي؛ غير أنها تأتي دائما بعد عيد الفصح أو تحمل في يوم «لاكبيا لומר»، وخاصة إذا كان تاريخ وفاة الولي الصالح (الصلديق) غير معروف. ويبدأ الاحتفال بعيد يهودي مغربي أصيل هو «الميمونة» مساء اليوم الذي ينتهي فيه عيد الفصح⁽⁵⁷⁾. وبناء عليه، يكون موعد عيد الفصح هو زمن انعقاد المواسم والأعياد. وبعد احتفالات عيد الفصح، يبدأ اليهود زيارتهم لقبور أوليائهم وصلحائهم

(57) انظر ما كتبه إيزاشار عن تقديس اليهود المغاربة للأئمة أثناء الهيلولات.

Issachar Ben Ami, «Folk Veneration of Saints among the Moroccan Jews», in Morag et al., *Studies in Judaism and Islam* (Jerusalem, 1984), pp. 283-344.

في البوادي. أما المسلمون، فيحل عندهم وقت انعقاد موسم زكّارة في الشياظمة، وفيه ينتقل الزوار المسلمون أربعين يوما من ضريح إلى ضريح يزورون خلالها أولياء المنطقة وصلحاءها. وربما جمعوا فيها بين التجارة والأغراض الدينية⁽⁵⁸⁾.

وامتزجت في الجنوب الغربي من المغرب المبادلات التجارية مع الاحتفالات والمراسيم الدينية. وكان التاجر يضع برنامجا زمنيا ويعدله حسب توقيتات الأعياد وتقلباتها. ويخطط اليهود والمسلمون على حد سواء لبرامجهم التجارية وفقاً لمتطلبات الأعياد ومراسيمها. فهذا مردخاي ريبو من ملاح إفران قد تسلم من الحسين أوهاشم شريف إلينغ مبلغا قيمته 1,257 ريال على سبيل السلف في 5 فبراير 1875 ليشتري بها كميات من ريش النعام. وقد وردت العبارة الآتية في محتويات كناش حسابات الشريف الحسين أوهاشم في معرض حديثه عن التاجر اليهودي : «ووجهه موسم مارس الآتي إن شاء الله يؤدي ما عليه». وتستمر الدورة على هذه الحال في السنة اللاحقة. وفي 6 نونبر 1876، تلقى ريبو سلفة مالية لشراء ريش النعام على أن يسدها في موسم شهر مارس⁽⁵⁹⁾.

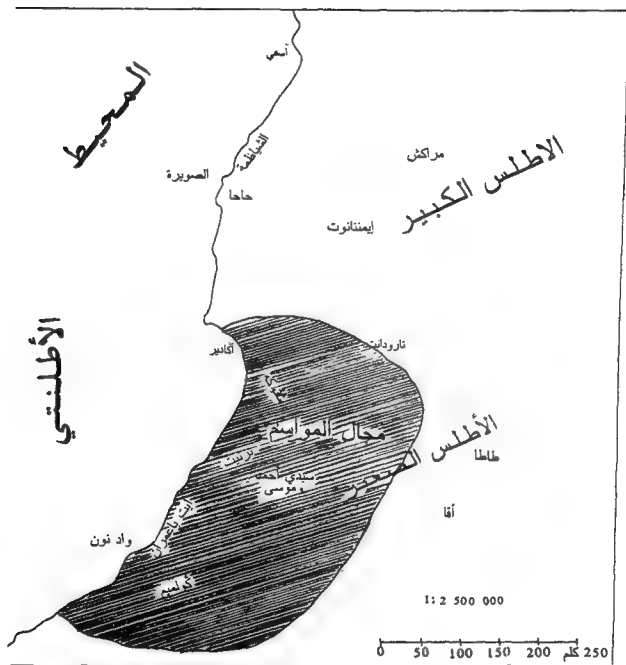
وكان شرفاء إلينغ في تازروالت، وهم ورثة الولي سيدي أحمد أوموسى، يفيدون من وصول العدد الضخم من الزوار إلى ضريح الولي الصالح في منتصف القرن التاسع عشر بتحويل الموسم إلى أكثر الأسواق التجارية نصف السنوية أهمية في جنوب المغرب. وينعقد أولهما عند نهاية شهر مارس، والثاني عند نهاية شهر غشت أو بداية شتنبر. وهكذا تنطلق القوافل من كل جهات الجنوب المغربي ومن الصحراء وتنبككو لتلتقي عند الموضع الذي يقع فيه ضريح الولي الصالح⁽⁶⁰⁾. وترتفع درجة النشاط

(58) لوحظ عند مطلع القرن العشرين أن بداية الموسم تنطلق يوم الخميس الأول من شهر مارس (انظر : Segonzac, *An Cœur*, p. 416). وفي سنة 1981، انطلق رسميا يوم الخميس الثالث من شهر مارس. ولا أنوفر على دلائل يمكن الإعتماد عليها لإثبات وجود تداعيل بين التجارة والأغراض الدينية أثناء انعقاد موسم زكّارة خلال القرن التاسع عشر. ويمكن الرجوع إلى إدمون دوتي لمزيد من المعلومات عن موسم زكّارة بصفة عامة. (Doutié, *En Tribu*, pp. 360-362).

(59) وثائق آل بودميّة، الكناش 10، 28 ذو الحجة 1291 / 7 شوال 1293.

(60) عني بول باسكون عناية فائقة بدراسة تجارة تازروالت التي كان ينظمها وبمجيا زانية إلينغ (Paul Pascon, *La Maison*, pp. 43 ff.) ؛ وانظر أيضا المختار السوسي، إلينغ، صص. 252-253. كما أرى مؤلفو القرن التاسع عشر عنايتهم لمناقشة ظاهرة الموسم، انظر :

Lenz, «Voyage», p. 206 ; Joachim Gatell, «Description du Sous», B.S.G., 6e sér., I (1871), 101.



الخريطة 4 : المنطقة التي تنعقد فيها المواسم الرئيسة في الجنوب الغربي.

لدى التجار اليهود بصفة خاصة أثناء انعقاد هذه المواسم، وذلك على الرغم من أنه لم يكن يُسمح لليهود بالإقامة في القرية التي يوجد فيها الضريح ولا حتى بالدخول إليها، إذ كانوا يُكرمون بالملكوت في محيم بالأحواز المجاورة لها طوال أيام انعقاد الموسم⁽⁶¹⁾. ويخطط الباعة المتجولون للطرق التي ينوون عبورها وفق برنامج يسمح لهم بالحضور في مختلف المواسم المتعاقبة التي تشهدها مختلف جهات جنوب غرب المغرب⁽⁶²⁾. وبصفة عامة، فإن موسم سيدي أحمد أم موسى الأول الكبير يسبق عيد الفصح اليهودي، ثم تليه سلسلة من المواسم الربيعية التي تنعقد في شتوة وأيت باعمران⁽⁶³⁾. وبعد انقضاء موسمي إيسك وأسير، اللذين يقامان في أيت باعمران خلال شهر أبريل، تغادر القوافل واد نون في اتجاه تنبكتو. ثم تعود إلى واد نون لتمر عبر الساحل وتصل إلى الصورة عند نهاية فصل الربيع. وفي شهر يونيو ويوليوز، ينعقد موسم القصائي وموسم سيدي الغازي في واد نون. وفي السنة التي زار فيها داقسن (الرحالة البيطاني) منطقة كوليم، كان الموسم السنوي الذي يقام في عيد المولد النبوي (والذي يسمى سوق المولد)، منعقدًا في شهر يوليوز. ثم ما عثمت القوافل أن سلكت طريقها في اتجاه الصورة⁽⁶⁴⁾. غير أن موسم سيدي أحمد أم موسى الكبير الذي ينعقد عند نهاية شهر غشت أو عند بداية شهر شتنبر، أي قبل السنة العربة الجديدة بمدة قصيرة جدًا، لا ينافس أحد في أنه أكثر مواسم السنة أهمية في جنوب غرب المغرب. وبعد هذا الموسم الكبير، ينعقد موسم آخر له أهميته هو أيضًا، وهو موسم إيسيك في أيت باعمران، والواقع على طول محور آخر من محاور طرق القوافل العابرة للصحراء الغربية. وهناك مواسم أخرى تنعقد في شتوة، وأخيرًا الموسم الصغير الذي ينعقد حول ضريح سيدي أحمد أم موسى في أواسط أكتوبر⁽⁶⁵⁾. وعند انتهاء أيام المواسم، تكتظ مخازن التجار الصويريين، فتصدر كميات ومقادير كبيرة من السلع والبضائع نحو الخارج (انظر الشكل رقم 8).

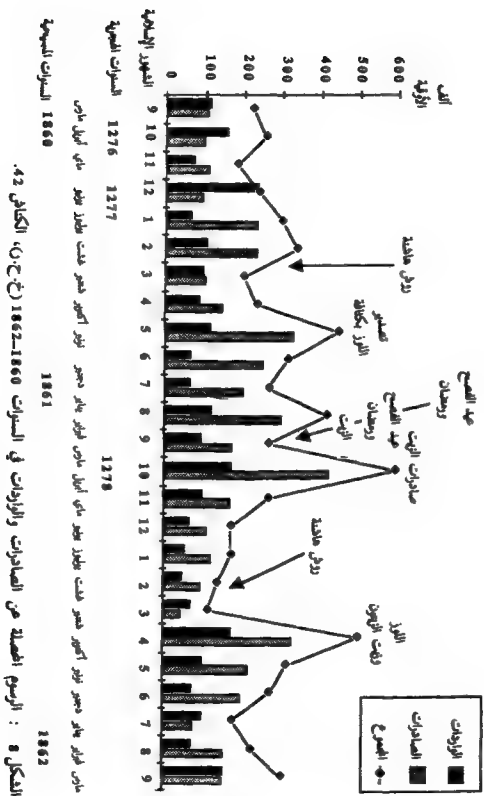
(61) Pascon, *La Maison*, p. 81, n° 37.

(62) انظر الجدول والخريطة اللذين وضعهما عمر أنا لحوالي 29 مؤما كانت تنعقد في الجنوب الغربي من البلاد (مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 1989، صص. 95-97.

(63) Segonzac, *Au Cœur*, pp. 526-528 ; Foucauld, *Reconnaissance au Maroc*, p. 169.

(64) Davidson, *Notes*, pp. 87, 201-206, 112-114.

(65) Segonzac, *Au Cœur*, pp. 526-528; Gatell, «Description du Sous», p. 101; Foucauld, *Reconnaissance au Maroc*, pp. 169, 343.



وفي فصل الحريف، بعد أن تنتهي الأعياد والمواسم، يشرع تجار مراكش وتازروالت وواد نون ومواضع أخرى من الجنوب، في الاستعداد للمشاركة في القافلة الكبرى الذاهبة إلى تنبكتو. ويتجه التجار اليهود نحو الجنوب بعد عيد «السوكوت» حاملين معهم متوجات أوربية يسلمونها بالسلف مقابل الحصول على السلع التي تصل بعد أشهر قليلة مع القوافل العائدة إلى الشمال. ويعود البائع المتجول اليهودي أو التاجر المتنقل الصوري بعد غياب يستغرق جل أيام السنة إلى بيته وأهله للإحتفال بعيد «روش هاشنة» و«يوم كيور». ثم يقادر الصورة فور احتفالات «السوكوت»، ولا يعود إليها إلا مع حلول موعد عيد الفصح في فصل الربيع⁽⁶⁶⁾. وبناء عليه، يبلغ النشاط التجاري أقصى مداه في الصورة دائما بين آخر غشت وآخر أكتوبر أو بين آخر فبراير وأبريل، لأن الباعة المتجولين اليهود يعودون من المواسم عاملين بالمواد والسلع المختلفة التي جلبتها القوافل التجارية العابرة للمصحراء.

ويؤثر التقويم الإسلامي في درجة تدفق السلع والبضائع داخل المدينة. فعلى سبيل المثال، سجلت سنتا 1884 و1885 ارتفاعا سريعا وحادا في الحركة التجارية بسوق «القاعة» في شهر رمضان (الشكل 9). ومن المؤكد أن كبار تجار التقييط اليهود المستقرين آنذاك في «القاعة» قد استفادوا كثيرا من ذلك الوضع. أما في الفترة المعاصرة، فقد لوحظ حدوث نشاط مكثف في تجارة الخضر والبيض والزيت والتوابل والفواكه المجففة⁽⁶⁷⁾. وتدخل مثل هذه المواد في تحضير الحرية، الحساء المغربي المعروف، أو يستهلكها المغاربة المسلمون مع الحرية عندما يتناولون طعام الإفطار بعد الصيام. وكانت جل هذه المواد، إن لم تكن جميعها تعرض للبيع في سوق «القاعة» بالصورة خلال القرن التاسع عشر. ويحتمل أن يبيع التجار سلعهم تلك بأسعار مرتفعة خلال شهر رمضان، ليحققوا بذلك أرباحا هامة في السوق الداخلي بدلا من التوجه نحو الأسواق الخارجية. إذ تأكد خلال شهر رمضان لستى (1277-1279/

(66) بخصوص هذا الزوإن عند يهود تودغة، راجع :

Haim Zafrani, *Pédagogie juive en terre d'Islam. L'enseignement traditionnel de l'hébreu et du judaïsme au Maroc* (Paris, 1969), p. 35.

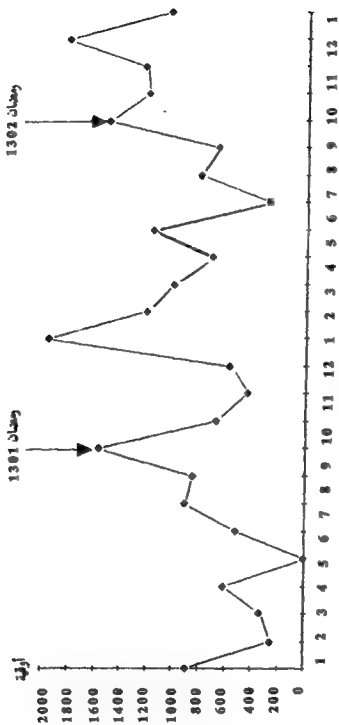
وكان الباعة المتجولين اليهود يجمعون التبع نفسه في بلدان شمال إفريقيا. انظر :

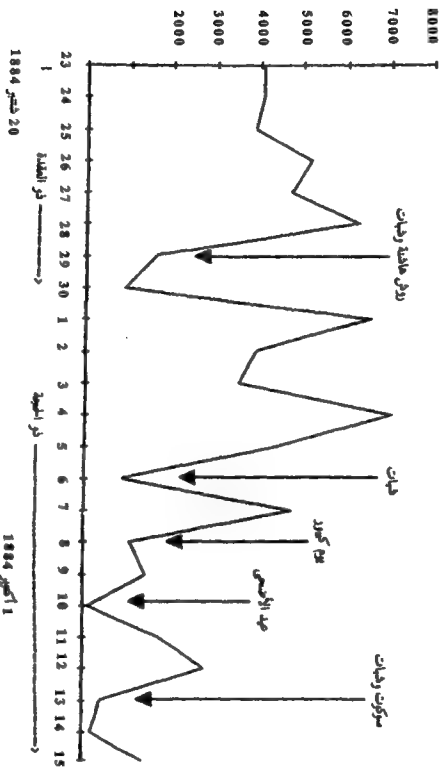
Udovitch and Valensi, *The Last Arab Jews*, p. 104.

(67) Troin, *Les souks*, vol. I, pp. 100-101

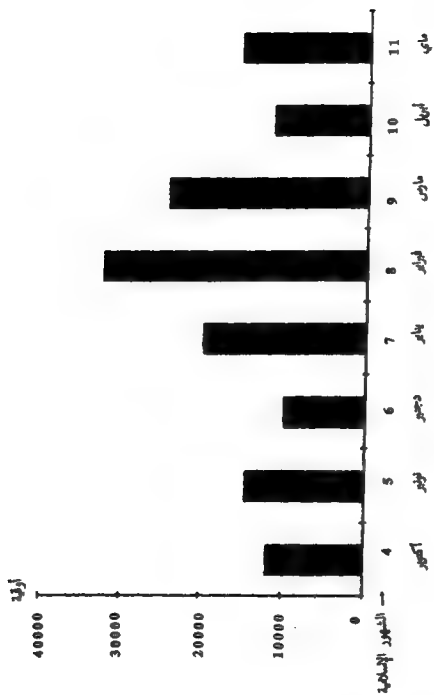
1860-1862) أن الصادرة المغربية من مرسى الصورة قد تضاءلت إلى حد الإنعدام تقريباً (الشكل 8).

وربما كان للأعياد اليهودية أكبر الأثر في حركة التدفق التجاري على المدينة بوجه عام، وذلك نتيجة عودة عدد كبير من الباعة المتجولين اليهود إليها للمشاركة مع ذوبهم في إحياء المراسيم والاحتفالات. ويمكن أن تبلغ الحركة التجارية في الصورة درجة من الهيجان أثناء الأيام السابقة لأعياد «روش هاشنة» وما يتبعها من احتفالات «يوم كيبور» و«السوكوت». وفي سنة 1884، وافق أسبوع «يوم كيبور» و«السوكوت» احتفال المسلمين بعيد الأضحى الذي يحل - كما هو معلوم - في عاشر ذي الحجة من كل سنة هجرية. وبما لا شك فيه أن مثل هذا التوافق بين مواعيد الأعياد اليهودية والإسلامية سيعطي دفعة قوية للتجارة في فصل تكون فيه حركة النشاط التجاري عادية على كل حال (الشكل 10). وباقتراب «روش هاشنة»، تبلغ حركة تنقل الأشخاص والسلع عبر أبواب المدينة وفي أرجاء أسواق البزار أقصى درجاتها خلال السنة. ومن الواضح أن المسلمين أيضا كانوا يهتمون بتزويد اليهود بما يحتاجون إليه من مختلف المواد. وحتى في عيد رأس السنة الذي صادف في تلك السنة أيضا سبت اليهود، الذي لم يكن ليوجد خلاله أي يهودي في البزار أو في الطرقات، فقد شهدت المدينة بعض الأنشطة التجارية. وتعرف المبادلات التجارية تقلبات مثيرة أثناء العشر الأيام السابقة لأسبوع «يوم كيبور»، والتي يلها بعد ذلك بيومين احتفالات عيد الأضحى. وفي اليوم الثاني من السنة الجديدة حينما يكون اليهود منهمكين في احتفالاتهم، لا تبدأ في الظهور في أسواق الصورة سوى حركة تجارية ضئيلة. غير أنه في اليوم التالي، يحدث ارتفاع سريع ومباغت في حركة التبادل التجاري. وأثناء العشرة الأيام اللاحقة، ترتج السوق بحدوث تقلبات مثيرة، يتحكم فيها سبت اليهود واقتراب حلول موعد الأعياد. ثم تركز الحركة التجارية أيام عيد الأضحى. إذ لا يقتصر الأمر على إحجام المسلمين عن العمل خلال ذلك اليوم السعيد، بل نجد أن عددا قليلا من اليهود هم الذين يجرؤون على المرور وسط البزار أثناء إقامة المسلمين شعائر عيد الأضحى. وفي الأخير، يصبح إيقاع التقلبات أكثر انتظاما بعد احتفالات «السوكوت» اليهودية التي تحل بعد ذلك بثلاثة أيام.

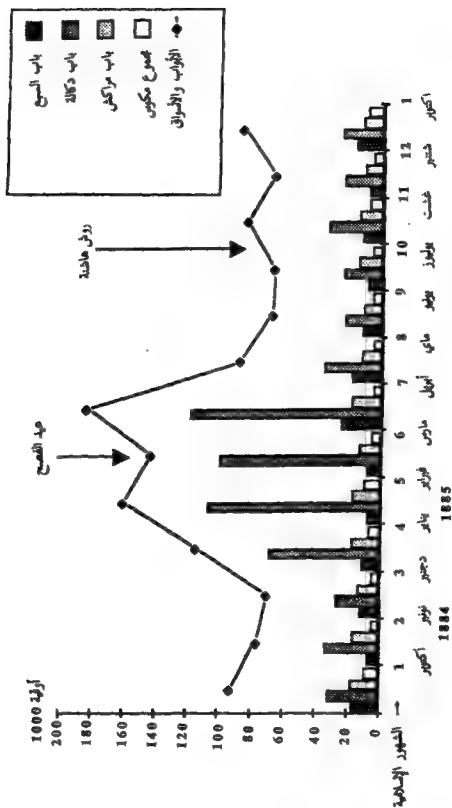




الشكل 10 : مكوس الأرباب والأوراق في بداية السنة العبية 1301/5645هـ/1884م.
(ج.ح.ن)، الكفاش 122.



الشكل 11 : مكوس الأبواب سنة 1879/1862-1863، (خ.ح.ن)، الكناش 46.



الشكل 13 : مكس البواب والأشواق سنة 1885-1884/1302، وتشتي من الفترات المأثرة
(خ.ح.ن)، الكاش 131.

ويؤثر التقارب الزمني بين حلول موسم الربيع ورجوع القوافل تأثيراً واضحاً في حجم تدفق السلع في فصل الربيع وموسم عيد الفصح عبر أبواب المدينة وداخل أسواقها في المرسى أيضاً. ولما كانت مراسم الإحتفالات بعيد الفصح اليهودي تستغرق أسواقها في المرسى أيضاً. ولما كانت مراسم الإحتفالات بعيد الفصح اليهودي تستغرق أسبوعاً كاملاً، فمن الضروري أن تتسبب في حرمان المخزن من مداخيل مالية هامة سنوياً. ففي الشهور التي حل فيها عيد الفصح من سنوات 1863 و 1884 و 1885، عرف تدفق السلع عبر أبواب المدينة انهياراً كبيراً (انظر الشكلين 11 و 13). ويُعزى الإستقرار الذي عرفته الصادرات سنة 1861 (الشكل 8) جزئياً إلى شهر رمضان، وهو الشهر الذي حل فيه عيد الفصح أيضاً. لكن كلا من الواردات والصادرات عرفت درجة من التباطؤ. وربما كانت تعكس مدى تأثير إحياء اليهود لمراسم عيدهم. وفي كلتا الحالتين، فقد عوض المخزن نفسه عن الشهر السابق والشهر اللاحق لإحتفالات عيد الفصح، إذ كانت المداخيل المحصلة عند أبواب المدينة وأسواقها على مستوى كبير من الأهمية. وفي سنة (1884/1305-1885)، ارتفعت المداخيل إلى أعلى مستوياتها خلال تلك السنة (انظر الشكل 13) (68).

الفصول والمحاصيل

لا يكون للمواسم وقعها الكبير على التجارة إلا حينما تتطابق موافقتها مع الدورات الفلاحية. ويحتر اللوز أكثر مواد التصدير أهمية على الإطلاق، وهو يُجتنى خلال فصل الصيف في أحواز مراكش وحاحا، وفي سوس على الأخص (69). وأغلب الظن أن كميات كبيرة منه تباع أثناء انعقاد المواسم في سوس. وفي شهر غشت، تبدأ الأحمال الأولى من اللوز في الوصول إلى الصويرة، لتصدر كميات كبيرة منه في فصل الحريف (الشكل 14). وفي فصل الصيف أيضاً، تنضج ثمرة الأركان. وبشكل الزيت والدقيق اللذان يستخلصان من ثمرة هذه الشجرة الفريدة في الجنوب الغربي من المغرب، إحدى المواد الغذائية الرئيسة، على الرغم من أنها لم تكن تدخل ضمن المواد الموجهة للتصدير. ويستعمل الأركان علفاً للماعز في حاحا وسوس، وأثناء الفصل الذي ينضج فيه الأركان يتسلق الماعز أشجاره المثيرة في المناطق الهضبية المحيطة

(68) ربما تأثرت تقلبات النشاط الحضري تأثيراً غير مباشر بإحياء المراسم في البوادي المجاورة عند نهاية عيد الفصح وعند انعقاد موسم ركراكّة. انظر ما سبقت الإشارة إليه في الماش رقم 58.

(69) التوفيق، الجمع، ص. 209، بالإضافة إلى :

بالصورة للإحتياجات منها⁽⁷⁰⁾. وكان الزكّان من المواد الرئيسة المعروضة للبيع في سوق «القاعة». ومن المحتمل أن يكون الإرتفاع السريع الذي سجلته مداخيل الأعشار التي استخلصها الخزن من هذا السوق في خريف سنتي 1884 و1885 مؤشرا على وصول كميات هامة من زيت الزكّان إلى المدينة (انظر الشكل 9). وفي فصل الصيف أيضا تجمع محاصيل بعض أصناف الصمغ أو العلك التي تصدر من الصورة. ويجمع التّسغ المستخلص من علك الطلح (المسمى أيضا بالصمغ العربي أو المغربي أو صمغ بلاد البربر) في فصل الصيف أيضا. كذلك يستخلص صمغ السندروس (أو للكراسة بالدارجة المغربية) من شجرة من فصيلة الصنوبريات، ويجمع علك الفريون في الفصل نفسه. وتصل إلى الصورة كل هذه الأصناف المختلفة من مادة العلك أو الصمغ بكميات هائلة عند نهاية فصل الصيف. وفي شهر غشت، تحمل القافلة القادمة من غرب إفريقيا إلى الصورة نوعا آخر من الصمغ يُسمى الصمغ السنغالي، تمييزا له عن غيره من أصناف الصمغ⁽⁷¹⁾. وقد صدرت في أواخر

(70) Alvarez-Pérez, «Marrocos», pp. 502-503 ; P.P., 1878, LXXIV, 21-22

(71) هناك علاقات كثيرة حول أصول أنواع الصمغ أو العلك الذي كان يصل إلى الصورة. ويذهب بعض المؤلفين إلى أن الجزء الأكبر من الصمغ العربي كان مصدره منطقة دمنات، بينما يؤكد بعضهم الآخر أنه يأتي من سوس أو الشياطة وجدة أو من الرحامنة، إلخ. أما الصنف الآخر الرئيس الذي كان يصدر عبر مرسى الصورة – وهو الصمغ السنغالي – فيسميه المغاربة بالعربية «علك أورول»، وهو من فصيلة الصمغ العربي (ألقيا – *accacia arabica*) – فقد كان يصل في الغالب من جنوب الصحراء وربما من صحراء الساحل أيضا. نورد ذكر الصمغ، بصنفيه العربي والسنغالي على حد سواء، في كتابات الأندلس الخاصة بأداء وجهات الرسوم الجمركية على الصادرات تحت اسم «الملك». وهناك صفات آخران من الصمغ يصدران عبر الصورة هما : صمغ الأونزاك المعروف بـ«القاسوخ» وصمغ آخر أحمر اللون يسمى «أماراند». وفي أوروبا، كان الصمغ يستعمل أساسا في أعمال الصباغة وفي صناعة النسيج. أما في المغرب، فيستعمل الصمغ لتحضير عقاقير ولدوية مختلفة وفي أغراض علاجية لا تختلف كثيرا عما كان يجري به العمل سابقا في أوروبا. ومن المصادر التي اهتمت بتناول تجارة الصمغ :

James Curtis, 'A Journal of Travels in Barbary in the Year 1801, with observations on the Gum Trade of Senegal (London, 1803), pp. 123-126 ; Jackson, Account of the Empire of Morocco, pp. 134-136 ; Thomassy, Le Maroc, pp. 330-331 ; Hooker and Bell, Journal, pp. 337, 386-395 ; Leared, Morocco, p. 95 ; Alvarez Pérez, «Marrocos», p. 513 ; F. O., 830/6, 22 August 1878, R. Drummond Hay to Hooker.

وقد اهتم صيغ أيضاً بالتدقيق في صادرات الصمغ عبر الصورة ابتداء من مجسميات القرن التاسع عشر (Midge, Le Maroc et l'Europe, vol. III, p. 87). أما عن مادة الصمغ في سينكامبيا، فانظر :

Philip D. Curtin, Economic Change in Precolonial Africa : Senegambia in the Era of the Slave Trade (Madison, 1975), vol. I, pp. 216-217, vol. II, pp. 64-65.

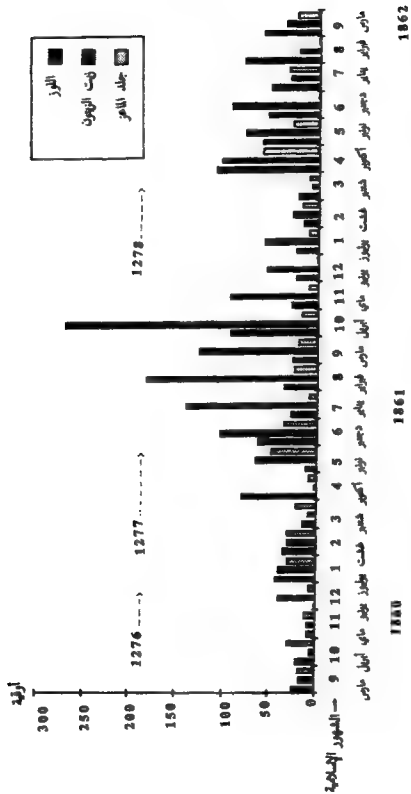
فصل الصيف وبداية فصل الخريف من سنتي 1860 و1861، كميات ضخمة من الصمغ عبر مرسى الصورة (انظر الجدول 15).

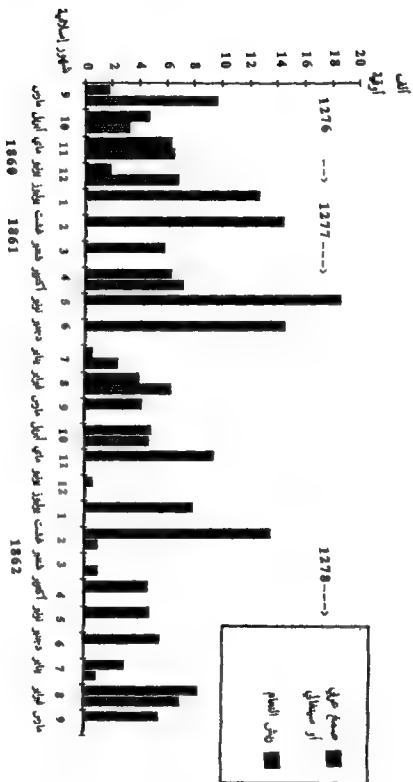
وعلى العموم، يعرف مرسى الصورة فترة تصدير نشيطة في فصل الخريف. وفي تلك الآونة، ينتهي جمع آخر محاصيل الحبوب كالذرة والزّوان، فتباع كميات كبيرة منها في السوق. وقد صُدرت بعض المقادير من الزّوان في خريف سنة 1860-1861 (انظر الشكل 15). ولا يفادر التجار المنتقلون المدينة في فصل الخريف وحدهم، بل يهجرها الفلاحون الموسميون أيضاً، فضلاً عن بعض سكان الصورة في الداخل ممن ينتقلون إلى البادية لحراثة أراضيهم أو أراضي غيرهم خلال الفصل الممطر. ولذلك كله ترتفع أجور العمل في المدينة. وعند شهر دجنبر، تتراجع الأعمال التجارية لقلة توصل أسواق المدينة بالسلع المخصصة للتصدير. وعلى العموم، كان الهدوء يعم البوادي المجاورة، فتدخل مدينة الصورة شهورها الأكثر برودة والأغزر أمطاراً. ونتيجة لانشغال الفلاحين بأعمال الحرث في الحقول، فمن النادر جداً أن تحدث اضطرابات أو فورات في أرجاء البوادي⁽⁷²⁾. ويكرس الفلاحون جهودهم أثناء شهور فصل الشتاء، لقطف الزيتون وحرث الأراضي، وذلك ما أخير به أمين الأملاك الحزنية في أدرا بالشياظمة، السلطان المولى الحسن في رسالة بعثها إليه في نهاية نونبر 1885⁽⁷³⁾. وتأتي جل مقادير زيت الزيتون من سوس، وربما شكلت في ستينيات القرن التاسع عشر أهم مواد التصدير على الإطلاق. وفي الأيام الأخيرة من شهر دجنبر، تأخذ زيت الزيتون في الوصول طرية إلى المرسى ولم يمض على خروجها من المعاصر سوى زمن قصير⁽⁷⁴⁾. وفي السنوات التي تنتعش فيها صادرات زيت الزيتون، فإن الأحمال منها تلو الأحمال تدخل عبر باب السبع. وربما كان ذلك هو السبب الذي جعل المداخل المحصّلة من مكوس الأبواب تبلغ ذروتها بين شهري يناير وفبراير من سنة 1863/شعبان 1279. (انظر الشكل 14).

(72) A.E., C.C.C. Mogador 2، 1 دجنبر 1843، إلوي - جويل (Hélouis-Jorelle) ؛ وكذلك : Milge, Doc., p. 174 (14 août 1884, Mahon).

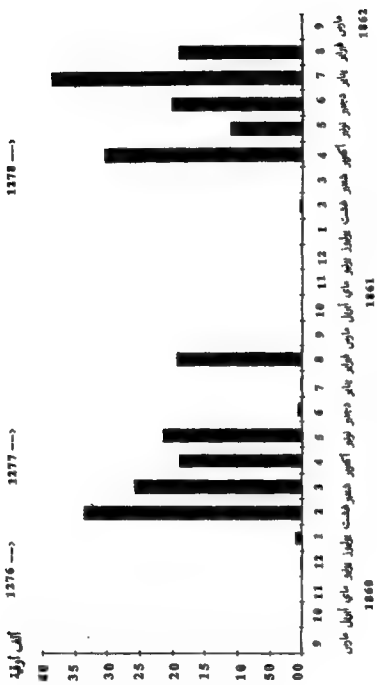
(73) الحزنة الحسنية، 20 صفر 1303/28 نونبر 1885، أحمد بن الحسن الدرعاوي إلى السلطان مولاي الحسن.

(74) Alvarez Pérez, «Marruecos», p. 511. يبدو أن أحشار الزيتون كانت تُجمع بين نونبر ودجنبر (الحزنة الحسنية، الكناش 122). تُصبر الزيتون في لينولتان الواقعة قرب دمدات في شهر يناير (التوفيق، المجمع، ص. 213).





الشكل 15 : الرسوم الخاضعة عن صادرات المصنع المحلي والسيماطي ورسوم النمام في السنوات 1860-1862. (ج.ح.ن)، الكفاشي، 42.



الشكل 16 : الرسم المصنعة عن طبقات من القطاقي المصدرة في السنوات 1860
 1862. (خ.ج.ر)، الكفاش 42.

وتحدث عودة القوافل العابرة للصحراء حيوية جديدة في النشاط التجاري بمرسى الصورة. وإذا كان من الواضح أن انطلاق القوافل السنوية الكبرى في اتجاه تنيكو هو شهر شتنبر أو أكتوبر، فإن مواعيد عودتها إلى الصورة قد تتباين من سنة لأخرى. وأحيانا يمكن وصول بعض القوافل العابرة للصحراء إلى أبواب المدينة باكرا في شهر دجنبر، غير أن أغلبها تصل دائما بين شهري فبراير وأبريل⁽⁷⁵⁾. وربما أمكن اعتبار التغيرات المفاجئة الحاصلة على مستوى الضرائب والواجبات المحصلة في سنتي 1884 و 1885 عند باب السبع، المدخل الجنوبي للمدينة، مؤشرا لوصول القوافل إلى الصورة (انظر الشكلين 12 و 13). وفي وسع تلك القوافل أن تنقل، من بين ما تنقله، سلعا قد تجمع خلال فصل الشتاء. إذ يحل في شهر دجنبر موسم جمع الصمغ السنغالي الذي يُصدّر بالقوافل إلى الصورة⁽⁷⁶⁾. وفي بعض الأحيان، تُصدر كميات كبيرة من الصمغ ورش النعام في فصل الشتاء أو عند بداية فصل الربيع (انظر الشكل 15). وهذا يعني أن التصدير قد يتم. يرجوع القافلة العابرة للصحراء أو قبل انعقاد الموسم الأول لسيدي أحمد أوموسي في شهر مارس أو بعده.

وهطابق توقعت فصل الربيع - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - موعد عيد الفصح وبداية المواسم التجارية الأولى. وكان يلاحظ في أسواق البادية أن الناس يشترون أعدادا كثيرة من المواشي عند بداية فصل الربيع، لأنه أوفر أوقات السنة وأفضلها كلاً⁽⁷⁷⁾. وفي فصل الربيع، أو عند بداية فصل الصيف، تكون المواشي قد سمنت، فيذهب بها أصحابها إلى سوق المواشي في الصورة والذي تنشط فيه حركة البيع والشراء. وفي ذلك الوقت أيضا يمين موعد بيع أعداد كثيرة من جلود الماعز في سوق الجلد (انظر الشكلين 12 و 13). وفي الشهور الجافة، يرغب مرؤ الأغنام ورعائها في التخلص منها⁽⁷⁸⁾، فيؤدي ذلك إلى انخفاض أثمان جلود الماعز في الصورة خلال تلك الشهور⁽⁷⁹⁾. وعلى العموم يعيش سكان الصورة لحظيات من الإزدهار في

(75) يذكر ماعون في تقريره له أن إحدى القوافل السنوية الثلاث تصل إلى الصورة في دجنبر (انظر الماش رقم 72 أعلاه). وجاء في مصادر أخرى أن القوافل تصل إلى المدينة بين فبراير وأبريل. انظر :

Zerbib, «Slave Caravans», p. 96. A.E., C.C.C., Mogador 7, 17 mars 1887; Lacoste,

Times of Morocco, 11 August 1887.

(76) Curtis, Travels in Barbary, p. 139

(77) Troin, Les Souks, vol. I, p. 197

(78) Ibid.

(79) d.F. O., 631/5, 10 دجنبر 1872.

فصل الصيف. وترتفع واردات المدينة من المنسوجات الأوربية والشاي والسكر في تلك الأيام من السنة دائماً⁽⁸⁰⁾. وفي شهري ماي ويونيو تُجمع محاصيل القمح والشعير فتتخفض أسعار الحبوب في السوق⁽⁸¹⁾. كما تصل الحضر إلى السوق في تلك الأيام نفسها. وفي بعض السنوات، كما كان الحال في سنة 1860، صدرت شحنات كبيرة منها خلال فصل الصيف والخريف (انظر الشكل 16). ويصبح السمك وفيراً في فصل الصيف، فتتاح للصيادين فرص العمل، ويتيسر لسكان الصورة أيضاً أن يشتروا مادة غذائية رخيصة الثمن⁽⁸²⁾.

سفينة الصحراء وسفينة البحر

ظلت أنشطة الصورة التجارية محدودة حتى ستينيات القرن التاسع عشر، وذلك لاستحالة الإطعمتان للسفن الشراعية التي لازم الشك تحركاتها عبر المحيط. وقد تكررت حوادث تحطيم السفن على طول سواحل المغرب الجنوبية، كما تعرضت المراكب للعواصف القوية مراراً وتكراراً عند رسوها في مياه مرفأ الصورة. وبصفة عامة، تفوقت الواردات كثيراً على الصادرات. وعلى الرغم من وجود رغبة مبكرة في غمر السوق المغربية بالمصنوعات الأوربية، فإن بداية استخدام المراكب البخارية في خمسينيات القرن التاسع عشر وتزايد استعمالها في ستينيات القرن نفسه هو الذي أدى حقا إلى الزيادة الكثيفة في حجم الواردات الأوربية⁽⁸³⁾. وما لبثت شركات الملاحة البخارية الفرنسية والبريطانية أن احتكرت نقل الجزء الأكبر من حمولات بضائع الصورة وسلعها، فبدأت السفن الشراعية تختفي بالتدرج. وأشار هوبي (Huet)، القنصل الفرنسي بالصورة، سنة 1846 إلى أن «السفن الشراعية التي كانت نشيطة في هذه المرات قد تلقت ضربة قوية حقا منذ إنشاء عدة خطوط بحرية منتظمة للمراكب البخارية عبر سواحل المغرب»⁽⁸⁴⁾.

(80) انظر الجدول المخصص للواردات الصورية عند ميج :

Miège, Doc., p. 240; Miège, II, p. 543 ; Miège, «Origines», p. 392.

(81) وهو ما حدث سنة 1847 مثلاً (F.O., 99/36, Trade Report for Mogador, 1847).

(82) P.F., 1881, XC, 83-84. وكان السمك كثيراً خلال سنة 1887 (P.F., 1888, C.I.I., 105-106).

(83) انظر ما كتبه ميج عن تطور توظيف المراكب البخارية في المغرب :

Miège, «Le Maroc et les premières lignes», pp. 37-47.

(84) A.E., C.C.C., Mogador 4، 11 نونبر 1864.

وقد انتظمت حركات الملاحة البحرية بفضل استعمال المراكب البخارية،
القادرة على مواجهة خطر العواصف وعلى ضمان العبور الآمن حتى خلال الفصل
الممطر. وعلاوة على اهتمام خطوط المراكب البخارية بتصدير السلع واستيرادها
بانتظام، أولت العناية أيضاً لنقل الحجاج المغاربة الذين اتخذوها وسيلة للسفر إلى
الإسكندرية ومنها إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج. فإذا كان الاحتلال الفرنسي
للجزائر قد عرقل استقرار عبور الحجاج المغاربة طريقهم البري المعهود من فاس⁽⁸⁵⁾
عبر شرق المغرب إلى بيت الله الحرام، فإن تطور الملاحة البخارية جعل من ذلك
الواقع مجرد ذكرى ولت وطواها النسيان.

هذا الانتظام في الإبحار، على الرغم من مساهمته في التقليل من بعض
التقلبات الفصلية لعمليات الشحن التجاري بمرسى الصورة، كان ضعيف التأثير في
العمليات التي كان يقوم بها المهتمون الأساسيون بأعمال الشحن التجاري. وظل
تجار الصورة في حاجة إلى تكيف أنفسهم مع المناسبات الدينية ومع الدورات
الزراعية الشحيحة لمناطق الجنوب الغربي من المغرب. وفي أوروبا، اعتبر الملاحظون انهيار
المواسم نتيجة لتعويض التجارة المتنقلة بأنماط تبادل جديدة قوامها تنفيذ العمليات
التجارية على أرضية أكثر استقراراً لا تعتمد أسلوب التنقل والترحال⁽⁸⁶⁾. وذهب
البعض الآخر إلى أن تطور تجارة الجملة قد عوض وظيفة المواسم⁽⁸⁷⁾. أما في المغرب،
فإن تطور تجارة الجملة ونموها لم يترتب عليه انهيار لاستمرار المواسم التجارية الكبيرة.
بل أعطت التجارة والمبادلات مع أوروبا دفعة جديدة للمواسم.

وظلت وسائل النقل البري وأساليبه على حالها، فاستمرت قوافل الإبل الكبيرة
تعبّر الصحراء. وبينما طوّعت البحار لتسخيرها بين المغرب وأوروبا، لم تتأثر معظم
الطرق العابرة للصحراء بأي تجديد⁽⁸⁸⁾، فبقي التجار المتنقلون عرضة للتقلبات الجوية
والكوارث الطبيعية. وأكثر أهمية من ذلك أن التجارة ظلت تؤثر في المجال الثقافي

(85) انظر ما كتبه لوترو عن قافلة الحج (Le Tournau, Fès, pp. 429, 590-591).

(86) Henri Pirenne, *Economic and Social History of Medieval Europe* (London and Henley, 1936), p. 103.

(87) Braudel, *The Wheels*, pp. 93-97.

(88) انظر ما كتبه فرنان بروديل عن استمرار العمل بوسائل النقل التقليدية العتيقة :

Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* (New York, 1973), vol. I, p. 282ff.

المغربي. وإذا أصرت وسائل النقل التقليدية وأنماط التبادل الحقيقية على الإستمرار، فإن السبب في ذلك هو أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من صرح المجتمع وبنائه.

التجارة البعيدة المدى

انتبه الملاحظون الأوروبيون لإصرار القوافل العابرة للصحراء على مواصلة نشاطها في عهد التوسع التجاري الأوربي على طول السواحل، فكتب القنصل الفرنسي لوي شيني (Louis Chénier) في وقت مبكر من سبعينيات القرن الثامن عشر قائلاً:

من المثير للاستغراب أن يفضل هؤلاء العرب أن يهبطوا صحراء مترامية الأطراف مشياً على الأقدام مدة أربعين يوماً لبيع ما في حوزتهم من الصمغ في موكادور، وذلك على الرغم من وجود سوق في فور لوي (Fort Louis). وما كنا لنفهم سبب ذلك، لو أخذنا بعين الاعتبار الثمن المنخفض الذي يمكن أن يُشترى به ذلك المنتج في مستعمرتنا بالسينغال. ولعل السبب في ذلك هو أن الفرق بين أثمان مختلف أنواع الصمغ في موكادور ضخم بما يكفي لجعل هؤلاء العرب يهبطون صحراء شاسعة يواجهون فيها صعوبات ومتاعب شتى. ألا يمكن شركة السينغال أن تمنع تصدير الصمغ [عبر البر] إلى موكادور؟⁽⁸⁹⁾

ولم تتعرض تجارة الصحراء للإنبهار على الرغم من النمو الواضح للتجارة الأوربية على طول سواحل غرب إفريقيا خلال القرن التاسع عشر⁽⁹⁰⁾. وتدل الأرقام الإحصائية الخاصة بالصادرات عبر المراسي البحرية على نموها المتواصل في ليبيا والمغرب على حد سواء⁽⁹¹⁾. ويعتقد ميهج أن 16% من صادرات الصورة كانت من منتجات السودان

(89) Thomas, Le Maroc, p. 330. وقد وردت عنده رسالة القنصل الفرنسي شيني والتي يعود تاريخها إلى سبعينيات القرن الثامن عشر.

(90) C. W. Newbury, «North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century: a Re-evaluation», *Journal of African History*, 7 (1966), 223-246.

(91) J.-L. Mige, «Le commerce trans-saharien au XIXe siècle. Essai de quantification», *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, 32, 2 (1981), 93-119 ; Ahmed Said Fituri, «Tripolitania, Cyrenaica, and Bilad as-Sūdān : Trade Relation during the Second Half of the Nineteenth Century», Ph. D. thesis (Michigan, 1982).

لا يمكن تقديم المدى الحقيقي للتجارة العابرة للصحراء مع المغرب خلال القرن التاسع عشر بالإعتماد على الصادرات المغربية عبر المراسي البحرية المغربية وحدها. ومن الناحية التاريخية، كانت أكثر المواد المصدرة من تيكو أهمية، كالبيد والماج والذهب، موجهة للسوق المغربية الداخلية. وتوسي الأبحاث المتعلقة بفاس -

الغربي، وأن تلك السلع إلى جانب مثيلتها من واد نون تقارب ثلث صادرات المدينة⁽⁹²⁾، وشكل فيها الصمغ وريش النعام أهم المواد. وقد أخذت تجارة هذه المواد تتزايد كثيراً منذ أواسط القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة ارتفاع درجة الإقبال على ريش النعام. واستمرت الصورة في الحفاظ على كونها محطة هامة لأخوية للتجارة العابرة للصحراء حتى العقدين الأربعين من القرن التاسع عشر. وتطافرت عوامل عدة أدت في نهاية الأمر إلى وضع حد للتجارة العابرة للصحراء، نذكر منها اضطرابات الجنوب والتنافس مع الأسواق الخارجية وتطور الطرق الساحلية ثم الغزو الفرنسي لتبكتو سنة 1894⁽⁹³⁾.

وكانت التجارة البعيدة المدى في صميم الحياة الحضرية في المغرب وفي شمال إفريقيا عموماً⁽⁹⁴⁾. وتقع فاس ومراكش، كبريتا مدن المغرب، في مفترق الطرق التجارية الرئيسة. وعلى الرغم من تطور المدن الساحلية في القرن التاسع عشر، ظلت حواضر المغرب الداخلية تحافظ على كونها مراكز اقتصادية أكثر أهمية. ولما كانت الصورة تقوم بدور الوسيط، فإنها ارتبطت بشبكة واسعة من المبادلات الريفية. ونظراً أيضاً لعلاقات الصورة بأوروبا، فإنها قد أثرت في الشبكات الجيوسياسية للمبادلات التجارية، وذلك بالتشجيع على نمو بعض الطرق التجارية وتمكين المراقبين لها من احتلال مواقعهم في السلطة. إلا أن هذه التبعديلات الجغرافية لا تغير من طبيعة الشبكات الاجتماعية التي تضمن للمبادلات حيويتها على امتداد مناطق مترامية الأطراف.

وربما كان بُعد مسافة الطريق الريفية مسؤولاً إلى حد ما عن تحديد ماهية التجارة البعيدة المدى لمدينة الصورة، والتي يمكن مقارنتها بما هو سائد في مجتمعات أخرى في إفريقيا والشرق الأوسط⁽⁹⁵⁾. وكلما كانت المسافة أكثر بُعداً، تعقدت

= التجارة الصحراوية كانت عند نهاية القرن الثامن عشر أهم منها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هذا على الرغم من أن المبادلات كانت لا تزال كثيرة في أواخر القرن التاسع عشر بالذات. (Cigar, «Socio-economic», p. 62). وذهب البعض إلى أن تافيلالت، وهي محطة تقع في الطريق المؤدية إلى الجنوب مروراً بفاس، قد أضعفها ازدهار الصورة وإعادة بناء تندوف سنة 1852. انظر :

Dunn, «The Trade of Tafilaleet», pp. 279-280.

(92) Mitge, II, p. 152.

(93) Ibid., II, pp. 87-89, 358-371 ; IV, pp. 381-385.

(94) انظر : 4 : Stambouli and Zagal, «Urban Life».

(95) انظر : 42-43 : Hopkins, Economic History, p. 53 ; Owen, The Middle East, pp. 42-43.

الشبكات التجارية وتحققت أيضا أرباح أكثر أهمية في السلع المتبادلة. وتتطلب السلع المرتفعة القيمة مثل الذهب وریش النعام والصمغ والعبيد درجة عالية من التخصص، لأنها تحتاج إلى النقل عبر مسافات طويلة، وتتعاورها الأيدي في محطات عديدة. غير أن المسافة وطبيعة السلع المتبادلة ليستا المسؤولتين الوحيدتين عن تحديد ماهية التجارة البعيدة المدى لمدينة الصورة. وتكمن الميزة المركزية للتجارة البعيدة المدى - كما جاء عند الباحث كلود مياسو (Claude Meillassoux) - في عدم دخول السلع المحددة في منافسة مع المنتجات المحلية⁽⁹⁶⁾. وكان هذا ما حدث في الصورة بالتأكيد. ولكنها نقطة صماء من بعض النواحي، لأن الإنتاج المحلي في الصورة بسيط على كل حال، ولذلك لم تكن المنافسة هي المخرج في الحقيقة.

ولعل فكرة «الشتات التجاري» (Trading diaspora) التي هي مصطلح صاغه أبنر كوهن (Abner Cohen)، ستتيح للتحليل إمكانيات مفيدة. ويرى كوهن أن التجارة البعيدة المدى تقوم على ضرورة التوصل إلى حل لخمس مشاكل مختلفة، وهي: التوفر على معلومات تتعلق بالعرض والطلب، ووجود إمكانيات النقل ووسائله (السريعة)، والثقة المتبادلة في ضبط شؤون السلف والقروض، واعتماد نظام التحكم، وأخيرا الحفاظ على حضور بنوي للسلطة. ويتأتى التغلب على مثل هذه المشاكل، «حينما يستطيع شخص ينتمي إلى مجموعة عرقية واحدة أن يتحكم في جل أو كل المراحل التي يمر منها التبادل التجاري لسلع معينة». وهكذا يمكن أن تشكل تلك المجموعة العرقية شتاتا تجاريا «مشتركا بصفة عامة في حضارة كونية» أو في ديانة معينة كالإسلام في غرب إفريقيا مثلا⁽⁹⁷⁾. ويمكن أن يكون مثل هذا «الشتات التجاري» وسيلة ملائمة وفعالة لوصف الشبكة الاجتماعية التي تيسر عملية التجارة البعيدة المدى لمدينة الصورة.

(96) Claude Meillassoux (ed.), *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* (Oxford, 1971), p. 67.

(97) Abner Cohen, «Cultural Strategies in the Organization of Trading Diasporas», in Meillassoux (ed), *Development of Indigenous Trade*, pp. 266-281.

وقد بنى بعض الباحثين نظريته هذه في دراستهم للتجارة العابرة للصحراء.

B.M. Perinbaum, «Social Relations in the Trans-Saharan and Western Sudanese Trade: an Overview», *Comparative Studies in Society and History*, 15 (1973), 416-436.

وكانت نظرية «الشتات التجاري» هذه أساسا للتحليل الذي قام به كورتين:

Curtin, *Economic Change*, pp. 39ff ; Curtin, *Cross-Cultural*, pp. 2-3.

التجارة بالسلف والعمولة

تتطلب المبادلات التجارية بالسلع النفيسة عبر مسافات شاسعة، أن يكون هناك نظام متطور للسلف والقرض. ويتاجر عدد كبير من التجار بالاعتماد كليا على التفويض من الدور التجارية الأوربية على أساس العمولة في مرسيليا ولندن⁽⁹⁸⁾. وتقوم شبكات من الأسر اليهودية بواسطة ممثليها في مختلف المراسي المتوسطة بالمضاربات التجارية مع الصورة⁽⁹⁹⁾.

ولم تكن في الصورة أي تسهيلات بنكية. ولذلك يضطر الوكيل المحلي دائما إلى أن يُعلم رئيس الدار التجارية التي يمثلها بحجم الأموال والسلع التي يجب عليه إرسالها من أوروبا. فقد طلب تاجر بريطاني في الصورة من رئيسه المباشر الموجود في لندن سنة 1839 بأن «يبحث في الحال بمركب صغير محمل بسلع قليلة بالإضافة إلى 20,000 ريال من النقود الذهبية والفضية تمكيني من تحضير حمولة بالتدرج وبأثمان مواتية»⁽¹⁰⁰⁾. ومن الصعب جدا تحديد المدى الذي كانت تُستعمل به الكمبيالات، لكن رواجها تنامي بوضوح في القرن التاسع عشر. ففي سنة 1849، أشار القنصل الفرنسي دو فالّا (De Vallat) إلى أن الكمبيالات تكاد تكون غير معروفة⁽¹⁰¹⁾. ومع حلول سنة 1875، تغيرت الأحوال، فطمأن بومبي (Beaumier) التجار على سهولة تحويل الكمبيالات المحررة في الصورة والتبادل بها في لندن ومرسيليا، وبارز أيضا، هذا على الرغم من إمكان احتراس البعض من قبول تداولها⁽¹⁰²⁾.

وفي واقع الأمر، كان تجار الصورة الرئيسون وكلاء تجارين أيضا للسلطان. وكان في وسع نخبة التجار - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - أن تحتل مواقع تجارية في المدينة بالحصول من القصر السلطاني على السلف دون فائدة. ولما كان تجار الصورة وكلاء تجارين بالعمولة للسلطان وللمؤسسات التجارية الأوربية على حد سواء، فقد اغتدوا وكلاء تجارين يعملون لصالحهم أيضا، وذلك في مقابل الحصول على عمولة

(98) ويمكن أن يتسبب هذا أحيانا في إثارة نزاعات شرعية، وذلك ما تسكبه أدبيات التوازن أو الأجرة في المغرب. انظر مثلاً : Mas'ud Khnafo, *She'itot u-teshubot*, Bar Ilan, MS 192, folios 14-18.

(99) انظر : Miège, II, pp. 92-94.

(100) C.A.H.J.P., MA/MG, 2272, 30 يناير 1839, [...] إلى جيمس رينشاو (James Renshaw).

(101) A.E., C.C.C., Mogador 3, يونيو 1849، دو فالّا (De Vallat).

(102) Beaumier «Mogador», p. 112.

فيبيعون لهم السلع ويصرفونها على مستويات مختلفة في أرجاء المغرب. وانتشرت هذه الممارسة على نطاق واسع، إلى درجة أن مفردة «كوميساريو» (comisario) الآتية من الإسبانية أو «كوميسيون» (comission) المستعملة في الفرنسية والإنجليزية هي مفردة تتكرر مصادفتها في الوثائق التجارية والشرعية المحررة بالعربية والعربية على حد سواء (كوميسيا).

وبعد أن يستورد تجار الجملة السلع والبضائع بالعمولة، يسلمون بدورهم السلع نفسها بالعمولة أيضاً لأصحاب الحوانيت في مدينة الصويرة ذاتها أو في مراكش⁽¹⁰³⁾. وتوضع الغالبية العظمى من الحوانيت التي تملكها الأحياس رهن تصرف التجار بسومات منخفضة ويعقود طويلة الأمد. وفي هذه الحالة، يكون على التجار أن يحصلوا على ما يسمى بـ«الكلسة». فقد سعى أبراهام بنسعود، مثلاً، وكان من كبار التجار، للحصول على «كلسة» لحانوتين جديدين بنا في المكان المخصص لبيع الألبسة في «سوق الجديد»⁽¹⁰⁴⁾. وحين يحصل مثل هؤلاء التجار على حق التصرف في تلك المحلات التجارية، يسلمونها بعقد كراء ثان لتجار التقسيط ليتولوا بيع بضائعهم بعمولة محددة⁽¹⁰⁵⁾. وفي بعض الأحيان، يُمدد أجل السلف على السلع إلى ثلاثة أشهر أو ستة. غير أن السلع غالباً ما تُقدم سلفاً لتجار التقسيط دون تحديد تاريخ معين لتسديد واجباتها. وفي الحالة الأخيرة، قد يتقاضى تاجر الجملة من صاحب الحانوت جزءاً من مبيعاته الأسبوعية⁽¹⁰⁶⁾. ولا شك في أن البائع بالتقسيط يلجأ هو أيضاً إلى التعامل بالسلف مع زبائنه. وهكذا، فإن صاحب الحانوت - كما لاحظ بروديل بخصوص أوروبا - «يعيش حياته بين أناس يدينون له بالمال وآخرين يدين لهم به هو أيضاً»⁽¹⁰⁷⁾.

(103) Pobeguín, «Notes», p. 53. هناك حالة تتعلق ببضاعة وصلت إلى مراكش بالعمولة، فكان الشخص الذي أرسلت باسمه غالباً عن المدينة.

Yosef Elmalih, Toqfo abel Yusef (Livorno, 1823), responsum n° 91.

(104) (م. و. م)، مخططة عمارة، 2 جهادي الأول 1287/31 يوليوز 1870، على بن الطيب إلى عمارة.
(105) هذا لا يعني القول بأن تاجر الجملة لا يمكنه الدخول في شراكة مع البائع بالتقسيط. إذ جاء في أحد الأجنحة أن كل الأشياء تكون في إطار شراكة باستثناء الحانوت. والسؤال المطروح هو كيف يتم اقسام الأجنحة لو غادر صاحب الحانوت المدينة؟

Abraham Qoritat, Berit abot (Livorno, 1823), folios 114b-115a.

(106) Pobeguín, «Notes», p. 53.

(107) Brandel, The Wheels, p. 73.

أما ما كان أهم من السوق المحلي، فهو شبكة التوزيع في جهات المغرب الأخرى. إذ يسافر وكلاء التجار الصوريين أحيانا إلى مراكش ببضائع ليبيعها بالعمولة. وبين الفئة والأخرى، تثار بعض المشاكل فيصعب على التجار استرجاع ما في ذمة وكلائهم⁽¹⁰⁸⁾. ومع ذلك، يمكن التأكيد بصفة عامة أن آليات هذا النسق كانت تؤدي وظيفتها أداء حسنا. ويتاجر وكلاء تجار الجملة في المدينة بالعمولة في مختلف أرجاء البوادي. كما تُسلم السلع بالعمولة لوكلاء تجارين يشاركون في التجارة العابرة للصحراء. وهكذا يتولى وكلاء التجار اليهود مقايضة المنتجات الأوربية، وعلى رأسها المنسوجات القطنية، بالمواد الثمينة التي تنقلها القوافل التجارية العابرة للصحراء. كما يسافر الوكلاء التجاريون اليهود الذين يشتغلون لحساب الدور التجارية الصورية إلى الأسواق الجنوبية، فتصل بهم رحلاتهم أحيانا إلى مواقع بعيدة مثل تندوف⁽¹⁰⁹⁾. وتجذب التجار الصوريين منهمكين داخل أراضي سوس وأيت باعمران في كراء الجمال لنقل بضاعتهم⁽¹¹⁰⁾. وهكذا، يرحل من الصورة في اتجاه الجنوب التجار والحمالون من أيت باها قاصدين هوامش الصحراء، عاملين بالمنسوجات التي يقرضونها للتجار الصحراويين ليحصلوا بالمقابل على ريش النعام عندما يحين إبانته. وفي غضون ذلك، يشتري تجار أيت باها مزهدا من المنتجات عند انعقاد موسم سيدي أحمد أوموسي كمنشأ تجاري إضافي. ثم يعودون إلى التجار الصحراويين، فيأخذون منهم ريش النعام ويسلمونهم سلعا جديدة بالسلف في انتظار تسديدها في الفصل اللاحق⁽¹¹¹⁾.

وكانت العمليات التجارية المتخللة لمراحل التجارة العابرة للصحراء شبيهة - مع مراعاة الفرق - بمثلتها عند التجار الصوريين. فقد كان أوهاشم الإلبي - كما أثبت ذلك پاسكون (Pascon) - يجمع بين القيام بمهام بنكية وتقديم السلفات المالية وتمويل القوافل التجارية⁽¹¹²⁾. وشكلت دار إلبيج وآل بيروك في كوليم والدور

(108) هناك حالة من هذا النوع تتعلق بالخيار بن عزوز ووكيله بالعمولة، اليهوديين مسان ويوسف ابني بن دلاكة (الخزانة الحسنية، 15 ربيع الثاني 17/1281 شتبر 1864، المهدي بن المشاوري إلى إبراهيم بن سعيد).

(109) «Caravanes de Timboubout», Revue française de l'étranger et des colonies, 8. 2^e sem. (1889), 552-553.

(110) Halawi, (1892), 627.

(111) P.P., 1881, XC, pp. 81-82.

(112) Pascon, La Maison, pp. 53-55.

التجارية الصورية أطرافاً فاعلة وأجزاء أصيلة داخل شبكة تبادلية محكمة الإتساق. وكان العديد من الوكلاء الذين يعملون لفائدة الدور التجارية الصورية بالعمولة، وكلاء تجارين أيضاً لكبراء سوس. ويمكن اعتبار مسعود عمار ووالده، وهما من أهم تجار ريش النعام، خير مثالين على ذلك. إذ كانا يتاجران برأسمال تملكه مؤسسة آل قرقوز، واستلغا في الوقت نفسه مبالغ مالية ضخمة من الحسين أوهاشم الإليغي لشراء ريش النعام⁽¹¹³⁾. وكان آل عمار من إفران القدرة على الإستفادة من وساطتهم بين الإيغ والصورة. وكانت مثل هذه السلسلة من العلاقات القائمة على الثقة والسلف هي التي جعلت التجارة العابرة للصحراء تصبح واقعا حقيقيا.

الشراكة والقراض

تمكنت الصورة من أداء دورها في التجارة الدولية، لأنها مثلت مركزا تجاريا تجري فيه المعاملات وتتشكل فيه الشراكات وتُمنضى فيه العقود والتعهدات. ولا يتطلب الأمر أن تعرف المؤسسات التجارية الناجحة آليات التعامل مع المعطيات الأوربية للتجارة وخباياها فحسب، بل يقتضي أيضا أن تستطيع إنشاء شبكة واسعة من الروابط والعلاقات مع مناطق المغرب الداخلية. إذ لا يُكفَى بإرسال السلع إلى الصورة لبيعها بالطريقة العادية في سوق مفتوح. كما أن الواردات بوجه عام لم تكن تباع للمشتريين القادمين إلى الصورة بعملة صعبة. بل كانت جميع المعاملات التجارية تقريبا والتي لها صلة بعمليات التصدير والإستيراد في الصورة، سواء أكانت تتم بالمقايضة أم تم بالأداء نقدا، تقوم على اتفاقات موثقة توثيقا شرعيا وقانونيا بين التجار وشركائهم الوكلاء والسماسرة.

وتقوم مختلف أنواع التشارك الشرعية الموجودة في الصورة على المبادئ الإسلامية المنظمة للتعامل بالسلف كما هي واردة في المذهب المالكي السائد في بلدان شمال إفريقيا. وقسمت الدراسات أساليب التشارك القائمة على السلف إلى نوعين، هما :

(113) وثائق آل بوديمة، الكناش 3، الورقة 161/1، و2/163. واستمر مسعود عشرة سنوات بعد ذلك في الحصول على السلفات من الحسين أوهاشم (وثائق آل بوديمة، الكناش 10، 6-16، 7 و8)؛ وفي 20 صفر 1290/9 أبريل 1873 عُهد إليه بهـ 800 ريال فرنسي لشراء ريش النعام ؛ وفي 18 ذو الحجة 1290/6 فيفريو 1874 سدد لمقرضيه 233 ريال فرنسي؛ وفي 29 ربيع الأول 1291/16 ماي 1874 سدد لهم أيضا 438 ريال إضافي.

القراض والشركة. ويعني القراض استثمار الطرف الأول لرأس المال عند الطرف الثاني. وفي هذه الحالة، تُقسم الأرباح؛ ولكن الطرف الممول يجازف بتعرض رأسماله للضياع أو الخسارة. وفي حالة الشركة، يتقاسم الطرفان الخسارة عند وقوعها. وهذان هما المبدآن الأساسيان اللذان يقوم عليهما شكلا الشراكة سابقا الذكر، وإن كانت الطرق التي تتم بها مثل هذه العمليات المالية في بلدان شمال إفريقيا على مستوى كبير من التعقيد⁽¹¹⁴⁾. وعلاوة على التعاقدات الشرعية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، نجد اليهود طرفا في العديد من الشراكات الشرعية. وعلى الرغم من أن التشارك والتعاون الاقتصادي بين المسلمين واليهود هو من الأمور العادية الجاري بها العمل⁽¹¹⁵⁾، فقد كان حيز كبير من فصول التجارة يجري بين اليهود دون غيرهم. وكان الشكلان الشرعيان للتشارك والمشاركة بين اليهود، والمسميان «ريبت وإقصي» و«شوطفوت»، يعكسان إلى حد بعيد ما يسميه المسلمون القراض والشراكة⁽¹¹⁶⁾.

ويسلط العقد المبرم بين أبراهام قرقوز من الصورة ومسعود عمار من إفران الضوء على الطريقة التي كانت تجري بها المعاملات في عقود القراض. فقد جاء في العقد الذي حرره دَيَّانَان من الصورة سنة 1863، هما أبراهام بن يعقوب بن عطار وموشي هاكوهن، أن مسعود عمار ابن يوسف بن أمزيل المقيم في إفران، قد تلقى من أبراهام قرقوز 3,385 دورو (وهو تسمية أخرى للريال يتكرر استعمالها في الوثائق العبرية بالعملة الفرنسية. وكان له الحق في استعمال هذا المال في أعمال التجارة مدة سنة كاملة. ويجب اقتسام كل الأرباح الممكن تحقيقها بالتجارة في رهش النعام والشمع

(114) ناقشت عدة دراسات مناقشة عامة كيفية تطبيق هذا النظام في شمال إفريقيا ولي مدن مغربية معينة. انظر :

Geertz, «Suq», pp. 133-134; Le Tourneau, Fès, p. 402; René Leclerc, «Le Commerce», p. 301 ; P. Ernest-Picard, *La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830* (Alger et Paris, 1980), p. 27.

وفي موضوع الشراكة بوجه عام، انظر :

Abraham I. Udovitch, *Partnership and Profit in medieval Islam* (Princeton, 1970).

وقد درس باسكون مختلف أنواع الشراكة (Pascon, *La Maison*, pp. 53ff).

(115) انتشر التشارك الاقتصادي بين المسلمين واليهود على نطاق واسع في العالم الإسلامي خلال العصر الوسيط، ولكن هناك بعض التحفظات من القراض بين الطوائف :

Udovitch, *Partnership*, pp. 227-230.

(116) (Zafrani, *Les Juifs*, pp. 181-188) أما مرحلة المعصور الوسطى، فانظر عنها :

Goitein, *Mediterranean Society*, pp. 169-183.

والذهب مناصفة بين الطرفين. وعلاوة على ذلك، نص العقد المبرم على تقاضي مسعود مقابل كل يوم يمارس فيه نشاطا تجاريا أوقية واحدة شريطة اقتسام الأرباح المحققة في العمليات التجارية. ويلتزم مسعود بتسجيل تفاصيل جميع العمليات التجارية في سجل للحسابات وإعادة رأس المال إلى صاحبه. غير أنه في حالة الخسارة، لن يُعفى مسعود من تسديد ما كان في ذمته إلا إذا استطاع الإثبات بشاهدين يثبتان وقوع الخسارة في ظروف غير مشبوهة⁽¹¹⁷⁾.

والمبادئ الأساسية المطبقة في هذه الوثيقة ماثلة تماما لما كان معمولاً به في القراض عند المسلمين منذ العصور الوسطى⁽¹¹⁸⁾. ويسمح مثل هذا الاتفاق لمسعود عمار بحرية التصرف بطريقة مستقلة عن أبراهام قرقوز. وكان هذا هو السبيل الوحيد الذي يستطيع التجار الصوريون أن يسلكوه لتأمين وكلائهم من التحرك الضروري لضمان تدفق السلع والبضائع بواسطة القوافل التجارية العابرة للصحراء. ويعتبر ملاح إفران الواقع عند هوامش الصحراء، أهم الملاحات الجنوبية للإنطلاق وللشروع في تنفيذ اليهود لعملياتهم التجارية. وقد أبرم العقد في فصل الصيف، مما سيتيح لمسعود عمار وقتا كافيا للعودة إلى احتفالات السنة اليهودية الجديدة. ويمكنه أن يأخذ معه سلعا يشتريها من الصورة ويقدمها مسبقا للتجار المتجهين نحو الجنوب رفقة القافلة الكبرى، أو أن يستعمل المبالغ المالية الموجودة رهن إشارته في شراء بعض المنتجات التي يسعى أبراهام قرقوز إلى الحصول عليها فيقنتها لفائدته إبان انعقاد موسم سيدي أحمد أوموسى الخريفى. واستعملت النقود الفضية الفرنسية، إحدى العملات الرئيسية الرائجة آنذ، أداة للإستثمار في العقد المبرم بين الطرفين⁽¹¹⁹⁾. ويُعتمد في إبرام مثل هذه العقود على وجود علاقات شخصية، علاوة على تمتع الوكيل بسمعة طيبة تجعله موضعاً للثقة؛ ولذا تكرر لفظة «نيمان» مرات عديدة في نص العقد⁽¹²⁰⁾. ومن جهة أخرى، يصلح العقد أيضا لممارسة التجارة البعيدة المدى، وذلك لكونه نصاً

(117) وثائق آل قرقوز، 5 نيسان 5623 هـ/25 مارس 1863. وقد وردت قائمة بالعربية من السلع في الوثيقة نفسها.

(118) Udovitch, Partnership, pp. 170ff.

(119) يبدو أن عقود القراض كانت تم بالرهال في هذه الفترة. وسواء أُنطق الأمر بمرحلة العصر الوسيط أم تعلق بالعصور الحديثة، كان يُنظر دائما إلى القطع النقدية النحاسية بأنها سلعة أكثر منها عملة للتداول.

(Ibid., p. 177).

(120) وثقابها في العربية لفظة «أمين» (Udovitch, Partnership, p. 203).

على تسديد المصاريف التي يقتضيها تنفيذ مسعود لأعماله التجارية. وقد أوضح ذلك أودفيتش حين قال إن «المستثمر يقدم في عقود القراض النموذجية رأس المال وليس الوقت أو المجهود، بينما يساهم الوكيل بوقته ومجهوداته وليس برأس المال»⁽¹²¹⁾. وفي الأخير، لابد - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - من تسجيل الصوائر وتفصيل العمليات التجارية في كفاش يخصص لذلك الغرض، مع ضرورة إظهار شخصين على ظروف وقوع الحسارة وملاساتها. وربما كُمن الفرق الوحيد بين مضمون هذا العقد والقراض عند المسلمين في أن المثال الموجود بين أيدينا يفرض تحديد صلاحية العقد لمدة سنة واحدة. أما العقود الإسلامية الوسيطة، فلا تنص على تحديد المدة الزمنية⁽¹²²⁾. وحصل الإتفاق في عقد آخر أبرمه مسعود بن داوود حلفي ودافيد بن يعقوب قرقوز سنة 1869 على تحديد مدته الزمنية في سنتين⁽¹²³⁾.

كذلك يقدم تجار الصورة لأعيان البوادي وكبراء قبائلها رؤوس أموالهم على هيئة سلفات مالية دون فائدة. ويعتبر إنشاء علاقات من هذا القبيل مع أشخاص يتمتعون بالسلطة والنفوذ على طول الطرق التجارية أمراً ضرورياً لكي تستمر المبادلات. ويبدو أن بعض قواد البوادي اعتمدوا على الإستلاف من تجار الصورة. وفي الوقت نفسه، كان التجار يعتمدون على هؤلاء القواد لضمان تداول سلعهم وأحياناً للتمكن من استعادة ديونهم⁽¹²⁴⁾. وتقوم القروض التي كان التجار اليهود يقدمونها للقواد في البوادي - كالعقود التجارية - على العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة. وتُقدم السلفات المالية من غير فوائد دون أي تحديد زمني. ففي سنة 1873، مثلاً، طلب عبد المالك بن عبد الله أوبسي، أحد قواد حاحا، من أبراهام قرقوز 7,000 مثقال على «وجه السلف»⁽¹²⁵⁾. ويبدو من مضمون العقد المجرى في هذا الشأن سنة 1869 أن القائد أحمد بن محمد السومسي الوليتي الصوري تسلم من أبراهام قرقوز

(121) Ibid., p. 232.

(122) Ibid., p. 246. وقد جرت المادة على الإقتصار في الشركات اليهودية الوسيطة على سنة واحدة، ويمكن في بعض الحالات أن يقع الإتفاق على اعتماد سنتين بدلاً من سنة واحدة. انظر:

Goitein, *Mediterranean Society*, p. 178.

(123) وثائق آل قرقوز، 2 تبت 5639/6 دجنبر 1869، تولى موسى هاكمين وأبراهام بن عطار.

(124) هكذا نجد ريهين الملح الذي كانت تربطه علاقات قوية بدحمان بيروك، بمنح هذا الأخير سلفات مالية يطلب منه مساعدته على تحصيل ديونه (وثائق آل بودميعة، شوال 1311/2 ماي 1894، الملح).

(125) وثائق آل قرقوز، 24 رجب 1290/17 شتبر 1873.

130 مثقال. ومرة أخرى، لم يرد في الوثيقة أي تحديد للتاريخ الذي يجب أن يستعيد فيه صاحب السلف ماله⁽¹²⁶⁾.

وكان هناك نوع آخر من التشارك لعله الأكثر انتشاراً، هو «الشركة». وغالباً ما كانت الشركة عقداً يُرم للمتاجرة في سلعة معينة يُتفق مسبقاً على حجمها أو مقاديرها. من ذلك مثلاً أن مولاى عمر بن محمد العلوي من الصورة اشترك مع محمد بن الطيب المحمودي من مراکش في ما مجموعه 100 بالة (طريحة) من جلد الماعز. فقدم الطرفان رأس المال المطلوب استثماره مناصفة على أن يقتسما الأرباح أيضاً بالتساوي. وقد أرسلت الجلود المذكورة إلى الصورة، ولكنها صارت موضع نزاع حين أكد العلوي أنه سلم الجلود للدلال قصد التخلص منها نظراً لقلة طلبها في السوق⁽¹²⁷⁾.

ويُرم عقود شراكة مماثلة فيما بين اليهود تسمى «شوطفوت». وأثارت النزاعات القائمة بسبب التعاقد على شراكات من هذا القبيل مناقشات كثيرة بين أجبار اليهود في الصورة⁽¹²⁸⁾. وفي إحدى الحالات المتعلقة بعملية تشارك في جلد الماعز، طالب أحد الطرفين من ورثة شريكه بأن يؤدوا ديوناً يبدو أنها تمثل نصيبه من الأرباح المشتركة في العملية⁽¹²⁹⁾.

وقد تشابهت معايير التشارك وأساليبه عند المسلمين واليهود على حد سواء. فاتسمت عندهما معا بالمرونة النسبية، وبالقدرة على معالجة النزاعات القائمة في موضوعها، علاوة على الإستجابة لمتطلبات التجارة البعيدة المدى. هذه البنية القانونية التي تشمل جميع الطرق التجارية هي التي مكنت «تجارة الشتات» - حسب اصطلاح أبنير كوهن مرة أخرى - من التطور.

الروابط الشخصية ورواج الأخبار

كانت علاقات التجار اليهود الصوريين الشخصية بيهود مراکش وسوس أساسية لنجاح عمليات التبادل في إطار التجارة البعيدة المدى. وكان في وسع

(126) وثائق آل قرقرز، 1 ذو الحجة 1285/15 مارس 1869. ويبدو أن آل الوثني من أهم الأمر السوسية المقيمة في الصورة. (السوسي، المصولة، ج 8، ص. 200).

(127) (م.و.م)، مخططة عمارة، 19 محرم 1294/3 فبراير 1877، الخليفة عثمان بن محمد إلى عمارة.

(128) Zafrani, Les Juifs, pp. 187-188.

(129) Abraham Qoriat, Zekhat abot (Pisa, 1812), folio 1 a.

اليهودي السفر من ملاح إلى آخر، أو بطبيعة الحال، من بلد إلى آخر فيجد الأمان لنفسه في بيت من بيوت أحد إخوانه في الدين. ويساهم نظامهم الشرعي الواحد المشترك في تقوية تلاحمهم الاجتماعي وتدعيمه. وكان انفصال اليهود الاجتماعي والسياسي عن مجتمع المسلمين وراء اهتمامهم بالتركيز على ممارسة التجارة. وتمكنهم شبكات الاتصال القائمة بينهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب⁽¹³⁰⁾.

لكن العامل العرقي ليس إلا عاملاً من العوامل الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار. إذ كانت العديد من العلاقات التجارية علاقات بين الطوائف. وعلى الرغم من أن المسلم يكون دائماً هو «السيد» واليهودي هو «الزبون»، فإن إمكان انعكاس الآية أمر وارد. فربما احتفى المسلم الموجود في البادية بالتجار اليهود المقيمين في الصويرة. ويستطيع المسلم الذي أدى اليمين لتاجر يهودي أن يذبح ذبيحة بعد ذلك ويحرم بحمة بيته. وقد فتح مايير قرقوز داره لمسلمين من الشاوية تحرموا بحرمته خشية أن يسمجنهم القائد، وهو ما أوضحه قرقوز نفسه بقوله :

ومن العادات الجارية في المغرب، ألا يفلق المرء بيته دون من يلوذ به، وتسمى هذه العادة «العار». وسبق لوالدي مرات عديدة أن أوى إلى بيته ولدة شهر عدة مسلمين لا يستطيع إخراجهم منه إلا بمحض إرادتهم. وتكررت المناسبات التي أخذ فيها والذي على عاتقه النسبة الودية لقضايها كانت معلقة بين الأفراد المتحرمين بحمة داره وعمال المناطق المجاورة⁽¹³¹⁾.

وتبقى المصالح المتبادلة على نظام قوامه الثقة النسبية المعتمدة بين المسلمين واليهود. ويعول المسلمون على السماسرة اليهود في تصريف بضاعتهم في البوادي. كما يعتمد اليهود على الحمالين المسلمين، كما هو الحال مع عناصر من آيت باها، لنقل سلهم عبر مسافات بعيدة. وهكذا تُسلم البضاعة للتجار المتقنين والحمالين، مسلمين كانوا أو يهوداء، لتكون «في أمان الله»⁽¹³²⁾.

(130) عن هيئة الأقليات العرقية على التجارة، انظر :

Brian I. Foster, «Ethnicity and Commerce», *American Ethnologist*, 1 (1974), 437-448

وانظر أيضاً الملاحظات التي أبدتها لاندس في الموضوع نفسه (19) (Landes, *Bankers*, p. 19).

(131) 84 R.G., N.A., 15 يناير 1888، قرقوز إلى ريد (Read).

(132) وردت في رسالة بحث بها أحد قواد البادية إلى شلوم قرقوز سنة 1850 إشارة إلى ضباع بعض السلع. وتذكر الرسالة نفسها أنه لا يُقبل أن تعرض السلع التي أودعها قرقوز «في أمان الله» للضباع. (وثائق آل قرقوز، 25 محرم 1267/30 نونبر 1850).

ويعتبر التداول الفعلي للأخبار المتعلقة بالعرض والطلب جزءاً أساسياً من مكونات نظام التبادل القائم. وعادة ما يتواصل تجار الجملة الصوريون كتابة مع وكلائهم أو مع رؤسائهم الموجودين في مناطق بعيدة. فهذا وليام كريس (William Grace)، التاجر البريطاني المقيم في الصويرة، يكتب إلى دحمان بيروك من كوليم سنة 1864 بأن سوق ريش النعام في أوروبا «بارد»، بينما يطلعه على كثرة طلب الأصناف الجيدة من الصمغ العربي الذي ارتفعت قيمته إلى 20 ريالاً⁽¹³³⁾. كما يتم تبادل الأخبار في شأن الأوضاع السياسية لضمان السفر والتنقل عبر الطرقات والمسالك في ظروف آمنة. وتُبرم العقود والتعهدات بين التجار الصوريين وسكان المناطق البعيدة في الجنوب مثل تاجككت، للحصول على بعض السلع أو للتخضير لعقد لقاءات في الأسواق الجنوبية أو في المواسم⁽¹³⁴⁾.

وتُرسَل الأخبار المستعجلة مع ساع خاص يدعى الرقاص⁽¹³⁵⁾. وكانت تلك هي الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها المخزن المركزي في تبادل الأخبار السياسية وإرسال التعليمات إلى مختلف المراكز الإدارية⁽¹³⁶⁾. ويلجأ كبار القبائل من ذوي النفوذ وأثرياء التجار أيضاً إلى الرقاص كي ينقل لهم أخباراً سريعة تتعلق بالتجارة⁽¹³⁷⁾. فهذا الخزان يعقوب الفيلالي يرسل رقاصاً إلى أبراهام قرقوز في الصويرة يوصيه بالألا يبيع ريش النعام الذي أرسله إليه إلا بعد أن يصل ابنه إلى المرسى. وكانت تُنقل مقادير من ريش النعام من تافيلالت إلى فاس ثم إلى الصويرة، ولكن أثمانها كانت مرتبطة بالمبلغ الذي يعلن عنه ابن المليح وكيل المخزن في جبل طارق⁽¹³⁸⁾. وفي

(133) وثائق آل بيروك، 22 جمادى الأولى 1281/24 شتبر 1846.

(134) وتُعكس إحدى الرسائل المؤرخة بتاريخ 1846، الملائات القائمة بين تجار الصويرة وبيروك وأهل تاجككت. (وثائق آل بيروك، 2 رمضان 1262/2 شتبر 1846، الزهر بن عبد الرحمن إلى الشيخ مبارك بيروك).

(135) Laroui, *Les Origines*, pp. 53-54.

(136) يمكن الرجوع إلى الكناش رقم 120 بالخزانة الحسنية للإطلاع على قائمة تتضمن الصوالم التي كان يطلبها إرسال «الرقاصة» (ج). «رقاص».

(137) يبدو أن الشيخ بيروك قد أرسل رقاصاً إلى الزهر، كما جاء في الرسالة المذكورة في المامش 134 أعلاه.

(138) وثائق آل قرقوز، 17 ربيع الأول 1282/10 غشت 1865، محمد بن المدني بنس إلى أبراهام قرقوز. وربما كان الخزان يعقوب المشار إليه هو الخزان يعقوب أبي حصيرة. انظر :

Joseph Chetrit, «Shlomo Gozian : un poète bilingue de Tamgrut dans le Drâa», in Michel Abitbol, (ed.), *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb* (Jerusalem, 1982), p. 432.

هذا الصدد، نجد أن تداول الأخبار الحيوية - كاختلاف أثمان بعض السلع المرحة جدا بين المناطق البعيدة - كان يعتمد على توجيه رقاص شخصي على وجه السرعة.

وكانت المراسلات المخزنة تحرر بحرية فصيحة، وإن تخللتها مصطلحات مغربة فريدة إلى جانب بعض المصطلحات التجارية المعربة عن أصولها الإسبانية. ومع ذلك، فجل المراسلات التجارية كانت تُكتب بالعربية المستعربة (Judéo-arabe)، وهي لهجة شائعة في أوساط الطوائف اليهودية المنتشرة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي. وتعامل التجار اليهود منذ العصور الوسطى بكتابة كيفوها مع اللهجات العربية التي يتكلمونها في حياتهم اليومية⁽¹³⁹⁾. وهكذا، فإن العربة المستعربة التي يستعملها التجار المغاربة اليهود هي اللهجة التي كان يتكلم بها اليهود آنذ في المغرب. وسواء كان التاجر اليهودي موجودا في لندن أو في الصورة، أو في منطقة سوس حيث تسود اللهجة الأمازيغية السوسية، فإن المراسلات العربة المستعربة هي وسيلة التواصل الوحيدة لنقل الأخبار الشخصية أو التجارية بين الأطراف المعنية. وهي أيضا اللغة نفسها التي استعملها التجار اليهود لضبط كتاباتهم الحسائية⁽¹⁴⁰⁾.

واحتلت شبكة التجار اليهود أهمية قصوى ألجأت التجار غير اليهود إلى كتاب أو ترجمة يهود في تحرير المراسلات العربة المستعربة، سواء لفائدة التجار الأوربيين أو لفائدة كبار المسلمين وأعيانهم في مختلف مدن المغرب وقراه. وفي هذا الصدد، نجد المسمى أهارون وزكان من أكادير يكتب إلى تاجر هولندي اسمه أوهلمان (Uhlmann) بعد إنشاء الصورة الجديدة بمدة قصيرة. وكان أوهلمان تاجرا سابقا في أكادير عاد إلى هولندة، ولكن تجارته ظلت نشيطة مع مرسى أكادير والصورة. وتحوي الرسالة على أخبار تتعلق بمدى وفرة اللوز والشمع وزيت الزيتون والصمغ والبخور وغيرها من المواد. كما نقل إليه وزكان أيضا تفاصيل أخرى كتبها عن مختلف المنتجات الأوربية المطلوبة في السوق المغربية⁽¹⁴¹⁾. ويتبع الزعماء وكبراء القوم في سوس

(139) Goitein, *Mediterranean Society*, pp. 14-16.

(140) عثر في السنوات الأخيرة على مجموعة من الكتابات الحسائية تتعلق بدار مقنين التجارية مؤرخة بالعقدين الأولين من القرن التاسع عشر، وستكون موضوعا لدراسة مقبلة.

(141) بعد إغلاق مرسى أكادير تبن التجارة الخارجية، انتقل وكلاء أوهلمان إلى الصورة. وتوجد الوثائق الخاصة بالمؤسسة التجارية لأوهلمان في الشونهورن (Schoonhoven) بهولندة، 22 ليلول 5531 هجري/7 شتبر 1771. ولا يفتني أن أشكر السيد بولو دو ماس (Paulo De Mas) الذي زودني بنسخ مصورة للعديد من المراسلات المستمدة من هذا الأرشيف.

النهج نفسه في مراسلاتهم التجارية فيحتملون في تحريرها على وكلائهم اليهود. وفي سنة 1829، كتب شامي (Chaillet)، التاجر والنائب القنصلي البهطاني في الصورة، إلى الشيخ بيروك يطلب منه تزويده بكميات من ريش النعام. وجاء الجواب الذي تلقاه إدوارد وليام أوريول دراموند هاي (E.W.A. Drummond Hay) عن ذلك الطلب محرراً بالحروف العبية. وألح الشيخ بيروك على أن يحرر إليه الجواب بأسلوب مماثل، لأن كاتبه الخاص المكلف بتحرير مراسلاته يهودي⁽¹⁴²⁾. وكان شرفاء الإلغ يهتمون على الكنية اليهود والمسلمون معاً كما يبدو واضحاً في كتاباتهم الحسائية⁽¹⁴³⁾.

أنماط التجارة التقليدية

كانت نماذج التبادل والقرض الشرعية الراسخة، في الصورة خلال القرن التاسع عشر، ذات أسبقية على الممارسات التجارية الأجنبية التي بدأت الظهور في السواحل المغربية. ثم إن تأثير التجارة البية في البنيات الاقتصادية والاجتماعية ظل أقوى من تأثير المبادلات البحرية فيها. ويدو أن إصرار التجار على مواصلة تنظيم القوافل وضمان استمرار نشاطها ظل ساري المفعول ولم يتعرض قط لأي تأثير سلبي من وسائل النقل البحرية. إذ كان التجار في الصورة يعملون وفقاً للدورات والإيقاعات الخاصة بالمناطق الداخلية أكثر مما كان يفعل المزدنون المحليون الذين يكتفون أنفسهم مع الجدول الزمني الذي تفرضه الطلبات الحضرية. وكان تجار السواحل عرضة لكل الأنماط والنماذج التجارية التقليدية في المغرب، بما فيها أشكال النقل والتبادل البطيئة والمرهقة التي كانت تقتضي المرور بشبكة من العلاقات بين الأسباد الحماة والزبناء في كل مرحلة من مراحل الطريق.

وكانت الصورة، بماهي مرسى بحري، محفزاً للمؤثرات الأجنبية. وبعبارة أخرى، تجاذبت المدينة قوتان متناقضتان، تعبر أولاهما عن شدة إصرارها على الرغبة في الإحتفاظ باستمرار أسلوب حياتها التقليدي، بينما تحاول ثانيتهما الدعوة إلى

(142) J.F.O., 174/28، 11 نونبر 1829، شامي إلى إدوارد وليام أوريول دراموند هاي، والرسالة الحرة بالكتابة العبية مؤرخة في 7 حشون.

(143) توجد العديد من الشهادات والعقود العائلية المكتوبة بالحروف العبية ضمن وثائق آل بوديمة، الكناشين 2 و3 (والكناش الأخير هو الذي استعمله باسكون في دراسته (Pascon, La Mulsine)، والكناش 10 سنة 1881.

الإستسلام لقوى التغيير. وكانت بعض هذه القوى، كالحرب والتغلغل الإقتصادي الأجنبي، تأتي من الخارج. غير أن استجابة المغرب لهذه الضغوط الأجنبية كانت تسير وفقا لدينامية داخلية بالدرجة الأولى. ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن داخل المغرب هو الذي كانت له الغلبة، إذ ظل يلقى بظلاله على الساحل ويتحكم في مجريات أموره بقوة.

الفصل الخامس

السياسة التجارية

كان هجوم الأسطول الفرنسي على الصويرة ورميها بالقنابل المدمرة سنة 1844 منعطفًا هامًا في تاريخ المدينة. إذ صار نمط المبادلات التجارية الذي تطور تدريجيًا خلال العشرين سنة المنصرمة عرضة للتهديد. ودشن المغرب انفتاحه على أوروبا ولو بكيفية خجولة، فشرع في تطبيق نظام سلطاني للتبادل التجاري يتميز بقدرة السلطان على مراقبة كل شؤونه وقضاياه عن كثب. إلا أن هذا النهج القائم على الحمائية تعرض للانحيار تحت وطأة الضغط الأجنبي. لقد أعطت أحداث سنة 1844 الدليل القاطع على تمتع أوروبا بالقدرة الكافية على فرض إرادتها⁽¹⁾. وفي حدود فترة لم تتجاوز خمس عشرة سنة بعد الهجوم الفرنسي، اندفع المغرب اندفاعاً قوياً نحو الهيمنة الأجنبية. وهناك حدثان بارزان جعلتا من هذا الواقع أمراً محتملاً، ألا وهما : المعاهدة المغربية - البريطانية المبرمة سنة 1856، والاحتياح الإسباني لتطوان في 1859-1860. وقد ظل هذان الحدثان معاً يساهمان في التأثير على طبيعة العلاقات بين السلطات المخزنية المسلمة والأجانب والمغاربة الخاضعين لحمايتهم في الصويرة.

إحياء المبادلات التجارية

بدأ انفتاح المغرب على أوروبا قبل حرب سنة 1844 بعقدين من الزمن. فقد استؤنفت المبادلات التجارية الخارجية على يد السلطان مولاي عبد الرحمن (1822-1827).

(1) انظر ما كتبه ولفريد رولان عن ردود الفعل والآثار التي خلفها الحادث :

Wilfrid J. Rollman, «The "New Order"», pp. 464-468, 495-499.

أما الأشعار والأساطير التي أوحى بها ذلك الصدام العسكري، فانظر عنها كتاب محمد الأضر :

Mohamed Lakhdar, La vie littéraire au Maroc sous la dynastie 'Alaouite (1075-1311/1664-1894), p. 316; A.E., Maroc, M.D. 4 décembre 1847, Soulangue-Bodin; Douité, En Tribu, pp. 353-357.

1859)، الذي قضى بعض الوقت في الصورة عاملا عليها قبل توليه مقاليد الحكم⁽²⁾. ومن المحتمل أن يكون اهتمامه بالتجارة الخارجية قد ازداد قوة بفضل علاقاته مع التجار في المدينة. وعلى عكس فترة حكم المولى سليمان⁽³⁾، كان السلطان مولاي عبد الرحمن يعتبر المبادلات التجارية مع أوروبا من أهم مصادر الدخل. ولكن لابد من أن تبقى هذه المبادلات مع الخارج محصورة أقصى ما يمكن في أيدي اليهود، كما لاحظ التاجر والنائب القنصلي البريطاني ولشاير (Willshire) فقال : «إن جلالة السلطان يشجع التجارة وهذا ما لم يفعله أسلافه قط، لكنه - وبالأسف! - يقدم السند لليهود لا يستحقونه، لأنهم بلا مبادئ»⁽⁴⁾.

وليست السياسة السلطانية العامل الوحيد الذي شجع على التوجه مجددا صوب المحيط الأطلسي عبر مرسى الصورة، ذلك بأن طرق القوافل الشرقية تعطلت بسبب الاجتياح الفرنسي للجزائر سنة 1830. وخلال العقد السابق لسنة 1844، وصل معدل المراكب التي حلت سنويا بمرسى الصورة ما بين 50 و60 مركبا. وارتفع معدل قيمة الواردات السنوية إلى حوالي 100,000 جنيه إسترليني، بينما قاربت قيمة الصادرات ضعف ذلك. وعلى الرغم من استفادة مراس ساحلية أخرى من تزايد حجم المبادلات التجارية عبر المحيط الأطلسي، فقد ظلت الصورة تهيمن على أكبر قدر من المبادلات مع أوروبا⁽⁵⁾.

ويمكن تتبع الجواب عن هذا التطور المستمر للمبادلات التجارية الخارجية في العديد من التغييرات الإدارية في الصورة الناطقة بما عرفته العقود اللاحقة من نماذج جديدة. وفعل أحد هذه التغييرات دور العامل ووظائفه؛ فمنذ تأسيس المدينة، كان

(2) الناصري، *الانقطاع*، ج 8، ص. 155؛ ج 9، ص. 3. ويذكر الزركاني أن مولاي عبد الرحمن عين عاملا على الصورة سنة 1814/1230-1815 (الشمس، ص. 24).

(3) كان المولى سليمان يفضل التجارة البنية على المبادلات البحرية، وهذا لا يعني بالضرورة حدوث ضعف اقتصادي داخلي (El Mansour, Morocco, pp. 44-46).

(4) F.O., 174/4، 18 نونبر 1839.

(5) وردت لوائح الصادرات والواردات عند ميج بالفرنك الفرنسي (Mège, II, p. 146). وانظر ما كتبه ميج أيضا عن المنافسة مع المراسي المغربية الأخرى (Mège, III, pp. 63-65). وتوجد التقدير القنصلية البيطانية الخاصة بالمبادلات التجارية لمرسى الصورة في المجموعات الوثائقية التالية : F.O., 52/39، عن سنة 1834، وF.O., 52/41، عن سنة 1835، وF.O., 52/45، عن سنة 1836، وF.O., 99/1، عن سنة 1837، وF.O., 99/4، عن سنة 1838، وF.O., 99/6، عن سنة 1839، وF.O., 99/19، عن سنة 1843.

قائد الصورة أو عاملها يتولى مسؤولية السلطة على المناطق المجاورة للمدينة، بل عادة ما ينحدر هو نفسه في الأصل من منطقة حاحا⁽⁶⁾. ويعتبر الحفاظ على علاقات عادية بين المدينة وباديتها أمراً حيوياً للنجاح في التسيير الإداري للمدينة. كما أن اختيار وسطاء يتمتعون بنفوذ قوي في المناطق المجاورة للمدينة يساعد على كبح جماح التوترات بين أهل القبائل والخزن. وقد حم الإلحاح على تطوير المبادلات التجارية الخارجية تغيير هذه السياسة الإدارية. وفي عشرينيات القرن التاسع عشر، عُين قائد تطواني هو عبد الحالق أشعاش عاملاً على الصورة في ثلاث مناسبات متباعدة زمنياً⁽⁷⁾، واضطلع بمسؤولية الإشراف على تسيير جميع الشؤون ذات الصلة بالمداخيل الجمركية للمرسى. وبالفعل، فقد أصبح هو نفسه آمناً للديوانة⁽⁸⁾. ويعكس تعيين أشعاش هذا الذي ينتمي إلى أسرة لها مكاتبتها في التسيير الإداري في طنجة وتطوان⁽⁹⁾، يعكس مدى الأهمية التي حظي بها تطوير المبادلات التجارية وتقويتها في الصورة. لقد أصبح قائد المدينة أيضاً هو الرئيس المشرف على جميع الموظفين العاملين في جمارك المرسى. ومن ثم كان جميع هؤلاء القواد يُختارون من الأسر التجارية المعروفة – الأندلسية نسباً والتطوانية مولداً على العموم – والتي ظلت إلى حد ما على اتصال بالشؤون الأوربية. وكعب السلطان مولاي عبد الرحمن إلى محمد أشعاش التطواني منها إياه على أن مدينة الصورة «اختل نظامها وفسدت قوانينها». ولذلك أمر السلطان قائده قائلا : «اختر من خدامنا أهل تطوان رجلاً عارفاً حازماً آمناً حق أمين ووجهه بقصد الخدمة فيها (الصورة)»⁽¹⁰⁾.

ومع ارتفاع حجم المبادلات التجارية، بدأ المخزن المركزي يزيد من عدد الموظفين العاملين في الصورة⁽¹¹⁾. ولاحظ دولاپورت (Delaporte) في سنة 1840 أن موظف

(6) من ذلك مثلاً أن عبد المالك أوبيسي من حاحا كان قائداً على الصورة خلال فترة من عهد المولى سليمان (السوسي، *الإلحاح*، ص. 242). واهم التفصيل دو لاپورت بوضع لائحة بالعربية تضمنت أسماء جميع قواد الصورة منذ إنشاء المدينة سنة 1834، إلا أنه لم يضع – وبالأسف! – أي تاريخ يميز بها بين فترات تعاقبهم على السلطة (انظر: A.N., Aix-en-Provence, F80 1589-A).

(7) A.N., Aix-en-Provence, F80 1589-A، لائحة دولاپورت.

(8) Beaucloerk, *Journey*, pp. 228-229؛ الصديقي، *إيقاظ*، ص. 64.

(9) كان أخوه محمد بن عبد الرحمن قائداً مشهوراً في تطوان (الوثائق)، ج 1 (1975)، رقم 454.

(10) (م.و.م)، الصورة 1، 12 شبان 21/1255 أكتوبر 1839.

(11) يذكر الكاتب التفصيل البيطاني شابي (Chaillet) أن قائد الصورة كان يساعده في مهامه كاتبان ورئيس للجمارك بالإضافة إلى أربعة نتهاء (F.O., 174/28، 29 دجنبر 1829).

الجمارك الثامن، وهو الحاج محمد بريشة، قد حل بالصويرة وكُلف بشؤون المرسى رقة سيدي محمد بن شقرون. وينتمي بريشة أيضا إلى عائلة تجارية ذات مكانة في تطوان. وفضلا عن تصفيه أمينا للجمارك بالمرسى، عُين أيضا وكيلًا تجاريا مفوضا ينوب عن السلطان في تسير أعماله التجارية الخاصة. وفي وقت متأخر من هذه السنة نفسها، استُدعي إلى مراكش وكُلف بالإشراف على مراقبة خزائن السلطان وماليتها⁽¹²⁾. وفي سنة 1854، عُين بريشة من جديد قائدا على الصويرة. ومعنى ذلك أن التسيير الإداري لمرسى الصويرة السلطاني أصبح قضية حاسمة لها أهميتها في سياسة القصر.

ويعتبر بريشة نموذجا لعدد من الموظفين المخزنين الذين عرفهم هذه الفترة تجارا مخزنين جمعوا بين وظيفة الوكلاء المفوضين الذين يخدمون السلطان ومهام التسيير الإداري. وهذا التداخل بين مهنتين يفسح المجال للتجاوزات. ومن ذلك أن علاقة الأجانب المقيمين في الصويرة بالقائد علال الزمراني، خليفة القائد أشعاش، لم تكن على ما يرام. ولهذا أُقيل من مهامه سنة 1842 عقب خصومة دبلوماسية مع الفرنسيين⁽¹³⁾، فعوضه الحاج العربي الطريس. وكان بين الطريس والسلطان علاقات قوية، كما كان يحظى بتقدير الأجانب الذين يقيمون في الصويرة والذين يتطلعون إلى أن تتحسن ظروف التجار الأجانب⁽¹⁴⁾. وحين رعى الأسطول الفرنسي الصويرة بالقنابل، كان العربي الطريس قائدا على المدينة⁽¹⁵⁾.

قذف الصويرة بالقنابل

في وقت مبكر من ظهيرة يوم 15 غشت 1844، بدأ رمي مدينة الصويرة بالقنابل دون هوادة. وكان هذا العمل العسكري جزءا من حملة تأديب للمغاربة الذين رفضوا أن يمنحوا قائد المقاومة الجزائرية الأمير عبد القادر الجزائري من دخول المغرب عبر الحدود الشرقية. وعرفت بداية فصل الصيف حدوث عدة مناوشات قرب مدينة وجدة بين القوات الفرنسية والمغربية. وعلى أثر ذلك، وضعت عساكر المغرب على

(12) A.E., C.C.C., Mogador 1، 24 يناير 1840، 20 أبريل 1840، 8 يوليوز 1870، دولايرت.

(13) انظر تفاصيل هذه الخصومة عند جان سير في :

Jean Serres, «Comment Fellinier de Reynaud ne fut pas consul de France à Mogador (1843)», in *Mémoires Henri Bassot* (Paris, 1928), vol. II, pp. 243-247.

(14) A.E., C.C.C., Mogador 2، 16 نونبر 1842، برشو (Beuscher).

(15) الصديقي، *إلغاط*، ص. 68.

أهبة الاستعداد في واد إيسلي قرب وجدة، بينما وجه الفرنسيون إنذارا للمغاربة في وقت لم تكن لهم أي نوايا حقيقية لتسوية النزاع القائم بالطرق الدبلوماسية. ولم يتردد بوجو (Bugeaud)، قائد القوات الفرنسية في الجزائر، في اقتراح احتلال جيوش فرنسا لمدينة فاس فقال : «أعتقد أن الاستيلاء على مدينة فاس يمكن أن يعوضنا عن جزء كبير من مصاريفنا الحربية، لأن المدينة غنية بما فيه الكفاية لتدفع لنا مساعدة ضخمة»⁽¹⁶⁾. ولم تُسفر محاولات الوساطة البريطانية في النزاع عن أي نتيجة. إذ تمكن الأسطول الفرنسي، بقيادة الأمير دو جوانفيل (de Joinville) ابن الملك لوي فيليب (Louis Philippe)، من رمي طنجة بالقنابل يوم 9 غشت 1844. وبعد بضعة أيام، هزم قائد القوات الفرنسية المغاربة عند واد إيسلي على الحدود الشمالية الشرقية. وكانت الضربة القاضية على يد الأمير دو جوانفيل الذي قبل الصورة يوم 15 غشت 1844⁽¹⁷⁾.

وكانت المقاومة المغربية في الصورة قصيرة الأمد أيضا. إذ لم تمض سوى بضعة ساعات على قبلة الجزيرة والمدينة حتى لاذت المدفعية المغربية بالصمت. وما لبثت الحامية المغربية في الجزيرة أن مُنيت بالهزيمة على يد قوة ضمت ما بين 500 و600 جندي فرنسي. وكتب بوجو إلى الأمير دو جوانفيل بعد يومين من ذلك قائلا : «كان يتولى الدفاع عن الجزيرة ما بين 400 و500 من أهل القبائل الذين حبسوا أنفسهم في المساكن والمساجد و وراء الحصون». وعند الساعة السادسة مساء، تمكن الفرنسيون من هزم القوات المغربية. وقد أبدى الأمير دو جوانفيل الملاحظات التالية في رسالة إلى بوجو : «أبعث إليك بمائة ونيف من الأسرى لأبين لك عنف توبيخنا للمغاربة»⁽¹⁸⁾. وبعد نهاية الأحداث، رد المغاربة أخبارها، فتبين منها أن الفرنسيين

(16) A.N., Aix-en-Provence, 2EE 19 (18 mi 9) ، 3 يوليوز 1844 ، بوجو (Bugeaud) إلى جوانفيل (Joinville).

(17) توجد روايات وصفية عديدة عن قبلة الصورة. انظر :

J. Rousseau des Roches, *Trois souvenirs: Tanger, Taty, Mogador* (Paris, 1846); H. de Ideville, *Le Maréchal Bugeaud, d'après sa correspondance l'istime et des documents inédits: 1784-1849* (Paris, 1882), pp. 297-545; Auguste Hubert Warnier, *Campagne du Maroc, 1844* (Paris, 1944); Philippe Cossé-Brissac, «Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (1830-1847)», *Hispania*, 13 (1931), pp. 143-146; Jacques Caillé, *Les français à Mogador en 1844* (Essaouira, 1952).

(18) A.N., Aix-en-Provence, 2EE 10 (18 mi 9) ، 17 غشت 1844 ، دوجوانفيل إلى بوجو.

قتلوا حوالي 92 عسكريا، وأسروا 130 عسكري آخر ونقلوهم إلى وهران من أصل 314 عسكريا هم مجموع حامية الصورة. هذا، في حين قرّر من المدينة ممثلو المخزن المحلي وبقية العساكر. وفي صبيحة اليوم التالي، واصل الفرنسيون قبلة المدينة لتعطيم المدفعية التي تخلى عنها المغاربة على طول الأسوار الواقية للصورة، فأصابوا عددا آخر من المغاربة يُقدر بتسعين قتيلًا. ونزلت القوات الفرنسية على الشاطئ، لكنها قررت ألا تدخل المدينة، وظلت قوات الاحتلال قابعة في الجزيرة حتى يوم 16 شتبر (19).

وكانت نتائج الهجوم الفرنسي على سكان المدينة فورية مدمرة :

فإن النصراري - دمرهم الله - لما والوا الرمي بالكور والنب على ثغر الصورة - جيو الله - خرج أهله بمحرمهم خشية الردم فامتدت أيدي القبائل من جوارها لنهب الديار من غير ناه ولامتته، وانتشر ذلك حتى نهوا دار الأعشار وبيت المال (20).

وما أن قرّر أعضاء المخزن المحلي من المدينة، خشي نهبا مقات الأفراد من قبائل حاحا والشياطمة. كما أفرغوا سجون المدينة ممن حلّ بها من أهل البوادي والحواضر على السواء. واختلط الحابل بالنابل، فقرّر كل من استطاع الفرار إلى البوادي المجاورة، بينما ترك جل الأجانب المدينة، ويكثروا بركوب البحر قبل بدء الهجوم الفرنسي. كما فرت ثلة من نخبة تجار الصورة على متن مركب بريطاني (21)، غير أن جلهم بحثوا لأنفسهم عن ملاذ آمن بين أصدقاءهم من أعيان البوادي الذين كانت تربطهم بهم مصالح تجارية مشتركة (22). أما عامة الناس، فكانوا أقل حظًا. إذ صار الملاح على الخصوص هدفا لنهب النهابين. وربما حاول سكان الحي اليهودي أن يدافعوا عن أنفسهم في بداية الأمر، فأغلقوا أبواب الملاح والديار على ذويهم؛ ولكن النهابين

(19) F.O., 99/23, Gibraltar, 2 October 1844, Military Secretary's Office, Military Report

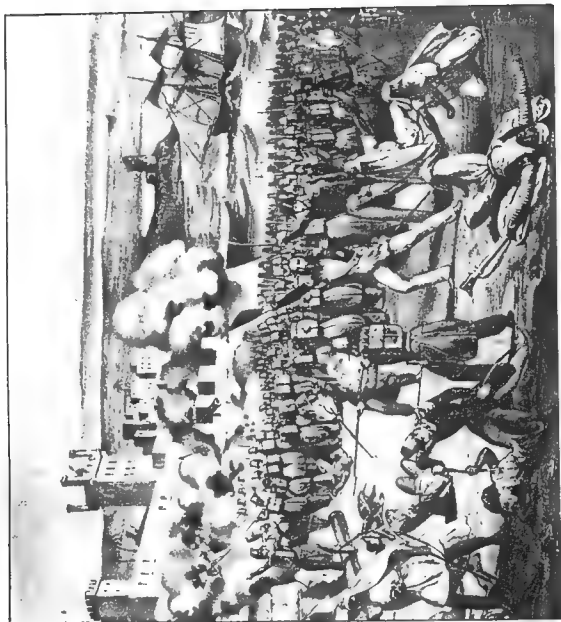
أطلق الفرنسيون سراح الأسرى المغاربة بعد سنة من حجزهم (الوثائق 2 (1976)، 46-45 (8 رجب 13/1261 يوليوز 1845، بوسلهام بن علي).

(20) (م.و.م)، الصورة 1، 21 شعبان 5/1260 شتبر 1844، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى محمد المزريزي. ويبدو أن قيمة الأموال والسلع النهبية من دار الجمارك بلغت 150,000 ريال إسباني.

F.O., 99/23, Gibraltar : 2 October 1844, Military Secretary's Office

(21) F.O., 174/49, 1844 («Mr. Wiltshire's Narrative of Eight Day's Events at Mogador»).

(22) وكانت تلك حال إبراهيم قرقوز كما هي واردة في يوميات ابنه ماير الذي كانت ولادته يوم 30 غشت في قرية كوزيت. انظر : ص. 73 من هذا الكتاب.



الصورة 13 : الهجوم الفرنسي على الصويرة في صيف 1844

اقتحموا الأبواب ونهبوا ما في البيوت من مال ومتاع⁽²³⁾. ولم تستثن المدينة أيضا من أعمال النهب والسلب، إذ ما إن انتهى الثهابون من عملهم اللصوصي في الملاح حتى انتشروا في بقية أحياء المدينة، فعاثوا فيها نهباً وغريبا. ويذكر المؤرخ الناصري أن النهب بدأ «أولا في اليهود ثم عمّ غيرهم»⁽²⁴⁾. وهكذا لحق الخراب بالمدينة وهجرها سكانها بعد الهجوم المزدوج الذي تعرضت له، سواء على يد الفرنسيين الذين انهال أسطولهم عليها بالقنابل المدمرة، أو على يد القبائل المجاورة التي اجتاحت المدينة وسلبت ما فيها دون هوادة. ولم يعد المسلمون من سكان المدينة إلى ديارهم إلا بعد مرور أربعين يوما على بداية الأحداث. حين غادر الفرنسيون الجزيرة وعاد ممثلو السلطة الخزنية إلى مواقعهم. وأقام جل اليهود بعيدا عن المدينة مدة أطول من ذلك، بل هاجرها بعضهم إلى الأبد، فاختاروا التوجه إلى جبل طارق والجزائر، وربما قصد بعضهم مراسي أخرى في البحر الأبيض المتوسط⁽²⁵⁾.

واتشرت تمردات أهل البوادي على نطاق واسع في أراضي حاحا والشياطمة والشاوية ودكالة⁽²⁶⁾. وتطلب الأمر شهورا عديدة قبل إقرار النظام والهدوء في الصورة والمناطق المحيطة بها. وفي نهاية شتبر، انطلقت الأشغال لإصلاح ما لحق بأسوار المدينة وأبوابها وبرج مراقبتها من أضرار⁽²⁷⁾. وبذل السلطان مولاي عبد الرحمن ما وسعه من الجهد لاستعادة ما نهب الثهابون من الأموال والأمتعة والسلع. فحاولوا التخلص منها ببيعها في أسواق البادية⁽²⁸⁾. وعاد القائد الحاج العربي الطريس

Jewish Chronicle (15 November 1844); Voice of Jacob, vol. IV, 89 (15 November 1844); (23) F.O., 174/49, 1844, («Wiltshire's Narratives»).

(24) الناصري، الإستقصا، ج 9، ص. 53.

(25) F.O., 830/1، 21 نونبر 1844، كترس (Grace) إلى إدورد وليام أوريول دراموند هاي، 1 أكتبر 1844، إدورد وليام أوريول دراموند هاي. جاء في رسالة من وزارة الخارجية الفرنسية إلى بوجو (Bugeaud) أن بعض اليهود الذين لجأوا إلى جبل طارق طلبوا أن يرخص لهم بالتوجه للجزائر. لكن القنصل المغربي في جبل طارق لم يوافق على تسليمهم جوازات السفر حتى يرغمهم على العودة إلى المغرب. وفي نهاية الأمر، قررت السلطات الفرنسية أن تسمح لهم بالدخول إلى الجزائر. A.N., Aix-en-Provence, 30 H 26, Paris 14 شتبر 1844. وعاد أفراد أسرة قرقوز في يوليو 1845.

(26) F.O., 99/18، 1 أكتبر 1844، إدورد وليام أوريول دراموند هاي.

(27) (م.و.م)، الصورة 1، 18 رمضان 1260/1 أكتبر 1844، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى الطالب سليمان الشياطيني.

(28) انظر الخامس رقم 20 أعلاه.

لاستئناف مهامه على رأس المدينة المنكوبة. وفي 18 نونبر، عاد إلى المدينة ولبام كريس (William Grace)، أحد كبار التجار الإنجليز المقيمين في الصورة منذ مدة، حاملا معه تعيينه الجديد نائباً قنصلها لبلادها⁽²⁹⁾. وفي فبراير 1845، كتب كريس في تقريره له أن المنطقة أصبحت تنعم بالهدوء والسكينة، وأن أهل البوادي المجاورة استأنفوا ترددهم على المدينة بالسلع والمنتجات. وأصدر السلطان مولاي عبد الرحمن أوامره بأن يعود إلى الصورة. كل الذين كانوا قد لجأوا إلى مراكش⁽³⁰⁾. ولاحظ النائب القنصلي البريطاني في شهر أبريل تحسن أحوال التجارة وعودتها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الهجوم الفرنسي على المدينة⁽³¹⁾. وعلى الرغم من أن المخزن كان قد احتاج إلى بضع سنوات لإعادة تثبيت دعائم سلطته في منطقتي حاحا والشياظمة، فقد عبر القائد الطرس في أواخر 1845 عن ارتياحه للوضع العام في المنطقة، فقال: «إن هذا الثغر السميد بخير وهناء ورخاء، وأحواله صالحة، وكذلك قبائل حوزة وطرقه مأمونة»⁽³²⁾.

ومع ذلك، فإن مؤشرات الأمن في الصورة كانت تخفي حقيقة الوضع الجديد الذي أصبح قائما في المغرب كله. فالسهولة التي تمكن بها الفرنسيون من خرق حقوق السيادة المغربية ومن فرض تسوية سلمية على المخزن المركزي سببت في شق القبائل عصا الطاعة عليه، وشجعت أنصار الأمازيغية الأوربيين. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الانتهاكات الأجنبية للمغرب من الأسباب الرئيسة لإثارة تمردات القبائل ونفقتها على سلطة المخزن. أما الدول الأجنبية، فحاولت التوصل أكثر فأكثر إلى عقد تحالفات مع شيوخ القبائل وزعمائها في الجنوب من أمثال الشيخ ببروك من كويلم والحسين أوهاشم الإلغي، والذين اتسمت علاقاتهم مع المخزن المركزي بعدم الاستقرار. وبعد أن مضى زمن قصير على الصدام العسكري بين المغرب وفرنسا سنة 1844، عبر أحد المراقبين الفرنسيين تعبيراً دقيقاً عن ميزان القوة الجديد الذي برز على الساحة في علاقة فرنسا بالمغرب:

إن التحالف التجاري الذي أبرمناه مع شيخ واد نون، والعمل البطولي اللازم لأسطولنا الحربي في موكادور، ثم انتصارنا في إيمل الذي ستكون من أروع نتائجه

(29) F.O., 174/49 و F.O., 830/1 21 نونبر 1844، ولبام كريس إلى إدوارد ولبام أوربول دراموند هاي.

(30) F.O., 830/1 3 فبراير 1845، كريس إلى إدوارد ولبام أوربول دراموند هاي.

(31) F.O., 830/1 18 أبريل 1845، كريس إلى بوستل (Pottle).

(32) (م.و.م.) الصورة 1، 21 ذو القعدة 1261/21 نونبر 1845.

التعجيل بإعادة الأمور إلى نصابها بين فاس وتلمسان - كل هذه الأمور مكتتبا من إقرار نفوذنا المعنوي على أقصى منطقتين تنتهي بهما هذه الجهة. إنها بداية طيبة لعلاقتنا المستقبلية، ولن نحتاج إلا لبعض الوقت والحكمة لتعزيز مصالحنا في المغرب والجزائر⁽³³⁾.

استراتيجية المخزن التجارية

ضيق الهجوم الفرنسي الحثاق على مالية المغرب. وترتب على ذلك شروع المخزن في إجراء إصلاحات عسكرية استهدفت إنشاء جيش جديد سمي بـ«عسكر النظام» أسوة بالتمودج الأوربي⁽³⁴⁾. كما ألحق تزايد المطالب الأوربية بعد الحرب أضرارا بليغة أخرى بالمخزن المركزي. وبغض النظر عن الصوائر العسكرية للحرب ونفقاتها، واجه المخزن ضغوطا قوية لأداء تعويضات مالية عن الخسائر والأضرار التي تكبدها الرعايا الفرنسيون والمحميون المغاربة عندما نهب أهل البوادي المدينة⁽³⁵⁾. وكتب جوزيف كادوش (Joseph Cadouch)، أحد المجنسين الفرنسيين، إلى القنصل العام الفرنسي قائلا :

فقدت نتيجة هذه الأحداث المؤسسة، ما قيمته 8,000 بياستر (أي حوالي 40,000 فرنك فرنسي) في هيئة عقار وحوائج ومجوهرات وأشياء أخرى يمكنني إثباتها بعقد زواجي المهر قبل قبلة موكادور بخمس سنوات (هذا دون احتساب المشتريات الجديدة التي اقتنيها بعد ذلك والتي تُقدر بـ4,000 فرنك فرنسي)⁽³⁶⁾.

وبعد أحداث 1844، أصبح السلطان عاجزا عن وقف مدّ الوجود الأجنبي في المغرب. وفي هذا الصدد، كتب الناصري بـ«أنه لما وقع مع الفرنسيين هذا الصلح وأسقط السلطان عن الأجناس ما كانت تؤديه نتيجة ذلك كثر خطارهم وتجارهم بمراسي المغرب وازدادت مخالطتهم لأهلهم». وكانت نتيجة ذلك - يتابع الناصري - أن «كلت تجارتهم في السلع التي كانوا ممنوعين منها وانفتح لهم بابٌ كان مسدودا عليهم

(33) Thomassy, Le Maroc, p. 71.

(34) انظر ما كتبه رولان في موضوع الفرق العسكرية الجديدة المحدثه بعد سنة 1845 :

Rollman, «The "New Order"», p. 347 ff.

(35) Miège, Doc., pp. 17-26، رسالة مؤرخة في 8 مارس 1845 وجهها دونيون وهلمس - جويل (D. de)

(Nion et Hélois-Jorelle).

S. L., «Note explicative présentée à Mir Le Consul Général de France à Tanger par le Sr (36)

Joseph Cadouch, originaire du Maroc [Marrakech] aujourd'hui naturalisé Français.

من قبل». وترقب على ذلك - حسب الناصري أيضا - ارتفاع في الأثمان وانخفاض متواصل في قيمة العملة المغربية أمام تدفق النقود الأجنبية الفضية كلما تزايد حجم المبادلات الخارجية⁽³⁷⁾.

ومع ذلك، حاول المخزن المركزي أن يحافظ على مراقبته للمبادلات التجارية. ففرض، في العقد اللاحق، رسوما جمركية هائية، وأعلن احتكاره للمتاجرة في بعض السلع، ومنع تصدير منتجات معينة. بينما حصل التجار المغاربة على امتيازات مفيدة⁽³⁸⁾. ويمكن القول إن هذه هي السياسة نفسها التي كانت سارية المفعول قبل سنة 1844، غير أن الجديد هو أن المغاربة أصبحوا عاجزين عن التحكم في الأوضاع. إذ فُتح الباب على مصراعيه، ولم تبق للجهاز المخزني قدرة على صدّ التأثيرات المتزايدة للأجانب على المبادلات التجارية. وهذا الواقع الجديد انتهت عزلة المغرب.

واحتاج المخزن المركزي إلى التكيف إداريا مع هذه التغيرات الطارئة. وصار قائد المدينة يزداد اهتماما بكل ما يجري يوميا في دار الجمارك، حتى ظنّ النائب القنصلي البريطاني في الصورة في دجنبر 1844 خطأ أن عاملا آخر قد عيّن ليقبى القائد الطريس مدبرا فقط لدار الجمارك⁽³⁹⁾. وما لا ريب فيه أن باشا جديدا كان قد عيّن في تلك الفترة على رأس حراس المدينة وحاميتها وكان يطلق عليه أسم القائد إلى جانب اسم الباشا. ولا شك في أن النائب القنصلي البريطاني كان يبالغ في حديثه عن الفصل بين المهام، إذ ظل الطريس يشغل منصب الباشا متحملا جميع المسؤوليات في المدينة كلها، وكان في الوقت نفسه كبير أمناء المرسى. غير أن أنشطته اليومية تركزت آنفذ في دار الجمارك، حيث كان يشرف على العدول الذين يسجلون تفاصيل العمليات التجارية. وكان القائد يتحمل أيضا مسؤولية تدبير المداخليل وتوجيهها لما فيه مصلحة المدينة. فيسهر على صيانة أسوارها وقواديسها، وعلى إصلاح

(37) الناصري، *الإقتصاد*، ج 9، ص. 54. انظر عن انتهاء السهيد والشارك من أداء إتاوات للمغرب بعد سنة 1844 :

Jacques Caillié, «L'abolition des tributs versés au Maroc par la Subde et le Danemark», *Revue africaine*, 45 (1958), 203-238.

(38) Miège, II, pp. 228 ff.

(39) 2 دجنبر 1844، F.O., 830/1، تكتبس إلى إدوارد وليام أوربول دراموند هاي.

دور المخزن، كما يؤدي أجور حراس المدينة، ويعنى بصوائر عامة في مرافق تعتبر حيوية في المدينة. ولأحظ القنصل الفرنسي أن القائد كان يتحكم تمام التحكم في تسيير القضايا اليومية لمدينة الصويرة، فقال إن «سلطته تكاد تكون مطلقة»⁽⁴⁰⁾.

وقد حصر هذا النظام التهرّب في أدنى مستوياته، وربما كان أقل مما هو عليه في أي مرسى مغربي آخر⁽⁴¹⁾. وظل المخزن يدير الصويرة عن كثب، وكان قائد المدينة من أهم موظفي المخزن في المغرب. وعندما توفي الطريس سنة 1854، أعاد المخزن المركزي تعيين محمد برهشة عاملاً على الصويرة. وكان محمد برهشة قد قام برحلات عديدة إلى الديار الأوربية، فحظي في أوساط الأجانب المقيمين بالمدينة بالقبول والتقدير واعتبروه شبيهاً بالطريس لما اتسم به من اللباقة وحسن الاستعداد لمعالجة القضايا المطروحة بالتراضي والإنصاف⁽⁴²⁾. كما كانت صلته بالقصر قوية، واعتمد عليه السلطان مستشاراً رفيع المستوى في القضايا المالية⁽⁴³⁾. وحاول برهشة، أمام تزايد حجم المبادلات التجارية، أن يزداد تحكماً في أساليب التسيير الإداري ليجعلها أكثر فعالية. إذ تنبه، بمجرد وصوله إلى الصويرة، إلى أن تقسم المهام بين الأمناء والعدول في المرسى لا يسيّر على أحسن حال، فاقترح على السلطان أن يرسل أميناً من تطوان إلى الصويرة⁽⁴⁴⁾.

كما أرسل تجار من نخبة المسلمين التطوانيين؛ إذ قرر السلطان مولاي عبد الرحمن بعد الصدام العسكري المغربي - الفرنسي أن يرسل إلى الصويرة أربعة تجار لهم علاقات متينة بأشعاش ومحمد الرزني، وكيل السلطان في جبل طارق، فوضع رهن إشارتهم مبالغ مالية ضخمة بالرهال الإسباني لتوظيفها في مشاريع تجارية⁽⁴⁵⁾. وأعطى تدفق هذه المقادير المالية السلطانية دفعة قوية للمبادلات التجارية بين الصويرة وجبل

(40) A.E., Maroc, M.D 4 دجنبر 1847، صولاج - بوزان.

(41) F.O., 174/49، 21 غشت 1847، كُرس إلى جون دراموند هاي.

(42) A.E., C.C.C., Mogador 3، 27 فبراير 1854، سينزا (Senenza) 830/1، P.O.، 7 فبراير 1854، كُرس إلى جون دراموند هاي. يتناقض هذا مع ما وصفه به الصديقي (الفاط، ج 76) من القسوة والسطط ولم نعر على ما يفيد طيفان القائد برهشة في الوثائق الأجنبية أو المغربية.

(43) A.E., C.C.C., Mogador 3، 5 دجنبر 1854، تيبيل (Tippel).

(44) الخزانة الحسنية، 18 رمضان 1270/14 يونيو 1854، محمد برهشة إلى السلطان مولاي عبد الرحمن.

(45) تحدث بعض المصادر عن مبلغ مالي تمته 100,000 ريال (4. A.E., Maroc, M.D. 4)، غشت 1846، صولاج - بوزان، بينما يؤكد بوسي أن كلاً من التجار الأربعة قد حصل على 4,000 ريال من

السلطان (A.E., C.C.C., Mogador 2) 11 دجنبر 1848).

طارق على وجه الخصوص⁽⁴⁶⁾. وهكذا غلقت السلفات المالية دون فائدة والتي كانت تُقدم لتجار السلطان المهودين⁽⁴⁷⁾. كما انفرد التجار التطوانيون الأربعة بالاستفادة مدة من الزمن من الامتياز الذي كان يسمح لهم بتأجيل أداء الرسوم الجمركية الواجبة عليهم. وبالرغم من كل هذه الامتيازات التي حظي بها التجار التطوانيون الأربعة، فقد لاقوا صعوبات جمة في احتلال مواقعهم بين التجار. ومع حلول سنة 1848، تخلى اثنان منهم، بينما استقر ثالثهم في لندن، ولم يتمكن رابعهم من الصمود في الصورة إلا بعد عناء شديد⁽⁴⁸⁾. وما لبث أن سُمع لسائر تجار السلطان من جديد بالاستفادة من تأخير أداء واجبات الرسوم الجمركية لمدة تتراوح بين ستة وعشر أشهر. ويحصل التجار اليهود على تخفيضات أو إعفاءات من الرسوم الجمركية على الواردات. وهناك بعض التجار اليهود من ذوي الامتيازات، أمثال عمران المليح، الذين يستفيدون من تخفيضات للرسوم الجمركية على الصادرات أيضا. وتباع السلع التي لا تؤدي عنها الرسوم الجمركية بأثمان منخفضة في السوق تجعل التجار الأجانب عاجزين عن المنافسة. وللتخلص من السلع المتراكمة، فُرض أداء 20% واجبا جمركيا على الواردات. وبيعت الكميات المخزونة من البضائع بالسلف لأصحاب الحوانيت في مراكش، مع العلم أن حظوظ تسديدها كانت ضعيفة⁽⁴⁹⁾.

وكانت القروض التي يقدمها المخزن للتجار المغاربة مزعجة للأجانب المؤيدين لتحرير المبادلات التجارية. فقد أشار القنصل الفرنسي بومبي سنة 1844 إلى أن المبالغ المالية التي كانت في ذمة تجار السلطان تقارب 800,000 ريال. واتضح للقنصل الفرنسي أن بيت مال المخزن لم يستقبل مداخيل جديدة تستحق الذكر منذ سبع سنوات، وأن جل المداخيل تُنفق على الحاميتين العسكريتين الصغيرتين في كل من الصويرة ومراكش. وأكد بومبي أنه يستحيل منافسة تجار السلطان الذين ليس لديهم ما يضررون. ولم يتردد القنصل الفرنسي في الدعوة إلى العمل على إقرار مبادلات تجارية ليبرالية تمكن من استغلال المغرب كما تُستغل تونس ومصر وبلدان المشرق بوجه عام⁽⁵⁰⁾.

(46) A.E., C.C.C., Mogador 2، 11 شتنبر 1846، صولاج - بوجان.

(47) F.O., 830/1، 18 أبريل 1845، كُرس إلى بوسل.

(48) A.E., C.C.C., Mogador 2، 11 دجنبر 1848، بومبي.

(49) F.O., 830/1 و F.O., 174/49، 21 غشت 1848، كُرس إلى جون درلموند هاي.

(50) A.E., C.C.C., Mogador 3، 11 دجنبر 1848، بومبي.

وبعكس التعديل المستمر للتعرفة الجمركية في هذه الفترة ما يبذله السلطان من جهود للحفاظ على مراقبة التجارة الخارجية⁽⁵¹⁾. وتكررت محاولات تجار مانشستر، الذين كانوا يتعاملون مع المغرب، لمطالبة وزارة الخارجية البريطانية بالتدخل لوضع حدّ للرسم الجمركية المخفضة والمقيدة للتجارة. فالرسوم الجمركية المفروضة على واردات المنسوجات القطنية والمحددة على العموم في 10% من قيمتها الإجمالية قد ارتفعت سنة 1845 إلى ما بين 35 و75%⁽⁵²⁾. وبعد عشرة سنوات، لم تتوقف الغرفة التجارية في مانشستر عن الاحتجاج لدى خارجية بريطانيا على «الطريقة المبالغية جداً والتي كان المخزن يرضي بها نزواته وهو يواصل رفع قيمة الواجبات الجمركية على الصادرات والواردات معاً، حتى أُلحق الأضرار بتجارة بريطانيا في هذا البلد»⁽⁵³⁾.

وكانت الطريقة الرئيسة الثانية التي حاول السلطان أن يتوصل بها إلى مراقبة التجارة الخارجية هي فرض الاحتكارات السلطانية المعروفة بالكنطردات. وفي سنة 1844، كان الاحتكار الوحيد المفروض هو احتكار العلق – والذي اشتراه التاجر اليهودي يمين أوقو – فاعتبره التجار غير ذي أهمية⁽⁵⁴⁾. إلا أن الاحتكارات المفروضة اتسع نطاقها، في العقد اللاحق، حتى شمل منتجات عديدة، من حديد وحبوب وصوف وقشنية (الكرمية) وكبوت وسكر وشاي وبَنّ وخشب وتبغ، وأكثر أهمية من ذلك كله الجلود. وكان التجار المغاربة والأجانب على حدّ سواء يعترضون على هذه الإجراءات، لأنها تقلص مرونتهم. فقد كان البنّ والسكر، مثلاً، يباعان نقداً عادة، ولذلك كانا أساسيين لأداء الرسوم الجمركية وتسديد أقساط الدين الشهري للسلطان⁽⁵⁵⁾.

وكان لفرض الاحتكار السلطاني على جلد الماعز سنة 1850 باعتباره إحدى المواد التصديرية الأكثر قيمة عواقب وخيمة. ولذلك الإجراء علاقة بإعادة إقرار المكوس، وهي مجموع الضرائب غير الشرعية. وكانت المكوس موجودة على عهد

(51) أهم مبيع بوضع لائحة بالتشريعات الجمركية المغربية في ما بين سنتي 1817 و1903 (Mitge, Doc.), pp. 255-266. غير أنه لابد من الإحراس عند استعمال هذه اللائحة، وذلك لسببين : أولاً أن تلك

التشنيات لم تكن متطابقة دائماً في جميع مراسي المغرب، وثانياً أنها لم تكن تطبق على الدوام.

(52) M.C.C., MB/2/4، 18 يونيو 1845، 9 فيفريو 1846.

(53) M.C.C., MB/2/5، 18 يوليوز 1855.

(54) F.O., 830/1، 21 نونبر 1844، كريس إلى دراموند جاي.

(55) F.O., 830/1، 1 غشت 1850، كريس إلى دراموند هالي.

السلطان سيدي محمد بن عبد الله. غير أن المولى سليمان لم يسمح إلا بالضرائب الشرعية، وذلك عملاً باقتناعاته الدينية السنية⁽⁵⁶⁾. ولا يعتبر إقرار الضرائب غير الشرعية مطابقاً للشرعية إلا إذا تعرضت الدولة الإسلامية لما يهتد كيائها. وفي سنة 1850، «أحدث السلطان المكس بفاس وغيرها من الأمصار، أحدثه أولاً في الجلد (على يد المصطفى الدكالي ابن الجيلالي الرباطي و المكي القباچ الفاسي)، ثم أحدثه في البهائم»⁽⁵⁷⁾. وكان هذا يعني في الواقع أن الراغبين في التعامل في الجلد ملزمون بأداء الضرائب على سلعهم وبيع الجلد لوكلاء الخزن، الذين ينفردون باحتكار التجارة مع الخارج في هذه البضاعة⁽⁵⁸⁾. وفاز بامتياز حق استغلال احتكار بيع الجلود فيما يبدو التاجران الدكالي والقباچ، اللذان كانا قد اشتريا من الخزن حق الالتزام بجمع الضرائب الخاصة ببعض المنتجات⁽⁵⁹⁾. وكان هذا الإجراء يلقى معارضة شديدة من العلماء⁽⁶⁰⁾.

ونظراً لاستحواذ الصورة على القسط الأوفر من تجارة الجلود، فقد تضررت من تطبيق هذا الإجراء أشد ما يكون الضرر. وفي 17 شتنبر من سنة 1850، بدأ

(56) El Mansour, Morocco, pp. 48-49.

(57) الناصري، الإقطاع، ج 9، ص. 61.

(58) Michaux-Bellaire, «L'organisation des finances», p. 214 [ونظر ما جاء في موضوع احتكار الخزن للجلود عند: عبد العزيز الحمليشي، «جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (1856-1896)»، الخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية (مكوس الحواضر)، رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، نوقشت سنة 1989 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (غير منشورة)، ص ص. 68-69. وتسلط الرسالة التي أورد الحمليشي مقتطفات منها (ص. 89) منها من الضوء على طريقة احتكار الخزن للجلد (الخزانة الحسنية، المخطوطة 24، رسالة السلطان إلى بوسلهام بن علي المؤرسة في 23 شوال 1266/1 شتنبر 1850): «فقد وصلنا كتابك في شأن الجلود التي كنت أشرت باخصاص جانبها العالي بالله واستبداده بها مجاناً من غير دفع ثمن لبالع ولا لمشتري. وعلمنا ما بينت من كلفة انتهاء صدور أمرنا الشريف بذلك بأن نكتب للعمال في الحواضر والبادي بتكليف الأشياء بمجازيتها من أيدي الدائمين مجاناً ودفعها للأبناء القريين منهم وهم يقولون يجهها على الكيفية التي أشرت بها. وهذا من النفع. كما أشرت أنه معمول به في إيالة تونس كما كان معمولاً به بإيالة الجزائر لما كانت بأيدي المسلمين (...) وقد أصدرنا أمرنا الشريف في شأن الجلود في جميع إيالاته وفق ما بينت (...)» (المغرب).

(59) في كل سنة، يمرض للبيع بالمراد العلني حق الالتزام بمجابهة رسوم بعض المنتجات ومكوسها في عدد من المراسم، ويوجد مصطفى الدكالي والقباچ ضمن المشتريين الرئيسيين (الخزانة الحسنية، بوسلهام بن علي إلى السلطان مولاي عبد الرحمن، منتصف صفر 1264/22 يناير 1848).

(60) Laroui, Les Origines, pp. 292-294.

موظفو المخزن يصادرون جميع الجلود التي أتي بها أصحابها لبيعها في المدينة⁽⁶¹⁾. وكان لذلك العمل وقع سريع وفوري على المزودين بالجلود، وجُلِّهم من أيت باعمران وحاحا. وهكذا توقف تجار سوس عن جلب الجلود إلى الحواضر. أما في الصورة، فلم يتجاوز عدد الجلود التي دخلت إلى مستودعات المخزن خلال الأربعين يوما التي تلت بدء تنفيذ الاحتكار ما يقارب 200 ذينة، وهو العدد الذي درجت المدينة على استقباله يوميا عبر أبوابها عموماً⁽⁶²⁾. وما لبث المخزن أن أدرك عواقب هذه السياسة، إذ تطورت تجارة تهريب الجلود. فاضطر السلطان مولاي عبد الرحمن إلى إصدار أوامره بتكثيف الحراسة بمراكب صغيرة تجوب سواحل الريف⁽⁶³⁾. وكتب إلى بوسلهام بن علي، عامله على طنجة وتطوان، يهدي له انشغاله الكبير بهذه القضية، فقال: «وجل ما يوسق من المراسي هو الجلد، وبانقطاعه يقل نفع بيت المال وتضعف التجارة»⁽⁶⁴⁾. وهكذا، فإذا أمكن أن يساهم احتكار المخزن لمادة معينة في جلب بعض المداخل لبيت المال، أمكن أيضاً أن يساهم في التقليل من مداخل أخرى مصدرها الرسوم الجمركية المؤداة عن صادرات الجلود. لقد أدرك السلطان مولاي عبد الرحمن طبيعة هذا المأزق بوضوح. لكن هل يعني ذلك أن وعي السلطان بواقع هذا الحال ترتب عليه إلغاء الاحتكار؟ إن التطورات اللاحقة تدل على وجود تناقضات كثيرة. ويبدو أن القائد الطرسي أكسس من السلطان مولاي عبد الرحمن لإبطال العمل بالأمر الصادر عنه سابقاً في الموضوع⁽⁶⁵⁾. وفي يوم 10 دجنبر، لاحظ كريس أن الاحتكار قد رفع عن جلد الماعز، بينما ظلت جلود الغنم والعجول خاضعة لمقتضيات ظهور 17 شتنبر⁽⁶⁶⁾. وانفردت مدينة الصورة بتطبيق هذا الاستثناء المخزني، بينما ظل احتكار المخزن لكل أصناف الجلد ساري المفعول في بقية مدن البلاد وجهاتها المختلفة⁽⁶⁷⁾. ويستخلص من مصادر أخرى أن القيود المفروضة على تجارة الجلود ظلت

(61) F.O., 830/1، 21 شتنبر 1850، كريس إلى دراموند هاي.

(62) Miège, Doc., pp. 33-39 (رسالة مؤرخة في 20 نونبر 1850).

(63) (م. و. م.)، الصورة 1، 1850/1266 (ولم يذكر في الوثيقة اليوم ولا الشهر)، الدكاكي والتجاج إلى العربي بن المختار.

(64) الخزانة الحسنية، 1 محرم 1267/6 نونبر 1850.

(65) أشار السلطان في الرسالة المذكورة في الهامش 64، إلى مراسلة له مع الطرسي.

(66) F.O., 830/1، 10 دجنبر 1850، كريس إلى دراموند هاي.

(67) الخزانة الحسنية، 16 محرم 1267/21 نونبر 1850، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى بوسلهام بن علي. ويشير نص الرسالة إلى فرض 3 نالات واجباً على جلود الماعز.

قائمة. ففي شهر فبراير 1852، اكتشف كُرس أن السلطان مولاي عبد الرحمن كان يسمح لبعض أهل سوس بأن يأتوا بالجلود لبيعها في السوق، ولكنهم كانوا يلزمون بأداء ضريبة قيمتها 12 أوقية عن كل ذنبة من جلد الماعز و 8 أواق عن كل ذنبة من جلد المعجول. وعبر النائب القنصلي البريطاني عن تخوفه من أن يترتب على هذا الرسم المفروض الأثر نفسه الذي يمكن أن يحدثه تطبيق المنع الصريح⁽⁶⁸⁾. وفي سنة 1854، نقل كُرس خبر السماح لأهل الشياظمة وحاحا ومتركة بالإتيان بالجلود إلى السوق، أي أن المخزن المركزي قرر التخلي فعلا عن احتكار الجلود⁽⁶⁹⁾.

وفي سنة 1854، تم إبطال العمل بجميع الاحتكارات⁽⁷⁰⁾. والواقع أن العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة لم تكن قط نافذة المفعول. فلم يكن الطريرس، مثلا، يعير اهتماما كبيرا للمنح الصادر في حق بعض السلع كالصوف وزيت الزيتون⁽⁷¹⁾. ويبدو محتملا أن السلطان كان على وعي بأن أوامره لم تكن تُنفذ دائما. وكما أدرك السلطان، ولو متأخرا، النتائج المترتبة على القرارات التي كان يأمر خدامه بتطبيقها، كذلك جمع في سياسته التجارية بين أمرين متناقضين فيما يبدو : إذ كان يحذره الأمل إلى تحقيق المداخيل لبث المال بالاعتماد على فرض احتكار بعض السلع وعلى السماح بالتجارة الحرة من أجل الرفع من المداخيل المستمدة من الرسوم الجمركية في الوقت نفسه. ولعل هذا التردد هو الذي يفسر بعض التناحر الموجود بين مضامين الظواهر السلطانية والممارسة على أرض الواقع. لقد كانت الغلبة في نهاية الأمر لأنصار الاختيار الليبرالي للتجارة، ولكن هذا لم يتحقق إلى حد كبير إلا نتيجة الضغوط الأجنبية التي مورست على المخزن من طنجة. فقد أعلن ممثلو الدول الأجنبية أن دولهم والأمبراطورية العثمانية أيضا قد أبطلت العمل بأسلوب الاحتكارات⁽⁷²⁾.

وقد أبطل العمل بجميع الاحتكارات، إلا في حالة منتجات قليلة كالتبغ والكيف والكبوت. أما منع تصدير بعض المنتجات، ولا سيما المواد ذات الصلة

(68) F.O., 830/1، 27 فبراير 1852، كُرس إلى دراموند هاي.

(69) F.O., 830/1، 7 دجنبر 1854، كُرس إلى دراموند هاي.

(70) يمكن الإطلاع على تفاصيلها عند ميج (انظر الهامش رقم 51 أعلاه). كما توجد معلومات كثيرة عن الاحتكارات في مجموع : F.O., 830/1.

(71) F.O., 830/1، 17 فبراير 1854، كُرس إلى دراموند هاي.

(72) الخزانة الحسنة، 25 ربيع الثاني 1270/26 دجنبر 1853، محمد برهشة، 29 ربيع الثاني 1270/30 دجنبر 1853، و 9 جمادى الثانية 1270/9 مارس 1854، الخطاب إلى محمد الصغار.

بأداء الضرائب الشرعية (الزكاة والأعشار) مثل زيت الزيتون والحبوب، فصار لا يحصل إلا بصفة متقطعة. وتوقيع الاتفاقية التجارية بين المغرب وبريطانيا سنة 1856، انتهى عهد المبادلات التجارية التي كانت تخضع لحماية الجهاز المخزني المركزي وإشرافه المباشر.

معاهدة 1856

توجت الفصول الثانية والثلاثون التي تكونت منها المعاهدة التجارية بين المغرب وبريطانيا، توجت الضغوط الأجنبية الهادفة إلى إقرار مبادلات تجارية لبريطانيا في المغرب. غير أن الجهود الجبارة التي بذلها جون دراموند هاي، الوزير البريطاني بطنجة، هي التي أدت بعد مفاوضات عسيرة وطويلة إلى توقيع التسوية بين حكومتي البلدين⁽⁷³⁾. ونصت محتويات المعاهدة والاتفاقية المرفقة بها على تقديم الحماية الضرورية للرعيا البريطانيين ووكلائهم من المغاربة. كما التزم فيما المغرب بتوفير السكن والمخازن للرعيا البريطانيين، وبإلغاء العمل بجميع احتكارات السلع المستوردة، ما عدا التبغ والكيف والأسلحة النارية ومواد أخرى قليلة. كما منعت فرض أية ضرائب أو مكوس أخرى غير أداء الرسوم الجمركية عن الصادرات. وباختصار، فإن محتويات بنود المعاهدة المبرمة بين البلدين قد صيغت صياغة دقيقة كفيلة بضمان التحرير الكامل للمبادلات التجارية. ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن معاهدة 1856 التجارية قد دشنت عهد «المبادلات التجارية الليبرالية» في المغرب⁽⁷⁴⁾.

وكانت سنة 1848 قد شهدت تخفيضا للرسوم المتعلقة بالعديد من السلع المستوردة إلى 10% من قيمتها. وأكد النائب القنصلي البريطاني في الصويرة أن الطرس هو الذي اتخذ المبادرة فتدخل لإحداث ذلك التخفيض. وفي هذه الفترة، حظيت فكرة إبرام معاهدة تجارية ببعض الاهتمام⁽⁷⁵⁾. ونصت المعاهدة المغربية -

F.R. Flournoy, *British Policy towards Morocco in the Age of Palmerston: 1830-1865* (73) (Baltimore, 1935), pp. 165-181.

[علاء بن الصغير، المغرب وبريطانيا المظنى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، منشورات

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (الطبعة الثانية، 1997)، صص. 61-122 (المغرب)].

(74) توجد نصرة المعاهدة والاتفاقية في: P.P., 1857, XVIII, pp. 43-64. ويمكن العودة إلى نصيما العربي والإنجليزي في الوثائق 2 (1976)، صص. 157-192، 200-226.

(75) F.O., 830/1، 1 شتير 1848، 21 شتير 1848 و 30 شتير 1848، كرس إلى دراموند هاي.

البريطانية لسنة 1856 على فرض نسبة 10% من الرسوم الجمركية على جميع الواردات. لكنها أكدت في الوقت نفسه أن من حق السلطان أن يمنع تصدير بعض المنتجات، على أن يتاح للرعايا البريطانيين أن يصدروا جميع السلع المخزونة في مستودعاتهم. أما التعرفة الخاصة بالصادرات، فقد اتفق على أن تكون قارة ولن يُسمح بتغييرها من وقت لآخر. وترتب على ذلك أن المخزن أقر العمل بموجب سعر تبادلي إلزامي في دار الجمارك. وبما أن التعرفة الجمركية كانت محددة بعملة حسابية، فإن أي انخفاض في قيمة المثقال بالقياس إلى الفضة لابد من أن يؤدي إلى تراجع حقيقي للمداخيل الجمركية.

وأصبحت المعاهدة المبرمة بين المغرب وبريطانيا أساسا يعتمد عليه في الاتفاقيات اللاحقة مع بلدان أوربية أخرى. وكان الأمناء يطبقون التعرفة الجمركية نفسها التي يجب أن يؤديها الرعايا البريطانيون، يطبقونها على تجار السلطان المغاربة وعلى بقية التجار من رعايا الدول الأجنبية الأخرى دون تمييز بينهم⁽⁷⁶⁾. وفي مناسبات عديدة، حدثت خلافات حول تحديد الرسوم الواجب أدائها عن مواد ومنتجات لم تكن تُصدر من قبل. لكن على العموم، لم تحدث أي تحسينات جديدة خلال العقود القليلة اللاحقة. غير أن هذا لم يحل دون تكرار وقوع النزاعات. وبمجرد التوقيع على المعاهدة، بدأ البريطانيون يحتجون على الخروقات المغربية لنصوص المعاهدة المتعلقة بالضرائب المفروضة أدائها عن زيت الزيتون عند دخولها عبر أبواب المدينة وعن جلود الماعز في سوق الجلود. وكان التجار قد اعتادوا، عند أداء ثمن زيت الزيتون للمنتجين، في السنوات الأولى من نشأة المدينة، أن يقتطعوا نسبة 2% من البضاعة واجباً ضرورياً. ويأخذ الأمناء ذلك بعين الاعتبار أثناء تصدير زيت الزيتون خارج البلاد. وفي أواخر حكم المولى سليمان، وافق المخزن على أداء سبع موزونات (4 موزونات = أوقية واحدة) عن كل قططار (يعادل وزن القنطار الصغير 117 باوند إنجليزي والكبير حوالي 177 باوند إنجليزي)، بدلا من نسبة 2%. وفي سنة 1855، فرض مكس إضافي قيمته أوقية ونصف عن كل قططار من الزيت وسبع موزونات على جلد الماعز. وإذا كان سيؤتي بزيت الزيتون لبيعها في السوق، فإن على البائع أن يؤدي عنها الرسوم الواجبة. لكن إذا أتى بها أحد الوكلاء لفائدة أحد تجار المدينة، فإن هذا التاجر هو

(76) الخزانة الحسنة، الكناش 295، كناش مرسى الصويرة، المؤرخ في 1865/1282-1866 (زيفه لائحة التعرفة الجمركية).

الذي يتحمل أداء الواجب عنها⁽⁷⁷⁾. وبعد توقيع المعاهدة، بدأ النائب القنصلي البريطاني إلتون (Elton)، ومثل بريطانيا في طنجة جون دراموند هاي ممارسان ضغوطهما على قائد الصورة وعلى السلطان، واحتجا على العمل بهذه الضريبة وعلى مثيلتها المفروضة على جلد الماعز، معتمدين في ذلك على محتوى البند الثالث من الاتفاقية الذي ينص على ألا تُفرض أية مكوس أو ضرائب. وقد استعمل في النص العربي للاتفاقية مصطلح «المكس»⁽⁷⁸⁾، الذي هو ضريبة مشكوك في مشروعيتها. ومع ذلك، يمكن النظر إلى الضريبة المفروضة على زيت الزيتون بأنها «شرعية»، لأنها من قبيل الأعشار التي يفرضها الشرع على المنتجات الفلاحية⁽⁷⁹⁾. وعلى الرغم من الاحتجاجات المتكررة الصادرة عن البريطانيين، فقد أمر السلطان بالاستمرار في فرض المكوس على الجلود وزيت الزيتون معا⁽⁸⁰⁾.

وفي نهاية التحليل، تمحور الخلاف على تحديد الطرف الذي يجب أن يُفرض عليه أداء المكس المذكور. واستمر باعة الزيت وجلود الماعز من أهل البوادي المجاورة في أداء المكوس عند الأبواب وفي الأسواق، لكن التجار الذين تصل بضاعتهم إلى المدينة على يد أحد السماسرة لا يؤدون أية مكوس، وذلك تطبيقاً لمقتضيات المعاهدة المغربية البريطانية لسنة 1856. وكان هذا النظام عرضة لكل أنواع التجاوزات نظراً لصعوبة تحديد المالك الحقيقي للبضاعة التي تدخل من أبواب المدينة.

(77) F.O., 830/1، 3 يوليوز 1855، تخرس.

(78) الوثائق، 2، (1976)، ص. 203.

(79) نظراً، لجمع الأعشار عند جمع المحصول. ولما كان الحيز الأكبر من الإنتاج خارجاً عن مراقبة الخزن المباشرة ولا يخضع دائماً للضريبة في جميع أنحاء البلاد (في سوس وإدولوتان، مثلاً، أرتأى الخزن أن لديه ما يكفي من المبرات الشرعية لفرض مكوس في الأسواق وعند الأبواب على مادة زيت الزيتون بمدينة الصورة. وعلى هذا الأساس نفسه، يمكن أجبار المكس المفروض على الجلود أيضاً زكاة (انظر الملحق ج). جاءت في الكاش الذي يغطي الفترة الممتدة من 1 رمضان 1276/23 مارس 1860 إلى 17 شوال 1278/17 أبريل 1862، جاءت في هذا الكاش لائحة تتعلق بهـ «مداميل مكوس الأبواب بما فيها مستفادات بيع الزيت في القاعة»، وذلك في شكل قائمة واحدة (الخزانة الحسنية، الكاش 42). (80) أشار النائب القنصلي البريطاني في مثال واحد إلى فرض مكوس الأبواب على «جميع المنتجات». (F.O., 830/2، 26 أبريل 1857). ويبدو أن هذا الكلام مُبالغ فيه، إذ ليس هناك أي دليل على وجود أية مكوس للأبواب خلال هذه الفترة غير مكس زيت الزيتون (انظر الملحق ج). أما الإحتجاجات البريطانية عليها لدى السلطات المغربية، فانتظر عنها :

F.O., 830/2، 11 ماي 1857، 6 غشت 1857، 20 يونيو 1857، إلتون إلى دراموند هاي. غير أن جون دراموند هاي أشار إلى مكوس أبواب على الزيت في رسالة منه إلى قائد الصورة، F.O., 99/84، أكتوبر 1857.

وهناك خلاف آخر أثير في شأن منع بعض الصادرات. فقد منحت المعاهدة للسلطان كما سبقت الإشارة إلى ذلك صلاحية منع تصدير بعض المنتجات، شريطة أن يسمح للتجار الأجانب بأن يصدروا كل ما هو موجود من تلك المواد في مخازنهم، أو كل الكميات التي كانوا قد اشتروها من تلك المنتجات قبل صدور المنع السلطاني لتصديرها. وما لبث حظّر تصدير جلود الغنم وأصوافها أن أدى إلى نشوب الخلاف. إذ احتج التجار البريطانيون بأنه إلى جانب جلود الغنم التي في حوزتهم، كانوا قد أبرموا عقوداً من أجل المزيد⁽⁸¹⁾. وتكرّر أن حُلّت مثل هذه النزاعات في الفترة التالية للمعاهدة حلاً نهائياً.

وخلال هذه الفترة أيضاً، بدأ جيل جديد من التجار يصل إلى الصورة. وكان بعضهم، أمثال دافيد بيرى (David Perry) الذي حل بالمدينة قبل إبرام المعاهدة بسنة، على أتم الاستعداد لوضع المخزن والحكومة البريطانية معاً على محك التجربة، وذلك باستناده إلى محتويات المعاهدة كلما أعترضته مشكلة من المشاكل. وما لبث أن أصبح بيرى طرفاً في العديد من النزاعات سواء مع الممثلين المحليين للمخزن في الصورة أو مع القنصلية البريطانية في المدينة نفسها. ففي شهر شتبر من سنة 1858، طلب بيرى من ممثلي المخزن أن يزودوه بحراس لتمكينه من السفر إلى تارودانت بدعوى رغبته في تصفية بعض حساباته هناك. وتقدّما لطلبه هذا، استحضّر مضمون البند الرابع من المعاهدة الذي ينص على حق الرعايا البريطانيين في السفر عبر أنحاء البلاد. ولاحظ جون دراموند هاي أن منطقة تارودانت لم يزورها أي مسيحي منذ أربعين سنة خلت، وأن بيرى لا يرغب في أكثر من إثبات أن المصالح البريطانية لا تغطي بالسند المطلوب من ممثل بريطانيا في المغرب. ودافع جون دراموند هاي عن موقفه هذا لدى وزارة خارجية بلاده فلخص بقدرة شديدة على الإقناع الدور الذي كانت بريطانيا قد قامت به في المغرب، وأوضح ما يتعين عليها أن تفعله مستقبلاً في البلد نفسه :

أرى أن لبريطانيا العظمى مصلحة قوية في الحفاظ على استقلال المغرب ووحدة الترابية، ليس بسبب الوضعية الهامة التي تحتلها بريطانيا في جبل طارق

(81) F.O., 830/2، 10 ماي 1859، إثنين إلى دراموند هاي ؛ 15 يونيو 1859، إثنين إلى دراموند هاي وإثنين إلى زيد ؛ 22 يونيو 1859، إثنين إلى زيد.

وفي حوض البحر الأبيض المتوسط أو حصونه ومنتجاته وامتداد أراضيه فحسب،
بل أيضا لمحاذاة تخومه الشرقية للمستعمرة الفرنسية في الجزائر⁽⁸²⁾.

وكان دراموند هاي يأمل في أن يتجنب - بأي ثمن - كل الصدمات الدبلوماسية،
ويحس أنه لو بدأ التجار الأجانب يسافرون إلى داخل البلاد، لتعرضوا لأعمال النهب
والقتل. فكان يخشى ألا يتصرف الفرنسيون باعتدال.

ومع ذلك، فإن الإنتهاكات الأجنبية للمغرب ما فتئت تزداد حتى صار من
الصعب التحكم فيها، فعجلت معاهدة 1856 جزئيا بوصول المغرب إلى هذه
الوضعية. وعاشت المبادلات التجارية مرحلة من الانتعاش والتحسين الواضح منذ سنة
1855، بفضل النمو السريع لتجارة زيت الزيتون⁽⁸³⁾. وكانت المؤسسات التجارية
الجديدة في الصويرة - مثل مؤسستي بيري وكورتيس (Curtis) اللتين كانتا تتاجران
في كميات كبيرة من زيت الزيتون - مسؤولة إلى حد بعيد عن ارتفاع حجم المبادلات
خلال العقد اللاحق. وإلى جانب ما عرفته الصادرات من ارتفاع عام، شهدت
واردات المنسوجات والسكر والشاي تزايدا حقيقيا. وكان العقد الذي تلا توقيع
المعاهدة المغربية البريطانية - كما سبق لميج أن أشار إلى ذلك - هو الذي تمت فيه
على أرض المغرب وترعرعت عند سكانه العادات والأذواق الأجنبية⁽⁸⁴⁾.

وقد بدأ الحضور الفعلي القوي للأجانب والمغاربة الخاضعين لحمايتهم يهدد
قدرة ممثلي المخزن المحليين على مراقبة أوضاع المدينة. ففي أواسط ستينيات القرن التاسع
عشر، لم يتجاوز عدد التجار الأجانب المقيمين في الصويرة حوالي خمسة عشر
فردا⁽⁸⁵⁾، ومع ذلك، فإن قوة نفوذهم فاقت عددهم. وبدأ التجار البريطانيون يحتلون
مساحات في المرسى دون ترخيص مخزني. إذ شرع التاجر البريطاني كورتيس سنة
1863 في وضع براميل الزيت في المصلى القريبة من المرسى والتي يقيم فيها المسلمون
شعائهم الدينية أثناء الأعياد والمواسم. وحاول ممثلو المخزن إقناعه بنقل بضاعته من

(82) F.O., 99/84، طبعة 7 شتبر 1858، دراموند هاي. انظر عن علاقات المغرب وبريطانيا :

Rollman, «The "New Order"», pp. 474-480 [زين الصغير، المغرب وبريطانيا، ص. 56

(المغرب)].

(83) F.O., 830/1، 20 مارس 1856، كريس.

(84) انظر تفاصيل تطور واردات هذه المواد بالأرقام عند ميج :

Miège, II, p. 334-346 ; Miège, Doc., pp. 231-237

(85) A.E., C.C.C., Mogador 4، 15 أبريل 1866، برسي.

هناك. وبعد ذلك، بدأ تجار آخرون يحيطون سلهم وبضاعتهم في المرسى ببراميل خشبية. وقد شكى محمد بركاش، نائب السلطان في الشؤون الخارجية بطنجة، إلى دراموند هاي من تردّي الوضع، وأبدى تخوفه من أن «تتسع دائرة الضرر ويستولي التجار على البلاد»⁽⁸⁶⁾.

وأرغمت معاهدة 1856 المخزن على ضمان المحلات السكنية والمخازن للتجار البريطانيين. ومع ارتفاع عدد التجار البريطانيين وتزايد المحميين في المدينة، طرحت مشكلة المجال بمحنة. وأصبح الأجانب والمحميون، المسلحون بنصوص المعاهدات التجارية الجديدة، أكثر إصراراً على مطالبة المخزن بأن يوفر لهم المحلات السكنية. ووضع النائب القنصلي في الصورة قائمة بأحدى عشرة داراً كبيرة توجد في القسبة يسكنها أناس لا يمارسون التجارة. وهكذا اعتبر النائب القنصلي البريطاني عدم تعاظمهم التجارة سبباً كافياً لإخراجهم من ديارهم ووضعها رهن إشارة التجار البريطانيين القادمين حديثاً إلى المدينة من أجل التجارة⁽⁸⁷⁾. وفي سنة 1863، وافق السلطان، بعد ضغوط متواصلة من جون دراموند هاي لمدة سنوات عديدة، على إضافة نطاق محاط بالأسوار إلى المدينة لتبنى داخله محلات سكنية ومستودعات جديدة⁽⁸⁸⁾. وفي السنة اللاحقة، بدأت أشغال بناء السور الجديد بمشاركة حوالي مائتي عامل⁽⁸⁹⁾. وتراوحت المصاريف الشهرية لبناء السور بين 9,000 و 18,000 أوقية (أي حوالي 55-110 جنيه إسترليني)؛ كما أنفقت أموال طائلة على ترميم المحلات السكنية لبعض كبار التجار (بيري وبن سمارة وأحمد بوهلال وعبد المجيد الحريشي وموسى أفاللو والمختار بن عزوز) وعلى صيانة بناية القنصلية البريطانية في الصورة⁽⁹⁰⁾.

وعلى الرغم من هذه الجهود، تباطأت أعمال البناء، وبدأ التجار الأجانب يخشون السلطات المخزنية في الصورة على أن تسمح لهم بتخزين السلع خارج أسوار

(86) الوثائق، 4 (1977)، 255-254 (21 ذو القعدة 13/1279 دجنبر 1862).

(87) F.O., 830/2، 21 فبراير 1861، إثنين إلى دراموند هاي؛ F.O., 99/117، 24 يوليو 1862، إثنين

إلى دراموند هاي ((بن الصغير، المغرب وبريطانيا، ص. 422-425 (المغرب)).

(88) F.O., 99/117، طنجة : 25 أبريل 1863.

(89) F.O., 99/121، طنجة : 4 أكتوبر 1864، دراموند هاي. أشرف على أعمال البناء الحاج الطيب

بوجيلة الرباطي الذي عُين لتلك المهمة يوم 28 جمادى الأولى 1281/29 أكتوبر 1864. (م.و.م.)،

الصورة 2، نسخة من رسالة سلطانية (نسخة في 10 ذي القعدة 1288/23 يناير 1872).

(90) الخزانة الحسنية، الكاش 295، (رؤية لائحة بمصاريف البناء الشهيرة).

المدينة، ولم يوافق المخزن المركزي على توسع المدينة بتلك الطريقة⁽⁹¹⁾. وفي سنة 1864 حرر النائب القنصلي البيطاني تقريراً جديداً فصل فيه الحديث عن كل مشاكل الإيواء والتخزين بالمدينة⁽⁹²⁾. وفي السنة اللاحقة، تم التوصل إلى تسوية بشأن المحلات الجديدة، فقرر أن يؤدي المستفيد من حق التصرف في البناية كراء سنوياً يعادل 6% من قيمة مصاريف بنائها⁽⁹³⁾. وحين بلغت السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن أخباراً تفيد أن المكلف بالإشراف على أعمال البناء «متراخ متكاسل غير قائم على ما ينبغي من الحزم والضببط»، أمر بتعيين شخصين آخرين لمواصلة العمل (وإن لم يُعَفَّ المكلف الأول من مهامه). وفضلاً عن ذلك، تلقى الأمناء أوامر بالسهر على صيانة المحلات التي يملكها المخزن بعد أن تبين أن العديد منها كان يوجد في حالة سيئة للغاية. كما تقرر بناء طابق علوي آخر في الدور السكنية⁽⁹⁴⁾.

وما لبث التجار أن بدأوا يشكون من إسراف الأمناء في الإنفاق على بناء الدور بالقصبة الجديدة (لأنهم سيضطرون إلى تسديد 6% من قيمة البناء)⁽⁹⁵⁾. ومع حلول سنة 1869، انتهت جميع أعمال البناء. غير أن العديد من التجار سحبوا طلباتهم بدعوى أن نسبة 6% لا تتناسب تناسباً صحيحاً مع القيمة الفعلية للبناية⁽⁹⁶⁾. وفي 1870، اقترح المخزن أن يضع رهن إشارة التجار محلات سكنية خلال مدة تتراوح بين ثمانية سنوات وعشرة سنوات⁽⁹⁷⁾. واستغرقت المباحثات بشأن أداء نسبة 6% من القيمة الإجمالية للبناء وقتاً طويلاً في طنجة. وفي غضون ذلك، بدأ التجار يرفضون أداء واجبات كراء المحلات السكنية والمخازن الموجودة تحت تصرفهم، معلنين عدم موافقتهم على المصاريف التي تطلبها تشييد البنايات. كما حاول بعضهم الحصول على تخفيض أكرية المحلات السكنية الموجودة في القصبة القديمة. ولم يتوقف

(91) F.O., 174/83، 22 شعبان 1280/1 فبراير 1864، بعشرين إلى يند.

(92) F.O., 174/72، 1 شتير 1864، إثرون إلى دراموند هاي.

(93) F.O., 174/72، 23 أكتوبر 1865، كارستسن (Carstensen) إلى دراموند هاي.

(94) (م.و.م)، الصورة 1، 6 جمادى 1282/27 شتير 1865، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن

إلى الخليفة سيدي الحسن؛ A.E., C.C.C., Mogador 4، 14 نونبر 1865، فرديناند كاي

(Ferdinand Gay)، ولي سنة 1872، حل أمين جليلد محل بوجيلة لإتمام البناء. (م.و.م)، الصورة 2،

12 ذي القعدة 1288/25 يناير 1872، العربي فرج إلى بنيس.

(95) P.O., 631/3، 19 يناير 1866، كارستسن إلى دراموند هاي.

(96) F.O., 631/3، شفت 1870، تقرير كارستسن عن سنة 1869.

(97) (م.و.م)، الصورة 2، 4 محرم 1287/6 أبريل 1870، الهاشي بنيس إلى بنيس.

أمناء الصورة عن الكتابة في الموضوع إلى النائب السلطاني محمد بركاش للتدخل لدى ممثلي الدول الأجنبية في طنجة⁽⁹⁸⁾.

وكانت الإقترحات المعروضة في هذا الشأن. فدعا جون دراموند هاي إلى السماح للتاجر الراغب في الاستفادة من عمل للسكنى أو من مستودع للتخزين باتخاذ مراقب ينوب عنه في تتبع مراحل الإنفاق على البناء أثناء تشييدها. بينما أصر الونتر الفرنسي على تخفيض الثلثين من نسبة 6% التي اقترحها المخزن. وفي سنة 1872، قُبل تخفيض ثلث واحد ما لم يشرف صاحب الطلب على عملية البناء. وفي تلك اللحظات، أكد دراموند هاي لنائبة القنصل كاستنسن أن الشكاوي التي تقدم بها التجار البيطانيون وامتناعهم عن أداء واجبات الكراء تعتبر «تافهة»، مع أنه قرر فيما بعد أن يترك الأمر للنائب القنصلي كي ينظر في كل حالة على حدة. وأخيراً، توصل جون دراموند هاي ومحمد بركاش في أبريل 1873 إلى تسوية مرضية في شأن نسبة 6% التي كانت موضوع خلاف بين التجار والمخزن منذ مدة. وعلى أثر ذلك، تقرر أن يحاط طالب أحد المحلات علماً بمصاريف البناء يوماً بعد آخر بصفة مستمرة، وأن يكون تاريخ مفعول الكراء هو اليوم الذي يتسلم فيه المعني بالأمر مفتاح البناء. ويلتزم الطرفان باحترام هذا التعاقد مدة ثماني سنوات⁽⁹⁹⁾. وبعد تماريطات كثيرة من المهممين في تسديد أكرية المحلات التي كانت تحت تصرفهم، وبعد شهرين من توقيع التسوية المتعلقة بنسبة 6%، تمكن الأمناء أخيراً من الكتابة إلى المخزن المركزي يخبرونه بتحصيل الأكرية كلها⁽¹⁰⁰⁾. واشترط المخزن لكي يقوم بالترميمات الكبرى لبعض المحلات السكنية أو المخازن، أن يوافق المتصرف في البناء على أداء 6% من إجمالي نفقات الترميم. وظل التجار الأجانب يعترضون على هذا

(98) (م. و. م.)، الصورة 2، 8، بيع الثاني 31/1288 ماي 1871، 4 جادى الثانية 21/1288 غشت 1871، 23 رمضان 6/1288 دجنبر 1871، 12 ذي القعدة 23/1289 يناير 1872، حد الرحمن أقصى والمري فرج إلى بنس 18 رمضان 19/1289 نونبر 1872، محمد بن العربي القباچ إلى بنس.

(99) توجد التفاصيل الكاملة لهذه المباحثات في : F.O., 835, 164, pp. 26-27. وتوجد نسخ للوثائق الأصلية في الصفحات 74-83 من المجموع نفسه.

(100) هذا، ما عدا القنصل الإسباني الذي لم يؤد واجب كراء داره الموجهة في القنصية الجديدة. (م. و. م.)، الصورة 3، 3، بيع الثاني 3/1290 ماي 1873، القباچ ومصطفى جوسوس إلى بنس.

التقنين، فامتنعوا في بعض الأحيان عن تسديد واجبات الكراء⁽¹⁰¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن المخزن كان يوافق دائما على اقتطاع جزء من الديون القديمة لفائدة التجار لو قاموا بأعمال الترميم والصيانة للمحلات التي يكترونها.

وعلى الرغم من أن المناقشات والخلافات المتعلقة بأشغال البناء قد استغرقت قرابة عقد من الزمن، فقد أصبحت القصة الجديدة أمرا واقعا. وكان الحي الجديد في المدينة، الذي تحيط به أسوار الحاضرة الممتدة وتعميه، يتصبب رمزا لانتشار وجود الأجنبي.

مداخل المخزن

بينما كان الجهاز المخزني عاجزا عن التصدي لمحاولات التسرب الأجنبي وانتهاكاته المتواصلة، يمكن الاعتقاد بأن المخزن كان يحصل على مداخل ضخمة من الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية المتنامية مع أوروبا. وقدرت معدلات مداخل الرسوم الجمركية في مرسى الصورة بـ 170,000 ريال سنويا (أي حوالي 2,295,000 أوقية أو 40,640 جنيه إسترليني)⁽¹⁰²⁾. وفي سنة 1848، قدر بومبي معدل مداخل الرسوم الجمركية بـ 960,000 فرنك (أي حوالي 3,264,000 أوقية، أو 37,824 جنيه إسترليني)⁽¹⁰³⁾. وفي هذه الأرقام دليل على التزايد الذي عرفته المبادلات التجارية بين سنتي 1822 و 1848، لكن هذا تحقق جزئيا على حساب الرسوم الجمركية المنخفضة من أجل تسهيل تبادل تجاري خارجي أوسع. وبينما تزايدت المداخل بموالي 30%، تراجعت قيمة العملة في الفترة نفسها بنسبة 25%⁽¹⁰⁴⁾. وفي فترة دامت سبعة عشر شهرا بين سنتي 1858 و 1859، بلغت المداخل الإجمالية للرسوم الجمركية ما قيمته 7,856,876.5 أوقية أو حوالي 5,546,030 أوقية عن

(101) وهذا ما حدث لراطو (Ratto) سنة 1873، عندما حاول ترميم مستودعه. (م.و.م)، الصورة 3، 10 رجب 1290/3 شتبر 1873، عبد الكريم بن زاكور ومحمد بن الحسني إلى موسى بن أحمد ؛ F.O., 631/4، 26 نونبر 1873، بومبي (بصفته قائما بأعمال النائب القنصل البريطاني) إلى جون دامونطي (John Damonte). وقد نصحه بومبي بأداء واجب الكراء.

(102) Serafin E. Calderón, *Manuel del oficial en Marruecos* (Madrid, 1844), p. 69. المؤلف أنه استقى معلوماته من ككاش سلطاني كان للمولى سليمان في طجة سنة 1812.

(103) A.E., C.C.C., Mogador 3، 11 دجنبر 1848.

(104) عند بداية القرن كان الياستر أو الياال الإسباني يساوي 12 أوقية ؛ وابتداء من 1820 إلى 1830، ارتفع إلى 13.5 أوقية ؛ وبحلول سنة 1848، وصل إلى 18 أوقية (انظر الشكل 17).

كل سنة (انظر الملحق ج). و تزايدت الرسوم الجمركية، في عقد واحد، بحوالي 41%. غير أن قيمة الريال انخفضت من جديد بنسبة تراوحت ما بين 25 و 28%⁽¹⁰⁵⁾. ولذلك كان النمو الإجمالي للرسوم الجمركية قليلا، على الرغم من تزايد حجم المبادلات التجارية. وربما كانت الأرباح أكبر إلى حد ما لولا الانخفاض في عرقته أثمان العديد من المواد المصدرة والمستوردة على حد سواء. وفي هذا الصدد، كان انهيار أثمان المنسوجات القطنية التي هي أكثر المواد المستوردة أهمية، ملحوظا بصفة أخص⁽¹⁰⁶⁾.

وكان تزايد حجم المبادلات الخارجية يتطلب أيضا اتساع اختصاصات الجها: المخزني. ويعني هذا تزايدا في حجم نفقات الدولة. وتكاد الزيادات الهامشية التي عرفها مداخيل المخزن أن لا تعوضه عن المصاريف المتزايدة التي عليه تحملها. ويقدر مصدر إسباني يعود إلى خمسينيات القرن التاسع عشر القيمة السنوية الإجمالية لمداخيل المخزن بـ 47,557,000 أوقية. وقُدِّرت مساهمة الصورة فيها بفضل مداخيلها الجمركية بما قيمته 1,700,000 أوقية. وعلى الرغم من تفوق هذه النسبة على مثيلتها في بقية المراسي المغربية، فإنها لا تمثل سوى ما يقارب 3.6% من مجموع مداخيل المخزن. وتمثل الرسوم الجمركية المصهَّلة في جميع مراسي المغرب حوالي 11% من مجموع مداخيل المخزن الإجمالية⁽¹⁰⁷⁾. وربما كان هذا المصدر موضع شك، ولكنه يوحى لنا بأن مساهمة الصورة في تطعيم بيت مال المخزن كانت متوسطة. وحتى في السنوات الجيدة، يبدو من المستبعد جدًا أن تكون المداخيل الآتية من المراسي البحرية قد شكلت أكثر من 15% من مجموع مداخيل المخزن⁽¹⁰⁸⁾.

(105) كانت الأوقية غير مستقرة على حال خلال هذه الفترة. ففي الصورة كان معدل صرفها لشراء المواد المستوردة سنة 1857 هو 24 أوقية، وكان معدل صرفها للصادرات ما بين 21 و 23.5 أوقية. وكان الريال في إلبيغ، مثلا، يساوي 25 أوقية في ما بين سبتي 1857 و 1859 (F.O., 830/2)، 29 أكتوبر 1857 (Pascon, La Maison, p. 67).

(106) إذا قمنا قيمة المنسوجات القطنية على كمياتها، توصلنا إلى وجود منحنى يسير في اتجاه تنازلي عام. وطريقة الحساب هذه غير مقنعة، لأن الكميات محددة حسب القطع التي قد تتباين من حيث حجمها وصفها وقيمتها بتباين الفترات الزمنية. ويمكن الإطلاع عند مبيع على لوائح إحصائية تتعلق ببعض المواد المصدرة والمستوردة عبر مرسى الصورة (Miège, Doc., pp. 229-233, 241-242).

(107) الأرقام الموجودة في هذا المصدر قرينة من مثيلتها الموجودة عند كالديرون (انظر الهامش 102 أعلاه). ويمكن الإطمئنان إليها، على الرغم من عدم تطابقها.

(108) اقترح البعض أن المداخيل الجمركية أصبحت تشكل المصدر الرئيس للمداخيل المخزن حينما وسع المغرب =

وفي فترة دامت سبعة عشر شهرا بين سنتي 1858 و 1859، شكلت الرسوم الجمركية في الصورة حوالي 27% من مجموع مداخيل الصورة (انظر الملحق ج). وكان المخزن يستقي معظم مداخيله من تحصيل الديون الموجودة في ذمة تجار السلطان. غير أن هذه الأرقام تظل خادعة إذا لم تؤخذ المصايف بعين الاعتبار. إذ يقوم المخزن بإعادة 87% مما يربحه من التجار للتجار أنفسهم على هيئة سلفات جديدة. ثم إن الصورة كانت غالية مكلفة، إذ تجاوزت النفقات العامة على حاميتها العسكرية، وصوائر صيانة أسوارها وأجور الموظفين العاملين بمرساها، إلخ، حوالي 40% من مجموع المبالغ المكتسبة من الرسوم الجمركية.

وإذا كان المخزن يتوقع الحصول على مداخيل من الرسوم المتزايدة المستمدة من المبادلات التجارية الخارجية، فإن هذا الأمل قد خيبته عملية جديدة أكثر خطورة استهدفت انتهاك السيادة المغربية، ألا وهي الاحتلال الإسباني لتطوان وما ترتب عليه من غرامات فُرض على المخزن أن يؤديها. وقد صدمت هذه الأحداث الجديدة أهل الصورة فأصابتهم بالذهول، بينما كان المغرب يفوس في قالب الهيمنة الأجنبية.

= نطاق التجارة الخارجية (Laroui, *The History of the Maghrib*, p. 54 ; Ayaiche, *Etudes*, p.)

105). غير أن دراسة لمداخيل المخزن تبين أن معظم المداخيل ظلت تستخلص من الضرائب المفروضة على البوادي، حتى في عهد مولاي الحسن (التونسي، الأندلس، ص. 191).

الفصل السادس التدخل الأجنبي والإصلاحات

أدى التدخل الأجنبي إلى حدوث تحول في الدولة المغربية خلال العقد الذي تلا الحرب المغربية الإسبانية (1859-1860). فقد أرغم المغرب على إفراغ خزائنه لأداء الغرامة الحربية. ولم تكف الأموال الموجودة لأداء الإسبانين، فاستغرقت عملية التسديد عدة سنوات. وحاول المغرب تدعيم مكانته على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن (1859-1873)، فشرع في القيام بإصلاحات إدارية ومالية للرفع من مداخيل الخزن ومواجهة النفقات التي تطلبها تطوير الجهاز المخزني.

الغرامة الحربية

بمجرد إعلان تولية السلطان الجديد سيدي محمد بن عبد الرحمن في ظروف آمنة وعقد البيعة له في مدينة الصويرة يوم 30 شتنبر 1859⁽¹⁾، هددت إسبانيا المغرب بأن تجتاح أراضيها. ودفعت المشاكل الداخلية إسبانيا إلى الدخول في مغامرة أمبريالية في المغرب. وقد وجدت إسبانيا في المناوشات المتكررة بين القبائل الريفية وحاميتها العسكرية على حدود سبتة ومليلية ذريعة لتنفيذ هجومها على المغرب. كما وضع الإسبانون نصب أعينهم اجتياح الصويرة التي ظلت حتى ذلك الحين أكثر المراسي البحرية نشاطا في المغرب. وحين بدا أن الهجوم على الصويرة أصبح وشيكاً، بدأ العديد من الصوريين يتركون المدينة، خوفاً من تكرار أحداث 1844. وغادر المدينة بعض أفراد النخبة مجراً إلى جبل طارق. كما ترك المدينة حوالي 220 يهودي، جلهم من النساء والأطفال، على متن باخرة رفقة أعضاء الجالية البيطانية المغادرين

(1) P.O., 830/1، 30 شتنبر 1859. أما الرسالة التي أعلن فيها مظلوا الخزن المليون بالصويرة بمحرم للسلطان الجديد، فهي مؤرخة في صفر 1276/13 شتنبر 1859، وهي ليست سوى نسخة منقولة عن الأصل الذي ربما يحمل تاريخاً مخالفاً (الوثائق)، 2 (1976)، 370-371.

للمدينة⁽²⁾. واختار بعض الصوريين الذين توافرت لهم الإمكانيات المالية، أمثال هارون وأبراهيم قرقوز ودينار أوحنا وموشي ويهودة أفرياط وموشي عصور، اختاروا التوجه إلى لندن⁽³⁾. بينما فر اليهود الأقل ثراء إلى البوادي بحثاً عن ملاذ قد يكون أيضاً محفوفاً بالمخاطر في المناطق المجاورة. وساءت أحوال هؤلاء الضحايا فبدأ بعضهم يموت من الجوع والتشرد⁽⁴⁾. وارتفعت تكاليف كراء الدواب لنقل السلع والأمتعة الخاصة ازدياداً فاحشاً⁽⁵⁾، كما عرفت أسعار المواد الغذائية الأساسية تضخماً كبيراً⁽⁶⁾. وتعرضت مساكن بعض الذين تركوا المدينة للنهب⁽⁷⁾. وقد شنت إسبانيا الحرب على المغرب يوم 22 نونبر 1859، فاحتلت قواتها مدينة تطوان بسرعة، وبذلك استُثِنت الصويرة من الهجوم. ووقع الطرفان معاهدة سلمية في ربيع سنة 1860 بعد أن وافق المغرب على أداء عشرين مليون ريال غرامة حرية في آخر السنة⁽⁸⁾. وعم الإشتياق الشعبي من الإسبانين مدينة الصويرة، عندما حلت بها لجنة إسبانية في شهر شتنبر لتحصيل قسط من أقساط الغرامة الحرية. واضطر أعضاء اللجنة الإسبانية إلى أن يدخلوا المدينة تحت حماية القائد عبد القادر العطار تحسباً لردود فعل حشودها المناوئة. وبعد شهر واحد، عادت للجنة إلى المدينة مدعمة هذه المرة بسفينة حرية إسبانية حلت بمياه الصويرة قبل وصول أعضائها. وطلب قائد السفينة الحرية إرسال المال على يد محمد بريشة القائد السابق لمدينة الصويرة وكبير أمناء بيت مال المغرب. غير أن القائد العطار اعترض على ذلك بدعوى أنه لم يؤذن له بتسليمهم المال.

(2) M.H., Picciotto, *Jews of Morocco, Report* (London, 1861), p. 60

(3) بعث هؤلاء الصوريون رسالة جماعية من لندن إلى «صندوق إغاثة المغرب» (Morocco Relief Fund) الحديث الإنشاء، وهي رسالة دعوا فيها إلى مساعدة اللاجئين والضحايا (Jewish Chronicle، 2 مارس 1860، والرسالة مؤرخة بتاريخ 20 فبراير 1860).

(4) Jewish Chronicle، 31 يناير 1860، موزيس أبي طبول إلى رئيس التحرير.

(5) الصديقي، إيفاط، ص. 85.

(6) Jewish Chronicle، 31 يناير 1860، موزيس أبي طبول إلى رئيس التحرير.

(7) Picciotto, *Jews*, p. 60.

(8) انظر في موضوع الحرب المغربية - الإسبانية ونتائجها :

Edward Szymanaki, «La guerre hispano-marocaine 1859-1860: début de l'histoire du Maroc contemporain (essai de périodisation)», *Rocznik Orientalistyczny*, 29: 2 (1965), 53-65; Ayache, *Études*, pp. 97-109; Laroui, *Les Origines*, pp. 278-282; Rollman, «The "New Order"», pp. 598-617. [وانظر أيضاً بن الصغير، المغرب وبيطانيا، صص. 125-208 (المغرب)].

وتوالى التهديدات بعد عدة شهور من المباحثات غير المثمرة بين السلطات الإسبانية والمغربية. وعلى أثر ذلك، أرسلت إسبانيا سفيتين حربييتين رقيقة باخرة ثالثة فهددت بتخريب المدينة حسبا هو وارد عند الصديقي مؤرخ الصويرة. وفي غضون ذلك، بادر القائد المطار بتسليمهم الأقساط الأولى التي بلغت خمسة ملايين من أصل عشرين مليون ريال التي هي مجموع الغرامة⁽⁹⁾.

وعلى أثر ذلك، فرغت خزانة المغرب من كل مدخراتها المالية، واستمرت إسبانيا تحتل مدينة تطوان. وتواصلت المفاوضات بين الطرفين عبر وسطاء إسبانيين وفرنسيين. واقترحت إسبانيا استبدال احتلالها لتطوان بالصويرة. غير أن البهطانيين اعترضوا على كل محاولة لاحتلال أجزاء من التراب المغربي، فأصبحوا وسطاء رئيسين بين المغرب وإسبانيا. وتعمقت المفاوضات. وفي يونيو 1861، أحتد التوتر حين استعرضت إسبانيا قواتها البحرية في عرض مياه الصويرة⁽¹⁰⁾. لكن الطرفين حققا بعض التقدم في حل خلافهما عند نهاية أكتوبر، وذلك بعد أن وافق المغرب على أن يبحث بثلاثة ملايين ريالاً لإسبانيا في الحال مقابل جلاء الجيوش الإسبانية عن مدينة تطوان. وأمام عجز المخزن عن جمع هذا المبلغ الذي التزم بأن يؤديه للإسبان، وافقت بريطانيا على منح المغرب سلفا بمفائدة قيمته 426,000 جنيه إسترليني يسدده المغرب بعد عشرين سنة. واستطاع المغرب أن يؤدي بهذا السلف لإسبانيا نصف مجموع الغرامة الحربية⁽¹¹⁾. أما العشر الملايين الباقية، فقد اتفق على أدائها لإسبانيا عن طريق السماح لموظفين إسبانيين بالإشراف الفعلي على تحصيل نصف المداخيل

(9) ترددت أخبار هذه الأحداث في عدة مصادر : داود، تاريخ، ج 7، صص. 22-21، 33-36، 143 عبد الرحمن بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بمجال أخبار حاضرة مكناش (5 أجزاء، الرباط، 1929-1933)، ج 3، ص. 447 (11 رجب 1277/23 يناير 1861، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى بركاش؛ الصديقي، إيقاظ، ص. 85 ؛ F.O., 830/2، 16 شتبر 1860، إيثون إلى دراموند هاي؛ F.O., 830/2، 15 يناير 1861، إيثون إلى دراموند هاي؛ [نخلة بن الصغور، المغرب في الأضيف البهطاني، مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن 1846-1886 (الدار البيضاء، 1992) الوثيقة 62، مولاى الباس إلى دراموند هاي، 14 جمادى الثانية 1277/28 دجنبر 1860، صص. 106-107 (المغرب)].

(10) F.O., 99/109، لامبث (Lambeth) : 14 يونيو 1861، مونس آبي طبول إلى جون راسل (John Russel). [يندر أن بريطانيا هي التي اقترحت على إسبانيا أن تعرض على المخزن المركزي بكرة استبدال تطوان بالصويرة، انظر بن الصغور، المغرب وبهطانيا، المامش 190، ص. 186 (المغرب)].

(11) جمع المخزن المركزي المشرق الملايين الأولى من الغرامة من المصادر الآتية : 5 ملايين من قاس، مليونين من الصويرة، ومليونا واحدا من محمد بنيس المسؤول عن مالية المخزن، ثم مليونين من السلف الإنجليزى. ابن =

الجمركية بمراسي المغرب الثانية⁽¹²⁾. بينما يتسلم موظف بريطاني مرة كل ستة أشهر النصف الثاني من المداخيل الجمركية تسديدا للسلف البريطاني. وفي الأخير، وافق الخزن على التنازل للإسبانيين عن منطقة على ساحل الجنوب الغربي من المغرب⁽¹³⁾.

واستغرق بقاء الموظفين الإسبانين (recaudadores) بالمراسي المغربية أكثر من عشرين سنة. وكانت مهمتهم الأساسية تحصيل نصف مداخل الرسوم الجمركية عن كل شهر. لكنهم أثروا أيضا في تسيير الشؤون التجارية بالمراسي. وتكررت شكاوي التجار في الصورة من تدخل الموظفين الإسبانين في أمور لا تعنهم⁽¹⁴⁾. إلا أن أغلب التجار الأجانب استفادوا كثيرا من الحضور الإسباني في المرسى. وبعد بضعة أشهر من حلولهم بالصورة في أوائل سنة 1826، جاء في تقرير من القنصلية الفرنسية أنه قد قضي على التحايل والخذاع، وأن العامل لم يصبح قادرا على تفضيل بعض التجار المغاربة بإعفائهم من الرسوم الجمركية. إذ كان يصعب على التجار الأجانب في السابق أن يصمدوا أمام المنافسة حين يتمكن المغاربة، على حد تعبير النائب القنصلي الفرنسي، من «إغراق السوق ببضائع رخيصة جدا، فيحطمون بذلك أو على الأقل يفسدون على نحو خطير تجارة غيرهم من التجار المنافسين لهم»⁽¹⁵⁾. وعلاوة على ذلك، لوحظ بعد مرور ثلاثة أشهر أخرى، تراجع في أعمال المغاربة التجارية بمقدار النصف، لأنهم - خلافا لما سبق - أصبحوا ملزمين بالأداء نقدا. وكان تطبيق هذا الإجراء في صالح الأوربيين الذين أصبحوا قادرين، بفضل إمكاناتهم المالية الهائلة على توسيع نطاق عملياتهم التجارية إلى مستويات لم يسبق لهم بلوغها

= زيدان، إتحاف، ج3، ص. 468. [ولزيد من التفاصيل في موضوع السلف الإنجليزي، انظر: بن الصغير، المغرب وبيطانيا، صص. 192-204 (المغرب)].

(12) الوثائق، 4 (1977)، 223 (13 رمضان 1278/14 مارس 1862، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى بركاش). وقد تحول الخزن للإسبانين في هذه الرسالة صلاحية تحصيل نصف المداخيل الجمركية.

(13) انظر من هذه الوثائق :

Milège, II, pp. 158, 373; Flournoy, *British Policy*, pp. 201-215; Szymanski, «La guerres», pp. 62-65; Ayache, *Études*, pp. 104-105.

يوجد النص الكامل لمخطوط السلف البريطاني للمغرب في : P.P., 1862, LXIV, pp. 354-473. وكان البيطانيون يحصلون على أقساط السلف عبر طنجة (ابن زيدان، إتحاف، ج 3، ص. 468).

(14) B.L., Add. 39004, 13 نوفمبر 1873، دراموند هاي إلى ليارد (Lyard).

(15) A.B., C.C.C. Mugador 4، 8 أبريل 1862، ش ديستري (Ch. Destriès).

الحمد لله وحده بيان ما دفعناه لقونصو الصينول الواجب له في النصف المعلوم من مستفاد الموسوق
والموضوع بموسى ثغر الصورة صانها الله . أوله شهر بينه العجمي الموافق 14 من ذي الحجة الحرام عام
1279 [2 يونيو 1863] وعاخره 19 من محرم الحرام فاع عام 1280 [6 يوليو 1863]

بيان السكة أوله ريال فرنسيين ثم درهم مفرد		مطقال	مليون
1 - يونيو / 14 ذي الحجة - 13 محرم	15,944	518,184.5	302,938
		24,148.5	14,489.5
المجموع		542,333.5	317,427.5
2 - يوليو / 14 محرم - 19 صفر	11,057	359,374.5	210,096
		110,060.5	66,036.5
المجموع		469,435.5	8,132.5
3 - غشت / 14 صفر - 15 من ربيع الأول	12,188	396,111.5	231,573
		50,028.5	30,017.5
المجموع		446,140.5	261,590.5
4 - شتنبر / 16 ربيع الأول - 15 ربيع الثاني	00389	12,642.5	7,391
		180,003	108,001.5
المجموع		192,645.5	115,392.5
5 - أكتوبر / 16 ربيع الثاني - 17 جمادى الأولى	07,989	259,671.5	151,808
		120,019.5	72,011.5
المجموع		379,691.5	223,819.5
6 - نونبر / 18 جمادى الأولى - 18 جمادى الثانية	10,297	334,676.5	195,657
		160,030	96,018
المجموع		494,706.5	675
7 - دجنبر / 19 من جمادى الثانية - 29 رجب	0226	332,355.5	174,300
		180,017.5	108,010
المجموع		512,373	302,310.5
المجموع الإجمالي		3,037,325.5	1,788,348.5

الوثيقة 2 : تحصيل الإيبانيين لنصف مداخيل موسى الصورة بعد حرب تطوان.

قط⁽¹⁶⁾. فقد تمكن التجاران البهطانيان كورتيس (Curtis) وبيري (Perry) من أن يصبحوا أكبر التجار أهمية ومكانة في الصورة، إذا ما احتسبنا إلى واجبات الرسوم الجمركية الكثيرة التي كانا يؤديانها⁽¹⁷⁾. وفضلا عن ذلك، كان مصدر ثروات العديد من الأسر التجارية اليهودية، وخاصة منها أسرة الشريفي، هو الخدمات التي قدمتها للموظفين الإسبان⁽¹⁸⁾.

وتسبب ضياع جزء هام من مداخيل المراسي في إلحاق الأضرار البليغة بمالية الدولة. حدث هذا في وقت ارتفعت فيه تكاليف تسيير شؤون المخزن. وكان المغرب - كغيره من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - عاجزا عن تحقيق مداخيل كافية تمكنه من أداء ديونه ومواجهة المصاريف المتزايدة في المجال العسكري، وتمكنه بصفة عامة من تحمل نفقات الإصلاحات التي انطلقت في العقود اللاحقة⁽¹⁹⁾. وبما زاد الطين بلة أن مصاريف المخزن ونفقاته ارتفعت حين شرعت إسبانيا في اقتطاع نصف مداخيله الجمركية مدة جاوزت العشرين سنة. ولم تكن الطفرة الكبيرة التي عرفت المبادلات التجارية في ستينيات القرن التاسع عشر كافية للتصويض عن الغرامة الحربية والسلف من برطانيا. وحينما سجلت المبادلات التجارية أرقاما كبيرة سنة 1865-1866 تجاوزت معدلات الرسوم الجمركية بقليل ضعف معدلات السنة السابقة للحرب⁽²⁰⁾. وكانت إسبانيا تستأثر بنصف هذه المداخيل، بينما يُرسل القسط الأوفر الفاضل عن تلك المداخيل إلى طنجة لتسديد أقساط السلف

(16) A.E., C.C.C. Mogador 4 12 يوليو 1862، ش دبستري.

(17) انظر الجدول 3.

(18) Mitge, II, pp. 560-561.

(19) بخصوص الإصلاحات العسكرية والتقنية والإدارية في المغرب، انظر محمد النوني، **مظاهر بقعة المغرب الحديث (الرباط، 1973)**. وانظر عن الإصلاحات العسكرية خلال هذه المرحلة :

Rollman, «The "New Order"», pp. 620-629; Bahija Simon, *Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912* (Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1995).

ويمكن العودة من أجل دراسة مقارنة إلى :

M. Brett, «Modernisation in 19th Century North Africa», *The Maghreb Review*, 7: 1-2 (1982), 16-22.

وانظر عن الشرق الأوسط : Owen, *The Middle East*, pp. 37 ff.

(20) إذ بلغت ما قيمته 11,150,013.5 أوقية (مقابل 5.5 مليون أوقية سنة 1858-1859) (الحزنة الحسنية، الكناش 295، ذو الحجة 1281/ماي 1865 إلى ذو الحجة 1282/أبريل 1866).

البيطاني. ويتم التسديد إما بطريقة مباشرة، وإما عبر بيت المال بمراكش بعد أن تُستبدل فيه الأموال بالعملة المناسبة التي أُنْفِقَ على أن يؤدي بها السلف، وهي عملة صعبة بطبيعة الحال⁽²¹⁾. ولذلك لم يكن يمكن التخزين أن يتوقع تحقيق أرباح كثيرة ولو في السنوات الجيدة. ولم يصبح بإمكان التخزين أن يأمل في تحقيق فائض كبير من المداخيل الجمركية إلا بعد مغادرة الإسبانين للمراسي المغربية عند نهاية سنة 1884. فلم تحقق خزائن المغرب، خلال السنوات الثلاث السابقة لهذا التاريخ، أي فائض مالي يُذكر. غير أن الأوضاع المالية بدأت تتحسن في أواخر سنة 1884 وبداية 1885. ولوحظ تفوق للمداخيل على المصاريف بما مقداره 50,586 أوقية عن مدة ثلاثة أشهر⁽²²⁾. وحقت سنة 1885 نجاحا كبيرا على مستوى المبادلات التجارية بفضل انتعاش صادرات زيت الزيتون، فتم تحصيل ما يقارب 8,400,00 أوقية بالمقارنة مع 3,500,00 أوقية سنة 1884⁽²³⁾.

وهكذا شكلت الحرب مع إسبانيا منعطفا ونقطة تحول كبيرة للمغرب. فقد قرر التخزين القيام بإصلاحات مالية وإدارية للدفاع عن نفسه من الإنتهاكات الأجنبية وللرفع من مداخيل الدولة.

إصلاحات المرسى

تطلب حضور الوكلاء الإسبانين في مراسي المغرب البحرية إحداث تغييرات في طرق التسيير الإداري بها. وفي سنة 1862، قرر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن تعيين أمينين في كل مرسى. واشترط اختيار الأول من أهل المدينة التي يوجد بها المرسى، واختيار الثاني من خارجها. وحددت أجرة الأول في 60 ريالاً وأجرة الثاني الغريب عن المرسى في 90 ريالاً. وتقرر استقلال هذين الأمينين عن العامل في ممارسة

(21) الخزانة الحسنية، الكناش 33 والكناش 43 (وردت في الكناش الحسائية ليست مال مراكش قوام تعلق باستبدال العملات لأداء الدين للبيطانيين).

(22) الخزانة الحسنية، الكناش 120 (م.و.م)، الصورة 4، 4 رجب 1302/19 أبريل 1885، أحمد بناني إلى السلطان مولاي الحسن؛ 662 LXXVII, pp. 1884-1885, P.P..

(23) الرقم الأول مأخوذ من الخزانة الحسنية، الكناش 120، وقد أوردته التوراني، الأقطاء، ص. 107. ويقدم لنا الذائب القنصلي البيطاني رقما آخر بالجنيه الإسترليني (101 P.P., 1884, LXXX, p. 101). ويساوي هذا بصرف الجنيه الإسترليني 165.32 أوقية. وشوكت الأرقام اللاحقة على أساس هذه النسبة :
P.P., 1884-1885, LXXVII, p. 662; and 1886, LXVI, p. 289.

المهام المنوطة بهما، كما منعا من الإشتغال بالتجارة. ثم أختير محمد بنيس أميناً للأمناء في المغرب، وتقرر أيضاً حصول بقية الموظفين في المرسى - قبطان المرسى وخليفته والعدل - على أجور منتظمة تنفيهم عن أي نشاط تجاري⁽²⁴⁾. ومن الواضح أن السلطان كان يؤمل بذلك أن يضع حداً للفساد في المراسي ويطلع إلى التشجيع على تطوير قطاع محترف للخدمات في المدينة.

وخلال الفترة السابقة لسنة 1860، كان القائد قد أصبح هو الموظف الرئيس المسؤول عن جميع العمليات الخاصة بالجمارك في المرسى. وكان يجمع في الوقت نفسه بين تحمل هذه المسؤولية وممارسة وظيفة الباشا، فيسهر أيضاً على استتباب الأمن في المدينة. ومن الناحية العملية، تعددت وظائف القائد وتنوعت مع تطور المبادلات التجارية وارتفاع أحجامها. وربما كان تدخل القائد في شؤون المرسى - إذ أصبح القائد نفسه تاجراً أيضاً - سبباً غير مباشر في الإستهاء الذي عم صفوف الحامية العسكرية بمدينة الصويرة. وفي سنة 1859، كانت قد مضت على تعيين الحاج محمد بن عبد السلام ابن زاكور من فاس قائداً على الصويرة سنة واحدة وبضعة أشهر حين سادت موجة من التدمر في المدينة لرفض القائد ابن زاكور توزيع الكسوة على عساكرها. وأدت احتجاجات العساكر على سلوكه ذاك إلى إقالته من منصبه⁽²⁵⁾. ولم يتقلد تحلفه الحاج عبد الكريم الرزني، منصب القيادة سوى مدة قصيرة، إذ غادره بعد وفاة السلطان مولاي عبد الرحمن ببضعة أشهر. ويذكر الصديقي، مؤرخ الصويرة، أن

(24) M. Nehili, *Lettres chérifiennes* (Paris, 1915), doc. IX (30 رمضان 1278/31 مارس 1862،

السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى إدريس الجزائري)؛ ابن زيدان، *إتحاف*، ج 3، صص. 379-

380، السلطان إلى بركاش، في التاريخ نفسه. وناقشت هذا الإجراء الخوئي: التوزاني، *الأنباء*،

صص. 36، 76، 1261؛ والمترقي، *مظاهر*، صص. 87-88. وظن خطأ أن تطوير وظيفة أمين الأمناء

وإدخال إصلاحات على المرسى قد حدثا على عهد المولى الحسن:

Mohamed Lahbabi, *Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle* (Rabat, 1958), p.

157.

[غير أن الدراسة التي أنجزها مؤرخا خالد بن الصغير وأحمد فيها الوثائق البيطانية تداركت هذا الخطأ،

وضعت إلى أبعد من ذلك، فاقترحت أن هذا الإصلاح برمته كان يوعي من جون دراموند هاي جملة

وتقسيلا (المغرب وبرتغال)، صص. 427-434 (المغرب)].

(25) الصديقي، *إلحاف*، صص. 79-81؛ F.O., 830/2، 23 يونيو 1859، و 7 يوليو 1859، إيتون إلى

القائد الجديد طلب إعفائه من مهامه، لأنه كان يخشى العساكر المحليين نتيجة لما كان قد حدث لسلفه القائد ابن زاكور⁽²⁶⁾.

وبعد بضعة أشهر من تعيين محمد بنيس في منصب أمين أمناء المغرب تم تعويض قائد الصورة الحاج عبد القادر العطار - الذي كان في الحقيقة يقوم بتلك المهمة نيابة عن أخيه العربي (خلف الرزني) - بالقائد المهدي ابن بوعزة المشاوري البخاري القادم من صفوف الجيش⁽²⁷⁾. ويمكن اعتبار تعويض العطار جزءاً من الخطوة الهادفة إلى فصل المهام الإدارية عن التجارة. فقد كان عبد القادر العطار، القائم مقام القائد، أحد تجار السلطان المقيمين في الصورة، وكان مديناً للسلطان بدين بلغت قيمته 182,441 أوقية سنة 1865 وتمت تسويته منذ سنوات⁽²⁸⁾. وبعد إقالته من مهامه، وأصل نشاطه التجاري بضع سنوات، بل أصبح في وقت لاحق ممحياً إسبانيا⁽²⁹⁾، لكنه لم يستأنف مهام إدارية قط. ومن جهة أخرى، يمثل ابن المشاوري نموذجاً للموظف الذي اصطبغت ممارسته لمهام القائد بالصبغة العسكرية. ومن المؤكد أن اهتمام الخزن المركزي بتفادي صراعات جديدة بين القائد وجيوشه كان شديداً، لإدراكه مدى الخطر الذي شكلته مثل تلك الصراعات على الوضع الأمني في المدينة أيام ابن زاكور. وأكثر أهمية من ذلك هو الحاجة إلى الفصل بين المسؤوليات، وإلى إنشاء إدارة أكثر فعالية في المرسى.

وظل القائد يمثل السلطة الرئيسة في المدينة. إذ على الرغم من توقفه عن الجلوس بدار الجمارك كما جرت الأمور بذلك في السابق، بقي هو المسؤول عن البت في النزاعات الكثيرة بين التجار. فداخلت سلطاته أحياناً مع اختصاصات الأمناء، مع أن السلطان حاول الفصل بين مهامهما. وفي سنة 1865، أنكر عبد الواحد أقصبي كبير أمناء مرسى الصورة ما اتهمه به القائد المهدي ابن المشاوري من محاولة

(26) الصديقي، إيقاظ، ص. 83.

(27) A.E., C.C.C., Mogador 4، 27 دجنر 1862، ديستري. وربما كان ابن المشاوري باشا ضمن

الحامية العسكرية للصورة كما يرحي بذلك الظهور الموجه إلى عساكر الصورة والذي أعلن فيه عن تعيين

بن المشاوري في منصب قائد المدجة (الصديقي، إيقاظ، صص. 86-87).

(28) الخزانة الحسنية، الكناش 295، ذو الحجة 1281/أبريل - ماي 1865.

(29) F.O., 631/5، 5 غشت 1873، بوسي بصفته قائماً بأعمال النائب المتصل باليهاني، إلى دارموند

هاي. وقد أشير إلى العطار في هذه الرسالة بصفته ممحياً إسبانياً.

التدخل في القرارات الصادرة عنه في إطار اختصاصاته : «ونحن مشغولين بما كلفتنى به من أمور المرسى داخلا وخارجا وصائر البناء وغيره»⁽³⁰⁾. وكلما أثبتت خصومات بين التجار وسلطات المرسى، أمر السلطان بتدخل القائد، كما حدث مثلاً حينما كثرت المزاعم في شأن تلاعبات التوتيين والحمالين وحيلهم بالمرسى⁽³¹⁾.

وكان تعيين أمينين اثنين في كل مرسى من مراسي المغرب من الإجراءات غير الكافية لمواجهة متطلبات الصورة. ويمكن سبب ذلك من جهة أولى في تفوق مرسى الصورة على بقية مراسي المغرب من حيث أهمية نشاط مبادلاتها التجارية على مستوى التصدير والإستيراد، ويمكن من جهة ثانية في ضرورة مشاركة الأمناء المعنيين بها في تدبير كل القضايا المالية المختلفة للمدينة. ولهذا تقرر الرفع من عدد الموظفين، فأصبح يعمل بمرسى الصورة سنة 1865-1866 أربعة أمناء. وانخفضت أجورهم قليلاً عن راتب التسعين ريالاً في الشهر والمحدد في ظهير سنة 1862، وربما عاد ذلك إلى أن الزيادة في عدد الموظفين تطلبت مصانيف أكثر (انظر الجدول 16). ويوجد ضمن الحاصلين على رواتب مخزنية موظفون آخرون يعملون في المرسى، وهم قبطان المرسى والفقير الذي يحمل أنه كان يرأس العدول بالإضافة إلى الطلبة الذين يشتغلون ككتبة. وبقيت رواتب هؤلاء الموظفين الأساسيين بالمرسى والمحددة بالريال الفضي، بقيت على حالها تقريباً خلال العقود القليلة اللاحقة. بينما حددت رواتب موظفين آخرين بالمرسى أقل أهمية - كالحراس وصناع المراكب المسطحة المستعملة في الشحن والتفريغ وغيرهم - بالثقال، العملة الحسائية، مما يعني أن دخلهم الفعلي كان ينخفض باستمرار⁽³²⁾.

واشتغلت عينات مماثلة من هؤلاء الموظفين في المرسى قبل إصلاحات سنة 1861، ولكنهم لم يكونوا يحصلون على رواتب منتظمة من المخزن. وشجع هذا القرار التجار المحليين، أمثال توفلغز وبوهلال، على ممارسة وظيفة الأمانة، لأن الجمع بين هذه

(30) (م.و.م)، الصورة، 1، 28 صفر 1282/23 يوليوز 1865، أنصبي إلى بنيس.

(31) (م.و.م)، الصورة، 1، 6 رمضان 1282/23 يناير 1866، أنصبي وعمر بن عمرو الأوبي وعبد الرحمن بن الحسن وعبد عملة (الأمناء الأربعة) إلى بنيس.

(32) الخزانة الحسنية، الكناش 295. سُجلت المصانيف الخاصة بكل شهر في هذا الكناش الذي كان يحفظ به الأمين أنصبي. وكان السلطان قد فصل القول في مهام الأمناء ومسؤولياتهم، كما يظهر واضحاً عند الترتي، مظاهر، ص. 306-316.

المكانة والتجارة يمكن أن يدر على المعنى بالأمر أرباحا طائلة. وهكذا أدت الإصلاحات الإدارية بالمراسي إلى ميلاد صنف جديد من الموظفين العموميين. إذ كان الأمين مسؤولاً عن القيام بمهام متعددة ؛ فهو وكيل بالجمارك يحصل الرسوم على الصادرات والواردات، وجمع الرسوم الضريبية المختلفة عند أبواب المدن وفي أسواقها، كما يقوم الأملاك الخزنية لتحديد أكرتها الشهرية وجمع هذه الأكرية من المتصرفين في تلك الأملاك.

الجدول 16 : رواتب الموظفين الخزنين الرئيسين في المراسي
(1281-1282 / 1864-1866).

الاسم أو اللقب	الوظيفة	الراتب بالريال
عبد الواحد أقصبي	أمين من خارج الصورة	85.5
عمر بن عمرو الأوسي	أمين من خارج الصورة	85.5
عبد الرحمن بن الحسن	أمين من الصورة	46.5
محمد عميلة	أمين من الصورة	46.5
الطيب بوجيدة	مطعم البنائين	40
قبطان المراسي	قبطان المراسي	22.5
محمد بن عبد السلام	فقيه	20
الحاج قاسم	موظف بدار الأضمار	6
أربعة طلبية	كتبة	76
المجموع		428.5

المصدر : الخزانة الحسنية، الكناش 295.

ويشار الأمناء جل أعمالهم اليومية مع التجار. وبناء عليه، يتطلب السير العادي للعمليات في المراسي تحمل الأمناء بما يكفي من الكفاءة الإدارية، وحسن استعداد التجار للتعاون مع الأمناء. ونتيجة لذلك، كان التجار يتهمون كثيرا بسلوك الأمناء واستقامتهم. وكان أبراهام قرقوز، على الخصوص، يسدي النصائح لبنيس بصفة غير رسمية. فحينما رُفعت الشكاوي ضد الأمين أقصبي مثلاً، أكد بنيس لقرقوز أن

الأمر قد أعيدت إلى نصابها : «واستحسنست سيرته وفعله ومعاملته مع الناس، فذاك هو مرادنا هو الذي يسير بسيرة حسنة يحمدها الخاص والعام»⁽³³⁾. كما يهتم تجار الصورة اهتماماً مباشراً بتعيين الأمناء. ففي سنة 1866، عُرض أقصى كبير أمناء الصورة سابقاً بالحاج بوجنان البارودي الذي توفي بعد ثلاثة أشهر من تولي هذا المنصب، فأوضح بنيس لقرقوز في شأن تعيينه :

كنت كتبت لنا قبل في شأن تعيين الأمين الذي يكون بشرفكم السعيد، ها نحن رشحنا بعد اختيار الله تعالى لكم رجلاً خيراً مسكيناً عاقلاً يدبر الأمور بكياسته... كان أمينا بمرصى الجديدة⁽³⁴⁾.

وقد أثنى بومسي كثيراً على خلفه العربي الشراط⁽³⁵⁾. ولا يهتم قرقوز بتعيين الأمناء فحسب، بل ربما طُلب منه أن يعلم الأمين الجديد مهامه. وهكذا، فحينما ضمن محمد بنيس التعيين السلطاني لعمه الحاج العياشي بنيس في منصب الأمانة بالصورة، طلب من قرقوز أن يساعده على أداء واجبه في منصبه الجديد :

نحن نحب أن تبصرو بأمر التي تحفى عليه وترشده لما فيه صلاحه وخلاصه، ونحن أوصيائه عليك كذلك. والهمة التي بيننا وبينكم هي التي اقتضت وصيتك على المتكور⁽³⁶⁾.

وكانت إدارة المخزن المركزية تلجأ إلى طرق عديدة لتحسين أداء الموظفين العاملين بالمرسى. ومن الجوانب المهمة التي حظيت بالتطوير والتحسين العمل على اتخاذ كتيبات حسابية وتنظيمية أدت إلى تحديد دقيق لتقسيم العمل بين موظفي المرسى، وأدت في الوقت نفسه إلى إيجاد نظام معقد يراقب به المخزن المركزي شؤون المرسى وقضايا المدينة بوجه عام. وفي سنة 1865، أمر السلطان الأمناء بأن يرسلوا إليه بيانات المراكب (المنفشطو) مصحوبة بحسابات المرسى الشهرية. وتتضمن بيانات المراكب لوائح تفصيلية بالحمولات من حيث وزنها وعددها، وتظهر عليها أسماء الأشخاص الذين شحنت لهم البضاعة تصديراً واستيراداً. وتُنقل كل المعلومات

(33) وثائق آل قرقوز، 16 صفر 1282/10 يوليوز 1865.

(34) وثائق آل قرقوز، 4 ذو الحجة 1282/20 أبريل 1866. وقد ذُكر في رغبة دقاوة بالمدينة (م.و.م)، الصورة 1، 18 ربيع الأول 1283/31 يوليوز 1866، عبد الرحمن بن الحسن وعبد بن عبد الله وعصيلة إلى بنيس.

(35) (م.و.م)، الصورة 1، 18 صفر 1284/21 يونيو 1867، بومسي إلى بنيس.

(36) وثائق آل قرقوز، 13 جمادى الثانية 1286/25 شتنبر 1869.

المتعلقة بهذه المعطيات وغيرها إلى العربية⁽³⁷⁾. وعلى أساس هذه الكميات المسجلة في قوائم دقيقة، يتمكن الأمانة من حساب نسبة 10% الواجب استخلاصها من قيمة البضاعة. وهكذا أدى العمل بهذا الإجراء إلى إتاحة الفرصة أمام إدارة المخزن المركزي للتحقق من صحة الحسابات ومن ضبطها بالمراجعة كلما اقتضى الحال ذلك. وقد استجاب البهطانيون لتطبيق هذا الإجراء في الحين، بينما رفض الفرنسيون والإسبانيون في البداية تسليم بيانات مراكبهم للأمانة⁽³⁸⁾.

وربما دفع وجود الوكلاء الإسبان في المرسى، بالأمانة إلى أخذ أنفسهم بحسابات أكثر انتظاماً. وحين تُرتكب بعض الأخطاء، يلجأ الأمانة في بعض الأحيان إلى تصحيحها ومراقبتها في ضوء محتويات سجلات الإسبانين. وأدت ضرورة أداء نصف المداخل الجمركية للإسبانين إلى إحداث تحولات بيروقراطية أخرى في المرسى أيضاً. فقد بدأ استعمال التقويم المسيحي في الكنائش الحسائية، مثلاً، جنباً إلى جنب مع التقويم الهجري⁽³⁹⁾. وارتفعت درجات العمل الورقي وتعددت. وبصفة تدريجية بدأت تتراكم الكنائش التي يحتفظ بها الأمانة والتجار على السواء، فبدأ استيراد أصناف من الكنائش البهطانية⁽⁴⁰⁾. واهتغل طلبة متخصصون في تقييد مختلف الحسابات على صفحات الكنائش؛ وقد وبخ بعض الأمانة أحد هؤلاء الطلبة سنة 1871 على تراخيه، ثم دعاه إلى التحلي بالحزم في عمله⁽⁴¹⁾.

وأخذ المخزن يدرك أكثر فأكثر أن أصناف التقايد في الكنائش أصبحت متنوعة جداً بشكل بدأ يتعذر معه مراقبة الحسابات وضبطها. إذ كانت تسجل مداخل أكرية الأملاك المخزنية إلى جانب بقية مداخل المرسى. ولذلك تلقى الأمانة

(37) (م.و.م)، الصورة 1، 20 ربيع الأول 13/1282 غشت 1865. توجد بعض البيانات مغلوطة ضمن الوثائق المتلفة لسنة 1865-1866، الخزنة الحسائية، قوائم حسائية.

(38) (م.و.م)، الصورة 1، 6 ربيع الثاني 29/1282 غشت 1865، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى بركاش.

(39) (م.و.م)، الصورة 1، 10 شوال 26/1282 فبراير 1866. أقصى وعمر بن عمرو الأوسي إلى بنيس.

(40) كان قرقوز مستورد الكنائش للمخزن. وثائق آل قرقوز، 16 شوال 30/1285 يناير 1869، موسى بن أحمد إلى إبراهيم يعقوب قرقوز، و23 شعبان 28/1286 نوفمبر 1869، موسى بن أحمد إلى إبراهيم قرقوز. وبعد الإصلاحات التي أجريت في المراسي، أصبحت كنائش الحسابات أكثر تفصيلاً؛ فرد فيها لوائح بالرسوم الجمركية للزئاف، وأسماء أصحاب الحمولات المصدرة أو المستوردة، والمداخل والمصاريف، إلخ. (الخزنة الحسائية، الكناش 46، والكناش 295).

(41) (م.و.م)، الصورة 2، 28 ذو الحجة 21/1287 مارس 1871، فرج وأقصي إلى بنيس.

في سنة 1871 تعليمات بتقييد المعلومات المفصلة والدقيقة عن أكرية الأملاك المخزنية بطريقة منفصلة عن غيرها من المداخل الأخرى. وتقرر أن ترسل تلك التفاصيل إلى المخزن، في المستقبل، رفقة الحسابات الشهرية⁽⁴²⁾. وفي هذه المدة، عانى المخزن صعوبات عديدة في تحصيل الأكرية، فرغب في التوصل إلى وسيلة تمكنه من الاحتفاظ بحسابات دقيقة في شأنها يمكنه الرجوع إليها بسهولة عند الحاجة. وبعد مرور سنتين، أسند المخزن إلى الحاج الهافمي، محاسب المدينة، مسؤولية تحصيل أكرية الأملاك المخزنية في الصورة، مقابل الحصول على راتب شهري قدره 25 مثقالاً⁽⁴³⁾.

وأثناء فترة حكم السلطان مولاي الحسن، تحققت إصلاحات أخرى في إدارة المرسى. ومنذ سنة 1873، أصبح المحاسب الهافمي الموظف الرئيس المسؤول عن تحصيل مداخل أكرية الأملاك المخزنية. غير أنه كان هنالك أيضاً موظفون مختلفون في أسواق المدينة وعند أبوابها، هم أمناء المستفادات الذين يساعدون في تحصيل الضرائب المختلفة⁽⁴⁴⁾. ويخضع كل هؤلاء الموظفين للمراقبة المالية لأمناء المرسى. وفي الأخير، قوّضت صلاحيات واسعة لأمين جديد للمستفادات في حوالي سنة 1880 : فباستثناء مداخل الرسوم الجمركية بالمرسى، تكلف هذا الموظف الجديد بالإشراف على تحصيل كل مداخل المدينة بالإضافة إلى الضرائب المحصلة في الأراضي الخلفية المجاورة للصورة. ويضمن المخزن المركزي لهذا الموظف ولأعوانه داراً للإقامة فيها⁽⁴⁵⁾.

(42) (م.و.م)، الصورة 2، 3 ربيع الأول 1288/23 ماي 1871، فرج وأقصي إلى بنيس.

(43) (م.و.م)، الصورة 3، 26 صفر 1290/25 أبريل 1873، عبد الكريم بن زاكور وعبد الحساني إلى بنيس.

(44) في سنة 1879، بدأ العمل بأداء ضريبة على اللحوم لتحمل النفقات الخاصة بالوقاية الصحية. وتحمل الرسالة على أمناء المستفاد المسؤولين عن جمع تلك الضريبة. وكانوا يحملون تحت إمرة المحاسب ويخضعون لمراقبته. (م.و.م)، محظفة عمارة، 2 جمادى الأول 1296/24 أبريل 1879.

(45) لم ترد أي إشارة عند التوراني إلى وقوع هذا التطور الجديد، وكثفت بالتدريج عن وجود أمين مستفاد واحد في جبل المدن، أو اثنين في بعض الأحيان (الأمناء، ص. 114). ولم أذكر على أي إحالة تتعلق بتعيين أمين المستفاد في الصورة، وهو الحاج محمد بن محمد زبير. غير أنه نسب لنفسه هذه المرتبة في رسالة إلى إبراهيم قرقوز (N.A., R.G. 84، 8 شوال 1298/2 أكتوبر 1881). وبما أنه سمي نفسه أمين المستفاد - وهو أمر غير متهود في مثل هذه الرسائل - فإن ذلك قد يوحي بأن تعيينه في المدينة كان حديث العهد. ويتضمن رسالة للأمين الجديد محمد الحشاوي إشارة إلى الدار التي وضعت رهن إشارته للإقامة فيها. إذ نجده يشتكي من تماطل القائد في تسليمه الدار التي كان يقيم فيها سلفه زبير. (م.و.م)، محظفة عمارة، 26 ذو القعدة 1299/9 أكتوبر 1882، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة.

وظل المحتسب يحتفظ بمسؤولية جمع الأكرية أساساً، ولكن أمين المستفادات كان يتولى دور الإشراف على تحصيل جميع الضرائب الحضرية والأكرية (إلا ما تعلق منها بالأحباس).

وهكذا أصبحت مهام الموظفين العاملين في المرسى أكثر تعقيداً، وكان على الخزن أن يتكرر طرماً إضافية لضبط أنشطة المرسى ومراقبتها. إذ كان لابد، مثلاً، من نقل خبر غياب الموظفين عن العمل مباشرة إلى السلطان⁽⁴⁶⁾. ويُقال من الخدمة كل عامل يصدر عنه سلوك مشبوه أو مخالف للقوانين. ونقل الأمناء سنة 1866 خبر تورط بعض وقحاء النوتيين والحمالين في ارتكاب بعض السرقات. وعُرضت السلع المسروقة للبيع في المدينة. وحين حاول الأمناء التدخل، تحت ضغوط النواب القنصلين والتجار الأجانب، واجههم النوتيون بلهجة وقحة. ووقع ذلك «بمضور العامل المهدي، فلم يغير إليهم ولا زجرهم بل انتصر لهم» على حد تعبير بعض الأمناء⁽⁴⁷⁾. وربما كانت للقائد - المنتمي أصلاً، كالنوتيين، إلى صفوف الجيش - رغبة في التقليل من الأهمية المتزايدة لدور الأمناء. غير أن الأمناء كانوا سابقين إلى رفع خبر الواقعة إلى السلطان، فأمر القائد ابن المشاوري بالقبض على البحارة بمن فيهم قبطان المرسى وإرسالهم إلى الأمير مولاي الحسن الذي كان وقتئذ خليفة السلطان على مراكش. وأدى القبض عليهم إلى اضطرابات في المدينة: «ولما وقع هذا القبض، ارتجت المدينة إرهاباً ورجفاً من سطوة تنفيذ كلمة سيدنا أمره الله، ولم يبق رئيساً يرجع إلى الخدمة في المرسى»⁽⁴⁸⁾. وأثناء فترة حكم المولى الحسن (1873-1894)، تحققت عدة إصلاحات في إطار الجهود الهادفة إلى إنشاء نظام مخزني أكثر مركزية. وعُين أمين أمناء جديد هو محمد التازي الرباطي، فتحمل مسؤولية القيام بإصلاحات عامة. وحل التازي بمدينة الصويرة يوم 22 فبراير 1879 لإجراء تفتيش في شأن مداخيل دار الجمارك بالمرسى وتفقد أحوالها. وعلى أثر ذلك، وقع استبدال عدد كبير من موظفي

(46) المنولي، مظاهر، ص. 306.

(47) (م.و.م)، الصورة 1، 26 رمضان 1282/12 فبراير 1866. أقصي وعمر بن عمرو الأوسي إلى

بنيس.

(48) (م.و.م)، الصورة 1، 18 شوال 1287/5 مارس 1866، أقصي وعمر بن عمرو إلى بنيس، الخزانة الحسنية، 16 ذو القعدة 1282/2 أبريل 1866، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن.

المرسى⁽⁴⁹⁾. وبعد بضع سنين، تلقى الأمناء أوامر باتخاذ كنانيش خاصة يسجلون في صفحاتها كل المراكب مع التمييز بين السفن الشرعية والمراكب البخارية، وذكر أسماء الأماكن التي قدمت منها والوجهة التي تقصدها، بالإضافة إلى حمولاتها وتواريخ رحلتها، فضلاً عن عدة تفاصيل أخرى. أما السلع والبضائع المختلفة، فلا بد من التدقيق في إحصائها وترتيبها في سبعة أعمدة مصحوبة بالرسم المؤداة عنها⁽⁵⁰⁾. وكانت جل هذه المواد وتصنيفاتها تسجل منذ مدة في هذا الكناش أو ذاك، لكن هذا الاختيار الجديد ضاعف من حجم العمل الورقي بتخصيص كناش مستقل يتضمن معلومات دقيقة عن المراكب التجارية وحمولاتها.

وهي العمل يمثل هذه التحسينات في المجال البيروقراطي، السعي في مراقبة أكثر صرامة وفعالية لأنشطة الأمناء، ولكنها ربما كانت وسيلة غير ناجعة لقطع دابر الفساد المنتشر عالمياً في صفوف موظفي الجمارك. وبالرغم من ارتفاع رواتب الأمناء ارتفاعاً فاق رواتب جل موظفي الخزن الآخرين، فإنها ظلت منخفضة نسبياً. ويشير مبيع إلى محاولات المولى الحسن غير المجدية للقضاء على الفساد بالزيادة في مرتبات الأمناء، وخاصة أمناء المراسي منهم⁽⁵¹⁾. والواقع أن مرتبهم انخفض سنة 1884 برهال عما كان عليه في أواسط ستينيات القرن التاسع عشر، وذلك بغض النظر عن قضية التضخم الذي لا شك في أنه خفض قيمة مرتباتهم إلى حد ما⁽⁵²⁾. وإذا أخذنا هذا الأمر بعين الاعتبار، أدركنا الباعث القوي الذي اضطر الأمناء إلى التحايل على الخزن المركزي. ونشاع أن الأمناء كانوا يؤدون ثمناً باهظاً على منصبتهم، وكانوا يستطيعون، بالتلاعب في الحسابات، أن يكسبوا أرباحاً طائلة عند انتهاء مدة خدمتهم. وأثبتت الدراسة المتأنية والدقيقة التي أنجزها الباحث الأمريكي بارك (Park)، في موضوع

(49) A.B., C.C.C., Mogador 6، 20 أبريل 1879، هلاوي (Hérou). وإعطاء على ما هو وارد عند الناصري، احتيرت التوراني شهر جمادى الأولى 1296/أبريل 1879 تاريخاً لتعيينه في منصب أمين الأمناء (الأمناء، ص. 43-46).

(50) الخزانة الحسنية، 28 رمضان 1301/22 يوليو 1884، محمد بن عبد الرحمن برشة ومحمد بن زاكور وعبد الرحمن ابن الحسن إلى السلطان مولاي الحسن.

(51) Mitge, IV, p. 133.

(52) كان مرتب الأمنيين الأجنيين عن المرسى هو 85.5 ريالاً لكل منهما، بينما بلغ مرتب الأمنيين المتبعين إلى الصورة 46 ريالاً لكل منهما. وطرّح أجرة أمين على واحد، قمت بحساب راتب شهري إجمالي يساوي 217.5 ريال (الخزانة الحسنية، الكناش 295). والرقم الخاص بسنة 1884 هو 6,971.5 أوقية مقسومة على 32.5 تساري تقريبا 214.5 ريال (الخزانة الحسنية، الكناش 120).

الرسوم المؤداة عن الصادرات والواردات سنة 1883/1301-1884، أنه ربما نُهِبَتْ حوالي ثلثي المداخيل الجمركية. ولابد من أن تكون المبالغ المسروقة قد ارتفعت ارتفاعاً مثيراً بعد مفارقة الموظفين الإسبانيين مراسي المغرب في أواخر سنة 1884⁽⁵³⁾.

ومن الصعب تحديد الإيقاع الذي تكرر به وقوع حالات الفساد هاته على نطاق واسع. ومن المؤكد أن المخزن راقب أنشطة الأمناء، في مناسبات عديدة؛ فكان كل من يُضبط متلبساً بمحاولة للفساد أو التلاعب، يُقصى من الخدمة في الحين. وفي هذا الصدد، عمد المخزن المركزي في الصورة إلى تطبيق مبدأ المراقبة فعين أمينين كبيرين بالمرسى، أحدهما رباطي والثاني فاسي. وكانا يتتبعان معا إلى بيوتات لها مكانتها التجارية المعروفة. وفي سنة 1856، اشتكى عمر بن عمرو الأوسي الأمين الرباطي الذي عُيِّن في الصورة من زميله أقصبي الفاسي. كما وقعت بعض الخلافات بين أمني الجديدة. وحسب ما هو وارد في إحدى المراسلات، لم يكن للنزاع القائم علاقة بالانتفاء إلى مدينة دون أخرى: «فإنه لا فرق بين أهل فاس وأهل الرباط»⁽⁵⁴⁾. وعلى الرغم من ذلك، أخبر كبيراً أمناء الصورة بنيس - أمين الأمناء - بعد أشهر بأن الأمور تسير على نحو سليم ومتناغم في المرسى، وأكد له عدم صحة الأخبار الرائجة عن وجود خلافات حقيقية بينهما: «ولا يستبد أحد بشيء دون الآخر في أدنى شيء إلا بعد مشاورة ومفاوضة»⁽⁵⁵⁾. ويمكن أن يشكل الأمينان المتتبعان إلى الصورة عنصرين فاعلين لمراقبة سلوك زميليهما المتتبعين من حيث أصولهما إلى مدينتين آخرين ومنعهما من التفرد باستغلال النفوذ. وما لبثت أن راجت الأخبار باحتكار أقصبي لجميع المهام في المرسى دون السماح لبقية الأمناء بالمساهمة فيها. وعلى أثر ذلك، كتب محمد بنيس إلى موظفي المرسى بالصورة فطلب منهم تأكيد صحة تلك الإيماءات أو نفيها. وقد أجمعوا على الرفض الصريح والبات بقولهم: «ولا يحصل التصرف فيها بقليل ولا كثير إلا بحضور الأمين السيد الحاج عبد الرحمن بن الحسن في الغالب مع عدلين ونائب صينيول المكلف بالتقييد معنا»⁽⁵⁶⁾. كما تقرر تحديد

(53) Park, «Administrations», pp. 224-226, 264-266

(54) (م.و.م)، الصورة 1، 3 ربيع الثاني 1282/26 غشت 1865، عبد السلام السوسي إلى بنيس.

(55) (م.و.م)، الصورة 1، 28 رجب 1282/17 دجبر 1865، أقصبي وعمر بن عمرو الأوسي إلى بنيس.

(56) (م.و.م)، الصورة 1، 6 جمادى الأولى 1282/27 شتبر 1865، علي بن محمد التالي، وعمر بن عبد

السلام الصوري وهو بن محمد الصوري، والحسن بن [...] وعبد الواحد أقصبي وابن الحسن وعبد عميلة إلى بنيس.

صلاحية الخدمة في المرسى نفسه في مدة نادرا ما تجاوزت ثلاث سنوات. وكان يُعتقد بوضوح أن تعيين أفراد غرباء عن المدينة ينتمون إلى أسر تجارية محترمة، وتحديد مدة معينة يمارسون فيها مهامهم ربما قد يساعد على الحد من الفساد وحصره في نطاق ضيق، كما يمكن أن يحول دون ربط علاقات شخصية بين الأمناء ورجال الأعمال المحليين بطريقة مشبوهة. وكان حضور الموظفين الإسبانين في المرسى لتسجيل وائبات الرسوم الجمركية إلى جانب الأمناء المغاربة في آن واحد فرصة إضافية لفرض مراقبة صارمة على الأمناء ومنعهم من تحقيق أرباح غير مشروعة.

وكانت مهام الأمنيين المحليين شبيهة بمهام الأمنيين الرئيسيين الغربيين عن المدينة. غير أن المدة الزمنية التي يقضيها الأمناء المحليون في مناصبهم أطول من مُدد زميلهم، مما يتيح لهما فرصا لتحقيق أرباح شخصية. فقد عُيِّن الأمين عميلة سنة 1863، واستمر في الخدمة حتى سنة 1872 حين قبض عليه بتهمة اختلاس أموال الخزن. وارتكزت مهمته الرئيسة على جمع الأموال المستخلصة من ضرائب ومكوس مختلفة في المدينة، وتُعت أحيانا بأنه «أمين للقبض». وحامت الشكوك حول شخصية عميلة حينما عجز عن تقديم حسابات دقيقة في شأن الدراهم التي حصلها بصفته أمينا للقبض⁽⁵⁷⁾. وبعد مرور سنوات عدة، قبض على عميلة وسُجن في فاس (حيث لقي حتفه بعد مدة قصيرة) بسبب تطلّاه على أموال الخزن، كما صودرت ممتلكاته وبيعت بالزاد العلني. وقيل إن داره الموجودة في قلب المدينة على مقربة من جامع البواخر هي من أجمل دور زمانها في الصورة، لاعتماده في تشييدها على خدمات بنائين مهرة استقدمهم الأمين عميلة من فاس لذلك الغرض⁽⁵⁸⁾.

(57) (م.و.م)، الصورة 2، 15 شوال 1287/2 مارس 1866، العياشي بنيس وعبد الخالق فرج إلى بنيس 1 و25 شوال 1287/12 مارس 1866، عبد الرحمن بن الحسن إلى بنيس.

(58) ترجع عدة مصادر في شأن هذه النازلة. وقد ناقشها الصديقي، *إطفاؤه*، ص. 103. وكانت لتاجر البهطاني كُرس بعض الدعاوى ضد الأمين عميلة الذي كان ضامنا لأحد إخمته؛ فبين أن أخ عميلة ربطه بكترس معاملات تجارية فأصابه الإخلاس. (م.و.م)، الصورة 2، 3 ربيع الأول 1288/12 فبراير 1871، فرج وأقصي إلى بنيس 1، 631/5، 4 شتنبر 1872. انظر عن بيع ممتلكات الأمين عميلة: (م.و.م)، الصورة 9، (توجد في هذه المخططة عدة مراسلات صادرة عن الأمناء دون تاريخ)؛ (م.و.م)، الصورة 2، 23 رمضان 1288/6 دجنبر 1871، فرج وأقصي إلى بنيس؛ ثم 11 ذي القعدة 1288/22 يناير 1872. الممتلكات والتفقات متباعدة في قوائم ضمن شهادات عدلية مؤرخة بتاريخ: 10 و14 ذي الحجة 1288/20 و24 فبراير 1872. كما اعم فرغوز بنقل أعيان هذه القضية وتفاصيلها (والتاريخ آل فرغوز، 17 محرم 1289/27 مارس 1872، موسى بن أحمد إلى إبراهيم فرغوز).

وبعد وفاة الأمين عميلة سنة 1872، لم يبق في المرسى سوى ثلاثة أمناء. وهكذا استمر أمينان غريان عن المدينة في ممارسة مهامهما، بينما واصل احتلال المرتبة الثالثة أمين صوميري عريق في الخدمة هو عبد الرحمن بن الحسن⁽⁵⁹⁾. وقد بذل المخزن المركزي جهوداً كبيرة لتحسين طرق تدبير الموارد المالية، كما فرض على أنشطة السلطات في المرسى أشكالاً متنوعة من المراقبة. وفي هذا الصدد، أصدر السلطان مولاي الحسن في سنة 1874 تعليماته الواضحة إلى القائد عمارة :

«قد أمرنا الأمناء بأن يكونوا يدخلوا بيت المال - عمره الله - ما توفر تحت يدهم من المال في كل شهر ونحضر معهم عند وضعه فيه. وكذلك عند إزادة إخراج شيء منه بالإذن، ونحوز مفتاحاً من مفاتيحه يبقى تحت يدك، ويجعلوا كناساً يدخل بيت المال يثبتون فيه ما يدخل إليه وما يخرج منه...»⁽⁶⁰⁾.

وبناء عليه، أَسندت إلى القائد عمارة مهمة الإشراف في المرسى والتي فاقت المهمة التي مارسها من سبقه من الأمناء. وقد بدأ يراقب أنشطة الأمناء تحت الإشراف المباشر للمخزن المركزي⁽⁶¹⁾. وتولى القائد عمارة بصفة خاصة مسؤولية وضع حد للتهريب باتخاذ إجراءات صارمة في شأنه⁽⁶²⁾.

وعلاوة على الإصلاحات الإدارية، بدأ القيام بتنفيذ مشروعات استهدفت تحسين الوسائل المادية للمرسى وإمكاناتها. إذ حل بالصورة عند نهاية سنة 1862 مهندس بريطاني هو جيمس كرايغ (James Craig) لتولي بناء رصيف عند مرفأ المرسى حتى تقف عنده المراكب المستعملة في الشحن والتفريغ. كما استأجر السلطان = وفيما يتعلق ببيع ممتلكات الدين السابق عميلة إلى الخشايي والأموال التي جمعت من ذلك بصفة عامة انظر : (م. و. م)، الصورة 2، 18 رمضان 19/1289، 13 شوال 14/1289، و 14/1289 دجنبر 1872، محمد بن العربي القباچ إلى بنس.

(59) (م. و. م)، محظية عمارة، 21 جمادى الثانية 1292/25 يوليوز 1875، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة. وكان الأمناء الغريان عن المدينة والذنان عُيِّنَا في منصبيهما سنة 1875 هما أحمد التازي والعربي فرج الهاطي (وسبق لفرج أن مارس مهام الأمانة فترة معينة سنة 1871-1872).

(60) (م. و. م)، محظية عمارة، 11 جمادى الثانية 1291/26 يوليوز 1874، السلطان مولاي الحسن إلى القائد عمارة.

(61) وكان المولى الحسن أيضاً أكثر اهتماماً بالتدخل المباشر في التسيير الإداري مما كان عليه سلفه سيدي محمد بن عبد الرحمن. وجل الرسائل الصادرة عن الأمناء في وثائق هذه الحقبة موجهة مباشرة إلى السلطان، وليس إلى أمين الأمناء كما جرت به العادة إبان الفترة السابقة.

(62) (م. و. م)، محظية عمارة، 24 جمادى الأولى 1294/6 يونيو 1877، السلطان إلى عمارة (وهي رسالة مهم مصادرة بعض البخور).

سيدي محمد بن عبد الرحمن خدماته لتنفيذ أعمال هندسية أخرى. وبعد مرور خمس سنوات، أنفقت خلالها مبالغ مالية كثيرة، تم التخلي عن المشروع دون إتمام بناء الرصيف. وربما كانت نزاعات مستديمة بين المهندس البيطالي والأبناء سببا في إخفاق المشروع بكامله⁽⁶³⁾.

ويرى التجار أن التسهيلات الموجودة في المرسى لم تكن كافية للإستجابة لجميع المتطلبات⁽⁶⁴⁾. وعلى الرغم من فشل تلك الأشغال في المرسى، فإن الإصلاحات الإدارية مكنت من إنشاء بيروقراطية تستجيب للوضع الجديد المتولد عن الحضور الإسباني وعن الإرتفاع المتزايد لحجم المبادلات الخارجية. وغالبا ما قبل في السابق إن البيروقراطية التي تم إنشاؤها كانت بدائية وغير متطورة، بل ذهب البعض إلى تأكيد أن المخزن لم يكن يتوفر على أية وثائق⁽⁶⁵⁾. غير أن حقيقة الأمور كانت غير ذلك. وإذا لم تتمكن الإصلاحات من إيجاد حلول لمشاكل المخزن المالية، فإنها استجابت على الأقل للحاجيات الإدارية الخاصة بالمرسى وبعض متطلباتها⁽⁶⁶⁾.

المراقبة المالية والمداخيل :

أدى نمو حجم المبادلات الخارجية وفرض الغرامة الحرية والإستلاف من بهطانيا إلى خلق وضعية نقدية ومالية جديدة في المغرب. فقد حددت الرسوم الجمركية في المراسي على الصادرات بالأوقية (مئقال واحد = 10 أوقيتات). وكان المئقال في الأصل عملة نقدية فضية وزنها 29 كراماً، ولكنه تحول في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر إلى عملة حسابية أساساً. وهذا يعني أن الأداءات بتعرفة المئقال/الأوقية قد تحولت إلى عملة فضية حسب سعر الصرف الجاري. ولو سمح المخزن

(63) Manuel Pablo Castellanos, *Descripción histórica de Marruecos y breve reseña de sus dinastías* (Santiago de Compostela, 1878), p. 118.

واشكى الأبناء بعد ثلاث سنوات من أنه لم يتحقق شيء من المشروع (م.و.م)، الصادرة 1، 20 جمادى الأولى 11/1282 أكتوبر 1865، أنصبي، وصهر بن عمرو الأوسي إلى بنيس. وحمل كركك مسؤولية تضر المشروع لسلطات المرسى (James Craig, «Un aperçu du Maroc», B.S.G., 5^e sér., 19) 1870، 201، وكان يتقاضى 9,750 أوقية شهريا (أي ما يعادل حوالي 60 جنيها إسترلينيا)، بينما حصل ترجمانه على راتب شهري قدره 633.75 أوقية (أي حوالي 4 جنيئات). الحفازة الحسنية، الكناش 295.

(64) Bonnier, «Mogador», pp. 116-118.

(65) Miège, IV, p. 132 et n ; Lebbabi, *Le gouvernement*, pp. 189-190.

(66) Cf. Burke, *Problems to Protection in Morocco*, pp. 34-36, 39-40.

باستمرار هذا النظام، لفقد كثيرا من مداخيله الآتية من الرسوم الجمركية نظرا لتزايد حدة التضخم النقدي. ولما رأى المخزن حاجته الماسة إلى المال، وتزايد التضخم النقدي الذي لم يكن المغرب قد عرفه من قبل، اضطر إلى التجديد في طرق مراقبته لنظامه النقدي.

وكان السبب المباشر في تسارع انهيار قيمة الأوقية (الشكل 17)، هو التزوير المتواصل للنقود النحاسية التي تدعى «الفلوس»، خاصة في سوس⁽⁶⁷⁾. ومن الناحية النظرية، تتكون الأوقية من 24 فلوسا، على الرغم من وجود تسميات مختلفة للنقود البرونزية التي لها جميعها علاقة تناسبية مع الفلوس المعروفة⁽⁶⁸⁾. وكانت النقود النحاسية هي التي تُشترى بها السلع في السوق، وتُحدد بها نسبة الضرائب في البوادي، كما تؤدي بها أجور الجيش ورواتب كثير من موظفي المخزن⁽⁶⁹⁾. لكن الريال الفضي كان يُتخذ أداة أساسية لتنفيذ العمليات التجارية. وفي فترة حكم السلطان مولاي سليمان، أصبح البياستر الإسباني (ويسمى بالإسبانية أيضا البياستر، والدولار المتين، والريال (real))، وبالعملة النقدية الأساسية المستعملة في التجارة⁽⁷⁰⁾، والسند النقدي الذي يقوم عليه النظام المالي⁽⁷¹⁾. وظل الريال الإسباني يمثل للمغرب العملة الفضية المعيارية طوال القرن التاسع عشر، ولو أن الوزن الصافي للقطعة النقدية قد تغير. ويذكر أحد المصادر أن وزنه قد تراجع من 27.06 غراماً سنة 1772 إلى 25.96 غراماً في العقد الممتد بين 1854 و1864⁽⁷²⁾. وظل الريال الإسباني العملة الفضية الأساسية المستعملة في الصبورة حتى سنة 1860، لكن بعد سنة 1830، وبصفة خاصة في خمسينيات القرن التاسع عشر، بدأت قطعة الخمس فرنكات الفرنسية (5F) تزداد تداولاً⁽⁷³⁾. ونادراً ما تدوّلت العملات المغربية الفضية

(67) كانت في سوس كميات كبيرة من معدن النحاس وشكلت من الناحية التاريخية مصدراً للنقود النحاسية (أنظر مسألة النقود، صص. 293-296).

(68) Thomas K. Park, «Inflation and Economic Policy in 19 th Century Morocco: The Compromise Solution», *The Maghreb Review*, 10 : 2-3 (1985), 52.

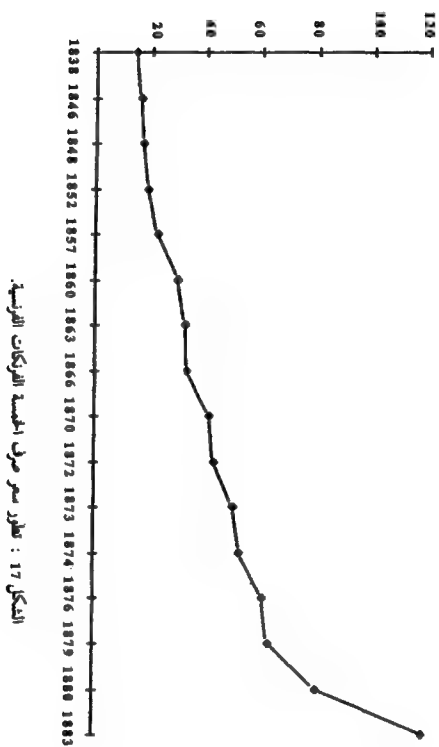
(69) *Ibid.*, p. 5.

(70) في الكنايش التجارية لدار مقنن يستعمل الدولار الإسباني المتين بالعملة المعروفة S في جميع الحسابات (S.L., *Jadeo-Arabic account books of the Maennin house of commerce, 1815-1816*).

(71) El Mansour, *Morocco*, pp 52-54.

(72) Robert Jannasch, *Die deutsch Handelsexpedition 1886* (Berlin, 1887), p. 79.

(73) Cf. Pascon, *La Maison*, p. 63.



(الدرهم السداسي، والدرهم الرباعي)⁽⁷⁴⁾ أو النقود الذهبية المزوجة بنسبة ضئيلة من المعدن الخسيس (البندقي) في الصورة. وحاول السلطان مولاي عبد الرحمن محاولات عديدة غير ناجحة لصهر هذه النقود وإنتاج سكة مغربية جديدة.

وأحدث نمو التجارة الخارجية فرضي في النظام النقدي المغربي القائم على معدني البرونز والفضة، ما دامت النقود النحاسية لا يمكن استعمالها في المبادلات الخارجية. وحينما ازداد الريال الفضي الأجنبي فرضاً لنفسه على النظام المغربي، بدأت الأوقية المغربية تتضخم. ومن ثم كثر تزوير الفلوس، فزاد ذلك في تخفيض قيمة الأوقية. وتفاقم هذا المشكل في ما بين سنتي 1845 و1851 حين ازداد الجفاف سوءاً. وصُدرت العملة الفضية لشراء الحبوب من الخارج⁽⁷⁵⁾. وحين بدأت الأسعار ترتفع، تزايد حجم إنتاج النقود النحاسية. وابتداء من سنة 1846، لم يتوقف السلطان عن حظر سكّ الفلوس⁽⁷⁶⁾. وقد عرّض نمو الفلوس، والإختفاء الفعلي للنقود الفضية من السوق، عرَضاً التجارة المغربية للخطر. وكان التجار الذين يملكون نقوداً فضية يدخرونها طبعاً، مضايين على انخفاض قيمة الأوقية. وحاول السلطان مولاي عبد الرحمن التحكم في هذه المشكلة بتحديد سعر الصرف سنة 1848. وقد حدد صرف العملة الفرنسية في 17 أوقية والعملة الإسبانية في 18 أوقية ؛ وحدد صرف ربع الريال (ذو المدفع) في 4.5 أوقيت، والبسيطة في 3.5 أوقيت ؛ بينما حدد صرف البندقي الذهبي في 34 أوقية والدبلون في 384 أوقية⁽⁷⁷⁾. وإلى جانب تحديد سعر صرف الريال ومنع إنتاج مزيد من الفلوس، حاول السلطان أيضاً وضع حد لخروج النقود الفضية من البلاد. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل : إذ تواصل سك النقود النحاسية وانهار قيمتها أمام النقود الذهبية والفضية، فرفض التجار الإلتزام بالسعر الرسمي للصرف⁽⁷⁸⁾. وفي السنة التالية، حاول السلطان نهج استراتيجية مخالفة، فضرب

(74) ينو من التّعدادات بالعملة الثّورية أن الدرهم السداسي كان يزن 2.28 غرامين بينما لا يزن الدرهم الرباعي سوى 1.30 غرام. ولي الواقعي تحلّف القيمة الفعلية اختلافا كبيرا (المرجع نفسه).

(75) Milège, II, pp. 220-222, III, pp. 99-106.

(76) الخزانة الحسنية، 8 صفر 1262/5 فبراير 1874، السلطان مولاي عبد الرحمن إلى عبد القادر أشعاش.

(77) الخزانة الحسنية، 1 ربيع الأول 1264/7 مارس 1848، السلطان إلى أشعاش.

(78) الخزانة الحسنية، 9 شعبان 1264/11 يوليوز 1848 و4 ذو الحجة 1264/1 تونبر 1848، السلطان إلى أشعاش.

سكة نحاسية جديدة في مراكش⁽⁷⁹⁾. لكن هذا الإجراء لم يحظ بالقبول، لأن الفلاحين من حاحا والشياطمة رفضوا العملة الجديدة وتوقفوا عن الإتيان بالحبوب إلى المدينة، مما أحدث نقصاً حاداً في مادتها. واحتفظ تجار الصورة بالعملة القديمة التي استمر تداولها في المدينة. وتحدثت المصادر عن تعرض بعض التجار اليهود للعقوبة البدنية، بل للسجن بسبب رفضهم الأداء بالعملة الجديدة⁽⁸⁰⁾.

ومهما بذل السلطان من جهود، فإنه ظل عاجزاً عن الحملولة دون استمرار ضرب الفلوس المزورة. ومع تفشي الجفاف سنة 1849-1850، ارتفعت الأسعار من جديد، فضربت نقود نحاسية أخرى. وأشار السلطان مولاي عبد الرحمن إلى المرات العديدة التي أصدر فيها أوامره بمنع سك النقود، وأمر بالقبض على كل من تورط في ضربها بصفة غير قانونية. وتقررت مصادرة الريال الفضي المتداول بالتهريب لصهره وسك درهم جديد، فلم تمض سوى مدة قصيرة حتى اندثر الريال الإسباني أيضاً وحجب عن التداول للأسباب نفسها⁽⁸¹⁾.

وأدت معاهدة 1856 والتي المتزايد للتجارة الخارجية إلى التعجيل بضرورة التضخم النقدي. ففي سنة 1852، تم تحديد الريال الإسباني بموجب ظهر سلطاني في 20 أوقية، بينما حدد سعر قطعة الخمس فرنكات الفرنسية في 19 أوقية⁽⁸²⁾. لكن معدل صرفها سنة 1857 لشراء المواد المستوردة في الصورة كان هو 24 أوقية، بينما تراوح بخصوص الصادرات بين 21 و23.5 أوقية⁽⁸³⁾. ولما واصلت قيمة البرونز الانخفاض في السوق بالقياس إلى الفضة، قرر المخزن العودة إلى تحديد سعر الصرف في الجمارك وفقاً للنسب نفسها (19/20) التي سبق أن حددها سنة 1852. وكان هذا هو السبيل الأوحـد عند المخزن للحفاظ على مستوى مداخيله، لأنه لن يكون بإمكانه تعديل التعرفة الجمركية⁽⁸⁴⁾. لكن السلطان اضطر أمام الضغوط الأجنبية، سنة 1862، إلى رفع سعر الصرف في الجمارك رفعاً يوحده في سائر أنحاء البلاد، مما

(79) الصديقي، *إيقاظ*، ص. 71.

(80) A.E., C.C.C., Mogador 3، 18 يونيو 1849، 29 غشت 1849، دوطالي (De Vallet).

(81) الخزانة الحسنية، منتصف جمادى الثانية 1266/أبريل 1850، السلطان إلى بوسلهم بن علي، A.E.,

C.C.C., Mogador 3، 22 ماي 1850، فلوري (Flory).

(82) F.O., 830/1، 21 يناير 1852، كهنس.

(83) F.O., 830/2، 20 أكتوبر 1857.

(84) F.O., 99/139 Tanguier : 27 September 1869 in Miège, Dec., pp. 123-128

تسبب في الإرتفاع المفاجئ للمداخيل الجمركية وفي ارتفاع الأسعار أيضاً⁽⁸⁵⁾. وكان سعر الصرف الجديد هذا غير مؤاتٍ في البداية، لكن بما أن الأوقية استمرت في التضخم تبعاً لحالة السوق، صار من الضروري الحفاظ على نظام قار للصرف تقادياً لأي انخفاض كبير في مداخيل الخزن⁽⁸⁶⁾. وظل الريال الإسباني سندا نقدياً أساسياً، وربما حوافظ عليه نظراً للحاجة إلى تحويل مداخيل ضخمة لأداء الأقساط الشهيرة من الغرامة الحربية. وتسهيلاً لصرف مختلف العملات، بدأ العمل بنظام حساني جديد يقضي بتحويل الريال الإسباني بصفته سندا نقدياً إلى 20 «بليونا»، والخمسة فرنكات الفرنسية إلى 19 بليونا، على أن تتبع بقية العملات السبيل نفسه اتباعاً تناسيياً⁽⁸⁷⁾. وكانت الأموال ترسل إلى أصحابها البريطانيين أو الإسبان مباشرة من الصورة، أو بعد استبدالها بعملة مناسبة في خزائن المال بمراكش. ثم إنه لما كانت أصول جل القطع النقدية أجنبية - إذ ما كان الموظفون الإسبان ليقبلوا قطعاً نقدية أخرى غيرها - ارتأى الخزن ضرورة إرسال شخصين مغربيين إلى الخارج لتعرف طرق التداول بالعملة الأجنبية. وفي هذا الإطار، ذهب الحاج الطاهر بن المليلح إلى جبل طارق واتجه محمد بن عزوز إلى لندن⁽⁸⁸⁾. ومع ذلك، لم يجل هذا السعر المحدد للعملات النقدية الدولية دون استمرار تضخم الأوقية في سوق أسعار الصرف. واستمر تزوهر الفلوس بصفة خاصة بسبب ارتفاع طلبات السلع المستوردة وتزايد درجة فرض الضرائب والرسوم. وفي الواقع، كان السلطان عاجزاً عن التحكم في مراقبة سعر الصرف الخاص بالأوقية في السوق. وهكذا بدأ الخزن يحول الضرائب والديون المؤداة بالبرونز إلى سعر صرف الأوقية الجاري مقابل الريال. وكان هذا يعني أن

(85) Ibid.

(86) أوضح توماس بارك كل هذه القضايا النقدية في أطروحته (Park, «Administration», pp. 104 ff).

(87) على عكس ما ذهب إليه عياش من أن المصارف النقدي الوحيد للقطع النقدية المغربية قد صارت قطعة الخمسة فرنكات الفرنسية، أثبت بارك أن التحول إلى نظام البليون هو في حد ذاته تأكيداً بأن الريال الإسباني لا يزال السند أو المصارف النقدي الأساسي (Ibid., pp. 116-124).

(88) مثلاً، أرسل 80,000 ريال في ثلاثة مراكب إلى المليلح سنة 1866. ((م.و.م.))، الصورة 1، 11 شعبان 1283/19 دجنبر 1866، محمد بن عبد الله والمري الشرايط إلى بنيس. وفي وقت مبكر من السنة نفسها، أرسل 590 ريال فرنسي إلى المليلح بواسطة أبراهام قرقوز. (وثائق آل قرقوز، 20 رمضان 1282/6 فبراير 1866، عبد النبي مرور إلى أبراهام قرقوز). كما أرسلت 10,000 ريال إلى بن عزوز سنة 1871 بعد صرفها في مراكش. ((م.و.م.))، الصورة 2، 22 ربيع الأول 1288/11 يونيو 1872، أنصبي وزج إلى بنيس؛ ثم أرسلت 5,000 ريال بعد ذلك بمدة قليلة: 13 جمادى الأولى 1288/31 يوليو 1871.

الضرائب والدفعات التي تؤدي للمخزن تتزايد تزايداً متكاملاً مع نسبة التضخم. وبينما ظلت وحدات النقد الحسابية واحدة، كان هناك نظامان متنافسان : أحدهما عالم في السوق والآخر حلده المخزن لفائدة الأجانب أو التجار التعاملين في الصرف الأجنبي⁽⁸⁹⁾.

وغالباً ما انتهت محاولات المخزن مراقبة العملة وأحوالها بالإصطدام مع التجار. ففي سنة 1863، بدأت قطعة نقدية نحاسية تحمل اسم «تازالغت»⁽⁹⁰⁾ تغمر السوق وتخفّض قيمة العملات النقدية المقبولة إلى درجة أن الأمناء تلقوا أوامر بمصادرة تلك القطعة النقدية. وتلقى التجار في شأن ذلك تعليمات واضحة «فادفعوا ما بدمتكم بما تروج به السكة الآن، على أن يكون ذلك فضة لا فلوسا»⁽⁹¹⁾. وما لا شك فيه أن التجار كان يصعب عليهم الوفاء بالتزاماتهم في ظروف خيم عليها سوء المحاصيل الزراعية في أوروبا والمغرب، وانخفاض قيمة النقود، بالإضافة إلى تزامن كل ذلك مع ارتفاع في الأثمان⁽⁹²⁾.

ولربما كانت الجهود المبذولة لتعويض الخسائر التي تكبدها المخزن نتيجة سعر الصرف المفروض سنة 1862 كقيلة بأن تفسّر لنا أسباب رفع واجبات كراء المحلات السكنية الموجودة في القصبة سنة 1864 (انظر الجدول 4). ويؤدي التجار واجبات كراء محلاتهم السكنية في القصبة بالريال (وذلك بالرغم من أن الحسابات كانت تتم بالمشقال/ الأوقية)، فطلبوا السماح لهم بأن يؤدوا بسعر الصرف الجاري. وقد كتب الوزير بموعشرين إلى أبراهام قرقوز : «فاعلموا أني ما قصرت بشهادة الله. وغاية ما آل إليه الأمر في ذلك هو موافقة سيدنا على ما قدره الأمناء من إعطاء المثل. وما أدركت موافقة سيدنا إلا بمشقة وإعطاء المثل أهون من تقدير مثقال»⁽⁹³⁾. واحتج التجار على ذلك، فأكدوا أن ارتفاع الأكرية قد يلحق بهم الضرر، ولكن المخزن في الواقع لم يرفع الأكرية إلا بنسبة 25% مقارنة مع 41.5% من الخسائر التي تكبدها بسبب

(89) Cf. Park, «Administration», pp. 107-109.

(90) وأصلها من تازالغت : اسم موضع في سوس يقع على بعد 40 ميلاً من تافيلوت حيث كان يستخرج النحاس. (أنشأ مسألة النقود، ص. 294).

(91) وثائق آل قرقوز، 22 شعبان 1279/12 فبراير 1863، ظهور سلطاني وجهه سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى مجموعة تجار السلطان في الصويرة.

(92) Millaud, III, p. 128.

(93) وثائق آل قرقوز، 20 ذو القعدة 1280/3 ماي 1864.

اختلاف سعر الصرف في ما بين 1856 و 1862 (أي من 19/20 إلى 34.2/32.5).

وقد منح الصرف الجديد الذي فرض على المخزن ووجود الوكلاء الإسبانين الذي حال دون الإستمرار في تقديم تسهيلات للتجار المغاربة في أداء واجبات الرسوم الجمركية، منحاً للتجار الأجانب امتيازاً على تجار السلطان المغاربة. وعلى الرغم من انخفاض أثمان الواردات في المغرب بوجه عام، ظلت السلع الأجنبية، وخاصة منها منسوجات مانشستر، تتحكم في الأثمان في الصورة أكثر منها في أوروبا. ولعل هذا مما جعل تجار السلطان يتجشمون عناء أداء الرسوم الجمركية والأقساط الشهيرة لتسديد السلفات السلطانية في الوقت نفسه⁽⁹⁴⁾. وبعد التحسن الكبير الذي شهدته سنة 1865، تراجعت المبادلات التجارية، فاضطر تجار السلطان إلى التأخر عن الوفاء بالتزاماتهم المالية مع السلطان، وعجزوا عن أداء الرسوم الجمركية، كما تركوا سلمهم وبضائعهم عرضة للتفنن والتلف في مستودعات الجمارك⁽⁹⁵⁾.

واستمر انخفاض قيمة الأوقية في سوق الصرف للأسباب المزمنة نفسها. فقد أتى الجراد سنة 1866-1867 على محاصيل غلتي اللوز والزيتون. وبعد هذه النكبة، حل الجفاف. ومرة أخرى، خرجت مقادير كثيرة من العملة الصعبة إلى الخارج، وارتفعت أثمان المواد الغذائية. ولذلك تعذر الوقوف في وجه محاولات تزوير الفلوس⁽⁹⁶⁾. وفي سنة 1869، كان الريال الإسباني يساوي 38 أوقية⁽⁹⁷⁾. وعلى أثر هذا الإنخفاض، سارع المخزن إلى الأمر بصهر القطع النقدية النحاسية والفضية معا وإصدار قطع نقدية جديدة للفلوس والدرهم أخف وزناً من سابقتها. ثم أمر السلطان بأن يكون أداء الرسوم الجمركية بالدرهم الجديد والريال مناصفة. ونصح النائب القنصلي البهلولاني مواطنيه التجار بعدم الإلتزام بذلك الأمر، بدعوى أنه يخالف لمضمون

(94) F.O., 631/3, 30 يناير 1864، إلتن إلى دراموند هاي، 30 نوفمبر 1864 و 3 يناير 1865،

كارستسن إلى دراموند هاي.

(95) وثائق آل قرقوز، 24 ربيع الأول 1283/6 غشت 1866، بعشرين إلى إبراهيم قرقوز، الخزانة الحسنية،

الكتايب 295، 24 ربيع الأول 1283/6 غشت 1866، نسخة من رسالة بعث بها السلطان إلى

أنصبي وعمر بن عمرو الأوسي.

(96) Cf. Mège, III, pp. 146-147.

(97) A. N., F12 6564, Cambianca : December 1869

معاهدة 1856⁽⁹⁸⁾. ومن الطبيعي أن يفضل تجار السلطان أداء الرسوم الجمركية بالدرهم المنخفض القيمة، لكن الإسبان لم يقبلوا بنقد آخر غير الريال. وهكذا، كلما حصل الأتناء من التجار، على مقدار من الدرهم، أرسلوه إلى مراکش لاستبداله بالريال قصد أداء الإسبانين⁽⁹⁹⁾.

ولم يستطع المخزن إيجاد حل للمشكل القائم بالإعتماد على النهج التقليدي. إذ بدأت تروج في السوق نقود فضية مزورة مصدرها أوروبا والجزائر وسوس، مما أحبط محاولات إصدار نقود مغربية جديدة⁽¹⁰⁰⁾. وفي فبراير 1869، تبنى المخزن إجراء أكثر جذبية، حين أمر السلطان بصرف قطعة الخمسة فرنكات الفرنسية في الجمارك بتسع عشرة (19) أوقية والدرهم الكبير بتسع (9) موزونات (أو 2.25 أوقيتين)⁽¹⁰¹⁾. وأدى ذلك إلى إعادة إقرار العمل بالرسوم المحددة في تعرفه الصادرات كما هي واردة في معاهدة 1856. وقرر المخزن سلوكه بأن مصالح التجار لن تتضرر، لأن الأثمان ستخفّض تماماً مثلما ارتفعت في سنة 1862⁽¹⁰²⁾. غير أن سعر الصرف الجديد هذا لم يدخل حيز التنفيذ قط، وذلك بالرغم من تأييد البيطانيين ورغبتهم في الموافقة عليه. فقد احتجت بقية القنصليات، واعترض التجار بدعوى أن العمل بسعر غير ملائم للصرف يمكن أن يتسبب في تعثر التجارة وتوقفها. وهكذا لأن موقف المخزن وقرر التراجع عن العمل بذلك الإجراء فأمر بإبطاله في شهر نونبر⁽¹⁰³⁾.

وحين حاول المخزن العودة إلى إقرار سعر الصرف في الجمارك على أساس نسبة 19/20 التي سبقت الإشارة إليها، تبنى في الوقت نفسه استراتيجية أخرى : إذ

(98) F.O., 631/3, 3 فبراير 1868، التقرير التجاري لسنة 1867، تم 3 شتبر 1867، كارتسن إلى دراموند هاي.

(99) (م.و.م.)، الصورة 2، 17 شبان 1285، عبد الحفيظ براءة وعبد بن عبد الله إلى بنيس. فقد أرسلت 520 أوقية، مثلاً، من بيت مال مراکش إلى الصورة يوم 29 رمضان 1284/24 يناير 1868 (الخزانة الحسنية، الكناش 48).

(100) Hay in Miège, Doc., p. 127.

(101) (م.و.م.)، الصورة 2، 28 شوال 1285/11 فبراير 1869، محمد بن موسى وعبد القادر غنام إلى بنيس؛ وانظر أيضاً : Ayache, Etudes, p. 133.

(102) شاطر جون دراموند هاي وجهة نظر المخزن حينما اتخذ هذا الإجراء. (Hay in Miège, Doc., pp.) 126-128.

(103) (م.و.م.)، الصورة 3، 13 ذي القعدة 1285/25 فبراير 1869، براءة وعبد بن عبد الله إلى بنيس؛ Miège, III, pp. 139-143.

أصبح الدرهم يساوي في النظام الحسابي الجديد درهما واحدا مقابل أوقية واحدة، وفقا لما جرى به العمل أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الله. وأصبح من الواجب على جميع المغاربة في المدينة والبادية أن يعملوا بهذا الصرف. وكان المخزن يأمل بذلك في التوصل إلى إعادة إنشاء نظام الدرهم يمكن استعماله في أمور كثيرة، منها أداء الرسوم الجمركية، وفقا لسعر الصرف المحدد للأوقية كما هو حال الريال الأجنبي تماما⁽¹⁰⁴⁾. ولم تحقق محاولة المخزن إحياء عملة المغرب الفضية نجاحا يذكر في جل أطوارها. إذ عجل الاستمرار في تزوير النقود بتخفيض قيمة الدرهم أمام الريال الأجنبي. وعلاوة على ذلك، فلما أن الدرهم قد تحددت قيمته بموجب سعر معين للصرف، فإنه من الطبيعي أن يفضل التجار أداء واجباتهم الجمركية بالقطع النقدية ذات القيمة المنخفضة. وبعد مرور سنة ونصف على إصلاح الدرهم، أخبر الأمين العياشي بنيس بأنه «لا يدخل الريال بالدروانة»⁽¹⁰⁵⁾. وبينما كانت قيمة الدرهم الشرعي لا ترتفع في السوق إلا بحوالي 7% عما كان عليه السعر الرسمي للصرف في الجمارك، ارتفعت قيمة قطعة الخمسة فرنكات بنسبة 20%، وتستبدل في سوق الصرف بواحدة وأربعين أوقية ونصف (41.5)⁽¹⁰⁶⁾. وكان من الطبيعي - كما أشار إلى ذلك العياشي بنيس - أن يفضل التجار اكتناز الريال الأجنبي وتسيدهم الواجبات الجمركية بالدرهم⁽¹⁰⁷⁾.

(104) ابن زيدان، إتحاف، ج 3، صص. 481-483؛ الناصري، الإقصاء، ج 9، صص: 120-121. ظن جرمان عياش أن هذا الإجراء يعني جعل الدرهم الذي وزن 2.9 غرامين (كما هو الحال في القرن الثامن عشر)، أساس النظام النقدي بإحلاله محل الدرهم الصغير الذي وزن 0.7 غرام (Ayaiche, Etudes, pp. 135-137)، ولكننا لا نشاطر هذا الرأي، لأن جوهر الإصلاح كان هو إنشاء درهم حسابي جديد وفقا لنظام عشية وحدات يكون مطابقا للأوقية. ثم إنه لن يُسمح لقيمة الدرهم بأن تكون عاتمة. وإذا لم يميز بين كرون الدرهم قد يتم إقراره إلى جانب القطع النقدية الحديثة الضرب، فإن الإصلاح النقدي كما - فهمه جرمان عياش - سيكون غير منطقي تماما. انظر عن موضوع الدرهم: A.N., «Administration», pp. 152-154. وقد فُسر هذا النظام وشرح في التقرير الآتي: A.N., F12 6564, Casablanca.

(105) (م.و.م)، الصورة 2، 9 صفر 1287/11 ماي 1870، العياشي بنيس إلى بنيس.
(106) (م.و.م)، الصورة 9، رسالتان غير مؤرختين (ويبدو من مضمونهما أنهما حُررتا في حوالي جمادى الأولى 1287/يناير - غشت 1870؛ ويبدو أنهما رسالتان موجزتان غير رسميتين أرسلهما بنيس إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن).
(107) (م.و.م)، الصورة 2، 9 صفر 1287/11 ماي 1870، العياشي بنيس إلى بنيس؛ انظر أيضا رسالة 25 صفر 1287/27 ماي 1870، العياشي بنيس وفرج إلى بنيس.

وتؤكد النزاعات القائمة بين التجار والأمناء وجود مشكل أساسي واجهه المخزن في شأن المراقبة المالية. وكانت تعرفه 1856 قد تحدت على أساس الإستقرار المفترض لسعر صرف العملات البروزنية والفضية. لكن ما لبث أن تأكد عدم صحة ذلك الافتراض. ومن ثم حاول المخزن تحديد العلاقة بين سعر صرف العملات المُحدّد للصرف الدولي وقيمة الصرف المحددة على المستوى الداخلي. وهو تمييز - كما يعبر عنه الباحث الأمريكي يارك - بين الأوقية الحقيقية و«الأوقية الكاذبة» (pseudo-«uqiya»⁽¹⁰⁸⁾). وبدأ التجار يجادلون في ذلك، فأشاروا إلى أنهم يأخذون بعين الاعتبار قيمة المتقال الخاصة بتصدير السلع في علاقته بالقيم المتعلقة بالبروزن والتي سبق أن تحدت بالمقابل في تعرفه سنة 1856. وكان جواب الأمناء أن التعرفة أصبحت محددة على أساس الفضة، ما دامت نسبة الصرف مُحددة تحديدا ثابتا لا يطرأ عليه أي تغيير. ثم إن المخزن ألحّ على أن يسدّد التجار واجباؤهم في الديونة بالدرهم والريال معاً، وذلك بغض النظر عن قيمة الفضة في السوق. وكانت هذه هي الحقوق التي مارسها المخزن صيانة لمداخيله وحفاظا عليها من زحف التضخم.

واضطر التجار إلى قبول هذه التسوية. ومنذ ذلك الحين، استمر أداء الرسوم الجمركية عن الصادرات بدقة تامة. فكانت السلع توزن، وتُشحن حسب التعرفة الجاري بها العمل في الديونة، ويؤدّى عنها بسعر الصرف المحدّد في ذلك الوقت. وقد يتشاجر التجار على نوع العملة التي سيدفعون بها حسابهم فقط، أو ربما على دقة الموازن (التي كانت تُضبطُ دورياً بملاءمتها مع معايير الوزن الصحيح)⁽¹⁰⁹⁾. أما الرسوم الجمركية الخاصة بالواردات، فتلكم قضية أخرى. إذ كانت الرسوم الواجبة عليها تُقدر وفقا لقيمة السلع المستوردة، لا وفقا لأوزانها، فتُحدد القيمة بناء على تقلبات الأسعار المحلية المتباينة. ولا غرابة في أن تقع خلافات متكررة بين التجار والأمناء على تقدير قيمة البضائع. وتكثر الخلافات من هذا القبيل حينما تنحسر المبادلات التجارية في الصورة، كما حدث عام 1870-1871. وكان المخزن المركزي على علم بأن المواد المصدرة من المغرب لا تُقدر بقيمتها الحقيقية، لأنها تباع بأثمنة مرتفعة في أوروبا. واحتج التجار بدعوى أنهم حينما تكون لديهم سلعة معرضونها للبيع

(108) Park, «Inflation», pp. 52-53 ; and Park, «Administration», pp. 128, 152-153

(109) (م.و.م)، الصورة 2، 6 ذي القعدة 1289/3 يناير 1873، مصطفى جوس ومحمد بن العربي القباچ إلى بيس. وقد أشارا في رسالتهما هذه إلى أن الأمناء السابقين لهما قد أتوا بميزان جديد يتمتع بجميع مواصفات الضبط والدقة؛ كما تُن في المدينة عدل من مراكش.

في السوق بالمزاد العلني، فإنهم يبيعونها بأقل مما يقدروا الأمانة. وعلل الأمانة ذلك بحصول التجار على بضائع من دائيتهم بثمن يחס قصد استبدالها بسلع أخرى. وبناء عليه، كانت الأسعار أكثر ارتفاعا في جهات أخرى من المغرب فاحتج الأمانة على ذلك بقولهم : «وليس ثمن السلعة بالصورة كتمثيها بفاس»⁽¹¹⁰⁾.

وهكذا وجد الأمانة أنفسهم بين ضغوط التجار ومطالب الخزن. وبعد ثلاثة أشهر، كتب الأمين العياشي بنيس إلى أمين الأمانة : «إن مولانا نصره الله كان كتب لنا مرارا فويحنا على التساهل في تقويم السلع واعتذرنا عن ذلك بأعذار فلم يقبلها منا». واستمر الأمانة في تقويم السلع وفقا للأسعار الجارية آنذاك. وحتى يتسنى للسلطان الرفع من مداخيل الرسوم، أمر أمانة مراكش بإرسال لائحة بأصناف أسعار الرسوم، ثم فرض على أمانة الصورة اعتادها مقياسا وتطبيقها أثناء تقويمهم للبضاعة. ورفض التجار ذلك، لأن اللائحة وضعت على أساس أسعار محددة بعملية برونزية كانت أكثر ارتفاعا في مراكش. وظل التجار الصوريون مترددين أمام سعر الصرف غير الملائم لهم في الجمارك. ووضع الأمانة التجار بين خيارين اثنين : «إما دفع الأثمان على حسب ذلك الزمام، أو دفع أثمان السلعة من عنها مثل ما يفعل الأمانة بطليحة»، ولكن التجار أبدوا رفضهم. فاقترح النائب القنصلي الهبطاني تعيين ثلاثة تجار لتقويم البضاعة، ولكن الأمانة لم يقبلوا ذلك الإقتراح طبعاً، وتسألوا كيف للتاجر أن يقوم سلعه بنفسه حينما تكون الأثمان مرتفعة.⁽¹¹¹⁾ ويحتمل أن يكون تطبيق الأسعار الواردة في لائحة مراكش قد استغرق مدة قصيرة فقط، ولمّا لم يطبق البتة. وحينما كانت النزاعات تثار في شأن تقويم بعض السلع، فإنها كانت تودع في مخازن الديوانة. وفي نهاية الشهر، تلقى الأمانة أوامر بالحسم في الموضوع وتحصيل مبالغ أكثر ارتفاعا في حالة ارتفاع ثمن البضاعة المعنية عند عرضها للبيع في السوق⁽¹¹²⁾. ومع ذلك، فإنه كثيرا ما كان الأمر ينتهي بالسلطات إلى عرض السلع المحجوزة لبيعها في السوق بالمزاد العلني.

وكان الخزن بإجراءات هذه التعديلات الدورية، أقل تأثراً بالتضخم من ألتجار. وعلاوة على ذلك، فإن الخزن كان يجعل التجار يؤدون ثمن الإنخفاض المستمر

(110) (م.و.م)، الصورة 2، 25 صفر 1287/27 ماي 1870، العياشي بنيس ورجح إلى بنيس.

(111) (م.و.م)، الصورة 2، 26 جمادى الأولى 1287/24 غشت 1870 ؛ (م.و.م)، الصورة 9، (دون

تاريخ، ربما حوالي جمادى الأولى 1287/غشت 1870).

(112) التولي، مظهر، ص ص. 311-312.

للعملات المغربية، البرونزية والفضية. ففي سنة 1870، رُفِّعت سومات كراء المحلات السكنية والمخازن في القصبة الجديدة بنسبة 30%، فكانت تلك هي الزيادة الثانية الأهم منذ سنة 1862⁽¹¹³⁾. وفي السنوات اللاحقة، قُومت الأملاك المخزنية من جديد. إذ قام الأنماء، تحت إشراف قائد المدينة، بتسجيل دقيق لجميع الممتلكات المخزنية سنة 1874⁽¹¹⁴⁾. ولم تنته تلك المهمة إلا في سنة 1878/1296-1879. وكشفت التحريات أن الأكرية الشهيرة في القصبتين القديمة والجديدة، حيث كانت تُؤدى بالريال، قد بلغت ما قيمته 24,663.75 أوقية، أي ما يعادل 875.88 ريال على أساس سعر الصرف المُحدد في 32.5. وقد عُدل وفقا لسعر الصرف المتداول في السوق (62 أوقية للريال)، فكان من المفروض تحصيل ما مجموعه 47,050 أوقية⁽¹¹⁵⁾. وأصبح ذلك هو السعر الجديد المطبق على الأملاك المخزنية. وتقع جل المحلات السكنية الموجودة في القصبتين تحت تصرف المحميين والأجانب، ولذا كان على المخزن فرض أداء واجبات الكراء وفقا لسعر الصرف الجاري في الديوانة، لأن الجالية الأجنبية لن توافق على إحداث أية تغييرات. ثم إن الأجانب والمحميين كثيرا ما امتنعوا عن تسديد واجبات الكراء، فاشتعلوا أولا تسوية دعاوَاهم التي رفعوها ضد المخزن والتي ما زالت معلقة⁽¹¹⁶⁾. كما امتنع بعض التجار عن أداء واجبات الكراء لإرغام المخزن على إصلاح البناءات التي كانوا يتصرفون فيها. ففي سنة 1878، أبلغ محتسب الصورة المخزن المركزي بأن ديونا بلغت قيمتها 1,166 ريال قد تراكت من جراء عدم تحصيل أكرية ست محلات من أملاك المخزن عن 38 شهرا⁽¹¹⁷⁾.

وبناء عليه، أصبحت الوسيلة الوحيدة أمام المخزن للحفاظ على مستوى مداخيله هي تعديل الأكرية بين الفينة والأخرى في كلتا القصبتين، على غرار ما فعله

(113) 84 N.A., R.G. 12 صفر 1287/14 ماي 1870، أثناء الصورة إلى أبراهام قرقرز (ربما تراجما يوم 1 محرم/3 أبريل).

(114) الصديقي، لِقَاط، ص. 97 (ربيع الثاني 1291/ماي - يونيو 1874، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة).

(115) الخزانة الحسنية، الكناش 93.

(116) أبلغ المحتسب المخزن المركزي أن المحميين رفضوا أن يسدّدوا ما كان عليهم من أكرية (م.و.م)، حفظة عمارة، 25 ذو القعدة 1297/29 أكتوبر 1880، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة. وانظر من قرقرز وأرجحاً: 84 N.A., R.G. 17 شعبان 1302/1 يونيو 1885، الدوبلاي ومحمد بن عبد الرحمن برهشة إلى مامير قرقرز ؛ 1 رمضان 1302/14 يونيو 1885، قرقرز إلى الدوبلاي برهشة.

(117) (م.و.م)، حفظة عمارة، 10 صفر 1295/13 فبراير 1878، السلطان إلى عمارة.

سنة 1296/1878-1879. وفي سنة 1301/1883-1884، بلغ معدل المداخيل من واجبات الكراء المحصلة حوالي 59,800 أوقية في الشهر (وكانت تتباين، لأن التجار يتمتعون أحياناً عن الأداء)⁽¹¹⁸⁾، مما يجعلها تمثل ارتفاعاً لا تتجاوز نسبته 21% فقط، بينما ارتفعت الأوقية في الفترة نفسها بنسبة 100% في مقابل الريال. كما زاد المخزن أكرية ممتلكات الأحياس بنسبة 50% لاسترجاع المبالغ الضائعة بسبب التضخم. واحتج النواب القنصليون على ذلك احتجاجاً شديداً، بدعوى أن المغاربة الخاصين لحماية دولهم قد سبق لهم دفع مقادير مالية هامة للحصول على المفتاح والكلسة اللذين كانا يُعرضان للبيع بالمزاد العلني. ودخل موظفو المخزن والنواب القنصليون في جدال حول مدى مشروعية هذه الزيادة في الأكرية. وفي آخر المطاف، قرر السلطان ألا تزيد أكرية الأملاك الحسبية التي يتصرف فيها الفقراء على 30%⁽¹¹⁹⁾.

وقد لحق التأثير بمجال آخر هو الأقساط الشهرية التي تؤدي عن السلفات السلطانية. إذ قرّر السلطان سنة 1871 أن يطلب زيادة في تسديد الدين الإجمالي - من 0.5% إلى 0.75%. وتقدم التجار بلمتس أكدوا فيه عجزهم عن أداء المبالغ الزائدة نتيجة انخفاض حجم المبادلات التجارية. ثم طالبوا بأن يُسمح لهم بتسديد ديونهم بالدرهم في حالة الإبقاء على تلك الزيادة⁽¹²⁰⁾. وفي هذه المرحلة، انهار صرف الدرهم إلى 33 أوقية، أي بنسبة زيادة لا تتعدى 1.5% في السوق عما هو عليه سعر الصرف في الجمارك. ومن جهة أخرى، استمر الريال في الارتفاع على نحو متواصل. ففي سنة 1870، استبدل في سوق الصرف مقابل 41.5 أوقية؛ ثم ارتفع صرفه سنة 1872 إلى 42-43 أوقية⁽¹²¹⁾. وواصل الأمناء إصرارهم على أن يسدد التجار واجبات

(118) الخزانة الحسبية، الكناش 122 (حُسبت الأكرية هنا وفقاً لنظام حساني قوامه الدرهم الذي يساوي 4 أوقيات، وقد حوّلته وفقاً لنظام الأوقية المستعمل في الحسابات الأخرى).

(119) 84 N.A., R.G. 28 رجب 1303/2 ماي 1886 و26 رمضان 1303/28 يونيو 1886، الديوبلاي إلى مالير قرقوز؛ 28 رجب 1303/2 ماي 1886، 25 رمضان 1303/27 يونيو 1886، و29 رمضان 1303/1 يوليو 1886، قرقوز إلى الديوبلاي.

(120) (م.ج.م.)، الصورة 2، 10 جمادى الأولى 1288/28 يوليو 1871، رسالة الخامس وجهها التجار الناقلة أسماءهم: بوهلال والورزازي ودينار (أولنا) وبيدة (لحي بولي) وسلام عمار (بن ساس) إلى

بنيس.

(121) Lenard, Morocco, p. 344.

الرسوم الجمركية بالريال فقط. ومع ذلك، فقد فضل بعض التجار ترك سلهم في مخازن الجمارك بدلا من الرضوخ لرغبة الأمناء⁽¹²²⁾.

وقد اضطر السلطان المولى الحسن إلى اتخاذ إجراءات جديدة أمام استمرار انخفاض الريال على عهده. وساهم تدفق الفلوس المزورة من سوس سنة 1879 في إحداث مزهد من التضخم. وقد لاحظ الناصري أنه بينما كان الريال يُستبدل بثلاث وستين (63) أوقية في مراكش، بلغت قيمة صرفه في فاس 53 أوقية فقط. وكان بعض المراكشيين يحتفظون بالنقود البرونزية للحصول بواسطتها فيما بعد على صرف أكثر ملائمة مقابل الفضة في مكان آخر⁽¹²³⁾. وهكذا، بدأت تختفي الفلوس من الأسواق الواقعة في المناطق الداخلية. وربما أحس السلطان بالأضرار التي يمكن أن يلحقها ذلك بالتجارة، لأن ركود المبادلات في المناطق الداخلية، لا بد من أن يترتب عنه انخفاض في حجم مكوس الأبواب والأسواق على حد سواء. وبناء عليه تقرر الرجوع إلى سعر صرف الريال في السوق مقابل 32.5 أوقية. ولو نجح العمل بمثل هذا الإجراء، لتعرض أهم التجار المتعاملين بالعملة الفضية الأجنبية للخسارة. وهذا ما حصل بالضبط، إذ قال الناصري: «وحصل للتجار من الضرر في رخص الريال ما كان حصل للضعفاء في قلة الفلوس»⁽¹²⁴⁾. وفي الوقت نفسه، طبق المخزن العمل بسعر صرف الريال مقابل 63 أوقية سواء عند أبواب المدن أو في أسواقها. وهكذا ارتفعت أكرهة أملاك الأوقاف المحددة بالأوقية ارتفاعا تناسبا مع سعر الصرف الجديد⁽¹²⁵⁾.

ونظرا للتأخر الذي حصل في إدراك طبيعة هذا الواقع، تضاعفت حظوظ نجاح مثل هذه الإجراءات المشددة. وربما ساعد التخفيض القسري لقيمة سعر الصرف بحوالي 100% على تشجيع التجارة البسيطة في المناطق الداخلية وبالتالي على الزيادة في مداخيل مكوس الأبواب والأسواق. غير أنه هدد بالتقليل من أرباح التجار المتعاملين بالوحدات النقدية الأجنبية. ومارس التجار والنواب القنصلون في الصورة

(122) (م.و.م)، الصورة 2، 12 ذي القعدة 1288/23 يناير 1872، التبايع إلى بنس.

(123) الناصري، *الإقتصاد*، ج 9، ص. 163.

(124) *Ibid.*

(125) (م.و.م)، *D.P.*, 1878, LXXIV, p. 21، غفلة عمارة، 29 صفر 1295/4 مارس 1878، موسى

بن أحمد إلى عمارة.

ضغوطهم على السلطات المخزنية لحملها على إبطال العمل بمضمون الظهور السلطاني، بدعوى أن سعر الصرف في جهات أخرى من المغرب لا يتجاوز 60 أوقية. ومع ذلك، فقد تطلب الأمر مزيداً من الوقت قبل التخلي عن العمل بتطبيق ذلك الإجراء⁽¹²⁶⁾.

وانخفضت قيمة الريال مجدداً بنسبة 100% في السنوات اللاحقة، إذ ارتفعت الأثمان خلال أسوأ فترة جفاف شهدتها القرن التاسع عشر (1878-1882)⁽¹²⁷⁾. وفي أواخر 1883، غمرت أسواق الصويرة مقادير كثيرة من النقود المزيفة.

«واستمر سك النقود النحاسية الخسيسة دون أي محاولة للقضاء عليها فيما يبدو، إلى درجة أن قطع الفلوس الجيدة اندثرت من السوق عند نهاية السنة. وأصبحت حساسة القطعة المزورة بينة إلى درجة أنه حين أرسلت نماذج منها إلى إنكلترا قيل إنها لا تحتوي على نسبة مائة من النحاس تكفي ولو لتغطية مصاريف صهرها»⁽¹²⁸⁾.

وساءت الأحوال إلى أقصى الحدود، فاضطرت السلطات المخزنية إلى تكليف حرس خاص بالوقوف عند أبواب المدينة لمصادرة النقود المزيفة. وهكذا توقفت التجارة، وأصبح الريال يصرف بمائة وخمسين (150) أوقية. وانخفضت النقود النحاسية القانونية من التداول كما حصل سنة 1877. وأدت المحاولات الكثيرة الهادفة إلى تسوية المشكل إلى نشوب خلافات حقيقية بين أمين المستفادات وبقية أمناء المرسى، حين حاول هؤلاء سحب العملة المزيفة من التداول. وأخرج أمين المستفادات النقود المزيفة من المحل الذي كانت مفاتيحه في يده. وخشي الأمناء ارتفاع سعر صرف الريال إلى 200 أوقية⁽¹²⁹⁾ ! فحددت السلطات سعر الصرف في السوق في 125 أوقية للقطع

(126) (F.O., 631/6، 25 مارس 1878، روبرت دراوند هاي إلى التجار البهتانيين لي الصويرة. (انظر : Midge III, p. 433). لم نمر على أي إشارة تفيد صدور الأمر بإلغاء ذلك التقييد، لكن بما أن الإحصائيات توقفت بعد صيف 1878 فيما يبدو، فإنه يُفترض أن يكون قد وقع التخل عن العمل بذلك الإجراء.

(127) Midge, III, p. 435-436. ونظر عن ارتفاع الأسعار ونقصي الجاهة : محمد المختار السوسي، المصولى، ج 10، ص. 11-12، الناصري، الإقتصاد، ج 9، ص. 164.

(128) P.P., 1884, LXXX, p. 101.

(129) الحزنة الحسنية، جمادى الثانية 1301/مارس - أبريل 1884، إدريس بن محمد بنيس والمري فرج وعبد الرحمن بن الحسن إلى السلطان.

النقدية البرونزية القانونية، ولو أن الحظوظ كانت ضئيلة في البداية لتطبيق العمل بسعر الصرف هذا. وتمكن المحتفظون بالعملات الجيدة من صرفها مقابل 80 أو 90 أوقية للريال. ومع ذلك، اختفت النقود الحسيسة من التداول في نهاية الأمر، فاستقر سعر الصرف⁽¹³⁰⁾.

وفي سنة 1881، بُذلت محاولات جديدة لإحياء نظام النقد المغربي القائم على أساس القطع النقدية الفضية. وفي هذا الصدد، أبرم عقد مع الفرنسيين لسك قطعة نقدية فضية جديدة في أوروبا سُميت بالريال الحسني وبلغت قيمته عشرين مليون فرنك خلال السنوات الممتدة بين 1881 و1884⁽¹³¹⁾. وتقرر أن يكون أساس قاعدة القطعة النقدية الجديدة هو نظام الدرهم الشرعي، وأن يكون متساويا مع القيمة الفعلية للريال الفرنسي، أي أن تزن قطعة الريال الواحدة عشر دراهم شرعية، وأن تكون متعادلة مع الريال الفرنسي العادي. كما تقرر أيضا وضع وحدات نقدية صغيرة (نصف الريال وربعه وعشره ونصف العشر) تحدد قيمتها بالتناسب الوزني مع النظام الحسائي الخاص بالدرهم⁽¹³²⁾.

وتم الإعلان عن دخول العملة النقدية الجديدة في أواخر سنة 1883 في ظهير سلطاني دأبت محتوياته في مختلف أنحاء البلاد. واعتُبر ذلك الإنجاز محاولة استهدفت إعادة إقرار العمل بنظام شرعي دقيق للصرف، على أساس المبادئ الإسلامية المعمول بها في تسمية القطع النقدية الفضية. وتنص تلك المبادئ على أن يزن الدرهم الشرعي 55 حبة من الشعير حتى يستنى تطبيق العمل بنظام ضريبي إسلامي: «وأن الملوك الأقدمين رحمهم الله كانوا يحددون وزنه تحريا من الزهد والنقص في ذلك» وقد ضُربت النقود على أساس تطبيق خمس وحدات هي: عشرة وخمسة، وإثنان ونصف، وواحد، ونصف درهم شرعي. وتقرر تداول هذه القطع النقدية في الأسواق، ومصادرة كل القطع النقدية المخالفة لهذه الأوزان⁽¹³³⁾. واقترح أحمد أومالك، قائد مراكش، على السلطان المولى الحسن الشروع في تطبيق تلك التغييرات في جمارك المراسي⁽¹³⁴⁾.

(130) P.P., 1884-1885, LXXXVII, p. 663

(131) انظر من سك الريال الحسني في أوروبا: عمر لكنا، مسألة النقود، صص. 39-61.

(132) المنولي، مظاهر، صص. 85-86.

(133) ابن الحاج، «الدور»، ج 2، (18 صفر 1301/19 دجنبر 1883، السلطان إلى عبد الله ابن أحمد).

(134) الخزانة الحسنية، 21 ربيع الأول 1301/21 يناير 1884.

وحين حاول الأتماء تنفيذ نظام الوحدات النقدية الصغيرة في الجمارك، احتج التجار بـ«لسان واحد» بدعوى أن الريال (أي القطعة الفضية الأجنبية) الذي كان يشكل القطعة النقدية الوحيدة المقبولة في سوس ربما اختفى لو ألزموا بأداء الرسوم الجمركية بالعملية النقدية الجديدة. ويمكن سبب ذلك - كما يبدو من الرسالة - في بيع جل الواردات بمراكش؛ وإذا رغب التجار في بيع منتوجاتهم هناك بالعملية النقدية الجديدة، فإنهم لن يحصلوا إلا على مقادير غير كافية من الريال لشراء ما يحتاجونه في سوس. واشتكى التجار من الأضرار البينة التي قد تلحق بالتجارة من ذلك. وهكذا أخفق الأتماء في تنفيذ الإجراء الجديد⁽¹³⁵⁾. فصدرت أوامر سلطانية أخرى تنص على تداول القطع النقدية الجديدة المسكوكة في أوروبا⁽¹³⁶⁾. وعلى الرغم من تحول القطع النقدية الجديدة إلى عملة شائعة التداول في السوق، فإن هذه المحاولة لإعادة إنشاء عملة مغربية ثابتة - قامت أساساً على إيديولوجية معينة بدلا من الإدراك الحقيقي للواقع النقدي القائم على الصرف اللامتكافئ - قد باءت بالفشل تماما كما سبق أن وقع سنة 1869. وهكذا انخفضت قيمة القطعة النقدية الجديدة بعد ذلك ببضع سنين⁽¹³⁷⁾.

وبصرف النظر عن الجهود المبذولة لإعادة إنشاء عملة مغربية قارة وثابتة، فإن الإجراءات الخزنية المتخذة في المجال النقدي لم يخالفها سوى قليل من النجاح. لقد خلق الخزن نظاما ثنائيا يسمح بتعايش نظامين صرفيين، أحدهما للمبادلات الدولية وثانيهما للسوق الداخلي؛ مما مكّنه من تفادي خسائر ثقيلة في الرسوم الجمركية ناجمة عن التضخم. وكان ذلك التضخم في حد ذاته أكثر اعتدالا مما ظُنَّ في بعض الأحيان؛ إذ قدر الباحث الأمريكي بارك نسبة التضخم في ما بين سنتي 1862

(135) (م.و.م)، الصورة 4، 12 شعبان 1301/7 يونيو 1884، ابن زاكور وابن الحسن يريشة إلى محمد بن العربي بن المختار.

(136) (P.P., 1886, LXVI, p. 281)، الظهور السلطاني مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1302/6 دجنبر 1884، عند: ابن الحاج، «الدرر»، ج 2؛ وذكر الأتماء المسؤولين عن الزرع في الشياطة أنهم توصّلوا بالأمر السلطاني (الخزانة الحسنية، 8 شعبان 1302/23 ماي 1885).

(137) ربما أدى انخفاض قيمة الريال الإسباني إلى نزول قيمة الريال الحسني (Park, «Administration», 134 p.). وهناك وجهة نظر أخرى، تحمل الفرنسيين مسؤولية تراجع قيمة الريال المغربي وسكانه لعدم التزامهم بسك قطعة نقدية تعادل قيمتها قيمة قطعة الخمسة فرنكات الفرنسية (النوبي، مظاهر، صص. 86-87).

1887 و 4.9%⁽¹³⁸⁾. وتحلى فشل المغرب في عجزه عن تطوير نظام نقدي قادر على مواجهة الصعوبات التي طرحها التبادل غير العادل مع أوروبا. وحُكم بالإخفاق على كل المحاولات الهادفة إلى إعادة إنشاء عملة نقدية مغربية أصيلة، فانزلق المغرب على نحو سريع ليدخل في علاقات تتسم بمظاهر الخضوع لهيمنة أوروبا⁽¹³⁹⁾. وأهم من ذلك أن مالية الدولة اعترضتها صعوبات يتعذر التغلب عليها. لقد كانت بنية المخزن المالية التقليدية غير قادرة على تحمل النفقات والتكاليف الباهظة التي فرضتها الأوضاع الجديدة. إذ أن أداء الديون لإسبانيا وبريطانيا، إلى جانب تكاليف الإصلاحات التي استهدفت إنشاء دولة مركزية قوية، تطلبت بالضرورة إصلاح مالية الدولة وتحسينها. ونتيجة لذلك، كان لابد من فرض ضرائب جديدة تمكن من رفع من مداخيل الدولة المغربية.

الضرائب والمكوس

في يوليو 1860، قرر السلطان فرض مكوس على الأبواب بسبب الظروف القاهرة. ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية لا تسمح بفرض أداء المكوس على الرعية إلا في ظروف تكون فيها الدولة الإسلامية مهددة بمخطر حقيقي. وكان التبرير في هذه الحالة ضرورة الأداء للإسبانيين الذين ما زالوا يحتلون مدينة تطوان⁽¹⁴⁰⁾. ويبدو أن مكوس الأبواب أصبحت سارية المفعول في مراكش في أواخر سنة 1860. وفي الوقت نفسه، تم التنازل لبعض الخواص عن حق الإنتفاع بجمع المكوس في أسواق جلد الماعز والجلود والفواكه الجففة في مراكش مقابل 1,000 مثقال عن احتكارهم لكل من هذه الأسواق كما جاء عند النائب القنصلي البيطاني في الصورة⁽¹⁴¹⁾. وفي أواخر فبراير، أو أوائل مارس 1861، تلقى عامل الصورة أوامر بفرض المكوس على التجار المتعاملين في مختلف السلع والبضائع (انظر الجدول 17).

وفور فرض المكوس الجديدة على الأسواق وعند الأبواب في مدينة الصورة، صارت مكوس أخرى مثل مكوس زيت الزيتون التي تؤدي عند موازن القاعدة ومكوس

(138) Park, «Administration», p. 161.

(139) Park, «Inflation», p. 53.

(140) انظر: Laroui, Les Origines, pp. 200-202؛ ثم التناصري، الإسلام، ج 9، ص. 101.

(141) P.O., 830/2، 10 دجبر 1860، إلخ إلى دراموند هاي.

الجدول 17 : الرسوم والمكوس المفروضة سنة 1861.

المادة	قيمتها الاجمالية
جلد الماعز (حسب نصف الذينة)	6 أوقيات
الجلود (بالقنطار)	40 أوقية
حمل جمل كبير من الزيت	12 أوقية
حمل «مسمي» صغير من الزيت	9 أوقيات
حمل جمل من الزيت	7 أوقيات
حمل جمل أو بقل من الصبوب	1.5 أوقية
حمل جمل أو بقل أو حمار من الفهم	1 أوقية
أحمال الجمل أو البقال أو الحمار	
من الجير والملح والاجر والطب	2 موزونات
حمل جمل أو بقل أو حمار من الخشب	5 أوقيات
ثور كبير	4 أوقيات
ثور صغير	3 أوقيات
عجل	2 أوقيات
كباش	3 أوقيات

المصدر : P.O., 830/2، 2 مارس 1961، إثنون إلى دراموند هاي.

سوق البهائم ومكوس سوق الجلد وسوق الحدادة سارية المفعول أيضا ويسهر على استخلاصها في البداية موظفون مخزنيون⁽¹⁴²⁾. بينما تم التنازل عن الامتياز الخاص بالتبغ والكيف وغيرهما من مواد التدخين (الطريقة) مقابل 80,000 أوقية⁽¹⁴³⁾. وبلغت مجموع المداخل من مكوس الأبواب، بما فيها المكس المفروض على زيت الزيتون، ما

(142) يبدو من التباين الموجود بين شهر وآخر في الكشاش الخاص بهذه الفترة أن الأمر قد تعلق بإدارة مخزنية مباشرة للمكوس بدلا من تفويت حق الإنصاف بجمعها إلى بعض الخواص في إطار نظام الالتزام (الخزانة الحسنية، الكشاش 46، 1 ربيع الثاني 1279-30 ذي القعدة 1279/26 شتبر 1862-19 ماي 1863).

(143) P.O., 830/2، 24 مارس 1861. لا يوجد سوى دخل واحد تمت الإشارة إليه تحت اسم الجكنطردة في : الخزانة الحسنية، الكشاش 46. ويصلق الأمر بكنطردة الطريقة، لأن الأساط المتظمة الخاصة بالثمانية الأشهر الواردة في الكشاش قد بلغت حوالي 80,000 أوقية عند نهاية السنة، وهو رقم مطابق تماما لما جاء في التقرير القنصلي المشار إليه.

قيمته 94,857 أوقية في ما بين 16 رمضان 1276/17 أبريل 1860 وشوال 1278/9 ماي 1862⁽¹⁴⁴⁾. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المكس لم يكن موجودا فعلاً إلا في مارس 1861، احتُمل أن يمثل هذا دخلاً لأربعة عشر شهراً بمعدل قيمته 6,775.5 أوقية عن كل شهر. وتبدو هذه الأرقام منخفضة بشكل واضح، لأننا على علم بأن التعاقد على حق الإلتزام الذي يسمح بجمع مكوس أبواب الصورة قد تحقق بعد سنوات قليلة مقابل 200,000 أوقية في السنة. وفي الفترة اللاحقة - أي ما بين ربيع الثاني 1279/شتنبر 1862 وذى القعدة 1279/أبريل - ماي 1863 -، بلغت مداخيل مكوس الأبواب ومكوس القاعة ما قيمته 17,736 أوقية⁽¹⁴⁵⁾. ويمكن أن يجد هذا النمو تفسيره في الإرتفاع المفاجئ لحجم المبادلات. ففي سنة 1863، بلغت صادرات الصورة تقريباً ثلاثة أضعاف صادرات سنة 1862⁽¹⁴⁶⁾.

ومع ذلك، كان من المعتاد تفويت الإلتزام بتحصيل مكوس الأبواب لمن يقترح أعلى مبلغ ممكن في المزاد العلني، فبيع معه عقد احتكاري محدد المدة. ولكي يضمن المخزن أعلى قدر ممكن من الأرباح، فإنه كان يستطيع أن يمنح الإمتياز لمستفيد جديد يدفع أكثر من سابقه لو عجز هذا عن دفع مبلغ مماثل لما عرضه منافسه⁽¹⁴⁷⁾. ومن شأن هذا أن يضمن للمخزن الحصول على مدخول من مكوس الأبواب، كما يمنح للمستفيد من نظام الإلتزام فرصة تحقيق أرباح كثيرة. غير أن هذا النظام ينطوي في الوقت نفسه على مجازفات كبيرة للملتزمين الذين كثيراً ما يصادفون صعوبات جمة للوفاء بمقتضيات العقد المبرم مع المخزن. ففي سنة 1863-1864، عادت مكوس الأبواب في الصورة للملتزمين. وتعاقد في شأنها مع المخزن المراكشي ولد الحاج المكي الغزيل، فما لبث أن تورط في كثير من الخصومات والنزاعات مع تجار الصورة. وبصرف النظر عن مشاكل صادفها في تدبير مكوس الأبواب في المدينة، فقد تضاعفت صعوباته طبعاً لانخفاض حجم المبادلات سنة 1864. ولشأن عجز الغزيل عن الوفاء بالتزاماته، فقد امتيازه بعد عشرين يوماً فقط من دخول عقده حيز التنفيذ، فتمكن بعض الصوريين من عرض مبلغ أعلى جعلهم يفوزون بالصفقة بدلاً منه⁽¹⁴⁸⁾.

(144) (م. و. م.) الصورة 1، (ملخص لكشاح حساني).

(145) الخزنة الحسنية، الكشاح 46.

(146) انظر : Mitge, Doc., pp. 234-237, 239.

(147) Ayache, Etudes, p. 121.

(148) الخزنة الحسنية، 2 شعبان 1281/31 دجنبر 1864، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن.

وكتب الوزير محمد الصفار إلى أبراهام قرقوز يحثه بموافقة السلطان على ما حصل من تغيير في العقد لفائدة الملتزمين الصوريين الجدد «لأنهم (الصوريون) يعرفون كيف يتصرفون مع أهل بلادهم»⁽¹⁴⁹⁾.

وربما كان رجال الأعمال من أهل المدينة أكثر خبرة ومهارة من زملائهم الوافدين على الصورة من جهات أخرى، ولكن مثل هذه العقود لم تشكل قط مصدراً مضموناً لتحقيق الربح. ولم يكن الجفاف وحده هو الذي يمكن أن يصيب الملتزمين التعساء، بل كان يمكن الظروف السياسية أيضاً أن تمنعهم من الحصول على المبلغ الذي يتوقعونه. وكان من الأسباب الرئيسة لما يتعرض الملتزمين من صعوبات رفض المحميين أن يؤدوا الرسوم المفروضة عليهم. لكن المحزن لم يكن يقبل هذا العذر منهم، كما أشار إلى ذلك أمين بيت المال في مراكش : «لأنهم عرفوا ذلك ودخلوا عليه (الكنطرة)»⁽¹⁵⁰⁾.

وكان نظام الإلتزام ينطوي على مجازفات كبيرة ؛ ولهذا حرص المحزن على ضرورة التأكد من التعاقد مع عناصر تتوفر لديها الوسائل المادية الكافية. وفي مطلع سنة 1867، كان قد انتهى مفعول الكنطرة الخاصة بالصورة (ودمنات وتملالت). واقرح بعض المشاركون الجدد في المزاود العلني أداء مبلغ 35,000 مثقال سنوياً، وهو رقم يفوق سابقه بسبعة آلاف (7000) مثقال. وكادت الصفقة أن تتم لولا أن نبّه موسى بن أحمد الخليفة مولاي الحسن إلى أن «الأمناء أخبروا أن الأولين أملياء أهل يسار والآخرين بخلاف ذلك». فقرر السلطان أن يُبرم العقد لصالح الطرف الأول، لو عجز المشاركون الجدد في المزاود العلني عن تقديم المبلغ الإجمالي نقداً صافياً⁽¹⁵¹⁾.

ولعل شك المحزن في الحصول على المبلغ الذي اتفق عليه مع الملتزمين من جهة، وبمجازفة هؤلاء بالتعرض للخسائر من جهة أخرى، لعل هذين العاملين يفسران الدوافع التي جعلت المحزن يتبنى طريقة عمل أخرى سنة 1868. إذ توصل إلى اتفاق

(149) وثائق آل قرقوز، 14 جمادى الأولى 1281/15 أكتوبر 1864.

(150) الحوزة الحسنية، 18 ربيع الثاني 1283/30 غشت 1866.

(151) الحوزة الحسنية، 12 شوال 1283/17 فيفبر 1867.

مع تجار الصورة الذين اختاروا أحد عشر يهوديا من تجار السلطان في المدينة للحصول على امتياز يسمح لهم باستغلال مكوس أبواب الصورة مدة ثلاث سنوات مقابل 60,000⁽¹⁵²⁾. وهكذا كان مبلغ 20,000 مثقال الذي قبله الخزن عن كل سنة أقل من مبلغ 35,000 مثقال الذي عقدت به الكنطردة نفسها في السنة السالفة. وعلاوة على ذلك، بيعت مداخيل مكوس أكادير، ولكن بمبلغ أقل من ذلك (ربما مقابل 10,000 مثقال في السنة). وبأمر من السلطان، أصبح يهود بن سمانه التاجر الثاني عشر المساهم في تحصيل مكوس أبواب الصورة خلال السنة الأخيرة من الكنطردة⁽¹⁵³⁾.

ولم تُنقل هذه الكنطردة إلى الأحد عشر تاجرا إلا بعد عروض واقتراحات مكثفة. إذ عرضت الشركة التي أسسها حاييم قرقوز - عم أبراهام قرقوز - مبلغاً كبيراً للحصول على مكوس الأبواب فاق كثيراً عرض تجار الصورة الذي لم يحظ بالقبول. ثم اقترحت الشركة تولي أمر الإلتزام إذا وافق التجار على تحمل الحسائر، لكن هذا الاقتراح لم يُقبل أيضاً. ويمكن أن يُستنتج من المراسلات المختصرة إلى حد ما أن دار قرقوز التجارية في الصورة قد وافقت على ضمان العقد الجديد المبرم مع شركة التجار الصوريين. وبرر بوعشرين لأبراهام قرقوز رفض مختلف العروض الأخرى المقدمة لتولي مكوس أبواب الصورة فقال : «ومن المعلوم أنكم لا غرض لكم في الأبواب إلا في كف كثرة الكلام عن دار الخزن»⁽¹⁵⁴⁾. ومع ذلك، تواصل تقديم العروض والاقتراحات. إذ عبر أبراهام بنسعود، بعد ذلك ببضعة أشهر، عن رغبته في الإلتحاق بمجموعة الملتزمين. ولم يُسمح له بذلك، كما أوضح ذلك بوعشرين «لأنه (الكنطردة) كان باتفاق جمع التجار وعينوا منهم العدد 11 الذي أمضى البيع به بما وقع به، ولم يبق بعد ذلك كلام»⁽¹⁵⁵⁾.

(152) وثائق آل قرقوز، 22 ربيع الأول 1285/13 غشت 1868. بوعشرين إلى أبراهام قرقوز. لم أتفق لي الطور على لائحة الأحد عشر تاجراً. وهذا مفعول المقدم من فاتح صفر 24/1285 24 ماي 1868.

(م.و.م)، الصورة 2، 1 صفر 24/1285 24 ماي 1868 إلى منتصف رمضان 28/1288 نوزير 1871 (حسابات مكوس الأبواب).

(153) وثائق آل قرقوز، 22 صفر 24/1287 24 ماي 1870، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز.

(154) وثائق آل قرقوز، 25 رجب 18/1285 18 ماي 1868، 1 و صفر 24/1285 24 ماي 1868.

(155) وثائق آل قرقوز، 22 ربيع الثاني 12/1285 12 غشت 1868.

وأمهل التجار ثلاثة أشهر لتحضير المبلغ الإجمالي، وقيمته 60,000 مثقال، فتحمل أبراهام قرقوز - فيما يبدو - مسؤولية إرساله إلى المخزن. وكتب أحد المشاركين في شراء مكوس الأبواب إلى المخزن، وهو يعقوب بن عدي (الشريفي)، ليخبره بعجزه عن أداء نصيبه كاملاً عن الثلاث السنوات المحددة في العقد، ولكنه سأل هل يمكن أن يسدّد بأقساط مالية كل ثلاثة أشهر. ويبدو من التحذير الذي وجهه بعشرين لقرقوز أن الجواب على طلبه كان بالنفي: «وأنتم تعرفون ما تفعلون معه ومع غيره في ذلك»⁽¹⁵⁶⁾.

وبعد ستة أشهر، دخل العقد حيز التنفيذ، فسلم أبراهام قرقوز للمخزن المبلغ المالي المتفق عليه⁽¹⁵⁷⁾. ولا يُعرف هل تمكن من الحصول على حصص جميع المشاركين في الالتزام، أو أن بعضهم ظلوا مدينين للمخزن. وهكذا يبدو أن المخزن كان مستعداً في كل الأحوال لإيجاد حلول مؤقتة لأية صعوبات قد يلاقيها في استعادة الديون المتعلقة بعقود استغلال مكوس الأبواب. وبما أن المخزن قد جعل أثرياء تجار الصورة - إن لم يكونوا أثرياً أثرياًهم - يوقعون العقد عن المساهمين، فإنه أبعد عنه الخطر الذي كان سيحدث به لو عجز الملتزمون عن استعادة المبالغ المستحقة من طريق المداخيل الحقيقية للأبواب. صحيح أن السلطان أغلق الباب دون تقديم مزيد من العروض عن فترة من ثلاث سنوات، إلا أنه لوحظ أن بعض المضاربين لم يترددوا في تقديم عروض تتجاوز كثيراً إمكاناتهم المالية الحقيقية وتحملهم عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم. وهكذا فضل المخزن أن يبيع حق استغلال مكوس الأبواب بمبالغ منخفضة - 20,000 مثقال بدلاً من 28,000، وليس 35,000 مثقال بالتأكيد! - إلى أجل مسمى. أما التجار، فكان يمكنهم أن يعتبروا ذلك نوعاً من الإستثمار على المدى البعيد. وكانت بعض الأشهر أكثر ربحاً من سواها. وكانت الحركة التجارية - في بعض السنوات - تكاد تتعرض للركود، لكنها لا تلبث أن تعرف في سنوات أخرى ارتفاعاً مفاجئاً لحجم مبادلاتها.

ومع ذلك، اشتكى التجار بعد انتهاء السنوات الثلاث من خسائر كثيرة تكبدوها، فطلبوا سنة 1871 أن يسمح لهم بتمديد مدة تسديد الأقساط المالية إلى أربعة أشهر. ووصل المبلغ الإجمالي المؤدى عن أبواب الصورة خلال 43 شهراً

(156) ولاتق آل قرقوز، 23 ربيع الثاني 1285/13 غشت 1868.

(157) ولاتق آل قرقوز، 6 شعبان 1285/22 نونر 1868، بعشرين إلى أبراهام قرقوز.

ونصف شهر ما قيمته 658,333 أوقية. ويدعو أن المخزن تساهل في هذا المثال، لأنه أدنى ما معدله 7,777.7 أوقية عن كل شهر مقابل ما معدله 16,666.6 أوقية عن فترة الثلاث السنوات⁽¹⁵⁸⁾.

ويمكن الصعوبات التي لاقاها التجار الصوريون أن تفسر الدافع إلى منح امتياز استغلال مكوس أبواب الصورة وأكادير لمجموعة من التجار اليهود المراكشيين في أوائل سنة 1872، وذلك لقاء 85,000 مثقال عن ثلاث سنوات⁽¹⁵⁹⁾. ولأق الأمناء بعض الصعوبة في استعادة المبلغ المستحق عن مهلة الثلاثة الأشهر ونصف التي وافق السلطان على منحها بعد انقضاء الأربعة الأشهر الأصلية⁽¹⁶⁰⁾. وبالرغم من أن السلطان قبل فكرة تجديد العقد في بداية الأمر، فقد باءت المفاوضات حول تجديده بالفشل في آخر المطاف. إذ تقدمت مجموعة يهود الصورة بعرض قيمته 63,000 مثقال عن ثلاث سنوات، علاوة على التعهد بتحمل جميع الخسائر⁽¹⁶¹⁾، لكنها ربما عجزت عن إثبات قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، فتدخلت ليهود مراكش الذين قدموا عرضاً قيمته 85,000 مثقال. إلا أن يهود مراكش لاقوا صعوبات في تدبير شؤون الأبواب، فما كان منهم إلا أن سألوا المخزن أن ينتظر نهاية كل شهر كي يسددوا له قسطاً مما يدينون له به⁽¹⁶²⁾. وبعد أقل من سنة، فسخ يهود مراكش الكنتردة لما تكبدوه من الخسائر.

وكان إعفاء الأجانب وعميهم السبب الرئيس في عجز الملتزمين عن الاستفادة في ظروف جيدة من شراء كنتردة أبواب الصورة. إذ كان الحمالون يتفادون المكوس مدعين أن السلع الداخلة إلى المدينة على متن دوابهم ملك للتجار المعفيين من الأداء. وفي سنة 1873، قرر المخزن مواجهة الموقف، ففرض أداء مكوس الأبواب على

(158) (م.و.م)، الصورة 2، 1 صفر 1285/24 ماي 1868 إلى منتصف شهر رمضان 1288/28 نونبر 1871.

(159) الحفانة الحسنية، 28 شوال 1288/10 يناير 1872، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن.

(160) (م.و.م)، الصورة 2، 12 ذو القعدة 1288/23 يناير 1872، فرج وأقصي إلى بنس.

(161) وثائق آل فرغوز، 7 ذي الحجة 1288/17 فبراير 1872، بوعشرين إلى «جماعة أهل اللغة المشتين كنتردة أبواب الصورة».

(162) وثائق آل فرغوز، 11 ربيع الثاني 1289/18 يونيو 1872، موسى بن أحمد إلى أصحاب الكنتردة.

أصحاب الدواب⁽¹⁶³⁾. وترتب على هذا الإجراء أن انتقل تحمل العبء إلى الباعة المتجولين في البوادي الذين يأتون إلى أسواق المدينة، وربما كان ذلك من الأسباب الرئيسية لقيام الفتنة في قبيلة إداوكرش الموجودة جنوب الصورة سنة 1873. وقد رفض أهل حاجة الأداء في البداية، فتلقى قائد الصورة أوامر للتصرف معهم بكامل الصرامة ووضع حد لعدم انصياعهم إلى إرادة الخزن. وترتب على مواصلة عصيان أهل البوادي المجاورة للصورة إغلاق أبواب المدينة مدة ثلاثة أشهر⁽¹⁶⁴⁾.

وفي يناير 1874، عاد الملتزمون المراكشيون إلى أبواب المدينة وسمح لهم موظفو الخزن المحليون باستئناف تحصيل المكوس ولو على مضض، لتخوفهم من ردود فعل أهل البوادي المجاورة. غير أن درجة مقاومة أداء الرسوم المرتفعة قد ضعفت، بالرغم من أنها تسببت في ارتفاع حاد لأسعار المواد الرئيسية⁽¹⁶⁵⁾. وأبدى الخزن عزمه القوي على ضرورة تحصيل المكوس؛ فقرر الإتيان بحراس من مراكش اتخذوا مواقعهم عند أبواب الصورة، ثم صدرت أوامر بتعزيز ظروف الأمن في المدينة بتقوية بناء أبراجها وتحتين تحصيناتها أكثر مما كانت عليه من قبل⁽¹⁶⁶⁾.

وبعد شهرين من التدبير الهزل لمكوس أبواب المدينة، تمكن عكان قرقوز وبعقوب قرقوز ودينار أوحنا من إقصاء الملتزمين المراكشيين فحصلوا على امتياز استغلال مكوس الأبواب مقابل مبلغ قيمته 340,000 مقال لمدة زمنية حددت في ثلاث سنوات⁽¹⁶⁷⁾. وقد تجاوز هذا المبلغ أربعة أضعاف ما أبرمت به كمنطردة الثلاث السنوات التي وقّعت قبل الزيادة في قيمة الرسوم خلال صيف سنة 1873. ولم ترد أي إشارة إلى الأداء النقدي، مع أنه من المفروض أن يكون هؤلاء التجار الثلاثة من أصحاب الغراء. ومن الواضح أنهم راهنوا على الدخول في مغامرة تجارية كانت نتائجها غير مضمونة. ويذكر بومسي أن التجار الثلاثة قد عرضوا 20,000 مقال إضافي

Mohammed Kenbib, *Les Protégés : Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, (163) (Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1996).

(164) (م.ج.م)، الصورة 3، 11 شعبان 1290/4 أكتوبر 1873، السلطان إلى حلاوة.

(165) (P.O., 631/5، 27 فبراير 1874، برسي (القائم بأعمال النائب القنصل البيطاني) إلى دراموند هاي.

(166) (م.ج.م)، محظّة عمارة، 7 ذي الحجة 1290/26 يناير 1874، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة.

(167) وثائق آل قرقوز، 24 ذي الحجة 1290/12 فبراير 1874.

لإبرام العقد معهم، وأداء 5,000 أو 6,000 مثقال للحصول على العرض⁽¹⁶⁸⁾. وكانت الزيادة العلنية أيضا إحدى الوسائل المستعملة لحمل الملتزمين المراكشيين على الزيادة في ثمن عقدهم. وبعد ذلك بشهر فقط، تمت الموافقة على إعادة العقد إلى صاحب الشركة المراكشية سعدان ولد القلماوية، وعلى إطلاق سراح أحد شركائه، وهو ميمون ممران الذي سُجن بسبب الديون المتراكمة عليه من حساب العقد⁽¹⁶⁹⁾:

الذي سعدان ولد القلماوية اشتكى على حضرة سيدنا العالية بالله بما لحقهم من الضرر في إخراج كطردة أبواب الصورة من يده وطلب استشفاعها من يد التجار الذين هي بأيديهم الآن. وأن سيدنا أيده الله أمضاها له ولشركائه بالثمن الذي كانت به يبد عكان قرقوز وشركائه وهو ثلاثمائة ألف مثقال وأربعون ألف مثقال لثلاثة أعوام.

وهكذا خسر عكان قرقوز وشركاؤه الرهان، فضلا عن أنهم ما زالوا مدينين للمخزن بـ 6,296 مثقال - أقل من نسبة شهر واحد - عن استغلالهم لمداخيل أبواب الصورة. كما طالبوا بإعفائهم من أداء مبلغ آخر قيمته 3,777.7 مثقال مقابل عقد أبواب أكادير، لأن عاملها استخلص مداخيل الأبواب مدة شهرين بعد وفاة وكيلهم هناك⁽¹⁷⁰⁾. فلم يراقب عكان قرقوز وشركاؤه أبواب الصورة إلا مدة خمسة أشهر ليس غير⁽¹⁷¹⁾.

ومن الواضح أن الأرباح الكثيرة لم تكن تُكتسب من التعاقد على استغلال مكوس أبواب الصورة. إذ ابتكر المحميون سبلا كثيرة لنقل سلعهم وإدخالها إلى المدينة دون أداء المكوس عليها⁽¹⁷²⁾. ومن سخيرة الأقدار أن الملتزمين للصوريين الجلد

(168) F.O., 631/5، 1 أبريل 1874، بوسي إلى دراسوند هاي.

(169) الخزانة الحسنية، 16 جمادى الأولى 1291/1 يوليو 1874، السلطان مولاي الحسن إلى مولاي عثمان.

(170) الخزانة الحسنية، 10 رجب 1291/23 غشت 1874، محمد كُتُون والطبيب الغري إلى السلطان مولاي الحسن.

(171) في كلفا الحافين، كان هناك فرق زمني مدته شهر ونصف بين الوقت الذي وافق فيه السلطان على العقد الجديد والوقت الذي نقل فيه تدبير شؤون هذا العقد إلى الشركاء الجدد.

(172) هل كان الملتزمون يقدرين على استعادة مبلغ 113,333 مثقال في السنة، أي ثلث المبلغ الإجمالي الذي هو 340,000 مثقال، والذي دفعوه مقابل الحصول على العقد لصالحهم ؟ لا تتوفر على المعلومات الخاصة بالسنوات التي تنازل فيها المخزن للتجار عن حق استغلال مكوس أبواب الصورة خلال سبعينيات القرن التاسع عشر في إطار نظام الإلتزام. ويمكن التهام بعض المقارنات مع الفترات =

كانوا هم أنفسهم محميين⁽¹⁷³⁾. وعلى أثر ذلك، أعرب بومبي عن آماله في أن يكون أولئك المتزعمون الجدد أكثر قابلية لاحترام نصوص الإتفاقيات التجارية المتعلقة بإعفاءات الأجانب من أداء المكوس⁽¹⁷⁴⁾. غير أن هذه الآمال خابت في الحين، لأن المتزعمين الجدد ظلوا أوفياء لتحصيل المكوس على جلود الماعز بما قدره ست أوقيات عن كل نصف ذئبة (بمعدل أوقية واحدة عن جلد ماعز) سواء أكان من عند المحميين أم كان من عند غيرهم من عامة الناس الذين يدخلون من أبواب مدينة الصورة. ولابد من أن يكون ذلك الإجراء قد ساهم كثيرا في الرفع من مداخيلهم. ففي سنة 1874، صُدّرت 1,135,956 وحدة من جلود الماعز مرت جميعها من أبواب الصورة طبعاً. وربما كانت المكوس المحصلة عن هذه المقادير الكبيرة المصدرة من جلود الماعز وحدها كافية لتعويض المتزعمين عن المبلغ السنوي الذي أدوه مقابل استغلال مكوس أبواب الصورة، ولكن التجار كانوا يفضلون التخلي عن الجلود على تسديد الواجبات المفروضة. وكان النواب القنصليون يقصدون القاليد، فيستحضرون أمامه نصوص الإتفاقيات التجارية ويحتجون على عدم التزام المغرب بها. وهكذا بدأت الجلود تتراكم عند أبواب المدينة. وطلب التجار من ممارستهم في المناطق الداخلية ألا يرسلوا المزيد من الجلود إلى المدينة. واستمر هذا الوضع شهورا عديدة، ولكن الكلمة الفصل كانت لصالح الأجانب بعد أن نجحوا في إسماع صومهم للمخزن المركزي فاستجاب لاحتجاجاتهم. وفي شهر غشت، أمر النائب السلطاني محمد بركاش بإلغاء المكس المفروض على جلود الماعز عند أبواب المدينة. هذا على الرغم من أن التجار المحميين ظلوا ملزمين بأداء المكس نفسه في سوق الجلود⁽¹⁷⁵⁾. إلا أن موظفي المخزن

= التي أشرف فيها المخزن إشرافا مباشرا على استخلاص مكوس الأبواب. أما سنة 1301/ 1883 التي توافرت لنا مطبوعا، فقد بلغت فيها مداخيل مكوس الأبواب 70,145 مقال، وهو مبلغ يقل كثيرا عما أداه المتزعمون. وتجدر الإشارة إلى أن المبادلات الخارجية قد انخفضت سنة 1884 انخفاضاً حقيقياً بالقرابة مع معدلات السنوات الممتدة ما بين 1874 و 1877. وبناء عليه، يُحتمل أن تكون مكوس الأبواب أكثر انخفاضاً خلال سنة 1884. وفي سنة 1302/ 1884-1885، بلغت مداخيل مكوس الأبواب حوالي 87,890 مقال - وهو ارتفاع هامشي ارتبط بارتفاع حجم المبادلات (الخزانة الحسنية، الكناش 122 والكناش 131 + P.P., 1878, LXVII, p. 18) (فيما يتعلق بالمبادلات خلال سنوات 1874-1877)؛ ثم P.P., 1884-1885, p. 656.

(173) (P.P., 1884-1885, p. 656). 30 مارس 1874، أبراهام قرقرز إلى ماثيوز.

(174) (P.O., 631/5، 1 أبريل 1874، بومبي إلى دراونند هاي.

(175) (P.O., 631/5، 21 ماي 1874، و 25 يوليوز 1874، و 8 غشت 1874، بومبي إلى دراونند

هاي. وتوجد الإحصائيات الخاصة بمصادرات جلود الماعز عند مسج في : Mlaga, Doc., pp.

وجدوا صعوبات جمة في استخلاص المكوس من المتعاملين المحليين في مادة الجلد. وفي سنة 1875، اشتكى الملتزمون إلى العامل من أن «أهل البادية يتأثرون للسوق بالجلد ويتعلقون بأهل الحماية فيبيعونه ولا يعطوا عليه شيئا»⁽¹⁷⁶⁾ كما كان المتعاملون في مادة ريش النعام يتواطأون أيضا مع المحميين للفرص نفسه. ومن ذلك أن تاجراً من واد نون تمكن سنة 1875 من بيع كميات من ريش النعام بثمن قدره 30,000 ريال، فادعى أنه مشترك في ذلك مع أحد اليهود المحميين، ورفض أن يؤدي الواجبات. وكان ذلك الرهش قد نُحِزَ ستين في واد نون، حتى تمكن اليهوديان المحميان أبراهام أفرهاط ومسان خنانفو - وهما أيضا من منطقة واد نون - من نقله إلى الصورة بصفتها محميين. وقد أمر السلطان مولاي الحسن بإيداع الرجل السجن حتى تؤدي الواجبات المفروضة⁽¹⁷⁷⁾. ولم يدخر التجار سعياً لتفادي أداء المكوس. وأصبح من المألوف أن يدعي الحمالون أن الدواب التي كانوا يستخدمونها لحمل السلع والبضائع ملك للأكجانب أيضا، حتى يتملصوا من أداء المكوس الجديدة التي بدأ العمل بها منذ 1873⁽¹⁷⁸⁾.

وكان من المشايخ الأكثر إداراً للربح، فيما يبدو، هو التعاقد على بعض الأسواق في المدينة. فكان المخزن يلزم، من حين لآخر، مجموعة من الأسواق في المدينة عندما يبدو له ذلك مفيداً. وكان سوق مواد التدخين، أي «الطرقة»، يلزم باستمرار على سبيل الاحتكار. ففي سنة 1861، حصل المخزن مقابل بيع امتياز مواد التدخين على 8,000 مثقال؛ وبعد عشرة سنوات، بيع الإمتياز نفسه بما يقارب 10,000 مثقال. وفي سنة 1869، تمكن عكان قرقوز من انتزاع احتكار بيع مواد التدخين لصالحه حين اقترح زيادة مبلغ إضافي قدره 19,000 مثقال سنوياً. وقد وافق السلطان على ذلك الإقتراح، شريطة تسليم ثلث شهر إضافي من مجموع المبلغ⁽¹⁷⁹⁾.

(176) (م.و.م)، محطة عمارة، 1 جمادى الثانية 1292/5 يوليو 1875.

(177) (م.و.م)، الصورة 3، 28 رجب 1292/30 غشت 1875، و20 ذو القعدة 1292/18 دجنبر 1875، السلطان مولاي الحسن إلى عمارة (وقد ورد الجواب السلطاني مكتوباً في أسفل الرسالة).

(178) Kenbib, Les Protégés, p. 147-148.

(179) كان الذي يتصرف في كطردة للطريقة، أي امتياز مواد التدخين، هو المسمى عبد المجيد الحريشي مع شريكه عبد المجيد السقاط. وطرح انتقالها إلى عكان قرقوز بتقديرات إضافية حين تبين أن الحريشي لم يكن هو المتصرف الحقيقي في ذلك الإحتياز، بل هو المسمى عمور الذي سبق له أن أدى مبلغ الثلث الإضافي. (م.و.م)، الصورة 2، 18 شوال 1285/11 فبراير 1869، و14 ذو الحجة 1285/28 مارس 1869، عبد الحفيظ بركة، ومحمد بن عبد الله إلى بنيس. وكان الحريشي من تجار



الصورة 14 : مشهد من الحياة اليومية في الصورة.

لقد تبنى المخزن نهجا اتسم بالمرونة، فجمع في الوقت نفسه بين تطبيق نظام الالتزام والتدبير المباشر بواسطة الأمناء (انظر الجدول 18)⁽¹⁸⁰⁾. وما كان للمنافسة بين التجار على العقود الخاصة بأكثر الأسواق إدراكاً للربح إلا أن ترفع من مداخيل المخزن. وكانت المجموعتان المستفيدتان من نظام الالتزام والموجودتان في حوزة ولد القلعاوية وعكان قرقوز، كانتا تتنافسان في الحصول على عقود الإمتيازات. وحاول ولد القلعاوية وشركاؤه انتزاع امتياز استغلال التبغ والكييف اللذين كانا في قبضة عكان قرقوز. ومع ذلك، يبدو أن استغلال مكوس الأبواب قد انطوى دائما على مجازفات كثيرة ومزمنة للمضاربين. ويبدو أيضا أنه بعد انتهاء صلاحية عقد استغلال أبواب الصورة مدة ثلاث سنوات على يد ولد القلعاوية وشركائه، قرر الأمناء أن يعودوا إلى ممارسة إشرافهم المباشر على تدبير مكوس أبواب الصورة. ولعل المستفيدين من نظام الالتزام لم يكونوا يرغبون في المخاطرة بشراء الإمتياز خلال سنوات الجفاف. ولم تكن تباع في المزاد العلني إلا بعض الأسواق التي تُعتبر مريحة حتى في أوقات الشدة.

السلطان في الصورة، وكانت له مساهمة في مشروع بناء محلات سكنية وحواريات جديدة في باب الملاح سنة 1865. ((م.و.م))، الصورة 1، 20 ربيع الأول 1282/13 غشت 1865، عبد الواحد أقصي).

(180) لا تسمح الوثائق المتوافرة حتى الآن بتتبع دقيق مختلف مراحل نظام الالتزام الضريبي. وتوجد في كتاش مؤرخ بتاريخ 1883/1301-1884 لائحة ببعض الديون التي كانت في ذمة مجموعتين من الملتزمين من حساب الإمتياز الذي كانا يتصرفان فيه. غير أنه لم يرد أي تحديد للتواريخ ولا أية أرقام تتعلق بالمبالغ التي أداها الملتزمون (الخزانة الحسنية، الكتاش 120).

الجدول 18: مكوس الأبواب والأسواق في سنة 1296/1278-1879 (181)

تسيير الأمناء	تسيير الملتزمين	ثمن شراء الكنترة
باب السبع	الفتح / الكيف، إلخ. (الطريقة)	270.000 أوقية
باب مراکش	سوق المشية	
باب بكالة	سوق العبيد	
سوق الصبوب	الملابس القديمة (في الجوطية)	
قاعة الزيت	الثوب الجديد (في سوق الجديد)	
الثيران والفنم	سوق الفزل	
البطانة	طاحونة القهوة	5.200 أوقية
سوق جلد الخرازين		
الكبريت		
سوق الحدادة		

المصدر : الخزنة الحسنية، الكناش 80.

وربما حقق الملتزمون أرباحاً طائلة من أسواق الصورة، لكن مكاسب المخزن من مكوس الصورة كانت قليلة بالمقاييس إلى مكاسبه في المدن الكبرى. وعلى الرغم من أن الإسبانيين كانوا يقتطعون 50% من الرسوم الجمركية، فإن هذه الرسوم ظلت أهم مصدر لفائض الدخل من مدينة الصورة. وفي سنة 1281/1865-1866، فاقت مداخيل الصورة من الرسوم الجمركية المداخيل المستمدة من مصادر أخرى في المدينة بحوالي خمسة أضعاف (182). وكان هذا أكثر سبع عشرة مرة من المبالغ المستمدة

(181) لم يكتب التاريخ بوضوح في هذا الجزء من الكناش. وفي مواضع أخرى من الكناش نفسه، نجد تاريخ 1292/1875-1876 فيما يخص بعض المدن الواردة في اللائحة. غير أن قائمة الممتلكات في الصورة تكاد تطابق الكناش 93، الذي يرقى إلى 1296-1297/1878-1880. ويمثل مؤشر آخر في أن سعر صرف الريال هو 62 أوقية في الكناش، وهو يوافق الصرف الذي كان متداولاً سنة 1878.

(182) الخزنة الحسنية، الكناش 295، ماي 1865 - أبريل 1866. حققت أرباح بمبلغ 5,375,066.75 أوقية من الجمارك، و1,123,036.7 من المصادر الأخرى. وكان جزء ضخم من المداخيل الأخرى يأتي من الأنايات التي ينفذها التجار للمخزن عما يلتزم من سلفات.

من نفوحت استغلال مكوس أبواب الصورة مقابل 200,000 أوقية عن كل عقد سنوي. ومع ذلك، فإن العمل بنظام الإلتزام كان يعفي المخزن من تحمل مصاريف يتطلبها تدبير شؤون أسواق الصورة وتحصيل مكوس أبوابها. ثم إن العقود كانت تُحدد بعملة حساسية وتُحول لاحقاً إلى سعر الصرف المتداول في السوق. ومن ثم كان المتزعمون هم الذين يتعرضون للخسارة، بسبب التضخم أو الكساد التجاري، وليس المخزن.

ومن الصعب الحكم بأن المداخل المستمدة من المكوس الجديدة في مجموع البلاد قد عوضت عن نقص المداخل التي كان يقطع منها الإسبان، لكن يبدو من المستبعد أن الأمر كان كذلك. إذ أقلت عدد متزايد من المهيمنين من أداء المكوس الجديدة، فسيبوا بذلك في حرمان المخزن من مداخل كان يأمل في كسبها. وحين اجتمعت الدول الأجنبية في مدريد للنظر في مسألة الحماية القنصلية بالمغرب، شكلت الضرائب والرسوم قضية أساسية في جدول أعمال المؤتمرين. ونصت اتفاقية مؤتمر مدريد على الكف عن إعفاء الأجانب من أداء الضرائب. وبالرغم من أن التسوية المتعلقة بأداء الضرائب الفلاحية ظلت حبراً على ورق، فإن السلطات المخزنية واصلت إلحاحها على أن يؤدي المهيمنين والأجانب مختلف مكوس الأبواب تطبيقاً لمقتضيات مؤتمر مدريد⁽¹⁸³⁾. وفي سنة 1881، بدأ العمل بفرض أداء مكوس جديدة عن الدواب والسلع التي تمر من أبواب المدن. وتقرر فرض تلك المكوس على الأجانب والمهيمنين وأهل البلد، وتُحدد بالريال⁽¹⁸⁴⁾.

وكان أهم من ذلك الأثر الاجتماعي للضرائب الجديدة. فقد كانت الحواضر المغربية تتمتع في السابق بوضع ضريبي متميز. أما الآن، فقد أصبح سكان المدن يطالبون بأن يتحملوا عن المخزن ما يلاقيه من مصاعب⁽¹⁸⁵⁾، الأمر الذي يفسر، جزئياً، معارضة علماء الحواضر لهذه الضرائب غير الموافقة للشرع. لكن فقراء البوادي هم الذين أثقل كاهلهم بالضريبة الجديدة قبل غيرهم. إذ كان على المؤيدين

Miège, III, pp. 288-290 ; Leland L. Bowie, «The Protégé System in Morocco», (183)

1880-1904», Ph.D. thesis (Michigan, 1970), pp. 63-67 ; Kenbib, *Les Protégés*, pp.

151-154 بالإشارة إلى التوراني، *الأنباء*، ص. 127-128.

(184) 30 مارس 1881، P.P., 1882, LXXXI, ص. 45.

(185) Ayache, *Etudes*, pp. 118-121

البدوين أيضاً أن يؤدوا المكوس. ومن ثم أخذ الإستياء يتزايد في القطاعات الحضرية والقروية على السواء.

وقد اضطر المخزن إلى أن يدفع ثمن هذا الإستياء باهظاً. فقرر السلطان مولاي الحسن إلغاء مكوس الأبواب، سنة 1885. وقد نفذ هذا الإلغاء، فقال الناصري إنه «لما ورد هذا الكتاب، فرح الناس به ودعوا للسلطان بالنصر والتأييد»⁽¹⁸⁶⁾. وبحث بهذا الظهور إلى المدن كلها⁽¹⁸⁷⁾.

وكان القطاع القروي هو الذي يسمى المخزن في فرض الضرائب عليه ومراقبته قبل غيره. إذ لا بد من أن نتذكر أن 90% على الأقل من مجموع سكان المغرب كانوا يعيشون في البوادي، ولذلك كان المخزن المركزي يصرف كثيراً من اهتمامه عن الحواضر. وكان التجار الأجانب أيضاً يصوّبون أنظارهم إلى المناطق النائية عن الصورة وإلى الأراضي الممتدة جنوباً، ما دامت جل مصالحهم التجارية تكمن في هذه المناطق القروية. وكانت مساعيهم للتوسع خارج حدود المراسي تهدد استقرار أحوال المخزن المركزي وتعجل بإقحام المغرب في طريق القوضى والهيمنة الأجنبية.

(186) الناصري، الإستهلاك، ج 2، ص. 179.

(187) التوزالي، الأثناء، صص. 128-129. أرسلت نسخة من هذا الظهور إلى أمين مستفادات الصورة. (الصدقي، ليقاظ، صص. 123-124). وقد توصل به يوم 7 ربيع الأول 14/1303 دجنبر 1885، كما هو وارد في الكناش اليومي الرئيس المخصص لتقييد مداخيل مكوس الصورة (الكناش، 131).

الفصل السابع

الصراع على جنوب غرب المغرب

كانت الصورة للأوروبيين منفذاً إلى مناطق المغرب الداخلية، إذ كانت بوابة للأسواق المربحة في مراكش والجنوب الغربي للبلاد. وكانت الصورة للمخزن أيضاً مدخلاً إلى سوس؛ فيغض النظر عما كان يُستخلص فيها من الرسوم الجمركية، كان الدور التجاري للصورة ذا أهمية جيو سياسية كبيرة للمخزن المركزي: إذ كان هذا الدور يجعل المناطق التي يحتمل أن تشق عصا الطاعة عليه تابعة لمدينة خاضعة لمراقبته المطلقة. وقد أصبحت هذه الإستراتيجية حاسمة لمواجهة التغلغل الأجنبي في الأراضي الممتدة جنوباً.

زعماء الجنوب

ساهم تطور الصورة ونموها مساهمة كبيرة في تمكين سيدي هاشم من تازروالت والشيخ بيروك من واد نون من احتلال مكانة سامية جعلتهما يتمتعان بسلطة ونفوذ قويين في منطقة جنوب غرب المغرب. وكان لكلا الزعيمين وكلاؤُهُ وممارسته الذين يقيمون في الصورة في مقابل أن يسوّقوا له بضائعه وسلعه في أوروبا. وقدر أحد النواب القنصلين الفرنسيين في الصورة أرباح بيروك السنوية بحوالي 610,000 بياستر⁽¹⁾. وقد وضع صعود نجم هذين الزعيمين في جنوب البلاد المخزن المركزي في موقف صعب لا يبعث على الإرتياح. فمن جهة، كان من مصلحة المخزن أن يحافظ على الأهمية التجارية لهذين الشخصين لقوة نفوذهما على الصعيد المحلي في سوس حتى يضمن استمرار حركة تنقل الأفراد والسلع. ومن جهة أخرى، كان المخزن المركزي يسعى في تقليص نفوذهما. ولكن الجهود المأدبة إلى التقليل من نفوذ بيروك،

(1) A.E., C.C.C., Mogador 1 17 ماي 1841، بوشي (Beuscher). زار بيروك الصورة سنة 1828

(F.O., 52/3، 30 يونيو 1829، شابي (Chaillet)).

وسيدي هاشم منافسه الأكثر قوة على الخصوص، كانت تميل إلى تعطيل المبادلات التجارية مع الصويرة، وهو أمر يلحق بالضرر بمصالح المخزن الحويية في نهاية المطاف.

وشكلت أطماع الأمبيالية الأوربية في منطقة جنوب غرب المغرب أكبر خطر هدد المخزن المركزي في الصميم. وتكررت المناسبات التي حاول فيها الشيخ بيروك تحقيق إمكانية إقامة علاقات تجارية مستقلة مع الأوربيين على امتداد سواحل المغرب الجنوبية. وفي هذا الإطار، تدرج بعثة جون دافيدسن (John Davidson) عام 1835-1836⁽²⁾، ومحاولات دولابورت (Delaporte) ما بين سنتي 1837 و1841⁽³⁾، وقد انتهتا معا بالفشل. وجدد الفرنسيون محاولتهم في سنة 1845. وفي هذه المرة، قام بوعزة بن العواد الصويري الوكيل الرئيس لبيروك في مدينة الصويرة، بمرافقة مركب فرنسي في طريقه من مرسيليا إلى ساحل واد نون. وظل المركب راسياً على الساحل شهرين دون أن يتمكن من النزول إلى اليابسة. وحين وصلت أخبار هذا المركب إلى السلطان، بادر ببعث أحد أنجاله في مهمة عند الشيخ بيروك، ثم كتب إلى الحسين تحلف سيدي هاشم يستمد منه العون. وادعى الحسين أنه ذهب إلى الساحل وتمكن من الحيلولة دون قيام بيروك وجماعته بشحن المركب. وغادر المركب سواحل واد نون، متجهاً إلى الصويرة. وقد ألقى فيها القبض على بوعزة الصويري وأرسل إلى سجن مراکش⁽⁴⁾. وأمام فشل المحاولات الأوربية، اقترح القنصل

(2) قتل دافيدسن في مرحلة لاحقة في حمادة درعة، وقد نشرت يومياته الوجيزة بعد وفاته بعنوان :

John Davidson, Notes Taken during Travels in Africa, London, 1839. وهناك عدة مراسلات

في موضوع بعثته في مجموعة : F.O., 52/41-45. وتوجد رواية فرنسية لا تخلو من أهمية عن وفاة

دافيدسن حررها دولابورت (Delaporte)، ويمكن الرجوع إليها في :

A.N., Aix-en-Provence, F80 1589-A.

(3) Paul Marty, «Une tentative de pénétration pacifique dans le sud marocain en 1839»,

Revue de l'Histoire des Colonies Françaises, 9 : 2 (1921), 101-116.

توجد التفاصيل في مراسلات دولابورت للوزارة (A.E., C.C.C., Mogador 1).

(4) نقلت مصادر كثيرة خبر هذه الواقعة : F.O., 99/25، جبل طارق : 9 أبريل 1845، الجزائر ولسون

(R.W. Wilson) إلى جون دراموند هاي : F.O., 99/29، جبل طارق : 25 أبريل 1845، ولسون إلى

اللورد ستانلي (L. Stanley) : F.O., 99/26، 30 أبريل 1845 (مقتطف) : الوثائق، 2 (1976)،

11 جمادى الثانية 1261/16 يونيو 1845، محمد بن إدريس إلى بوسلهم بن علي) : وثائق آل

بودمجة، 29 ذي القعدة 1261/21 نونبر 1845، محمد بن عبد الرحمن إلى الحسين أوهاشم. ويوجد

نصها المترجم إلى الفرنسية معزلاً بمعطيات إضافية في :

M. Ennaji et P. Pascon, Le Makhzen et le Sous, pp. 40-43.

العام الأمريكي في طنجة سنة 1848 على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فكرة إقامة علاقات تجارية مباشرة مع شيخ واد نون⁽⁵⁾. كما اعتبر تجار مانشستر أن المبادلات التجارية مع تلك المنطقة قد تشكل بوابة ذات أهمية بالغة لتصريف المصنوعات البريطانية في قلب إفريقيا :

تاينت وجهات النظر في أوساط الرحالة والتجار على السواء بخصوص أنجع السبل الواجب اتخاذها لضمان التعامل التدريجي والأمن والمستمر مع السكان المحليين في المناطق الداخلية. غير أنهم أجمعوا كلهم على أهمية الموضوع، وعلى يقينهم من إيجاد مجالات مثمرة تتيح فرص استثمار رأس المال البريطاني⁽⁶⁾.

وكان مصير جميع هذه المحاولات لإقامة علاقات تجارية مستقلة مع سواحل أيت باعمران هو الفشل الذريع، لأن الشيخ بيروك قرر التراجع في النهاية، خوفا من ردود فعل المخزن ومن مناوئته الحسين أوهاشم في إلنيغ. وعلاوة على ذلك، لم تكن للحكومتين الفرنسية والبريطانية رغبة في تقديم سندهما الكامل لتلك المبادرات، وذلك لسببين اثنين : أولهما، عدم اقتناعهما بقدرة بيروك الكاملة على توفير الأمن الضروري للأوروبيين في حالة إقامتهم منشآت تجارية، إذ سبق لقبيلة أيت باعمران أن حاصرت في مناسبات عديدة، وهي التي يقع المرسى الأجنبي (أساك) المرتقب إنشاؤه على سواحل أراضيهما. والسبب الثاني، رغبتهما في الحفاظ على علاقات طيبة مع المخزن، لئلا يجرّد أن هناك منافسات بين الدول العظمى. وأدت مثل هذه المبادرات إلى خلق صعوبات جمّة أمام البريطانيين والفرنسيين أثناء تعاملهم مع المغاربة. وهكذا، لم تنسجم غايات التجار الأجانب وأغراضهم دائما مع الأهداف التي كانت تتوخاها حكوماتهم.

ومع ذلك، كانت هذه المغامرات من الخطورة بحيث أزعجت المخزن لأنها كانت تحمل مشروعية السلطان في ممارسة حكمه على سوس محط تساؤل وإرتياب، كما يحتمل أن تهدد نظام التجارة السلطاني برمته في الصويرة. وبناء عليه، تابع المخزن سياسة قوامها استرضاء الشخصيات البارزة ذات النفوذ الكبير في الجنوب، مع الحرص على التوفيق بين إبداء القوة وتقديم التنازلات. إذ سمح المخزن المركزي للشيخ بيروك بحق التصدير إلى الخارج مقابل أداء ربع مقدار التعرفة الجاري بها العمل في

(5) N.A., T 61/6، 29 غشت 1848، توماس. ن. كار (Thomas N. Carr) إلى رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية جيمس نوكس بولك (James Knox Polk).

(6) M.C.C., M8/2/5، 20 نونبر 1856.

المرسى. والظاهر أنه كان يُعوض عن ذلك بما بين ثلثي وثلاثة أرباع الرسوم التي يؤديها التجار الذين كان يبيع لهم المتوجات. بل منحه المخزن دارا في مدينة الصورة كان أحد وكلائه يتولى فيها مهمة جمع الرسوم⁽⁷⁾. وما لبث منافسه الحسين أوهاشم أن سعى إلى الاستفادة من امتيازات مماثلة⁽⁸⁾، لما اعترف به السلطان مولاي عبد الرحمن سنة 1852 فقال في جوابه :

وما طلبتم من التفضل على زاوية جدكم المباركة بصاكة ما تبيحونه بشتر الصورة زيادة على ما تفضل عليها أسلافنا رحمهم الله. فلا يخفكم ضيق مرسى الصورة.

ثم أكد له السلطان أنه لن يكون بوسعهم الاستجابة لذلك الطلب إلا بعد حدوث تحسن في أحوال التجارة⁽⁹⁾.

ولما كان الحسين أوهاشم قد بلغ أوج قوته، فإنه لم يدخر جهدا للمناورة في سبيل الحصول على تنازلات من المخزن المركزي. وفي السنة اللاحقة، شرع الأخوان ألتراس، وهما من الصورة ومرسيليا، بالإضافة إلى دافيد دي ليون كوهن من مرسيليا كذلك - شرعوا جميعا في إجراء الاتصالات مع الشخصيات ذات النفوذ في سوس، ومع الحسين أوهاشم بصفة خاصة. وتحدث تجار مرسيليا عن إمكان شراء المنتجات والسلع بأبخس الأثمان بمقدار يتراوح بين 50 و 60% إذا هم توصلوا إلى التعامل مباشرة مع المناطق الجنوبية. وتذكر التقارير القنصلية الفرنسية أن الحسين أوهاشم بدأ يرسل مبعوثين سرين إلى الفرنسيين بواسطة ألتراس الموجود في الصورة. واقترح الشريف على الإمبراطور نابليون الاعتراف به أميرا يتمتع بالسيادة، وأن يحتل أكادير ويفتح فيها مرسى يختص للتجارة الفرنسية دون غيرها إذا وافق على تزويده بالأسلحة، وبذلك يمكن تصدير المتوجات بأثمان منخفضة. ويدعي ألتراس أنه اقترح على الحسين أوهاشم شحن مركب أو مركبين انطلاقا من السواحل الجنوبية، فأجابه الشريف برغبته في الإستجابة لذلك العرض، ولكنه في حاجة إلى التحالف مع فرنسا

(7) وكتب بويي فيما بعد أنه قد نُزل ليبروك عن ثلاثة أرباع الرسم المؤداة عن تصدير رش النعام سنة 1856. وذهب ليبروك إلى مراكز لتوقيع هذه النسبة لفائدته، ثم مر بالصورة لإنشاء دار تجارية في المرسى، وكانت وفاته سنة 1856 (A.E., C.C.C., Mogador 1).

(8) A.E., C.C.C., Mogador 3، 21 غشت 1848، كهنس إلى دراموند هاي ؛ 11 دجنبر 1848.

(9) وثائق آل بودميقة، 8 ربيع الثاني 1270/8 يناير 1852.

قبل المجازفة بإنشاء مرسى قد يثير عليه غضب السلطان. وانساق الفرنسيون مع الإشاعة التي روج لها بعض المرابطين، ومفادها أن أسرة العلويين صارت قاب قوسين أو أدنى من نهايتها، وأن السوس الأقصى مستقل استقلالاً فعلياً، وأن الحسين أوهاشم المالك لزوايا كثيرة هو أكثر الحكام قوة ونفوذاً في المنطقة⁽¹⁰⁾.

لقد قامت أهداف إمبريالية كهذه على فشل في فهم تعقيدات الولاءات المتشابكة الخاصة بالأمرة الحاكمة والترابطات الاقتصادية بين سوس والمناطق الممتدة شمالاً. واستمر السلطان في تقديم تنازلات مهمة للحسين أوهاشم، كشراء الكهيت له من الصورة ومنحه داراً فيها⁽¹¹⁾. وكانت تلك التنازلات تقوي مصالح الحسين أوهاشم وتعزز روابطه بتجارة الصورة. وكان هذا هو السبب الذي لعب المخزن من أجله دوراً في المناطق الجنوبية يفوق أهمية ما كانت توافق عليه الدول الأجنبية. ثم إن شبكة المبادلات التجارية القائمة على امتداد الطرق تخلف توازناً في المصالح، نظراً لاهتمام عناصر كثيرة من تلك الشبكة بضرورة الحفاظ على النسق برمته. وأدى نمو المبادلات التجارية في خمسينيات القرن التاسع عشر إلى الزيادة في حجم التجارة الصحراوية والعابرة للصحراء والتي تمر من مرسى الصورة في نهاية المطاف. وقد أنشئت محطة جديدة تتوقف فيها القوافل في أقصى الجنوب عندما توسعت تندوف سنة 1852، مما ساهم جزئياً في التقليل من أهمية آقا وطاطا⁽¹²⁾. وهكذا كان الجنوب راضياً في الانفصال عن حكم الأسرة العلوية، وعاجزاً عن ذلك في الوقت نفسه.

القواد الحاحيون :

لجأ المخزن المركزي في بعض الأحيان إلى القوة لفرض مراقبته على الوضع في سوس، فامتد قواد حاحا أداة للسلطة. وكان قواد حاحا يعيّنهم السلطان مباشرة على

(10) A.N., B4 675 (Marine), 31 يوليو 1853، قبطان المركب ميزون ناف (Maisonneuve) في قادس؛ A.B., C.C.C., Mogador 3، 28 ماي 1953، سنيبرا (Senenza). لا يوجد أدنى أثر للمفاوضات بين ألتراس والحسين أوهاشم في وثائق إليغ، مما دفع بول باسكون إلى التشكيك في صحة تلك الروايات جملة وتفصيلاً (من حوار شفهي مع باسكون).³⁶

(11) ورد الحديث عن بيع الكهيت للحسين أوهاشم في سنة 1862/1279-1863 ضمن قائمة في الكناش رقم 42 بالخزانة الحسينية. أما عن دار الحسين أوهاشم في الصورة، فانظر ما جاء في الفصل الثالث من هذا الكتاب، الماش رقم 92.

(12) Rous E. Dunn, *Resistance*, pp. 110-111.

الدوام، شأنهم في ذلك شأن قواد الشياظمة. وغالبا ما كانوا يقيمون بالصويرة في دور يحصلون عليها من الأملاك المخزنية ويعفون من أداء ثمن كرائها⁽¹³⁾. ونظرا لعلاقتهم القبلية أو الأسرية بأهل البوادي المجاورة، فإنهم يتمكنون دائما من ضمان سلامة أمن المدينة والمناطق المحيطة بها⁽¹⁴⁾. وأهم من ذلك أن القواد الحاحيين شكلوا أداة لفرض مراقبة المخزن على منطقتي حاحا وسوس على حد سواء. ويمكن أن نستشف درجة الهيمنة التي كانت للحاحيين في سوس من خلال الرواية الشفوية الرائجة في الجنوب الغربي من المغرب⁽¹⁵⁾.

وكان الحاج عبد الله أويهي الحاحي (مثل والده وأسلافه) أداة المخزن المركزي الرئيسة لممارسة الحكم في حاحا وسوس خلال أربعينيات القرن التاسع عشر وخمسينياته. وقد قال عنه روبير مونتاني (Robert Montagne) : «كان بطل المخزن في المناطق الساحلية هو الحاج عبد الله أويهي، قائد حاحا ؛ وكان عدو السلطان فيها هو مرابط تازروالت». ويرى مونتاني أن عبد الله أويهي قد نجح في مراقبة مجموع حاحا ومتوكة وإداوتان وتارودانت وشوكة لصالح المخزن⁽¹⁶⁾.

ويبدو أن عبد الله أويهي كان قد عُين قائدا مبنة 1883 بعد إعفاء أحمد آكوي. وقد تمكن من إخضاع جزء من سوس ومن تحصيل متأخرات الضرائب فيه بواسطة الجيش⁽¹⁷⁾. وفي أعقاب المهجمة الفرنسية على الصويرة سنة 1844، لاقى عبد الله أويهي صعوبات في الحفاظ على الأمن والنظام في منطقة حاحا، على الرغم من حثه بعض القبائل المتمردة التي تورطت في أعمال النهب على الهجاء إلى الصويرة وإعلان ولائها للمخزن⁽¹⁸⁾. وقد فرض السلطان غرامات مالية على قبائل حاحا، نظرا

(13) توجد قائمة بهذه الدور في الكناش 93 بالخوانة الحسنية.

(14) ذهب القنصل الفرنسي إلى أن سكان الصويرة كانوا يفضلون القائد الحاحي عبد الله أويهي القوي الشككية في منصب عامل المدينة بدلا من الطريس التطواني (A.E., C.C.C., Mogador 2، 31 ماي 1842، بوشي).

(15) L. Justinard, «Notes d'histoire et de littérature berbères : Les Haha et les gens du Sous», *Hespéris*, 8 (1928), 333-356.

(16) Montagne, *Les Berbères et le Makhzen*, pp. 106-109.

(17) A.E., C.C.C., Mogador 2، 31 ماي، بوشي ؛ بالإضافة إلى 1 دجنبر 1843، هيلوي - جويل (Hélouis-Jorelle). ويقول الصديقي (للقائد، ص. 90) إن عبد الله أويهي قد عُين بعد وفاة والده.

(18) اعتمد بعض التقارير القائد أويهي بإدخال بعض التباين إلى المدينة (F.O., 99/29، 15 أكتوبر، النائب القنصل دوبي (Dupuis)).

لمساهماتهم في سلب المدينة ونهبها. ومع ذلك، لم يتمكن قائد حاحا من تحصيل غرامة أولى مقدارها 30 مثقالا فرضت على متزوج وغرامة ثانية مقدارها 20 مثقالا. فرضت على أعرب. وقد تخففت غرامة المتزوج إلى 20 مثقالا وغرامة الأعرب إلى 10 مثاقيل فقط بعد وساطة الشيخ الناصري أبي بكر بن علي، الكثير الأتباع والمريدين في منطقة حاحا⁽¹⁹⁾. وظل عبد الله أويهي أداة للسلطان في سوس انطلاقا من حصن المخزن الحصين في تارودانت. ففي سنة 1848، حاصرت القبائل تارودانت الخاضعة لسلطات القائد بومهدي، فأزاحه السلطان من منصبه وعرضه بالقائد عبد الله أويهي الذي أصبح يجمع بين الإشراف على تدبير شؤون تارودانت ومنطقة حاحا دفعة واحدة⁽²⁰⁾. وقد عاد أويهي إلى الصويرة بعد قضاء عشر أشهر في تارودانت، حيث فشل في الحصول على الإعتراف بسلطته هناك، مع أنه ترك خليفة ينوب عنه فيها⁽²¹⁾. وعلى امتداد السنوات القليلة اللاحقة، ذهب عبد الله أويهي في حركات كثيرة إلى سوس لتحصيل الضرائب⁽²²⁾. وبعد أن أدى القائد عبد الله أويهي مهامه في خدمة المخزن المركزي، اتجه إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج صحبة بعض الصوريين، ثم عاد بعد ذلك بثلاث سنوات إلى الصويرة عام 1858⁽²³⁾.

وتركزت أنشطة القائد عبد الله أويهي خلال ستينيات القرن التاسع عشر على منطقة الصويرة، فحاول جاهدا القضاء على التمرد القائم في متوكة، كما تمكن من إحكام قبضته على مجموع قبائل حاحا⁽²⁴⁾. وربما كان انتشار الجراد وحلول الجفاف في أعقابه بين سنتي 1866 و 1867 من أسباب الإستياء الذي عم المنطقة. وواجه القائد تمردات سنة 1868 بقطع أشجار المناطق المتمردة على المخزن المركزي. وهكذا قضى القائد عبد الله أويهي وأتباعه الحاحيون شهورا ألحق خلالها الدمار والحرقاب

(19) A.E., Maroc, M.D. 4, 11 فبراير 1847، صولاج - بوردان.

(20) A.E., C.C.C., Mogador 3, 12 نوفمبر 1848، بويهي.

(21) A.E., C.C.C., Mogador 3, 1 ماي 1850، فلوري.

(22) حصل ذلك سنة 1854 على سبيل المثال (الخاتمة الحسنية، 24 جمادى الأولى 1270/22 فبراير

1854، عبد الله أويهي إلى السلطان ملّاي عبد الرحمن).

(23) A.E., C.C.C., Mogador 3, 10 دجنبر 1855، تيبيل (Tippel) ؛ الصديقي، إيقاظ، ص. 90.

وتوجد تفاصيل هذه الأحداث في : Justinaud, «Notes», p. 341.

(24) Montagne, Les Berbères et le Makhzen, p. 380 ; J. Fuchs, Evolution d'un grand commandement marocain : le caïd Mtengi et le protectorat, C.H.E.A.M., MS 2137, p. 5.

بإدواتان، فقطع أشجارها المثمرة وأضرع النيران في جزء كبير من أراضيها. وترددت أخبار قتل المئات من الأفراد بسبب المواجهات العنيفة. وفي غضون ذلك، عمت المجاعة البوادي⁽²⁵⁾. وقد توفي القائد عبد الله أويبي في وقت متأخر من السنة نفسها في مراکش، تاركا منطقة حاحا في حالة من الفوضى لا سبيل إلى ضبطها⁽²⁶⁾. وتكررت حالات التمرد والعصيان في منطقة حاحا خلال السنوات اللاحقة بدرجة قوية هددت الأمن في مدينة الصويرة نفسها.

ونهج المخزن المركزي سياسة الترغيب والترهيب في إطار الجهود المبذولة لفرض مراقبته على الأجزاء الجنوبية الغربية من البلاد. وهكذا قدم الإمتيازات للشخصيات الجنوبية ذات النفوذ القوي، حتى يجعل مصيها مرتبطا بمصير المخزن ويمسك بالصويرة. وفي الوقت نفسه، وجه عساكره في حركات إلى القبائل لتحصيل الضرائب وإخضاع المناطق المتمردة. وأثرت بعض الظروف العابرة في قدرة المخزن المركزي على مراقبة أحوال المنطقة. إذ كان الجفاف مثلا، وهو أحد المشاكل المزمنة في تاريخ المغرب، سببا من الأسباب الدائمة في عدم استقرار أحوال البوادي. لكن نشأت، بالإضافة إلى ذلك، وضعية جديدة قللت من قدرات المخزن على ممارسة مهام الحكم. وبدأت محاولات التسرب الأجنبية إلى الداخل تطرح التحديات أمام مشروعية الدولة المغربية، وتمت القبائل في البوادي على التمرد وإعلان العصيان.

الإمperialية بالمعاهدات

شكل الانتصار الذي حققته التجارة الحرة بفضل معاهدة 1856 أحد العوامل المحفزة. إذ نصت محتويات المعاهدة المذكورة على ضمان حق السفر والإقامة

(25) السوسي، المصطفى، ج 15، صص. 12-13.

(26) هناك رواية تؤكد أن السلطان قد سقى القائد أويبي سماً أودى بحياته بسبب قضايا سرية تتعلق بالتعامل مع الحسين أوحاشم شريف تازروالت، انظر:

Montagne, Les Berbères et le Makhzen, pp. 110, 282-283 ; Justinard, «Notes», pp. 344-345.

وبعد وفاة القائد أويبي، تبين أنه كان يمتلك كثيرا من العقارات (الصدقي، إيقاظ، صص. 90-91). وقبل أيضا إنه حول 60 عقارا إلى أملاك حسية في المدينة (الزركاكي، الشمس، ص. 86). وصادر المخزن أملاكه الموجودة في البوادي بعد وفاته. وفي جمادى الثانية 1292/يوليوز - غشت 1875، تمكن أحد عشر مشرفا على عرصاته وساتنته من جمع ما قدره 3,093 أوقية عن شهر واحد (الخزينة الحسنية، الكناش 80).

في المناطق الداخلية. وكان وجود مادة صريحة في هذا الشأن يُنذر بطرح مشاكل مستعصية على المخزن، لما مثله ذلك من تحدٍ حقيقي لقدراته على مراقبة تحركات الأجانب في مناطق المغرب الداخلية. وفي أعقاب الإجتياح الإسباني لشمال المغرب سنة 1860، أصبح الأوربيون لا يترددون في المطالبة بالحصول على أمور غير معهودة من قبل. فبعد وصول الوكلاء الماليين الإسبان إلى الصويرة، طلب الإسبان أن يُسمح لهم بتعيين نائب قنصلي لهم يقيم في مدينة مراكش. وإذا كان السلطان عاجزا من الناحية التقنية عن معارضة الطلب الإسباني، فقد أوضح بصريح العبارة أنه لا يتحمل مسؤولية ما قد يترتب على إصابة النائب القنصلي الإسباني بالأذى⁽²⁷⁾.

وكان الأجانب الذين يسافرون إلى المناطق الداخلية أو يقيمون فيها فعلا محدودي العدد. وأهم من ذلك أنهم كانوا يتخذون سماسرتهم المغاربة وسائل تمكنهم من التغلغل في تلك المناطق أكثر فأكثر. وكان هؤلاء المقيمون المغاربة يتمتعون بحقوق تجعلهم لا يخضعون لقوانين بلادهم، بعد أن شملتهم امتيازات خاصة كانت تمنح للأجانب المقيمين في المغرب، شبيهة بالإمتيازات التي كان العثمانيون يمنحونها للأوربيين⁽²⁸⁾.

ومن أهم الإمتيازات التي كان المغاربة المقيمون يحصلون عليها إعفاؤهم من أداء الضرائب والمكوس للمخزن، وهو امتياز استفاد منه التجار الأجانب استفادة قصوى. وقد بدأ عدد المقيمين المغاربة يرتفع بعد الحرب مع إسبانيا مباشرة، حين حاول المخزن

(27) F.O., 174/72، 26 يونيو 1863، إلثرن إلى دراموند هاي. أقرت المعاهدة المبرمة بين المغرب وإسبانيا سنة 1861 كل ما جاء في بنود معاهدة 1856 بين المغرب وبرتغال، بل زادت تأكيدها (انظر : عبد الوهاب بنمنصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤثر مدهد سنة 1880 (الرباط، 1977)، ص. 77).

(28) انظر عن الإمتيازات الأجنبية في مصر : Landes, *Bankers*, p. 91. أما في المغرب، فحظيت مسألة الحماية القنصلية باهتمام بالغ من الباحثين، فشكلت موضوعا تناولته بالدراسة والتحليل أطروحات كثيرة. E.F. Cruickshank, *Morocco at the Parting of the Ways* (Philadelphia. 1935) ; Bowie, «Protégé System» ; Bowie, «An aspect of Muslim-Jewish Relations in Late Nineteenth-Century Morocco : A European Diplomatic View», *International Journal of Middle Eastern Studies*, 7 (1976), 3-19.

وقد نشر عبد الوهاب بنمنصور كتابا وثائقيا يختار مصدرا أساسيا في الموضوع، ألا وهو : مشكلة الحماية ؛ كما أثير محمد كتيب أطروحة جامعية تناول فيها بالدراسة تأثير الحمانيات في المجتمع المغربي، محمدا في ذلك على وثائق مغربية وأجنبية (Mohammed Kenbib, *Les Protégés*).

الحصول على مداخيل جديدة عن طريق فرض المكوس. وبسبب ارتفاع عدد المحيين، كما لاحظ السلطان، «حصل الضرر لبيت المال وللرعية بسبب ضياع حقوقها المرمية»⁽²⁹⁾. وقد عجز مختلف العمال عن بسط سلطتهم، بعد أن توقف المحيون عن أداء الضرائب. وما زاد الطين بلة أن النواب القنصلين لم يكونوا هم وحدهم الذين يمنحون الحماية لبعض المغاربة، بل كان التجار الأجانب أيضا يتمتعون بحق بسط حماية دولهم على المغاربة. وعلاوة على ذلك، حصل كثير من المغاربة المحيين على جنسيات أجنبية بعد أن أقاموا مدة قصيرة خارج البلاد.

وحاول السلطان جاهدا معالجة هذه المعضلة، فانتتهت المفاوضات بين المغرب وفرنسا إلى توقيع تسوية بكلار (Béclard) سنة 1863، فوافقت بقية الدول الأجنبية على الانضمام إليها⁽³⁰⁾. وعلى الرغم من أن هذه التسوية حصرت عدد السماسرة في اثنين لكل دار تجارية، فقد اتسع نطاق الحماية، لا سيما وأن حق تقديم الأجانب للحمايات اعترف به صراحة بمقتضى تسوية دولية. إذ اعترفت تسوية بكلار للمرة الأولى بحق الأجانب في الاشتراك مع المغاربة في مشاريع فلاحية سميت بالمخاططات⁽³¹⁾.

ولمأت دول أجنبية ذات مصالح هامشية في المغرب إلى اتخاذ قناصل لها من بين كبار تجار مدينة الصويرة. ويقوم هؤلاء التجار أيضا بمنح الحماية لتجار آخرين، بمن في ذلك أفراد أسرهم. وهكذا نجد التاجر البريطاني وليام كريس (William Grace) بصفته وكيلًا قنصليًا بلجيكيًا والدنمارك يمنح الحماية لتسعة سماسرة. وما أنه كان تاجرا بريطانيا، فقد جعل في خدمته سمسارين سُجل اسم كل منهما في لوائح المحيين في القنصلية البريطانية بالصويرة. أما ابنه جون كريس (J. Grace)، فقد سجل أنطونيو بولبي (Antonio Bolelli) وكيلًا له. وكان بولبي هذا من أقدم التجار

(29) الخزانة العامة، بركاش، 27 شوال 1270/17 أبريل 1863، السلطان إلى بركاش، وانظر أيضا، الخزانة العامة، بركاش، 25 ربيع الأول 1280/9 شتنبر 1863، السلطان إلى بركاش.

(30) انظر من هذه التسوية وتناجها: بمنصور، مشكلة الحماية، صص. 20-21، وكذا:

Miège, II, pp. 403-407; Bowie, «Protégé System», pp. 12-13; Kenbib, *Les Protégés*, pp. 53-55.

(31) بعد إبرام التسوية، كتب بركاش إلى كافة عمال المغرب مشيرًا إلى أصناف الحمايات ودرجاتها مع التنبيه على ضرورة تسجيل أسماء المحيين في قوائم خاصة (الخزانة الحسنية، دون تاريخ - انظر الهامش 32 أسفله).

الإيطاليين استقراراً في المدينة، وشغل منصب نائب قنصلي لمجموعة من الدول هي إيطاليا والنرويج والسويد والبرتغال. واستفاد يوسف المليح وكثير من أفراد أسرته من حماية إحدى الدول التي مثل بولتي مصالحها في الصورة. كما قام المليح نفسه بتسجيل سماسرته في قائمة المحتمين بحماية الإمبراطورية النمساوية - المجرية. وما إن عُيِّن أبراهام قرقوز نائباً قنصلياً للولايات المتحدة الأمريكية، حتى شرع في بسط الحماية الأمريكية على شركائه الأساسيين، وعلى رأسهم ابن أخته دينار أوحنا (الذي يحتمل أنه كان أكبر تجار ريش النعام في المغرب) وأخوه يعقوب، ثم دافيد حلاوة في تارودانت وعبد الله الشوكي في أيت باها اللذين كانا سمسارين له. وكان بعض الوكلاء القنصليين الممثلين لبلدان ذات مصالح قليلة في المغرب يعينون بعض كبار تجار الصورة تراجمة، مما يسمح لهم بالاستفادة من وضعية المحمين. ومن هؤلاء إسحاق قرياط، ترجمان النيابة القنصلية الأمريكية في الصورة. هذا، بينما اختار الإسبانيون الحاج عبد القادر العطار قائد الصورة السابق ترجماناً، ومحمد الراكون خليفة له. واستأثرت فرنسا وبريطانيا بأكثر عدد من المحمين. وبصرف النظر عن مختلف الأفراد الذين كانوا يخدمون القنصلية البريطانية، سجل التجار البريطانيون الثمانية الرئيسون في المدينة - دافيد بيري ووليام كريس وجون كريس وجيمس كورتيس وجون دامونطي وموشي المسيح وهامين فراش وجورج بروم - أسماء أحد عشر سمساراً آخرين كانوا محمين بريطانيين. وبلغ عدد الأفراد الذين بسطت عليهم القنصلية الفرنسية في الصورة حمايتها 41 شخصاً سنة 1866⁽³²⁾.

وظل عدد المحمين محدوداً نسبياً. كما أن دولا أجنبية، مثل بريطانيا، كانت تحتفظ كثيراً في السماح ببسط حمايتها على وكلاء ومماسرة جدد⁽³³⁾. غير أن كثيراً من التجار اليهود الصوريين تحولوا إلى رعايا بريطانيين على كل حال، لحصولهم منذ أعوام على وثائق جنسياتهم الجديدة في جبل طارق أو في بريطانيا⁽³⁴⁾. وفي سنة

(32) توجد لائحة المحمين المبصرة إلى الحزن في الحزانة الحسنية، 17 شعبان 1282/5 يناير 1866 ، (م.و.م)، الصورة (مخلفات)، 11 صفر 1285/3 يونيو 1868 (ورد اسم بولتي والمليح ممرزين بلام قنصليتهما). أما قرقوز، فيُنظر عنه : N.A., R.G 84، 10 غشت 1863، و18 يناير 1864، قرقوز إلى ماك ماث (Mc Math).

(33) 631/3، F.O., 3 يونيو 1868، كارتستن إلى دراموند هاي. وكان هناك رد فعل محدود على تكرار المحمين المغاربة بين سبتي 1864 و1868 (Migé, III, p. 253).

(34) Kenbib, Les Protégés, p. 45.

1871، تضمنت لائحة النيابة القنصلية بالصويرة أسماء 172 شخصا من الرعايا البريطانيين، كان العديد منهم في الأصل يهودا مغاربة حصلوا على الجنسية البريطانية⁽³⁵⁾. وخلال الفترة التي تلت التوقيع على تسوية بكلار سنة 1863، كان قرابة نصف التجار النشيطين في التصدير والاستيراد إما تجارا أجنبيا وإما مغاربة عميين. وبعد عقد واحد من الزمن، لم يبق تاجر ذو شأن إلا دخل تحت حماية هذه الدولة الأجنبية أو تلك. وعلى نحو مماثل، أصبح عدد من تجار السلطان المدينين للمخزن في عداد المحميين. ومن أكثر المدينين بمبالغ مالية ضخمة للمخزن، يعقوب بن عدي الشريقي الذي استظل بالحماية الإيطالية، وشهول كوهن سولال المحمي الفرنسي، وموشي أفالو المحمي الإسباني. ويمكن إضافة أسماء أخرى، مثل قرقوز وقرباط وغيرهما من التجار المدينين للمخزن بالأموال والخاضعين للحمايات الأجنبية في الوقت نفسه (الجدول 1).

وتعتبر قضية تحصيل الضرائب من أعوص المشاكل التي عاناها المخزن بسبب الحمايات. ومجرد الإعلان عن بداية العمل بأداء مكوس الأبواب، شرع الحمايون في آذعاء أن السلع التي ينقلونها ملك للأجانب أو المحميين⁽³⁶⁾. ومن المؤكد أن كميات كبيرة من السلع التي تمر من أبواب الصويرة كانت موجهة للتصدير على يد التجار المحميين. ولا شك في أن معظم السلع الخارجة من أبواب المدينة مستوردة على يد الأجانب أو المحميين. وكانت هذه الوضعية مضرة بمصالح كبار تجار المدينة اليهود والمسلمين غير المحميين، مما سبب لهم في دفعهم إلى التفكير في الحصول أيضا على حماية إحدى القنصليات الأجنبية. وفي سنة 1863، اشتكى التجار غير المحميين للسلطان من هذا الوضع، وأكدوا له جسامته الأضرار والخسائر التي كانت تلحق بهم من جراء ذلك. وحتى تكون الفرص متكافئة بين الطرفين، أصدر السلطان أوامره إلى الأئمة بإعفاء التجار غير المحميين أيضا من أداء الضرائب والمكوس⁽³⁷⁾. وهكذا حرم السلطان نفسه بنفسه من مداخيل مهمة عندما وضع كبار التجار غير المحميين على قدم المساواة مع زملائهم المحميين. ولكن هل كان أمام المخزن المركزي من خيار آخر ؟

(35) F.O., 99/150. توجد هذه الوثيقة عند ميج (Midge, Doc., pp. 159-163). ويدور أنه أنسطا في الإحالة على رزمها، فكتب : F.O., 99/250.

(36) Kenbib, Les protégés, p. 45.

(37) وثائق آل قرقوز، 22 جمادى الأولى 1280/4 نونبر 1863، نسخة من رسالة سلطانية نسخت يوم 10 جمادى الثانية 1280/22 نونبر 1863.

فمهما كانت طبيعة الإجراءات المتخذة، فإن جميع التجار الكبار، المسلمون واليهود، والذين لم يدخلوا بعد في عداد المحميين قد رموا بأنفسهم في أحضان الحماية الأجنبية بعد ذلك بعقد من الزمن.

ولم يهدد ارتفاع أعداد المحميين بتقلص مداخيل المخزن من مكوس أبواب الصورة فحسب، بل هدد مداخيل مكوس أبواب المدن الداخلية أيضاً. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، ارتفع عدد السماسرة الممثلين للدور التجارية الصورية في مراكش. وكان بوبكر الغنجاوي الوكيل الرئيس للبهطانيين في مراكش، فاستطاع جمع ثروات ضخمة بالاستفادة من الحماية البهطانية أقصى ما تكون الاستفادة⁽³⁸⁾. كما بدأ أوائل التجار الأجانب يستقرون في عاصمة المغرب الجنوبية، مما هدد مداخيل المخزن من مكوس الأبواب بمزيد من التقلص. وفي مطلع سنة 1867، أمر الخليفة مولاي الحسن بتحصيل المكوس مقابل السلع المارة من أبواب مراكش دون استثناء السلع التي يملكها الأوربيون. وهكذا تقرر إلغاء العمل بقبول الشهادات المرفقة بسلع التجار الأجانب الصادرة عن أمناء الصورة لإعفاء السلع التي يملكها الأجانب من أداء مكوس الأبواب في مراكش. وفي سنة 1868، أفلحت الضغوط البهطانية في حمل السلطان على إصدار أوامره بإعادة المبالغ التي أداها التجار البهطانيون عن مكوس أبواب مراكش. وفي سنة 1870، تمت العودة مجدداً إلى فرض أداء مكوس الأبواب على السلع التي كان السماسرة يجلبونها من المناطق الداخلية إلى المدينة لفائدة الأجانب. وفي تارودانت، أجبر السماسرة على أداء المكوس عند الدخول إلى المدينة وعند الخروج منها⁽³⁹⁾. ومهما كانت الأمور، فقد أبدع المعنويون بالأمر سبلا عديدة لتفادي أداء مكوس الأبواب. ففي مراكش مثلاً، كان المحميون يشترون سلعا من المفروض بيعها داخل المدينة فيؤدون لأصحابها أثماناً منخفضة خارج أسوار المدينة، ثم يوزونهم ببطاقات يكتبون فيها أن تلك السلع في ملكية المحميين. وبهذا التحايل، تمر السلع عبر أبواب المدينة باسم المحميين دون أن تؤدي عنها أي مكوس⁽⁴⁰⁾.

(38) Leared, Morocco, pp. 125, 132-133 [بن الصغور، المغرب وبهطانيا، صص. 315-326 (المغرب)].

(39) F.O., 631/3، 4 فبريل 1867، 10 شتنبر 1868، و6 شتنبر 1870، كاستنسن إلى دراموند هاي؛ F.O., 631/5، 6 مارس 1871، كاستنسن إلى دراموند هاي.

(40) الوثائق، 4 (1977)، صص. 220-212، السلطان إلى يركاش، (28 جمادى الثانية 1278 / 31 دجنبر 1861)؛ ثم صص. 352-353، السلطان إلى يركاش، (22 رمضان 1283 / 28 يناير 1867).

فمن سيكون مرشحاً لتحمل أعباء الضرائب والمكوس في ظل هذه الظروف ؟ قد يُظن أن ذلك العبء ربما وقع على أكتاف ضعفاء الباعة المتجولين المسلمين واليهود المتعاملين أساساً في التجارة المحلية. لكن هؤلاء التجار الصغار، وخاصة اليهود منهم، قد استظلوا هم أيضاً بالحمايات الأجنبية. ولاحظ بومبي كيف ساهم ذلك في رفع هجرة اليهود نحو الصورة، ودفع بالمسلمين إلى التوجه أكثر فأكثر نحو البوادي⁽⁴¹⁾. وكان النظام الضريبي القائم يتيح التلاعب حتى لمن فشلوا في الحصول على الحمايات الأجنبية، كما لاحظ السلطان ذلك في رسالة إلى بركاش فقال : «بل كان من أراد الإمتناع من الدفع من الرعية يذهبوا إلى واحد منهم (أهل الحماية) فيعطيه بطلاقة مضمنها أن تلك الأحوال له، وهو في باطن الأمر بخلاف ذلك»⁽⁴²⁾. هذا التهرب من أداء الضرائب إنما يعني أمراً واحداً، هو وضع العبء كله على عاتق الفقراء من غير المحميين بالدرجة الأولى، مما أدى إلى توالي الإحتجاجات وحركات التمرد في البوادي المغربية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

اعترفت تسوية بكلار المبومة سنة 1863 بالمخالفات بين الفلاحين المغاربة والأجانب. وقد أولى الأجانب اهتماماً خاصاً للحصول على هذا الحق الذي سمح لهم بالاستثمار في مناطق المغرب الداخلية، وبإحكام سيطرتهم أكثر فأكثر على السوق المغربية. وهكذا أصبحت المخالفات بين الأجانب والفلاحين المغاربة أداة إضافية من أدوات التغلغل الأجنبي في البلاد، وسبباً آخر من أسباب توتر العلاقات بين مدن المغرب وبواديه. وبدأ الأجانب والمحميون بمنحون القروض المالية للتجار المحليين، ويستثمرون الأموال في الزراعة والماشية في المناطق الداخلية. وتعاقد الطرفان على ذلك بمقود شرعية حررها العدول الذين أثبتوا صحة تلك المخالفات بشهاداتهم الرسمية. وكان التجار الأجانب يتمتعون بمنح الفلاحين قروضاً مالية في مقابل الحصول منهم على جزء من المحصول بعد نضجه⁽⁴³⁾. وفي الحقيقة، كان هذا شكلاً من الأشكال الخفية للتعامل بالربا، الذي يقوم على تسييق سلفات مالية مقابل الحصول على سلع معينة في تاريخ لاحق. وتتراوح الأرباح المحققة بنهج هذا الأسلوب بين 25 و60%

(41) A.B., Maroc, M.D. 4, mars, 1867, Kenhâb, Les Protégés, pp. 145-146

(42) الوثائق، 4 (1977)، ص. 352-353 (22 رمضان 1283، 28 يناير 1867).

(43) Miège, II, p. 493

حسب جون دراموند هاي⁽⁴⁴⁾. وترتب على تعدد مثل هذه المضاربات، عجز شديد من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم، فاضطروا إلى التنازل عن أملاكهم للتجار الأجانب أو المحميين. وليس هذا الصنف من التعامل بالربا، والذي يقضي إلى انتزاع العقارات من أصحابها، بظاهرة جديدة خاصة بالقرن التاسع عشر⁽⁴⁵⁾. غير أن الفرق الأساسي الموجود هو أن الحاصلين الجدد على العقارات هم من الأجانب والمحميين غير الخاضعين لاختصاصات القضاء المغربي. ولو حدثت نزاعات تتعلق بانتقال الملكية، لما أمكن السلطات المخزنية أن تكتفي باستعمال طرق الوساطة التقليدية المعهودة، بل لتطلب منها الأمر أن تدخل في دوامة الضغوط الدبلوماسية والمضايقات القنصلية. وقد أخل هذا الوضع بالتوازن الدقيق بين سلطات المخزن في المدينة وسكان البوادي المجاورة لها.

كما أدى إلى نشوب نزاعات لا حصر لها في شأن العقارات الحضرية. ذلك بأن التجار الأجانب كثيرا ما كانوا يتعاقدون على تسبيق سلفات مالية للسماسرة الموجودين في المناطق الداخلية، وذلك بناء على ضمانات يحصلون عليها من أفراد يعيشون في المدينة. وكان التعاقد يحصل في بعض الأحيان بين التجار الأجانب وبعض أعيان البادية الممتلكين لعقارات حضرية. وبلغا التجار المسلمون إلى تقديم علامتهم السكنية أو أملاكهم العقارية ضمانا لمقرضهم. وكثيرا ما كان الطرف الحاصل على القرض من التاجر الأجنبي مدينا سابقا للمخزن بمقادير مالية معينة، فكان هذا يؤدي إلى نزاعات قضائية عديدة بين المحميين الذين تدافع عنهم قنصلياتهم والسلطات المخزنية. وحينئذ تحاول السلطات المسلمة البت في النزالة بالإحتكام إلى الشريعة الإسلامية، فرفض القنصليات ذلك بدعوى أن محميها غير خاضعين لاختصاصات القضاء الإسلامي المغربي. وهكذا تظل تسوية مثل هذه القضايا معلقة، وقد يستغرق حل بعضها سنوات عديدة⁽⁴⁶⁾.

(44) F.O., 99/117، طبعة: 13 دجنبر 1869.

(45) Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London, 1974), pp. 35-45.

(46) F.O., 99/130، طبعة: 13 دجنبر 1869، دراموند هاي؛ ثم F.O., 99/142، طبعة: 15 فبراير 1870، دراموند هاي. انظر عن المشاكل العديدة المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية على المحميين خلال هذه الفترة، الظواهر السلطانية المنشورة عند: ابن زيدان، العز والسهولة، الجزء 2، صص. 40-54. واستمر النزاع الذي قام بين الحاج أحمد بن إبراهيم الجيازي ومؤسسة التاجر يوري مدة طويلة كتبت خلالها المراسلات والشكايات، ولم تنته إلا بتدخل مباشر من السلطان (الصدقي)، إيفاه، صص. 100-98؛ F.O., 631/3، 3 يونيو 1868، و10 مارس 1869، كارتستن إلى دراموند هاي.

وزاد في تعقيد مثل هذه القضايا، كون العديد من المدينين للأوربيين هم القواد والشيوخ الذين يمثلون المخزن في البوادي والقبائل. ولو تصرف المخزن المركزي معهم بصرامة، لشكل ذلك خطراً حقيقياً على أمن المدينة وسلامتها. ومع ذلك، انتهت الضغوط الأجنبية على المخزن إلى أن يتخذ قراراً بالتفويض للحاج إدريس بن محمد بن إدريس للتوجه إلى الصورة سنة 1869 قصد تسوية قضايا الديون المعلقة. غير أن جهود البعثة ظلت محدودة على حد قول قرقوز، لأن المخزن لم يتدخل في قضايا الديون التي كان القواد والشيوخ طرفاً فيها⁽⁴⁷⁾.

وكانت هناك إغراءات كثيرة دفعت بأهل البوادي إلى عقد مفاوضات مع الأجانب والمحامين. إذ على الرغم من تنازل الفلاح المغربي عن حيز كبير من الأرباح لشريكه الأجنبي، فإن الأرض أو الماشية التي قد يُعلن عن دخولها في إطار المخالطة القائمة بينهما تُعفى من الضرائب. كما أن الحماية الأجنبية التي شملت المخالط المغربي يمكن أن تشمل بطريقة غير مباشرة غيو من الفلاحين المشتغلين معه في الأرض. وترتب على ذلك في النهاية أن ازداد أهل البوادي ارتباطاً بما يمكن تسميته بالقطاع الأجنبي، كما انتقلت ملكيات العقارات إلى الأيدي الأجنبية، لأن الأوربيين كثيراً ما تعاقداً مع أفراد مدينين للمخزن. وعلاوة على ذلك، حالت سنوات الجذب العصبية التي شهدتها ستينيات القرن التاسع عشر دون وفاء الأطراف المغربية بالتزاماتهم مع مغالطهم الأوربيين. وقد اتهم جون دراموند هاي الأوربيين بنهج أسلوب المكر والخداع في سبيل نقل أصول الأملاك العقارية في البوادي والخواضر لصالحهم⁽⁴⁸⁾.

وكلما ازداد الأوربيون منحاً للقروض في البوادي تراكمت الديون وعجز المدينون عن الوفاء بها. ويزداد هذا المشكل حدة في فترات الجفاف. وكثيراً ما كان التجار الأجانب يطلبون تدخل المخزن لاستعادة أموالهم من مدينهم المغاربة. وكتبت السلطات المخزنية في الصورة إلى قائد تارودانت تطلب مساعدته لاسترجاع الديون المتعاقدة عليها في سوس. واقترح بنيس في رسالة وجهها إلى الخليفة سيدي الحسن : توجيه رسالة «لعامل سوس لشد عضد الذمي التاجر إبراهيم قرقوز في قبض ماله هناك عند غرمائه»، فأجابه سيدي الحسن في الحين : «نحن كتبنا لعامل

(47) N.A., R.G. 84، 9 ماي 1869، قرقوز إلى ملك ماث.

(48) F.O., 99/117، طنجة : 13 دجنبر 1869، و F.O., 99/142، طنجة : 15 فبراير 1870.

سوس»⁽⁴⁹⁾. وكان المخزن المركزي يأمر موظفيه في الصورة بإجراء تحريات مستفيضة للتأكد من صحة المطالب الأجنبية. ولا يقتصر التجار الأجانب على تحميل المخزن مسؤولية تسديد ديون الرعايا المغاربة، بل يطلبون منه أيضا تمويههم عن أعمال النيب والسروقات التي يدعون أنهم ذهبوا ضحيتها⁽⁵⁰⁾. وكان التاجر يستطيع، في الأماكن التي يتمتع فيها بمزيد من النفوذ، أن يستعين بخدمات القائد مباشرة. فقد كتب عمر بن أحمد الحنشاوي، قائد الشياظمة، إلى أبراهام قرقوز غيبرا إياه سنة 1867 بعزمه على بذل قصارى جهده لمساعدته على استعادة ديونه من المسمى عبد الرحمن المشيشي⁽⁵¹⁾.

وما لبثت مطالب التجار الأجانب المتعلقة بالديون المترتبة على المدينين المغاربة أن ارتفعت إلى أعلى المستويات. إذ طلب التاجر البيهطاني طومسون (Thompson) استرداد مبلغ مالي قيمته 7,000 ريال من شيخ أيت باها عبد الله أوسليمان. ولم يتردد النائب القنصلي البيهطاني كارستنسن في الإلحاح على أن يؤدي الشيخ فوائده عن الديون المترتبة في ذمته، ثم هدده بعرض داره الموجودة في الصورة للبيع بالمراد العلني آستيفاء لديونه⁽⁵²⁾. وعلى أثر ذلك، اضطر عبد الله أوسليمان إلى الهجاء إلى الصورة تسوية لديونه. وحمل التجار الأجانب أيضا قواد البوادي والعمال مسؤولية تحصيل الديون، ولكن المطالب تكاثرت باستمرار في مراكز وفي مناطق أخرى، فقرر السلطان ألا يوافق على اتباع تلك المسطرة. وهكذا تلقى العمال سنة 1866 أوامر سلطانية نصت على ضرورة مثول المدعي شخصا بين يدي القاضي الموجود في المنطقة المعنية للنظر في القضية. غير أن هذا الإجراء لا يمكن تطبيقه إلا في الأماكن التي يمكن أن يذهب إليها المدعي⁽⁵³⁾. أما عن المناطق النائية، فقد توصل جون دراموند هاي إلى اتفاق مع النائب السلطاني محمد بركاش لتسوية مطالب الرعايا البيهطانيين ضد القبائل السوسية التي لا تناهأ أحكام المخزن. ويسمح ذلك الإتفاق للنائب القنصلي كارستنسن بحق مصادرة السلع والبضائع التي يمكن أن يأتي

(49) (م.ج.م)، الصورة 1، 14 صفر 1281/19 يوليو 1864 (كتب جواب المولى الحسن في هامش الرسالة نفسها).

(50) Kenbib, Les protégés, pp. 192-196.

(51) وثائق آل قرقوز، 10 ذي القعدة 1283/16 مارس 1867.

(52) F.O., 631/3، 20 يوليو 1865، كارستنسن إلى دراموند هاي.

(53) الحراتة الحسنية، 26 محرم 1283/10 يونيو 1866، السلطان إلى الخليفة سيدي حسن.

بها أفراد تلك القبائل إلى الصورة. وتطبيقاً لذلك، حجز كارستنسن سنة 1866 مسلمين من قبيلة إداوا بعقيل ومعهما ستة أجمال من الجلود مقابل مطالب التاجر البيطاني كورتيس ضد عناصر تنتمي إلى القبيلة نفسها. وقد ادعى النائب القنصلي البيطاني أنهم أخفوا يهودياً مديناً على نحو ثقيل لكورتيس⁽⁵⁴⁾. غير أن هذا الإجراء أفضى سريعاً إلى نشوب نزاعات مع موظفي المخزن، فعارضوا فكرة القبض على أقرباء المدينين أو غيرهم من الذين يأوي إليهم الفارون من أداء الديون. وعلاوة على ذلك، تم الشعور بأنه لو فر المدين من قبيلته، لما ساهم القبض على أشخاص من قبيلته في مساعدة التاجر الدائن على تحصيل ديونه⁽⁵⁵⁾.

ولم تجد مثل هذه المبررات المنطقية أذانا صاغية. فأرغمت الضغوط الأجنبية المتواصلة سلطات المخزن على اتخاذ إجراءات أشد قسوة، تمثلت في القبض على المدينين وإرسالهم إلى السجن في الصورة، وبذلك تصبح تسوية مطالب التجار الأجانب معلقة إلى آجال غير مسماة. وأمام هذا الوضع، تحزّم العديد من المدينين بأضرحة الأولياء المنبثة على امتداد الساحل، وعلى الخصوص بضرخ سيدي مكحول، كبير صلحاء المدينة وأوليائها، الذي يقع على مسافة قصيرة جنوب المدينة⁽⁵⁶⁾. ويسرح معظم المدينين المدّعين في السجن بعد مدة قصيرة من سجنهم لعجزهم الكامل عن الوفاء بالتزاماتهم. وكثيراً ما احتج النواب القنصلون على تسريح المخزن لهم⁽⁵⁷⁾. وعلى الرغم من التوصل إلى تسوية تنص على ضرورة إثبات عجز المدينين عن الوفاء بديونهم بتقديم شهادات عدلية، فقد ظلوا يحتجون على عدم حرص

(54) F.O., 631/3، 23 مارس 1866 [بن الصغير، المغرب في الأرشيف البيطاني، الوثيقة رقم 190، صص. 261-262، درايموند هاي إلى بركاش، 6 غشت 1867، وتتضمن مطالبات التاجر البيطاني كورتيس ببعونه المراكمة على المغاربة في الصورة يهودياً (المغرب)].

(55) ابن نهدان، [خاف، ج 2، صص. 388-390 (22 رمضان 1284/17 يناير 1868، السلطان إلى بركاش).

(56) يمكن الإشارة إلى عدة حالات في هذا الصدد : فقد لجأ رجل يشتغل عند دانييل كورين إلى ضريح أحد الأولياء في أسفي (F.O., 631/4، 14 يوليو 1866، كارستنسن إلى إلتون). وإنظر أمثلة على الديون التي كان بعض المغاربة مدينين بها للتجار البيطانيين عند : بن الصغير، المغرب وبيطانيا، صص. 260-267 (المغرب)].

(57) تدخلت القنصلية البيطانية، مثلاً، لصالح التاجر كريس الذي اشتكى إليها من إطلاق المخزن سراح المسمى الحسين الذي كان يدين له بمبلغ 570 ريال (م.و.م)، مخفظة عمارة، 29 صفر 1290/28 أبريل 1873، السلطان إلى عمارة.

سلطات المخزن على تطبيق ذلك. واشتكوا كذلك من عدم موافقة موظفي المخزن في مراكش وفي غيرها من المناطق الداخلية على توجيه المدينين، من أهل مراكش ومن مناطق أخرى، إلى الصورة لتسوية قضايا الديون المعلقة⁽⁵⁸⁾.

وكانت الإدعاءات الكاذبة، والإحتيالات، والمعاملات الربوية قبل كل شيء، تتحدى سلطة المخزن في الحكم. وفي سنة 1869، أمر السلطان بالآل تُحرر أية عقود بين الأجانب والمغاربة في المدينة إلا إذا أستطاع العلول أن يشهدوا بأن هؤلاء المغاربة غير مدينين للمخزن بشيء وبأنهم مشهود لهم بالأمانة ؛ أما إذا كانوا من أهل المناطق الداخلية، فيُطلب منهم أن يدلوا بشهادة خطية من السلطات المحلية تثبت نزاهتهم وقدرتهم على الوفاء بالديون⁽⁵⁹⁾.

وفي سنة 1873، كتب السلطان إلى قاضي الصورة، حميد بناني الفاسي، بضرورة تحرير عدلين اثنين للعقد المبرم في شأن ديون قد تتجاوز قيمتها 50 مثقالا. ولن يعتبر العقد نفسه نهائيا وقانونيا إلا بعد اطلاع القاضي شخصا على تفاصيل العملية المتعاقدة عليها والموافقة على جميع حيثياتها ومراعاة شروطها. وحتى في حالة التعاقد على ديون بمبالغ ضئيلة، كان العدلان المطلوب منهما توثيق العقد ملزمين بأن يكونا حريصين على مطابقتها للشرع. وعلاوة على ذلك، فقد ألغ الظهور السلطاني على قاضي الصورة بأن : «لا تكون الشهادة يبيع أصل لتاجر من تجار الأجnas ومن في حمايتهم أو رهنه له إلا بإذن العامل وموافقة حسبا بالشروط المنعقدة معهم فتكون العهدة عليه إن لم يراج الأمور المحتوية في ذلك»⁽⁶⁰⁾. وبعد بضعة أشهر، أمر السلطان عامل الصورة بالحرص على أن يعين القاضي كاتبين عدلين يوثقان أي مبلغ مالي

(58) كتبوا ما قدم التجار الأجانب والمحميون ملتصقات إلى تفصيلاتهم في شأن قضايا من هذا القبيل. (M.-J. P.)، الصورة، مخططات، 6 مارس 1871، موشي قرقوز إلى بوسي، 27 ماي 1871، بوبي (Bonnet) وشركاه، كريسو (Crespo) إلى القنصلية الفرنسية). كما يطلب التجار الأجانب مساعدة المخزن لتسوية مطالبهم. وفي سنة 1871، اشتكى التاجر كورتيس من كون أحد وكلائه اليهود قد تعرض للسرقة في ملاح هذه المدينة. (الخزانة الحسنة، 8 رجب 1288/23 شتنبر 1871، السلطان إلى إبراهيم الأكراسي).

(59) F.O., 99/139، طنجة : 13 دجنبر 1869.

(60) الصديقي، إلهاط، ص. 104 (5 ذي القعدة 1289/4 يناير 1873).

يسلمه التجار لوكلائهم للمتاجرة به في المناطق الداخلية⁽⁶¹⁾. ويبدو أن هذا كان مجرد تكرار لتسوية 1866⁽⁶²⁾، مما يدل على أن فرض مثل هذه المراقبة الشرعية كان صعباً.

وفي السنوات اللاحقة ارتفعت مطالب الأجانب والمحميين لاستعادة ديونهم والحصول على تعويضات عن أعمال السرقة. وكثرت حالات القتل على امتداد الطرق التجارية. وإذا كانت للضحايا صلة ما بالأجانب أو المحميين، فإن القنصليات لا تردّد في المساعدة إلى المطالبة بالحصول لهم على التعويضات. وأثار اغتيال باعة متجولين يهود في حاحا والشياطمة سنة 1874 ردود فعل الجمعية الإنجليزية - اليهودية والرابطة الإسرائيلية العالمية. وناشدت كلتا المنظمين القنصليات الأجنبية. فحوصرت السلطات الخزنية المسلمة محاصرة تامة. ولم تشر المنظمتان، في أستغاثتهما، إلّا قليلاً إلى حالة اللصوصية التي كانت سائدة عموماً في المناطق البعيدة عن المدينة خلال هذه الفترة⁽⁶³⁾. وقد أحس القنصل بومبي بضرورة تأكيد أن مثل تلك الاعتداءات لم تتوجّه لليهود وحدهم، وكانت السرقة الحافز الرئيس : «تأكدوا أن هؤلاء التعساء لم يمتثلوا لأنهم كانوا يهوداً، وإنما لأنهم كانوا يحملون مبالغ مالية أغرت اللصوص»⁽⁶⁴⁾. وكلما ازدادت حالات القتل، ازدادت الضغوط على السلطات الخزنية للحصول منها على تعويضات لفائدة الضحايا. وقد عين الخزن المركزي مفوضاً عنه

(61) (م.و.م)، مغلطة عمارة، 1 ربيع الثاني 1290/29 ماي 1873، السلطان إلى الخليفة سيدي الحسن. نقل العامل غير هذا الإجراء الجديد إلى أبراهام قرقرز بصفته نائباً قنصلياً للولايات المتحدة الأمريكية (N.A., R.G., 84، 18 ربيع الأول 1290/16 ماي 1873).

(62) وردت الإشارة إليها في : Miège, II, p. 551.

(63) تزعمر الوثائق بأثلة كثيرة على ذلك، منها : مقتل مسافر يهودي في الشياطة رققة ولده وابته ؛ ثم مقتل تاجر من إلغ وتاجرين آخرين من تاملات وإدوليسان في طريقهما إلى الصورة (A.I.U., Maroc) XXXIII E 571 دجنبر 1874، إميل ألتراس (Emile Altaras) ؛ F.O., 174/91، 1 مارس 1875، وقد ألحقت بها مذكرة صادرة عن المنظمة الإنجليزية اليهودية (A.J.A.). واستمرت محاولات الحصول على تعويضات عن أعمال القتل هذه حتى سنة 1878. (A.J.A. Annual Report, 7). 1878. pp. 85-87 (1878)، 8 مارس 1878، دراموند هاي إلى آرل ديري، 3 أبريل 1878، ثم دراموند هاي إلى ماركيز سالزبوري، 29 مارس 1878، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي. وقد وصف القائد أنغليس اضطراب الأحوال في رسالة منه إلى السلطان (الخزانة الحسنية، 21 رمضان 1291/1 نونبر 1874).

(64) (A.I.U. France VIII D 42، 31 يناير 1875، بومبي إلى كريميو (Crémieux).

سنة 1875 وكلفه بتسوية قضايا قتل الباعة المتجولين اليهود في حاحا والشياطنة ودكالة⁽⁶⁵⁾.

وخلال سنتي الجفاف والمجاعة (1878-1879)، تضخمت مطالب الأوربيين والمحميين للحصول على تعويضات مالية في وقت ضعفت فيه إمكانات المخزن وتضاءلت قدراته على تسويتها. وربما اتسمت بعض جهودهم بالفقر، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار قوة المجاعة واستمرار النزاعات بين القبائل، فهنا أسباب عدم اهتمام المخزن بما ينبغي من العناية بمطالب الأجانب، وذلك بالرغم من حسن نواياه. وكثيرا ما أصبحت الطرق مقطوعة، وتعرضت القوافل لهجمات اللصوص وقطاع الطرق. واشتدت وطأة عواقب الجفاف على أهل البادية الذين اعتادوا تزويد المدينة بما تحتاج إليه من المواد، فضعفت آمالهم في الوفاء بالتزاماتهم مع دائيتهم المقيمين في الصورة. وكلما ازدادت أحوال البادية سوءا، ازدادت مطالب التجار الأجانب والمحميين إلحاحا.

وفي سنة 1878، كان أبراهام قرقوز يلتبس تحصيل ديونه في إداوكرض وإداوتنان من مبارك أنفلوس، الذي كان يراقب الطرق الرابطة بين الصورة وأكادير. ولم تنفع استغاثة قرقوز، في ما بين شهري يناير ويونيو من تلك السنة، بالقائد أنفلوس مرات ومرات، ولا شكواه إلى المخزن من تخلف هذا القائد عن القيام بالمطلوب⁽⁶⁶⁾. ورفع كل من قرقوز وأبراهام أفرياط دعاوي ضد بني تامر في شهر غشت ؛ وكانت المجاعة مشددة آنذاك. فكتب موسى بن أحمد إلى قرقوز وأفرياط، يستحثهما على ضرورة التحلي بالصبر في مثل هذه الظروف العصيبة :

فقد وصلنا كتابكم على شأن دعوكم على بني تامر وعرفنا أن القايد مبارك أنفلس لا زال يماطل فيها، وطلب الصبر فيها بتعجيل النصف وتأخير الباقي إلى وقت آخر. وطلبم التزامه لكم بالفصل فلم يرجع المخزني الموجه للوقوف على الفصل بشيء. فقد كتب مستعذرا بتشتت القبيلة بالجو⁽⁶⁷⁾.

(65) (F.O., 631/5, 31 غشت 1875، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي. إذا أخذنا بعين الإحصار درجة التنقل، فإن عدد القتل في هذه السنوات كان محدودا. وفي السنوات الممتدة بين 1865 و 1880 - وتدخل ضمنها جماعة 1878 و 1879 - بلغ عدد الضحايا اليهود في الصورة وأحوازها 41 قتيلا. (B.A.L.U.m le sem. (1880), 32).

(66) وثائق آل قرقوز، 26 محرم 1295/30 يناير 1878، 12 صفر 1295/15 فبراير 1878، 29 جمادى الأولى 1295/31 ماي 1878، و20 جمادى الثانية 1295/21 يونيو 1878، أنفلوس إلى قرقوز ؛ 5 ربيع الأول 1295/10 مارس 1878، و8 جمادى الثانية 1295/9 يونيو 1878، موسى بن أحمد إلى قرقوز ؛ دون تاريخ، موسى بن أحمد إلى قرقوز وأفرياط.

(67) وثائق آل قرقوز، 3 رمضان 1295/31 غشت 1878.

واتخذ تجار آخرون إجراءات أكثر جدية في متابعة مدينهم. إذ اتجه التاجر البيرواني بروم نحو المناطق الداخلية لاسترجاع أموال ومقادير من الصمغ من أحد المتعاملين معه. وقد شرح السلطان لبركاش لماذا كانت آمال التاجر بروم ضعيفة في التوصل إلى تسوية مطالبه فقال :

إن قبيلة حاحا الآن لا يسلكها عاقل ولا يسئل أهلها سائل، لأن المسغبة بلغت فيها حددا حتى جرحت صدور أهلها وضائق البلاد عنهم وهلكوا مواشيهم واشتدت فاقتهم⁽⁶⁸⁾.

وهكذا صعب تحقيق النجاح في تسوية المطالب المتعلقة بالديون خلال سنوات الجفاف. وأدت ضغوط ممثلي الدول الأجنبية المتواصلة إلى أن يرسل المخزن المركزي في نهاية 1880 لجنة إلى الصورة وأكادير لتسوية المطالب المتعلقة في حاحا وسوس. وطالب جاكوتي (Jacquetty)، التاجر الفرنسي في الصورة، بسلفة 21,175 فرنك كان قد قُدمها عن محاصيل اللوز وصمغ السندروس في حاحا. لكن المفوض المخزني، المهدي بن الطيب بن البجاني (ابن الوزر بعشرين) والذي أرسل إلى الصورة لتسوية مطالب التجار في منطقة حكم أنفلوس، عجز تماماً عن إيجاد حل للقضايا المطروحة⁽⁶⁹⁾. واهتمت القنصلية الفرنسية في الصورة المهدي بن البجاني بعدم الكفاءة ؛ لكن أكثر الوسطاء اقتداراً كان سيجد نفسه أمام مهمة مستحيلة بالنظر إلى الخراب الذي أحدثته الجاعة. فكيف كان يمكن المخزن أن يوفق في تمكين التجار من ديونهم - كما شرح القصر ذلك لأبراهام قرقوز - بالنظر إلى : « ما عم عباد الله من الغلاء الكثير والموت الذريع [...] فوق الغاية »⁽⁷⁰⁾. ولقي كثير من المدينين حتفهم في تلك الأوقات العصيبة. وحينما أرسل أبناء التاجر بوهلال وكيلاً عنهم إلى القائد أنفلوس ليؤازرهم في استعادة ديونهم من ورثة أحد المالكين خلال الجاعة، لم يحققوا غايتهم بالرغم من اتخاذهم تلك المبادرة⁽⁷¹⁾.

(68) ابن زيدان، إلخاف، ج 2، صص. 380-381 (5 ذي القعدة 1299/18 شتبر 1882، السلطان إلى بركاش).

(69) هذا، بينما أرسل الطالب عبد الواحد بن المواز إلى أكادير ((م.و.م))، محطة عمارة، 18 جمادى الثانية 1297/28 ماي 1880، السلطان إلى عمارة، A.E., C.C.C., Mogador 6، 6 دجنبر 1880 و17 يناير 1881، ماهون (Mabon).

(70) وثائق آل قرقوز، 13 رمضان 1297/19 غشت 1880، محمد بن العربي إلى قرقوز.

(71) ((م.و.م))، محطة عمارة، 1 شوال 1297/6 شتبر 1880، أنفلوس إلى عمارة.

وبعد أن زال الجفاف سنة 1883، أدت جهود جون دراموند هاي الدبلوماسية الجديدة إلى تعيين المخزن المركزي للجنة أخرى تبت في المطالب المعلقة. فسوّيت بعض الديون، وبقيت مطالب أخرى قيد الفحص والتدقيق فيما بين سنتي 1884 و1886⁽⁷²⁾. وأفضت ضغوط القنصليات الأجنبية المتواصلة على ممثلي السلطة المحليين إلى إرغام المخزن المركزي على تسوية مطالب الأجانب والمحميين. وفي هذا الإطار، تلقى القواد في حاحا والشياطمة أوامر من السلطان للعمل على تسوية مطالب التجار البريطانيين⁽⁷³⁾. ولعل دراموند هاي، المشغول بتقديم تغفلل الدول الأجنبية الأخرى في المغرب، كان يهيم كالمخزن أن تُسوى المطالب المعلقة. لكن المحميين استمروا في سوء استعمال امتيازاتهم، بغض النظر عن الدولة التي كانت تحميهم.

وقد بلغت المخزن المركزي تقارير تفيد أن عدداً من التجار اليهود لم يعودوا يوثقون - عند العدول - السلع والأموال التي كانوا يودعونها لدى وكلائهم ويغنون بها إلى البوادي أو إلى مدن أخرى. وكان يزعم أن هؤلاء الوكلاء، الذين تحميهم مؤسسات عثمانية أجنبية، يسافرون بمبالغ مالية غير مسجلة عند العدول، بل دون مبالغ على الإطلاق، ليدعوا بعد ذلك أن آلاف الريالات قد سُرقَت منهم. وبناء عليه، تبنى المخزن إجراء جديدا نص على أن يعيّن القاضي أربعة عدول في كل موضع، فيتكفلون بتسجيل كل السلع والأموال التي يحترم اليهود التنقل بها في أماكن بعيدة عن المدينة. ومنذ ذلك الحين، تقرر أن لا تؤخذ بعين الاعتبار سوى المطالب التي يتقدم بها أصحابها معززين بشهادات عدلية. لكنه تبين أن الأمر لا يخص اليهود وحدهم. فبعدما توصل عامل فاس، بوشتي بن البغدادي، بنص الظهير السلطاني، لم تفتحه الإشارة إلى أن بعض المسلمين كانوا أيضا سماسرة للتجار اليهود والأجانب، وذلك بالرغم من أن بعض التجار المسلمين لم تكن لهم حمايات أجنبية، فسأل السلطان : «وهل يُدرج الجميع في العمل أم تقتصر على اليهود؟»⁽⁷⁴⁾.

(72) Bowie, «The Protégé System», pp. 161-165.

(73) الخزانة الحسنية، 23 ذي القعدة 1301/14 شتنبر 1884، الحسن بوخلاف البوزيدي إلى السلطان، 4 شوال 1302/18 يوليوز 1885، عدي بن علي إلى السلطان.

(74) (م.و.م)، عطفة اليهود، 25 صفر 1303/3 دجنبر 1885. توجد ريد فعل مختلفة على هذا الظهور في مراسلات أخرى في المخططة نفسها. توجد نص الظهير الذي أرسل إلى القاضي محمد بنالي في الصويرة في : أحمد ابن الحاج، «الدرر المجهولة في مدح الخلافة الحسنية»، ج 2، الخزانة الحسنية، مخطوط رقم 512 (والصفحات غير مرقمة).

ولم تتجاوز هذه الإصلاحات مستوى المسكنات المؤقتة، لأن عدم استقرار الأحوال في البداية وتصادع ضغوط القنصليات لأجل الحميين، قد حالاً دون تمكن المخزن من إرساء دعائم دولة حقيقة. وازداد عدم الإستقرار هذا تفاقماً بسبب تجاوزات الأجانب ومحميهم في مختلف أرجاء البوادي. وتمثلت تلك التجاوزات بصفة خاصة في استحوادهم على مزيد من الممتلكات في البوادي خلال السنوات الحرجة. ولم يشكل السماح بحق عقد المخططات الفلاحية بين الأجانب والمغاربة سوى الخطوة الأولى. ثم بدأ الأجانب بخطوتهم الثانية بأن سعوا جاهدين في الحصول على حق امتلاك العقارات. وقد اعترف لهم بهذا الحق اعترافاً رسمياً في إطار اتفاقية دولية أبرمت في مدريد سنة 1880 لتسوية مشكلة الحماية. ولم تعد اتفاقية مدريد من انتشار الحماية، بل أكسبت أمتدادها المشروعية الكاملة بعد اعترافها رسمياً بأصناف صورية من الحماية ظلت موضع جدال بين المخزن والقنصليات حتى تاريخ انعقاد المؤتمر⁽⁷⁵⁾. وتنازل المغرب للأجانب عن حق امتلاك الأراضي مقابل الإعتراف له بحق فرض ضرائب تشمل المغاربة والأجانب والحميين على حد سواء. وحث السلطان مولاي الحسن نائبه محمد بركاش الذي مثل بلاده في أعمال المؤتمر على بذل ما في وسعه للتصدي للمحاولات الهادفة إلى انتزاع الأجانب لهذا الحق من المغرب، لكن دون جدوى : «إن الأجناس ما وافقوا رعاياهم على أداء الصاكة في الأبواب وغيرها إلا بشرط أن تكون لهم الدور والأرضون»⁽⁷⁶⁾.

وكان التجار الأجانب يحوزون بعض الأملاك قبل انعقاد مؤتمر مدريد بمدة من الزمن، ولكن هذه الممارسة آتشرت سريعاً عندما تسلموا بإقرار رسمي. ويتزامن حصول الأجانب على الممتلكات مع سيادة ظروف عصيبة في البلاد. إذ أن الكثير من الفلاحين المتعاقدين على سبيل الشراكة مع تجار من المدينة في أعمال الزراعة أو تربية الماشية عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم فرحلوا عن أراضيهم. فسعى الدائنون في أن يحوزوا تلك الأراضي القروية. وأدى حرمان الفلاحين المغاربة من أراضيهم وغياب مالكيها عنها إلى المساهمة في ضعف إنتاجية الأرض. وبهذا، وجد المخزن نفسه مهدداً بفقدان مبالغ مالية كثيرة يمكنه تحصيلها في شكل ضرائب فلاحية، وذلك في وقت أصبح يُفرض فيه على الرعية أدائها بكثير من الصرامة. أضف إلى ذلك أن المخزن لم

(75) Kenbib, *Les Protégés*, pp. 61-62.

(76) ابن زيدان، إتحاف، ج 2، ص. 380 (25 شوال 1298/20 شتير 1881، السلطان إلى بركاش).

يمكن من إخضاع الأراضي التي يملكها الأجانب للضرائب، لأن الضغوط الدبلوماسية سنة 1881 أرغمت المغاربة على التخلي عن فكرة فرض الضرائب الفلاحية على الأجانب والمحميين⁽⁷⁷⁾.

ولم يكن أمام المخزن بدٌّ من تبني إجراءات تعرقل انتقال الملكية إلى الأجانب والمحميين. فأقترح أن يراقب العدول عقود الذين مراقبة صارمة - كما في السابق -، لمنع انتقال العقارات. ولم تكن هذه الإجراءات المتخذة حماية من التغلغل الأجنبي وحده. إذ كان التجار الحصريون - المغاربة منهم والمحميون - يشترون الأرض بأثمان منخفضة، كلما ساد الجفاف. وكانت العقارات ينقلها إلى التجار الحصريين ورثة من تولي من المدنيين. وحاول المخزن التدخل لوضع حد لمثل هذه الممارسات، فأمر الأثماء بشراء الأراضي التي يخلّفها ملاكها المتوفون وفي ذمتهم بعض الديون. ويمكن المخزن الاستفادة فيما بعد من مداخيل تلك الأراضي لو حققت بعض الإنتاجية⁽⁷⁸⁾.

ولم يكن الكثير من المخالطين يترددون في بيع أراضي شركائهم في السنوات الحرجة، مما أفضى أحياناً إلى بعض النزاعات⁽⁷⁹⁾. واعتبر المخزن انتقال ملكية الأراضي إلى الأجانب واليهود والمحميين الناتج عن مخالطات فلاحية أمراً مثيراً للقلق. إذ كتب القائد عدي بن علي النكناني الحاسي إلى القائد الدوبلاي سنة 1883، طالباً منه مساعدة القناصل المقيمين في الصورة على تسجيل أسماء التجار الذين لهم مخالطات في قبيلة إداوكرض المجاورة للمدينة (انظر الخريطة 5). وقد كشفت التحريات عن وجود حوالي 59 شخصاً من أهل البوادي المخالطين للأجانب واليهود المحميين في إداوكرض وحدها سنة 1883 (انظر الجدول 19). وعلل القائد النكناني ارتفاع عدد المخالطات بالنقص الحاصل في الماشية. ويمكن أن يُستنتج من هذا التعديل أن فقدان

(77) في الحقيقة لم تُستخلص الضرائب الفلاحية من الأجانب والمحميين قط. وقد قرر السلطان مولاي الحسن التخلي عنها نهائياً سنة 1884 (التوزاني، الأثماء، صص. 151-152؛ Miège, III, pp. 289-290).

(78) الصديقي، إيظاف، صص. 115-117 (6 جمادى الأولى 1300/15 مارس 1883، السلطان إلى القائد الماشي الشياطي).

(79) وتقدم لنا الرسالة التالية مثالا على ذلك: «وبعد، فحامله الطالب أحمد بن عبد الله الدمعاني القاطن ببلاد الشياطة ذكر أن له أملاكاً بالصورة والحراوة من بلاد حاسا في شركة من يرث معه، وعزم على بيع ما هو له. وطلب الكتب إليك بالوقوف معه في قضاء غرضه بمقتضى الحق فسُودَ بهذا. وما يوافيك قفف معه وعُدَّ بيده حتى بيع ما ثبت له» (م.و.م)، مخططة عمارة، 12 جمادى الأولى 1298/12 أبريل 1881، مولاي عجان إلى عمارة.

المحيط الأطلنطي

كلب سمك



الجزيرة الكنارية

سبتي مكنون

المراة

العراة

المحيط

أفزان

أدوكرض

إبرملا

قورست

بوزمور

بوتلوت

بومر



الطريق : أراضي إدوكرض اتحادية للصورة.

الفلاحين لكثير من ماشيتهم بسبب الجفاف قد ترتب عليه زيادة في عدد الراغبين في الدخول في مخططات جديدة أو في الحصول على سلفات مالية من أثراء تجار المدينة.

والتفق في مؤتمر مدريد على أن التمتع بحق الملكية يظل مشروطا بالحصول على موافقة السلطان. إلا أن حالات التجاوز ما لبثت أن تكاثرت في ظرف وجيز. فقد كان التجار الذين يمنحون سلفات لأهل البوادي، يحتفظون غالباً بأراضيهم على سبيل الضمان. وساهم توافد التجار المتنافسين مع بعض قواد البوادي في تسهيل نقل الملكيات إلى التجار الأجانب في الصورة. تلك كانت الحالة عندما حثت أنشطة التاجر يسي راطو، في إداوكرض، السلطات على مباشرة تحريات عامة في شأن المخططات الفلاحية التي سبقت الإشارة إليها. وكشف البحث أن لراطو 31 مخالطة في إداوكرض والمناطق المجاورة لها. وقد أثارت أنشطة راطو خلاقات كثيرة منذ سنة 1881 حين حاول بعض أتباع القائد أنفلوس مهاجمة قطعان ماشيته⁽⁸⁰⁾. ثم نشب خلاف جديد، حيناً أقدم المسمى زريب (Zeribib)، وهو مبشر فرنسي من أصل يهودي جزائري يقيم في الصورة، على «شراء» دار في تكيذرت بإداوكرض، ادعى راطو أنها في حوزته على سبيل الرهن، محتجاً بأن تلك الصفقة غير قانونية. وقد اتجه القنصل الفرنسي ومعه جميع أعضاء الجالية الفرنسية المقيمة في الصورة خارج المدينة ونصبوا خيمة فوق الأرض المتنازع على ملكيتها، دفاعاً عن مطلب زريب. فهاجم بعض أهل القبيلة تلك الخيمة. ثم ادعى القنصل الفرنسي أن راطو يحظى بمساندة القائد النكنافي في تلك العملية. وفيما بعد، استحوذ راطو على تلك الملكية وسجن الشخص الذي باع الدار لزريب⁽⁸¹⁾.

(80) F.O., 174/105، 29 أبريل 1881، بايتون إلى دراموند هاي.

(81) F.O., 99/208، 1 ماي 1883، بايتون إلى دراموند هاي؛ 19 يوليو 1883، و14 أكتوبر 1884، برتراند (Bertrand)؛ 2 شتير 1884، مونتاي (Monteil). واستمرت الخلافات قائمة على ممتلكات راطو بضع سنوات. ويضمّن المجموع الوثائقي F.O., 631/11 عدة وثائق بالبرية، منها سندات للملكية، وعقود متعلقة بالقروض والسلفات المالية، إلى جانب شهادات عدلية متنوعة في قضايا مختلفة.

الجدول 19 : مخالفات الأجانب مع الحميين في إداوكرض سنة 1883.

عدد المخالفين	الموضع	أسماء التجار
2	أغزان	راطو
5	بونغو	راطو
10	تازارت	راطو
8	بوزمود	راطو
2	فلوس	راطو
4	تادوارت (في بني بلالة)	راطو
3	اكار (في أيت مرياح)	جلكتي
8		بوايلي
1	أيت الرمال	بوايلي
1	الحرارة	بروم
1	الحرارة	بروليد
3	أيت تهالة	بوايلي
3	العزامة	قرباط
2	العزامة	الحوار
2	العزامة	فراش
3	العزامة	بنسمود
1	العزامة	خنافر
59		المجموع

المصدر: الخزنة الحسنية، 1 ربيع الأول 1301/31 دجنبر 1883، النكتاني. إلى السلطان.

وأيّما كانت الحقيقة في حالة راطو، فإنه يبدو واضحاً أن المخزن قد بذل قصارى جهده لمنع الأجانب من اقتناء الممتلكات في البوادي. وأشار القائد النكتاني - في رسالة وجهها للسلطان - أن القائد عدّي قد قام بالواجب ومنع التجار الأجانب الذين يشترون الأملاك من شراء العقارات في المنطقة الخاضعة لنفوذه. إلا أنه لم يفته التنبيه إلى عجزه عن القيام بشيء يذكر ضد الأجانب الذين تمكنوا في الماضي من شراء العقارات في البادية⁽⁸²⁾.

(82) الخزنة الحسنية، 4 شوال 1302/17 يوليوز 1885، عدّي بن علي النكتاني إلى السلطان مولاي الحسن.

وقد أمر السلطان القائد النكفاني بتلبية مطالب التجار، تفادياً لمزيد من المطالبات بالملكية. إلا أن بيع الممتلكات لم يتوقف حتى لو نقلت الملكية من شخص إلى آخر عبر وساطة القنصليات⁽⁸³⁾. كما أن قضاة وعدولاً قرويين استفادوا استفادة جلية من تحرير عقود انتقال الملكية. وفي سنة 1886، أُقيل بعض العدول القرويين من مهامهم في الشياظة وشتوكة بتهمة مخالفة أصول المهنة. وأدعى القواد المحليون أن الأمور كانت تسير على نحو طبيعي وعادي، إلا أن قاضي شتوكة أصرَّ على أن يستمر في «كتب الرباويات ويأشر المبيعات بين الرعية وأهل الحميات»⁽⁸⁴⁾. وفي هذه الفترة تقريباً، تلقى قواد البوادي أوامر بالآلا ينهوا عمليات البيع والقروض المالية وتسديدات الديون وغيرها إلا بعد تأكيد صحتها شرعياً بشهادات عدلية محررة من الصورة. ولاحظ أحد قواد البادية أن أكثر معاملات أهل بلدتهم من ذلك النوع بدعوى أنه من الصعب على أهل البوادي أن يقطعوا مثل هذه المسافات «في كل يوم وفي كل وقت». ثم ذُهِل رسالته شاكياً: «وأما نحن أهل الأجيال ضعفاء ومساكين»⁽⁸⁵⁾.

ومن الواضح أن اكتساب الأجانب والمحميين لممتلكات حضرية وقروية تقدّم كثيراً خلال هذه السنوات. وقد أدى القرض التعسفي والسلف بالربا - اللذين أكسبتهما الإتفاقيات الدولية المشروعية بأسم «الحماية» - إلى حالات نقل عديدة للملكية الأراضي. وعُجلت أزمت أواخر ستينيات القرن التاسع عشر وأزمات 1872-1882 كثيراً من المضاربين، الذين لم يكونوا يملكون في الغالب إلا رساميل محدودة يعتمدون بها القرض الكبيرة كلما عجز المدينون الفقراء عن الوفاء بديونهم. وكان لهذا أثره البالغ في إضعاف قدرة السلطات المغربية على ممارسة الحكم. وأكثر من هذا، كان المخزن المغربي يواجه تحدياً من الدعم المتزايد الذي كان الأجانب يمنحونه لآمنشقين عنه والتمرديين عليه.

(83) P.O., 174/275، 14 يناير 1902، برمج إلى مادن (Madden).

(84) المخزنة الحسنية، 16 جمادى الأولى 1303/20 فبراير 1886، الشيخ المكي بن حميد النكالي

المشتوكي، والحاج أحمد البوزدي، وعبد بن عبد العزيز الشياظمي إلى السلطان مولاي الحسن.

(85) المخزنة الحسنية، 22 جمادى الأولى 1303/26 فبراير 1886، أحمد بن سعيد الجيسي.

الدسائس الأجنبية

طُرحت قضية مسعود بن عبد القادر التلاوي الشياطي أكبر تحد واجهته السلطات الخنزنية في الصورة بين سنتي 1867 و1868. وبدأت هذه القضية في صورة نزاع خسيس على ديون بين القنصلتين الأمريكية واليهطانية في الصورة، وتورط فيها وكيل لأبراهام قرقوز كانت له تعاملات مع قائد متوكة ومع مسعود الشياطي المحمي اليهطاني. وقد احتكم في هذه القضية إلى ثلاثة تشريعات مختلفة، وأحضرت الأطراف المعنية بها وثائقها الضرورية لدعم مواقفها والدفاع عن مكاسبها. وهكذا لجأ الأجانب إلى القنصليات للمصادقة على شهاداتهم الرسمية، وقدم اليهود وثائقهم لأحبارهم ودعائهم لتوقيعها، بينما اتجهت الأطراف المسلمة إلى قاضي المسلمين في المدينة⁽⁸⁶⁾.

وبدت هذه المسألة في أول الأمر وكأنها لا تتجاوز مستوى النزاعات القنصلية الروتينية المعهودة، لكنها ما لبثت أن تحولت إلى قضية ذات أبعاد معقدة وخطيرة. إذ ثبت في نهاية المطاف أن مسعود بن عبد القادر التلاوي هو أخ لقائد الشياظمة السابق المتوفى في فاس سنة 1861. والظاهر أن مسعود هذا فر بأموال كثيرة خلفها أخوه الذي كان قد جمعها بالإنجاز ويطرق غير مشروعة. ولما تابعه المخزن من أجل استرجاعها، لجأ إلى إحدى الزوايا في مراكش، ومنها اتجه للصورة. وتلقى المهدي ابن المشاوري قائد المدينة أوامر من السلطان بالقبض عليه، لكن مسعود التلاوي فاجأه بإشهار بطاقة للحماية زوده بها النائب القنصلي اليهطاني في الصورة كارتستنن تثبت أنه سمسار لتاجر يهطاني. وأوضح القائد ابن المشاوري أن مسعود التلاوي مطالب بإرجاع مبلغ مالي ضخم قيمته 168,000 ريال إلى المخزن. وما زاد الطين بلة أن مسعوداً استخدم تلك الأموال غير المشروعة في شراء حمايته. وأدهى من ذلك اتهامه بتسخير تلك الأموال أيضاً لتحريض أهل البادية على التمرد في الشياظمة على القائد عمر بن أحمد الحنشاوي. وحدث ذلك بين شهر غشت وشتنر من سنة 1867، حين زود مسعود التلاوي المتمردين بالمؤونة والسلاح. وحررت شهادات عدلية

(86) N.A., R.G. 84, 16 يونيو 1867، و21 يوليو 1867، قرقوز إلى ماك ماث. F.O., 174/290،

14 يونيو 1867، قرقوز إلى كارتستنن، 25 يونيو 1867، ماثيوز إلى وايت (White). F.O.,

631/4، 14 يونيو 1867، كارتستنن إلى قرقوز. F.O., 631/3، 23 غشت 1867، كارتستنن إلى

وايت.

اتهم فيها مسعود التلاوي بالتستر على المتعدين في داره. غير أن شهادات عدلية أخرى نفت وجود أي علاقة للتلاوي بالقرود القائم في الشياطينة. وطرحَت القضية على أنظار القنصلية البريطانية في نوڤر وديجر من سنة 1867، فلم يكن مستغرباً أن حكم فيها كارستنسن لصالح مسعود التلاوي. وفي مارس 1868، رفعت القضية للإستئناف في طنجة. وفي غضون ذلك، فر مسعود التلاوي من البلاد، وانتهى به المطاف إلى محجر صحي في جبل طارق بسبب انتشار وباء الكوليرا. ويبدو أنه وصل في وقت لاحق إلى واد نون. وبمغادرة مسعود التلاوي مدينة الصورة، أصبحت حمايته لأغية، فأمر بركاش قائد الصورة بمصادرة ممتلكاته وتحذير النائب القنصلي البريطاني من أي محاولة للتدخل⁽⁸⁷⁾.

وانتهت فصول هذه القضية في نظر ألقنصليات على الأقل. ويبدو أن قرقوز تمكن من استرجاع الأموال التي يُطالب بها⁽⁸⁸⁾. غير أن مضاعفات هذه القضية وانعكاساتها امتدت إلى مجالات لا يمكن توقع سكوت المخزن عنها. وهكذا، استُدعي القائد المهدي بن المشاوري في شهر أبريل إلى مراكش لاستعراض فصول القضية وتوضيح ملبساتها⁽⁸⁹⁾. والظاهر أن أبراهام قرقوز أطلع بطانته والمتحالفين معه من رجال المخزن في مراكش على تطورات القضية وعلى تحركات مسعود التلاوي، فقال متحدثاً عنه في إحدى رسائله إن : «إخوانه [من القبيلة نفسها] وأصحابه قبضوا عنده [في داره] على وجه الفساد»⁽⁹⁰⁾. ووجد قائد الصورة نفسه مجبراً على التصرف بحزم مع مسعود التلاوي وجماعته، لأنه هدد بقطع الطرق المؤدية إلى الصورة، بل

(87) 4 Mogador, C.C.C., A.E., 12 يونيو 1866. N.A., R.G. 84, 27 نوڤر 1867، 8 دجنبر

1867، 10 دجنبر 1867، 27 دجنبر 1867، 13 يناير 1868، 17 يناير 1868، و16 فبراير

1868، قرقوز إلى ماك ماث ؛ و9 مارس 1868، ماك ماث إلى قرقوز. يذهب مصدر متأخر إلى

أبعد من ذلك، فيقول إن حرباً قد بدأت بين حاسا والشياطينة اعتماداً على «أموال مسعود غير المشروعة»،

كما أثبتت بواسطتها أيضاً حركة تمرد في الشياطينة (F.O., 99/158)، ر. موريس وشركاه (R. Morris and

Company)، في ممتنع يتعلق بالنائب القنصلي البريطاني كارستنسن؛ 1873. F.O., 174/72، 13

أبريل 1868، كارستنسن إلى دراموند هاي). كما اتهم المخزن أيضاً بصليح المتعدين (ابن زيدان،

إشفاق، ج 3، صص. 388-386، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز ؛ [بن الصغير، المغرب وبيطانيا،

صص. 315-308. وقد اعتمد فيها على وثائق مغربية وأخرى بريطانية (المغرب)].

(88) كانت مسعود مدينة لمعد من التجار بأموال ظلياً يُطالبونه بها حتى سنة 1869. (وثائق آل قرقوز، 26

شوال 1285/9 فيفبر 1869، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز).

(89) F.O., 631/3، 13 أبريل 1868، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز.

(90) وثائق آل قرقوز، 26 رمضان 1284/21 يناير 1868، بوعشرين إلى أبراهام قرقوز.

بفرض حصار على هذه المدينة. إذ ترك المتمردون يطوفون حول المدينة بلا حسيب ولا رقيب⁽⁹¹⁾. وكانت هناك أيضاً إخماعات بأن قائد حاحا كان يساعد المتمردين⁽⁹²⁾.

وفي أواخر شهر أبريل، ذهب أبراهام قرقوز إلى مراکش ومعه كبار التجار لأداء الجزية للسلطان. ثم عاد إلى الصورة بعد أن أحاطه جلالة السلطان بالحناءة وحباه بكرم الضيافة، على حد قوله⁽⁹³⁾. والراجح أن قضية مسعود الشياظمي قد نوقشت فيما بينهما. وبعد يوم واحد من رجوع قرقوز إلى الصورة، وصل قائد حديث التعيين إلى المدينة، في حين سجن القائد المهدي بن المشاوري⁽⁹⁴⁾. وكان القائد السابق «قد طرد وأقيل بسبب تصرفاته المخالفة للقواعد والأصول، ولعدم كفاءته في تحمل المسؤوليات الخاصة بالمنصب الذي أسند إليه» على حد تعبير أبراهام قرقوز في الرسالة التي بعث بها إلى القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية. واكتفى قرقوز بإشارة خجولة إلى تلاعبات «أحد الموظفين الرسميين الأوربيين في المدينة»⁽⁹⁵⁾.

ولكن المخزن كان واضحاً وصريحاً في شأن أسباب إقالة القائد بن المشاوري، ألا وهي: تورطه في قضية مسعود التلاوي الشياظمي! أما القائد الجديد، الحاج عمارة بن عبد الصادق، فقد فوض له المخزن المركزي تنفيذ مهمة لم يسبق أن باشر أحد مثلهما في الصورة، وتلخص في تنقيتها من جميع المشتبه في تورطهم في قضية التلاوي من موظفي المخزن وأعوانه⁽⁹⁶⁾. وقد غلغل كل الذين أثبتوا شهادتهم في القضية عن مناصبهم، فأقصي عدلان من بين أربعة كانوا يشتغلون في المرسى. وتجدر الإشارة إلى أن أحد هؤلاء، وهو علي بن محمد الثاني، كان قد مارس خطة القضاء بالنيابة لمدة خمسة عشر شهراً في الصورة بعد وفاة القاضي ابن يحيى، وقبل تعيين القاضي المزميزي. وأقيل هذا الأخير أيضاً في أثناء التحقيقات الدقيقة التي كلف بها القائد بن عبد الصادق⁽⁹⁷⁾. ثم عُين عدلان جديداً من مراکش في مرسى الصورة. كما أقيل

(91) الحزاة الحسنية، 18 جمادى الأولى 1284/9 سبتمبر 1867، السلطان إلى الخليفة سيدي الحسن.

(92) F.O., 174/72، 18 سبتمبر 1867، كارتستن إلى دراموند هاي.

(93) N.A., R.G. 84، 3 يونيو 1868، قرقوز إلى ماك ماث.

(94) F.O., 631/3، 27 أبريل 1868، كارتستن إلى دراموند هاي.

(95) N.A., R.G. 84، 4 يونيو 1868، قرقوز إلى ماك ماث.

(96) لقد كتب الأنيان الكيوان بالصورة في شأن هذه الإغفايات من المهام (م.م.م)، الصورة 2، 10 صفر 1285/22 يونيو 1868، محمد التازي وعبد الكريم التازي إلى بنيس.

(97) عُين علي بن عبد الصادق الشياظمي العدل السابق في جمارك المرسى قاضياً جديداً في الصورة (F.O.,

830/2، 6 يونيو 1860، إلتون إلى دراموند هاي). وقد مارس القضاء في الشياظمة قبل تعيينه في =

جميع العدول العاملين في المدينة من مناصبهم. وبعد بضعة أشهر، بدأ الحديث أيضا عن إقالة العدلين الآخرين المتبقين في المرسى. وانتهى الأمر بإزاحة واحد منهما فقط، وهو عمر بن عبد السلام أماهو، مع أنه أنكر إثبات أي شهادة في قضية مسعود التلاوي⁽⁹⁸⁾.

وبدت مثل هذه الإجراءات قاسية جدا، خاصة وأنها نفذت في حق العدول الذين يعتبرون من العلماء الواجب توقيهم واحترامهم. كما أنهم على حظ من الثراء لتقاضيم الأموال مقابل خدمات خاصة ومختلفة يقدمونها للمجتمع في مناسبات كثيرة. فكان علي الثاني مثلاً يعيش في إحدى دور القسبة وسط نخبة تجار المدينة⁽⁹⁹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء الموظفين السُبعدين عادوا في وقت لاحق لممارسة مهامهم من جديد. وهكذا استعاد العدل عمر أماهو شغله في الديوانة، وإن توفي بعد ذلك بمدة قصيرة. كما فكر الأمانء مليا في إمكان أن يستعيد علي الثاني منصبه، ولو أنهم كانوا يخشون ألا يوافق السلطان لتورط الثاني البين في قضية مسعود التلاوي⁽¹⁰⁰⁾. ومع ذلك، فقد عُيِّن عدلا في المرسى من جديد. وبعد وفاة السلطان في وقت متأخر من السنة نفسها، أصبح قاضيا على الصورة⁽¹⁰¹⁾. أما القائد السابق، ابن المشاوري، فقد خرج من السجن واشتغل في القصر حتى وفاة السلطان سنة 1873. ثم عاد إلى الصورة، فخصه الأمانء براتب لمؤنته والتحق مجددا بصفوف الجندية⁽¹⁰²⁾.

= المنصب نفسه بمدينة الصورة (الصدقي، إيفاق، صص. 93-95؛ وانظر ومن على الثاني : صص. 88-89).

(98) (م.و.م)، الصورة 2، 13 رجب 1285/31 أكتوبر 1868، عمر بن عبد السلام الصوري إلى بنيس؛ 14 رجب 1285/1 نوفمبر 1868، عبد الكريم التازي إلى بنيس.

(99) (F.O., 174/72، 1 شتبر 1864، إثنون إلى دراموند هاي.

(100) عين القاضي شخصا آخر في البداية، وكسب السلطان في رسالة جوابية عن إمكان إعادة الثاني إلى منصبه لولا وجود شخص آخر مكانه. ويدل أن العدل الجديد تسبب في مشاكل كثيرة مع التجار، وشاع أنه مهم بتحقيق مداهيل مالية شخصية في حوانيت العدول أكثر من اهتمامه بأشغاله الرئيسة في الديوانة (م.و.م)، الصورة 3، 27 صفر 1290/26 أبريل 1873، عبد الكريم ابن زاكور، ومحمد الحسائي إلى بنيس).

(101) الصدقي، إيفاق، ص. 107، (م.و.م)، الصورة 3، 22 ربيع الثاني 1290/19 يونيو 1873، عبد الكريم ابن زاكور ومحمد الحسائي إلى بنيس.

(102) الصدقي، إيفاق، ص. 87. ومن سخيرة الأقدار أن يلتصق أبراهام قرقوز من السلطان، بعد بضعة أشهر من إقالة بن المشاوري، أن يؤخذ بيد أبنائه الذين أصبحوا فقراء حقا. (وثائق آل قرقوز، 23 =

وعلى الرغم من موقف المخزن من عدد من هؤلاء الموظفين الصوريين ذوي المكانة كان موقفاً مرناً، فإن خطورة قضية مسعود التلاوي الشياظمي كان من الصعب نسيانها. فمن وجهة نظر المخزن، يعتبر مسعود التلاوي نموذجاً للمتمرد المجرى من كل مبادئ المروءة والأخلاق. إذ لم يتردد أول الأمر في الحصول على الحماية البريطانية، ثم استطاع التواطؤ مع الهيئات الممثلة لسلطة المخزن، وأخيراً ضمن رضی القائد على أنشطته المناوئة لأمن المدينة وسلامتها حين أثار حركة تمرد خطيرة في منطقة الشياظمة.

وإذا تمكنت السلطات المغربية من السيطرة على فصول قضية مسعود التلاوي الشياظمي بالرغم من خطورتها، فإن السبب كان هو خضوع المشرفين على تدبير شؤون المدينة لمراقبة مباشرة من المخزن المركزي. أما في المناطق الممتدة بعيداً في اتجاه الجنوب، فقد طرحت مواجهة المخزن للمؤامرات الأجنبية صعوبات بالغة. وحرص أبراهام قرقوز والقنصلية البريطانية في الصورة على الحفاظ على علاقات حميمة مع الشخصيات ذات الوزن الكبير في المناطق الجنوبية. كما راعى القنصل الفرنسي بومبي أهمية ربط صلات وثيقة مع الحسين أوهاشم في الإليخ⁽¹⁰³⁾. وشكل تجنيد الأوربيين محاولاتهم لإنشاء مرسى مستقل عن مراقبة المخزن في واد نون، أمراً على مستوى كبير من الخطورة. فبعد وفاة الشيخ بيروك، استأنف ابنه الحبيب الإتصال بالمراكب الأجنبية على طول السواحل الجنوبية. وفي سنة 1861، نقل الحسين أوهاشم - علو السلطان، على حد تعبير مونطاني - إلى القصر خبر الإتصالات الجارية على الساحل بين الحبيب بيروك وأحد المراكب الإسبانية. وحاول السلطان الحصول على مؤازرة الحسين أوهاشم. وربما فسر لنا هذا أسباب موافقة المخزن على تزويد الحسين بالكهيت انطلاقاً من الجديدة والصورة⁽¹⁰⁴⁾. وفي السنة اللاحقة، وصلت أخبار وجود ثلاثة

= رجب 1285/19 نوفمبر 1868، بعشرين إلى قرقوز). وبعد بضعة أشهر، اشترى قرقوز جزءاً من الملكية من أحد أبناء القائد السابق (انظر الفصل التالي، الماش 35).

(103) في سنة 1874 مثلاً، وصلت إلى الصورة أخبار من إليخ عن ظلم شيخ البيود لإخوانه في الدين هناك. وعلى أثر ذلك، طلب يوسف المليح من القنصل الفرنسي التدخل، «نظراً لألفته الكبيرة مع حاكم الإليخ» (A.I.U., Maroc 1 C 3، 20 فبراير 1874، المليح إلى كرميو (بالعمية)).

(104) وثائق آل بوديمة، 14 ذو الحجة 1277/26 يونيو 1861، 11 ربيع الأول 1278/16 شتير 1861، السلطان إلى الحسين أوهاشم. أرسلت إلى الحسين أوهاشم من الصورة حوالي 199 حملي من أحمال الكهيت اشتراها بما قدره 3,720 أوقية ((م.و.م)، الصورة 1، ملخص لكناش حساني)).

مراكب أجنبية أخرى في واد نون، حيث تمكن الحبيب بيروك من تحضير حوالي 30 حملا من أحمال الجمال من السلع والبضائع كان ينوي بيعها للأجانب. إلا أن أخويه، محمد ودحمان اعترضوا على سلوكه، فهاجما مع عناصر من قبيلة أيت باعمران أخاهما الحبيب وجماعته. وعلى أثر هذا الهجوم، فر الحبيب إلى الصحراء، ثم حذر السلطان أهل قبيلتي كزولة وتكنة من أي تعامل لاحق مع المسيحيين⁽¹⁰⁵⁾. وفي سنة 1864، بلغت السلطان شائعات قوية في شأن مؤامرات دبرها الحبيب بيروك مع المسيحيين⁽¹⁰⁶⁾. وفي سنة 1865، جرت مباحثات سرية على عدة جبهات. إذ ذكر بومبي في تقرير له مؤرخ بسنة 1866، أن الحبيب بيروك سافر في رحلة إلى تريفني وقادس للباحث في شأن العلاقات التجارية مع إسبانيا. كما ادعى بومبي أن الحبيب عاد ومعه مخطط لفتح مرسى تجاري، وأنه بدأ مباحثات أخرى مع النائب القنصلي البريطاني⁽¹⁰⁷⁾. وما أن وصلت هذه المزاعم إلى السلطان، حتى أصدر تحذيراته إلى سكان مناطق سوس. وفي الوقت نفسه، أرسل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن رسائل إلى أيت باعمران، وإلى الحسين أوهاشم، وإلى كافة قبائل سوس (وخاصة الموجودة منها وراء واد أولغاس، وإلى خاصة علماتها ومرابطها وأعيانها). وكررت الرسائل الثلاث النصيحة نفسها بالعبارات الآتية : «ولا يخفى على كل من له مسكة من العقل والدين ما يدخل بذلك من الشر على المسلمين خصوصا أهل ذالك القطر السوسي». وأضاف السلطان في معرض مخاطبته لأيت باعمران : «ومرساكم هي الصورة وطريقها قرية منكم... وحتى إن كان يلحقكم في طريقها ضررا (كذا) ارفعوا أمره لجانبنا العلي بالله تعالى لترفعه عنكم»⁽¹⁰⁸⁾. ومع ذلك، فإن

(105) F.O., 174/72، 14 ماي 1862، إلتون إلى دراموند هاي ؛ وثائق آل بودمجة، 13 محرم 1279/11 يوليوز 1862، السلطان إلى الحسين أوهاشم، و2 ربيع الأول 1279/28 غشت 1862، السلطان إلى قبيلة كزولة وتكنة.

(106) وثائق آل بودمجة، 2 جمادى الثانية 1284/12 نونبر 1864. وفي هذه المرحلة بدأ دحمان بيروك توافقا لتوسيع نطاق عملياته التجارية مع الصورة (وثائق آل بيروك، 22 جمادى 1281/ويليام كيمس إلى دحمان).

(107) Mège, Doc, p. 4، بومبي ؛ A.E., C.C.C., Mogador 4، 20 ماي 1866/26 ماي 1866، بومبي ؛ 117، (4 ماي 1869، بومبي).

(108) الخزنة الحسنية، 13 محرم 1283/28 ماي 1866. وانظر أيضا الأخبار المنقولة في رسالة بحث بها الحسين أوهاشم على يد عبد الله كويبي. الخزنة الحسنية، 25 محرم 1283/9 يونيو 1866.

المرسى المرغوب في فتحه بطرق غير قانونية كان يهم السواحل المحاذية لمراقبة قبائل أيت باعمران.

وضمن تحذير السلطان الصارم أن تعارض قبائل المنطقة مغامرات الحبيب بيروك. أضف إلى ذلك أن آتئين من أبناء بيروك، هما دحمان وعابدين، عارضا مشروع فتح المرسى. وكان عابدين يأمل في استعادة بعض الإمتيازات التي كان والده قد حظي بها على عهد السلطان مولاي عبد الرحمن، وتتمثل في تخفيض الرسوم الجمركية، الواجب أدائها عن تصدير ريش النعام خاصة، واستعمال دار في الصورة لأغراض تجارية. وكان المخزن المركزي قد جرد آل بيروك من هذين الإمتيازين بسبب الدسائس. وأرسل الخليفة سيدي الحسن بعض العساكر إلى تارودانت، ثم إلى إلبغ للحصول على مزيد من المعلومات⁽¹⁰⁹⁾. لكن الحبيب بيروك جدد إصراره في السنة الحقة، فكتب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى حليفه الحسين أوهاشم للتنسيق معه في اتخاذ الإجراءات اللازمة⁽¹¹⁰⁾.

وفي النهاية، أخفقت جهود الأوربيين في إقامة مبادلات تجارية مباشرة مع منطقة سوس خلال هذه المرحلة نتيجة للروابط الاقتصادية المتينة القائمة منذ عدة سنوات بين الصورة وسوس. وفي الواقع، كانت هذه المرحلة هي التي بلغت فيها المبادلات التجارية في الصورة بوجه عام والتجارة العابرة للصحراء بوجه خاص أعلى مراتبها⁽¹¹¹⁾. ويبدو أن شخصيات الجنوب الكبرى، وعلى رأسها سيد إلبغ الحسين أوهاشم، كانت أمامها أرباح كثيرة لا بد من كسبها بفضل هذا التطور الكبير للمبادلات التجارية عبر مرسى الصورة.

لكن هذه الوضعية تغيرت في سنة 1873. وبالرغم من أن التجارة العابرة للصحراء كانت لا تزال نشيطة، فإنه كان واضحا أنها في طور الإنحطاط. وهدد

(109) A.E., C.C.C., Mogador 4، 27 يوليوز 1886، وثائق آل بيروك، 19 ربيع الأول 1283/ غشت 1866.

(110) وثائق آل بيروك، 2 جمادى الثانية 1284/ أكتوبر 1867.

(111) هم التقديرات التالية للتجارة الصحراوية عبر مرسى الصورة : 500,000 فرنك عن سنوات 1851-1855 ؛ 650,000 فرنك عن سنوات 1856-1860 ؛ 1,500,000 فرنك (أو ما يعادل 20% من صادرات الصورة) عن سنوات 1861-1863 ؛ وأخيرا 8,900,000 فرنك عن سنوات 1865-1874 (Miège, III, p. 97).

استمرار الإضطرابات في حاحا هذه التجارة، الأمر الذي يفسر منع السلطان كل الأولوية لتهدئة الوضع في حاحا. إذ كانت مراقبة حاحا تعني مراقبة سوس.

المررد في حاحا

استمر تمررد قبائل حاحا بعد وفاة القائد عبد الله أويهي مدة قاربت خمس سنين، وعجز المخزن المركزي عن فرض احترام سلطته. ومن المؤكد أن الانتهاكات الأجنبية قد شكلت سبباً من أسباب عدم استقرار الأحوال في البادية، كما تسبب فرض أداء المكوس عند أبواب الصورة في انتشار الإستهاء بين أهل البوادي. وكان صغار التجار وبسطاقهم الوافدون من البوادي هم الذين تحملوا أعباء المكوس على الأبواب قبل غيرهم، لأن أغلب كبار تجار المدينة أصبحوا محميين وبالتالي معفيين من أداء أي واجبات أو ضرائب. ثم إنه بعد إعادة النظر في النظام الضريبي المتعلق بالبوادي سنة 1862، صارت الضرائب الشرعية تحصل نقداً فقط للحاجة الماسة إلى النقود، بدلاً من أن تحصل عيناً كما كان معمولاً به في السابق. ولا يسع إجراءات من هذا القبيل إلا أن تضاعف من حدة مقاومة الرعية للمراقبة الخزنية وآلياتها⁽¹¹²⁾. وزاد الجفاف وشدة الحاجة في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر من تفاقم هذا الإستهاء. وأخيراً، لم يرض المخزن المركزي تماماً عن محمد أويهي الذي عين قائداً على حاحا عند وفاة والده سنة 1868. وقد تزعم خليفة عبد الله أويهي في البداية تمررداً نهب فيه معقل آل أويهي الموجود في أزغار. وأستعاد محمد أويهي سيطرته على الوضع، لكن سلطته واجهت تحدياً جديداً حين قاد لحسن أوتاكراهن تمررداً في بني تامر الواقعة شمال أكادير بالضبط. وهدد أهل إدأوتان بالانضمام للمتمردين⁽¹¹³⁾.

(112) انظر عن الضرائب الخاصة بالبوادي بعد الحرب المغربية - الإسبانية : Ayache, *Études*, pp. 112-118. وربما كان فرض هذه المكوس الجديدة سبباً مباشراً في اندلاع المررد في منطقة الرحامنة. من فئة الرحامنة (انظر : الناصري، *الإستقصاء*، ج 9، صص. 110-111 ؛ وانظر أيضاً : Cf. Pascon, *Le Haouz*, vol I, pp. 198-200 ؛ و عبد الرزاق الصديقي، «الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، توفقت في كلية الآداب بالرباط سنة 1989 (غير منشورة) (المغرب)).

(113) 3، F.O., 631/3، 3 فبراير 1868 (trade report for 1867)، كارستسن إلى دراموند هاي ؛ A.E., 3، F.O., 174/72، 3 فبراير 1868، هيكاوات ؛ 9 غشت 1868، 12 يوليو 1868، C.C.C., Mogador 4، كارستسن إلى دراموند هاي.

ومنذئذ، صارت المبادلات التجارية مع الصورة تعيش حالة مستمرة من الفوضى. وعمّ الإستياء وقطع الطرق كل الأقاليم الجنوبية. وقد نبه أبراهام قرقوز الوزير بوعشرين إلى ما «حصل بطريق أكدير من الخوف والفساد ونهب القوافل»⁽¹¹⁴⁾. وأمر السلطان قائد حاحا بإعادة السيطرة على الوضع، لكنه لم يستطع محاربة قطاع الطرق في إقليم يعاني من مثل هذه الأشكال القاسية من العجز والنقص.

وفي ربيع سنة 1871، انفجر التمرد الذي كان يجيش في حاحا ليتحول إلى انتفاضة عارمة. وانضمت قبيلة متوكة إلى المنتفضين. فدمّر أزغار، حيث كان يقيم القائد أويهي المقيت، تدميراً شاملاً⁽¹¹⁵⁾. وما لبثت مدينة الصورة ذاتها أن أصبحت مهددة بتلك الانتفاضة. إذ حل بالمدينة حشد من الحاحيين في أوائل يونيو، وهددوا بقطع الماء عن المدينة لو لم يُطلق سراح أقاربهم المودعين سجنها. وقد استجابت السلطات الخزنية لطلبهم، فسُرح السجناء، الذين لا شك في أن أغلبهم حبس من أجل الديون التي في ذمته للأجانب والمخمين⁽¹¹⁶⁾. وبسبب النقص في عدد العساكر، عجز قائد الصورة عن مواجهة حشود الرعاع الذين ملأوا المدينة. وبعد أسابيع قليلة، دخلت الصورة بعثة ضمت حوالي مائة رجل من أهل قبائل حاحا. وقد ذبحوا ثلاثة ثيران أمام ممثلي السلطات الخزنية، ثم أعلنوا ولائهم للسلطان. كما

(114) وثائق آل قرقوز، 29 ربيع الثاني 1286/7 غشت 1869. وتشتمل الوثائق الخزنية مصطلح «الفساد» للحدث عن حالات الفوضى والتمرد والانحراف والرشوة، إلخ. ويتضمن تحت هذه التسمية كل نشاط قد يسر في اتجاه مماكس لقدرة الخزن على فرض مراقبته للأوضاع. وتشتمل كلمة «الفتنة» أحياناً، لكنني لم أصادف مفردة «السياسة» في أي وثيقة من الوثائق التي اطلمت عليها.

(115) الخزانة الحسنية، 18 محرم 1288/9 أبريل 1871، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى خليفته سيدي الحسن، 19 ربيع الأول 1288/8 يونيو 1871، السلطان إلى محمد بن عبد الله أويهي (م.و.م)، حفظة عمار، 26 ربيع الأول 1288/15 يونيو 1871، عمار إلى موسى بن أحمد، 29 ربيع الأول 1288/18 يونيو 1871، عمر بن أحمد إلى عمار، الصديقي، لإطاف، صص. 100-101. يروي الصديقي قوة الدمار الذي لحق بأزغار يوم 15 ربيع الثاني، كما يتكرر قول محمد بن سعيد خليفة القائد أويهي هناك. غير أن التاريخ الذي قدمه محمداً على تنقيده الفقيه الزمراني، لا يطابق ما أوردته المصادر الأخرى التي ذكرها (Cf. Hooker and Ball, *Journal*, pp. 294, 298, 330-332). [يبدو أن الحاحيين استمروا في مضايقتهم للصورة وبإدبائها في السنوات اللاحقة، انظر: بن الصغير، المغرب في الأرشيف البعثاني، الوثائق رقم 247 و248 و254 و289، وكلها موجهة من دراموند هاي إلى بركاش في موضوع توتر العلاقات بين الصورة وقبيلة حاحا، 22 يناير 1872 و24 فبراير 1872، و31 مارس 1872. (المغرب)].

(116) (F.O., 631/5، 10 يونيو 1871، كارستسن إلى دراموند هاي؛ N.A., R.G. 84، 12 يونيو 1871، قرقوز إلى ماثيوز.

طمأنوا تجار المدينة، ووعدهم بضمان الحماية لممتلكاتهم وسلمهم أثناء عبورها أراضي حاحا. لكنهم ألحوا في الوقت نفسه على ضرورة تحريرهم من الإستمرار في الخضوع لسلطة القائد محمد أويهي⁽¹¹⁷⁾.

وهناك أسباب كثيرة دفعت بالخزن إلى أن يجعل فرض مراقبته على حاحا من أولى أولوياته. فمن جهة، ترتبط سلامة الصورة وازدهارها بسيادة الأمن والسكينة في منطقة حاحا، ومن جهة ثانية تيسر مراقبة الخزن المركزي للأوضاع في سوس. وفضلاً عن هذا وذاك، كان الخزن في حاجة ماسة إلى تحصيل الضرائب سواء في حاحا نفسها أو في المناطق المتصلة بها. وقد تبين الخزن المركزي أن القائد محمد أويهي عاجز عن تسيير شؤون حاحا. هذا، بالإضافة إلى توصل السلطان بأخبار تحدثت عن استحواذ القائد أويهي على أموال الخزن، وعن احتلال مساهمته في تحويلها للمنشقين في الجنوب. فقرر إبعاده عن الخدمة نهائياً⁽¹¹⁸⁾، وعاد الهدوء ولو مؤقتاً إلى المنطقة. وقد رغب الخزن المركزي في أن يقيم تحالفات جديدة، وأن يخدم أغراضه بإثارة هذا الطرف على غيره، خاصة وأن منطقة حاحا تحتوي على حوالي اثنتي عشرة قبيلة يبدو أن كلاً منها كانت تحكم نفسها بالإنصياع لأحد زعمائها المحليين. وقد تطلب الأمر عدة سنوات، قبل أن يتمكن الخزن من إحكام قبضته على المنطقة. وفي غضون ذلك، تعرضت مدينة الصورة للتهديد مراراً وتكراراً.

ولم يكن تعيين قائد مغربي جديد، هو محمد بن الطاهر الدوبلاي، سوى بديل مؤقت، إذ استمرت الإضطرابات في المنطقة الممتدة شمال أكادير. فلما تكررت حالات قطع الطرق ومحاصرة أتباع أوتاكرانين لأكادير، استدعى الخزن المركزي النجيدات العسكرية من سوس والصورة⁽¹¹⁹⁾. وامتدت آثار الفوضى العامة في حاحا إلى قلب مدينة الصورة ذاتها. ففي مارس 1872، اندلعت اضطرابات أثناء الإحتفال بعاشوراء في المدينة. وترددت أخبار وصول حشود من أهل البادية إلى المدينة، فاقترحوا الدور وشتما اليهود. وقد عجز القائد عن تدارك الموقف، وبقي رماة المدينة

(117) F.O., 631/5، 12 يونيو 1871 و 20 يونيو 1871، كاستسن إلى دراموند هاي.

(118) الخزانة الحسنية، 22 ربيع الثاني 1288/11 يوليو 1871، عمر بن سعيد المتوكل إلى السلطان. وربما

كان محمد أويهي المحامي - كما توحى الرسالة أعلاه - بهدد القاهر مع الحسين أويهاشم الإليني.

(119) الخزانة الحسنية، 8 ذو الحجة 1288/18 فبراير 1872، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى

الخليفة سيدي الحسن.

وحراسها مكوفي الأيدي أمام قوة العراك وصخبه. ولم يحرك قائد حاحا ساكنا هو أيضاً. واعتُبر وجوده المستمر في المدينة، وهو عاجز عن إخماد نار الفتنة في حاحا، تهديدا للأمن في الصورة⁽¹²⁰⁾. واستمرت الإضطرابات بصفة متقطعة سنة 1872. ثم وردت أخبار بوقوع فورات أخرى في بعض جهات حاحا التي لا تبعد عن المدينة إلا بمسيرة ساعتين. وقد أرسل القائد الديبلاي مجموعة من عساكره أملا في تحقيق المصالحة بين الأطراف المتصارعة، لكنهم عادوا خائبيين⁽¹²¹⁾.

وفي سنة 1873، بدا واضحا أن الوضع في حاحا أصبح في أمس الحاجة إلى الاستقرار. وقد شرع الخليفة سيدي الحسن في القيام في ماي 1873 بحركات نشيطة في حاحا قصد تسوية الخلافات⁽¹²²⁾. ثم عين المخزن المركزي عبد المالك أويهي قائدا جديدا على حاحا، وهو ابن آخر للقائد السابق عبد الله أويهي. لكنه اتضح أن المخزن أصبح بصدد التحضير لصياغة تحالفات مع شخصيات برزت محليا بصفاتها تتمتع بسلطة قوية في حاحا أمثال أنفلوس، ولحسن أوتاكرانين، بالإضافة إلى المسمى بوالعشرات وإن كان أدنى مكانة من سابقه. وكان هذا الاختيار ضروريا للنجاح في تحصيل الضرائب، وضمان تزويد القبائل لحلة الخليفة السلطاني بالمؤونة أثناء الحركات؛ وبهذا استتب الأمن وعاد النظام⁽¹²³⁾.

توفي السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بمراكش في شتنبر 1873، حين كان ابنه سيدي الحسن معسكرا في أبي رقي بأراضي حاحا. وهناك بايعه كبار حاحا، فعاد إلى مراكش ليخلف والده على سدة الحكم. وقد وعد السلطان الجديد - حسب ما ذكره مونطاني - بتنصيب شيوخ حاحا الرئيسين قوادا قبل عودته إلى مراكش⁽¹²⁴⁾. واندلع التمرد في الشياظمة يوم 15 أكتوبر⁽¹²⁵⁾، ثم تلته فورة في إداوكرض. ويدل أن نار الفتنة قد اشتعلت في حاحا نتيجة للقرار الذي اتخذته السلطان بتقسيم حاحا بين أربعة شيوخ هم: عبد المالك أويهي وأنفلوس وأوتاكرانين وبوالعشرات، فدخل القواد الأربعة مدينة الصورة. وحين وصل خبر هذه التعيينات إلى

(120) F.O., 631/5، 25 مارس 1872، كاستنسن إلى دراموند هاي.

(121) F.O., 631/5، 1 أكتوبر 1872، كاستنسن إلى وليت.

(122) الخزانة الحسنية، 8 ربيع الأول 1290/5 يونيو 1873، عبد الله بن عمر الباطمي.

(123) (م.و.م)، الصورة 3، 20 ربيع الثاني 1290/17 يونيو 1873، عبد الكريم التازي إلى بنيس.

(124) Montagne, Les Berbères et le Makhzen, p. 386.

(125) A.E., C.C.C., Mogador 5، 20 نونبر 1873، بومي.

القبائل الحاحية، أصبحت المدينة مهددة بالوقوع تحت الحصار. وارتفع عدد المتحدرين سريعاً، فحاصروا المدينة. وغادر أنفلوس وأوتاكرازين مدينة الصويرة ليعودا إلى سكتاهما في البادية. ثم استمرت الاضطرابات عدة أيام قبل أن تتمكن سلطات المدينة من إقرار النظام والهدوء⁽¹²⁶⁾.

وأدت سياسة تقليد كبار الشخصيات من أهل البوادي مهام السلطة إلى ظهور زعماء جدد في حاحا مناولين للمخزن في الغالب. ويعتبر مبارك أنفلوس أبرز قوة مهيمنة في المنطقة؛ إذ سريها ما انضوى جميع الحاحيين تحت سلطته؛ في حين خضع للقواد الآخرين عدد أقل من الأتباع، وتوفي بالعثرات في نهاية العام نفسه⁽¹²⁷⁾. ولما سجن عبد المالك أويهي بعض أهل حاحة فور تنصيبه، هدده أنفلوس بحزل المدينة ومحاصرتها⁽¹²⁸⁾. وبعد حوالي أسبوع، توصل القائدان إلى نوع من التسوية بينهما، ولكن الشكاوي لم تتوقف ضد أنفلوس. وأخير القائد عمارة السلطان سنة 1876 بأن أنفلوس يخوف أبناء القائد بالعثرات الكلولي المتوفى وأخاه⁽¹²⁹⁾. وفي سنة 1875، بدأ أنفلوس بتعصف في ممارسة سلطاته على أراض تدخل في نطاق اختصاصات القائد أوتاكرازين⁽¹³⁰⁾. وتكاثرت المطالب والإتهامات المتبادلة بين أنفلوس وأوتاكرازين خلال سنة 1877 في شأن سرقات الجمال وقطعان الماشية والأسلحة النارية وغيرها من الأشياء القيمة.

واستمرت أعمال اللصوصية في البادية، فهدد آنعدام الأمن فيها سلامة الصويرة وطمانيتها. وامتألت المدينة بالمتشردين والمتسكعين من أهل البوادي الذين

(126) توجد عدة روايات لأحداث هذا العهد في : A.E., C.C.C., Mogador 5، 7 نونبر 1873، برومي؛ N.A., R.G. 84، 7 نونبر 1873. ولم يكشف النقاب عن تقارير القائد عمارة المتصلة بالأحداث، لكن يمكن الإطلاع على بعض التفاصيل في الرسائل الجبرية الموجهة له في الموضوع.

(127) الحزنة الحسنية، 7 شعبان 1291/19 شتبر 1874، السلطان مولاي الحسن إلى الخليفة مولاي عثمان.

(128) F.O., 631/5، 21 ماي 1875، و28 ماي 1875، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي. وانظر عن ظهور أنفلوس :

E. Doutté, «Dans le sud marocain, au pays des Anfiou», Revue de Paris (15 mars, 1913), 435-436.

(129) (م.و.م)، محظلة عمارة، 2 صفر 1293/28 نونبر 1876.

(130) (م.و.م)، محظلة عمارة، 11 شعبان 1291/24 شتبر 1875، السلطان إلى عمارة الحزنة الحسنية، 19 شعبان 1291/1 أكتوبر 1875، السلطان إلى الخليفة مولاي عثمان.

كانت صلاهم وثيقة باللصوص المنبئين في حاحا والشياطنة ؛ وفي بعض الأحيان، صدرت الأوامر بالقبض عليهم⁽¹³¹⁾. وقد اجتذبت الصورة إليها، كغيرها من المراسي، الرعاع والدّهاء، وأضى الفلاحين المعوزين الذين استهوتهم الحاضرة فجاءوا إليها أملاً في الإقتيات من فائضها. وأحياناً تورط بعض الحاحيين المنتمين إلى حامية المدينة وحراسها في تزويد بعض العصاة والخارجين على القانون من أبناء قبيلتهم بالسلاح⁽¹³²⁾. ثم إن القائد أنفلوس لم يتردد في الضغط على عامل الصورة لحمله على تسريح أتباعه الحاحيين المسجونين في المدينة⁽¹³³⁾. وهدد أتباع أنفلوس وأنصاره أمن المدينة فيما يبدو، فاتهمهم القائد عمارة بـ«أنهم ملأوا ديارهم بالرماة من الإبالة ومن انضاف إليهم من صعاليك البادية»⁽¹³⁴⁾. وقد سبقت الإشارة إلى أن قواد البوادي كانوا يملكون محلات سكنية بالمدينة، ربما تحولت في بعض الظروف إلى معازل للتحريض على الفتنة والعصيان.

وما يمكن أن يقال عن الأسباب العامة للصوصية⁽¹³⁵⁾، يصح أن يقال عما يقع في حاحا أيضاً. فقد كان التمرد رد فعل على ما كان السكان يعيشونه من فقر مدقع تحت وطأة الضرائب الثقيلة، وكان احتجاجاً على الدولة ونظامها السياسي الجديده الذي حاولت فرضه. كما أنه كان تعبيراً عن العداء للمدينة وللمعاملات الربوية التي يتعامل بها تجارها الأثرياء. ثم إن تمرد الحاحيين هذا يعكس موجة شديدة من الانتفاضات المعبرة عن الإستهاء والقلق للذين عما الأوساط الإجتماعية في

(131) تكل ذلك القميص على الطالب مبارك بن علي (م.و.م)، حفظة عمارة، 11 صفر 1291، 30 مارس 1874، السلطان إلى عمارة.

(132) هناك مثلاً حالة عمر الكرضي (نسبة إلى إدلوكرض) سنة 1874 (م.و.م)، حفظة عمارة، 30 رجب 12/1291 شتير 1874، السلطان إلى عمارة. ويرى مونتاني أن أهل إدلوكرض كانوا جنوداً متميزين (Montagne, Les Berbères et le Makhzen, p. 381).

(133) الخزانة الحسنية، 21 رمضان 1/1291، 17/1291، أنفلوس إلى السلطان:

(134) (م.و.م)، الصورة 3، 20 ربيع الثاني 17/1290، يونيو 1873، مولاي عثمان إلى عمارة.

(135) النظر عن الصوصية بصفتها رد فعل على الفقر والاضطهاد :
Fernand Braudel, *The Mediterranean*, vol II, p. 734 ff (المغرب) وانظر عن الصوصية في المغرب :

Mohammed Kenbib, «Protégés et brigands dans le Maroc du XIX^e siècle et début du XX^e» ; *Hespérie-Tamane*, 29 (1991), 227-248 ; Rahma Bourqia, «Vol, pillage et banditisme dans le Maroc du XIX^e siècle», *Hespérie-Tamane*, 29 (1991), pp. 191-226

المغرب خلال هذه الحقبة الزمنية. وفي سنة 1872، تفجر استياء أهل الحضر من السلطات المخزنية في مراكش، مما أدى إلى إغلاق أسواق المدينة وأبوابها عدة أيام⁽¹³⁶⁾. وفي السنة اللاحقة، أثار الدباغون شغباً صاحباً تحول إلى انتفاضة عارمة في فاس، صبوا فيها جام غضبهم على محمد بنيس ومكوسه المقيمة التي فُرض أداؤها على المجلود⁽¹³⁷⁾. ومن المؤكد أن هذا النوع من الاحتجاج ليس ظاهرة جديدة في تاريخ المغرب. ومع ذلك، فإن هذه الحركات أتت من وضعية جديدة أحدثها التدخل الأجنبي. وقد دفعت نفقات الحرب مع إسبانيا المخزن المركزي إلى فرض ضرائب جديدة أثقلت كاهل الرعية وزادت في استيائها. علاوة على ذلك، فقد طرحت تجاوزات الأجانب والمحميين المتزايدة تحدياً حقيقياً لنفوذ السلطان السياسي وسلطاته، كما شجعت قبائل المغرب الخارجية عن طاعته على مزيد من التمرد والانتفاض⁽¹³⁸⁾.

الضرائب في جنوب غرب المغرب

باشر السلطان المولى الحسن أكبر إصلاح مالي طموح في القرن التاسع عشر، لإحكام قبضته على بوادي المغرب، والرفع من مداخيل الدولة. فأرسل شبكة من الأمناء إلى البوادي لتحصيل الزكاة والأعشار سُموا أمناء القبائل. وكانت تلك أول مرة يقيم فيها موظفون مخزنون إقامة دائمة في البوادي بصفتهم مسؤولين عن تحصيل الضرائب. وفي السابق، تولى الأعيان المحليون والشيوخ مهمة إرسال الواجبات المفروضة من المناطق التي ينتمون إليها. وبالرغم من حاجة المخزن المستمرة إلى

(136) يوجد وصف لأحداث مراكش في رسالة موجهة إلى قائد الصورة ((م.و.م))، مخططة عمارة، 29 جمادى الثانية 1289/3 شتنبر 1872، الهاشم بن أحمد إلى عمارة. وبالرغم من خطورة هذه الأحداث الموصوفة، لم تزل حركة التمرد في مراكش أي اهتمام من المؤرخين.

(137) الناصري، *الإقصاء*، ج 9، ص. 129، بتصور، الوثائق، 3 (1977)، ص ص. 278-280.

Jacques Berques, *L'intérieur du Maroc: XV-XIX^e siècle* (Paris, 1978), pp. 128-129.

Laroui, *Les Origines*, pp. 129-131؛ المنوني، *مظاهر*، ص. 300. [المغرب]

Abdelahad Sebti, «Chroniques de la contestation citadine. Fès et la révolte des tanneurs

», *Hispania-Tamuda*, 29 (1991), 283-312.

(138) Cf. Pascon, *Le Haouz*, 196-199 [المغرب] - وانظر عن قدم ظاهرة التمردات الحضرية في تاريخ

المغرب :

Mercedes Garcia-Arenal, «The Revolution of Fes in 869/1465 and the Death of Sultan

«Abd Al-Haqq al-Marini», in *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*,

University of London, vol. XLI, Part 1, 1978, pp. 43-66.

الإستفادة من مساعدة هؤلاء الأعيان، فإن أمناء القبائل أصبحوا يتحملون أعباء تلك المهمة تحملاً تاماً. زد على ذلك، أن هؤلاء الأمناء أصبحوا يقومون مقام الزوايا، مما يعني إلغاء الإعفاء الضريبي الذي تمتعت به هذه المؤسسات الدينية في الماضي⁽¹³⁹⁾. وبصرف النظر عن كون الصورة مرسى للتجارة الدولية، فقد احتلت أهمية بالغة بصفتها مركزاً إدارياً جهوبياً خلال فترة حكم السلطان مولاي الحسن. وإذا أخذنا في الحسبان أن ساكنة حاحا والشياطمة تفوق ساكنة مدينة الصورة من حيث العدد، أدركنا كيف أن تعميم أداء الواجبات الشرعية على القبائل يشر بمجلب مداخيل تفوق مداخيل مكوس الأبواب والأسواق المحصلة في المدينة ذاتها.

وفي البداية، عين السلطان أمناء أمرهم بالتوجه للشياطمة سنة 1879 وآخرين أرسلوا إلى حاحا سنة 1881⁽¹⁴⁰⁾. ولم تُسند إليهم مهمة تحصيل أعشار المنتجات الفلاحية فحسب، بل تكفلوا أيضاً بمحاربة ما يخلفه قواد القبائل من أراضٍ للمخزن بعد وفاتهم، كما حدث لعبد الله أويبي ولحسن أوتاكرازين وهوالعشرات الكلوي⁽¹⁴¹⁾. فكان المخزن يشرف على جمع غلال الأشجار المغروسة في تلك الأراضي. وعلى العموم، تسجل الأملاك المخزنية في الشياطة وحاحا في كتانيش خاصة تسجيلاً دقيقاً، فيقومها أمناء القبائل بمساعدة الشيوخ المحليين.

وهكذا أصبحت الصورة مركزاً إدارياً لتسيير هذا النظام الضريبي الجديد. إذ تُرسل أعشار الشياطة وحاحا إلى أمين المستفادات في المدينة، كما يشرف هذا الموظف على بيع المنتجات حينما تُجمع الأعشار عينا. ويتوصل الموظفون في مدينة الصورة بجميع الغلات والمحاصيل الفلاحية التي تنتجها الأراضي التابعة للأملاك المخزنية. ثم إن موظفين من المدينة، كالقاضي والعدول المُعينين لهذا الغرض، يساهمون أيضاً في الإشراف على جمع محاصيل الأملاك المخزنية وغلاتها، ويخصّرون بيعها في المدينة⁽¹⁴²⁾. وتساهم هذه الوظائف في تعزيز نفوذ الموظفين المخزنين الذين يسهرون

(139) نوقشت هذه الإصلاحات بالتفصيل في دراسة: التوزاني، الأمناء، صص. 40-43، 149 فما بعد. وللإطلاع على تجربة هذه الإصلاحات على المستوى الجهوي، انظر: المودن، الوادي الغمرية، صص. 279-292.

(140) التوزاني، الأمناء، صص. 46، 149.

(141) سُجلت أراضي هؤلاء القواد في الكناش 80 المحفوظ في الخزنة الحسنية، جهادي الثانية 1299/أبريل - ماي 1882.

(142) الخزنة الحسنية، 10 ربيع الثاني 1297/22 مارس 1880، أمناء الشياطة إلى السلطان؛ (م.و.م.)، محظفة عمارة، 10 ذي القعدة 1296/24 أكتوبر 1879، السلطان إلى عمارة؛ (م.و.م.)، الصورة -

على تدبير شؤون المدينة وأحوالها. وفي هذه الفترة، برز أمين المستفادات بصفته أكثر موظفي الشؤون المالية أهمية في المدينة.

وشُرِعَ في إصلاح إضافي سنة 1884، اصطلاح عليه بـ«الترتيب». وقد انطلق من مضمون اتفاقية مدريد سنة 1880 التي وافقت فيها الدول التي وقعت على ضرورة إخضاع الأجانب والمحميين لأداء الضرائب الفلاحية. وفي سنة 1882، وضعت صياغة لشروط فرض الضرائب على المواشي والمحاصيل الزراعية، وكانت التقنيات المنظمة لمكوس الأبواب جزءاً منها. لكن مقاومة الأجانب حالت دون نجاح الخزن في فرض أداء ضرائب تشمل كافة الناس. إذ أصبح من المفروض وضع حد لإعفاء المرابطين والشرقاء وغيرهم من المستفيدين من ظواهر التوفير والإحترام، الشبيهة إلى حد ما بالامتيازات الملكية الإقطاعية في أوروبا. وأفلت الأجانب والمحميون من الخضوع لمقتضيات النظام الجديد كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولكن إصلاحات أكثر أهمية رأت النور سنة 1884، وتضمنت إحداث تحولات إدارية ومالية. وهذه نقطة لزم فيها المصادر الأجنبية الصمت⁽¹⁴³⁾. وقد وضعت لوائح للأسر وغيرها من الوحدات الإنتاجية للمساعدة على تحديد قيمة الضرائب الواجب أدائها، وتسميها الوثائق الخزنية بعملية «الحرص»⁽¹⁴⁴⁾.

وقد بدأ تحصيل الأعشار من الزوايا بطريقة منتظمة منذ سنة 1883، إلا أن الأمناء واجهوا مقاومة كبيرة في شأنها. فبعد وفاة عمارة سنة 1883، عوضه القائد الرُّكْرَاكِي الدهيلالي عاملاً على الصورة، فنقل إلى الخزن المركزي سنة 1884 خبر الاحتجاجات الصادرة عن مرابطين ينتميان إلى زاوية أمزيلات، ورفضهما أداء الواجبات الشرعية إلى الأمناء في السنة السابقة، فقال متحدثاً عنهما : «فاستظفروا بما عندهم من ظواهر أسلاف سيدنا قدس الله أرواحهم مع ظهور سيدنا نصره الله بأن واجب الزكاة والأعشار يؤخذ من أغنيائهم ويدفع لفقرائهم». غير أن حجة المرابطين

= 4، 27 صفر 1302/18 دجنبر 1884، القاضي أحمد بنالي إلى محمد بن العربي بن المختار. وقد نشرت هذه القضايا عند التزالي، الأمناء، صص. 184-185.

(143) Burke, *Prelude*, pp. 35-36 ; Kenbib, *Les protestes*, pp. 124-131 (الأمناء، صص. 150-152).

(144) اجلاء من 1880/1297-1879، توافرت عدة كتابات في شأن الحرص المتعلق بالمشاهدة وشعكة ويمكن العثور عليها ضمن المجموعات الوثائقية (انظر : قائمة المصادر والمراجع، هنا بالذات، صص. 405-406).

لم تقبل، فما كان منها إلا أن تمرداً بحمة الزاوية القادسية⁽¹⁴⁵⁾. وقد أشهر كثير من المنتمين إلى الزاوية الزكراكية ظواهر التوقير والإحترام التي في حوزتهم في أوجه الأمانة الذين طالبوهم بأداء الزكاة والأعشار⁽¹⁴⁶⁾.

وكان لا بد من اتخاذ إجراءات صارمة لضمان النجاح في جمع الضرائب من سكان البوادي :

فقد ورد علينا أمر سيدنا الشريف صحبة قائد المائة وعشرة من الخيل بالنزول حتى يدفع ما بذمة القبيلة من الأعشار للصورة، وقد امتثلنا أمر سيدنا الشريف. ومنذ نزولنا، صاروا يدورون على من لم يدفع عشوره من القبيلة بمباتهم حتى لم يبق منه إلا ما حرص على الباقيين الساكنين بالبلدة مدة الحرس. ولما حرص عليهم ما عندهم، انتقلوا لحالمهم ببلادهم⁽¹⁴⁷⁾.

الحركة إلى سوس

أما سوس، حيث كانت مراقبة المخزن غير مباشرة وأقل قوة، فلم تتمكن الدولة من تطبيق نظام ضريبي منتظم وقار فيها. ومع ذلك، ظل فرض المراقبة على الأوضاع في سوس من أولويات المخزن المركزي. كما شكلت الدسائس الأجنبية على ساحل واد نون حافزا آخر دفع بالسلطان إلى التفكير بحزم في تعزيز سلطته في أقصى جنوب البلاد. وفي سنتي 1863-1864، أرسل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن خليفته سيدي الحسن في حركة إلى سوس لجمع الضرائب، وبقيت هذه الحركة الأولى الكبيرة هناك خمس سنين. وكانت الحركة - وتسمى أيضا المهلة، وإن كان هذا

(145) الخزانة الحسنية، شوال 1/1301 غشت 1884، المولاي إلى السلطان.

(146) الخزانة الحسنية، 16 شعبان 1302/31 ماي 1885، من البشير والحامي (أمني زكراكية) إلى السلطان. وحاول أثناء الشياظمة منذ 1880 تحصيل الزكاة والأعشار من الزوايا الزكراكية، فعندهم السلطان ونههم على احترام حقوق الزاوية المذكورة. (ظهر سلطاني مؤرخ في 14 ربيع الثاني 1297/26 مارس 1880). وأشكر الطيب عمارة الذي زودني بنسخة من هذه الوثيقة وبوثائق أخرى عن الزكراكيين.

(147) الخزانة الحسنية، 10 ذو الحجة 1302/20 شتنبر 1885، خليفة سعيد بن عمر الشياطمي إلى السلطان. حين ترجمت هذا المقتطف من الرسالة إلى الإنجليزية، ترجمت كلمة «النزول» إلى dragon أي التنين. انظر الصرف الذي قدمه عبد الرحمن المودن في :

Abderrahman El-Mouden, «Etat et société rurale à travers la harka au Maroc du XIXe siècle», The Maghreb Review, 8 : 5-6 (1983), 142.

المصطلح الأخير يعني في الحقيقة خيم السلطان - الوسيلة الرئيسة التي اعتمد عليها السلطان لرد القبائل الخارجة عليه إلى طاعة المخزن⁽¹⁴⁸⁾. وقد رافق الخليفة سيدي الحسن في حركته تلك عددٌ كبيرٌ من أهل حاحا والشاظمة⁽¹⁴⁹⁾. وجمع المخزن الضرائب من تارودانت ومن المناطق والقبائل السوسية التي استطاع دخولها كتيوت ودمسيرة ونفيغة وشتوكة وراس الواد ومسكنة والجبال، إلخ. (انظر الخريطة 6). وإلى جانب الزكاة والأعشار، استخلص المخزن من القبائل الهدايا والدعائر ثم الجزية التي أداها اليهود في تارودانت وشتوكة وراس الواد. وبلغ مجموع الأموال المحصلة 3,587,624 أوقية⁽¹⁵⁰⁾.

وكان الدافع الأساسي إلى تلك الحركة هو بالضرورة جمع الأموال التي اشتدت الحاجة إليها بعد الحرب مع إسبانيا. وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك سبيل لتجنب استعراض المخزن لقوته على هذا المنوال للتخفيف من درجة عصيان القبائل وردع محاولات التهريب في المناطق القصية من سوس. غير أن الحركة التي قادها الخليفة السلطاني لم تتمكن من التوغل في قلب السوس الأقصى⁽¹⁵¹⁾. وظلت الرسوم الجمركية المؤداة في الصورة الوسيلة الوحيدة لحصول المخزن على بعض المداخل مقابل التجارة النشطة في بعض جهات سوس غير الخاضعة للتسيير المخزني المباشر⁽¹⁵²⁾.

ومع ذلك، ما لبثت الدسائس الأجنبية أن أصبحت تشكل تهديدا متزايدا لهذا النسق، وتحديدا حقيقيا لسيادة السلطان في المناطق الجنوبية. وقد خطط للدسيسة الأولى جاكوبو بترل (Jacobo Butler)، وهو تاجر إسباني وفائب قنصلي سابق في الجديدة، فذهب في رحلة إلى واد نون رفقة إسبانيين آخرين قصد التباحث فيها سرا مع الحبيب بيروك. ولما فشل الطرفان في التوصل إلى أي اتفاق، أسر الشيخ بيروك محادثيه الثلاثة. واستغرقت المفاوضات المطولة ثمان سنوات بين القنصليات الأجنبية

(148) Cf. Berque, *L'Intérieur*, pp. 482-483.

(149) 4 · Mogador A.E., C.C.C., 29 مارس 1864، هوي (Huet). وبعد أكثر من خمس سنوات، أرسلت حركة أخرى إلى سوس (F.O., 174/72)، 30 نوفمبر 1869، كاستسن إلى دراموند هاي.

وانظر عن المصطلحات المستعملة في الوثائق : El-Mouden, «Etat et société», pp. 141-142.

(150) الخزانة الحسنية، 1863/1280-1864، لائحة بالضرائب المحصلة من قبائل سوس.

(151) تبادل الخليفة سيدي الحسن الرسائل مع الحسن أبهاشم في شأن الحلة وأخبارها. (وثائق آل بومدية،

30 ربيع الأول 1280/14 شتير 1863).

(152) انظر، ها باللات، صص. 336-338.



الخريطة 6 : التقسيمات السياسية جنوب مصر.

والتجار وكبار أعيان سوس من جهة والمخزن من جهة ثانية، قبل أن يوافق بيروك على سراحهم سنة 1874 مقابل فدية مالية قدرها 27,000 ريال. وقد أُرغم المخزن على تسديد جزء كبير من هذا المبلغ للإسبانيين⁽¹⁵³⁾. وأثبتت هذه القضية أن السلطان لم تكن له سلطة على أيت باعمران، بل كاد هذا الحادث أن يؤدي إلى تدخل إسبانيا في سوس. وعلى أثر قضية بتلر، تكثفت الجهود الأجنبية من أجل الحصول على موطن قدم في سواحل المغرب الجنوبية.

وفي سنة 1878، أرسل الإسبان مركبا يجوب السواحل الجنوبية بحثاً عن محطة الصيد التي تنازل لهم عنها المغاربة نظرياً في إطار اتفاقية تطوان المبرمة بعد حرب 1860. وقد نزل أعضاء البعثة الإسبانية في إفني، ثم بدأوا يجرون اتصالات مع السكان المحليين هناك⁽¹⁵⁴⁾. فما كان من الحسين أوهاشم إلا أن كتب إلى المخزن المركزي وإلى أولاد بيروك أيضاً، وحث أيت باعمران - حسب القنصل البريطاني في الصويرة - على إحراق بيوت سكان إفني. كما أرسل الحسين أوهاشم مبعوثه إلى مختلف أرجاء سوس لمقاومة الإسبان⁽¹⁵⁵⁾. وطلب القنصل الإسباني في الصويرة من الحبيب بيروك أن يقلع عن صد الإسبان وإبعادهم، بدعوى أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن تنازل لهم عن قطعة من الأرض. وحين استفسر بيروك المولى

Miège, III, p. 323-326 ; Miège, Doc., pp. 117-122 (mai 1869, Beaumier) ; Leared, (153) Maroc, pp. 362-365 ; A. Le Chatelier, Tribes du sud-ouest marocain (Paris, 1891), p. 80 ; Oskar Lenz, Timbuctou: voyage au Maroc, au Sahara et au Soudan (Paris, 1886), p. 360 ; B.L., Add 39000, 1 December 1871, Hay to Layard ; A.E., C.C.C., Mogador 5, 1^{er} octobre 1874, Beaumier.

أحاط أبراهام قرقوز المخزن علماً بتفاصيل المرحلة الأخيرة من التسمية (وثائق آل قرقوز، 13 رجب 1291/26 غشت 1874، 26 رمضان 1291/6 نونبر 1874، و21 شوال 1291/1 دجنبر 1874، موسى بن أحمد إلى قرقوز).

(154) 1291/26 غشت 1874، 24 يناير 1878، و6 فبراير 1878، قرقوز إلى ماثيوز ؛ F.O., 174/85، 4 يناير 1878، و4 فبراير 1878، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي. [المغرب] - بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني، الوثيقة 339، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 15 صفر 1295/18 فبراير 1878، صص. 440-441.]

(155) F.O., 174/85، 14 فبراير 1878، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي.

الحسن عن مدى صحة الإدعاءات الإسبانية، أنكر السلطان ذلك بشدة في رسالته الجوابية⁽¹⁵⁶⁾.

وفي سنة 1879، صارت الطريق الممتدة بين الصويرة وسوس في غاية الخطورة بسبب الجماعة واضطراب الأحوال في البوادي. وتحتاج القوافل عند مرورها بأراضي إداوتان الموسومة بالغدر إلى رقعة حوالي مائتي رجل مسلح. وحتى عندما تتوافر لهم مثل هذه الحماية، فإن قطاع الطرق كانوا يطلقون النار على الشارين منهم ويسرقونهم⁽¹⁵⁷⁾. وهكذا تعددت دعاوي التجار الصوريين ضد أهل سوس وغيرهم من سكان المناطق الواقعة على طول الطرق التجارية⁽¹⁵⁸⁾. وبدأت مطالب الحسين أوهاشم تتراكم أيضاً، فالتمس من السلطان الحصول على تعويض مالي قيمته 55,000 ريال عن مقتل خمسة يهوديين كانوا ينقلون كميات من سلعه. وقد أمر السلطان وسيطه، عبد الواحد المازز في أكادير، بتحقيق تفاهم مع القبائل الموجودة على طول الطرق المؤدية من الصويرة وإليها⁽¹⁵⁹⁾.

وقد دفعت هذه الصعوبات تجار مرسيليا إلى الإنصال بالحسين أوهاشم أملاً في إنشاء وكالة تجارية فرنسية في الساحل الجنوبي. وزاد إنشاء تاجر بريطاني لمركز تجاري في رأس جوبي بطرفاية، سنة 1879 (انظر فيما بعد) - زاد في التعجيل بالمبادرة الفرنسية. واتخذ كوهن وجوليان وشركاؤهما المارسيليون وكلاء لهم في الصويرة، نذكر منهم على الخصوص يوسف المليح ومردخاي بنسعود اللذين كانا يشتغلان أيضاً وكيلين للحسين أوهاشم. وبدأت هذه المؤسسة التجارية تلتزم مساندة رسمية لمشروعها من وزارة الخارجية الفرنسية. وقد أرسلت الباخرة «أنجو» (Anjou) إلى الساحل لإقامة علاقات تجارية. وتذكر المصادر الأجنبية أن السلطان مولاي الحسن أرسل الأموال إلى الحسين أوهاشم وأهداه داراً بمخازنها في الصويرة، علاوة على

(156) الوثائق، 3 (1976)، صص. 465-468، (3 عرم 18/1294 يناير 1877، السلطان إلى الحبيب بيروك).

(157) Mogador 6، A.E., C.C.C., 18 غشت 1879، هلوي.

(158) الخزانة الحسنية، 19 جمادى الثانية 1297/29 ماي 1880، السلطان إلى علال أبيهي (م.و.م.)، عفتة عمارة، 18 جمادى الثانية 1297/28 ماي 1880، السلطان إلى عمارة.

(159) وثائق آل بودمية، 21 رجب 1297/29 يونيو 1880، السلطان إلى الحسين أوهاشم، A.N., 4. S.O.M., Afrique IV, 12 يونيو 1880، ماهون (Mahon)، N.A. T61/13، طنجة : 14 يونيو 1881، ماثوز.

تسهيلات في أداء الرسوم الجمركية على سبيل السلف لوكلائه التجارين في مرسى هذه المدينة. لقد تردد سيد إلغ في ربط علاقات تجارية مع الفرنسيين دون موافقة من السلطان. ومهما يكن، فإن مهمة المركب «أنجو» باءت بالفشل. وفي السنة اللاحقة، حينما اتجه أحد وكلاء الحسين أوهاشم إلى الصورة للحصول على الإمتيازات المذكورة، أخبره الأبناء بعدم توصلهم بأي تعليمات من السلطان في الموضوع. ولذلك، استؤنفت الإتصالات مع الفرنسيين. لكن الحسين أوهاشم رفض مرة أخرى الموافقة على المقترحات الفرنسية خوفا من ردود فعل السلطان. واتجه جاكوتي (Jacquetty) لوزارة خارجية بلاده، دون أن يفلح في الحصول على اعتراف الحكومة الفرنسية بأن الحسين أوهاشم سلطة مستقلة ذات سيادة⁽¹⁶⁰⁾.

وبدأ المخزن يخطط لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة لإجهاض المحاولة الخطيرة التي اعتبرها مهددة لوحدة المغرب. إذ شرع التاجر البريطاني دونالد مكنزي (Donald Mackenzie) في بذل الجهود للحصول على مساندة الحكومة البريطانية والغرفة التجارية من أجل فتح مرسى عند رأس جوبي. وأكد مكنزي أن هذا المرسى كفيل بتحقيق الهيمنة البريطانية على الجزء الأكبر من تجارة السودان الغربي المربحة⁽¹⁶¹⁾. وادعى أن محمد بورك قد تنازل له عن قطعة أرض خلال تسوية أبرماها في أبريل 1879. وبدأت العمليات بسرعة من رأس جوبي. وعند انتهاء السنة، تحول المشروع إلى مؤسسة تجارية تحمل اسم «شركة شمال غرب إفريقيا» (Northwest African Company)⁽¹⁶²⁾.

(160) انظر من هذه الأحداث :

Miège, III, pp. 308-316 ; F.V. Parsons, *The Origins of the Morocco Question 1880-1900* (London, 1976), p. 106.

، 4 ، dos. IV ، A.N. ، S.O.M. ، 12 يونيو 1880 ، 23 يونيو 1880 ، 24 يونيو 1880 ، ماهون ، 10 رجب 1297/18 يونيو 1889 ، الحسين أوهاشم إلى ماهون (يمكن الإطلاع على الوثيقة الأصلية عند ميج 171) ؛ (Miège, Doc, p. 171) ، 6 ، A.E. ، C.C.C. ، Mogador ، 25 يونيو 1880 ، ماهون ، مرسيليا : 27 غشت 1880 ، كوين وجوليان وشركاه إلى وزارة الخارجية الفرنسية ؛ N.A. ، 13/13 ، T61 ، طنجة : 14 يونيو 1881 ، ماثوز ؛ F.O. ، 174/105 ، 26 أكتوبر 1881 ، بايتون إلى دارموند هاي.

(161) Donald Mackenzie, *The Flooding of the Sahara* (London, 1877), pp. XI, 197

(162) انظر عن تاريخ هذه الشركة :

F.V. Parsons. «The North-west African Company and the British Government, 1875-

، 309-299 ، III ، Miège ، 1 (1958) ؛ *Historical Journal* ، I (1895) ؛ يرى المختار السوسي أن محمد

بورك استقر في طرفاية سنة 1874-1873/1290 (المصوّل، ج 19، ص. 278).

وكان رد فعل السلطان مولاي الحسن سريعا فقال : «إذا لم نجعل بذلك، فإنه يحصل الضرر الفادح لمرسى الصويرة وللمغرب كله». وبينما تردد ممثلو الحكومة البريطانية في المغرب في تقديم السند الكامل لمغامرة مكينزي، أكدوا أن الموضوع الذي توجد فيه المصلحة التجارية ينتمي إلى مجال لا يخضع لاختصاصات السلطات المغربية. وهو أمر لم يقبله المخزن الذي عزم على حث البريطانيين على «غلق أبواب المضرة التي فتحها مكينزي بإنهائهم من تلك الناحية» على حد تعبير السلطان. واقترح البريطانيون فتح أكادير أمام التجارة، وتلك فكرة دعت إليها منذ سنوات شركة فوروود للملاحة (Forwood Steamship Co) - وهي خط بحري من ليقربول يقدم خدماته للمغرب - والغرفة التجارية في مانشستر. وفي تلك الظروف الحرجة، رفض المخزن الإقترح، فأمر المولى الحسن نائبه محمد بركاش بأن ينقل إلى بريطانيا الحجج التالية : «فأعلمهم بأن أكدير دشرة على حجرة ملتفة بالغابة وسط قبيلة إداوتنان - وهم جبالة لا تناهض الأحكام ولا يحصل لهم به الغرض، لأن حكمه حكم الصويرة»⁽¹⁶³⁾. وأرسل المخزن مبعوثين عنه لعرقلة تلك المحاولة، فأحرقت بناية خشبية كان قد أقامها مكينزي، ثم أستنفرت القبائل المجاورة للمقاومة⁽¹⁶⁴⁾.

ويُحتمل أن يكون اقتراح بعض الفصائل من أيت باعمران بفتح مرسى للتجارة الفرنسية نابعا من تخوفها من مساهمة محطة مكينزي في حرمانها من عائدات تجارة القوافل. وفي هذا الإطار، حاول الفرنسيون الحصول على مساندة الحسين أوهاشم، كما كانت لدحمان بيروك المنافس لأخيه محمد يد في المشروع الفرنسي⁽¹⁶⁵⁾.

وفي الأخير، قامت مجموعة من تجار الصويرة - هم كورتيس (Curtis) وبراور (Brauer) ويول (Yule) وبروم (Broom) - بتأسيس «شركة سوس وهمال إفريقية للتجارة» (The Sus and North African Trading Company). وقد عزموا على فتح مرسى عند أركسيس بين واد نون وماسة. ثم ادعت الشركة أنها وقعت اتفاقية سنة

(163) ابن زهران، إلخاف، ج 2، ص. 333-335 (22 رمضان 1297/28 غشت 1880، السلطان إلى بركاش) ؛ وتوجد نسخة للوثيقة الأصلية في : Nehili, *Lettres chérifiennes*, doc. XLVIII.

وانظر عن الموقف البريطاني: Mitge, III, pp. 345-346.

(164) Donald Mackenzie, *The Khalfate of the West* (London, 1911), pp. 162-169 ; Joseph C. Lee, «The North-West Coast of Africa», *Journal of the Manchester Geographical Society*, 2 (1886), pp. 146-147.

(165) Mitge, III, pp. 314-315

1880 مع شيوخ أيت باعمران، فباركها الحسين أوهاشم. وإذا كان أوهاشم قد ساند المشروع فعلا، فإنه ما لبث أن انسحب وتخل عنه. وفي غضون ذلك، بدأ السلطان مولاي الحسن يستعد للقيام بحركته الأولى إلى سوس⁽¹⁶⁶⁾. وأخفقت هذه المبادرات في الحصول على مؤازرة قوية من الحكومتين البريطانية والفرنسية على حد سواء. وعارض جون دراموند هامي مشروع «شركة سوس وشمال إفريقيا للتجارة» حديثة التكوين معارضة تامة. وقد فشل جاكوتي هو أيضاً - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - في الحصول على مساندة وزارة الخارجية الفرنسية. غير أن هذه الإخفاقات لم يكن لها أدنى تأثير على موقف السلطان الذي رأى في هذه المحاولات الأجنبية في سوس تهديدا حقيقيا. وفيما يتعلق بمصير المغرب، فإن الحكومات الأجنبية ساندت هذه المؤامرات مساندة ضمنية⁽¹⁶⁷⁾.

وقد برزت هذه الدسائس الأجنبية المدبّرة في الجنوب الغربي قيام السلطان مولاي الحسن بتوجيه حركة لسوس⁽¹⁶⁸⁾. ويمكن أن تدخل هذه الحركة أيضا في سياق البرنامج الإصلاحي الواسع للمولى الحسن، بجانبه العسكري والإداري. كما

⁽¹⁶⁶⁾ Ibid., pp. 316-318 ; F.O., 174/105, 9 November 1881, «Extract from the Prospectus of the Sus and North African Trading Company (It.d)» ; W.H.C. Andrews, A Pamphlet and Map of Southern Morocco or «Sus» and «Ait Bou Amran» (London, 1884), pp. 7-11.

وهو أن الحسن أوهاشم وقع تسوية بين التجار الأربعة وأيت باعمران. وتوجد هذه الوثيقة مترجمة عند : E. Gérenton, «Les expéditions de Moulay el Hassan dans le Sous : 1882-1886», R.C., (1924), p. 268.

إسماعيل بن الصغير، «كورتيس وشركة سوس وشمال إفريقيا»، في مدينة تزنيت وبانيتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في أكادير، 1996، صص. 73-83. (المغرب).

⁽¹⁶⁷⁾ Miège, III, pp. 316-318, Parsons, Origins, pp. 106, 174.

⁽¹⁶⁸⁾ عندما وصل السلطان إلى سوس، أوضح في ظهور الأهداف المتوخاة من الحركة ((ابن الحاج، «الذور»، ج 1، 29 شعبان 16/1299 16 يوليوز 1882)). ويقول الناصري (الإسكندرية، ج 9، صص. 174-175) إن الهدف الرئيسي هو منع الإسبان من «تملك بعض المراسي السوسية» التي حصلوا عليها بعد الحرب مع المغرب في 1860، والحيلولة دون استمرار تجارة التهريب. وتؤكد وجهة النظر هذه الرواية الشفهية المدونة عند :

Louis Arnaud, Au temps des «Méchelles» ou le Maroc de 1860 à 1912 (Casablanca, 1952), p. 61.

واحجج مكزي على توجيه الحركة السلطانية لسوس بهدف تدمير رأس جوبي (Khalife, pp. 170-172). كما اعتقد البعض الآخر أن الحركة استهدفت معاقبة القبائل التي وقعت اتفاقية مع كورتيس -

يمكن اعتبار حركة سوس جزءاً من مجهود استهدف فرض مراقبة حقيقية على البوادي وتوفير مداخيل مالية كانت الدولة في حاجة إليها. وأخيراً، كانت الحركة الحسنية إلى سوس ترمي إلى تعزيز سيادة السلطان وتدعيمها في مناطق أصبحت فيها موضع كثير من الشكوك والتساؤلات⁽¹⁶⁹⁾.

وكانت حركة مولاي الحسن سنة 1882 محاولة لإعادة سوس إلى دائرة السلطة المخزنية عن طريق التوفيق بين تقديم التنازلات ومحاولة كسب حلفاء وأنصار جدد. وتوطد العزم على فتح مرسى للتجارة في أسكا، فصدرت ظواهر سلطانية أعلن فيها عن إنشاء المرسى الجديد تيسيراً للمبادلات التجارية على قبائل أيت باعمران وتكنة. ثم تجلبت الأقوات إلى هذه المناطق لماعانها من الجفاف مدة أربع سنوات. وقد فتح مرسى أكادير رسمياً لجلب المؤن إلى المحلة السلطانية. ومع ذلك، صادفت الحركة مشاكل عويصة من حيث التزود بالمؤونة، فمجزت عن تجاوز منطقة تزنت وأكلو. واضطرت الحركة إلى العودة من حيث أتت نتيجة الجوع الذي آشتد بالمشاركين فيها وفرار بعضهم منها⁽¹⁷⁰⁾. وهكذا لم يستطع المولى الحسن الذهاب في حركته إلى أبعد من كوكليم أو مجاط وتهدة الزعماء الجنوبيين. كما أنه لم يفلح في التخلص من محطة مكثري التجارية. واستمر الإسبانيون يطالبون بالحصول على موضع في الجنوب الغربي

= رجاءه (Andrews, Pamphlet, p. 11). يبدو أن لكل هذه العوامل أهميتها في إطار الحركة إلى سوس، انظر :

Montagne, *Les Berbères et le Makhzen*, pp. 111-112 ; Gérenton, «Les expéditions», pp. 267-269.

(169) Cf. Berque, *L'intérieur*, pp. 482-483. قُرس الحركات بالتفصيل في :

Daniel Nordman, «Les expéditions de Moulay Hassan», *Hespérie-Tamania*, 19 (1980-1981), pp. 123-152; Mohamed Anif, «Les harkas hassaniennes d'après l'œuvre d'A. Ibn Zaïdane», *Hespérie-Tamania*, 19 (1980-1981), pp. 153-168.

(170) انظر من التفاصيل المتعلقة بالحركة، انظر :

Gérenton, «Les expéditions», pp. 269-275; Arnaud, *Au temps*, pp. 61-63, Foucauld, *Reconnaissance au Maroc*, pp. 343-346، ج 9، صص. 174-177، *E.O.*, 174/291، 2 يونيو 1882، باهون. كانت تجري مفاوضات مع الحسين أرواشم الذي ظل يصح أعيان تقدم الحركة. (وثائق آل بوحمزة، 9 رمضان 1299/25 يوليو 1882، السلطان إلى الحسين أرواشم). توجد تفاصيل دقيقة ويومية عن تقلبات الحركة والمراحل التي عبرها عند ابن الحاج في الجزء الأول من «الدرر».

من المغرب⁽¹⁷¹⁾. ومع ذلك، كانت حركة 1882 أول خطوة في طريق إعادة منطقة سوس إلى حظيرة المخزن. ولا شك في أن تعيينات عديدة لقواد وقضاة في أكلو وأيت باعمران فضلت أكثر قليلاً من الاعتراف بالنظام السياسي القائم⁽¹⁷²⁾، ومع ذلك عرض زعماء أمثال دحمان بيروك، استقلالهم للخطر إلى حد ما، لما قلّدوا مناصب مخزنية. وعلاوة على ذلك، فإن كسب تأييد قبائل أيت باعمران لقضية المخزن عجل بتحطيم آمال كورتيس ومجموعة «شركة سوس وهمال إفريقيا للتجارة». وفي الأخير، تحصنت مدينة تنزيت بأسوار منيعة، ومنذ ذلك الحين صارت تعتز معقل المخزن الرئيس في سوس⁽¹⁷³⁾. وبهذا المعنى، لم تكن حركة سوس سنة 1882 سوى المرحلة الأولى في سياق الجهود المبذولة لإخضاع الجنوب الغربي لحكم السلطان.

غير أن الدسائس الأجنبية في السواحل الجنوبية لم يُقَصَّ عليها بعد. فما أن غادرت الحملة السلطانية منطقة سوس، حتى آستأنفت القبائل مبادلتها التجارية مع مكنتزي الذي تمكن من تحصين محطته تحصيناً متيناً. وفي مطلع سنة 1883، وقع عدد من الشيوخ في المنطقة القريبة من الحصن اتفاقات وتعهّدت مع مؤسسة مكنتزي⁽¹⁷⁴⁾. وهكذا بدأ الزحف من جديد في اتجاه السواحل الجنوبية. وعلى الرغم من تحذيرات المفوضية البريطانية في المغرب لمواطنيها، سارع كورتيس رفقة زميله أندروز (Andrews) إلى التوجه بمركب نحو أركسيس حيث توجد قبيلة أصبوها. وتمكن البريطانيان من كسب تعاون السكان المحليين معهما، ففرغا هناك شحنتهما المتكونة من 8,000 كيس من الشعير والأرز. ثم شُحن المركب بمنتجات أخرى وغادر المنطقة تاركاً كورتيس وأندروز في عين المكان وأرسل السلطان ابن أخ له، هو مولاي الكبير بن محمد بن سليمان، وبعزة السريفي. وكان الاثنان قد اختيرا مهمة في المنطقة خلال الحركة السلطانية الأخيرة. فقبض على التاجرين البريطانيين وسُخِرَا إلى الصورة. وادعى أندروز أن اعتراض المخزن على أعمال مؤسستهما التجارية كان

(171) استمرت المباحثات مع الإسبانين للاتفاق على موضع معين. وحمل البريطانيون المخزن مسؤولية حماية ممتلكات البريطانيين في رأس جوبي، بينما أصر السلطان على عدم مشروعية تلك المحطة التجارية.

(172) عُيِّن 41 قائداً، حسبما جاء في تقرير عسكري فرنسي عن الحركة. (M.G., Maroc 3H21, 1883.)

(173) (Eckmann)؛ وانظر عن تعيين دحمان بيروك: السوسي، المصوّل، ج 19، ص. 279.

(174) Segonzac, Am Coeur, p. 273.

(174) Lee, «North-West Coast», p. 148. ويتحدث التاجر لي عن استئناف القبائل للتجارة مع المحطة

البريطانية في نوفمبر سنة 1882.

بسبب رشاري حصل عليها من الإسبانين⁽¹⁷⁵⁾. وبالفعل، وصل دحمان بيروك مع عدد من موظفي المخزن إلى الصورة بعد ذلك ببضعة أشهر، للذهاب إلى السواحل الجنوبية على متن مركب إسباني والسيطرة على المرسى⁽¹⁷⁶⁾.

وكان رد المخزن المركزي على تهديد الدسائس الأجنبية لسلطته أن عزز مكانته في سوس. واستمر وصول المؤن إلى أكادير، وتم التجنيل بأشغال البناء في أساك⁽¹⁷⁷⁾. ولكن هذه الجهود المكثفة لم تكن كورتيس عن عزمه. بل قيل إنه ظل يرشو أهل أكلو وأيت باعمران. وقد قبض على وكلاء كورتيس الذين أرسلهم من الصورة إلى سوس لاستخلاص ديونه هناك (وكانت لكورتيس مطالب كثيرة تشمل مخزونات البضائع التي خلفها في أركسيس والتي بلغت قيمتها حوالي 8,954 جنيه إسترليني). وقد اعتبر المخزن مطالب التاجر البريطاني هذه غير مشروعة، لأن تلك السلع كانت في الأصل مواد مهرة. وعلاوة على ذلك، فقد قبض على بوعزة السريفي بعد اعتراف البريطانيين بموافقة على السماح لكورتيس بتفريغ المؤن في البر⁽¹⁷⁸⁾. وبالفعل، تمكنت السلطات المغربية من وضع حد نهائي لأنشطة كورتيس في أيت باعمران. بل استطاع المخزن، بتعزيز سلطته في سوس، أن يمنع القبائل من المتاجرة مع مكنازي إلى درجة أن تجارة المحطة البريطانية توقفت أو كادت في سنة 1884⁽¹⁷⁹⁾.

وفي السنة نفسها، بدأ السلطان مولاي الحسن يستعد للقيام بحركته الثانية إلى سوس، أي قبل انطلاقها بستين. وبهذا تحولت الصورة إلى مركز مالي لتنفيذ عمليات المخزن في سوس. وقد تقرر توظيف مداخليل الرسوم الجمركية المحصلة من المرسى إلى جانب مداخليل الضرائب الجديدة (الزكاة والأعشار) التي فرض أداؤها على سكان

(175) ابن زيدان، إتحاف، ج 2، صص. 381-382 (29 جمادى الثانية 1300/7 ماي 1883، السلطان إلى بركاش)؛ انظر: Andrews, Pamphlet, pp. 12-16، بالإضافة إلى تقارير القنصلية البريطانية في الصورة. F.O., 635/3، 16 مارس 1883، ملكة القنصلية: F.O., 99/215، أبريل 1883.

(176) N.A., R.G. 84، 23 ماي 1883، قرقرز إلى ماثوز.
(177) ابن زيدان، إتحاف، ج 2، ص. 395، (30 جمادى الأولى 1300/8 أبريل 1883، السلطان إلى بركاش)؛ الصديقي، إتحاف، ص. 119؛ الحفظة الحسنة، 12 ذي الحجة 14/1300 أكتوبر 1883، أحمد الصوي إلى السلطان.

(178) ابن زيدان، إتحاف، ج 2، صص. 383-386؛ Andrews, F.O., 99/216، p. 31.

(179) Mackenzie, Khalifat, p. 189.

الشياطنة وحاحا في الإنفاق على العسكر النظامي الجديد الذي نزل بسوس. ولوحظ أن نفقات سنة 1883 بالصورة قد تجاوزت المداخل المستمدة من الرسوم الجمركية بما قدره 476,520 أوقية⁽¹⁸⁰⁾. وفي شهر واحد من سنة 1884، أرسلت 7,201 أوقية لإنفاقها في بناء أسوار ترزيت، كما أرسل مبلغ آخر قدره 6,568 أوقية مؤونة للأمنيين المكلفين بأعمال البناء. وكان عسكر ترزيت المتكون من 235 جندي وثمانية (8) قواد يحصل على راتب إجمالي قدره 46,911 أوقية من أجل المؤونة، بينما بلغت المؤن المخصصة للمحلة في سوس ما يقارب 32,123 ؛ هذا، بالإضافة إلى 3,711 أوقية أرسلت لتغطية مصاريف نقل ألف كسوة عسكرية إلى سوس. وتعاادل هذه المصاريف قرابة 74% من مصاريف الشهر الإجمالية، وتفوق المصاريف المداخل الإجمالية بأزيد من 20,000 أوقية⁽¹⁸¹⁾. ولم يكن المال هو وحده الذي يُرسل من الصورة، بل كان يتوجه منها المهندسون أيضا؛ كما كانت ترسل منها المؤن إلى العساكر في سوس⁽¹⁸²⁾. وكانت الضرائب المحصلة من المناطق النائية عن الصورة ذات أهمية كبيرة في تمكين المخزن من الإستعداد للحركة الثانية المرتقبة إلى سوس. ويسرت المحاصيل الزراعية الجيدة لموسمي 1884 و1885 تصدير كميات هامة من الحبوب إلى فرنسا⁽¹⁸³⁾. ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الحبوب التي جمعها أمناء القبائل على هيئة أعشار قد بيعت لتجار الصورة. وبهذا أستطاع المخزن تحقيق مزيد من المداخل من الرسوم الجمركية المحددة في ريال واحد عن كل فنيقة من الزرع (والفنيقة مكيال للحبوب)، ونصف ريال عن كل فنيقة من الدرة أو الشعير أو من الحبوب الأخرى. وبما لا شك فيه أن المخزن قد أرسل إلى سوس بعض النقود المحصلة

(180) الخزانة الحسنية، الكناش 120. هذه العملية الحسابية من إنجاز التزائي (الملاء، ص. 107).

(181) الخزانة الحسنية، الكناش 120، جمادى الأولى 1301/فبراير - مارس 1884. وقد أوضحت تكاليف الإنفاق على العسكر في سوس وترزيت في الأشهر اللاحقة.

(182) الخزانة الحسنية، 16 ذي الحجة 1300/18 أكتوبر 1883، إدريس بن محمد بنيس ابن الحسن وفرج إلى السلطان مولاي الحسن، 1 ربيع الأول 1301/31 دجنبر 1883، [...] إلى السلطان، 7 جمادى الثانية 1301/5 مارس 1884، بنيس ابن الحسن وفرج إلى السلطان، 12 ذي الحجة 1300/4 أكتوبر 1883، أحمد المبري إلى السلطان.

(183) الخزانة الحسنية، 15 ذي الحجة 1301/6 أكتوبر 1884، 19 رجب 1302/4 ماي 1885، 23 رجب 1302/8 ماي 1885، 8 رمضان 1302/21 يونيو 1885، محمد بن عبد الرحمن بيهشة، ومحمد ابن زاكور، وعبد الرحمن بن الحسن.

من الرسوم ومبيعات الحبوب، كما أرسلت بعض الحبوب إلى سوس مباشرة تهيئاً للحركة المرتقبة⁽¹⁸⁴⁾. فتم تخزينها في «مطامير» سوس⁽¹⁸⁵⁾.

ولعبت قبائل حاحا ومتوكة دوراً بالغ الأهمية في الحركة، إذ زودتها باللوازم وبسواعد الرجال. ففي ربيع 1884، تلقى أمناء إداويسارن والقائد أحمد بن مبارك الزلطني أوامر بالشروع في التحضير للحركة⁽¹⁸⁶⁾. وفي أوائل سنة 1885، كان الزلطني قد بدأ عملياته في أيت باغم - وكانت الحركة إلى سوس قد بدأت فعلاً، بوجود بعض عساكر الحركة (الذين كانوا يسمون حُرُكاً) في سوس سلفاً⁽¹⁸⁷⁾. وما لبث قائدا حاحا الآخرون - وهما المحجوب بن أحمد الكلولي وعدي بن علي النكناني - أن شرعا مع أمناء المنطقة في جمع الجمال والخيل، ببعض الصعوبة، قصد الحركة إلى سوس⁽¹⁸⁸⁾. وفي ربيع 1885، تلقى عدي بن علي النكناني أوامر بالإنطلاق والذهاب في الحركة⁽¹⁸⁹⁾. وكان أحمد بن مبارك الزلطني في هذه المرحلة منهمكا في جهوده الهادفة إلى تحقيق التصالح وتصفية الخلافات القائمة بين قبائل أيت باعمران⁽¹⁹⁰⁾. كما بدأ الكلولي يؤدي دوراً طليعياً في التمهيد للحركة، حين حاول هو أيضاً أن يقضي على الفتن القائمة بين مختلف الفصائل المتصارعة في السوس الأقصى⁽¹⁹¹⁾.

(184) الخزانة الحسنية، 13 شوال 1302/26 يوليوز 1885، عبد الرحمن بن الحسن.

(185) Arnaud, *Au temps*, p. 65 ; Gération, «Les expéditions», pp. 275, 278.

(186) الخزانة الحسنية، 30 رجب 1301/26 ماي 1884، أمناء إداويسارن إلى السلطان. كان للقبائل دور أساسي في تزويد الحركات. كان القواد والأمناء يسبقون السلطان دائماً لتحضير المؤونة وتخزينها. (انظر :

Mohamed Aaflif, «Les harkas hassaniennes d'après l'œuvre d'A. Ibn Zidane»,

(Hespérie- Tamedia, 19 (1980-1981), 165.

أما الاستعدادات الخاصة بالحركة، فانظر في شأنها : ابن زيدان، العز، ج 1، صص. 189-208.

(187) الخزانة الحسنية، 2 جمادى الأولى 1302/17 فبراير 1885، الزلطني إلى السلطان. تتحدث

التصوص عن الحركة وإغلة في سوس منذ 1884. وتكمن الحداث من الناحية التقنية عن وجود الحركة

دون الحضور الشخصي للسلطان (انظر : El Mouden, «État et société», pp. 141-142.

(188) الخزانة الحسنية، 30 جمادى الأولى 1302/17 مارس 1885، 6 رجب 1302/21 أبريل 1885،

عدي بن علي النكناني إلى السلطان، 8 جمادى الثانية 1302/25 مارس 1885، خليفة الزلطني إلى

السلطان، 2 جمادى الثانية 1302/19 مارس 1885، أمناء عمالة القائد الزلطني إلى السلطان

(رسالتان)، 6 جمادى الثانية 1302/23 مارس 1885، المحجوب بن أحمد الكلولي إلى السلطان.

(189) الخزانة الحسنية، 8 رجب 1302/23 أبريل 1885، عدي بن علي النكناني إلى السلطان.

(190) الخزانة الحسنية، 18 رجب 1302/3 ماي 1885، الزلطني إلى السلطان.

(191) الخزانة الحسنية، 22 رجب 1302/7 ماي 1865، محمد الشر... النكناني إلى السلطان.

وكانت الصراعات بين القبائل ناجمة جزئيا عن تعيين قواد مخزنين في سوس أثناء حركة 1882. وأدى ذلك إلى حدوث انتفاضات وتمردات عديدة بمجرد مغادرة حلة السلطان للمنطقة⁽¹⁹²⁾. وكلف أحمد العبودي، خليفة المخزن في تارودانت، بتدعيم أسس السلطة في كزولة. وعين محمد ابن الحسين أوهاشم الإلغي قائدا على سملال وإفران⁽¹⁹³⁾. وقد عمت التطاحات هوارا وشوكة خلال سنة 1884 كلها⁽¹⁹⁴⁾. وذكرت بعض المصادر أن الحسين أوهاشم كان يحرص على إثارة الفتن⁽¹⁹⁵⁾؛ ومع ذلك، كانت هناك محاولات للإستفادة من خدمات شريف إلغ باتخاذ وسيطا وحكما لفض النزاعات⁽¹⁹⁶⁾. وتزايدت صعوبات الحسين أوهاشم بتزايد الصراع في مجاط وأيت باعمران خلال سنة 1885، فانقلبت عليه التيارات⁽¹⁹⁷⁾. ونظرا لهذا الضعف النسبي في موقف الحسين أوهاشم، فإن قرار سيد إلغ بالوقوف إلى جانب السلطان سيكون أعجوبة إلى حد ما. وتلقى الراعيون في التعاون مع المخزن المكافآت. ففي يناير 1886، تمى إلى علم محمد ابن الحسين أوهاشم أن دارا في الصورة ستوضع رهن إشارته⁽¹⁹⁸⁾. واضمحلت سلطة الحسين أوهاشم الإلغي اضمحلالا كبيرا في مدة أربع سنوات. وبعد أن كاد سادة دار إلغ أن يكونوا حكاما مستقلين في السنوات الخالية، تمولوا إلى ممثلين لسلطة المخزن وناطقين باسمها في سوس⁽¹⁹⁹⁾.

-
- (192) السوسي، خلال، ج 4، ص. 100. ويذكر المؤلف أسماء عشرة قواد عينوا في هوارا؛ انظر أيضا : P.O., 174/292، 15 شتبر 1884، جونستن (Johnston) إلى وأيت.
- (193) الخزانة الحسنية، 20 صفر 1301/21 دجنبر 1883، الحسين أوهاشم إلى السلطان.
- (194) الخزانة الحسنية، 20 شعبان 1301/15 يونيو 1884، 26 شعبان 1301/21 يونيو 1884، المحجوب بن أحمد الكلولي إلى السلطان، 29 ربيع الثاني 1302/15 فبراير 1885، محمد الزيد السكيني إلى السلطان.
- (195) P.O., 174/292، 15 شتبر 1884.
- (196) الخزانة الحسنية، 10 رمضان 1301/14 يوليوز 1884، علي بن عبد الله الفيلالي إلى السلطان، 6 شوال 1301/30 يوليوز 1884، [...] إلى السلطان.
- (197) الخزانة الحسنية، 15 شعبان 1302/30 ماي 1885، الصوي إلى السلطان ؛ P.O., 174/292، 9 يونيو 1885، بايزن إلى حراموند هاي.
- (198) وثائق آل برديم، 10 ربيع الثاني 1303/16 يناير 1886.
- (199) يمكن تبين هذا التطور في ثمان عشرة رسالة بعث بها مولاي الحسن إلى الحسين أوهاشم بين سني 1882 و1886، وهي مترجمة في : Géranton, «Les expéditions», pp. 281-286.

وقد مهدت السياسة التي اتبعها الخزن في استغلال المنافسات والانقسامات في سوس، مهدت الطريقَ بنجاح لحركة المولى الحسن الثانية عام 1886. وفي هذه المرة، تخطط لمسألة المؤن بعناية. إذ تولت مجموعة من أمناء القبائل - في حاحا وشوكة وتزيت وكسيمة وأيت باعمران - مسؤولية تخزين كميات من الحبوب على طول طريق الحملة السلطانية⁽²⁰⁰⁾. وفي يوم 3 أبريل 1886، دخل السلطان مولاي الحسن الصورة في طريقه إلى سوس⁽²⁰¹⁾. ومرت الرحلة إلى سوس في هدوء تام، إذ وضع مبارك الزلطني كل الترتيبات وتأكد من استعداد جميع القواد وكافة أعيان أيت باعمران لاستقبال السلطان عند وصوله⁽²⁰²⁾. وفي يونيو، فتح مرسى أسكا بصفة رسمية، ووصلت الحملة السلطانية إلى كوليم دون أي تأخر⁽²⁰³⁾.

وحدثت المرحلة الصعبة الوحيدة من الحركة في شهر يوليو، عندما عادت من سوس عبر إداوتنان. إذ انفجرت صراعات وقطاعات شديدة في جبال تلك المنطقة. وقد تمكن مختلف القواد المساهمين في الحركة من التحكم في الوضع وإخضاع المنطقة في غضون أسابيع قليلة⁽²⁰⁴⁾. وأخير خليفة القائد الزلطني السلطان مولاي الحسن بزحف حركاه على عصاة أهل قبيلة تنكارت فقال : «وحرقتا ديارهم وشتتا زروعهم ومزقنا أشجارهم ونهبنا أموالهم»⁽²⁰⁵⁾. وعلى أثر هذا عُيِّن قواد مخزنون في إداوتنان لأول مرة. وبعد شهر واحد، استطاع قائد الصورة أن ينقل بشائر النجاح في إخضاع المنطقة وتسكينها، فقال متحدثاً عن وقع ذلك في نفوس سكان الصورة : «ولقد حصل لنا ولأهل البلد من الفرح والسرور بهذا الفتح المبين ما لا مزيد عنه، وقمنا

(200) الخزانة الحسنية، 30 جمادى الأولى 1303/6 مارس 1886، محمد ابن زاكور، محمد بن عبد الرحمن بيشة، عهد الرحمن بن الحسن إلى السلطان.

(201) F.O., 174/292، 8 أبريل 1886، باجون إلى دراموند هاي ؛ N.A., R.G., 84، 3 أبريل 1886، ماير قرقوز إلى ماثيوز ؛ الصديقي، إيقاظ، صص. 124-125.

(202) الخزانة الحسنية، 7 رجب 1303/11 أبريل 1886، و 25 رجب 1303/29 أبريل 1886، الزلطني إلى السلطان.

(203) ابن الحاج، «الغزو»، ظهر سلطاني مؤرخ في 27 شعبان 1303/29 أبريل 1886 (Mitge). ابن الحاج، «الغزو»، 26 mai 1886, De Brouille (Doc., Goulmine : ج 9، صص. 180-182.

(204) الخزانة الحسنية، 17 شوال 1303/19 يوليو 1886، أحمد بن العربي المنبي، ومسيود بن أحمد المنكي، وأحمد بن عبد الله الصوري إلى السلطان، 17 شوال 1303/19 يوليو 1886، و 19 شوال 1303/21 يوليو 1886، الكولبي إلى السلطان؛ السوسي، محلال، ج 4، صص. 88-89.

(205) الخزانة الحسنية، 18 شوال 1303/20 يوليو 1886.

بواجب أنواع المفرحات من إخراج المدافع وتزوين الأسواق وما يتعلق بذلك مدة ثلاثة أيام»⁽²⁰⁶⁾.

كانت الحركة الثانية، في سنة 1886، تأكيداً قوياً لسلطة المخزن المركزي في سوس. إذ تفككت سلطة آل أوهاشم في الإيغ وآل بيروك في كُوليم مؤثماً على الأقل. وحرص السلطان على تعيين محمد بن الحسين أوهاشم وغيره من الشخصيات ذات النفوذ قوادا غزنين في مناطق مختلفة بسوس، فمنحهم الدور السكنية لتصرف فيها في مدينة الصويرة⁽²⁰⁷⁾. وعلى الرغم من عدم القضاء على مؤسسة مكثري قضاء مبرماً، فإنها لم تعد تشكل أي تهديد ذي بال، واندثرت نهائياً بعد ذلك بعدة سنوات⁽²⁰⁸⁾.

وأثرت تجرئة القوى وتفتيتها في سوس على علاقة الصويرة بالمخزن المركزي. فلم تعد تجارة الصويرة المفتاح الرئيس لفرض مراقبة المخزن على سوس، لأن المراقبة العسكرية والإدارية أصبحت تمارس منذ ذلك الحين انطلاقاً من حصن المخزن الحصين في تزنييت. ثم إن تفكيك القوة الجهوية أدى إلى إخلال بالتوازن الثلاثي بين مراکش والصويرة والجنوب الغربي. وكانت المواسم التجارية المزدهرة، تحت رعاية شرفاء الإيغ وآل بيروك في كُوليم، تعيش مرحلة انحطاط بعد سنة 1886. وكانت التجارة العابرة للمصحراء، والتي شكلت أساس ثراء المواسم، قد توقفت - كما سبق أن أشرنا إلى

(206) الحزينة الحسنية، 18 ذو القعدة 1303/18 غشت 1886، الزكراكي الدبلاي إلى السلطان.

(207) انظر عن تعيين القواد في سوس :

Le Chatelier, Tribus, pp. 39, 43, 79; Montagne, Les Berbères et le Makhzen, p. 113.

وقد وردت قائمة بأسماء الأيمن فائدا الذين عيّنا في : Gérenton, «Les expéditions», p. 280. وهناك رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى دحمان بيروك تشير إلى مخزن في مدينة الصويرة (وثائق آل بيروك، 1304/1886-1887) كما وردت إشارة إلى دار القائد علي بن مسعود الأخصاصي (الحزينة الحسنية، 17 رجب 1303/21 أبريل 1886، الأخصاصي إلى السلطان). وفي سنة 1889، جاء في صحيفة بريطانية تصدر في طنجة أن واد تون قد حصل على دار في القصب الجديدة : «هذا هو الشيخ السابع من ذلك الإقليم الذي حصل على دار للسكن في موكادور بهذه الطريقة قصد حملهم على الإنصواء تحت لواء الحكومة المغربية، ضماناً لخضوعهم ومنعاً لهم من التعامل مع المسيحيين هناك لحسابهم الخاص» (Times of Morocco, 4 May 1889).

(208) توصّل المغاربة واليهود سنة 1895 إلى تسوية فيما بينهم، فوافق المغرب على أداء تعويض مالي مقابل انسحاب الشركة. يعني توقيع تلك التسوية أن الحكومة البريطانية تعترف ضمنياً بسيادة المغرب على المنطقة المعنية. (Parsons, «North-West African Company», p. 152).

ذلك - بعد الغزو الفرنسي لتبكتو سنة 1894. وأخيراً، فإن الحركة السلطانية الثانية إلى الجنوب فشلت في القضاء على اللصوصية في حاحا وسوس. والدليل على ذلك أنه بمجرد ما غادرت الحملة السلطانية منطقة إداوتنان، اغتال أهل القبيلة القائد المخزني حديث العهد بالتعيين⁽²⁰⁹⁾. وبهذا ظلت الطرق التجارية بين الصويرة وسوس وواد نون مهددة باللصوصية وانعدام الأمن والاستقرار.

كانت التجارة المزدهرة، التي تمر من أراضي حاحا وسوس، قائمة حتى أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر على توازن السلطات بين المخزن المركزي وزعامات حظيت بالتقدير والاحترام في جنوب غرب البلاد. وساد بين هذه الأطراف نوع من الاعتراف المتبادل بمحدود كل منها. وكان التهديد بفتح مرسى في الجنوب أداة ناجعة وظفها بعض أهل سوس للحصول على تنازلات مناسبة من السلطان. ولو تحقق مشروع من ذلك القبيل، لأخل بهذا التوازن. وقد أخلت محاولتا كورتيس ومكنزي في الساحل بالتوازن فعلاً. ومن ثم، انتهى المطاف بالتدخل الأجنبي، متبوعاً بتفكيك سلطة زعماء الجنوب، إلى تقويض هذه البنية.



الصورة 15 : منظر عام لمدينة الصويرة من جهة البحر.

.Montagne, Les Berbères et le Mahajan, p. 113 (209)

الفصل الثامن سكان الصويرة قبيل عهد الحماية

تأثر سكان الصويرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بقوى مفاجئة أحدثت تحولات في المجتمع المغربي كله. وكان مصدر بعض هذه القوى خارجياً كالحرب والتمرب الاقتصادي، بينما كانت هناك قوى أخرى مغربية صميمية، كتوسيع نطاق السلطة الخزنية وفرض الدولة أنواعاً جديدة من الضرائب. لكن ليس هناك قوة احتلت مكانة ذات أهمية خاصة تفوق المكانة التي تبوأها العودة المفاجئة للكوارث الطبيعية. وتتخذ هذه الكوارث الطبيعية أبعاداً جديدة، إذا نظر إليها في تزامن مع أحداث أخرى من القرن التاسع عشر.

واعتبرت الدراسات المحدثين، ولا سيما في المدن الساحلية، نتيجة كبرى لاتصال المغرب بأوروبا في القرن التاسع عشر. وكان تزايد عدد اليهود أكثر الأمور إثارة للإنتباه. ويعلم ميسج أن ساكنة اليهود في الساحل تطورت من 19,900 نسمة بين سنتي 1823 و1826 إلى 24,800 نسمة في ما بين سنتي 1856 و1857، و31,000 نسمة بين سنتي 1866 و1867، وإلى حوالي 38,000 نسمة سنة 1900⁽¹⁾. ويجعل غياب أي تعداد سكاني وتناقضات التقديرات الأجنبية لساكنة المغرب، يجعل مثل هذه الأرقام غير موثوق بها. ومع ذلك، عرفت ساكنة اليهود في المدن الساحلية تزايداً مستمراً بوضوح، وإن لم يكن مفاجئاً. ومنذ أواسط القرن التاسع عشر فما بعد، استقر في مدينة الصويرة عدد هائل من اليهود، الوافدين من سوس على الخصوص. ويمكن أن نقرر مؤقتاً أن الساكنة اليهودية ارتفع عددها من 4,000 نسمة من بين ساكنة إجمالية قدرها 12,000 نسمة سنة 1844، إلى 7,000 نسمة من أصل 14,000 سنة 1875، ثم ارتفع ببطء إلى حوالي 8,000

(1) Mitge, III, p. 26, IV, p. 404 ; André Adam, *Histoire de Casablanca (des origines à 1914)* (1)

(Aix-en-Provence, 1968), p. 98.

نسمة من أصل ساكنة يبلغ عددها 18,000 نسمة عند أواخر القرن التاسع عشر (انظر الملحق ب⁽²⁾). وأصبح اليهود السوسيون يشكلون أغلبية الطائفة اليهودية، بل مثلوا، من بعض النواحي، العنصر الأكثر أهمية من بين مجموع سكان المدينة. فما الذي دفع باليهود إلى التوجه شمالاً نحو الصويرة ؟ يعتقد مونتاني أن هجرة اليهود الجماعية من المناطق الجنوبية نتجت عن تركيز المبادلات التجارية في الصويرة وعن عرقلة التجارة المحلية بسبب الواردات الأوربية⁽³⁾. أضف إلى ذلك أن ساكنة بعض المراكز الجنوبية ارتفعت - كما سبق أن رأينا - بسبب الحافز الذي شكله تركيز المبادلات التجارية في المرسى السلطاني. وإذا أخذنا التقديرات الخاصة بساكنة كوليم مثلاً، فإنها تتراوح بين 800 نسمة في مستهل القرن التاسع عشر وحوالي 4,000 نسمة في النصف الثاني من القرن نفسه⁽⁴⁾. وتصح الملاحظة نفسها عن اليغ، إذ قاربت ساكنتها اليهودية 500 نسمة في مرحلة الأوج (أي في حوالي سنة 1879)، لكن يحتمل أن يكون هذا الرقم قد تراجع بمقدار النصف بعد سنة 1882 وسنوات الجفاف⁽⁵⁾.

(2) صرفاً نظراً في ما عرضناه من تقديرات عن كثير من الأقاليم المتناضدة في الملحق ب.

(3) Montagne, *Les Berbères et le Maroc*, pp. 103-104.

(4) بلغت التقديرات الخاصة بساكنة كوليم أرقاماً تختلف باختلاف المصادر : قد قدرها كوشلي سنة 1819 بحوالي 800 نسمة :

Charles Cochelet, *Narrative of the Shipwreck Sophia on the 30th of May 1819, on the Western Coast of Africa and the Captivity of a part of the Crew in the Desert of Sahara* (London, 1822), p. 61.

وقدراها بوري سنة 1842 بما بين 1,800 و 2,000 نسمة :

Bouet, A.N., S.O.M., *Afrique IV*, dos. 3 - 15 mars 1842.

وقدراها كالديرون سنة 1844 بألفي (2,000) نسمة :

Calderon, M.G., *Maroc DHI*, dos. VIII, mai 1844.

وقدراها كار سنة 1848 بأربعة آلاف (4,000) نسمة :

Carr, N.A., T 61/6, Tanger: 29 août 1848.

ولي 1869، اقترح كاتيل 3,000 نسمة (Joachim Gatell, «Description du Sous», p. 265) بينما قدم لنا جانش 4,000 نسمة سنة 1886 (Jannasch, *Handels expedition*, p. 37).

(5) Paul Pascon et Daniel Schroeter, «Le cimetière juif d'Iffigh (1751-1956) : Etudes des épitaphes comme documents d'histoire démographique», in Pascon, *La Mésine*, p. 138.

وقد نشرت صحيفة معجلة من هذا المقال المشترك في :

Revue de l'Occident Maghrébin et de la Méditerranée, 34 : 2 (1982).

ويبدو أن الجفاف الخطير الذي عاشته مناطق المغرب الجنوبية في ما بين سنتي 1878 و1882، قد شكل عاملاً له دلالاته القصوى في تحركات السكان خلال القرن التاسع عشر. ومن ثم، لم تكن الهجرات السكانية من مناطق جنوب غرب المغرب مرتبطة بتأثيرات التجارة الخارجية في الصورة فقط. واكتست الأزمات الدورية في البوادي الأهمية نفسها التي احتلتها الظروف الاقتصادية الخاصة بالقرن التاسع عشر. وتعتبر التحركات البشرية الدائمة من الجنوب إلى الشمال، والتي يتميز فيها الجنوب بأنه خزان بشري في التاريخ المغربي⁽⁶⁾، أساسية لفهم هذه المرحلة.

المجاعات والأوبئة

في فترة دامت قرناً من الزمن، يمتد بين 1795 و1895، توجد دلائل عن حوالي 40 سنة من قلة المؤونة أو الجفاف في جنوب المغرب. وقد أدت المجاعة إلى وفيات عديدة في 8% تقريباً من هذه السنوات⁽⁷⁾. وكلما ضعف السكان من فرط الجوع، باتوا أكثر قابلية للمرض⁽⁸⁾. وكان وباء من الأوبئة الخطيرة يأتي على قسم كبير من السكان كل 10 سنوات أو 20 سنة. وكانت سنوات الرخاء نادرة، بل يبدو أن فترات المحاصيل العادية كانت تأكلها سنوات الجذب. ومن ثم كانت الشدة الخطيرة على العامة لا تلين إلا نادراً في مغرب القرن التاسع عشر⁽⁹⁾.

وبذل الأجانب المقيمون في الصورة جهوداً لتغيير نظام الوقاية الصحية التقليدي. وقد حثت الضغوط القنصلية السلطات الخفزية على اتخاذ إجراءات صحية

(6) Noin, *La population*, vol. I, pp. 270-271.

(7) Schroeter, «Merchants and Pedlars», pp. 50 ff.

(8) Fernand Braudel, *The Structures of Everyday Life* (London, 1961), p. 78.

(9) انظر عن المجاعات والأوبئة في المغرب :

B. Rohenberger et H. Triki, «Famines et épidémies au Maroc au XVI^e et XVII^e siècles», *Hespéris-Tamuda*, 14 (1973), 109-175 ; Charles Bois, «Années de disette, années d'abondance, sécheresse et pluies au Maroc», *Revue pour l'Etude des Calamités*, n^o 26-27 (1919), 1-31.

[محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992 (المغرب)]. وانظر عن الكوارث الديمغرافية في تونس وحوض البحر الأبيض المتوسط :

Lucette Valensi, *Fellahs tunisiens : L'économie rurale et la vie des campagnes au 18^e et 19^e siècles* (Paris et La Haye, 1977), pp. 266 ff.

وقائية. ومع انتشار وباء الكوليرا في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 1848، اتهم أعضاء الهيئة القتصلية من السلطات المخزنية القيام بتنظيف المدينة وتحسين ظروف الوقاية الصحية فيها فتحقق فيها ذلك لأول مرة⁽¹⁰⁾. وحين انتشرت الكوليرا من جديد سنة 1865، حالت الضغوط الدبلوماسية في طنجة دون نزول الحجاج في المرسى من المركب الذي نقلهم من الديار المقدسة⁽¹¹⁾. وقد أجبر الحجاج على قضاء حجر صحي (الكزنطينة) في جزيرة الصورة⁽¹²⁾. وعلى امتداد العقود اللاحقة، استعملت الجزيرة بين الفينة والأخرى لقضاء الحجاج المغاربة حجرا صحيا فيها. وعند انتشار وباء الكوليرا سنة 1868، اتخذت إجراءات للوقاية الصحية وفُرض الحجر الصحي على المسافرين⁽¹³⁾. وكان المجلس الصحي (Conseil Sanitaire)، الذي يتكون من لجنة من القناصل الأجانب في طنجة، والذي يمارس صفوفاً على المخزن المركزي، يجبر ممثلي المخزن في الصورة الرافضين لمثل هذه الإجراءات على الإذعان لها بالرغم منهم؛ وبالرغم من هذه الإجراءات، فإن أوضاع الصحة العمومية ربما كانت تتدهور بسبب اكتظاظ السكان في تلك المدينة⁽¹⁴⁾. زد على ذلك أن بعض الإجراءات الوقائية المتخذة قد تترتب عليها نتائج عكسية أحيانا. من ذلك، مثلاً، أن عددا من الحجاج العائدين الذين أحتجزوا في الجزيرة سنة 1865 في إطار الحجر الصحي قد هلكوا من

(10) F.O., 630/1 ؛ Mitge, II, p. 461، 11 نونبر 1848، كريس إلى دراموند هاي.

(11) الوثائق، 4 (1977)، 331، (18 ربيع الثاني 10/1281 شتبر 1865، السلطان إلى بركاش) ؛ وقد اجمع تجار فاس على هذا العمل.

(12) F.O., 174/72، 2 أكتوبر 1865، كارستسن إلى دراموند هاي. وقد قضى ابن الوذر بعشرين حجرا صحيا في الجزيرة بعد عودته من الحج، وحظي بعناية أبراهام قرقوز لما نزل لآل المدينة. (وثائق آل قرقوز، 7 ربيع الثاني 10/1282 غشت 1865، 20 جمادى الأولى 11/1282 أكتوبر 1865، 6 جمادى الثانية 11/1282 27 أكتوبر 1865، بعشرين إلى أبراهام يعقوب قرقوز).

(13) (م.و.م)، الصورة 2، 10 جمادى الأولى 1285/29 غشت 1868، بركاش إلى عمارة ؛ F.O., 631/3، 17 غشت 1868، كارستسن إلى دراموند هاي ؛ A.I.U., France VIII D 42، 10 غشت 1868، هيكوارث (Hecquart) إلى كرميو (Crémieux).

(14) يظل هذا الواقع صحيحا أيضا في أوروبا وأمريكا حتى نهاية القرن التاسع عشر. انظر

William Mc Neil, *Pillages and People* (New York, 1976), pp. 229-230.

[وتزيد من المعلومات عن الحجر الصحي وتاريخه في المغرب، وأيضاً عن المجلس الصحي في طنجة، انظر: محمد الأمين البراز، «المجلس الصحي الدولي بطنجة (1792-1929)» رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، نُفِشت في كلية آداب الرباط سنة 1980، وستصدر ضمن منشورات كلية الآداب بالرباط (المغرب)].

الحمران، وليس بسبب الهواء⁽¹⁵⁾. وربما أساء مد قنوات الماء الحار في ستينيات القرن التاسع عشر، بسبب الضغوط الأجنبية، ربما أساء لأوضاع الوقاية الصحية، كما لاحظ أحد الرحالة سنة 1888 :

من الميزات القليلة لمركادور امتلاكها نظاماً جزئياً لصرف المياه والقاذورات، وهذا يعني أنها صارت تجمع الآن في مصارف باعثة لمرض التيفوس على امتداد الأزقة، ولا تسفخرج منها إلا مرة في السنة ؛ بدلاً من الطريقة المغربية الجميلة التي كان معمولاً بها قديماً والتي تقوم على طرح تلك المياه والقاذورات في الهواء الطلق فزول روائحها الكريهة وتصبح غير ضارة، وأحياناً تجرفها الأمطار أو ينقلها الزبالون⁽¹⁶⁾.

واجتاح وباء الكوليرا مدينة الصويرة في سنوات 1835 و 1855 و 1868. وكان وباء سنة 1855 أكثر فتكاً بالسكان من سابقه سنة 1835. إذ قدر عدد المالكين في المدينة بما بين 500 و 800 نفس، في حين لم تتجاوز تقديرات سنة 1835 حوالي 200 ضحية⁽¹⁷⁾. وربما نتج هذا الارتفاع في عدد الوفيات عن تفهقر الأوضاع الاجتماعية. ومع ذلك، لم يقتل وباء الكوليرا في سنة 1868، حسب ما أورده بومبي، سوى 300 نسمة أو ما يعادل 2% من مجموع السكان. وفي جميع المدن الساحلية الأخرى، هلك ما بين 4 و 14% من السكان⁽¹⁸⁾. وإذا كان عدد الموتي اليهود قد فاق عدد الضحايا المسلمين سنة 1855⁽¹⁹⁾، فإن الآية انقلبت سنة 1868 على الرغم من تزايد درجة الإكتظاظ في الملاح⁽²⁰⁾. وهزوا بومبي هذا الانخفاض في

(15) تحدث النائب القنصل البهطاني عن وفاة 30 شخصاً، وعن وجود ما بين 10 أشخاص و 20 شخصاً آخرين على حالة الموت (F.O., 174/72، 23 أكتوبر 1865، كاستسن إلى دراموند هاي).

(16) Thomson, *Travels in the Atlas*, p. 67

(17) F.O., 52/39، طبعة : 29 يونيو 1835، إدوارد وليام أورييل دراموند هاي (احمد في وضع هذا التقرير على مراسلات النائب القنصل البهطاني وشاير) ؛

Auguste Besumier, «Le choléra au Maroc, sa marche du Sahara jusqu'au Sénégal en 1868», B.S.G., 6^e sér., 3 (1872), 301 ; Besumier, «Le Maroc», B.S.G., 5^e sér., 14 (1867), 11-12.

(18) Besumier, «Le choléra», p. 299

(19) الصديقي، إيفانه، ص. 176؛ وفي المراحل الأولى من انتشار الوباء، نقلت التقارير أعمار وفاة عدد كبير من المسلمين (3 Mogador A.E., C.C.C., 26 يوليو 1855، كئيس إلى دراموند هاي). وتوسي الدلائل المستمدة من المقبرة اليهودية بأن وفيات اليهود قد تسارعت في غشت 1855.

(20) A.E., C.C.C., Mogador 4، 11 شتبر 1868، هيكلرت.

نسبة الوفيات إلى الإجراءات الوقائية المتخذة من السلطات المخزنية في المدينة بناء على طلب من القناصل، وبفضل المساعدة التي قدمها الطبيب الفرنسي تيفنان (Thévenin). وفي طنجة، التي كان فيها أيضا حرص شديد على اتخاذ الاحتياطات الضرورية في مجال الوقاية الصحية، انخفضت درجات الوفيات إلى أدنى المستويات فلم تتجاوز نسبتها 4% مقارنة بما شهدته مراس مغربية أخرى⁽²¹⁾. وقبل ثلاث سنوات فقط، تم تنظيف ملاح الصورة نظافة شاملة، كما أنشأ فيه الطبيب الفرنسي تيفنان مستشفى (أغلق سنة 1869). ويشير تقرير مؤرخ في 11 شتنبر إلى أنه بفضل خدمات الطبيب الفرنسي تيفنان، لم يتجاوز عدد الوفيات اليهود المصابين بالكوليرا سوى 15 حالة من أصل 100⁽²²⁾. وتثبت القرائن المستمدة من مقبرة اليهود أن الطائفة اليهودية قد تلقت ضربة أخف في نهاية ذلك الشهر نفسه.

ومهما حدث من تقدم في الوسائل الصحية، فإنها ما لبثت أن صارت كلفة مع تدفق النازحين القرويين. وفي السنوات السابقة للمجاعة والوباء اللذين حدثا في سنتي 1878 و1879، بدأ عدد كبير من النازحين اليهود يتوافدون على المدينة من المناطق الداخلية⁽²³⁾. واضطر الوافدون الجدد إلى أن يسكنوا مع أقاربهم، فحدثت التقاير عن تكديس عائلات بأكملها داخل الملاح في أسطح المحلات السكنية وفناءاتها⁽²⁴⁾.

لقد كان الجفاف والمجاعة في سنتي 1878 و1879 أهلك كارثة خلال القرن التاسع عشر. إذ تحدث بعض التقديرات عن وفاة ما بين ربع سكان المغرب وثلثهم، بينما أدرك الموت ما يقارب نصف مجموع سكان حاحا وموس⁽²⁵⁾. وإذا أمكن أن تكون هذه المصادر مبالغة فعلا، فلا شك في أن البلاد خربت المجاعة. ويؤكد وصف فوكو (Foucauld) للقرى التي أفرغها الموت من عدد كبير من

(21) Beaumier, «Le choléra», p. 299.

(22) A.E., C.C.C., Mogador 4, 11 شتنبر 1868، هيكارت.

(23) كتب يوسي سنة 1873، في تقرير له إلى الرابطة الإسرائيلية العالمية، عن التزايد اليومي في إحصاء الساكنة اليهودية بالمدينة (A.I.U., France VIII D 42, 22 فبراير 1873). كما تحدث القنصل الإيطالي عن «التدفق المستمر لليهود من كل الجهات الداخلية». (F.O., 631/5, 4 ماي 1875، روبرت دراموند هاي إلى جنين دراموند هاي).

(24) A.I.U., Maroc XXXIV E 584, 25 شتنبر 1878، بنشمول.

(25) Midge, III, pp. 443-444.



الصورة 16 : يهود الصورة في صلاة الإستقاء بشارع الحداثة.

حشد من اليهود وهم يصلون صلاة الإستقاء خلال جفاف سنة 1922. ويظهر اليهود بالزّي الأثري والديني. وتصدر المصلين في يمين الصورة الحزائون الأئمة الكبار ويضع أحدهم نظارات شمسية (Courtesy of Monsieur Samuel Lévy).

سكانها في سوس الدمار الذي حلّ بالمنطقة⁽²⁶⁾. وفي أثناء المجاعة، أودى المرض بأرواح عدد كبير من الصوريين. ولما شرعت مختلف المؤسسات الخيرية الأجنبية والمحلية في توزيع الطعام على الجائعين، اندفعت إلى المدينة حشود كثيرة من اللاجئين الذين أشدّت عليهم المرض والهزال⁽²⁷⁾. وقد تضخم عدد سكان المدينة حتى بلغ حوالي 27,000 نسمة، بينما كان في الظروف العادية حوالي 16,000⁽²⁸⁾. وهناك خلق كثير تساقطت جثثهم في أزقة المدينة، بعد أن أصابهم الجُدري وفُتِك بهم وباء الكوليرا. ويختلف انتشار المجاعة أمراضاً لا تلبث أن تتفاعل أعراضها تدريجياً كالإسهال والتيفويد، فتحصّد نصيبها من الأرواح البشرية هي أيضاً. وقد وفّر المخزن الفنادق للاجئين؛ لكن لما كان الكثير منهم على حافة الموت، فقد ضعفت آمال استمرارهم على قيد الحياة بفعل انحباسهم في هذه الفنادق الحافلة بالأمراض. وقد توفي بين يوليوز 1878 وفبراير 1879 ما بين 600 و800 صوري تقريباً، كما تُرجع أن يكون أغلب اللاجئين قد هلكوا عندما بلغت المجاعة أوجها⁽²⁹⁾.

وعانت السائكة الحضرية كلها من ارتفاع نسبة الوفيات فيها. واستمر النازحون الجدد في التدفق على المدينة، ولعلمهم حلوا محل العديد من الذين لقوا حتفهم أثناء الوباء. وكانت القدرة والإكتظاظ في الملاح شديدين في السنوات التي سبقت حلول الجفاف. وكان من المنتظر أن يؤدي تراجع عدد السكان بعد الوفيات الكثيرة التي خلفتها المجاعة إلى التخفيف من بعض هذه المشاكل، لكن النازحين الجدد ما لبثوا أن حلوا محل الضحايا. وانتشرت المجاعة من جديد في سوس سنة 1882، فدفعت بالذين أفلتوا من الموت إلى التحرك شمالاً. وقد فرغت قرى كثيرة في سوس

(26) Foucauld, *Reconnaissance au Maroc*, pp. 108, 127, 143, 151.

(27) هناك وصف لهذه الوقائع عند ميج (Mige, III, pp. 390-394). كما تم الحديث عنها بالتفصيل في F.O., 174/85 و F.O., 631/16 و F.O., 99/182. انظر بصفة خاصة التقرير التفصيلي لروبرت دراموند هاي (P.F., 1878-1879, LXXI). إلى جانب المؤسسات الخيرية التي أنشأها أعضاء الهيئة التنصلي ونجبة اليهود في المدينة، شرعت بؤنة بروتستية يسيّرهما يهودي اعتنق البروتستية في توزيع القوت على فقراء اليهود، وذلك على أمل تمسح بعضهم. انظر:

J.N. Olsburg, *An Account of the Persecution of the Protestant Mission among the Jews at Mogador, Morocco* (London, 1880).

(28) هذه الأرقام مجرد تخمينات. وقد حاولت مقارنة مختلف التقديرات الواردة عن السكان (انظر الملحق ب) بالتقارير الواردة عن وفيات القهبيين في المدينة واللاجئين إليها :

Schroeter, *Merchants and Peasants*, pp. 66-67.

(29) *Ibid.*, pp. 67-69.

من أهلها، فانتقلت أفواج كثيرة من اليهود نحو الصورة⁽³⁰⁾. وفي ظل انتشار الفقر المدقع والإحتفاظ في المحلات السكنية وتقهقر ظروف الوقاية الصحية، استمر وباء الجدري في حصد الأرواح، وخاصة في صفوف الأطفال، على الرغم من بداية برنامج للتلقيح خلال سبعينيات القرن التاسع عشر⁽³¹⁾.

وربما كانت وسائل العلاج الأوربية فعالة في حماية أثرياء القصة، لكن معظم الفقراء تركوا يواجهون قدرهم. وكانت الكوليرا والجدري من أمراض الفقر والحرمان قبل كل شيء. وبكل بساطة، فإن المدينة ليس في وسعها مجارة الضغوط الديمغرافية، كما لا يستطيع المحسنون من المسلمين واليهود على السواء التخفيف من قساوة ظروف المحرومين والمحتاجين. وهكذا بدأ بعض اليهود الصوريين الذين تأثروا من أوربا بالأفكار الإنسانية والليبرالية يرفعون أصواتهم ويحثون على الإصلاح الإجتماعي.

الإصلاح والطبقات الدنيا اليهودية

يرجع تاريخ بداية أعمال البر والإحسان اليهودية الأوربية في المغرب إلى سنة 1844، حين وصلت إلى لندن تقارير عن نهب المدينة وعن فرار اليهود إلى البوادي المجاورة. وترأس كبير الطائفة اليهودية البريطانية، السير مونتيفوري (Sir Moses Montefiore)، «لجنة إغاثة المعذنين في موكادور» (Committee for the Relief of the Sufferers at Mogador)، لجمع التبرعات الخيرية لفائدة الضحايا⁽³²⁾. غير أن

(30) في قضية عرضت على أنظار قضاة اليهود (5637 عري/1896-1897) في الصورة، سعى المسمى إسحاق بونيم والسكان في إحدى القرى السورية في تطليق زوجته. وأثناء مجاعة 5643 عري/1882-1883، هاجر كل سكان ملاح القرية السورية طلباً في النجاة، إلا بونيم ورجل آخر : فلحقا إلى الصورة فيما بعد. وسبب رغبته في تطليق زوجته أنه لم تكن تلد له إلا الإناث، بينما كان يريد الذكور :

Mas'ud Khnaffo, She'elot u-tashbot.

(31) انظر من التلقيحات : A.J.A., Annual Report, 5 (1876), 60. وخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، تعرضت الصورة في مناسبات كثيرة لموجات من وباء الجدري بلغت مستويات كبيرة. Times of 1888، 10 أ.ب.، C.C.C., Mogador 7؛ 21 يناير 1883، 174/292 F.O.؛ 30 يناير 1892، 6 فبراير 1892، 13 فبراير 1892، 5 مارس 1892، A.I.U.؛ 282 Maroc XXXIII E 52، 1 يناير - فبراير 1892، بنشمول ؛ هاري، (1892)، 289.

Mocatta Library Archive, «Committee for the Relief of the Sufferers at Mogador», De (32) Solis Pamphlets 6.

نشاط الجمعيات الخيرية اليهودية الأجنبية لم يصبح قوة دائمة في مجتمع يهود الصورة إلا بعد حرب سنتي 1859-1860 مع إسبانيا. وبلغت الإكتتابات في «صندوق إعانة المغرب» (Morocco Relief Fund) لمساعدة اللاجئين حوالي 12,812 جنيا إسرائيليا، وكان ذلك بسبب مساهمات اليهود الأمريكيين. وانتدب موزيس حاييم بيكيوتو (Moses Haim Picciotto)، أحد أقطاب الطائفة اليهودية في لندن، للذهاب في مهمة إلى المغرب من أجل المساعدة على تحديد ما يجب عمله بقائض أموال الصندوق⁽³³⁾. وتولى بيكيوتو مسؤولية التشهير لأول مرة بحالة الفقر المدقع لعامة يهود الملاح، وتجاهل أثرياء يهود القصبة لمصير الفقراء من إخوانهم في الدين⁽³⁴⁾. وبناء على توصيات من بيكيوتو، أنشئت مدرسة، وخصصت من ميزانة الصندوق حصة قيمتها ما بين 10 و 12 جنيا إسرائيليا في السنة لتنظيف الملاح⁽³⁵⁾.

وبعد بعثة بيكيوتو، جاءت رحلة السير مونتفيوري إلى المغرب في 1863-1864. وحاول كبير يهود بريطانيا الحصول من السلطان على ظهر يحد يهود المغرب بالمساواة والعدل ويضع حدا للعقاب البدني في حقهم⁽³⁶⁾. وكانت لصعود هذا الظهير عواقب كثيرة في مجتمع المغاربة اليهود. إذ أصبح عدد من يهود المغرب يتطلعون منذ ذلك الحين إلى يهود أوروبا بصفتهم مصدرا لحمايتهم بدلا من السلطات المغربية⁽³⁷⁾. وقد استضاف أبراهام قرقوز مونتفيوري في داره أثناء وجوده في الصورة في طريقه إلى مراكش. وأثير انتباهه إلى مشكل الفقر والإكتظاظ في الملاح. وفي هذا الصدد، طلب مونتفيوري من الوزير بوعشرين توفير محلات سكنية جديدة لفقراء اليهود، فساند فكرته تلك ريد (Reade)، القنصل البريطاني في طنجة والمراقب لكبير

(33) Jewish Chronicle 17 غشت 1860.

(34) Picciotto, Jews, pp. 24-25.

(35) Jewish Chronicle 7 نونبر 1862.

(36) L. Loewe (ed.), Diaries, vol. II, pp. 145-161 ; H: Guedalla, Refutation of an Anonymous Article in the «Jewish World», Secret History of Sir Moses Montefiore's Mission in 1863-1864 (London, 1880).

وقد رافقه طبيب وضع كتابا عن الرحلة بعنوان :

.Thomas Hodgkin, Narrative of a Journey to Morocco in 1863 and 1864 (London, 1866)

انظر الوثائق المغربية المتعلقة بهذه الزيارة في : الوثائق، 4 (1977)، ص. 266-295.

(37) Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 65, 67-68

يهود بريطانيا في رحلته إلى مراكش⁽³⁸⁾. واستغل قرقوز نفوذه في البلاد للحصول على وعد بتوسيع ملاح مراكش، لكن مشروع تمديد رقعة الملاح إلى حي الشبانات لم يتحقق قط مخافة إثارة مشاعر المسلمين⁽³⁹⁾. وبعد عقد من الزمن، حاول روبرت دراموند هاي توسيع ملاح مراكش إلى حي الشبانات دون جدوى⁽⁴⁰⁾. لكن مبادرات المصلحين الأجانب لم تكن دون تأثير. فبعد زهارة مونتفيوري، جاءت جهود الرابطة الإسرائيلية العالمية، وهي منظمة أسست في باريز سنة 1860 وتسعى في تحسين أوضاع اليهود القانونية والاجتماعية في كل أنحاء العالم⁽⁴¹⁾. وتظافرت ضغوط المحسنين البريطانيين والفرنسيين اليهود، التي آزرتها القنصلتان الفرنسية والبريطانية التواقن إلى بسط نفوذهما عمليا، فأدى ذلك إلى عدد من المنشآت العمومية في المدينة. وهكذا اتخذت إجراءات للوقاية الصحية، وبنيت ساقية عمومية في الملاح، ومدت قنوات لصرف الماء والقاذورات، وشرع في إصلاح المحلات السكنية وصيانتها. وعلاوة على ذلك، تأسست في المدينة مدرسة تابعة للرابطة الإسرائيلية العالمية، بالإضافة إلى مستشفى مخصص لمعالجة الفقراء⁽⁴²⁾.

أعتبرت السلطات المغربية التدخل المتزايد لليهود الأجانب تمهدا لسيادة الدولة الإسلامية. ولعل مونتفيوري ويهود برطانيا أحسوا بأن ظهور السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن قد غير الوضعية القانونية لليهود المغاربة، ولكن هذا الإحساس كان وهماً

(38) F.O., 174/83, 28 شعبان 7/1280 فبراير 1864، 1 رمضان 9/1280 فبراير 1864، يد إلى بوعشرين والجواب عنها.

(39) وثائق آل قرقوز، 14 رمضان 22/1280 فبراير 1864، بوعشرين إلى أبراهام يعقوب قرقوز.

(40) F.O., 631/5, 4 ماي 1875، روبرت دراموند هاي إلى جون دراموند هاي.

(41) Laskier, *The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco*, 1862-1962 (Albany, N.Y., 1983), pp. 32-34.

(42) من الواضح أن القنصلية الفرنسية في الصويرة قد وظفت سياسة الإصلاحات الاجتماعية واتخذت منها أداة فعالة لنشر النفوذ الفرنسي (A.E., C.C.C., Mogador 4، 21 أكتوبر 1865، كاي (Gay)). ونحوي عدة مصادر على تفاصيل تتعلق بما أدخل من تحسينات وإنشاء المدرسة والمستشفى في مدينة الصويرة (A.E., C.C.C., Mogador 4، 10 يونيو، 12 أكتوبر، 21 أكتوبر، 4 نونبر 1865، كاي ؛ Mitge, Doc., pp. 75-76 (8 يناير 1866، يومي إلى كرميو) ؛ the-Magid 10 (3 يناير 1866 Archives Israélites, 27 (1866), 168-170 ; Adolphe Crémieux, «Les Israélites de » (1866 Mogador», *Univers Israélite* (1866) A.L.U., Franco VIII D 42، 8 يناير 1866، كاي إلى كرميو، 24 دجنبر 1867، 30 يونيو 1869، يومي إلى كرميو ؛ A.E., C.C.C., Mogador 4، 12 مارس 1868، يومي ؛ A.L.U., Maroc XXXIV E 601، 7 ماي 1869، كوهين (Cohen)).

كبيراً. ذلك بأن السلطان لم يتجاوز في ظهوره مستوى ضمان حماية اليهود، ضماناً يتطابق تماماً من الناحية الشرعية مع قانون أهل الذمة. ومع ذلك، كان اليهود يستحضرون مضمون الظهور السلطاني كلما أحسوا بأنهم ظلّموا. لكنهم ما لبثوا أن سعوا في الإفلات من الخضوع لاختصاصات السلطات المغربية. وبعبارة أدق، أرادوا التخلص نهائياً من وضعية أهل الذمة، فكان لهم ما أرادوا بفضل نظام الحماية الفصلية⁽⁴³⁾. وربما أثار اليهود في بعض الحالات استياء عامة المغاربة وامتعاضهم بسلوكهم المستفز، وربما جار ممثلو المخزن المحلي في حالات أخرى على اليهود أشد الجور⁽⁴⁴⁾. وكانت الإصلاحات مسخرة لفائدة نخبة اليهود إلى حد كبير. وأعفي اليهود الذين تمكّنوا من الحصول على الحماية الأجنبية من أداء الجزية. وكلما ارتفع عدد المحميين اليهود، كان على فقراء يهود الصورة أن يؤدوا القسط الأوفر من مبلغ 1,000 مثقال المفروض أدائه سنوياً على مجموع طائفة اليهود⁽⁴⁵⁾. وفي أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر، صار المخزن عاجزاً عن تحصيل الجزية⁽⁴⁶⁾.

وتساءل بعض أقطاب الطائفة اليهودية أيضاً عن جدوى هذه الإصلاحات التي حث الأجانب على إحداثها. فعلى الرغم من أن طائفة يهود الصورة كانت قد ساندت في البداية مشروع المدرسة والمستشفى بأداء رسم على اللحوم، فإن هذه الضريبة ما لبثت أن ألغيت بسبب الأزمة الناتجة عن الجفاف والوباء، والمقاومة

(43) Laroui, Les origines, p. 310.

(44) انظر عن هذا المشكل في دمنات وفي المغرب بوجه عام :

Ahmed Tawfiq, «Les Juifs dans la société marocaine du 19^e siècle : l'exemple des juifs de Demnate», in *Juifs du Maroc, identité et dialogue* (Grenoble, 1980) ; Kenbibi Mohammed, *Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948, Contribution à l'étude des relations inter-communautaires en terre d'Islam*, Publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Rabat, 1994, ص. 361-369.

(المغرب).

(45) A.E., Maroc, MD 10 مارس 1867، برقي.

(46) في أواخر سنة 1893، تلقى اليهود أوامر بتسديد متأخرات الجزية عن 18 سنة (A.I.U., Maroc) 582 XXXIII E دجنر 1893، بنشمول)؛ كما بدأ اليهود المحميين يرفضون أداء الجزية في مراكش (الخزانة الحسنية، 13 رمضان 1283/19 يناير 1867، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الخليفة سيدي الحسن). ومع ذلك، ظلت طائفة اليهود تؤدي تلك الضريبة حتى القرن العشرين (النوبي، مظهر، ص. 44).

التقليدية للمؤثرات اليهودية الأجنبية. وفي سنة 1869، تم إغلاق المدرسة والمستشفى معا⁽⁴⁷⁾.

وفي سنة 1875، فتحت الرابطة الإسرائيلية العالمية أبوابها للمرة الثانية، ولكن ذلك لم يدم مرة أخرى إلا بضعة سنين، إذ أغلقت بسبب مجاعة 1878-1879، ولم تُفتح أبوابها من جديد إلا في سنة 1888⁽⁴⁸⁾. وعند تأسيس الجمعية الإنكليزية اليهودية في لندن سنة 1871، بدأت أنشطة جديدة في الصورة. إذ شرع بعض يهود بريطانيا المنحدرين من أصول صومرية في تزويد المجتمع الجديد بالأخبار. وهكذا دشنت الجمعية الإنكليزية اليهودية برنامجا للتلقيح ضد الجدري، كما قدم طلب بواسطة القنصلية البريطانية لتوسيع الملاح. وقد أخفقت محاولة تأسيس فرع للجمعية الإنكليزية اليهودية خلال هذه المرحلة نتيجة الإنقسامات الموجودة في صفوف نخبة الطائفة اليهودية في المدينة⁽⁴⁹⁾. إذ كانت هذه المنظمات اليهودية الأجنبية تشكل تهديدا مباشراً لنفوذ الأقلية اليهودية الحاكمة ومكانتها داخل الطائفة. وأخفقت الرابطة الإسرائيلية العالمية والمنظمة الإنكليزية اليهودية في البداية في ترسيخ قدميهما داخل طائفة يهود الصورة وذلك بالرغم من المساندة القوية التي تلقاها من الهيئات القنصلية الأجنبية. وكان هذا سببا في الدفع بهما إلى توجيه نقد صريح لأثرء الأعيان اليهود، واتهامهم باستغلال الفقراء من إخوانهم في الدين. وصادفت هذه الانتقادات تقهقر ظروف العيش في الملاح الناتج عن تدفق أعداد كبيرة من النازحين اليهود من سوس. وقد أولت هذه المجموعة الجديدة من المصلحين الاجتماعيين عنايتها لمشاكل الإيواء والسكن والوقاية الصحية والعلاج الطبي، علاوة على توزيع الطعام على الفقراء.

وانتقدت الهيئات القنصلية والرابطة الإسرائيلية العالمية نخبة اليهود على إقحامهم كاهل فقراء اليهود في الملاح بأكرية مرتفعة. وكانت تلك الهيئات ترى أن موقف يهود القصبة من فقراء اليهود متسم بالفسادة وانعدام الشفقة. وكما قال أحد موظفي الرابطة، فإن الهوة بين القصبة والملاح كانت تعني «وجود سلالتين مختلفتين تمام

(47) A.L.U., France VIII D 42, 30 يونيو 1869، يوسي إلى كرمو.

(48) Leskier, Alliance Israélite, pp. 62-63.

(49) A.J.A. Executive Committee Minutes, 95/add 4, A.J., انظر على سبيل المثال : 20 دجنبر

1874، 21 فبراير 1875، 28 مارس 1875، 14 نوفمبر 1875، 24 فبراير 1876، 8 مارس

1877، 19 شتو 1877، A.J.A., Annual Reports : 1877، 5 (1876)، صص. 31-33.

الإختلاف»⁽⁵⁰⁾. وكان يكرر ما قاله بيكيوتو قبله بخمس عشرة سنة حين عاين انقسام الطائفة في الصورة إلى «طبقتين منفصلتين»⁽⁵¹⁾. ويذكر بومبي أن التمهيد الذي قدمه السلطان بتوسيع الملاح أثناء زيارة مونتفيوري لم يتحقق، بسبب دسائس ملاكي المحلات السكنية في الملاح⁽⁵²⁾.

ولفتت حالة فقراء اليهود المتردية آتباء المنظمات اليهودية الأجنبية لفتاً متزايداً. إذ أدى النزوح القروي الناتج عن المجاعة في 1869 و1878-1879 إلى اكتظاظ يُرثى له. وهكذا كان على الملاح الذي يحتل ما بين ثمن مساحة المدينة وتسعها أن يتحمل إيواء ما يقارب 40% من مجموع سكانها (انظر الجدول 20)⁽⁵³⁾.

وأدى الإهتمام المستمر للمنظمات اليهودية الأجنبية بفقراء يهود الملاح إلى ظهور مجموعة من المصلحين الإجتماعيين في الصورة. وهكذا تأسست عدة جمعيات إحصائية يهودية محلية. ففي سنة 1874، تأسست جمعية «حبرات مشيبات نيفيش» لإسعاف المرضى. وتلتها جمعية أخرى اسمها «حبرت عوز وي حَضَار» وضعت نصيب عينيها لإنشاء مدرسة للبنات في الصورة. وفي 1875، أنشأت الرابطة الإسرائيلية العالمية فرعاً لها في الصورة⁽⁵⁴⁾. وشكلت الضريبة المفروضة على اللحوم أداة تقليدية لتزويد الصندوق بالمال لفائدة الفقراء والأحبار وغيرهم من الأفراد الذين تتولى الطائفة اليهودية الإنفاق عليهم في المدينة. وعندما انتشر الوباء في 1878-1879، أنفق جزء من تلك الأموال أيضاً في تطهير الملاح وتحسين سبل الوقاية فيه⁽⁵⁵⁾.

(50) Hirsch in B.A.L.U., 1^{re} sem 4 (1877)، 45-46.

(51) انظر، فيما قبل، الماش 34.

(52) A.I.U., France VIII D 42، 2 يناير 1874، بومبي إلى كريمو.

(53) في سنة 1875، قدر أن الملاح يشمل 248,000 متر مربع من مجموع 280,000 (Beaumier 118 «Mogador», p. 118) وربما كان رقم 10,000 يهودي الذي اقترحه بومبي مبالغاً فيه، ولو أن الملاح كان مضمخاً بفعل النزوح القروي القوي في هذه الفترة.

(54) A.I.U., Maroc XXXIV E 584, 21 janvier 1875; Halévy in B.A.L.U., 1^{re} sem., 4 (1877), pp. 46-47; A.I.U., Maroc III B 14, 21 Janvier 1875; Daniel d'Abraham Cohen; A.I.U., France IX A 73, 13 août 1876; A.J.A. Annual Report, 5 (1886), 60.

قررت الجمعية الإنكليزية اليهودية أن تنفذ برنامجها الخاص بالتلقيح تحت إشراف الجمعية المحلية «جبران مشيبات نفش».

(55) ولو أن هذه الضريبة لم تستعمل دائماً فيما بعد لتلك الغرض (84 N.A., R.G., 20 شتنبر 1895، مرجع إلى ل. دي مارينا (L. de Marinas)).

الجدول 20 : ساكنة الملاح سنة 1875

5.198	اليهود
1.127	العائلات
147	الدور
1.164	الغرف
4.6	معدل أفراد العائلة
4.5	معدل الأقران حسب الغرف

المصدر : A.I.A., Annual Report, 5 (1876), 59، بتصرف

وفي سنوات الأزمات تتوقف جل أنشطة هذه الجمعيات الخيرية، إذ تصبح الطائفة اليهودية تحت رحمة المساعدات التي تقدمها المنظمات الأجنبية. وحتى «مُعَمَّد» الطائفة اضطربت أحواله. وكتب يوسف المليح متحدثاً عن أعضاء الطائفة قائلاً : «وترك بعضهم المدينة، ومات بعضهم الآخر، بينما أفلس البعض (لطفك يا رب!) خلال سنوات المجاعة والوباء (لطفك يا رب!)». ومع ذلك، فقد أعيد إنشاء «المُعَمَّد» من جديد سنة 1882 برئاسة يوسف المليح⁽⁵⁶⁾. وكان يهودة ل. يولي، أحد المراسلين الرئيسيين للرابطة الإسرائيلية العالمية والجمعية الإنكليزية اليهودية، يتهم الأقلية الحاكمة بأن هدفها من تأسيس فرع للرابطة إنما هو تحويل الأموال التي تُرسَل إلى فقراء يهود الصورة بواسطة القنصلية الفرنسية. علاوة على ذلك، أثار يهودة مسألة اختلاس أموال الطائفة وسوء استعمالها فقال : «بما يُؤسف له (أيضاً) أنه بسبب الإجراءات الأنانية التي اتخذها الشيوخ والتجار، صار من الصعب الآن إيجاد أموال لإسعاف الجائعين»⁽⁵⁷⁾.

وبدأ عدد متزايد من المصلحين المحليين يهتمون بعض أفراد نخبة يهود القصبة بمرقلة مشاريعهم المهادفة إلى تحسين الأحوال في الملاح. كما نددوا بالأنزاج الكثيرة التي

(56) A.I.U., Maroc III B 14, 28 avril 1882، (محررة بالمدينة). تَكُون «المُعَمَّد» من الأعضاء التالية أسماءهم : يوسف المليح رئيساً شرفياً، وعقوب أفراط رئيساً، وعمران المليح نائباً للرئيس، وهارون المليح كاتباً، وشوكة بلشة أمينا للصندوق (A.I.U., Maroc III C 10)، 31 أبريل 1882، بتوقيع يوسف المليح، وهارون المليح، وأرسلها بعقوب أفراط).

(57) A.I.U., Maroc III B 14، 14 ماي 1882 و11 غشت 1882.

بحققها أثره اليهود بتأجير المحلات السكنية (المخزنية أصلاً أو الحيسية) من الباطن بأكرية فاحشة للفقراء. ويدل أن التجار اليهود الذين واجهتهم صعوبات في أعمالهم التجارية، قد عوضوا جزئياً عن خسائرهم بالإستفادة من عقاراتهم الحضرية كما لاحظ ذلك يعيش حلفي فقال :

لقد حباهم الله (غبة التجار) بكثير من الدور ذات الساحات والتي تدر عليهم أرباحاً أكثر من التجارة. ويصرف النظر عن أملاكهم الخاصة، فإنهم يتصرفون في ممتلكات يكترونها من السلطان بأكرية زهيدة، ثم يتماقنون باطنياً على كرائها ثانية بأكرية مرتفعة. وبهذه الطريقة، فإنهم يحققون أرباحاً كثيرة دون أن يعملوا⁽⁵⁸⁾.

كما صدرت اتهامات في حق كبراء الطائفة اليهودية باختلاس أموال صندوق الطائفة (قبة) (quba)⁽⁵⁹⁾. ومع مرور الزمن، تعلم يهود الملاح أنفسهم كيف يمكنهم توجيه النداء للمنظمات اليهودية الخارجية مباشرة. ففي سنة 1882 مثلاً، استغاث 150 حرلي بالرابطة الإسرائيلية العالمية وطلبوا مساعدتها للتخفيف عنهم من وطأة الجوع⁽⁶⁰⁾، لأنهم لا يستطيعون على نحو يبين من المساعدات التي كان أثرهاء القصة يخصصونها للمعوزين.

ولم يكن كبراء اليهود التقليديون إذن يشكلون العناصر الوحيدة التي تساهم في تدبير شؤون الملاح وقضاياها. بل صارت المنظمات اليهودية الخارجية ووكلائها في الصورة المتأثرون بالغرب يلعبون دور الحكم داخل الطائفة اليهودية. وكان هذا العنصر الجديد، بما له من تأثير ونفوذ، يتحدى سلطة كبراء اليهود في القصة التي لم يكن يحاسبها أحد من قبل، كما أنه كان يزرع انقسامات عميقة داخل الطائفة، زادت من حدة التوترات والتنافس القائمة داخل النخبة ذاعها والتي سببها المزاحمة التجارية. ولما كان بعض كبار اليهود التقليديين يواجهون نقصاً حاداً في أرباحهم من التجارة، بدأوا يركزون على استغلال ممتلكاتهم الحضرية وعلى اتخاذها - أكثر فأكثر - مصدراً أساسياً للدخل ؛ وبدأ تجار آخرون، غالباً ما تجمعهم دول أجنبية متنافسة، يرفعون التحدي في وجه هيمنة منافسيهم على قضية الإصلاحات الاجتماعية.

(58) Halewi, (1891), 311.

(59) Times of Morocco, 30 نونبر 1889، 18 يناير 1890، 28 مارس 1891، 1 غشت 1891.

لنجد من التفاصيل عن هذه الإتهامات، انظر : Schroeter, «Anglo-Jewery», pp. 76-80.

(60) A.I.U., Maroc 1 C 9، 20 سوان 5642 عربي/7 يونيو 1882.

ومع ذلك، حدثت تحركات اجتماعية نشيطة في الملاح. إذ أصبح فقراء اليهود أكثر وعياً بالاستغلال الذي كانوا عرضة له، وهذا ما انعكس على كتابات مجموعة من المصلحين في ملاح الصورة⁽⁶¹⁾. لكن هل توجد دلائل كافية للمحدث عن قيام صراع بين «الطبقات الاجتماعية» كما توحي بذلك تحليلات جان لوي ميسج⁽⁶²⁾ ؟ سيكون من التضليل اعتبار حدة الخصومات والصدامات الصاخبة والعنيفة أحياناً بين اليهود خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر مظاهر كافية للتعبير عن وجود صراع طبقي. وتحتاج مثل هذه المصطلحات إلى تقييدها على الأقل، لأنها تستحضر صورة مجتمع أوروبا الصناعي في القرن التاسع عشر. إذ لم يكن الصراع الاجتماعي في الطائفة اليهودية يقتضي ضمناً الوعي المتنامي لطبقة عمالية في الواقع. وحالت العلاقات الزبونية وأواصر القرابة والمصاهرة القائمة بين القسبة والملاح دون تحقيق هيكلية كلية جديدة للطائفة اليهودية. وكانت النزاعات متجذرة في ظروف مغرب القرن التاسع عشر الخاصة، فحول التجار الأجانب والنواب القنصلون إلى جانب المنظمات اليهودية الأوربية، حكماً على درجة من الأهمية بين أعضاء الطائفة اليهودية، مما قوض نموذج الزعامة التقليدي داخل الطائفة. ومع ذلك، لم تعوض هذه الرهادة التقليدية بشكل آخر من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي تلعب فيه الطبقات الاجتماعية دوراً أساسياً. بل ازدادت جميع هذه المشاكل حدة وتفاقماً بفعل التعارضات والصدامات بين الأثرياء المناوئين بعضهم لبعض، والذين يتنافسون في النفوذ والحماية الأجنبية. وكثيراً ما سعى المصلحون الاجتماعيون بالقسبة في الحصول على مساندة حلفائهم في الملاح لكسب القضايا ضد خصومهم.

(61) كنت قد درست هذه المسألة بالتفصيل في موضع آخر هو:

«The Politics of Reform in Morocco: The Writings of Yishaq Ben Ya'is(h) Halevi in Hanfirah (1891)», in *Misgav Yerushalayim Studies in Jewish Literature*, edited by Ephraim Hazan, Jerusalem: Misgav Yerushalayim, 1987, pp. 73-84.

ودرس الحركة الأدبية اليهودية في الصورة دراسة عميقة، يوسف شترت:

Yosef Shitrit, «Muda'ut hadasha le-anomaliyut u-le-lashon-nisane'ah shel temu'at haskalah elvrit be-Marroko be-sof ha-me'ahhah-19» *mi-Qedem u-mi-Yam*, 2 (1986), pp. 129-168.

(62) *Misgav*, II, p. 573, III, p. 456, IV, p. 408

الإستغلايون والفقراء

تميز الوضع في المغرب بسيادة ظروف عامة لم تمكن إلا بعض التجار من تكوين ثروات طائلة من التجارة في الصورة. وتتمثل هذه الظروف في نقص نسبي في فرص التجارة الواسعة، وفي غياب إمكانات توظيف الأموال واستثمارها، علاوة على المشاكل المالية المزمنة للمخزن. وقد استطاع بعض تجار الصورة أن يستفيدوا كثيراً من الإزدياد الملحوظ الذي عرفته المبادلات التجارية في ستينيات القرن التاسع عشر. إلا أن هناك أيضاً من لحقه الإفلاس منهم. ومن سمات ذلك العهد المنافسة الكبيرة والمضاربة التجارية اللتان كانتا تتطلبان القدرة على المغامرة وتحمل عواقب المجازفات المالية.

ومع ذلك، فإن حجم المبادلات التجارية وازدهار أحوال التجار لم يكونا يعكسان بالضرورة الظروف العامة للمدينة. ففي ما بين سنتي 1867 و1869، تسبب جفاف شديد في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً فاحشاً لم يعرف من قبل. وفي الصورة، ارتفعت أسعار القمح من 100 إلى 600 أوقية للخروبة الواحدة سنة 1868. وماتت آلاف من رؤوس الماشية بسبب الجفاف أو ذبحها للفلاحون الجائعون⁽⁶³⁾. وترتب على ذلك أن كثرت الجلود وبيعت بأثمان بخسة في سوق المدينة، فانتعشت سريعا تجارة نشيطة مع مرسيليا المستهلك الرئيس لجلود الماعز. وفي مقابل ذلك، صدرت كميات كثيرة من الحبوب إلى الصورة⁽⁶⁴⁾.

وهكذا تمكن المضاربون من تحقيق أرباح طائلة في ظروف انتشر فيها البؤس والفاقة، إذ لم يتردد بعض التجار في استغلال ضيق حال الفقراء، وتحولت الحبوب إلى سلعة مربحة. وفي سنة 1870، ظلت الأثمان مرتفعة على الرغم من تراجع الجفاف بنزول بعض الأمطار خلال هذه السنة. وكان من أسباب ارتفاع الأثمان تخزين التجار الأجانب والمحامين لكميات من الحبوب في مخازنهم. وأصدر السلطان أوامر بفتح إلى

(63) السوسي، المجلد، ج 15، ص 11-14.

(64) F.O., 631/3، غشت 1870، (التقرير التجاري لسنة 1869)، كارستنن، A.E., C.C.C.,

Mogador 5، 19 نونبر 1869، بومبي. قفرت صادرات جلد الماعز عبر مرسى الصورة من مجموع

69,497 ذنية سنة 1868 إلى 119,375 ذنية سنة 1869؛ وارتفعت قيمة صادراتها من

1,508,825 فرنك إلى 2,987,660؛ وإذا ارتفعت هذه الصادرات من حيث الكم إلى 58%،

فإنها لم ترتفع من حيث القيمة إلا بنسبة 51% (أنجزنا هذه العملية الحسابية اعتماداً على : Mitge,

(Doc., p. 233).

القنصليات : «لا يتسوق أحد من رحبة الزرع شيئا من القمح والشعير إلا ما لابد منه لهولته». كما أمر السلطان الأمناء بشراء ما أمكنهم من القمح وتخزينه لفائدة الفقراء، ثم نبه على ما يلي : «ويذكر أن بعض الخزائين لا يترك شيئا بالرحبة للضعفاء، بل يتحمل ما وجده بالرحبة وترك الناس بلا شيء»⁽⁶⁵⁾.

وعلاّل جماعة 1878-1879، لجأ الإستغلايون مرة أخرى إلى المضاربة في الحبوب. وقامت شركات أجنبية انتهازية تتعامل مع الصورة بقرض مقادير من الحبوب للعديد من التجار الصغار، وغالباً ما فعلت ذلك بحماقة على حد قول القنصل البريطاني هايتون :

أثناء جماعة 1878-1879، مثلاً، حول وكلاء إحدى شركات مانشستر عددا من السماسرة وأصحاب الحيوانات، وغيرهم من بسطاء الناس إلى تجار، وذلك بتسليمهم كميات كثيرة من المواد الغذائية. وقد ترتب على ذلك سيل من الديون غير المؤداة، بقي بعضها في ذمة أصحابها حتى سنة 1887، بينما سويت ديون أخرى.

وكانت القنصلية البريطانية تصاب بالذهول من الطريقة التي كان يفترض بها بعض أهل الصورة : «من المثير للإستغراب أن يفلح مغربي أو يهودي من بلاد اليرير في الحصول على قرض في لندن أو مانشستر، في حين لا يُمنح لرجل إنكليزي أكثر احتراماً»⁽⁶⁶⁾.

الواقع أن الأمر لم يكن يثير الإستغراب إلى هذا الحد. فما زالت الشركات الأجنبية في حاجة إلى محاسرة محليين لو كانت تريد توسيع أنشطتها التجارية في المغرب. كما أن التجار المحليين أكثر معرفة بحالة العرض والطلب في المناطق الداخلية. وكان الذين يضاربون في المغرب أثناء فترات الجفاف يعرفون أنهم يخوضون مغامرة حقيقية. وكان الإرتقاء السريع لبعض التجار أثناء سنوات الأزمة يعني ضمناً سقوط تجار آخرين قد تذهب ربحهم بسرعة ماثلة. وكانت تلك هي المجازفات التي تقدم عليها

(65) N.A., R.G. 84, 13 ربيع الأول 13/1287 يونيو 1870، أثناء الصورة إلى أبراهام فرقوز.

(66) F.O., 174/293, 7 يونيو 1887، هايتون إلى كرين (Green). بدأ من تسعينيات القرن التاسع عشر فما بعد، صارت القروض الكائنة التي تمنح للأفراد بجميع مستوياتهم منتشرة انتشاراً واسعاً. (Park 423-424 «Aministration»). ويذكر كيث برون أن أهل سلا ما زالوا يتحلقون عن سخاء الأنان في أول هذا القرن، وعن الطريقة التي أصبح بها المغرب مجالاً يتم إغراقه بالواردات الأجنبية (حديث شفهي).

الشركات الأوربية حين توسع نطاق قروضها إلى أراض بعيدة تم فيها التجارة وفقا لأساليب وطرق مختلفة.

وهكذا كان بعض التجار يتعرضون لخسائر جسيمة، ولكن الفقير هو الذي كان يتضرر بصفة مثيرة. وحين ترتفع أثمان القمح وزيت الزيتون والأركان في سنوات الشدة، يواجه الضعيف مصاعب كثيرة لقلة مخزونه أو لانعدامها المطلق. وكانت لهذا المشكل أيضا علاقة بالتجارة الدولية، لأن الإستهلاكيين يخزنون الحبوب المستوردة التي يتوصلون بجزء كبير منها على سبيل القرض.

لكن كيف كانت ظروف عيش الفقراء والمساكين خلال السنوات العادية؟ إن أي محاولة لإبداء الرأي في مستوى عيش عامة الناس في الصورة أو في أي جهة من جهات المغرب الأخرى خلال القرن التاسع عشر تبدو متعذرة بسبب النقص الشديد في المصادر. إذ لا توجد سوى إشارات قليلة إلى أثمان المواد الأساسية والأجور عامة. ويمكن جمع بعض المعطيات المتفرقة والطفيفة عن أجور موظفي المخزن وعن الأثمان في جهات مختلفة من أنحاء المغرب⁽⁶⁷⁾، ولكن مقارنتها مع المدن والمناطق الأخرى يطرح مشكلا أيضا. وكانت الأثمان والأجور في الصورة تميل إلى الإرتفاع، نتيجة انفصال المدينة النسبي عن المناطق البعيدة عنها. وكان الشعور مثلا، وهو النوع الأساسي من الحبوب التي يستهلكها سكان الصورة، أغلى ثمنًا منه في بقية مناطق البلاد⁽⁶⁸⁾. وتتعدى المقارنة أيضا نتيجة لاختلاف الأوزان والمكاييل باختلاف المناطق. إذ لا يعادل محتوى الحزمة الواحدة في الصورة محتواها أيضا في مراکش⁽⁶⁹⁾. وأخيرًا، ترد الإشارة إلى الأثمان بعملات مختلفة أيضًا، كالمشقال والريال والبسيطة والفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني، إلخ.

فما الذي يمكن استخلاصه من الإشارات المتناثرة إلى الأجور ؟ فيما يخص الأجور الواردة في جدول رواتب المخزن - المصدر الوحيد المعتمد الذي بين أيدينا عن الأجور -، أغلب الظن أن من كانوا يتقاضون أجورًا لم تتغير بتغير الزمن، يتوفرون على مصادر دخل أخرى. فمن الواضح أن قائد الصورة الذي كان يتقاضى أجرًا قيمته 30 ريالًا في الشهر، كان في حاجة إلى تعزير أجرته الرسمية بدخل إضافي من مصادر

(67) كما قيل في شأن إينيثان : التوفيق، المجمع، صص. 219-232.

(68) وذلك ما تؤكدته المقارنة بإينيثان (المراجع نفسه، صص. 327-328).

(69) Cf. Laroui, Les origines, pp. 49-51.

أخرى. وهناك موظف على مستوى من الأهمية مثل المحاسب لم يكن يتجاوز أجره الشهري 90 أوقية سنة 1875⁽⁷⁰⁾. ومن الواضح جداً أن تتوقع لجوء موظف من هذا المستوى إلى البحث عن دخل إضافي يستمدّه من الخدمات التي يقدمها. ونادراً ما يطرأ تغيير على أجور كبار الموظفين المخزنين في سجلات الرواتب المخزنية، وهذا لا يسمح لنا بتسليط أضواء كافية على مستويات عيشهم.

ويمكن القول فيما يتعلق بالمدرجين في نهاية سلم الرواتب المخزنية - كعساكر المدينة وحاميتها - بأنهم ظلوا يعانون انخفاضاً مستمراً في مستوى عيشهم، لأن أجورهم كانت محدّدة بالأوقية وبقيت على حالها من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى تسعينياته⁽⁷¹⁾. وإن عسكرها منفرداً يتقاضى 20 أوقية في الشهر، ولو خلال ستينيات القرن التاسع عشر، لن يتمكن من إعالة نفسه إلا بصعوبة. فكيف لو كان عليه أن يتحمل نفقات أسرته اعتماداً على الراتب نفسه ؟ وقد لوحظ في سنة 1866 أن الفقير الذي يحصل على مؤونة مقدارها 30 أوقية في الشهر لا يمكنه تدبير شؤون عيشه بهذا المبلغ⁽⁷²⁾. ويمكن للمسكري أن يشتري براتب العشرين أوقية نصف خروبة من الشعير في سنوات الوفرة خلال ستينيات القرن التاسع عشر، ومقادير قليلة من زيت الزيتون أو الزرّكان التي هي أيضاً مواد أساسية. وقد يتراوح ثمن الخروبة الواحدة من الشعير ما بين 34 و38 أوقية في سنوات الوفرة من ستينيات القرن التاسع عشر. لكن ثمن الخروبة الواحدة من الشعير بلغ أكثر من 200 أوقية خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر حين ارتفعت أثمان الحبوب فجأة بعد المجاعة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الاعتبار تضخم الأوقية من حوالي 33 أوقية في مقابل الريال سنة 1865 إلى 125 أوقية في مقابل الريال أيضاً سنة 1885، فإن الثمن الحقيقي للشعير ربما أصبح أغل من ذلك بأكثر من 60%⁽⁷³⁾.

(70) الرّكازي، الشمس، ص. 36.

(71) جاء في تقرير لصولايج - بوزان أن حراس المدينة كانوا يتقاضون (2) ذوكّتي (أي 20 أوقية) في الشهر (A.E., Maroc, M.D. 4, decembre 1847, Soulange-Bodin).

حتى تسعينيات القرن التاسع عشر (Park, «Administration», pp. 276-280).

(72) (م.و.م)، الصورة 1، 18 ربيع الأوّل 1288/31 يوليوز 1866، محمد بن المحجوب إلى بنس.

(73) قدرّت معدلات أثمان الشعير الذي بيع في الرحبة بخمس وثلاثين (35) أوقية سنة 1864، وبثلاثين وثلاثين (38) سنة 1865، وبأربع وثلاثين (34) سنة 1866، وبست وعشرين (26) سنة 1867 (حتى 11

فبراير). (F.O., 631/3، 11 فبراير 1867، كارستسن إلى درلموند هاي). وفيما يتعلق ببستي 1884-1886 (وكانت الأثمان مرتفعة سنة 1883 على الخصوص، نتيجة للكثيرة المائيّة)، أرى الفصل =

والمؤكد أنه لم يكن هناك عسكري من عساكر المدينة أو حارس من حراسها يستطيع أن يعيش مكفياً براتب شهري قدره 20 أوقية، وهي تمثل مبلغاً يمكنه أن يشتري به 30 رطلاً من الشعير ليس غير. ومن ثم فلا غرابة في أن تكون حالات فرار العساكر من الخدمة مشكلة مألوفة في المغرب⁽⁷⁴⁾. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، تقاضى الجنود المدرجون ضمن «العسكر الجديد» والعمال المشاركون في بناء أسوار تنزيت راتباً يومياً بلغ 15 أوقية، وهو راتب يكاد يساوي الأجرة الشهرية لعساكر المدينة⁽⁷⁵⁾. وبناء عليه، لا بد من أن تكون لعساكر المدينة وحراسها مصادر أخرى للدخل. ولم تتجاوز أجور النوتيين 20 أوقية في الشهر طوال الفترة نفسها، ما داموا مدرجين في جدول رواتب المخزن. ولكنهم يتقاضون أجوراً إضافية عن خدماتهم في المرسى تتناسب مع الأحمال التي ينقلونها؛ وقد طرأت عليها تعديلات دورية. وفي سنة 1873، أخبر الأمناء أبراهام قرقوز بأكزيادة في أجور النوتيين فقالوا عنهم: «وتعلمون (أيضاً) ضعف حالهم وقلة ما بأيديهم»⁽⁷⁶⁾. وفي وقت متأخر من تلك السنة، أصرب قبطانات المرسى عن عملهم وتحرموا بدار السلطان إلى أن يُزاد في مرتباتهم ويحصلوا من الأمناء على وعد بالكتابة إلى القناصل (لأن التجار الأجانب والمحامين هم المطالبون أساساً بأداء الأجور مقابل خدماتهم في المرسى). ومرة أخرى، كتب الأمناء إلى قرقوز مدافعين عن النوتيين: «فإنهم أحق بها (الزيادة) كما لا يخفأكم حالهم»⁽⁷⁷⁾.

فالراجح إذن أن عساكر المدينة وحراسها ربما كانوا في الوقت نفسه حرفيين أو عمالاً في المدينة⁽⁷⁸⁾. ولوحظ غالباً على أي حال أن جل الحراس البالغ عددهم حوالي 2,000 شخص لا يحملون السلاح إلا من حين لآخر. وفي سنة 1884، لم يعمر

= البهطاني بأرقام مرتفعة وأخرى منخفضة بالجانبه الإسترليني. وقد حوّلها إلى الأوقية بصرف قيمته 125 أوقية للرهال الواحد (1 جنيه = 25 فرنكاً من قطعة 5 فرنكات) (PP., 1897, XCII, p. 133). وأكد بوسي سنة 1875 أن خربة شعير تساوي 71 كليوغراماً (= 156 رطل) (Mogador, p. 113). ولقد مر القنصل البهطاني سنة 1883 بـ 320 رطل وثلاثين وثلثاً (320 رطل) (P.P., 1884, LXXX, p. 99) وتحلف أوزان الحرية باختلاف الحزب.

(74) Rollman, «The "New Order"», p. 694.

(75) الخزانة الحسنية، 6 ربيع الثاني 1301/4 فبراير 1884، إدريس بن محمد بنيس، وفرج وابن الحسن إلى السلطان، 11 جمادى 1 1301/10 مارس 1884، المحبوب بن محمد توفيق إلى السلطان.

(76) N.A., R.G. 84، 7 ذو الحجة 1289/5 فبراير 1873.

(77) N.A., R.G. 84، 6 رجب 1290/30 غشت 1873.

(78) Cf. Rollman, «The "New Order"», pp. 694-695.

تكنة الصورة سوى 31 عسكرياً. والظاهر أن عدداً من العساكر يلتحقون بالصفوف للحصول على الكسوة والطعام. فإذا لم توزع عليهم الملابس العسكرية، عمّ الإستهاء بين صفوف الجنود. وقد أولى القائد اهتمامه لهذه القضية، فأعبر السلطان بتفاصيلها قائلاً : «إن الكسوة لم توجد لهم إلى الآن، وكلما تكلمنا فيها مع الأئمة، يجهلون بأنهم سيوجدونها. ولا يخفى على سيدنا أن الكسوة هي التي تحمل الناس على الدخول للعسكر»⁽⁷⁹⁾.

وفي سنة 1867، حاول يوميي تقويم تكاليف العيش وأجور الحرفيين والعمال. وإذا حولنا أرقامه إلى الأوقية، بدا أن أسرة الحرفي الواحد يمكن أن تنفق على الأكل 4.5 أوقيات في اليوم، أو حوالي 135 أوقية في الشهر. وقد ردت المصانيف السنوية عن السكن والأكل واللباس، إلخ. بخمسين وثلاثمائة (350) فرنك، أو 2,646 أوقية. ويمكن العامل الذي يوجد في الدرك الأسفل من سلم الأجور أن يتقاضى فرنكاً واحداً في اليوم (7.5 أوقيات)، لكنه لن يحقق دخلاً يفوق 15 أوقية أبداً. ويحقق الصانع - المعلم دخلاً يومياً قد يصل إلى 38 أوقية⁽⁸⁰⁾. وفي سنة 1870، أنجز البريطانيون تقريراً عن جميع المراسي المغربية، جاء فيه أن العامل في الصورة كان يتقاضى حوالي 17 أوقية في اليوم، وذلك عندما يحل موسم الحصاد وتكون أجور العمل مرتفعة في المدينة ؛ وكان هذا أجراً زهيداً، ولكنه كان يكفي لأن يسد به رمقه طبعاً⁽⁸¹⁾.

فهل يمكننا الحديث عن شدة الفقر خلال السنوات التي تناولناها بالدرس ؟ من المؤكد أن الفقر يزداد تفاحشاً أثناء فترات الجفاف. وعند تضخم أسعار القمح بخمس مرات أو ست، مثلما حصل في 1868-1869، فإن الجوع يتخذ مواقعه بين السكان سريعاً. غير أن هذا من المشاكل المزمنة في المغرب، وليس أمراً خاصاً

(79) الخزانة الحسنية، 3 ربيع الأول 1302/21 دجنبر 1884، الديبالي إلى السلطان. وكما قد رأينا في موضع سابق من هذا الكتاب أن العساكر كانوا ينفردون على قائدهم عندما لا تكون الكسوة قد وزعت عليهم (الصدقي، إلفاظ، صص. 79-81).

(80) 10 A.E., Maroc, M.D. 10 مارس 1867 (حولتها باعتدال سعر الصرف الذي يساوي 37.8 أوقية مقابل ريال واحد).

(81) F.O., 631/3، 28 يناير 1870، كارتستين إلى رابطة. يذكر التقرير 9 بنسات، أي ما يعادل 45 ريالاً فرنسياً 38×17.1 أوقية. وفي مدن ومناطق أخرى هملتها التغطية، اتضح أن الأجور تتراوح بين 4 و6 بنسات أو بين 7.6 و11.4 أوقية ؛ يعول العامل نفسه بنسنتين (2) أو 3.8 أوقيات في اليوم الواحد. وهناك خطأ في جدول التحويل عند مبيع (4-6 = 3-5 أوقية) (Milgze, «Note sur l'artisanat», p. 93).

بالقرن التاسع عشر. وفي السنوات الجيدة، تقلد أجور العمال بما بين 31 أوقية و 9 أوقيات، وربما وصلت أجور الحرفيين إلى 62.5 أوقية في اليوم. ويرى بايتون أن هذه الأجور لم تكن منخفضة في الواقع، فيقول :

ونظرا لانخفاض ثمن الأكل البسيط الذي يحتاج إليه الشغل المعتدل، الذي يمكنه أن يعيش بحساء من الشعير، وبخبز وزيت، وبقليل من السمك أو اللحم بين الفينة والأخرى. بالإضافة إلى أداء كراء منخفض عن السكن، ودون الحاجة تقريبا إلى أي أثاث، فلربما كان من الممكن اعتبار هذه الأجور جيدة⁽⁸²⁾.

إذا صدقنا هذه الأرقام، أمكننا أن نستنتج أن أجور الشغالين في ما بين 1867 و 1889 كانت مسايرة لارتفاع التضخم. ويمكن أن توحى لنا الأرقام نفسها بأن أجور الحرفيين بالمقارنة مع الشغالين المياومين قد انهارت بمقدار النصف تقريبا بين 1867 و 1889. لكن لابد من أن نضع في الحسبان أن الأكرية التي كان الحرفيون يؤدونها للأجاس أو للمخزن ظلت منخفضة جدا، بل ربما اعتبرت تافهة بالنظر إلى أكريتها خلال هذه السنوات⁽⁸³⁾. وبناء عليه، فإن مستوى عيش الحرفيين لم يعرف بالضرورة انهيارا خلال هذه السنوات.

ومن نواح كثيرة، فإن حياة عامة الناس في الصورة قد بقيت على حالها في السنوات العادية. وبينما كانت ثروات التجار تنمو وتضمحل، وكانت سيادة الدولة المغربية تتآكل بفعل الإنتهاكات الأجنبية، ظلت حياة المساكين تتحكم فيها حاجتهم الماسة للحصول على لقمة العيش

(82) وردت هذه الأرقام بوحدة البنس الإنجليزية، وقد حولنا إلى الأوقية (P.F., 1890, LXXVI, pp. 170-171).

(83) لا تغطي المخطات المتوافرة بمجموع المرحلة الممتدة من سنة 1867 فما فوق، لكننا نعرف أن مجموع ملائيل أكرية الأثلاك المغربية في المدينة سنة 1878/1296-1879 قد بلغت 9,298 أوقية (الحفازة الحسنية، الكناش 93). وفي شوال 1306/ماي - يونيو 1889، جمعت منها 12,263 أوقية. (الحفازة الحسنية، الكناش 386). وهذا يمثل ارتفاعا لا يتجاوز نسبة 25% إلا قليلا، بينما ارتفعت الأوقية بأكثر من 100%.

الفصل التاسع

نهاية عهد

بدأت المكانة البارزة التي تبوأها الصورة بصفتها مرسى سلطانيا في المغرب تتقهقر وتترجع في سبعينيات القرن التاسع عشر. فبينما أخذت بقية مراسي المغرب تعيش مرحلة ازدهار تجاري بفضل ارتفاع حجم الواردات والهجو السريع لصادرات الصوف والحبوب⁽¹⁾، دخلت الصورة على العكس من ذلك مرحلة التراجع والأفول. ولم تكن بداية ركود السوق ناتجة عن مشاكل تتعلق بالصادرات والواردات فقط⁽²⁾، بل هناك أيضاً عوامل داخلية يجب أخذها بعين الاعتبار لتفسير الانهيار التجاري لمرسى الصورة. إذ ساهمت الإضطرابات القائمة في حاحا وانعدام الأمن بصفة عامة في قطع الطرق التجارية، فارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً متواصلاً؛ ثم تعاضمت نسبة التضخم. ففي سنة 1873، وهي السنة التي حاصرت فيها قبائل حاحا مدينة الصويرة، ارتفع صرف الأوقية إلى 50 أوقية في مقابل الريال الواحد⁽³⁾، وكانت مرحلة حرجة في تاريخ المغرب.

وبينما استفاد بعض المضاربين من هذه الظروف المثيرة، واجهت العديد من الأمور التجارية صعوبات جمة، بل اضمحل بعضها خلال السنوات التي اشتدت فيها الأزمة. وقدفد البعض الآخر، مثل آل توفلمز وآل بوهلال جميع ممتلكاتهم. وقد قُومت ممتلكات التاجر بوجناح بما قدره 378,625 أوقية (أي ما تعادل 2,300 جنيه إسترليني) قصد بيعها لبعض اليهود المراكشيين وتسديد ديون الخزن. وخشي الأبناء أن يقدموا على حيازة عقار بوجناح لحساب الخزن، وأن ينفقوا على إصلاحه وترميمه أكثر

(1) Miège, III, p. 432.

(2) انخفاض حجم المبادلات مع مرسىها سنة 1870، وذلك تحسباً لاندلاع حرب فرنسية - بروسية. وقد تسبب هذا في انخفاض صادرات جلد الماعز ووحدات السكر.

(3) Miège, III, p. 432.

من قيمته الحقيقية نظرا لحالته المتردية⁽⁴⁾. وكادت أسر تجارية أخرى مسلمة ويهودية من النخبة الصورية - مسان بن بنحاس طوبني وبوهلال وتوفلغز وبن سماعة ويهودة ليثي وشلومو عمار - أن تضمحل، ولأقت صعوبات كبيرة في الوفاء بالتزاماتها مع المخرن⁽⁵⁾.

وهكذا كان التجار الأجانب والتجار المحميون الذين حاولوا الحصول على مساندة الرأسمال الأوربي هم الذين يزدادون قدرة على البقاء والصمود، بينما أضحى التجار الذين يعتمدون كلياً على السلفات السلطانية أكثر عرضة للتهديد. وكان بعضهم، مثل عكان قرقوز، يستطيع استغلال الاحتكارات المخرنية، ولكن ملتزمين آخرين لم ينجحوا مثل هذا النجاح. وكان نظام الإلتزام - كما سبق أن رأينا - من الأعمال التجارية المحفوفة بالمخاطر، خاصة في الوقت الذي أصبح فيه عدد متزايد من المحميين يفتلون من الأداء الضريبي. وفي الأخير، كان هناك تجار حققوا أرباحاً طائلة بفضل علاقاتهم بالشخصيات البارزة في منطقتي حاحا وسوس. ولكن ذلك الوضع أيضاً كان مؤقتاً بسبب عدم ثور أعمال اللصوصية خلال سبعينيات القرن التاسع عشر. إذ كان التجار المحليون الذين يتعاملون في كميات كبيرة من السلع يجازفون بها كثيراً في ظروف صعبة للغاية. وأدت المنافسة القوية إلى انخفاض شديد في أثمان الواردات، مما قلل كثيراً من هامش الربح لغالبيت التجار⁽⁶⁾. وترتب على ذلك أن لحق الإفلاس ببعض أكثر الدور التجارية قوة خلال العقدین اللاحقين. أما التجار الصوريون الذين حاولوا البقاء والإستمرار في أعمالهم التجارية، فقد قاموا بذلك على حساب الفقراء الذين اكتروا مخلاتهم السكنية، والمدنيين من أهل البوادي الذين

- (4) (م.و.م)، الصورة 2، 12 ذي القعدة 1288/23 يناير 1872، فرج وأقصي إلى بنس. في عشرينيات القرن التاسع عشر، وُصف أحد أسلاف بوجناح بأنه «أكثر رجال الصورة تراء» (Besuckler, Journey, p. 251). وهذا اسم بوجناح شخصية بارزة خلال عشرينيات القرن التاسع عشر في المراسلات التجارية لآل صمويل ليثي. وربما كان في الواقع هو التاجر هارون عمار الذي كان يلقب بوجناح، لأنه مثل مؤسسة بوجناح الجزائرية في الصورة (من حديث شفهي مع صمويل ليثي).
- (5) يمكن تتبع الصعوبات التي عانتها هذه الأسر التجارية في مراسلات كثيرة (م.و.م)، الصورة 2، 24 ربيع الأول 1287/24 يونيو 1870، موسى بن أحمد إلى عمار، 3 ربيع الأول 1288/23 ماي 1871، 16 رمضان 1288/29 نونبر 1871، و2 ذو القعدة 1288/13 يناير 1872، فرج وأقصي إلى بنس؛ 18 رمضان 1289/19 نونبر 1872، محمد القباج إلى بنس.
- (6) (م.و.م)، LXVII، 1874، P.P. (هذا التقرير عن سنة 1873، أنجزه بومسي بمصفته قائماً بأعمال النائب القنصل البهلاني، مؤرخ في 31 مارس 1874).

اقترضوا منهم السلع، والباعة المتجولون البسطاء الذين اضطروا إلى أداء المكوس عند أبواب المدينة وأسواقها.

ويرى ميج أن الأزمة قد بدأت سنة 1878، بينما كان تعرض بعض الشركات للمخطر نقطة تحول هامة نحو الرأسمالية التي هيمن عليها اليهود⁽⁷⁾. وقد رأينا فعلاً كيف كوّن بعض الإستغلاليين ثروات صغيرة من المضاربة في الحبوب المستوردة، وكيف تكاثرت الأملاك الحضرية والقروية على حد سواء في أيدي البعض الآخر. غير أن جل هذه المقاولات «الرأسمالية» التي ترعرعت في ظل الأزمة لم تقم على أسس متينة. بل إن الدور التجارية الكبيرة كان يعوزها رأس المال لتحقيق أي نوع من أنواع التوسع خلال هذه المرحلة. فهذه دار قرقوز القوية التي سبق لها أن طلبت قرضاً قيمته 16,000 ريال من القصر سنة 1875، حين انهار سوق جلد الماعز في أوروبا⁽⁸⁾، سعت مجدداً في الحصول من السلطان على رأس المال سنة 1880 في أعقاب ما لحقها من خسائر بسبب الجفاف. وقد عرّأ آل قرقوز صعوباتهم المالية جزئياً إلى عجزهم عن تحصيل الديون المتراكمة عند أهل البوادي المجاورة⁽⁹⁾. وفي سنة 1884، اشتكى ماير قرقوز من كون القائد لم يبدل جهداً في متابعة المدينين الذين يمتلكون عقارات في المدينة. وقد أنكر القائد التهمة المنسوبة إليه فقال : «فكيف هو هذا السكوت والغرماء بالسجن إلى الآن وأملاكهم بيد السمسار... وأي شيء يكون لهم بعد هذا؟»⁽¹⁰⁾. وحين طوّل ماير قرقوز سنة 1888 بتسديد دين قيمته 19,000 ريال، وكان قد بقي في ذمة أبراهام يعقوب قرقوز (المُتوفين) للمخزن، اقترح اقتطاعه من مجموع الديون البالغة 40,000 ريال والتي لم يؤدها بعد عدد من الدائنين⁽¹¹⁾. وكانت دار قرقوز التجارية قد أفلست عند منطفئ القرن العشرين كما سبق أن ذكرنا.

(7) Mège, III, pp. 449-458.

(8) وثائق آل قرقوز، 1 صفر 1292/9 مارس 1875، موسى بن أحمد إلى أبراهام يعقوب قرقوز.

(9) لم تكن للمخزن رغبة في منح القرض في هذا الوقت (وثائق آل قرقوز، 22 محرم 1297/5 يناير 1880. أحمد بن موسى إلى أبراهام يعقوب قرقوز، 13 رمضان 1297/19 غشت 1880، محمد بن العربي بن المختار إلى أبراهام قرقوز).

(10) 11 رمضان 1301/5 يوليوز 1884، فرج والدويلالي إلى ماير قرقوز.

(11) 7 مارس 1888، ماير قرقوز إلى لويس (Lewis).

وينطبق ما حصل لآل قرقوز على أسر تجارية كثيرة، إن لم نقل على أغلبية بقية المؤسسات التجارية. إذ كان سقوط المختار بن عزوز مثلاً أكثر سرعة. وكان بن عزوز نموذجاً لـ «الرأسمالي» المغربي إلى حد ما. وكان يبدو مثلاً لصنف جديد من التجار المسلمين بصفته وكيلًا ماليًا للسلطان في لندن ووكيلًا لعدد من المؤسسات التجارية الأوربية في الصويرة. لكن المشاكل بدأت تظهر في يونيو 1878 (إن لم يكن قبل ذلك) حين حاصرت مطالب المقرضين الأجانب، فصادر المخزن داره ومحلاته التجارية في الصويرة وفاس. ولما كان تاجراً للسلطان، كان مدينًا له، فاحتُذ المخزن هذا حقاً للشفعة ضد مطالب الأجانب، مما جعل الجالية الأجنبية تحتج على الدوام. وفي سنة 1885، تسبب أحد المقرضين في سجن بن عزوز، ولكن أملاكه كانت لا تزال في حوزة السلطان. وتوالت احتجاجات المقرضين البهطانيين على قضية ديون بن عزوز عدة سنوات أخرى⁽¹²⁾.

ولم يكن المختار بن عزوز التاجر الوحيد الذي حل به الإفلاس في الصويرة خلال هذه السنوات. إذ عجز التاجر أحمد بوهلال أيضاً عن تسديد ديونه للمقرضين الأجانب. فاستولى المخزن على ممتلكاته بحق الشفعة قبل أن يطالبوا بها، كما فعل في قضية بن عزوز⁽¹³⁾. وهناك عدد من التجار الآخرين - ليثي وموشي بن أبراهام كوهين، وميشال موسى (Michel Moïse) (من مؤسسة كوهين هيرمانوس وشركاه)، (Cohen Hermanos & Co.)، وبوني (Bonnet) وترجمان وبنيير (Penyer) وبروم (Broom) وبراور (Brauer) - الذين أفلسوا أو تكلبوا بخسائر جسيمة بين سنتي 1878 و1882. ولم ينج بعض التجار الأجانب من الإفلاس إلا بفضل اعتمادهم على شركائهم التجاريين في أوروبا⁽¹⁴⁾.

(12) ابن زهران، *إتحاف*، ج 2، صص. 379-380، F.O., 99/200، لندن: 27 يناير 1881، 21 أبريل 1881، كاتز (J. & E. Cartier) إلى كرانفيل (Granville)؛ F.O., 99/214، مانشستر: مارس 1885، و23 يناير 1885، س.أ. مانر وشركاه (S.A. Meyer and Co.) إلى كرانفيل؛ 13 فبراير 1884، برع إلى بايون. وقد اهتم كتيب أيضاً بمناقشة قضية بن عزوز (Kenbib, *Les Protégés*, pp.). 181-182.

(13) الخزانة الحسنية، 3 ذي الحجة 1302/23 شتنبر 1885، محمد ابن زاكور ومحمد بن عبد الرحمن بنينة وعبد الرحمن بن الحسن.

(14) *Milège*, III, pp. 446-449، F.O., 631/7، 25 مارس 1880. كان التاجر الألكاني برلور على حافة الإنلاس، فأقنعه شركاؤه الأوربيون (Pierre Guillen, *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905* (Paris, 1927), pp. 57-58).

واستمر بعض التجار، أمثال آل أفراط والملح وبنسعود ودينار أوحنا وعكان ليقي والزأكوري وعطية وعكان قرقوز والورزازي وكايسا وجاكوتي وبوطول وقرباط ويطلون في مزاوله تجارتهم بنجاح عبر مرسى الصورة (الجلدول 5). ومع ذلك، لم يكن هناك سبب مقنع يحمل على الظن أنه كان في الصورة تراكم متزايد للغوات بعد سنوات الأومة. وقد تحققت الأرياح التجارية الطائلة في ما بين سنتي 1850 و 1877 كما سبق أن ذكرنا. إذ اقتنيت باكرا نسبة ضخمة من العقارات الحضرية - وذلك ما فعله قرقوز الذي اشترى حوالي ثلاث عشرة دارا واربعين أربع دور أخرى في ما بين 1845 و 1861. كما راكم آل الملح بين أيديهم ممتلكات حضرية كثيرة في العقود المبكرة من القرن التاسع عشر⁽¹⁵⁾. ويحتمل أن تكون بعض الأسر التجارية، كأسرة أفلالو، قد حصلت على جل دورها الإحدى عشرة إبان ازدهارها في القرن الثامن عشر أو مطلع القرن التاسع عشر⁽¹⁶⁾. وإذا كانت هناك حالات نقل عديدة للأملاك الثابتة، في سنوات الأومة، فإن هذا في حد ذاته لا يقوم دليلا على تحقيق نمو سريع للرأسمالية العصرية في المغرب. فالعقارات الحضرية التي يملكها التجار لم تكن طبعاً ملكية رأسمالية دائماً، لأن بعض التجار الذين اقتنوا عقارات حضرية في الفترة المتأخرة لم يفعلوا أكثر من الإستيلاء على دور تجار آخرين يواجهون مشكلة ما. فهذا موسى أفلالو، مثلاً، قد رهن بعض عقاراته عند عكان قرقوز سنة 1875 لتراكم ديون المخزن عليه. وكان المخزن المركزي بصدد مصادرة بقية أملاكه، إلا أن أبراهام قرقوز تدخل له بنجاح، فسُمح له بأن يستمر في استغلال العقارات الموجودة تحت تصرفه فمكينه من معالجة أزمته⁽¹⁷⁾. وهكذا لم يكن عند بعض أفراد نخبة الصورة ممتلكات تذكر في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لكنهم استمروا في الإستفادة من تأجير الممتلكات الموجودة تحت تصرفهم للفقراء مقابل أكرية فاحشة.

(15) انظر، فيما قبل، صص. 88-89.

(16) يبلغ عدد الأملاك الخاصة بآل أفلالو في الصورة 11 داراً، و5 حوانيت وخزنا واحداً، (F.O., 631/8).

(17) «Mogador Free-Hold Lists», 1844-1914.

(17) (م.و.م)، محفظة عمار، 4 شعبان 1292/5 شتنبر 1875، السلطان على عمار، وثائق آل قرقوز 22 شوال 1292/21 نونبر 1875، 18 رجب 1293/14 فيبر 1876، موسى بن أحمد إلى أبراهام قرقوز. في سنة 1881، تلقى الأثناء أواخر بإعادة المقاربات إلى موسى بتخليصه من ديون المخزن التي بلغت 933,923 لوقية (الحفنة الحسنة، الكناش 120، 9 رجب 1298/7 يونيو 1881، نسخة من رسالة سلطانية إلى الأمين العربي فرج وإدريس بنيس ورضا عليها، 20 رجب 1298/18 يونيو 1881).

والذي قد يمكن أن توجي لنا به هذه الصورة، هو أنه لم يكن هناك نمو ولا انخراط هامان في تراكم الثروة بين سنتي 1875 و1886، وأن ذلك لم يحصل في المغرب نفسه على الأقل. ربما استطاع بعض التجار أن يكونوا ثروات صغيرة أثناء سنوات الأزمة، لكنهم ربما كانوا يتفادون منافسهم الأقل نجاحا ليس غير. ثم إن الإكتساب المتزايد للعقارات القروية لم يكن يمكن أن يتحول بسهولة إلى ثروة. إذ لم تكن عند تجار الصورة القدرة على تحويل العقارات الموجودة في حوزتهم إلى أملاك رأسمالية، إلا في نطاقات محدودة. كما لم يكن بوسعهم تغيير نمط الإنتاج بالشكل الذي يمكنهم من تحقيق أرباح لها شأنها.

والذي تعكسه الإشارات المتكررة الواردة في الوثائق في موضوع الإستيلاء على الأرض هو أن مسألة انتقال ملكية الأرض إلى الأجانب والمحميين قد أصبح مشكلا سياسيا محيرا ومربكا للمخزن. إذ كان المغرب يعتبر التسرب الأجنبي إلى البوادي تهديداً حقيقياً لحقه في مراقبة المناطق الخلفية⁽¹⁸⁾.

وكان العديد من التجار الأجانب يعتقدون أن الإستيلاء على العقار القروي استثمار جيد، وأنه يمكن جعل الأرض أكثر إنتاجية. وفي بعض المناطق الشاطئية، ولو أنها ربما ليست في أحواز الصورة، هناك بعض الدلائل التي تجعلنا نفترض أن الفلاحين كانوا قد أخذوا يزيلون في إنتاج الحبوب والخضر من أجل تجارة التصدير في الفترة السابقة للجفاف⁽¹⁹⁾. وقد عُرف عن بعض تجار الصورة أنهم اقتنوا الأراضي في مناطق أكثر خصوبة في اتجاه الشمال. ويقال إن دلفانتني (الشرقي) وقرقوز قد امتلكا مثلاً أراضي شاسعة في عبدة⁽²⁰⁾. وانتقلت ملكيات قروية واسعة إلى أيدي المحميين في دكالة والغرب أيضاً⁽²¹⁾.

وظلت صادرات الصورة من الحبوب والخضر محدودة بسبب الضعف النسبي الذي كان الإنتاج الزراعي يتسم به في منطقتها الخلفية. فمن الواضح أن الأرض

(18) غير أن التطفل الأجنبي تزايد في البوادي تزايداً أكثر أهمية ابتداء من تسعينيات القرن التاسع عشر (انظر :

(Park, «Administration», pp. 417-429).

(19) Leared, «The Trade and Resources», p. 535.

(20) Midg, III, p. 31.

(21) Kenbib, Les Prestégés, pp. 133-134, 249-254. وانظر عن السنوات اللاحقة : المرجع نفسه :

ص. 169-174.

أصبحت أقل إنتاجية فعلاً في حاحا والشياطمة حيث سادت التمردات واللصوصية بصفة متواصلة. وعلاوة على ذلك، أتلّف الجفاف حيزاً كبيراً من الأراضي في المنطقة. كما ساهم حرمان الفلاحين من أراضيهم، بفعل تراكم ديون تجار المدينة عليهم، في توفير الأسباب التي أدت إلى انخفاض إنتاجية الأرض في حاحا والشياطمة. وبناء عليه، فإن العقارات القروية لتجار الصورة نادراً ما ساهمت في جلب الغراء الواسع خلال هذه الفترة⁽²²⁾.

وفي الأخير، لا بد من أن نتذكر أن الإحتكار والقروض الربوية هي من الخصوصيات الملائمة لأوساط التجار في المغرب منذ عدة قرون. وكانت مثل هذه الممارسات من سمات التجارة في البلدان التي لم تتطور فيها الرأسمالية بعد والتي ظلت فيها إمكانيات القروض والاستثمارات والصرف ضعيفة وبسيطة في أحسن الأحوال. ولم يكن الإثراء بواسطة الإحتكار والربا والإستيلاء على الأملاك غير المنقولة أثناء فترات الأزمة، لم يكن في حد ذاته من المؤشرات الدالة على وجود رأسمالية متطورة⁽²³⁾.

ومع ذلك، فإن الصورة كانت تدين بكثير من ثرائها للتجارة الدولية التي كانت مرتبطة بالرأسمالية التجارية الأوربية. وكان هذا صحيحاً في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على السواء. والمتغير الجديد الذي ظهر في ستينيات القرن التاسع عشر، ثم تسارع بحدّة خلال الثمانينيات، هو أن المضمين تزايدت أستفادتهم من المؤسسات التجارية الأجنبية التي كانت تسخرهم بدورها لتحقيق مصالحها⁽²⁴⁾. غير أن ثروات هؤلاء المضمين لم تكن قادرة على الدوام، إذ كانت تنمو وتضمحل بسرعة، كما اتسمت وضعياتهم بعدم الإستقرار والعجز عن الوفاء بالتزاماتهم. وفي مثل هذه الظروف، قد يكون من الأصوب اعتبار هؤلاء التجار طبقة «محمية» وكميرادورات، وليس رأسمالين.

ويتمحور الجزء الأكبر من أطروحة مبيج على فرضية مفادها أن الإقتصاد الرأسمالي قد تطور في المدن الشاطئية، وأن تفوق ميزان الواردات التجاري على ميزان

(22) ارتفعت الصادرات التي تصّدر من المنطقة بشكل كبير ابتداء من حوالي 1900 (Park, «Administration», pp. 60-62).

(23) انبه ابن خلدون منذ مئات السنين إلى وجود جميع هذه الأنواع من أشكال الغرور (The Muqqadimah, vol. II, pp. 283-285, 336-339).

(24) وقد اتضح هذا بصورة فعلية مع التخلل الألماني (Park, «Administration», pp. 420-424).

الصادرات كان كارثة على الصعيد الاقتصادي والنقدي بصفة خاصة، وأن إدماج المغرب في دائرة الإقتصاد العالمي قد ترتبت عليه أزمة اجتماعية. وباختصار، فإن الصويرة ومدناً ساحلية أخرى تبلى من مخفزات التحول الإقتصادي للمغرب التقليدي. وما يعنيه هذا أيضاً هو أن الهوة الاجتماعية كانت تزيد اتساعاً، على الأقل في المراسي الساحلية⁽²⁵⁾. وأكد جرمان عياش وغيره من المؤرخين أن التضخم النقدي أدى إلى اضمحلال الإقتصاد المغربي وإلى مضاعفة معاناة الفقراء⁽²⁶⁾.

وهناك بعض الدلائل التي توحي بأن التجارة الخارجية، وخاصة استيراد منتجات صناعية رخيصة الثمن، تحدت بعض الحرف التقليدية كالنسيج. وربما صحت هذه الفكرة عن مدينة سلا⁽²⁷⁾. لكن هناك دليلاً أيضاً - في فاس مثلاً - على أن بعض الحرف التقليدية عرفت توسعاً خلال هذه المرحلة نتيجة للإقبال المحلي عليها، وربما بتحفيز من التجارة الخارجية لها⁽²⁸⁾. أما في الصويرة، فقد ظل الإنتاج الحرفي محدوداً كما سبق الإشارة إلى ذلك، ولذا لم تشكل الواردات الأوربية تهديداً يذكر للحرفيين. والواقع أن أكثر الحرف شهرة وبقاء في الصويرة اليوم - وأعني التجارة - لم تتطور إلا في تسعينيات القرن التاسع عشر⁽²⁹⁾.

ولم يصبح الميزان التجاري في الصويرة سلبياً بعد ستينيات القرن التاسع عشر. وكانت الصادرات في الواقع تتفوق على الواردات بصفة عامة حتى تاريخ التوقيع على معاهدة 1856. وبعد هذا التاريخ، أصبحت قيمة الصادرات والواردات متساوية تقريباً (انظر الملحق د). وهكذا لم يكن العجز التجاري عاملاً مهماً في حد ذاته في الحالة الخاصة بالصويرة⁽³⁰⁾.

(25) Miège, IV, pp. 369, 395 ff.

(26) Ayache, Etudes, pp. 137-138 ; التزالي، الأنواء، صص. 33-35 ; التوفيق، المجمع، ص. 259

وما يملها.

(27) Brown, People, pp. 129-131

(28) Cigar, «Socio-economics», pp. 63-64

(29) أحمد بن مسعود الحَضْرِي، «صناعة الرعاز من الحسن الأول إلى الحسن الثاني» (مخطوط كُتِّف في الصويرة وقد نُسخ النصف الأول منه في المند الأول من مجلة الجمعية الثقافية للصويرة).

(30) Cf. Park, «Administration», pp. 59-65، وبالقول، تزايدت الصادرات فضلاً بحلال حوالي عقد قبل

سنة 1912، كما أُنشِأ هنا. ويقدر بارك معدل العملة المصدرة في إطار التجارة الدولية للصويرة بين سنتي

1876 و 1912، بقدره بحوالي 2.5%.

وما لا شك فيه أن الفقير كان يُصنّف من حين لآخر بالتغيرات الحادة في سعر صرف الأوقية، والتي تسبب فيها إلغاء قطعة نقدية برونزية خاصة، ومصادرة الفلوس المزورة، أو إدخال قطع نقدية جديدة إلى السوق. ومع ذلك، فإن مصدر بلائهم على المدى البعيد ليس ذا طبيعة نقدية. وإذا نُظر إلى نسب التضخم على امتداد فترة زمنية طويلة، إلا في بعض سنوات الأزمة، بدا أنها كانت معتدلة نسبيا كما أثبت ذلك بارك⁽³¹⁾. وكانت حياة الفقراء تتضرر كثيرا بسبب ارتفاع الأسعار في فترة الجفاف ارتفاعاً مهولاً، إلا أن هذا كان مشكلا مزمنًا في تاريخ المغرب ولم يكن خاصا بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لقد كانت للإلتهاكات الأجنبية في النهاية آثار عكسية أضرت بعامة الرعية. إذ كان إفراغ الإسبانيين لخزينة الدولة المغربية سببا دفع المخزن إلى فرض مزيد من الضرائب والكلف الجحفة، مع اشتداد وطأها على الفقراء كلما ازداد عدد المحميين المتبرين من أداء هذه الضرائب.

وربما أرحى هذا بأن المحميين زادوا في حجم ثرواتهم على حساب الفقراء، لكن هؤلاء الفقراء يؤدون جل الضرائب ويقعون فريسة للإقتراض من تجار المدينة، وهذا نجد أنفسنا باختصار أمام هوة اجتماعية سحيقة. وكان هذا ما حصل جزئيا. لكن الصحيح أيضا هو أن ثروات التجار قد ارتبطت بوضعية اقتصادية غير مستقرة. فقد كانت للتجار الصوherين روابط مالية مع سلطان مفسس، وأقل ما يمكن قوله هو أنهم كانوا فعلا في وضعية خطيرة. وبينما دخل عدد كثير من صغار التجار حلبة التجارة الدولية أثناء سنوات الجفاف محتمدين في ذلك على القروض الأجنبية وحدها، فإن المؤسسات التجارية التي أسست منذ وقت طويل ظلت مرتبطة بالسلطان في إطار علاقة مزمنة قوامها القرض والإستدانة.

وكانت النتيجة أنه لا يمكن العثور في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر إلا على مقادير ضئيلة من رأس المال. وعلى الرغم من ذلك، ظل العديد من صغار التجار اليهود قادين على أن يقترضوا السلع والأموال من المؤسسات والشركات الموجودة في لندن أو في مانشستر. وفي سنة 1891، أدى استمرار الأزمة التجارية إلى

(31) يَحْمَنُ بارك أن ثمان السلع أُرِضَتْ بين 1862 و 1887 بنسبة 4.9% في السنة بلغة الفلوس. (Park,)

«Administration», pp. 161-162.

توقف فعلي في أداء مستحقات شركات مانشستر ومؤسساتها التجارية، مع ضعف الأمل في تسديدها في المستقبل القريب. وقد وُصفت هذه الوضعية التجارية بأنها في حالة من «الإفلاس المقتنع»⁽³²⁾. وقد كتب القنصل الفرنسية سنة 1893 فقال :

هذا المكان لا يوجد إلا بالقرض فعلاً، ويمكن المرء أن يذكر شركة إنكليزية واحدة يدين لها هذا السوق بأكثر من مئة ألف جنيه إسترليني، أي بما يقارب ثلاثة ملايين فرنك.

وفي هذا المستوى، كانت للصورة مؤسسات تجارية قليلة تتوفر على رأسمال تنصرف فيه. إذ أصبحت التجارة محكومة من صغار التجار اليهود المعتمدين على القرض الأجنبي، بينما لا يمكن العثور على المفاوضين الكبار إلا في المراسي الأخرى.

ويعني من المعاني، فإن التفاوت الاجتماعي بين الأثرياء والفقراء أصبح مفضوحاً في أواخر القرن التاسع عشر. وأدى نزوح اليهود نحو الصورة إلى تعميق الفقر فازدادت الأحوال سوءاً. وقد استفاد بعض التجار من النقص الحاصل في إمكانات الإيواء والسكن، فقسموا محلاتهم غرفاً صغيرة وحجيرات ضيقة أجروها بأكرية فاحشة⁽³³⁾. وعلى الرغم من هذه الظروف، فإن الأنشطة التجارية للمرسى أحدثت تحولاً اجتماعياً في الداخل، لكن امتداده ظل محدوداً جداً. وإذا قورنت الصورة بالتمو الذي شهدته بعض مراسي الشرق الأوسط خلال هذه الفترة - كالإسكندرية وبيروت مثلاً -، فإن تدفق بضعة آلاف من اليهود وعدد أقل من ذلك من المسلمين قد يصعب اعتباره نتيجة تغيير أساسي شهدته البنية الاجتماعية في المغرب.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، أحرز التغلغل الرأسمالي تقدماً أكبر في المراسي الواقعة شمالاً، وأعني أسفي والجديدة، والدار البيضاء على الأخص. وهذه المدينة الأخيرة هي التي صارت أهم مراسي المغرب في ميدان التجارة الدولية⁽³⁴⁾. أما

(32) Times of Morocco، 7 نونبر 1891، 12 دجنبر 1891، و 2 يناير 1892.

(33) انظر : Park، «Administration»، pp. 372-373.

(34) انظر عن تطور الدار البيضاء في العقد السابق للحماية : Adam، Histoire، pp. 137. أما الصورة، فكانت تنافس الجديدة سنة 1890 في الرتبة الثالثة التي تحتلها بين مجموع المراسي المغربية من حيث

قيمة التبادل مع أوروبا (Mitge، IV، p. 376).

الصويرة، فظلت طبيعة تجارتها هي هي خلال العقود العديدة اللاحقة - فكانت تصدر منتجات حاحا وسوس، كالكروز وجلد الماعز وصمغ السندروس وزيت الزيتون، في مقابل استيراد المنسوجات والشاي والسكر من أوروبا. ولا شك في أن التنقل الدائب للباعة المتجولين بين الصويرة وأسواقها القروية - مد الحياة اليومية وجزرها - قد أضفى على مدينة الصويرة مظهراً يكاد يوحي بالخلود.

الخاتمة

كان تاريخ الصويرة، المرسى السلطاني للمغرب، تاريخاً مثيراً وقصيراً. وكانت الصويرة، بعد إنشائها بعقد من الزمن، قد أصبحت المرسى المغربي الرئيس، وظلت تنبؤاً مكانتها تلك بصفتها مرسى بمنحه السلطان امتيازات فريدة على امتداد قرن كامل. لكن على قدر السرعة التي برز بها هذا المرسى تقريباً، طرحت العوامل الخارجية تهديداً لمكانته تلك. إذ كانت المدينة في هذه السنوات عرضة للضغط الأجنبية المتزايدة، فأدى ذلك إلى إضعاف الدولة المغربية وتقويضها. وأصبح المغرب عاجزاً عن الاستمرار في مراقبة علاقاته الخارجية وعن التحكم فيها. وهكذا، فقدت الصويرة مكانتها المرموقة بصفتها مرسى يصونه السلطان ويحيطه بكل عنايته.

وكانت الصويرة تحتفظ، ككل المراسي، بنواة لنخبة من الأسر التجارية. وتقوم ما بين عشرة وعشرين داراً تجارية بتحريك عجلة التبادل ويختلف الأعمال التجارية في المرسى تصديراً واستيراداً. وكان بعض هؤلاء التجار يحققون أرباحاً طائلة في أكثر السنوات نشاطاً، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن الغزوات التي تحققت في الصويرة ظلت حكرًا على عدد ضئيل من الأفراد حتى في السنوات الزاهرة للمرسى خلال ستينيات القرن التاسع عشر. ومن ثم كانت المنافسة قوية محدمة، وكانت شركات تجارية كثيرة عاجزة عن متابعة أنشطتها التجارية. وفي نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، أفلس العديد من التجار أو رحلوا إلى مدن أخرى.

وهكذا لم تتطور الصويرة قط إلى مرسى دولي مهم. وتعود أسباب عدم حدوث مثل هذا التطور إلى العهد الذي عاشت فيه المدينة. فقد كانت الصويرة، بمعنى من المعاني، مفارقة تاريخية عند إنشائها. إذ كانت مدينة إمبراطورية أسسها السلطان في آخر أطوار استقلال الإمبراطورية. وهناك سبب مهم آخر هو أن المدينة لم تتطور قط إلى مدينة كبرى عن طريق الإمبريالية الاقتصادية، وذلك بالرغم من كونها المرسى الرئيس للمغرب لمدة قرن من الزمن. ويعكس تطور الصويرة المحدود

أهداف المخزن ونوابه، من جهة، إذ كان المطلوب في نظره هو الإبقاء على التجارة مع أوروبا في مستويات منخفضة. وهو يعكس، من جهة أخرى، الأهداف والنوايا الأوربية، إذ كان المغرب في أعين أوروبا بلدا ليست له أهمية كبيرة في التجارة الخارجية الأوربية. فبيطانيا التي كانت أهم شريك تجاري للمغرب خلال القرن التاسع عشر، لم تكن لها سوى مصالح اقتصادية ثانوية في المغرب. ونادرا ما كانت مسألة المغرب تثار في محاضر جلسات غرفة مانشستر للتجارة⁽¹⁾، في حين هيمنت على لقاءات الهيئات التجارية الأوربية ومناقشتها كل من مصر والهند والصين وغيرها من البلدان الأخرى التي تهم التوسع الرأسمالي أهمية حاسمة. كما أن جل الصادرات المغربية كانت ذات أهمية اقتصادية ضئيلة لأوروبا. فليس في المغرب قطن ولا حرير، كما هو الشأن في مصر وسوريا، لتزويد الصناعات الأوربية بالمواد الأولية. ومع أن المغرب يمكن أن يكون قد بدا لبعض التجار الأجانب الأكثر طموحاً أو مغامرة موطناً أسطورياً الغررة (an El Dorado)، فإن حكومات الدول الأوربية لم تكن ترغب في اتخاذ الخطوات الجبارة التي يتطلبها تحويل البلد إلى سوق قابل للإستغلال. وكان المغرب بلدا يصعب التوغل في مناطقه الداخلية، كما أن البلدان الأجنبية انقسمت على نفسها، مما حال دون تحقيق هذا الهدف.

وهناك عوامل أخرى عاقت نمو الصورة وعرقلت تطورها. إذ أنشئت المدينة في منطقة غير خصبة نسبياً، وارتبطت أهميتها بكونها مرسى سلطانيا للتبادل التجاري مع أوروبا، كما أن سوقها الجهوي ظل صغيراً نسبياً. وبهذا غابت الحوافز التي يمكن أن تشجع على تمدن أوسع حجماً. وبينما تقع مدن المغرب الداخلية الكبرى الأخرى في مناطق تزخر بإنتاجها الفلاحي، وتحيط بها أسواق كثيرة، كانت الصورة منعزلة نسبياً عن مناطقها الخلفية القرية. وفي غياب توسع كبير لنطاق التجارة الدولية، لم تكن للصورة قدرة على توفير ظروف مساعدة على تحقيق درجة مهمة من التمدن. وفي الوقت الذي تشهد فيه المدن الشاطئية المغربية اليوم تطوراً سريعاً نتيجة للنزوح القروي الكثيف، فإن امتداد سكان الصورة لا يكاد يتجاوز حدود الأراضي القرية من أسوارها التي يعود تاريخ تشييدها إلى القرن الثامن عشر.

وفي القرن التاسع عشر، ظلت الدينامية الداخلية تشكل القوة الدافعة في تاريخ المغرب، وفي ضوءها أول الباحثون تاريخ الصورة، فبالغوا في التركيز على أهمية

A. Redford, *Manchester Merchants and Foreign Trade* (2 vol. Manchester, 1934-1956). (1)

المراسي البحرية المغربية في القرن التاسع عشر. لكن على الرغم من التطور المحدود الذي شهدته المدن الشاطئية، فإن المدن الداخلية الرئيسية، مثل فاس ومراكش، ظلت أكثر مراكز التبادل التجاري أهمية في المغرب، أي أن السوق المحلي ظل يحجب المبادلات التجارية مع أوروبا إلى حد كبير. وكثيراً ما تناول الباحثون تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر من وجهة نظر إدماج البلاد في الإقتصاد العالمي. ولا تزال الحاجة ماسة إلى دراسة القدر الذي تحققت به هذه العملية. لكن هذا يتطلب فحصاً دقيقاً للمدن الشاطئية وللمناطق المغرب الداخلية أيضاً، بمواضعها الداخلية وأسواقها التي تحيط بها وتتفاعل معها. بل الأهم أن المسألة في حاجة أيضاً إلى قلبها برئتها. فقد كانت الثقافة المغربية في مجموعها قادرة على الصمود أمام تأثير الإمبريالية الإقتصادية الغربية، وذلك بإعادة بناء هذه القوى الخارجية وتكييفها مع السياق المغربي المحلي.

لقد برهنا في هذه الدراسة على أن استمرار التجارة البنية قد ساعد على ضمان استمرار البنيات الإقتصادية والإجتماعية. وقد بدت حركة القوافل المستمرة في بلد لم تُعرف فيه العجلة بعد، يَدِّثُ أهم إلى حد ما من الباعرة التي بدأت تتردد على السواحل المغربية بانتظام في ستينيات القرن التاسع عشر. وظلت التجارة مرتبطة بأنماط زمنية متجذرة في الوسط الثقافي لجنوب غرب المغرب، أي بإيقاعات المواسم والأعياد والطقوس الدينية الإسلامية واليهودية على حد سواء. ويتطابق تنظيم هذه المبادلات التجارية مع وجود نماذج قانونية متجذرة تتعلق بالتبادل والقرض، وتتطابق أيضاً مع إطار تتحكم فيه العلاقات القائمة بين السادة وزبنائهم الذين يوفرّون لهم الحماية في كل مرحلة من مراحل العبور التجاري. بل إن المؤسستين الحضارتين ذاعهما - وهما الفندق والسوق - ظللتا تُنظمان وفقاً لأساليب تنظيمية إجتماعية تقليدية محلية.

وإذا كان المجتمع الحضري قد حافظ على معظم مؤسساته ونماذجه التقليدية في الحياة خلال القرن التاسع عشر، فإن ذلك لا ينفي كون المراسي عوامل هامة للتغيير في التاريخ المغربي. وكانت الصورة، كجميع المراسي الملاحية، تستقبل المؤثرات الأجنبية. وعجز المخزن عن كبح هذا التأثير في عصر تهيمن فيه الإمبريالية الإقتصادية. وقد شكلت الصورة أكثر المنافذ أهمية للتوسع الأوربي في المغرب، وخاصة في جهته الجنوبية الغربية، مما طرح تحديات كبيرة أمام السيادة المغربية. واستهدفت الإصلاحات العسكرية والإدارية والمالية النشطة التي باشرها السلطان

سيدي محمد بن عبد الرحمن وخلفه مولاي الحسن بصفة خاصة، استهدفت الدفاع عن البلاد من الإنتهاكات الأجنبية، وذلك بتأكيد نفوذ السلطان وسلطته في البوادي وبتقوية مداخل الدولة. لكن ارتفاع عدد المغاربة الخاضعين للحمايات الأجنبية أحبط هذه الأهداف. وعلى الرغم من الإصلاحات، فقد كانت الدولة المغربية من الضعف بحيث عجزت عن صد الإنتهاكات الأجنبية. وفي العقود السابقة لإقرار عهد الحماية، دخل المغرب عصرا من الاضطرابات الإجتماعية والسياسية، لعجز السلطان عن حصر التوسع الأوربي الذي تمخض مشروعية الدولة الإسلامية. وبهذا المعنى، كانت المراسي البحرية من محفزات التغيير، لأنها عبّدت الطريق أمام الإستعمار.

وقد تناولت هذه الدراسة بالفحص والتحليل تفاعل القوى الداخلية والخارجية من خلال ردود فعل تجار الصورة وباعتها المتجولين. وكان تجار الصورة يوزعون مجازفاتهم وهم يبحثون عن تحالفات مع الأقطاب الثلاثة التي كان لها نفوذ على تجارة الصورة، ألا وهي : الأوربيون والمخزن وزعماء الجنوب الغربي. وحاول بعض التجار، من موقعهم الذي يتمثل في الوساطة، أن يحصلوا أرباحا كثيرة، وإن عجزوا هم أنفسهم عن التحول إلى كتلة اجتماعية قوية. إذ ظلوا في جميع تحالفاتهم ومعاملاتهم مجرد تابعين، وبهذا لم تكن لهم سوى تأثيرات ضعيلة في إحداث التغيير الإجتماعي في المغرب. وتكمن أهمية التجار قبل كل شيء في أنهم قد تحولوا، نتيجة للحماية القنصلية ولعلاقاتهم بالشركات الأجنبية، إلى بذور زرعها الإستعمار.

لقد برزت شهرة الصورة ومكانتها المرموقة بفضل السياسة السلطانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهذا يؤكد أهمية المدينة ومحدوديتها في تاريخ المغرب في الوقت نفسه. إذ بُنيت الصورة لتتخذ مرمى سلطانيا للمغرب يمكن فيه ممارسة تجارة محدودة مع أوروبا، تخضع لمراقبة شديدة. وكان الحفاظ على مراقبة الوضع في سوس من الأهداف المركزية التي كان يتوخاها المخزن من هذه التجارة. ومن هذه الناحية، يمكن القول إن الدولة المغربية حققت نتائج إيجابية جدا. إلا أن وجود الأوربيين في المرمى قوّض قدرة المخزن على مراقبة البوادي. وقد اتخذت الصورة - لمدة مائة سنة - مرمى بحريا للسلطان، ورمزا للفترة الأخيرة السابقة لعهد الحماية الفرنسية، والتي ما زالت فيها الحكومة المغربية تتحكم في مصيرها.

المصادر والمراجع

أولا - الوثائق

1 - في المغرب :

- الخزانة الحسنية بالرباط :

حيثما ترددت على هذه الخزانة في بداية الثمانينات، لم تكن الوثائق المخزنية المحفوظة فيها قد صنفت بعد. ولذا لم نضع أي أرقام تصنيفية لبعض المراسلات واكتفينا فيها بذكر المرسل والمرسل إليه وتاريخ إصدارها. كما أن قوائم حسابية كثيرة لم تكن قد وضعت عليها بعد أي علامات أو أرقام تصنيفية ؛ في حين كانت الكنائش والسجلات مرتبة ومصنفة تحت أرقام معينة، وقد اعتمدنا في كتابنا هذا على الكنائش التالي :

الكناش 33 : مداخيل وصوائر بيت المال بمراكش (1274-1278/1285-1862).

الكناش 42 : مستفادات مرسى الصويرة (1276-1278/1859-1862).

الكناش 43 : مداخيل وصوائر بيت المال (مراكش) (1276-1302/1859-1885).

الكناش 46 : مستفادات مرسى الصويرة (1279/1862-1863).

الكناش 48 : مداخيل وصوائر بيت المال القديم بمراكش (1276/1290-1859-1874).

الكناش 56 : إحصاء الجيش الصوري وأسماء أفرادها (1281/1864-1865).

الكناش 80 : تقبيد أملاك المخزن وبيان ما يستفاد من أكرتها. (1292-1302/1875-1885).

الكناش 93 : تقييد أملاك المخزن وبيان ما يستفاد من أكرهتها (1296-1878/1297-1885).

- الكناش 109 : خرص قبيلة تشوكو والشياطمة (1881-1880/1298).
- الكناش 120 : مستفادات مرسى الصورة (1884-1883/1302-1301).
- الكناش 122 : مستفادات مرسى الصورة (1884-1883/1302-1300).
- الكناش 131 : مستفادات مرسى الصورة (1887-1884/1304-1302).
- الكناش 295 : صوائر مخزنية مع بيان لمستفاد مرسى أكادير والصورة وتقاييد أخرى (1866-1865/1282-1281).
- الكناش 334 : تقييد خرص بعض قبائل الشياطة (1880-1879/1297).
- الكناش 335 : تقييد خرص بعض قبائل الشياطة (1880-1879/1297).
- الكناش 340 : خرص حبوب هشتوكو والشياطمة (1881-1880/1298).
- الكناش 350 : خرص هشتوكو والشياطمة (1883-1882/1300).
- الكناش 354 : مستفاد حاحا (1887-1882/1304-1300).
- الكناش 355 : خرص حبوب هشتوكو والشياطمة (1882-1881/1299).
- الكناش 367 : خرص قبيلة الشياطة (1885-1884/1302).
- الكناش 374 : خرص حبوب الشياطة (1886-1885/1303).
- الكناش 386 : تقييد أملاك المخزن بالصورة (1891-1888/1308-1306).
- الكناش 393 : مستفادات مرسى الصورة (1891-1889/1308-1307).

- مديونة الوثائق الملكية بالرباط :

لم تكن المجموعات الوثائقية المحفوظة فيها كاملة التصنيف، ولكنها كانت في محفظات رتب فيها المراسلات ترتيباً زمنياً. [أما اليوم، فقد اكتمل ترتيبها. ويبلغ عدد المحفوظات الخاصة بالصورة 13 محفظة، بينما لم يتجاوز عددها، عندما رجع إليها شروتر، 9 محفظات. ويعني ذلك أن وثائق جديدة تتعلق بالصورة قد أضيفت إلى الأولى التي اطلع عليها شروتر. ولهذا السبب، فإن مراسلات كانت موجودة في المحفظة 1 أصبحت مرتبة في المحفظة 2، وهكذا... وقد انتبهنا إلى ذلك حين رجعنا إلى بعض المحفوظات لضبط بعض الأسماء أو بعض المعطيات التي وظيفها المؤلف في كتابه (المغرب)].

وقد اطلعت أيضاً على محفظة خاصة بالقائد عمارة بن عبد الصادق ومحفظة أخرى خاصة باليهود.

— الخزانة العامة بالرباط :

اطلعنا فيها على قائمة الأملاك الحبسية في الصورة والتي يعود تاريخها إلى سنة 1924، وعلى وثائق ومراسلات ذات صلة بممتلكات الأوقاف بالإضافة إلى وثائق النائب السلطاني محمد بركاش.

— الوثائق العائلية :

اعتمدنا على وثائق آل بودميعة في إلبيغ بتازروالت وهي مراسلات وسجلات تجارية بالعربية في حوزة شرفاء إلبيغ. كذلك، قمنا باستغلال وثائق آل بيروك في كوليم، وهي أيضا مراسلات وكنائش تجارية بالعربية في حوزة أسرة بيروك.

2 — في الخارج :

France:

• فرنسا :

Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Paris:

Correspondance Consulaire et Commerciale, Mogador.

Correspondance Politique, Maroc.

Correspondance Politique de Consuls, Maroc 1, 1868-1881.

Memoires et Documents, Maroc.

Archives Nationales, Paris:

BB⁴ Marine.

F¹² Commerce et Industrie.

Archives Nationales, Section Outre-Mer, Paris:

Afrique 1 through IV.

Archives Nationales, Section Outre-Mer, Aix-en-Provence.

F⁸⁰ Algérie.

Archives du Ministère de la Guerre à Vincennes, Paris:

Maroc 3H (formerly series C and D).

Archives de l'Alliance Israélite Universelle, Paris:

Maroc, 1 through VII. Communities (political series).

Maroc, Ecoles. Reports and Correspondence of local School directors and leading personalities.

France. General reports on Morocco and correspondence with the French government.

Family Collections:

Samuel Levy, Paris. These archives include Judeo- Arabic account books, legal documents in Arabic, Hebrew, and Judeo-Arabic, and miscellaneous letters in European languages.

Great Britain:

• بريطانيا العظمى :

Records of the Foreign Office, Public Record Office, London:

52 Morocco, General Correspondence, Series 1, 1761-1837.

99 Morocco, General Correspondence, Series II, 1836-1905.

174 Embassy and Consular Archives, Morocco Correspondence.

631 Embassy and Consular Archives, Mogador Correspondence.

830 Embassy and Consular Archives, Mogador, Registers of Correspondence.

835 Embassy and Consular Archives, Casablanca Correspondences.

British Library, London:

Additional MSS. 38931-39164. The Layard Papers.

Additional MSS. 41512, British Trade with Mogador.

Anglo-Jewish Archives, London:

A.J. 95. Minutes of the Anglo-Jewish Association.

Gaster Papers.

Archives of the Manchester Chamber of Commerce, Manchester:

M8. Proceedings

United States:

• الولايات المتحدة :

National Archives, Diplomatic Branch, Washington, D.C.:

Record Group 84. American Consular Agency at Mogador. The volumes in this series have not yet been classified

T61. Despatches from the United States Consuls in Tangier

Israel:

• إسرائيل :

The Central Archives for the History of the Jewish People:

MA/MG. Miscellaneous letters and rabbinical documents from Essaouira

Family Collections:

Corcus, Jerusalem. Documents include Arabic correspondence with the Palace, legal documents in Arabic, Hebrew, and Judeo-Arabic, and various other letters in European languages.

Official publications:

• المنشورات الرسمية :

Great Britain:

Accounts and papers. Parliamentary Papers. House of Commons. Consular Reports on Trade and Commerce.

France:

• فرنسا :

Annales du Commerce Extérieur. Faits Commerciaux.

Spain.

• إسبانيا :

Anuario de la Direccion de Hidrografia.

Newspapers

الجرائد :

ha-Maggid, Lyck.

ha-Sefirah, Warsaw.

Jewish Chronicle, London.

Jewish Missionary Intelligence, London.

Al-Moghreb Al-Aksa, Tangier.

Times of Morocco, Tangier.

Voice of Jacob, London..

ثانيا - الكتب والدراسات

1 - باللغة العربية :

ابن الحاج، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، «الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن»، مخطوط في الخزانة الحسنية بالرباط، رقمه 1920.

— «الدرر الجوهري في مدح الخليفة الحسنية»، مخطوط في الخزانة الحسنية بالرباط، رقمه 512.

ابن زهدان، عبد الرحمن، إتحاف أعلام الناس بجمال أعصار حاضرة مكناس، خمسة أجزاء، 1929.

— العز والصولة في معالم نظم الدولة، جزآن، الرباط، 1961.

ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، الطبعة الثانية (في جزأين)، الدار البيضاء، 1960-1965.

أفا، عمر، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، الدار البيضاء، 1988.

أكتسوس، محمد بن أحمد، «الجيش العرمم الحماصي»، مخطوط بالخزانة العامة، رقمه 339.

بداري، محمد، «الحسبة (1850-1912) : مساهمة في التمهيد لدراسة التحول الطائري على الجهاز المخزني المغربي»، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1989، (غير منشورة).

البيزاز، محمد الأمين، «المجلس الصحي الدولي بطنجة (1792-1929)»، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1980 (تصدر قريبا ضمن منشورات كلية الآداب بالرباط).

— تاريخ الأربعة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1992.

بن الصغير، خالد، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، (الطبعة الثانية)، 1997.

— المغرب في الأرشيف البريطاني : مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن (1845-1886)، نشر دار ولادة، الدار البيضاء، 1992.

— «الحركة التجارية بمرسى الصويرة (1850-1880)»، ضمن أعمال ندوة : الصويرة، الذاكرة وبصمات الحاضر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 1994، صص. 151-165.

— «كورتيس وشركة سوس وهمال إفريقيا»، ضمن أعمال ندوة : مدينة طنجة وباديتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في أكادير، 1996، صص. 73-85.

بنمنصور، عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب، من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، الرباط، 1977.

التوزاني، هراج، نعيمة، الأمناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن (1290-1311/1873-1894)، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1979.

التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر : إينولتان (1830-1912)، منشورات كلية الآداب بالرباط، (الطبعة الثانية)، 1983.

الحضري، أحمد بن مسعود، «صناعة العرعار من الحسن الأول إلى الحسن الثاني»، مخطوط للمؤلف في مدينة الصويرة.

الحديمي، علل، «من التاريخ الاجتماعي للمغرب : مؤسسة النزائل والمواصلات الداخلية والتدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر»، ضمن أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، الجزء 2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء، 1992، صص. 211-225.

الحمليشي، عبد العزيز، «جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع (1856-1896)». المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية

(مكوس الحواضر)، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب
بالرباط، 1989 (غير منشورة).

داود، محمد، تاريخ تطوان، 6 مجلدات، تطوان، 1959-1965.

الدكالي، محمد بن محمد الحياط، «تقايد تاريخية»، Bodeleian Library, Oxford, Ms collection, Arab, C 79.

الركراكي، أحمد بن الحاج الرباطي، الشمس المنيرة في أخبار مدينة الصويرة،
الرباط، 1935.

الزباني، أبو القاسم بن أحمد، «البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف»،
مخطوط في A.N., Aix-en-Provence, 20 mi I (a).

السوسي، محمد المختار، إلبيغ قديما وحديثا، الرباط، 1966.

— — — خلال جزولة، 4 أجزاء، (د. ت)، تطوان.

— — — المعسول، 20 جزءاً، الدار البيضاء والمحمدية، 1960-1963.

الصادقي، عبد الرزاق، «الرحامنة وعلاقتهم بالخزن في النصف الثاني من القرن
التاسع عشر»، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط،
1989، (غير منشورة).

الصادقي، محمد بن سعيد، إيقاظ السهرة لتاريخ الصويرة، الدار البيضاء، 1964.
الضعيف، محمد بن عبد السلام الرباطي، «تاريخ الضعيف»، مخطوط بالخزانة العامة
بالرباط، رقمه 660.

الغزال، أحمد بن المهدي، «كتاب نتيجة الإجتهد في المهادنة والجهاد»، الخزانة
الوطنية في باريس، المخطوطات العربية، رقمه 2297.

الوثائق، دوتة تصدرها مديرية الوثائق الملكية بالرباط، الأجزاء 2، 3، 4، 5، 1976-
1981.

2 - باللغات الأجنبية :

- AAFIF, Mohamed, "Les harkas hassaniennes d'après l'œuvre, d'A. Ibn Zidane", *Hesperis-Tamuda*, 19 (1980-1), 153-68.
- ABITBOL, Michel, *Témoins et acteurs: Les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain*, Jerusalem, 1977.
- Tombouctou et les Arma. De la Conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire Peul du Macina en 1833*, Paris, 1979.
- 'Elita Kalkalit yehùdî be-Marrôqô ha-pre qôlônîyâlî: tujjâr as-Sultan [Une élite économique juive au Maroc pré-colonial; les tujjar al-Sultan'] in Michel Abitbol, (ed.), *Judaïsme d'Afrique du nord aux XIX^e aux XX^e siècles*, Jerusalem, 1980, pp. 26-34 (in Hebrew section).
- ABU-LUGHOD, Janet, *Rabat: Urban Apartheid in Morocco*, Princeton, 1980.
- ABUN NASR, Jamil M., *A History of the Maghrib*, Cambridge, 1971, 2nd edn. 1975.
- ADAM, André, *Histoire de Casablanca (des origines à 1914)*, Aix-en-Provence, 1968.
- ALERMÓN Y Dorreguiz, *Descripción del Imperio de Marruecos*, Madrid, 1859.
- ALVAREZ PÉREZ, José, "Marruecos. Memoria geográfica-comercial de la demarcación del consulado de Mogador", *Boletín de la Sociedad geográfica de Madrid*, 2 (1877), 499-518.
- ANDREWS, W. H. C., *A Pamphlet and Map of Southern Morocco, or, "Sûs" and the "Ait Bou Amaran"*, London, 1884.
- ARLETT, W., "Survey of some of the Canary Islands and of Part of the Western Coast of Africa in 1835", *Journal of the Royal Geographical Society*, 6 (1836), 285-310.
- ARNAUD, Louis, *Au temps des "Mehallas" ou le Maroc de 1860 à 1912*, Casablanca, 1952.
- ARNOLD, Rosemary, "Separation of Trade and Market: The Great Market of Whydah" and "A port of Trade: Whydah on the Guinea Coast", in Karl Polanyi, Conrad M. Arensberg, and Harry, W. Pearson, *Trade and Market in the Early Empires. Economies in History and Theory*, Glencoe, Ill., 1957, pp. 154-187.
- ATTAL, Robert, *Les Juifs d'Afrique du Nord: Bibliographie*, Jerusalem, 1973.
- AUBIN, Eugène, *Morocco of Today*, London, 1906.
- AYACHE, Germain, *Etudes d'histoire marocaine*, Rabat, 1979.
- BACHE, Paul-Eugène, "Souvenirs d'un voyage à Mogador", *Revue Maritime et Coloniale*, (janvier-février, 1861), 81-99.
- BADIA Y LEYBLICH, Domingo, *Travels of Ali Bey in Morocco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia, Syria, and Turkey between the years 1803 and 1807*, 2 vols., London, 1816.
- BAER, Gabriel, *Studies in the Social History of Modern Egypt*, Chicago and London, 1969.

- BALANSA, A., "Voyage de Mogador à Maroc", *B.S.G.*, 5^e sér., 15 (1868), 312-34.
- BASSET, René, *Relation de Sidi Ibrahim de Massat*, Paris, 1883.
- BASU, Dilip K. (ed.), *The Rise and Growth of Colonial Port Cities in Asia*, Lanham, Md. and London, 1985.
- BEAUCLERK, G. *Journey to Morocco*, London, 1828.
- BEAUMIER, Auguste, "Le choléra au Maroc, sa marche du Sahara jusqu'au Sénégal en 1868", *B.S.G.*, 6^e sér., 3 (1872), 287-305.
- - "Itinéraire de Mogador au Maroc et du Maroc à Saffy", *B.S.G.*, 5^e sér., 16 (1868), 321-39.
 - - "Le Maroc", *B.S.G.* 5^e sér., 14 (1867), 5-51.
 - - "Mogador et son commerce maritime", *Annales du Commerce Extérieur, Etats-Barbaresques, Faits Commerciaux*, n^o, 17 (1875), 105-20.
 - - "Premier établissement des Israélites à Tombouctou", *B.S.G.*, 5^e sér., 19 (1870), 345-70.
- BEN-AMI, Issachar, "Folk Veneration of Saints among Moroccan Jews" in S. Morag, I. Ben-Ami, and N. Stillman (eds.), *Studies in Judaism and Islam*, Jerusalem, 1984.
- - ha-Arasat ha-qidūshim be-qereb yehūdei Marrōqō, Jerusalem, 1984.
- BEN ATTĀR, Abraham, *Shanōt Hayyīm*, Casablanca, 1958.
- BENECH, José, *Essai d'explication d'un mellah*, Kaiserslautern, s.d.
- BENET, Francisco, "Explosive Markets: the Berber Highlands", in K. Polanyi *et al.*, *Trade and Market in Early Empires*, Glencoe, Ill., 1957, pp. 188-217.
- BEN NĀIM, Joseph, *Malkei Rabbanan*, Jerusalem, 1931.
- BENOIT, Fernand, *L'Afrique méditerranéenne; Algérie-Tunisie-Maroc*, 1931.
- BERQUE, Jacques, *L'intérieur du Maghreb; XV^e-XIX^e siècle*, Paris, 1978.
- - *Structures sociales du Haut-Atlas*, 2^{ème} edn, Paris, 1978.
- BERTHIER, Paul, *Les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques*, 2 vols., Rabat, 1966.
- BOIS, Charles, "Années de disette, années d'abondance, sécheresse et pluies au Maroc", *Revue pour l'Etude des Calamités*, n^o, 26-7 (1949), 1-31.
- BONELLI, Emilio, *El Imperio de Marruecos y su constitución*, Madrid, 1882.
- BOURQIA, Rahma, "Vol, pillage et banditisme dans le Maroc du XIX^{ème} siècle", *Hespéris-Tarnuda* 29 (1991), 191-226.
- BOWIE, Leland, "The Protégé System in Morocco 1880-1904", Ph.D. thesis, Michigan, 1970.
- - "An Aspect of Muslim-Jewish Relations in Late Nineteenth Century Morocco: A European Diplomatic View", *International Journal of Middle East Studies*, 7(1976), 3-19.
- BRAUDEL, Fernand, *Civilization and Capitalism: 15th-18th Century*, Vol. I: *The Structures of Everyday Life. The Limits of the Possible*, London, 1981; Vol. II: *The Wheels of Commerce*, London, 1982; Vol. III: *The Perspective of the World*, London, 1984.

- - *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, 2 Vols., New York, 1973.
- BRETT, Michael, "Modernisation in 19th Century North Africa", *The Maghreb Review*, 7, 1-2 (1982), 16-22.
- BRIGNON, Jean, et al., *Histoire du Maroc*, Casablanca, 1967.
- BROWN, Kenneth L., "The 'Curse' of Westernmarck", *Acta Philosophica Fennica*, 34 (1982), 219-59.
- - "The Impact of the *Dahir Berbère in Salé*", in E. Gellner and C. Micaud (eds.), *Arab and Berbers*, London, 1972, 201-15.
- - "Mellah and Madina: A Moroccan City and its Jewish Quarter (Salé, ca. 1880-1930)" in S. Morag et al., *Studies in Judaism, and Islam*, Jerusalem, 1981, pp. 253-81.
- - *People of Salé. Tradition and Change in a Moroccan City: 1830-1930*, Manchester, 1976.
- - "An Urban View of Moroccan History: Salé, 1000-1800", *Hespéris-Tamuda*, 12 (1971), 5-106.
- BRUNSCHVIG, Robert, "Coup d'œil sur l'histoire des foires à travers l'Islam", in *Recueils de la Société Jean Bodin*, Vol. V: La Foire (1953), 43-74.
- BURKE III, Edmund, "The image of the Moroccan State in French Ethnological Literature: A New Look at the Origins of Lyautey's Berber Policy", in Ernest Gellner and Charles Micaud (eds.) *Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North Africa*, London, 1972, pp. 177-99.
- - "Morocco and the Near East: Reflections on some Basic Differences", *Archiv. Europ. Sociol.*, 10 (1969), 70-94.
- - *Prelude to Protectorate in Morocco. Precolonial Protest and Resistance: 1860-1912*, Chicago and London, 1976.
- CAILLÉ, Jacques, "L'abolition des tributs versés au Maroc par la Suède et le Danemark", *Hespéris*, 45 (1958), 203-38.
- - *Les français à Mogador en 1844*, Essaouira, 1952.
- - *La ville de Rabat jusqu'au Protectorat français*, 3 vols., Paris, 1949.
- CAILLÉ, René, *Travels through Central Africa to Timbuctoo and across the Great Desert, to Morocco, Performed in the Years 1824-1828*, 2 vols., London, 1830.
- CALDERÓN, Serafin E., *Manuel del Oficial en Marruecos*, Madrid, 1844.
- CAMPOU, L. de, *Un Empire qui croule: Le Maroc contemporain*, Paris, 1886.
- - "Caravanes de Timbuctou", *Revue Française de l'Etranger et des Colonies*, 8, 2^e sem. de 1888 (1889), 552-3.
- CASTELLANOS, Manuel Pablo, *Descripción histórica de Marruecos y breve reseña de sus dinastías*, Santiago de Compostella, 1978.
- CASTRIES, H. de, "Le Danemark et le Maroc: 1750-1767", *Hespéris*, 6 (1926), 327-49.
- CHÉNIER, Louis, *Un Chargé d'affaires au Maroc. La Correspondance du consul Louis Chénier: 1767-1782*. 2 vols., ed. Pierre Grillon, Paris, 1970.

- - *The Present State of the Empire of Morocco*, 2 vols., London, 1788.
- CHETRIT, Joseph, "Shlomo Gozlan: un poète bilingue de Tamgrūt dans le Drâa", in Michel Abitbol (ed.), *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb*, Jerusalem, 1982.
- - Mūda'ūt hadasha le-anōmaliyūt ū-le- lashōn - nisaneyah shel tenū'at haskalah 'ivrit be-Marrōkō be-sōf ha-me'ah ha-19, *mi-Qedem* ū- mi-Yam 2, 1986.
- CHEVALLIER, Dominique, *La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Paris, 1971.
- CIGAR, Norman, 'An Edition and Translation of the Chronicles from Muhammad al- Qadiri's Nashr Al-Mathani', D. Phil. thesis, Oxford, 1976.
- - "Société et vie politique à Fès sous les premiers 'Alawites (ca. 1660/1830)" *Hespéris-Tamuda*, 18 (1978-9), 98-125.
- - "Socio-economic Structures and the Development of an Urban Bourgeoisie in Pre-colonial Morocco", *The Maghreb Review*, 6, 3-4 (1981), 55-76.
- COCHELET, Charles, *Narrative of the Shipwreck Sophia on the 30 th of May 1819, on the Western Coast of Africa and the Captivity of a Part of the Crew in the Desert of the Sahara*, London, 1822.
- COHEN, Abner, "Cultural Strategies in the Organization of Trading Diasporas", in Claude Meillassoux (ed.), *The Development of Indigenous Trade in West Africa*, Oxford, 1971, pp. 266-81.
- COHN, Albert, "Voyage de M. Albert Cohn", *Univers Israélite*, 15 (1860), 699-701.
- COMMITTEE for the Relief of the Sufferers of Mogadore. Mocata Libraiy Archives, De Sola Pamphlets 6.
- CORCOS, David, *Studies in the History of the jews of Morocco*, Jerusalem, 1976.
- COSSÉ-BRISAC, Philippe, "Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (1830-1847)" *Hespéris*, 13 (1931), 35-115, 133-225.
- CRAIG, James, "Un aperçu du Maroc", *B.S.G.*, 5^e sér., 19 (1870), 177-203.
- CRÉMIEUX, Adolphe, "Les Israélites de Mogador", *Univers Israélite* (1866), 329-31.
- CRUICKSHANK, Earl F., *Morocco at the Parting of the Ways*, Philadelphia, 1935.
- CURTIN, Philip D., *Cross-Cultural Trade in World History*, Cambridge, 1984.
- - *Economic Change in Precolonial Africa; Senegambia in the Era of the Slave Trade*, 2 vols., Madison, 1975.
- CURTIS, James, *A journal of travels in Barbary, in the year, 1801, with Observations on the Gum Trade of Senegal*, London, 1803.
- DAVIDSON, John, *Notes Taken during travels in Africa*, London, 1839.
- DESHEN, Shlōmō, *Sibūr we-yehūdīm be-Marrōqō: sidrei hebra be-qehillōt ha yehūdiyot - be-me'ōt ha-18-19*, Tel Aviv, 1983.
- DEVERDUN, G., *Marrakech, des origines à 1912*, 2 vols., Rabat, 1959-66.
- DOUTTÉ, Edmond, "Dans le sud marocain, au pays des Anfloûs" *Revue de Paris* (15 mars 1913), pp. 428-48.

- - "Organisation sociale et domestique chez le H'ah'a", *R.C.* (1905), 1-16.
- - *En Tribu*, Paris, 1914.
- DOZY, R., *Supplément aux dictionnaires arabes*, 2 vols., Leiden, 1881.
- DRAGUE, Georges, *Esquisse d'histoire religieuse du Maroc. Confréries et zaouias*, Paris, 1951.
- DUNN, Ross E., *Resistance in the Desert: Moroccan Responses to French Imperialism, 1881-1912*, Madison, 1977.
- "The Trade of Tafilalet: Commercial Change in Southeast Morocco on the Eve of the Protectorate", *African Historical Studies*, 4(1971), 271-304.
- EDRA'Ï, Moshe b. Yishaq, *Yad Mōshe*, Amsterdam, 5569/1808-9.
- EICKELMANN, Dale F., "Religion and Trade in Western Morocco", *Research in Economic Anthropology*, 5 (1983), 335-48.
- ELMĀLĪH, Yōsef, *tōqfō shel Yōsef*, 2 vols., Livorno, 1823-1853.
- EL MANSOUR, Mohamed, *Morocco in the Reign of Mawlay Sulayman*, Menas, Cambridgeshire, England, 1990.
- EL-MOUDEN, Abderrahman, "Etat et société rurale à travers la harka au Maroc du XIX^{ème} siècle", *The Maghreb Review*, 8, 5-6 (1983).
- ENNAJI, Mohamed et PASCON Paul, *Le Makhzen et le Sous-Al- Aqsa, la correspondance politique de la maison d'Illigh (1821-1894)*, Paris et Casablanca, 1988.
- ERNEST-PICARD, P., *La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830*, Alger et Paris, 1930.
- FAWAZ, Leila Tarazi, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut*, Cambridge, Mass., 1983.
- FERNANDEZ, Cesáreo, "Mogador", *Anuario de la Dirección de Hidrografía*, 3 (1865), 259-78.
- FITURI, Ahmad Said, 'Tripolitania, Cyrenaica, and Bilad as-Sudan: Trade Relations during the Second Half of the Nineteenth Century', Ph.D. thesis, Michigan, 1982.
- FLAMAND, Pierre, *Quelques manifestations de l'esprit populaire dans les juiveries du sud marocain*, Casablanca, s.d. [1959].
- FLOURNOY, Francis, R., *British Policy towards Morocco in the age of Palmerston: 1830-1865*, Baltimore, 1935.
- FOSTER, Brian L., "Ethnicity and Commerce", *American Ethnologist*, 1(1974), 437-48.
- FOUCAULD, Charles de, *Reconnaissance au Maroc: 1883-1884*, Paris, 1888.
- FROIDEVAUX, Henri, "Une description de Mogador en 1765", *Annales de Géographie*, 2 (1893), 394-8.
- FUCHS, J., «Evolution d'un grand Commandement marocain, le caïd Mtougi et le Protectocat», *C.H.E.A.M.*, Ms 2137.
- GATELL, Joachim, "Description du Sous", *B.S.G.*, 6^e sér., 1(1871), 81-106.
- GEERTZ, Clifford, "Ports of Trade in Nineteenth Century Bali", *Research in Economic Anthropology*, 3 (1980), 109-22.

- - "Sug: The Bazaar Economy in Sefrou", in Clifford Geertz, Hildred Geertz, and Lawrence Rosen, *Meaning and Order in Moroccan Society*, Cambridge, 1979, pp. 123-310.
- GELLNER, Ernest. *Saints of the Atlas*, Chicago and London, 1969.
- GELLNER, Ernest, and Micaud, C. (eds.) *Arabs and Berbers*, London, 1972
- GÉRENTON, E. "Les expéditions de Moulay el Hasan dans le Sous: 1882-1886" *R.C.* (1924), 265-86.
- GINSBURG, J.B., *An Account of the Persecution of the Protestant Mission among the Jews at Mogador, Morocco*, London, 1880.
- GIRAUD, Hubert, "Itinéraire de Mogador à Marrakech (1890-92)", *C.R. des Séances du Congrès National de Géographie*, Marseilles (1898).
- GODARD, Léon, *Description et histoire du Maroc*, Paris, 1860.
- - *Le Maroc, notes d'un voyageur*, Alger, 1859
- GOTTEIN, S.D., *A Mediterranean Society, Vol. 1: Economic Foundations*, Berkeley and Los Angeles, 1967.
- GOLDBERG, Harvey E., *The Book of Mordechai. A Study of the Jews of Libya*, Philadelphia, 1980.
- GONZÁLEZ-PALENCIA, A., "Un Italiano en Mogador en 1783", *Africa* (juillet-août, 1948), 273-6.
- GRÄBERG, di Hemsö, Jacopo, *Specchio geografico e statistico dell' Imperio di Marocco*, Genoa, 1834.
- GUEDALLA, H., *Refutation of an Anonymous Article in "The Jewish World"; Secret History of Sir Moses Montefiore's Mission to Morocco in 1863-4*, London, 1880.
- GUILLEN, Pierre, *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905*, Paris, 1967.
- HAMMOUDI, Abdallah, "Sainteté, pouvoir, et société: Tamgrout aux XVII^e et XVIII^e siècles", *Annales, E.S.C.*, 35 (1980), pp. 615-41.
- HARRIS, Walter B., *Tafilet: The Narrative of a Journey of Exploration in the Atlas Mountains and the Oases of the North-West Sahara*, London, 1895.
- HART, David, *The Aith Waryaghar of the Moroccan Rif*, Tucson, 1976.
- HODGKIN, Thomas, *Narrative of a Journey to Morocco in 1863 and 1864*, London, 1866
- HOOKE, J. D. and Ball, J., *Journal of a Tour in Morocco and the Great Atlas*, London, 1878.
- HOPKINS, A. G., *An Economic History of West Africa*, London, 1973.
- HOSOTTE-Reynaud, M., "Un négociant à Mogador à la fin du XVIII^e siècle et sa correspondance avec le consul de France à Salé," *Hespéris*, 44 (1957), 335-45.
- IBN KHALDUN, *The Muqaddimah*, tr. F. Rosenthal, 3 vols., New York, 1958.
- IDEVILLE, H. de, *Le Maréchal Bugeaud d'après sa correspondance intime et des documents inédits: 1784-1849*, 2 vols., Paris, 1882.
- ISRAEL, Jonathan I., *European Jewry in the Age of Mercantilism: 1550-1750*, Oxford, 1985.

- JACKSON, James Grey, *An Account of the Empire of Morocco and the Districts of Sus and Tafilelt*, 3rd edn, London, 1814.
- *An Account of Timbuctoo and Housa Territories in the Interior of Africa*, London, 1820.
- JACQUES-Muenié, D., *Le Maroc saharien, des origines à 1670*, 2 vols., Paris, 1982.
- JAMOUS, Raymond, *Honneur et baraka: les structures sociales traditionnelles dans le Rif*, Cambridge et Paris, 1981.
- JANNASCH, Robert, *Die deutsche Handelsexpedition 1886*, Berlin, 1887.
- JODIN, André, *Les établissements du roi Juba II aux îles purpuraires (Mogador)*, Tanger, 1967.
- JUSTINARD, L., "Notes d'histoire et de littérature berbères: les Haha et les gens du Sous", *Hespéris*, 8 (1928), 333-56.
- KENBIB, Mohammed, "Structures traditionnelles et protection diplomatique dans le Maroc précolonial", in René Gallissot (ed.), *Structures et cultures précapitalistes*, Paris, 1981.
- "Protégés et brigands dans le Maroc du XIX^e siècle et début du XX^e siècles" *Hespéris - Tamuda* 29 (1991), 227-248.
 - *Juifs et musulmans du Maroc, 1859-1948, Contribution à l'histoire des relations inter-Communautaires en terres d'Islam*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1994.
 - *Les Protégés, Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, P. F. L. S. H, Rabat, 1996.
- KHNÄFFO, Mas'ūd, *She'eilōt u-teshūbūt*, Bar Ilan, Ms 192, copy at Jewish National and University Library, Jerusalem, Micro. 36841.
- LAHBABI, Mohamed, *Le gouvernement marocain à l'aube du XX^e siècle*, Rabat, 1958.
- LAKHDAR, Mohamed, *La vie littéraire au Maroc sous la dynastie 'Alawide (1075-1311=1664-1894)*, Rabat, 1971.
- LAMBERT, Paul, "Notice sur la ville de Maroc", *B.S.G.*, 5^e sér., 16 (1868), 430-47.
- LANDES, David, S., *Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt*, Cambridge, Mass., 1958.
- LAOUST, E., *Mots et choses berbères*, Paris, 1920.
- LAPIDUS, Ira M., *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, Cambridge, Mass., 1967.
- LAREDO, Abraham, *Les noms des Juifs du Maroc*, Madrid, 1978.
- LAROUÏ, Abdallah, *The History of the Maghrib: An Interpretative Essay*, Princeton, 1977.
- *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, Paris, 1977.
- LARRAS, N., "La population du Maroc", *La Géographie, B.S.G.*, 13, 2 (1906), 337-48.

- LASKIER, Michael, M., *The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, 1862-1962*, Albany, N.Y., 1983.
- LEARED, Arthur, *Morocco and the Moors*, London, 1876.
- - "Mogador as a Winter Resort for Invalids" *The Lancet* (25 October 1873).
 - - "The Trade and Resources of Morocco", *Journal of the Society of Arts*, 25 (1877), 531-41.
- LE CHATELIER, A., *Tribus du sud-ouest marocain*, Paris, 1891.
- LECLERQ, J., "Mogador", *Revue Britannique*, 6 (1880), 397-418.
- - "Sur les côtes du Maroc", *Revue Britannique*, 2 (1881), 319-52.
- LEE, Joseph C., "The North West Coast of Africa", *Journal of the Manchester Geographical Society*, 2 (1886), 145-64.
- LEECH, William B., "Notes on a visit to Mogador", *Journal of the Manchester Geographical Society*, 18 (1902), 57-64.
- LEMPRIERE, W., *A Tour from Gibraltar to Tangier, Sallee, Mogadore, Santa Cruz, Tarudant and thence over Mount Atlas to Morocco*, 2nd edn, London, 1793.
- LENZ, Oskar, *Timbouctou: voyage au Maroc, au Sahara et au Soudan*, Paris, 1886.
- - "Voyage du Maroc au Sénégal" *B.S.G.*, 7^e sér., 1 (1881), 199-226.
- LE TOURNEAU, Roger, *Fès avant le Protectorat*, Casablanca, 1949.
- - *Fez in the age of the Marinides*, Norman, Okla., 1961.
- LEWIS, Bernard, *The Jews of Islam*, Princeton, 1984.
- LOEWE, L. (ed.), *Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore*, 2 vols., London, 1890.
- LOURIDO-DÍAZ, Ramon, "Le commerce entre le Portugal et le Maroc pendant la deuxième moitié du XVIII^e siècle", *Revue d'Histoire Maghrébine*, 5 (1976), 27-46.
- - *Marruecos en la segunda mitad del siglo XVIII. Vida interna: Política, Social y religiosa durante el Sultanato de Sidi Muhammad b.'Abd Alláh (1757-1790)*, Madrid, 1978.
- LOVEJOY, Paul E., "Polanyi's 'Ports of Trade': Salaga and Kano in the Nineteenth Century", *Canadian Journal of African Studies*, 16 (1982), 245-77.
- LUENGO, Fr. A., "Mogador-fundación de la misión católica", *Mauritania* (1 agosto 1940), 249-51.
- MACKENZIE, Donald, *The Flooding of the Sahara*, London, 1877.
- The Khalifate of the West*, London, 1911.
- MCNEILL, William, *Plagues and People*, New York, 1976.
- MARCEY, A., *Le Maroc: voyage d'une mission française à la cour du Sultan*, Paris, 1885.
- MARTY, Paul, "Une tentative de pénétration pacifique dans le sud marocain en 1839", *Revue de l'Histoire des Colonies Françaises*, 9, 2 (1921), 101-16.
- MASSIGNON, Louis, "Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc", *Revue du Monde Musulman*, 58 (1924), 1-250.

- MATHEWS, Felix A., "Northwest Africa and Timbuctoo", *Bulletin of the American Geographical Society*, 4 (1881), 196-219.
- MEAKIN, Budgett, *The Land of the Moors*, London, 1901.
- MEILLASSOUX, Claude (ed.), *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa*, Oxford, 1971.
- MERCEDES Garcia-Arenal, "The Revolution of Fās in 869/1465 and the Death of Sultan Abd al-Haqq Al - Marīni," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, University of London, Vol. XL, Part 1, 1978, 43-66.
- MERCIER, L., "L'administration marocaine à Rabat", *Archives Marocaines*, 1(1904), 59-96.
- MICHAUX-BELLAIRE, E., "Les biens habous et les biens du Makhzen au point de vue de leur location et de leur alienation", *Revue du Monde Musulman*, 5 (1908), pp.436-57.
- - "L'organisation des finances au Maroc", *Archives Marocaines*, II (1907), 171-251.
- MICHAUX-BELLAIRE, E. and SALMON, G., "El-Qçar El-Kebir: une ville de province au Maroc septentrional", *Archives Marocaines*, 2 (1904), 1-228.
- MIEGE, Jean-Louis, "La bourgeoisie juive du Maroc au XIX^e siècle: rupture ou continuité" in M. Abitbol (ed.), *Judaïsme d'Afrique du Nord aux XIX^e-XX^e siècles*, Jerusalem, 1980, pp. 25-36.
- - "Le commerce trans-Saharien au XIX^e siècle. Essai de quantification", *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, 32, 2(1981), 93-119.
 - - *Documents d'histoire économique et sociale marocaine au XIX^e siècle*, Paris, 1969.
 - - "Les juifs et le commerce transsaharien au dix-neuvième siècle", in M. Abitbol (ed.), *Communautés juives des marges sahariennes*, Jerusalem, 1982, pp. 391-404.
 - - "Le Maroc et les premières lignes de navigation à vapeur", *Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc*, n°. 236 (1956), 37-47.
 - - *Le Maroc et l'Europe: 1830-1894*, 4 vols., Paris, 1961-2.
 - - *Une mission française à Marrakech en 1882*, Aix-en-Provence, 1968.
 - - "Note sur l'artisanat marocain en 1870", *Bulletin Economique et Social du Maroc*, 16 (1953) 91-3.
 - - "Origine et développement de la consommation du thé au Maroc" *Bulletin Economique et Social du Maroc*, 20, 71(1956), 377-98.
- MONTAGNE, Robert, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Paris, 1930.
- MONTEIL, Vincent, "Les Juifs d'Ifrane", *Hespéris*, 35 (1948), 151-62.
- Notes sur les Tekna*, Paris, 1948.
- MORSY, Magali, "Moulay Isma'il et l'armée de métier", *Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine* (avril-juin, 1967), 97-122.
- - *North Africa 1800-1900*, London and New York, 1984.

- MOULIÉRAS, Auguste, *Le Maroc inconnu*, 2 vols., Paris, 1895-9
- MURPHEY, Rhoads, *The Outsiders: The Western Experience in India and China*, Ann Arbor, 1977.
- NAIMI Mustapha 'L'infiltration des rapports marchands dans une formation économique traditionnelle (essai de chronologie)', thèse de 3ème cycle, Paris X, 1981.
- - "La politique des chefs de la confédération Tekna face à l'expansionnisme commercial européen", *Revue d'Histoire Maghrébine*, II, 35-6 (1984), 153-73.
- NATAF, F., *Le crédit et la banque au Maroc*, Paris, 1929.
- NEHLIL, Mohammed, *Lettres chérifiennes*, Paris, 1915.
- NEWBURY, C. W., "North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century: A Re-evaluation", *Journal of African History*, 7 (1966), 223-46.
- NOIN, Daniel, *La population rurale du Maroc*, 2 vols., Paris, 1970.
- NORDMAN, Daniel, "Les expéditions de Moulay Hassan", *Hespéris-Tamuda*, 19 (1980-1), 123-52.
- OBEDIA,, David, *Qehillat Sefrū*, 3 vols., Jerusalem, 1975-6
- OBEDIA, M., *Les Juifs de Mogador*. Copie dans la collection de J.-L. Miège.
- - *Observations on the Western Coast of the Morocco State during my Journey from Mogador to Tangier in July and August 1830: Memorandum Respecting the Foundation of Mogador, its Trade, etc.*, R.G.S., Ms 1828.
- OHAYON, Jacob, *Les origines des Juifs de Mogador*, Ben Zvi Institute, Jerusalem.
- OLLIVE, C. "Commerce entre Timbuctou et Mogador", *Bulletin de la Société de Géographie de Marseille*, 4 (1880), 5-7.
- - "Géographie médicale: climat de Mogador et de son influence sur la phthisie", *B.S.G.*, 6^e sér., 10 (1875), 365-416.
- OWEN, Roger, *Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914*, Oxford, 1969.
- - *The Middle East in the World Economy*, London and New York, 1981.
- AL-QĀDIRĪ, Muhammad, *The Bodleian Version of Muhammad al-Qādirī's Nashr al-Mathānī: The Chronicles*, ed. Norman Cigar, Rabat, 1978.
- QORIYAT, Abraham, *Berit abot*, Livorno, 1862.
- QORIYAT, Abraham, *Zekhūt abot*. Pisa, 1812 [Grandfather of above].
- PARK, Thomas K., «Administration and the Economy: Morocco 1880 to 1980. The Case of Essaouira», Ph.D. thesis, Wisconsin, 1983.
- - "Inflation and Economic Policy in 19th Century Morocco: the Compromise Solution", *The Maghreb Review*, 10, 2 (1985), 51-6.
- PARSONS, F.V., "The North West African Company and the British Government, 1875-1895", *Historical Journal*, 1(1958), 136-53.
- - *The Origins of the Morocco Question 1880-1900*, London, 1976.
- PASCON, Paul, *Le Haouz de Marrakesh*, 2 vols., Rabat, 1977.
- - *La maison d'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalt*, collaboration of A. Arrif, D. Schroeter, M. Tozy, and H. Van Der Wusten, Rabat, 1984.

- PASCON, Paul and SCHROETER, Daniel, "Le cimetière juif d'Igh (1751-1955): Etude des épitaphes comme documents d'histoire sociale (Tazerwalt, sud-ouest marocain)", *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, 34, 2 (1982), 39-62.
- PAYTON, Charles A., *Mass from a Rolling Stone, or Moorish Wanderings and Rambling Reminiscences*, London, 1879.
- PERINBAUM, B.M., "Social Relations in the Trans-Saharan and Western Sudanese Trade: An Overview", *Comparative Studies in Society and History*, 15 (1973), 416-36.
- PICCIOTTO, Moses Haim, *Jews of Morocco, Report*, London, 1861.
- PIRENNE, Henri, *Economic and Social History of Medieval Europe*, London and Henley, 1936.
- POBEGUIN, E., "Notes sur Mogador", *R.C.* (1906), 49-63.
- POLANYI, Karl, "Ports of Trade in Early Societies", *Journal of Economic History*, 23 (1963), 30-45.
- POLANYI, Karl, Arensberg, Conrad M., and Pearson, Harry W. (eds.), *Trade and Market in Early Empires. Economies in History and Theory*, Glencoe, III., 1957.
- PONASIK, D.S., "The System of Administered Trade as a Defense Mechanism in Preprotectorate Morocco", *International Journal of Middle East Studies*, 8 (1977), 195-207.
- RAYMOND, André, *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris, 1985.
- - *The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries: An Introduction*, New York and London, 1984.
- REDFORD, A., *Manchester Merchants and Foreign Trade*, 2 vols., Manchester, 1934-56.
- RENÉ-Leclerc, Charles, "Le commerce et l'industrie à Fez", *R.C.* (1905), 229-53, 295-321, 336-50.
- RICHARDSON, James, *Travels in Morocco*, 2 vols., London, 1860.
- RILEY, James, *An Authentic Narrative of the Loss of the American Brig Commerce*, New York, 1817.
- RODINSON, Maxime, *Islam and Capitalism*, London, 1974.
- ROHLFS, Gerhard, *Adventures in Morocco through the Oases of Draa and Tafilet*, London, 1874.
- ROLLMAN, Wilfrid J., "The 'New Order' in a Pre-colonial Muslim Society: Military Reform in Morocco, 1844-1904", Ph.D. thesis, Michigan, 1983.
- ROMANELLI, Samuel, *Massā ba-'arab*, ed. Hayyim Schirmann, in *Ketābīm Nibharīm*, Jerusalem, 1968.
- ROSEN, Lawrence, *Bargaining for Reality: the Construction of Social Relations in a Muslim Community*, Chicago and London, 1984.
- ROSENBERGER, Bernard, et Triki, Hamid, "Famines et épidémies au Maroc aux XVII^e et XVIII^e siècles", *Hespéris-Tamuda*, 14 (1973), 109-75.

- ROUSSEAU DES ROCHES, J., *Trois souvenirs: Tanger, Isly, Mogador*, Paris, 1846.
- SALMON, G., "L'administration marocaine à Tanger" et "Le commerce indigène à Tanger", *Archives Marocaines*, 1(1904), 1-55.
- SCHROETER, Daniel J., "Anglo-Jewry and Essaouira (Mogador): 1860-1900. The Social Implications of Philanthropy", *Transactions of the Jewish Historical Society of England*, 28 (1984), 60-88.
- - "The Jews of Essaouira (Mogador) and the Trade of Southern Morocco", in M. Abitbol (ed.), *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb*, Jerusalem, 1982, pp. 365-90.
 - - "The Royal Palace Archives of Rabat and the Makhzen in the 19th Century", *The Maghreb Review*, 7, 1-2 (1981), 41-5.
 - - "The Town of Mogador (Essaouira) and Aspects of Change in Pre-colonial Morocco: A Bibliographical Essay", *Bulletin of the British Society for Middle Eastern Studies*, 6, 1 (1979), 24-38.
 - - "Merchants and Pedlars of Essaouira: A Social History of a Moroccan Trading Town (1844-1886)", Ph.D. thesis, Manchester, 1984.
- SEBTI Abdelahad, "Chroniques de la contestation citadine: Fès et la révolte des tanneurs" (1873-1874), *Hespéris-Tamuda* 29 (1991), 283-312.
- - «Insécurité et figures de la protection au XIX^e siècle, La «Ztata» et son vocabulaire», in *La société civile au Maroc, approches*, sous direction de Noureddine El Aoufi, (Rabat, 1992), pp. 47-69.
 - - «Ztata et sécurité du voyage, un thème de pratique judiciaire marocaine», *Hespéris-Tamuda*, 30 (1992), pp. 37-52.
- SEDDON, David, *Moroccan Peasants: A Century of Change in the Eastern Rif, 1870-1970*, Folkestone, 1981.
- SEGONZAC, René de, *Au Cœur de l'Atlas. Mission au Maroc, 1904-1905*, Paris, 1910.
- SERRES, Jean, "Comment Pellissier de Reynaud ne fut pas consul de France à Mogador (1843)", in *Memorial Henri Basset*, vol. 2, Paris, 1928, pp. 243-7.
- SIMOU, Bahija, *Les Reformes militaires au Maroc de 1844 à 1912*, P. F. L. S. H, Rabat, 1995.
- STÄHELIN, Alfred, "Mogador", *Das Ausland*, 62 (1889), 611-14, 629-31.
- STAMBOULI, F. and Zghal, A., "Urban Life in Pre-colonial North Africa", *British Journal of Sociology*, 27 (1976), 1-20.
- STERN, Selma, *The Court Jew*, Philadelphia, 1950.
- STILLMAN, Norman, *The Jews of Arab Lands: A History and Source Book*, Philadelphia, 1979.
- STUTFIELD, E. M., *El Maghreb, 1200 Miles Ride through Morocco*, London, 1886.
- SZYMAŃSKI, Edward, "La guerre hispano-marocaine (1859-66): début de l'histoire du Maroc contemporain (essai de périodisation)", *Rocznik Orientalistyczny*, 29, 2 (1965), 53-65.

- TAWFIQ, Ahmed, "Les Juifs dans la société marocaine au 19^e siècle: l'exemple des juifs de Demnate", in *Juifs du Maroc, identité et dialogue*, Grenoble, 1980.
- TERRASSE, Henri, *Histoire du Maroc. Des origines à l'établissement du protectorat français*, 2 vols., Casablanca, 1950.
- THOMASSY, Raymond, *Le Maroc et ses caravanes ou relations de la France avec cet Empire*, Paris, 1845.
- THOMSON, Joseph, *Travels in the Atlas and Southern Morocco*, London, 1889.
- "Travaux dans la rade et dans la ville de Mogador", *Nouvelles Annales de la Marine*, 30 (1863), pp. 285-6.
- TROIN, Jean-François, *Les souks marocains*, 2 vols., Aix-en-Provence, 1975.
- UDOVITCH, Abraham L., *Partnership and Profit in Medieval Islam*, Princeton, 1970.
- UDOVITCH, Abraham L. and Valensi, Lucette, *The Last Arab Jews; The Communities of Jerba, Tunisia*, Chur, London, Paris and New York, 1984.
- VALENSI, Lucette, *Fellahs tunisiens: l'économie rurale et la vie des campagnes au 18^e et 19^e siècles*, Paris et La Haye, 1977.
- - *Le Maghreb avant la prise d'Alger*, Paris, 1969.
- VOINOT, L., *Pèlerinages judéo-musulmans au Maroc*, Paris, 1948.
- WALLERSTEIN, Immanuel, *The Modern World System. Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century*, New York, 1974.
- WARNIER, Auguste Hubert, *Campagne du Maroc (1844)*, Paris, 1944.
- WESTERMARCK, Edward, *Ceremonies and Beliefs Connected with Agriculture, Certain Dates of the Solar Year, and Weather in Morocco*, Helsinki, 1913.
- Ritual and Belief in Morocco*, 2 vols., London, 1926.
- WOLF, Eric R., *Europe and the People without History*, Berkeley, Los Angeles, and London, 1982.
- ZAFRANI, Haïm, *Les Juifs du Maroc. Vie sociale, économique et religieuse*, Paris, 1972.
- - *Pédagogie juive en terre d'Islam. L'enseignement traditionnel de l'hébreu et du judaïsme au Maroc*, Paris, 1969.
- ZERBIB, T. E., "Slave Caravans in Morocco", *The Anti-Slavery Reporter*, ser. 4, 7, 3 (1887), pp. 98-9.

السيرة الأكاديمية للمؤلف

Daniel J. Schroeter
Department of History
University of California, Irvine

دانييل شروتر
شعبة التاريخ
جامعة كاليفورنيا، إيفلين

Education

• الشهادات الجامعية :

- 1984 : Ph.D., University of Manchester: Near Eastern Studies
1977 : A.M., University of Michigan, Ann Arbor: Near Eastern Studies
1975 : B.A., University of Washington, Seattle: History/Near Eastern Languages and Literature.

Academic Positions

• المهام الأكاديمية :

- 1994 - Associate Professor, Teller Family Chair in Jewish History, department of History, University of California, Irvine
1992-94 : Associate Professor, Samuel M. Melton Legislative Professorship in Jewish History, Department of History, University of Florida, Gainesville.
1989-92 : Assistant Professor, Samuel M. Melton Legislative Professorship in Jewish History, Department of History, University of Florida, Gainesville.
1987-89 : Visiting Assistant Professor in Judaic Studies, Department of History, The George Washington University, Washington D.C.
1985-87 : Visiting Assistant Professor, Department of History, University of Utah, Salt Lake City.
1984-85 : Visiting Assistant Professor in Jewish History and Religion, University of Paris VIII-Vincennes at Saint Denis.

Publications

• المنشورات :

A. Books

أ - الكتب :

Merchants of Essaouira: Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886, Middle East Library, Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

In collaboration with Paul Pascon, et al, *La Maison d'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalt*, Rabat: Société Marocaine des Éditeurs Réunis: 1984.

The Sultan's Jew: Meir Macnin of Morocco and the Sephardic World [book manuscript in preparation]

ب - المقالات والدراسات :

B. Articles and Chapters

- "La découverte des Juifs berbères: relations Musulmans- Juifs dans la périphérie," in *les Relations Judéo-Musulmanes au Maroc*, edited by Michel Abitbol, Jerusalem: Centre International de Recherche sur les Juifs du Maroc (forthcoming)
- "Royal Power and the Economy in Precolonial Morocco: Jews and the Legitimation of Foreign Trade, " *Representations of Power in Morocco: Historical and Contemporary Perspectives*," edited by Susan G. Miller and Rahma Bourqia, Cambridge: Harvard University Press (forthcoming)
- "*Le Maroc sans l'Europe*: Miège and the Development of Moroccan Historiography," in *Reform, Crisis and Everyday Life in Nineteenth Century Morocco*, edited by Wilfrid J. Rollman, Middle East Monograph Series, Harvard University Press (forthcoming)
- "Islam in North Africa and the Mediterranean, " in *The Muslim Almanac*, edited by Azim A. Nanji, New York: Gale Research Incorporation, 1995, pp. 115-129.
- With Joseph Chetrit: "The Transformation of the Jewish Community of Essaouira (Mogador) in the Nineteenth and Twentieth Centuries," in *Sephardi and Middle Eastern Jewries in Modern Times*, edited by Harvey Goldberg, Bloomington: Indiana University Press, 1996, pp. 99-116.
- With Joseph Chetrit, "Reform of Jewish Institutions in Morocco at the Beginning of the Colonial Government (1912-1919)" [in Hebrew], *Miqqeded Umiiyyam*, 6 (1995): 71-103.
- "Jewish Quarters in the Arab- Islamic Cities of the Ottoman Empire," in *The Jews of the Ottoman Empire*, edited by Avigdor Levy, Princeton: Darwin Press, 1994, pp. 287-300
- "Orientalism and the Jews of the Mediterranean, " *Journal, of Mediterranean Studies*, vol. 4.2 (1994): 183-196.
- "The Jewish Quarter and the Moroccan City," in *New Horizons in Sephardic Studies*, edited by George K. Zucker and Yedida K. Stillman, Albany: State University of New York Press, 1993, pp. 67-81.
- "Yisshaq Ben Y a'is(h) Halewi: A Moroccan Reformer," in *Struggle and Survival in the Modern Middle East*, edited by Edmund Burke, III, Berkeley: University of California Press, 1993, pp. 44-58.
- "Slave Markets and Slavery in Moroccan Urban Society," in *The Human Commodity: Perspectives on the Trans-Saharan Slave Trade*, edited by Elizabeth Savage, London: Frank Cass, special issue *Slavery and Abolition*, vol. 13,1 (1992): 185-213
- "Trade as a Mediator in Muslim- Jewish Relations: Southwestern Morocco in the Nineteenth Century," *In Jews Among Arabs: Contacts and Boundaries*, edited by Mark R. Cohen and Abraham L. Udovitch, Princeton: Darwin Press, 1989, pp. 113-140.

- "The Politics of Reform in Morocco: The Writings of Yishaq Ben Y a'is(h) Halewi in Hasfirah (1891)," in *Misgav Yerushalayim Studies in Jewish Literature*, edited by Ephraim Hazan, Jerusalem: Misgav Yerushalayim, 1987, pp. 73-84.
- With Paul Pascon, "Le cimetière juif d'Ighil, 1751-1955: étude des épitaphes comme documents d'histoire sociale," *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, vol. 34, 2 (1982): 39-62.
- "Anglo-Jewry and Essaouira (Mogador): 1860-1900. The Social Implications of Philanthropy," *Transactions of the Jewish Historical Society of England*, 28 (1984): 60-88 [A translation of this article appeared in Hebrew in *Pe'amim*, 17 (1984): 5-35]
- "The Royal Palace Archives of Rabat and the Makhzan in the 19th Century," *The Maghreb Review*, vol. 7, 1-2 (1982): 41-45).
- "The Jews of Essaouira (Mogador) and the Trade of Southern Morocco," in *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb*, edited by Michel Abitbol, Jerusalem: Institut Ben-Zvi, 1982, pp. 365-390.
- "The Town of Mogador (Essaouira) and Aspects of Change in Precolonial Morocco: A Bibliographical Essay," *Bulletin of the British Society for Middle Eastern Studies*, vol. 6,1 (1979): 24-38.

ملاحق

الملحق أ

مجموعة آل قرقرز : وثائق ومراسلات بالعربية خلال القرن التاسع عشر
(1883-1843)

عدد المراسلات	رسانل بُعث بها إلى أفراد من عائلة قرقرز اسم المرسل
63	الطبيب بن اليماني بوعشرين
9	إدريس بن الطبيب بن اليماني
56	موسى بن أحمد
1	أحمد بن موسى
14	محمد بن المدني بنيس
6	محمد بن العربي بن المختار
5	إدريس بن محمد بن إدريس
4	المفضل غرط
2	محمد بن عبد الرحمن (الخليفة)
5	مبارك بن محمد أنفلوس
24	مختلفات
189	المجموع
	وثائق أخرى
8	ظهائر أو نسخ من الظهائر
7	رسوم عدلية (رسوم نقل الملكية)
11	مختلفات
26	المجموع
215	مجموع الوثائق

الملحق ب
إحصائيات سكان الصورة

السنة	المصدر	المجموع	اليهود
1770-1	Corcos		1,875
1785	Crococ		6,000
1799	P.P. report	9,000	
1800	P.P. report	(1,500)	
1799	Bache	8,000	
1800	Bache	(4,000)	
1799	Jackson	10,000	
1800	Jackson	(5,500)	
1809	Jackson	10,000*	
1815	Riley		6,000
1830	Chaillet	15,000	3,000
1834	Graberg di Hemstø	16,500	4,000
1835	Arlett	9,500	4,000
1842	Beuscher	12,000	
1843	Richardson	14,000	4,000
1844	F.O., military reprot	12,000	4,000
1844	Calderón	16,500	4,000
1844	<i>Jewish Chronicle</i>		3,412
1845	French consular report	8,000	4,000
1847	Soulang-Bodin	12,000	
1847	Beaumier	12,000	4,000
1849	Darondeau	16,500	
1852	Almanach Didot-Bottin	12,000	
1854	Swedish consular report	10,000	
1854	French naval report	15,000	
1855	Beaumier	15,000	
1856	Grace	16,000	4,000
1857	British consular report	17,000	
1857	Belgian consular report	11,500	
1858	Elton	16,035	
1860	Cohn		4,000
1860	Picciotto		5,000
1860	Godard	20,000	
1860	Fernandez	15,000	4,000
1861	Rohlfis	11,000	
1864	Mc Culloch Dictionary	20,000	
1865	Gay		5,500
1866	Beaumier		6,000
1866	Almanach Didot-Bottin	14,000	
1867	Balansa	12,000	
1867	Beaumier	12,000	6,000
1868	Beaumier (citing Thévenin)	15,000	

6,000		Carstensen	1869
	18,000	Almanach Didot-Bottin	1870
5,000		Cohen	1872
6,000	15,000	Leared	1872
	13,000	Beaumier	1872
8,000		Hirsch	1873
	14,000	Leared	1873
	18,000	Almanach Didot-Bottin	1873
7,000		A.J.A. report	1875
10,000	17,500	Beaumier	1875
	18,500	Ollive	1875
10,400	18,000	French consular report	1875
7,500	18,000**	Spanish consular report	1875
7,492	18,000	Alvarez Pérez	1876
11,000	20,200	R. Hay (citing French consulate)	1878
11,500	17,500	French consular report	1878
7,900	16,000	Castellanos	1878
6,500		A.I.U. report	1879
10,000	25,000	Ginsburg	1880
6,000		A.I.U. report	1880
7,000		Leclercq	1880
4,750		A.J.A. report	1881
	20,000	Spanish consular report	1882
4,000	20,000	Bonelli	1882
	20,000	Breuille	1882
7,500	15,000	Stutfield	1883
	13,500	Erckmann	1883
8,000	22,000	Campou	1886
4,000	17,000	Jannasch	1886
	20,000	Spanish consular report	1888
	15,000	Stähelin	1889
	20,000	Bliss	1889
	20,000	De Kerdec	1889
10,000		Elmaleh	1891
10,000		Halewi	1891
	15,000	Payton	1891
8,500		A.J.A. report	1891
	17,000	Times of Morocco	1893
8,000		A.J.A. report	1893
	18,000	Almanach Didot-Bottin	1895
8,000		A.I.U. report	1895
7,500	15,000	George Broome	1896
8,500		A.J.A. report	1897
	18,000	Spanish consular report	1897
7,000		Al-Moghred Al-Aksa	1899
10,000		A.J.A. report	1899
	25,000	Almanach Didot-Bottin	1900
	20,000	Larras	1900

Corcos, <i>Studies</i> , p. 113.	1770-1
<i>Ibid.</i>	1785
<i>Journals of the House of Commons</i> , 1799-1800, LV, p. 498 (يذكر أن 7,500 هلوكا وبقي 1,500)	1799-1800
Bache, "Souvenirs", p. 87, (4,000 هلوكا وبقي 4,000)	1799-1800
Jackson, <i>Account of Timbuctoo</i> , p. 160	1799-1800
Jackson, <i>Account of the Empire</i> , p. 26.	1809
(يقدر أن المالكين بلغ عددهم 4,500 إبان الطاعون. ص. 170.)	
Riley, <i>Authentic Narrative</i> , p. 397.	1815
R.G.S. MS, fol. 63.	1830
Graberg di Hemsö, p. 61 (16,000-17,000).	1834
Arlett, "Survey of some of the Canary Islands", p. 290.	1835
A.E., C.C.C., Mogador 2, 19 février 1842.	1842
Richardson, <i>Travels</i> , vol. I, p. 256 (13,000-15,000).	1843
F.O., 99/23, 2 October 1844.	1844
M.G., Maroc 3 HI, dos. VIII, mai 1844 (16,000-17,000).	1844
<i>Jewish Chronicle</i> , 13 September 1844.	
Miège, III, pp. 16, 27.	1845
A.E., Maroc, M.D. 4, decembre 1847.	1847
A.E., Maroc, M.D. 10, mars 1867.	1847
Miège, III, p. 16.	1849
Miège, III, p. 14.	1852
<i>Ibid.</i>	1854
A.N., BB ⁴ 1026 M ¹² .	1854
Beaumier, "Le choléra", p. 300.	1855
P.P., 1857, p. 503.	1856
Miège, III, p. 16.	1857
<i>Ibid.</i> p. 35.	1857
P.P., 1859, XXX, p. 487.	1858
Cohn, "Voyage", p. 701.	1860
Picciotto, <i>Jews</i> , p. 24.	1860
Godard, <i>Description</i> , p. 36.	1860
Fernandez, "Mogador", p. 262 (14,000-16,000).	1860
G. Rohlfs, <i>Adventures in Morocco</i> , p. 312.	1861
Miège, III, p. 16.	1864
A.E., C.C.C., Mogador 4, 18 juillet 1865 (5,000-6,000).	1865
A.I.U., France VIII D 42, 16 mai 1866.	1866
Miège, III, p. 16.	1866
A.E., Maroc, M.D. 10, mars 1867.	1867
Balansa, "Voyage de Mogador", p. 314.	1867
Beaumier, "Le choléra", p. 299.	1868
F.O., 631/4, 29 March 1869.	1869
Miège, III, p. 16.	1870
A.I.U., Maroc XXXIV E 601, 15 février 1872.	1872
Leared, <i>Marocco</i> , p. 70.	1872

Beaumier, "Tableau", pp. 312-313 (12,000-14,000).	1872
B.A.I.U., 1 ^{re} sem. (1873), 142-143 (في القصة 800-1,000 , في التلح 7000).	1873
Leared, "Mogador as a Winter Resort for Invalids".	1873
Miège, III, p. 16.	1873
A.J.A. Annual Report, 5 (1876), 59.	1875
Beaumier, "Mogador", p. 119 (17,000-18,000).	1875
Ollive, "Géographie", p. 370 (18,000-19,000).	1875
Miège, Une mission, p. 328 (عربي 214 وأورلي 10,400 مسلم و 7500 مسلم و 7,500 عربي و 146 أورلي).	1875
Ibid. (عربي 10,400 مسلم و 7,500 عربي و 146 أورلي).	1875
Alvarez Pérez, p. 506 (عربي 7,492 وأورلي 46).	1876
F.O., 99/ 182, 3 November 1878.	1878
Miège, Une mission, p. 328.	1878
Castellanos, Descripción histórica, p. 123 (عربي في القصة 900).	1878
B.A.I.U., 1 ^{re} & 2 ^e sem. (1879), 41.	1879
Ginsburg, Account, p. 4 (الخمين من المور).	1880
B.A.I.U., 1 ^{re} sem. (1880), 31.	1880
Leclercq, "Mogador", p. 403.	1880
A.J.A. Annual Report, 11(1882), p. 69 (4,500-5,000).	1881
Miège, III, p. 462.	1882
Bonelli, El Imperio de Marruecos, p. 210.	1882
Miège, Une mission, p. 99.	1882
Stutfield, El Maghreb, p. 462 (عربي 8000-7000).	1883
M.G., Maroc 3 H 21, fol. 253 (12,000-15,000).	1883
Campou, Un Empire, p. 248.	1886
Jannasch, Handelsexpedition, p. 37.	1886
Miège, IV, p. 398.	1888
Stähelin, "Mogador", p. 613.	1889
Miège, IV, p. 398.	1889
Ibid.	1889
A.I.U., Maroc III C, 10 decembre 1891, R. Elmaleh.	1891
Halewi, (1891), p. 311 (مقالة 8 × 2000).	1891
P.P., 1892, LXXXIII, s. 183.	1891
A.J.A. Annual Report, 21 (1892), 26 (8,000-9,000).	1891
Tmes of Morocco (16 February 1893).	1893
A.J.A. Annual Report, 23 (1894), 33.	1893
B.A.I.U., 1 ^{re} & 2 ^e sem. (1895), 91.	1895
Miège, IV, p. 398.	1895
N.A., R.G. 84, 27 April 1896.	1896
A.J.A. Annual Report, 27 (1898), 38.	1897
Miège, IV, p. 398.	1897
Al-Maghreb Al-Aksa (2 September 1899), في التلح 6000-8000.	1899
A.J.A. Annual Report, 29 (1900), 31.	1899
Miège, IV, p. 398.	1900
Larras, "La population", p. 347.	1900

يمكن الإطلاع على المعلومات الكاملة المتعلقة بالإحداثيات في بيلوغرافية هذا الكتاب.

الملحق ج

مداخيل مرمى الصورة ومصارفها

بالألفية	المداخيل
5,629,242	جملة ما تحصل في صاكة الموسوق في المدة المذكورة، جميع
	وما تحصل في أعشار السلع الداخلة في المدة المذكورة بحسب 10%
5,227,634.5	والخلاص بالمال، جميع.
	وما تحصل في الواجب على البائعين الجلد الواردين من قبائل سوس
188,037	وساحة والشياظمة ومتوكة، جميع
210,877	وما تحصل في ثمن الجلد الداخل من أيدي الداخين بالثغر الصوري جميع
121,741.75	وما تحصل فيما قبض من البائع على قلة الزيت، جميع
59,467.5	وما تحصل في فائدة ما بيع من الكهيت وزنا
750	وما تحصل في فائدة ما بيع من البارود وزنا
110,916.5	وما تحصل في مستفاد الأصول التي للجانب العالي بالله جميع
1,000	وما فضل لبست المال من متروك المنقطعين على يد أبي المواث جميع
40,000	وما دخل من مال الجزية عن أربعة أعوام
110,199.5	وما تحصل في مستفاد عشية تبقة عن المدة المذكورة جميع
10,400	وما تحصل في فائدة الإطلون المخوز من الذمي بن سعود جميع
7,700	وما قبض من أبواب الأصول المرهونة جميع
4,584	وما قبض من أقبل عشية تبقة الذي ترك الطالب محمد الحاج
1,903.5	وما فضل عن صلة عهد الأنسى جميع
680	وما تحصل في مستفاد الرصة التي للجانب العالي بالله جميع
2,100	وما تحصل في مستفاد رصة الزرع عن سبعة أشهر جميع
2,253	وما تحصل في طابع الفضة جميع
167,986.5	يزاد على ذلك ما ترك الطالب محمد الحاج من سلعة العطرية جميع
45,351.75	وما ترك من الكهيت صنادق 675
20,081,208	وما ترك في ذم التجار إلى تمام شعبان الأبرك عام 1274 جميع
29,04,032	المجموع

بالأرقام	المصاريف
8,080,00	توجه من ذلك للحضرة العالية بالله من المال فضة جميع
532,000	ومن القلوس
446,922	وما دفع للخديم الحاج العربي المطار من المال فضة جميع
144,647	ومن القلوس جميع
1,035,057	ومن السلع على أنواعها جميع
10,238,626	وما اجتمع في الصائير السعيد عن المدة المذكورة أعلاه
1,184,163.5	وما اجتمع في صائر الرباع والصور والساقية جميع
17,517,601.75	وما بقي بذي المتجار من الدين القديم إلى تمام المحرم الحرام عام 1276
27,412.5	وما ترك من الكهيت صنادق 360
1,166	وما اجتمع في كسور الكهيت وزنا
4,144	وما ترك تحت يد الخديم الحاج عبد القادر المطار جميع
29,024,032	المجموع

يمثل هذا الجدول تلخيصا لكناش اتخذه الأمين (وعامل المدينة) الحاج محمد بن عبد السلام لضبط حساباته. وقد خلفه في منصبه العربي المطار، لكن عبد القادر كان يسد مسد العامل في بعض الأحيان.

المصدر: (م.و.م)، الصورة، مختلفات، زمام اختصار مستفاد من مرسى الصورة صانها الله بوجود مولانا المنيذ بالله من مدة سبعة عشر شهرا أولها رمضان المعظم عام 1274، وآخرها محرم الحرام فاتح عام وذلك على يد الأمين السيد الحاج محمد ب. عبد السلام بن زاكور 1276/ 1858-1859 (سبعة عشر شهرا).

الملحق د

الإحصائيات التجارية الخاصة بالصورة

تختلف إحصائيات الصادرات والواردات التي يقدمها لنا مختلف النواب القنصلين الأوربيين اختلافا كبيرا. ولا تلتزم التقارير القنصلية دائما بتحديد القاعدة التي يُقدر حجم التجارة على أساسها، لكن من المسلم به أنهم كانوا يهتمون على توظيف معطيات كنانيش دار الأعشار والجمارك، وربما أيضا بيانات الموسقات. ومن الناحية النظرية، من المُتوقع أنه تم التغلب على مشاكل كثيرة في شأن تقدير قيمة الواردات بعد 1856، لأن نسبة الرسوم الجمركية أصبحت تُحدد بالوزن، مما بدأ يتيح لكل قنصل إمكان تقدير قيمة السلع المصدرة.

ولابد من اتخاذ احتياطات عديدة أثناء استعمال هذه الإحصائيات. فالأرقام الإجمالية تقصي النقود أحيانا، لكن في أحيان أخرى لا يرد التنبيه بأنها متضمنة أو غير متضمنة في الإحصائيات المسطرة. ثم إن تحويل مختلف العملات إلى الجنيهات الإسترلينية يطرح مشكلا من نوع آخر. ففي سنة 1862، حدد المسؤولون عن مالية الميزن المركزي صرف الجنيه الإسترليني في 162.5 أوقية. ويعني هذا أن 25 فرنكا فرنسيا كان يبدل بها الجنيه (32.5 = 5 فرنك، 6.5 = 1 فرنك). ويتقلب سعر الصرف بدرجة خفيفة بين لندن وباريس عموما بما يفوق قليلا 25 فرنكا في مقابل الجنيه (أ). غير أن سعر الصرف في المغرب يظل لاصقا في نسبة 162.5/32.5. وفي الحسابات التي قمت بها أسفله، حولت 25 فرنكا إلى جنيه إسترليني واحد.

تعطي التقارير القنصلية البريطانية القيمة الإجمالية التالية للواردات والصادرات عن الفترة الممتدة من 1851 إلى 1858 بالجنيه الإسترليني، ولعلها تتضمن الأموال الناضية (وقد حرصت على إضافة معدنها) (ب) :

الصادرات	الواردات	السنة
115,265	109,842	1851
148,517	101,478	1852
223,940	120,350	1853
106,174	73,796	1854
284,078	167,718	1855
336,513	333,905	1856
363,717	357,971	1857
236,824	183,170	1858
226,879	181,029	للمعدل

يعطي مبيع التقديرات التالية عن سنوات 1859-1866، مستثيا منها الأموال الناضة.
(حولتها إلى جنيهات إسترلينية) (ج) :

السنة	الواردات	الصادرات
1859	95,252	183,279
1860	129,570	142,592
1861	166,684	224,863
1862	174,790	172,540
1863	247,609	334,158
1864	152,007	188,270
1865	290,504	346,763
1866	232,008	287,206
معدل	186,053	234,959

تختلف الأرقام المستقاة من المصادر الفرنسية التي يقدمها مبيع إلى حد ما عن التقديرات
البريطانية عن الفترة نفسها، وتبدو هذه الأخيرة مرتفعة بنسبة قليلة (د).

ويقدم يومي ملخصاً لقيمة الصادرات والواردات الإجمالية في ما بين سنتي 1865
و1874. ويُحتمل أن تتضمن هذه الإحصائيات الأموال الناضة. وتبدو أرقام يومي بعد تحويلها
إلى الجنيه الإسترليني على هذا النحو (هـ) :

السنة	الواردات	الصادرات
1865	350,526	377,915
1866	240,730	287,206
1867	261,163	212,389
1868	263,973	215,817
1869	308,622	380,583
1870	297,387	302,986
1871	297,911	314,045
1872	311,803	293,258
1873	273,153	297,726
1874	276,044	347,292
المعدل	288,131	337,694

أصبحت التقارير الفصلية البهطانية المنشورة في الأوراق البرلمانية (Parliamentary Papers) بعد 1876 عما أكثر اكتمالا ودقة على العموم، إذ بدأت تشير إلى قيمة الواردات والصادرات الخاصة بكل بضاعة على حدة وإلى المبالغ المالية الناضية. وهذه هي التقديرات البهطانية الخاصة بالفترة الممتدة ما بين سنتي 1876 و1886 (و) :

السنة	الواردات	الصادرات
1876	246,686	207,558
1877	301,813	227,425
1878	235,165	233,797
1879	230,000	151,901
1880	137,839	169,072
1881	272,144	172,167
1882	195,949	126,918
1883	100,966	119,183
1884	112,975	125,911
1885	174,285	245,603
1886	244,571	305,765
للمعدل	204,763	189,573

نظرا لتعارض هذه الإحصائيات وتناقضها، فإنه لا يمكن النظر إليها إلا في شكلها العام. ومع ذلك، هناك ملاحظات لابد من إبدائها : إذ أدت معاهدة 1856 إلى ارتفاع حجم الواردات والصادرات (بالرغم من التقطع الذي عرفته أثناء الحرب المغربية - الإسبانية لعام 1859-1860). وارتفعت قيمة الصادرات تناسبيا في مقابل الواردات، وبهذا لم ترجع المعاهدة التجارية كفة الواردات. وفيما بين سنتي 1865 و1874، بلغ معدل قيمة المبادلات التجارية في الصورة أقصى مستوياته، مع حدوث ارتفاع طفيف في الصادرات مقابل الواردات. وفي المرحلة الأخيرة، ازدادت قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات على الرغم من عدم ارتفاع العجز التجاري إلى مستويات كبيرة حتى ذلك الحين. وانخفضت قيمة تجارة الصادرات كلها بين سنتي 1876 و1886.

ولابد من إضافة نقطة أخيرة، وهي : أن مقادير الواردات الإجمالية قد ارتفعت كثيرا، لكن الأثمان انخفضت باستمرار ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر.

(أ) : توجد نسب الصرف الخاصة بلندن وبايزر عن السنوات الممتدة ما بين 1857 و 1872 في
P.P., 1873, XXXIX, pp. 162-168.

(ب) : P.P., 1857, XVI, p. 504 ; P.P., 1860, LXV, p. 502

(ج) : Miège, III, p. 64a

(د) : يذكر مبيع أيضا الأموال الناضبة المستوردة بين سني 1857 و 1866. وإذا أضفنا هنا إلى إحصائياته الخاصة بالواردات دون المال الناض، أمكننا مقابلة هذه الأرقام بالتقديرات البيطانية (التي تتضمن المال الناض فيما يبدو) الخاصة بسنوات 1861-1865 :

السنة	إحصائيات مبيع	التقديرات البيطانية
1861	202,949	208,263
1862	196,949	228,737
1863	306,340	309,324
1864	175,405	230,312
1865	299,226	349,559

توجد الإحصائيات التفصيلية البيطانية في :

P.P., 1863, LXX, p. 238 ; P.P., 1864, LXI, p. 178 ; P.P., 1866, LXX, p. 183.

(هـ) : 105. Beaumier, «Mogador», p. 105. يمكن تفسير تضارب الأرقام المرجدة عند كل من يومي مبيع فيما يتعلق بسني 1865 و 1866 بإدماج يومي الأموال الناضبة في تقريره. غير أننا إذا أضفنا الأموال الناضبة المستوردة إلى السلع المستوردة عموما كما هي واردة في أرقام مبيع، حصلنا على ما مجموعه 7,822,565 فرنك، وهي مناقضة تماما لمجموع الرقم الذي يقدمه لنا يومي الذي هو : 8,763,143 فرنك. وبخصوص 1886، تبدو إحصائيات يومي مبيع متطابقة اعتمادا على هذه الطريقة. والذي يؤسف له هو أن مبيع لا يطلق في الحديث عن المصادر التي اعتمدها لوضع جداوله.

(و) : أخرناها انطلاقا من جدول أورده بارك (Park, «Administration», p. 60).

ملاحق وثائقية إضافية.

• أضيفت محفوظة في مديرية الوثائق الملكية بالرباط.

الوثيقة 1

بالألفية	بيان ما تحصل في مستفاد الرمى السعيدة بغير الصورة عن مدة 26 شهرا أو ما رمضان عام 1276 وأعوها شوال الأبرك عام 1278.
59,589	وما تحصل في مستفاد الجلد عن المدة المذكورة هذا..
94,857.5	وما تحصل في مستفاد ما قبض من الداخلين على الأبواب باندراج واجب ما يعطيه البائع على قلة الزيت هذا..
86,663	وما تحصل في مستفاد عشبة تبقة من المدة المذكورة هذا..
30,000	وما قبض من أهل الذمة من الجزية عن ثلاث سنين هذا..
99,353	وما ترك الأيمن الحاج العربي العطار من سلعة وزرع (وبحماط) وغيره هذا..
279,308.5	وما ترك بذيمن التجار من الديون بالصاكة الجديدة إلى تمام شعبان عام 1276 هذا..
369,364.5	وما ترك الحاج العربي أيضا من المال الناض ببيت المال وفره الله هذا..
2,955	وما تحصل في مستفاد الصوف عن المدة المذكورة هذا..
74,881.5	وما وجب في كراء ديار التجار التي بالقصبة هذا..
4,700	وما وجب في كراء نصف فندق السكر عن المدة المذكورة هذا..
8,533.5	وما تحصل في مستفاد دار ضرب الفلوس هذا..
77,227	وما قبض مما توفر تحت يد الأمناء الذين كانوا بأكدير هذا..
71,686	وما ترك القائد الحاج العربي العطار من الكبيت صنادق 303 وزنا
31,718	وما بيع من الكبيت الواردة من الجديدة وزنا
3,720	وما بيع بأمر مولانا أيده الله للسيد الحسين بن هاشم الليثي من الكبيت وزنا
126,409.5	وما تحصل في مستفاد أكدير هذا..
127,408.5	وما تحصل في مستفاد الأصول التي للجانب العالي بالله خارج القصبة
1,730,271	وما بقي بذيمن التجار إلى مع المهرم عام 1276 هذا..
36,130,642	يسقط منه صائره باندراج ما بقي بذيمن التجار وما توجه من المال الناض
	جميع هذا

هذا مختصر الكناش الذي توجه به للحضرة العالية بالله

١٠٠٠

بما يخص مستغلة المرم المستغلة من المرم ٥٤ شرا والبارم ٥٤ شرا والبارم ٥٤ شرا

٧٢٨ و ١٥٠ %

١٥٠ و ١٥٠

٥١٥٤٤٤٤٤ % ٥١٤٤٤٤٤ %

٧٤٣٦٤٤٤

٧٨٦٦٦٦

٥٣٠٠٠٠

٥٥٥٥٥٥

٥٥٥٥٥٥٥٥ % ٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ % ٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %

٥٥٥٥٥٥٥٥ %



٣٥٨٣

بما يخص مستغلة المرم المستغلة من المرم ٥٤ شرا والبارم ٥٤ شرا والبارم ٥٤ شرا

بما يخص مستغلة المرم المستغلة من المرم ٥٤ شرا والبارم ٥٤ شرا والبارم ٥٤ شرا

الوثيقة 1 : نموذج من مستغلات الصورة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

الولاية 2

الحمد لله وحده بمان ما دفعناه لقونصو الصينبول الواجب له في النصف المعلوم من مستفاد السوق
ولقونصو بمرسى ثغر الصويرة صانها الله . أوله شهر ربيع المجمي للوافق 14 من ذي الحجة الحرام عام
1279 [2 يوليوز 1863] وعاخره 19 من محرم الحرام فاتح عام 1280 [6 يوليوز 1863]

بيان السكة أوله ريال فرنسيين ثم دوهم مفرد		مقال	بليون
1- برنيو/ 14 ذي الحجة- 13 محرم	15,944	518,184.5	302,938
		24,148.5	14,489.5
المجموع		542,333.5	317,427.5
2- يوليوز/ 14 محرم- 19 صفر	11,057	359,374.5	210,096
		110,060.5	66,036.5
المجموع		469,435.5	8,132.5
3- غشت/ 14 صفر- 15 من ربيع الأول	12,188	396,111.5	231,573
		50,028.5	30,017.5
المجموع		446,140.5	261,590.5
4- شتنبر/ 16 ربيع الأول- 15 ربيع الثاني	00389	12,642.5	7,391
		180,003	108,001.5
المجموع		192,645.5	115,392.5
5- أكتوبر/ 16 ربيع الثاني- 17 جمادى الأولى	07,989	259,671.5	151,808
		120,019.5	72,011.5
المجموع		379,691.5	223,819.5
6- نونبر/ 18 جمادى الأولى- 18 جمادى الثانية	10,297	334,676.5	195,657
		160,030	96,018
المجموع		494,706.5	675
7- دجنبر/ 19 من جمادى الثانية- 29 رجب	0226	332,355.5	174,300
		180,017.5	108,010
المجموع		512,373	302,310.5
المجموع الإجمالي		3,037,325.5	1,788,348.5

الوثيقة 3

الحمد لله
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم
المقام الذي مقامه منا سيدهاء الفؤاد والظفر بقره ومرماه أقصى المراد، أمين مولانا الأعز
السيد محمد بن المدائي بنيس، أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته عن خير
مولانا أيده الله ونصرو.

وبعد، فليكن في كرم علمك أن عدلين من العدول الأربعة الذين يخدمون هنا بالبنقة،
السيد علي التتائي والسيد الحاج حم قد أخرهما مولانا نصره الله عن الخدمة بسبب شهادتهما
بمخارة مسعود الشيطمي، والأمر بخلاف ذلك. ووجه في محلها عدلين من مراكشة حرسها الله :
الطالب السيد الطاهر بن أحمد والطالب السيد عبد السلام بن فارس، وصارا يخدمان في محلها.
وفي نازلة الشيطمي المذكور، عُزل القائد ورجع محله الحاج اعمارة بن عبد الصادق.
وكذلك القاضي، ورجع مكانه الفقيه السيد الحاج علال بن عبد الصادق. وعُزل جميع العدول
المنتصين للشهادة، ومن جعلهم العدلان اللذان يخدمان مع السيد الحسين جنون بالقصة
الجديدة. وعن القاضي محلها عدلين مائحين : سيدي الهادي بن الشريف الأرضي مولاي
الطابع القادري ومولاي علي بن بلة الشيطمي.

وأعلمناك لتكون على بال وعلى محبتكم، مسلمين على الفقيه الأجل السيد الحاج التاودي
السقاط بأتم السلام وأطيبه، والسلام. في 10 صفر الحشر عام 1285/127 يونيو 1868.
محكم عبد الكريم التازي لطف الله به
محكم محمد التازي لطف الله به.

الوثيقة 4

الحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
معنا الأبد الأرحم وخديم سيدنا الأسعد المرتضى القائد السيد الحاج اعمارة بن عبد
الصادق، حفظك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا أبيه الله.
وبعد، فقد اشتكى هنا جميع النواب أنهم ذكروا أن خلافتهم بالصورة تكلموا معك في
شأن الرحائل التي تأتي من البلاد الموسخة بهذا الأثم وترهد الدخول للصورة أن لا تكون تقبل إلا
من يأتي من أهل النقي من الأثم، وذلك تحفظ على عباد الله، وذكروا لك أن مثل ذلك وقع في
طنجة فلم تساعدهم على ذلك.

وقد طلب منا باشدور الفرنسيس الكتابة إليك فساعدناه لذلك، لأننا حيث كنا رأينا
تحفظهم في هذه الرحائل التي تفر من البلاد الموسخة بأثم الموت وتأتي إلى البلاد النقية كما وقع في
طنجة موافقا للشرع وللطبع ساعدناهم فيه لأنه لا يرَدُّ ممرضٌ على مُصَحٍّ، ولأن الطباع تنفر من
هذا الأثم عافانا الله وإياهم منه. فلو كنت ساعدتهم في مثل هذا لم يكن به بأس لأن مقصودهم
التحفظ على البلد ودوام النقاء إن يَسَّرَ الله. وهؤلاء النواب الذين يتكلمون في هذا الأمر هم
أصحاب السنيطة لأجل قوانين البحر، وليس هم نواب من قبل دولهم فيها، وإنما هم نواب من قبل
سيدنا أعزه الله عن أمور السنيطة التي منها القانون الذي تكلموا معك فيه لأجل التحفظ من
الوسخ، فكن تساعدهم فيما تقتضيه المصلحة والموافقة للشرع ولم يترتب عليه ضرر، والله يهتينا
وليألك.

كما توصيك بحسن السيرة مع خلافت الأجناس، لأن باشدور الفرنسيس تشكى بأنك
تعنفهم فيما يشكون لك به من أمور الخدمة ولا تكاد تعني بهم في شيء، فنفينا عنك عدم
الإعانة بأمور الخيرية، لأنك عارف بها حازم ضابط لبيب اجتمع فيك ما افرق في غيرك زاد الله
في معنالك. ولا يخفك حال الوقت، فإن الإنسان بقدر ما يعتني بأمور الغير يعتن بأموره فيأخذ
الحق ويعطي الحق ولا ينتج من ذلك إلا الخير وعدم الشتان، والله الموفق للصواب. وقد طلب منا
باشدور الفرنسيس الوصية بحسن السيرة مع خليفته هناك ووعدنا بأنه يكتب لخليفته بحسب
السيرة معك، فقابل به بالجميل بحسن السيرة المعهودة، وعلى المحبة والسلام. في 10 من جمادى
الأولى عام 1285/29 غشت 1868.]

محمد بارقش لطف الله به.

الحمد لله وحده وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

جئنا وأمين سيدنا الأعز الأرحم سيدي الحاج محمد بنيس، رعاك الله وسلام عليك ورحمة الله عن غير مولانا نصره الله، وبعد.

وصلنا الأعز كتابك مخبرا فيه بأن مستفاد المرسى عن شهر دجنبر ويناير المعجمين الفارطين وصل لسيداتك مع نسخ المانيفشطوات، وما أشرت إليه - سيدي - من التلخيص الذي يكون أسفل الصائر كل حاجة على حديثها مفصلة، فستبينه - إن شاء الله - كما ذكرت.

وأما قولك - سيدي - أنا نقوم السلعة بأقل مما تساويه ببلد الثصري، وأنت قد كتبت إلينا في ذلك مرارا فلم نجابوك، فاعلم سيدي أنه لم يرد علينا كتاب من عندك قبّل قط في شأن ما ذكر. وإنما ورد علينا كتاب شريف من حضرة سيدنا - نصره الله - مشيرا إلى ما ذكرت. على أنا لا نقوم السلعة إلا بما تساويه بالبلد كما وجدنا على ذلك سيرة من قبلنا من الأبناء. وقد وقع لنا مع التجار لجاح وعصام كثير ومقاشحة عظيمة. حتى أنا لما يقع لنا معهم الإزدياد في التقوم نوجهوا السلعة نُسَمَر فتوجد في السوق بأقل مما قومناها به. وكَم من مرة أخذنا من السلعة العشر من عنها. فلما بيعت، تحصل فيها أقل مما قومت به. ومع ذلك، لا تترك من جهدنا شيئا.

على أن تجار هذا البلد إنما يجلبون السلعة ليشتروا بها الأطلون فيدفعونها لأرباب الأطلون برخص، وإن وصل سيادتكم غير هذا، فهو خلاف الواقع. وليس ثمن السلعة بالصورة كتمنها بفاس، ولا الشقة والشقتان كلمائة والمائتين. وراجع كتابنا الأبناء الذين كانوا قبلنا : هل بيننا وبينهم فرق في التقوم أم لا؟ وقد تكلمنا مع التجار على أن يدفعوا نصف وأجب الأحمشار بهالا والنصف درهما، فلم يقبلوا. وقالوا إن السلعة إنما يبيعونها بالثاقيل فلا يدفعوا الرهال، ويحبوا بأن الصاكة بالثاقيل. وطال بيننا الشتان في ذلك فلم نحصلوا على طائل. والحاصل - سيدي - إنا لا نقصر في الوقوف فيما كلفنا به من الخدمة الشريفة، ونعمل في ذلك غاية ما يمكننا كما هو الواجب علينا. ونحبك - سيدي بارك لنا الله فيك وأبقى لنا وجودك - أن تبين ما السبب في ذلك لتكون منه على بال. والسلام. في 25 صفر الحفر عام 1289/41 ماي 1873].

الحاشي بن محمد بنيس وقته الله. عبد الخالق فرج لطف الله به.

الوثيقة 6

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم.

عينا الأجدد وتخدم سيدنا الأسعد، السيد الحاج عمارة ابن عبد الصادق. رعاك الله وسلام على سيادتك ورحمة الله عن غير سيدنا نصره الله، وبعد.

فغير خاف على سيادتك بأن المحتسب الحاج الهاشمي الكديري قابض الأكرية اشتكى على حضرة سيدنا العالية بما تخلف من الكراء بذمة اليهودي أبراهام ابن ساعد عن دار الخزون التي بها سكنه بالقصبة القديمة. وما أمرنا به سيدنا - أيده الله - من قبض ما وجب عليه من الكراء من غير تراخ في ذلك، كما أمرنا - أيده الله - في أن تشد لنا العُصْد في أمره. وقد أطلعنا سيادتك على خطاب مولانا الشريف وما أشار إليه فيه. وهذه مدة ونحن نتنظر هل يدفع لنا ما بذمته من الكراء، وإلى الآن لم يدفع لنا شيئا. والآن كتبنا لسيادتك هذا نقشد عليه ونلزمه أن يدفع لنا الكراء ولابد. فأنت عالم بأننا على جناح سفر إن شاء الله وكل يوم يلزمنا مصروف مع كون الكناش السعيد بقي حسابه موقوفا عندنا على هذه القضية، فقف وقوف جد وحزم واعتناء بارك الله لنا في سيادتك وجزاك خيرا وأعاننا وإياك على خدمة سيدنا السعيدة، وعلى احمية والسلام. في 29 جمادى الأولى عام 1291/14 يوليو 1874.

محمد الحسائي لطف الله به
وعبد الكريم بن زاكور لطف الله به.

(مولاي الحسن، الطابع الصغير)

الحمد لله وحده وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وصيغنا الأرضي الحاج عمارة ابن عبد الصادق، وفقك الله والسلام عليك ورحمة الله. وبعد، فقد اشتكى على حضرتنا العالية بالله خدينا القائد مبارك بن عمر الشيطمي أن الأمناء بالصورة بنوا دورتين بفندق بها كان للسياخمة يربطون به بهائمهم وجعلوا باب إحداها داخل درب غير نافذ كان مقصوراً على باب المسجد ودار سكناه وأكثرها عكان قرقوز وجعل بها الكنطرة وبهايمه وأراد التجارة فيها وشرع في حفر الطونيات للزيت حتى جاوز في الحفر الحائط الحائل بينهما وبين البيت الذي يستقر فيه. وأن تجارته بها فيها ضرر عليه وعلى المسجد بتعلم السلوك في الدرب بالجمل والأحمال وقوافل الزيت لضيقه وعدم نفوذه. وطلب رفع ضرره بإخراجه منها ويؤدي. هو كراهما.

فأمرنا القاضي السيد المطيع بأن يوجه عدلين مع أرباب المعرفة ينظرون ذلك ويحاسبون ما ادعاه من الضرر. وإن ثبت، فليرفع بعد الإشهاد بما طلبه خدينا المذكور، أو بإبقاء ما كان على ما كان من غير إحداث شيء فيه بتبديل أو تغيير. وإن لم يثبت، فلا يمنع الذمي من التوسعة على تجارته بذلك. فنأمرك أن تقف في تنفيذ ذلك بعد الإشهاد على مقتضى ما ذكر. وقد كتبنا لأخينا مولاي عثمان بمثل هذا والسلام. في 5 محرم الحرام عام 1292/11 فبراير 1875.

الحول لله وحده

وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وحيثما كان روح الخلق عمارة لا غير الصلابة وقطع الله ومكان عليه
وحيث الله وبغيره استكن على صفته العلية بل الله خير من الله الفاني
بما لم يعمر الله على ان مناه بالصورة بنوادة ويرثير بعنق به كذا
للتسوية في بغيره يد يتلهم وجعلوا ابناء اهل الصفة اهلهم في غير
تبار ومفهوم على باب المسجود ارضكنا له واكنى امتا عكنا برحم في مسود
وجعلنا في الكسوة وبما في اراء الصلابة فيه وصرع في جمع الهونيتا
لنزيك حتى جاوز في الجمع اباية الخايل فيك وحيث است ان يستفي معه
وان يتلونه به في حق قلبه وعلى المسجود بعز السلوط في الدرب بالجمال
والان جمال وفواجل الزيت لصفه وجمع نبوة وكلت ربع ضرر بلخراجه
منه ويؤدى مؤكراة ما جلا من الله في سائر المصعب بل برجه عثرية
مع ارباب المعية ينكره ذلك ويعاينوه ملاة عالة من الضرة وركان
تبع جليسر قبع بعز الله ملاة حلية خرمينا المنكر او بل بلاء وصال
كذا على ملاة من غير اهل ان في دمه بتبريك او تغيب وآه لم يسته
ملا يمنع الزمير من التوسعة على تجارته بزاك مبتا من كان تغيب في
تبعيزه الا بعز الله على مفضي ملاة كي وفركمتنا لا حيتا مولاي
عملا بملا واصل 52 محس اهل تعلم 292

الوثيقة 7 : خلاف بين التاجر عكان قرقوز وجيرانه المسلمين في الصورة.

الوثيقة 8

الحمد لله وحده

بمنا القائد الأسمى السيد الحاج عمارة بن عبد الصادق. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد.

ليكن في كريم ذهنك بأن نواب الدول المتحابة بئثر الصورة اجمعوا بتاريخ 27 من مارس بمحل لأجل أن يتذكروا وتشاوروا على كتاب تقدم لهم من عند كثر التجار الساكنين بهذا الثغر الصوري ليستكروا عن الضرر الحاصل لهم. من بعض الأسباب لصحة العام والحاصل. ثم من بعدما تذكروا وتشاوروا أطباء الدولتين الفخيمتين وهما اقرانصيص ونجلير، اتفقوا مع بعضهم على أن صحة العام والحاصل في زوال الوسخ والعفونات اللذين يكونان في الطرقات. واقضى نظرهم وعرفهم أنه إن لم ينتظف ما ذكروا من زوال الروائح القبيحة والحبيبات فإنه يتأذى به الجميع من الحاصل والعام. واتفقوا أيضا على أن يتعقد مجلسا بينهما يكون فيه أربعة نصارى وأربعة يهود واثنين من المسلمين تحت رئاسة الطبيب المذكورين. واتفقوا أيضا على أن يكتبون لك تشدأ لهم العضد وتقف معهم غاية الوقوف ليسهل لذلك المجلس قبوض الدراهم اللازمة والتي يحتاجون إليها من الأجناس المذكورين حتى يخلصون فيها على الحمام، ولا فرق في ذلك لحماية الأجناس مع رعية السلطان. وهذه الدراهم المذكورة أعلاه يكون جمعها لإصلاح دروب الملاح وتجميلهم وتنظيف أزقة البلاد ملاحا وغيره لا فرق في ذلك.

ومن بعد هذه المذاكرة اتفقوا أيضا على أن يطلبون منك نفي ضرر وهو إصلاح للجائون. تعلم أن مقابر الروضة الجديدة بهاب مراکشة حذاء الولي الأشهر سيدي مكنول مرتفعين عن وجه الأرض، ولم هما في عمقها وتقومها، فيحصل بذلك ضرر للجميع. فلأجل ذلك يطلبون منك أن تنفطوا ويزادون عليهم التراب حتى لم يبق أثر رائحة للأموات، وتنظفهم يكون بالقماش الذي يثيرون إليه أطباء الجنسين المذكورين.

ويطلبون أيضا منك نفي المساكن الزائنين وإخراجهم من المدينة حتى يذهب كل أحد محله. وترى النواب يسترعون عليك في هذا الأمر حتى لا تقصر من جهده وطاقته غاية في تنفيذ هذا كله. وأيضا تعين الإثنين المذكورين من المسلمين أعلاه، فلا بد فلا بد.

ومن جملة ما اتفقوا عليه أيضا أن الزبائنين اللذين يباب السبع وبباب مراکشة أن تامر بكلمتك وتبه أصحاب البابين المذكورين أن لا يرمي أحد زبلا فيهما. لأن كل من أراد أن يرمي زبلا بباب السبع في الزبالة يرميه في البحر. ومن أراد أن يرمي زبلا بزبالة باب مراکشة يرمي به للوطية التي وراء الساقية ويرميه هناك حتى لم يبق أثرا لرائحة الزبل بأطراف البلاد. وصل الهبة والسلام.

وفي 8 ربيع الثاني عام 1296/1 أبريل 1879

عن إذن نواب الدول المتحابة بئثر الصورة

الوليقة 9

الحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه
عقبنا الأعر الأرضي، الحاج عمارة بن عبد الصادق، أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله عن
خير سيدنا نصره الله، وبعد.

فقد ورد علينا الأمر الشريف بتسوية رعايا الأجناس ورعية سيدنا أيده الله فيما يقبض
بالأبواب بحكم الشروط الحادثة كما ذلك مسطر في التقايد الواردة من الحضرة الشريفة علينا وعلى
جميع المدن. وأن بعض الواردين من مرسى الصبورة أتوا ببطائق من عند أمناء الأبواب هناك مخالفة
لما صدر به الأمر الشريف مذكور فيها أن صاحب هذه الأحمال أدى الواجب عليه ولم يبينوا هل
واجب الصاكة أو في الحافر. فإن كان المقصود فليبينوها كما ورد به الأمر الشريف ليبقى الحافر
على حاله. وإن كان المقصود الحافر، فقد غلطوا وليراجعوا التقايد الواردة من الحضرة الشريفة،
فإن فيها أن السلع التي من شأنها أن تُدفع عليها الصاكة هي التي تُدفع لصاحبها بطاقة بذلك
ليُظهرها عند دخوله للمدينة المقصودة. ويقال في البطاقة إن صاحب هذه السلعة أدى واجب
الصاكة وقدره كذا وعدد الأحمال كذا. وأما الحافر، فلا تُدفع له بطاقة لأنه كما يدفع هناك يدفع
هنا. على أن مكس رداة مباع للغير. وسيدنا أيده الله أمر بزيادة الثلث على ما يبيع به في مقابلة
ما يُقبض من أهل الحمایات. وإذا أدى الحافر هناك ولم يؤد هنا فيعتذر عن المشتري هنا أمر
تصرفه، وربما يؤدي إلى تعطيل أمر المستفادات وفيه ما فيه. فنحبك أن تتكلم مع أمين
المستفادات هناك وتشرح له ما ذكرنا ليجيبنا عن كل فصل فصل بما يكون عليه الممول إن شاء
الله. وعلى المحبة والسلام. في 16 شعبان عام 1298/14 يوليوز 1881.

وصيف المقام العالي بالله الجليلاني بن يعقوب وفقه الله.

أجبتنا عليها ووجهنا التقييد له.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

محينا الأبر الأَرْضَى ونائب سيدنا الأعز المرتضى، السيد الحاج محمد بن العربي الطريس.
أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله عن خير سيدنا المنصور بالله، وبعد.

فإن حامله القائد أحمد أصواب البوعمراني بيده دار لجانب الخزن منفلة له بالقصبة الجديدة هنا من جملة الدور المنفلة لعمال سوس، وكان عقد كراءها للنصراني بيبي الراطوا النجليري عن مدة، ثم توجه لبلده إلى أن كملت مدة العقدة فرجع بقصد تجديد إكترائها، فأعطي له في كرائها خمسة وعشرون ريالاً عن كل شهر، فجعل الخيار في ذلك للنجليري المذكور فأشار عليه بإكترائها لمن أرادها بالسوم المذكور.

ثم ورد القائد علينا مخبراً بذلك، فبعثناه إلى قونصو النجلير الذي كان قبل هذا، فحكي له القضية، فأشار عليه أن يكتري الدار لمن أراد، فأكترها لنصراني فرنسي يسمي يقال له جوروا عن مدة ست سنين بخمسة وعشرين ريالاً عن كل شهر، ودفع له واجب ثلاث سنين تسبقاً. ثم توجه لبلده أيضاً إلى أن مضت الثلاث سنين، فرجع لأخذ واجب الثلاث سنين الباقية في العقدة، وكان جوروا المذكور في مدة غيبته قد ولى عقدة الدار للنصراني بيبي المكري الأول وأخذ منه ما دفعه للمكري تسبقاً. فورد عليّ هذا القائد متشكياً بذلك، فبعثته مع صاحبي إلى قونصو الأفرنسيص، فاطلع على القضية حتى فهمها. ثم تكلم فيها مع النصراني بيبي، فأجابه بأن الدار بيده وأنه موجود لإعمال الفصال فيها، فتوجه القائد إليه فلم يظهر له منه مفيد. ثم كتبنا إلى قونصو النجلير في ذلك، فأجاب بما ذكر بيبي المذكور من الإدعاء بأمر بمجرد القول من غير حجج ولا بينة. ولما رأى القائد ذلك وطال مقامه هنا في مباشرة هذه الدعوى مدة من أربعة أشهر تعين عليه التقديم عليك وطلب منا أن نكتب إليك في الوقوف معه ومباشرة قضيته حتى تفصل بوجه الحق وأجرك على الله، وعلى المحبة التامة. والسلام. في 8 محرم الحرام فاتح عام 1312 / [12 يوليو 1894].

الرجاعي النبلائي لطف الله به

وبيبي المذكور قونصو جنس إيراني لتكون على بال فيمن تباشر الكلام معه في القضية
ملحق 4 خالدا

الحمد لله وصل الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

خديتنا الأرضي الحاج محمد بن العربي الطريس، أمانك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد.

وصل جوابك بإعادتك الكتب لتأليف التجليز يكون نزول الحجاج بجزيرة الصورة مقصور على السنة الوخيمة طبق ما وقع اللوق معه عليه حيث كان بمحضرتنا الشريفة، وعدم تعرضك للفصل الثاني الذي تضمن أنهم إن بقوا على لزوم النزول بالجزيرة مطلقاً، فافترن بمنع ركوب الحجاج، حيث ظهر لك أنه لا يترتب على ذلك فائدة لما شرحته، ووصل ما أجابك به التأليف المذكور وصار الكل بالبال.

وغير خفي أن ما تضمنه جواب التأليف المذكور ليس جابها على طريق الإنصاف. فإن إطلاق النزول بالجزيرة لم يتقدم انعقاد وفق معه عليه حيث كان بمحضرتنا الشريفة. وغاية ما انفصل الكلام معه هو المساعدة على النزول بها في السنة التي يثبت فيها وقوع الأمراض الوخيمة لا في السنة التي يثبت فيها السلامة بإخبار الوكيل بمصر حسبما يكتابنا الشريف الصادر لك صحبته الذي لم يجره حتى عُرض عليه لفظه مفتوحاً بمحضرتنا العري واستوعب جميع ما تضمنه إطلاقاً وتقيداً وسلم بالعمل بمقتضاه، فتراجعه وتطلعه عليه لينظر هل النزول مطلق أو مقيّد.

وأما ما ظهر لك من عدم الجدوى في المنع باعتبار ركوب عدد من الحجاج من غير مراسي إياتنا السعيدة وإنما يردون إليها في الإياب إلى عاتره، فمجمله إذا لم يصدر إعلان بعدم قبول من ركب بغير إذن المخزن وقدم غير سالم ولم يُقدم الإسترعاء بذلك على وكلاء الباورات الذين يحملونهم. وأما إن صدر ما ذكر فالمنع يُجدي. وعلى كل حال، فإن لم يسلموا ما تضمنه كتابنا الشريف الصادر لك صريحاً في تقييد النزول بالجزيرة وتعيين الطبيب بالسنة الوخيمة، فلا سهيل لانتهاك حرمان الدين بتعمد الإقدام على إسلام المسلمين يُفعل بهم في ديانتهم ما لا وجه لإباحته. وتعين حينئذ ارتكاب أحد أمرين: إما المنع من الركوب للصح أصالة بعد بناءه على أساس شرعي باستفتاء علماء المسلمين فيما يجب المصير إليه وتحرر حكم الشرع بالمنع. فمصدور أوامرنا الشريفة لولا مراسينا السعيدة به إلا من كان حماية وعُرف به عامل المرسى فهو الذي يركب. وإما أن يُرجع للوجه الذي وقع التوافق عليه، ألا بأن تكون تكتب لوكيل مصر ليملك عند إياهم بالطلكراف بحال الحجاج، بحيث إن كان فيهم مرض وتعم مُعلم به أنت خدماتنا أثناء مرسى الصورة ليبيها تنظيف المثل وتعيين الطبيب واحداً أو اثنين والماء والقوت ومن يقابلهم بالجزيرة حتى يخرجوا منها. وإن كانت السنة سالمة فيسلكون فيهم مسلك هذا العام من النزول بالجزيرة للإسترخاء نحو يومين، ثم يخرجون منها خلال سبيلهم، ويكون أثناء السفر المذكور هم المكلفين بذلك حالاً واستقبالا، بحيث لا يبقى لك ولخليفتك كلام مع التواب المذكور في هذا الموضوع كل سنة.

فانما أن تجيب تأليف التجليز ووكيل السنيّة حينئذ بما ذكر كله. وبأنه حيث ضاق الزمان في هذه السنة عن انتظار ورود جوابك بما قال إليه الأمر معهم وعن متاملة استفتاء علماء الشرع بإياتنا السعيدة، فقد اقتضى النظر تسرع الركوب فيها على أن يكون الإياب منبهاً على الوجه الثاني الذي هو النزول بالجزيرة على التفصيل المشار إليه. وتعلم بمالك لتصدر أوامرنا الشريفة في النازلة بالمتعين استقبالا بحول الله، والسلام، في 11 شعبان الأبرك عام 1311/18 يناير 1897].

فهارس عامة

- فهرس الأعلام والمجموعات البشرية
- فهرس الأعلام الجغرافية
- فهرس الخرائط
- فهرس الصور
- فهرس المجلدات
- فهرس الأشكال
- فهرس الوثائق
- فهرس المحتويات

فهرس الأعلام والمجموعات البشرية

- آل أحيون : 48.
 آل أشعاش : 234.
 آل أفرهاط (أولاد النفعالي) : 48، 63، 92، 93، 96، 97، 98، 100، 106، 107، 110، 393.
 آل أفرهاط، شجرة نسب - 94، 95.
 آل أفلالو : 393.
 آل أويحيى : 339.
 آل أوهاشم : 363.
 آل بوهلال، أولاد : 100، 101، 105، 106، 107، 110، 260، 234، 389، 390.
 آل بزيك، أولاد : 93، 212، 338، 351، 363.
 آل توفلمز : 96، 100، 102، 103، 105، 107، 110، 260، 389، 390.
 آل الشريفي (دلقاني) : 256، 394.
 آل عمار : 213.
 آل قرقوز : 46، 72، 77، 78، 80، 82، 85، 92، 93، 107، 109، 213، 214، 391، 392، 394.
 آل قرقوز، شجرة نسب - 74، 75.
 آل قرقاط : 314.
 آل كدالة : 89.
 آل المليح : 83، 86، 89، 91، 92، 107، 110، 393.
 آل المليح، شجرة نسب - 87.
 ابن الحاج، أحمد (مؤرخ) : 45.
 ابن زاكور، محمد (القائد) : 76، 258.
 ابن غراب : 129.
 ابن المشاوري، المهدي (القائد) : 259، 263، 332، 333، 334، 335.
 ابن يحيى (القاضي) : 334.
 أبو إحلاس : 92، 93.
 أبو درهم : 46.
 أبيسرور، مردخاي : 180.
 الأجانب : 20، 21، 48، 49، 55، 59، 63، 68، 88، 103، 105، 106، 109، 112، 114، 127، 128، 150، 166، 223، 226، 228، 233، 234، 235، 241، 243، 244، 245، 247، 254، 263، 276، 277، 282، 294، 297، 298، 301، 302، 305، 311، 312، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 325، 326، 327، 329، 330، 331، 332.

- أفرياط، يعقوب (النفثالي) : 61، 62، 64،
96، 97، 103، 129.
- أفرياط، يعقوب الصغير : 61، 62، 97،
99.
- أفرياط، يهوذا : 92، 97، 252.
- أفرياط، يوسف : 99.
- أفلاو (أسرة) : 46.
- أفلاو، موسى : 57، 70، 81، 245، 314،
393.
- أفريش (أسرة) : 47.
- أقصي، عبد الواحد (الأمين) : 259، 261،
262، 267.
- أثوقفة، يمين : 57، 58، 61، 64، 70،
236.
- أكادير، الأكاديميون : 37، 39، 42، 43،
45، 46، 48، 119، 120،
220، 292، 294، 296، 306، 323،
339، 341، 352، 354، 356، 358.
- أكوتي، أحمد : 308.
- ألتراس، الأخوان (Altara) : 306.
- التون، نائب قنصل (Elton) : 242.
- إليغ، دار إليغ : 24، 175، 212، 213،
221، 305، 336، 338، 353، 361،
363، 366.
- أماهو، عمر : 335.
- أملول، إبراهيم : 129.
- إنجلترا، اليهودانيون : 29، 48، 59، 60،
88، 97، 98، 99، 114، 115، 240،
241، 243، 244، 245، 251، 253،
256، 263، 270، 275، 278، 288.
- 337، 340، 345، 347، 367، 368،
375، 376، 381، 386، 390، 392،
394، 402.
- إسبانيا، الإشبانيون : 37، 48، 60، 72،
251، 252، 253، 254، 256، 257،
263، 267، 268، 275، 277، 278،
288، 300، 301، 311، 313، 337،
345، 349، 351، 356، 358، 374،
397.
- إسحاق ابن أسقند، الحزان : 61.
- إسرائيل (أسرة) : 46.
- الأسفي، محمد : 128، 129.
- أشعاش، عبد الخالق (العامل) : 225،
226.
- أشعاش، محمد (العامل) : 225.
- أفرياط، أبراهام (الحزان يحيى) : 57، 58،
61، 63، 64، 70، 91، 93، 96، 97،
98، 298، 323.
- أفرياط، إسحاق : 62.
- أفرياط، داود (النفثالي) : 62.
- أفرياط، سلام (النفثالي) : 62، 99.
- أفرياط، شلومو : 98.
- أفرياط، مخلوف : 99.
- أفرياط، مسعود : 96، 97، 98.
- أفرياط، موشي : 252.
- أفرياط، نفثالي : 62.
- أفرياط، هارون : 97، 99.
- أفرياط، هارون وشركاه : 99، 100.
- أفرياط، هازي : 99.
- أفرياط، يشوع : 98.

- الأوسي، عمر (الأمين) : 261، 267.
- أومالك، أحمد (القائد) : 286.
- أوهارو، أحمد : 31.
- أوهاشم، الحسين (الم رابط) : 96، 175، 179، 187، 212، 213، 231، 304، 305، 306، 307، 336، 337، 338، 351، 352، 353، 354، 355، 361.
- أوهاشم، محمد (القائد) : 361، 363.
- أوهلمان، التاجر (Uhlmann) : 220.
- إريك وولف (Eric Wolf) : 48، 60، 313.
- البارودي، بوجنان (الأمين) : 261.
- الباعة المتجولون، التجار المتقلون : 132، 133، 141، 142، 143، 165، 166، 167، 170، 172، 173، 174، 176، 179، 183، 191، 200، 206، 218، 295، 316، 322، 323، 391، 399، 404.
- بتلر، جاكوب (J. Butler) : 349، 351.
- البرتغاليون، البرتغال : 29، 37، 48، 72، 313.
- بركاش، محمد (النائب السلطاني) : 245، 247، 297، 316، 319، 324، 326، 333، 354.
- بروديل، فرنان (F. Braudel) : 211.
- بروم، جورج (G. Broom) : 313، 324، 330، 354.
- برؤير، تيودور (T. Brauer) : 330، 354، 392.
- بريشة، محمد (القائد) : 152، 226، 234، 252.
- 305، 313، 314، 319، 354، 358، 374، 375، 387، 392، 402.
- أنجو، المركب (Anjou) : 352، 353.
- أندروز (Andrews) : 357.
- أنغلوس، مبارك (القائد) : 323، 324، 329، 342، 343، 344.
- أويجي، عبد الله (القائد) : 104، 308، 309، 310، 339، 342، 346.
- أويجي، عبد المالك (القائد) : 216، 342، 343.
- أويجي، محمد (القائد) : 339، 341.
- أوتكرانين، لحسن (القائد) : 339، 341، 342، 343، 346.
- أوتها، المحبوب : 57، 58، 70.
- أوتنا، دينار : 58، 61، 64، 81، 252، 293، 313، 295.
- أودفيتس، أبراهام (A. Udovitch) : 216.
- أوربا، الأوريون : 17، 18، 19، 20، 24، 25، 27، 30، 34، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 56، 85، 89، 91، 92، 93، 98، 104، 105، 108، 111، 112، 113، 115، 116، 118، 124، 125، 126، 128، 206، 207، 208، 210، 211، 219، 220، 223، 224، 234، 248، 254، 276، 277، 278، 280، 286، 287، 288، 303، 304، 305، 311، 315، 318، 323، 334، 336، 338، 347، 365، 373، 381، 392، 399، 402، 403، 404.
- أوسليمان، عبد الله : 319.

بن عبد الصادق، عمارة (القائد) : 104،
 269، 334، 343، 344، 347.
 بن عدي، يعقوب (الشرقي) : 57، 58،
 68، 70، 293، 314.
 بن عزوز، محمد : 275.
 بن عزوز، المختار : 57، 58، 60، 61، 62،
 71، 100، 245، 392.
 بن عطار : 57.
 بن عطار، بن يعقوب : 214.
 بن علي، بوسلهام (العامل) : 238.
 بن عمر، الشباطي (القائد) : 131.
 بن العواد، بوخزة : 304.
 بن مراهم، حكان : 71.
 بن مساس، سلام : 57، 58.
 بن مساس، المراكشي : 55.
 بن مسان : 129.
 بن المالح، الطاهر : 275.
 بن يعقوب، أبراهام : 214.
 بنطو، يعقوب : 57، 61.
 بنو حنتر : 39، 42، 43، 119، 120.
 بنيس، العياشي (الأمين) : 262، 279،
 281.
 بنيس، محمد (أمين الأمانة) : 93، 106،
 123، 127، 258، 259، 262، 267،
 281، 318، 345.
 بوجناح : 57، 58، 389.
 بوجناح (أسرق) : 47، 56.
 بوجو، المارشال (Bugaud) : 227.
 بوجندة، الطيب : 261.

البيطانيون : انظر إنجلترا.
 بكلار، تسوية (Béclard) : 312، 314،
 316.
 بلحاد، أحمد : 64.
 بلحاد، عمر : 64.
 بلوشة : 57، 64.
 بنالي، حميد (القاضي) : 321.
 بن أحمد، موسى (الوزير) : 76، 77، 80،
 81، 83، 291، 323.
 بن إدريس، بن محمد : 105، 318.
 بن إسحاق، ميمون : 72.
 بن بخاش، حاييم : 57.
 بن البغدادي، بوشى (العامل) : 325.
 بن بنحاس، حيم : 70.
 بن الحسن، عبد الرحمن (الأمين) : 261،
 267، 269.
 بن حمو، حكان : 62.
 بن حيم، ولد شطوب : 71.
 بن ساسو، إبراهيم : 129.
 بن سعود، أبراهام : 62، 71، 129، 211،
 292، 393.
 بن سعود، إسحاق : 70.
 بن سعود، مردعاي : 352.
 بن السقط، همون : 58.
 بن صفانة، يهودة : 58، 71، 245، 292،
 390.
 بن سوسان وشركاه : 88.
 بن شقرون، محمد (الأمين) : 226.
 بن عبد السلام، محمد : 261.

- بوسحيرة، سلام : 173 .
- بوسحيرة، مخلوف : 173 .
- بوشعيب، الحاج : 64 .
- بوطبول، مسان : 393، 62، 57 .
- بو العشرات، الكلولي (القائد) : 342، 346 .
- بوعشرين، بن الهادي (الوزير) : 276، 77 .
- بوعشرين، المهدي بن الطيب : 292، 293، 340، 374 .
- بوليلي، (A. Bollili) : 56، 57، 70، 312، 330، 313 .
- بومهدي (القائد) : 309 .
- بومسي، القنصل (Beaumier) : 91، 60، 98، 150، 210، 235، 248، 262، 295، 297، 316، 322، 336، 337، 369، 378، 387 .
- بوني، التاجر (Bonnet) : 392 .
- بوهلال، أحمد : 57، 58، 64، 71، 105، 106، 107، 245، 392 .
- بوهلال، الطالب : 57، 70، 104، 105، 107، 106 .
- بروك، جاك (J. Berque) : 185 .
- بروك، الحبيب : 336، 337، 338، 349، 350، 351 .
- بروك، دحمان : 219، 337، 338، 354، 357، 358 .
- بروك، الشيخ : 92، 96، 100، 221، 231، 303، 304، 305، 336 .
- بروك، حابدين : 338 .
- بروك، محمد : 337، 353، 354 .
- بيطون، أبراهام : 62، 88، 89، 393 .
- بارك، توماس (T. Park) : 266، 280، 287، 397 .
- باسكون، بول (P. Pascon) : 212 .
- باكبي، مؤسسة (Paquet) : 96، 97 .
- بايتون، القنصل (Payton) : 142، 383، 388 .
- بشير، ماير (M. Peyser) : 392 .
- بولانسي، كارل (K. Polanyi) : 20، 123 .
- بيري، دافيد (D. Perry) : 61، 71، 129، 243، 245، 256، 313 .
- بيري وكورتيس (شركة) : 62، 244 .
- بيكيوتو، موزيس حاييم (M. H. Picciotto) : 374، 378 .
- بيترو (أسبق) : 46 .
- بينيا (أسبق) (Pella) : 46 .
- التازي، عبد الوهاب : 103 .
- التازي، محمد (أمين الأمان) : 236 .
- تجار التقسيط : 137، 141، 142، 160، 191، 211 .
- تجار الجملة : 212، 219 .
- تجار السلطان : 20، 25، 51، 52، 53، 64، 66، 68، 72، 77، 82، 92، 97، 100، 101، 104، 106، 108، 111، 174، 175، 235، 241، 250، 259، 277، 278، 292، 314 .
- الترجمان، مسعود : 61، 70، 129، 392 .
- تطوان، التطوانيون : 37، 46، 47، 60، 100، 104، 223، 225، 226، 234 .

- الحرار : 330.
- الحرفيون : 72، 124، 126، 134، 135، 136، 138، 141، 142، 143، 150، 158، 380، 386، 387، 388، 396.
- الحريشي، عبد المجيد : 57، 70، 245.
- مولاي الحسن (الملوي) : 45، 131، 177، 183، 200، 264، 266، 269، 284، 286، 291، 298، 302، 315، 318، 326، 338، 342، 343، 346، 348، 349، 352، 354، 355، 356، 358، 362، 404.
- حلاوة، دافيد : 313.
- حلفي، مسعود : 216.
- حلفي، يحيى : 154، 167، 168، 173، 380.
- الحمالين : 119، 120، 134، 141، 142، 143، 174، 212، 218، 260، 265، 294، 298، 314.
- الحنشاوي، عمر (القائد) : 319، 332.
- الحرازون، الطرافة : 130، 136، 160.
- خنافر، مسان : 70، 298، 330.
- دارمون (Darmon) : 56، 57.
- دافيدسن، جون (J. Davidson) : 177، 189، 304.
- دامونطي، جون (J. Damonte) : 129، 313.
- دراوند هاي، إدوارد (Drummond Hay) : 221 (E.W.A).
- دراوند هاي، جون (Drummond Hay) : 240، 242، 243، 244.
- 238، 250، 252، 253، 288، 351.
- التلاوي، مسعود (الشياطيني) : 332، 333، 334، 335، 336.
- التناي، علي : 334.
- توفلمز، أحمد : 101، 103.
- توفلمز، حدان : 102.
- توفلمز، المحجوب : 57، 58، 70، 102، 103، 104.
- توفلمز، محمد : 57، 96، 101، 102، 103.
- تيراس، هنري (H. Terrasse) : 31.
- تيفنان (Thévenin) : 370.
- جاكوتي، التاجر (Jaquetty) : 62، 129، 324، 330، 353، 355، 393.
- الجرمانيون : 52.
- الجزائري، عبد القادر (الأمير) : 226.
- الجمعية الإنكليزية اليهودية : 85، 116، 322، 377، 379.
- جنوي، أهل : 48.
- حاجا، الحاحيون : 22، 28، 38، 44، 45، 80، 104، 137، 166، 168، 172، 198، 216، 225، 228، 230، 231، 238، 239، 274، 295، 307، 308، 309، 310، 322، 323، 324، 325، 334، 338، 340، 341، 342، 343، 344، 346، 349، 359، 360، 362، 364، 370، 390، 395، 399.
- حايي : 129.
- الحجاج : 206، 368.
- حديلة (أسق) : 46.

- الرزني، عبد الكريم (القائد) : 258، 259.
الرزني، محمد : 234.
الرسول، محمد ﷺ : 175.
رَكَارَكَة : 187.
الرَّكَارَكِي، أحمد (مؤرخ) : 43.
رنشاو (Renshaw) : 105.
روبرتسون (Robertson) : 56، 57.
رومانيلي، صمويل (S. Romanelli) : 42.
ريد، القنصل (Reade) : 374.
ريون، أندري (A. Raymond) : 19، 34.
الزَّاكُورِي، أبراهام (حني) : 57، 61، 62، 129، 393.
زاوية أمزيلات : 347.
الزاوية الجزولية : 45.
الزاوية الرُّكَارَكِيَّة : 45.
الزاوية القاديَّة : 348.
زاوية مولاي عبد القادر الجيلالي : 106.
الزاوية الناصرية : 178.
زريب، (Zerbib) : 329.
الززار، محمد : 57.
الزلطني، أحمد (القائد) : 360، 362.
الزمراني، علال (القائد) : 226.
الشريفي، بوغزة : 357، 358.
سيدي سعيد عبد النعيم : 174.
المولى سليمان (العلوي) : 39، 50، 56، 112، 113، 224، 237، 241، 271.
سوس، السوسيون : 24، 43، 46، 80، 92، 101، 104، 119، 173، 189.
245، 247، 317، 318، 319، 325، 355.
دراوند هاي، روبرت (Drummond Hay, Robert) : 134، 135، 375.
الدكالي، مصطفي : 237.
دلغاني (الشرقي) : 46، 57.
الدغاريون : 48.
الدوبلاي، الرَّكَارَكِي (القائد) : 347.
الدوبلاي، محمد بن الطاهر (القائد) : 327، 341، 342.
دوجوانفيل (الأمر) (de Joinville) : 227.
دوقالا (De Vallat) : 210.
دوق توسكانا الكبير : 46.
دولابورت، القنصل (Delaporte) : 225، 304.
دولارا (أسرة) : 47.
دي لامار (أسرة) : 46.
الرابطة الإسرائيلية العالمية : 85، 91، 96، 98، 114، 116، 135، 141، 143، 322، 375، 377، 379.
راطو، بيبي (P. Ratto) : 329، 330.
راطو، ج. س (J.S. Ratto) : 126، 127.
راطو، مانويل (M. Ratto) : 61، 70، 71.
الراكُون، محمد : 61، 71، 100، 313.
رايلي، جيمس (J. Riley) : 43، 137.
الرباط، أهل الرباط : 37، 46، 48، 100، 107، 267.
ريبو، مردخاي : 187.
رزني، مسعود يوسف : 57.

- الصينول، رافيل : 61.
- الصدىقي، محمد (مؤرخ) : 152، 253، 258.
- الصفار، محمد (الوزير) : 291.
- صندوق إغاثة المغرب : 374.
- صولانج - بودان، القنصل (Soulangue-Boudin) : 134، 166.
- الطريس، العربي (القائد) : 226، 230، 231، 233، 234، 238، 239، 240.
- الطولي، أبراهام : 58.
- الطولي، بنحاس : 71، 390.
- طومسون، التاجر (Thompson) : 319.
- الضخيف، الرباطي (مؤرخ) : 45.
- مولاي عبد الرحمن (الملوي) : 59، 76، 88، 101، 112، 223، 224، 225، 230، 231، 234، 238، 239، 258، 273، 274، 306، 338.
- الصبودي، أحمد : 361.
- عبيد البخاري : 38، 39، 43، 44.
- العثانيون : 19، 239.
- العروي، عبد الله : 17، 108.
- عزيز، الحزان : 58.
- عصود، موشي : 252.
- القطار، عبد القادر (القائد) : 57، 252، 253، 259، 313.
- المطار، العربي : 259.
- عطية، مسعود : 62، 393.
- الملاف، دانيال : 129.
- الملج، أحمد : 31.
- 200، 212، 213، 217، 220، 238، 239، 278، 284، 287، 303، 305، 306، 307، 308، 309، 318، 319، 324، 337، 338، 339، 340، 348، 349، 351، 352، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 370، 372، 377، 390، 399، 404.
- سومبال، صمويل : 46.
- شابي، نائب قنصل (Chaillot) : 39، 221.
- الشبانات : 38، 43، 375.
- الشتوكي، عبد الله : 313.
- الشرقي، المكى : 57.
- الشرط، العربي (الأمين) : 262.
- شركة ألكساندر س. بيك : 99.
- شركة رنشاو آند ولشاير : 56.
- شركة سوس ومال إفريقيا للتجارة : 354، 355، 357.
- شركة همال غرب إفريقيا : 353.
- شركة فورود للملاحة : 354.
- شركة كوهن وجوليان : 352.
- الشفاء : 72، 347.
- الشياطنة، أهل الشياطينة : 22، 28، 44، 45، 131، 137، 166، 168، 174، 183، 187، 228، 230، 231، 239، 274، 308، 322، 323، 325، 331، 332، 333، 336، 342، 344، 346، 349، 395.
- شيني، لوي (L. Chénier) : 207.
- الصباغ : 46.

- العلماء : 45، 47، 106، 335.
- الطولج : 42، 72.
- الطوي، مولاى عمر : 217.
- الطويون : 24، 29، 307.
- عليوي، إسحاق : 62.
- عمار، شلومو : 390.
- عمار، مسعود : 213، 214، 215، 216.
- عميلة، محمد (الأمين) : 261، 268، 269.
- عباش، جرمان : 396.
- الغازي، سدي : 189.
- الغزال، أحمد (المؤرخ) : 36، 37.
- الغزيل، ولد الحاج المكي : 290.
- الغنجاوي، بيهكر : 315.
- فاس، الفاسيون : 19، 20، 43، 45، 50، 71، 104، 105، 108، 206، 208، 219، 227، 232، 237، 258، 267، 268، 325، 332، 345، 392، 396، 403.
- فراش، يمين : 313، 330.
- فرنساء، الفرنسيون : 29، 42، 48، 70، 88، 93، 96، 97، 226، 227، 228، 230، 231، 232، 244، 253، 263، 286، 303، 304، 305، 306، 307، 312، 313، 353، 354، 359، 375.
- فوكو، شارل دو (Ch. de Foucauld) : 370.
- الغيلالي، يعقوب الخزان : 219.
- الفينيقيون : 29.
- ليكتوريا، الملكة : 115.
- القادري، مولاى الطابع : 57، 70، 104.
- القادري، محمد (مؤرخ) : 44.
- قاسم، الحاج : 261.
- القجاج، محمد (الأمين) : 82.
- القجاج، المكي الفاسي : 237.
- قرقوز، أبراهام : 57، 61، 70، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 88، 89، 90، 97، 116، 132، 214، 215، 216، 219، 252، 261، 262، 276، 291، 292، 293، 313، 318، 319، 323، 324، 332، 333، 334، 336، 340، 374، 375، 386، 391، 393.
- قرقوز، أبراهام (الجد) : 72.
- قرقوز، حاييم : 76، 292.
- قرقوز، دافيد بن يعقوب : 216.
- قرقوز، داوود : 78، 79.
- قرقوز، شلومو : 76، 77، 83، 129.
- قرقوز، عكان بن حاييم : 61، 62، 64، 80، 81، 131، 295، 296، 298.
- قرقوز، 299، 390، 393.
- قرقوز، مايير : 77، 80، 109، 218، 391.
- قرقوز، موزيس : 129.
- قرقوز، هارون : 58، 77، 109، 252.
- قرقوز، يشوع : 80.
- قرقوز، يعقوب : 76، 77، 78، 81، 313، 391.
- قرباط، أبراهام : 47.
- قرباط، إسحاق الأسفي : 57، 61، 62، 70، 93، 64، 313، 330، 393.
- القوافل : 53، 119، 126، 130، 132،

- كوايتين (S.D. Goitein) : 53.
- لاب، كريستوفر (L. Christopher) : 103.
- الليادي، أحمد : 57، 104.
- الليبار، عبد الرحمن : 57، 58، 70، 100، 104.
- الليبار، محمد : 57.
- لجنة إعانة الملحين في موكادور : 373.
- لوتورنو، روجي (R. Letourneau) : 19.
- لوي، فليب (Louis Philippe) : 227.
- لويس، برنار (B. Lewis) : 110، 111.
- لويس الخامس عشر : 30، 31.
- ليثي، عكان : 393.
- ليثي بن سوسان (أسق) : 46.
- ليثي يولي (أسق) : 46.
- ليثي يولي، موسى : 89.
- ليثي يولي، يهودة : 57، 58.
- الجلس الصحي : 368.
- محمد بن عبد الرحمن (العلوي) : 68، 76، 246، 251، 257، 270، 337، 338، 342، 348، 351، 375، 404.
- محمد بن عبد الله (العلوي) : 17، 27، 28، 35، 36، 37، 38، 43، 46، 48، 89، 125، 237، 279.
- المحمودي، بن الطيب : 217.
- المحميون، أهل الحماة : 65، 68، 101، 109، 128، 232، 244، 245، 247، 282، 283، 291، 294، 296، 297، 298، 301، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 322، 323، 325، 326، 327، 331، 339، 340.
- 136، 138، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 187، 189، 191، 192، 204، 206، 212، 215، 221، 224، 307، 340، 352، 354، 403.
- كادوش، جوزيف (J. Cadouch) : 232.
- كارستنسن، النائب القنصلي (Carstensen) : 134، 247، 319، 320، 332، 333.
- مولاي الكبير، بن محمد : 357.
- كبيسة، حنانة : 62، 393.
- كريك جيمس (J. Craig) : 269.
- كورنيس، جيمس (J. Curtis) : 57، 61، 70، 105، 244، 256، 313، 320، 354، 357، 358، 364.
- كورنوت، تيودور (T. Cornut) : 30، 31.
- كولمان (Coleman) : 129.
- كوهين، أبراهام : 58، 71، 106، 392.
- كوهين، أبنير (A. Cohen) : 209، 217.
- كوهين، دافيد دي ليون : 306.
- كوهين، شهورل : 57، 70، 175، 314.
- كوهين، ليثي : 392.
- كوهين، سلال (أسق) : 57، 70، 175، 314.
- كبدالة (أسق) : 46، 47، 48.
- كرهس، ريتشارد (R. Grace) : 103.
- كرهس، جون (J. Grace) : 27، 28، 57، 61، 70، 129، 312، 313.
- كرهس، وليام (W. Grace) : 127، 129، 219، 231، 238، 239، 312، 313.
- الكلولي، المحجوب (القائد) : 360.
- كودار، ليون (Léon Godard) : 146.

- المشيشتي، عيد الرحمن : 319.
- مكتزي، دونالد (D. Mackenzie) : 353، 354، 356، 357، 358، 363، 364.
- سيدي مكدول : 35، 158، 320.
- الملتزمون : 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 390.
- الملح، روبين : 62، 90، 91، 116، 149.
- الملح، عمران : 57، 88، 235.
- الملح، عمران (الجد) : 86.
- الملح، عيوش : 86.
- الملح، هارون : 86.
- الملح، يوسف بن عمران : 57، 58، 61، 64، 70، 85، 88، 89، 90، 91، 116، 149، 313، 352، 379.
- الملح، يوسف بن عيوش : 86، 89.
- الملح، يوسف بن هارون : 89، 90.
- عمران، ميمون : 296.
- موسى، ميشال : 392.
- مونتاني، روبرت (R. Montagne) : 308، 336، 342.
- مونتيفوري، مونيس (M. Montefiore) : 84، 373، 374، 375، 378.
- مؤسسة كوهين هرمانوس وشركاه : 392.
- المواز، عبد الواحد : 352.
- ميلاسو، كلود (C. Meillassoux) : 209.
- ميج، جان - لوي (J.-L. Mige) : 18، 26، 207، 244، 266، 365، 381، 391، 395.
- 345، 347، 376، 382، 386، 390، 394، 395، 397.
- مراكش، المراكشيون : 21، 22، 27، 39، 44، 46، 50، 55، 60، 72، 76، 77، 78، 80، 81، 83، 84، 170، 173، 176، 182، 183، 191، 198، 208، 211، 212، 217، 226، 231، 235، 257، 265، 274، 275، 276، 281، 284، 286، 287، 288، 291، 294، 295، 296، 303، 304، 310، 311، 315، 319، 321، 332، 333، 334، 342، 345، 363، 374، 375، 384، 389، 403.
- مران (أسرة) : 46.
- المرينيون : 19.
- الزميزي (القاضي) : 334.
- مسعود بن الفتالي، الحزان : 61.
- المسلمون، البلدان الإسلامية، العالم الإسلامي : 34، 45، 50، 54، 55، 59، 60، 61، 67، 71، 82، 84، 100، 101، 102، 110، 111، 116، 131، 134، 137، 138، 143، 148، 149، 150، 153، 158، 160، 170، 172، 174، 175، 177، 185، 187، 191، 214، 215، 216، 218، 220، 221، 230، 234، 244، 314، 315، 316، 317، 320، 325، 332، 337، 369، 373، 375، 392، 398.
- المسيح، موشي : 313.
- المسيحيون، النصارى : 59، 61، 67، 228، 337.

- نابليون : 306 .
 الناحوري : 57 .
 الناحوري (أسبق) : 46 .
 الناصري، أبو بكر : 178، 309 .
 الناصري، أحمد (المؤرخ) : 38، 230، 232، 233، 284، 302 .
 النفثالي، ابن يهودة : 93 .
 النفثالي، يوسف : 93 .
 النكتالي، عدي (القائد) : 327، 329، 330، 331، 360 .
 النهوري، هيمال : 57 .
 هاشم، سيدي - الإلهي : 303، 304 .
 الهاشم، الحاج (المحتسب) : 264، 282 .
 هاكوهين، موشي : 241 .
 الهولنديون : 48 .
 هوبي، القنصل (Huot) : 205 .
 الحقبة الإنجليزية للنباب البولنديون : 116 .
 سيدي واسمير : 174 .
 والرستين، إمانويل (I. Wallerstein) : 26 .
 الوردازي، محمد : 58، 62، 64، 70، 100، 393 .
 وزكان، أهارون : 220 .
 وسترمارك، إدوارد (E. Westermarck) : 185 .
 الوليتي، أحمد (القائد) : 216 .
 ولد القلمانية، سعدان : 296، 299 .
 ولشاير (Willshire) : 56، 57، 224 .
 اليهود، أهل الذمة : 18، 30، 34، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 60، 61، 63، 65، 66، 67، 68، 71، 72، 76، 78، 83، 84، 86، 91، 98، 99، 100، 104، 110، 111، 112، 115، 116، 120، 125، 127، 135، 137، 138، 141، 148، 150، 153، 154، 160، 161، 165، 167، 170، 172، 173، 174، 175، 177، 178، 183، 185، 186، 189، 191، 198، 212، 214، 215، 216، 217، 220، 221، 224، 230، 235، 252، 274، 294، 313، 314، 315، 316، 322، 323، 325، 327، 332، 341، 349، 352، 365، 366، 369، 370، 373، 374، 375، 376، 378، 380، 381، 391، 397، 398 .
 يهودة، التاجر : 55 .
 يهودة، ليقي يولي (دلقاني) : 57، 58، 71، 379، 390 .
 يول، توماس النكليزي (T. Yule) : 71، 330، 354 .

فهرس الأعلام الجغرافية

- أبي يحيى : 342.
إدوا باعقل : 320.
إدوا بونزا : 174، 173.
إداوتنان : 168، 172، 177، 308، 310، 323، 329، 352، 354، 362، 364.
إداوكرض : 172، 295، 323، 327، 328، 329، 342.
إداو سارن : 173، 360.
أدرا (الشياطينة) : 200.
أدوار : 43.
أركميس : 354، 357، 358.
أزغار : 339، 340.
أسكا : 305، 356، 358، 362.
أسير : 189.
أسفى : 35، 37، 46، 48، 176، 398.
الإسكندية : 17، 206، 398.
أصبويا : 357.
الأطلس الصغير، جبال : 44، 92.
الأطلس الكبير، جبال : 42.
أغزان : 330.
إفران (الأطلس الصغير) : 92، 93، 175، 187، 213، 214، 215، 361.
إفريقيا : 31، 208، 305.
إفنى : 351.
أفا : 180، 181، 307.
أقمود : 28.
أكار (أيت مراح) : 330.
أكلو : 356، 357، 358.
أمستردام : 47، 53.
أوريا الوسطى : 51، 52.
أيت باعمران : 80، 189، 212، 238، 305، 337، 338، 351، 354، 355.
356، 357، 358، 360، 361.
أيت باها : 212، 218، 313، 319.
أيت تمحيت : 43.
أيت تمالة : 330.
أنيت داود : 173.
أيت الرمال : 330.
إيران : 111.
إيسك : 189.
إيمتانوت : 173.
إيمليت : 173.
باب ذكالة : 125، 133، 154، 172، 300.

- باب السبع (القديم أو الجديد) : 123 ،
132 ، 170 ، 172 ، 200 ، 204 ، 300 .
باب محمد أومسعود : 119 .
باب مراکش : 133 ، 170 ، 172 ، 300 .
باريز : 91 ، 116 ، 210 ، 375 .
البحر الأبيض المتوسط (بلدان، حوض) :
34 ، 46 ، 47 ، 53 ، 230 ، 244 ، 368 .
بلجيكا : 312 .
بني تامر : 323 ، 339 .
بوخو : 330 .
بيت الله الحرام : 206 .
بيروت : 17 ، 108 ، 398 .
تاجكنت : 219 .
تادوارت (بني بلالة) : 330 .
تارودانت : 243 ، 308 ، 309 ، 313 ، 315 ،
318 ، 338 ، 349 ، 361 .
تازارت : 330 .
تازروالت : 179 ، 187 ، 191 ، 303 ، 308 .
تافيلالت : 219 .
تامكروت : 178 .
تاودني : 181 .
تزنيث : 104 ، 356 ، 357 ، 359 ، 362 ،
363 ، 386 .
تكنة : 337 .
تكيدرت : 329 .
تلمسان : 232 .
تنيكتو : 105 ، 180 ، 181 ، 187 ، 189 ،
191 ، 204 ، 208 ، 364 .
تندوف : 180 ، 181 ، 212 ، 307 .
تريفني : 337 .
تنكارت : 362 .
تيوت : 349 .
تونس : 56 ، 235 .
جامع الواعر : 268 .
جامع القصبة : 45 .
جامع سيدي يوسف : 45 ، 158 ، 159 .
الجبالة : 349 .
جبل طارق : 60 ، 86 ، 105 ، 112 ، 113 ،
126 ، 219 ، 230 ، 234 ، 235 ، 243 ،
251 ، 275 ، 313 ، 333 .
الجديدة : 29 ، 37 ، 262 ، 267 ، 349 ،
398 .
الجزائر : 47 ، 56 ، 98 ، 206 ، 224 ، 227 ،
230 ، 232 ، 244 ، 278 .
الحراثة : 330 .
حلب : 108 .
الخنشان : 172 .
الدار البيضاء : 398 .
درعة : 172 .
دكالة : 230 ، 323 ، 394 .
الدنمارك : 312 .
الديابات : 28 .
الديار المقدسة : 206 ، 309 ، 368 .
رأس جوبي : 349 .
رأس الواد : 349 .
الرحالة : 43 .
الريف، سواحل : 238 .

- الساحل الأطلسي : 28، 104.
- سبته : 37، 251.
- سلا : 37، 100، 107، 396.
- سمال : 361.
- السودان الغربي : 38، 136، 180، 207، 353.
- سوها : 402.
- سوق البقر والغنم : 141، 146، 204.
- سوق البهايم : 137، 141، 146، 289، 300.
- سوق الجديده : 124، 125، 138، 211.
- سوق الجبلد : 128، 141، 147، 149، 153، 160، 172، 241، 289، 297.
- سوق جلد الخرازين : 300.
- سوق الجوطية : 137، 138، 160.
- سوق الحبوب (الرجبة) : 137، 138، 141، 383، 300.
- سوق الحدادة : 289، 300.
- سوق الحوت : 141، 146، 147.
- سوق الدجاج : 141، 146.
- سوق الصيد : 138، 141، 300.
- سوق المطارين : 125، 126.
- سوق الفزل : 300.
- سوق الفحم : 141، 146.
- سوق الفضة : 141.
- سوق القاعة : 138، 141، 146، 160، 191، 199، 290، 300.
- سوق الملح : 141.
- السويد : 313.
- السينغال : 207.
- الشاقبة : 218، 230.
- شبه الجزيرة الإيبيرية : 48.
- شتوكه : 189، 308، 331، 349، 361، 362.
- الشرق الأوسط : 17، 18، 19، 28، 34، 108، 111، 114، 130، 133، 208، 256، 398.
- شمال إفريقيا : 19، 30، 31، 34، 104، 112، 130، 133، 167، 208، 213، 214، 256.
- الصحراء : 53، 138، 181، 182، 187، 189، 191، 204، 206، 207، 208، 212، 213، 215، 307، 337، 338، 363.
- الصين : 21، 402.
- طاطا : 181، 307.
- طرفاية : 352.
- طنجة : 84، 109، 225، 227، 238، 239، 240، 242، 243، 246، 247، 256، 281، 305، 333، 368، 370، 374.
- العرائش : 37.
- العزامة : 330.
- الغرب : 394.
- غرب إفريقيا : 199، 207، 209.
- الفندق : 126، 130، 131، 132، 133، 172، 372، 403.
- فور لوي (Fort Louis) : 207.

- قادس : 337.
- القدس : 116.
- القصابي : 189.
- القصة (القديمة أو الجديدة): 20، 49، 50، 55، 65، 67، 68، 69، 71، 82، 85، 90، 92، 96، 98، 103، 114، 119، 120، 127، 128، 132، 138، 142، 153، 166، 245، 246، 276، 282، 335، 374، 377، 379، 380، 381.
- كانتون : 21.
- كرولة : 337، 361.
- كسمة : 362.
- كوليم : 92، 93، 180، 189، 212، 219، 231، 356، 363، 362.
- لشبونة : 86.
- لندن : 47، 53، 55، 88، 92، 98، 99، 100، 102، 105، 210، 220، 235، 237، 252، 275، 374، 377، 383، 392، 397.
- ليبيا : 207.
- ليفربول : 354.
- ليفورنو، الليقورنيون : 46، 47، 53.
- ماسة : 354.
- مانشستر : 99، 124، 236، 277، 305، 354، 383، 397، 398، 402.
- معركة : 239، 308، 309، 332، 340، 360.
- مجامط : 356، 361.
- المحيط الأطلسي : 224.
- مدريد : 301، 326، 329، 347.
- مرسيليا : 53، 92، 97، 98، 210، 304، 306، 352، 382.
- مرغان : 29.
- مسكالة : 172.
- مسكنة : 43، 349.
- المشرق، بلدان : 235.
- مصر : 108، 235، 402.
- المعمورة : 37.
- المغرب، بلدان : 28.
- مقبرة اليهود : 154، 370.
- مكتاس : 34، 50.
- الملاح (القديم و الجديد): 34، 49، 50، 55، 65، 66، 67، 68، 69، 72، 84، 88، 90، 98، 107، 109، 127، 148، 153، 154، 167، 172، 228، 230، 236، 370، 372، 374، 375، 377، 378، 379، 380، 381.
- مليلية : 37، 251.
- المنابة : 43.
- النامسا - المجر : 88، 89، 90، 313.
- الترويح : 313.
- نفيفة : 172.
- نكافة : 127.
- الهند : 402.
- هولندا : 220.
- هولرة : 361.

- واد أبي قرقاق : 36.
 واد أنصاب : 28.
 واد أولغاس : 337.
 واد إيسلي : 227، 231.
 واد نون : 93، 189، 191، 208، 231،
 298، 303، 304، 305، 333، 336،
 348، 349، 354، 364.
 وجدة : 226، 227، 337.
 الولايات المتحدة الأمريكية : 84، 116،
 132، 305، 313، 334.
 وهران : 228.
 ييلاس : 173.

فهرس الخرائط

23	الخريطة 1 : كثافة السكان والتقسيمات القبلية في حاحا قبيل الإستعمار
40	الخريطة 2 : الصورة : الأحياء والأسواق ومرافق المرسى
169	الخريطة 3 : الأسواق في المنطقة الخلفية للصورة قبيل الإستعمار
188	الخريطة 4 : المنطقة التي تنعقد فيها المواسم الرئيسة في الجنوب الغربي
328	الخريطة 5 : أراضي إداوكرض المحاذية للصورة
350	الخريطة 6 : التقسيمات السياسية جنوب الصورة

فهرس الصور

32	الصورة 1 : نقيشة سقالة مرسى الصورة
33	الصورة 2 : الصورة عند مطلع القرن التاسع عشر
79	الصورة 3 : أبراهام قرقوز عند حوالي 1880
117	الصورة 4 : آل قرقوز في نهاية القرن التاسع عشر
118	الصورة 5 : يهوديات يحضرن الشاي في بيت ثري
121	الصورة 6 : رصيف مرسى الصورة سنة 1913
122	الصورة 7 : تعبئة البضاعة في زنقة الحدادة سنة 1914
139	الصورة 8 : سوق الحديد سنة 1920
140	الصورة 9 : المحوطية، المكان المخصص للدلالة
156	الصورة 10 و 11 : أحد أسواق الصورة في مطلع القرن العشرين
159	الصورة 12 : جامع سيدي يوسف المجاور للحوانيت والمحلات التجارية ...
229	الصورة 13 : الهجوم الفرنسي على الصورة في صيف 1844
299	الصورة 14 : مشهد من الحياة اليومية في الصورة
364	الصورة 15 : منظر عام لمدينة الصورة من جهة البحر
371	الصورة 16 : يهود الصورة في صلاة الإستسقاء

فهرس الجداول

- الجدول 1 : ديون سلطانية في ذم التجار بالريال 57
- الجدول 2 : عدد التجار المدنيين للسلطان 59
- الجدول 3 : تقرير القنصل بومبي عن المؤسسات التجارية سنة 1866 ... 60
- الجدول 4 : عشرون تاجرا رئيسا : الرسوم المؤداة في ما بين سنتي 1862 و1864 61
- الجدول 5 : كبار تجار الصورة سنة 1844 : الرسوم المؤداة سنة 1884 62
- الجدول 6 : أداءات شهرية للديون السلطانية سنة 1884 64
- الجدول 7 : المتصرفون في الأملاك الخنزيرية حسب الأديان والأحياء سنة 1879 67
- الجدول 8 : الأكرية المؤداة عن الأملاك الخنزيرية سنة 1879 69
- الجدول 9 : المتصرفون في الأملاك الخنزيرية وأكريتها الشهرية في القصبة سنة 1865 70
- الجدول 10 : المتصرفون في مستودعات الخزن وأكريتها الشهرية 1296/ 1878-1879 129
- الجدول 11 : الحرفيون اليهود في الصورة سنة 1894 136
- الجدول 12 : أسواق الصورة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 141
- الجدول 13 : الأسواق الأسبوعية النشيطة في المنطقة الخلفية للصورة خلال فترة ما قبل الإستعمار 168
- الجدول 14 : قائمة بالقوافل التي انطلقت من تنبكتو سنة 1887 182
- الجدول 15 : الأعياد اليهودية بين مارس وأكتوبر 186
- الجدول 16 : رواتب الموظفين الخنزين الرئيسيين في المرسى 1281-1282/ 261
- الجدول 17 : الرسوم والمكوس المفروضة سنة 1861 289
- الجدول 18 : مكوس الأبواب والأسواق سنة 1878/1296-1879 300
- الجدول 19 : مخالطات الأجانب مع المحميين في إداوكرض سنة 1883 329
- الجدول 20 : ساكنة الملاح سنة 1875 379

فهرس الأشكال

- الشكل 1 : شجرة نسب آل قرقوز 74
- الشكل 2 : فرعان من أسرة الملح 87
- الشكل 3 : شجرة نسب آل أفرياط 94
- الشكل 4 : معدلات مكوس الأبواب والأسواق في الأسبوع خلال سنة 1301/1883-1884 155
- الشكل 5 : سوق الجلد : معدلات المداخل في الأسبوع خلال سنة 1301/1883-1884 161
- الشكل 6 : معدلات المداخل من الكرنه وأسواق القاعة والطرافة والجنوطية في الأسبوع خلال سنة 1301/1883-1884 .. 162
- الشكل 7 : مكوس الأبواب : معدل المداخل في الأسبوع خلال سنة 1301/1883-1884 171
- الشكل 8 : الرسوم المحصلة عن الصادرات والواردات في السنوات 1860-1862 190
- الشكل 9 : المكوس المستمدة من سوق القاعة في السنوات 1301-1883/1885 193
- الشكل 10 : مكوس الأبواب والأسواق في بداية السنة العبية 1301/5645 هـ/ 1884 م 194
- الشكل 11 : مكوس الأبواب سنة 1279/1862-1863 195
- الشكل 12 : مكوس الأبواب والأسواق سنة 1301/1883-1884 196
- الشكل 13 : مكوس الأبواب والأسواق سنة 1302/1884-1885 197
- الشكل 14 : الرسوم المحصلة عن صادرات اللوز وزيت الزيتون وجلود الماعز في السنوات 1860-1862 201
- الشكل 15 : الرسوم المحصلة عن صادرات الصمغ العربي والسينغالي وريش النعام في السنوات 1860-1862 202
- الشكل 16 : الرسوم المحصلة عن فتيقات من القطاني المصدرة في السنوات 1860-1862 203
- الشكل 17 : تطور سعر صرف قطعة الخمسة الفرنكات الفرنسية 272

فهرس الوثائق

- الوثيقة 1 : نموذج من مستفادات الصورة في النصف الثاني من القرن
442 التاسع عشر
- الوثيقة 2 : تحصيل الإسبانيين لتصف مداخيل مرسى الصورة بعد
444 حرب تطوان
- الوثيقة 3 : إقالة موظفين مخزنيين لتورطهم في قضية مسعود التلاوي
446 الشياظمي
- الوثيقة 4 : بركاش بحث قائد الصورة على تطبيق تقنيات المجلس
448 الصحي الدولي بطنجة
- الوثيقة 5 : تقويم الأبناء للسلع في الصورة والمشاكل المترتبة عنه مع
450 التجار
- الوثيقة 6 : تماطل التجار الصوريين في أداء أكرية الأملاك المخزنية
452
- الوثيقة 7 : خلاف بين التاجر عكان قرقوز وجيرانه المسلمين في
454 الصورة
- الوثيقة 8 : إجراءات وقائية لحماية صحة سكان الصورة
456
- الوثيقة 9 : صعوبات في أداء الأجانب لمكوس الأبواب بعد مؤتمر مدريد .
458
- الوثيقة 10 : تصرف قواد سوس في أملاك مخزنية بمدينة الصورة
460
- الوثيقة 11 : تنظيم نزول الحجاج في جزيرة الصورة لقضاء الحجر الصحي
462

فهرس المحتويات

7	بين يدي الكتاب
9	المقدمة
17	المدخل
27	الفصل الأول : المرمى السلطاني
28	موقع الصورة
30	التصاميم السلطانية
35	تأسيس المرمى
37	سكان الصورة
51	الفصل الثاني : تجار السلطان
53	تاجر السلطان
64	أصحاب الممتلكات والعقارات
71	نخبة التجار
72	قرقوز وعلاقاته بالقصر
85	الملح والأقلية اليهودية الحاكمة
92	آل أفرهاط الرأسماليون الأوائل
100	سكان القصة المسلمون
107	البرجوانية الحضرية على عهد التوسّع الأوربي
110	الصفات المميزة لنخبة التجار اليهود
119	الفصل الثالث : المرمى والجزار
119	من المرمى إلى الجزار
124	تطور تجارة التقسيط
126	المخازن والفنادق

132 الحرفيون والتجار والباعة المتجولون
144 التسيير الإداري للمدينة واليزار
148 الحكم الذاتي لليهود
150 من الشفق إلى الفسق
153 الحياة اليومية
165 الفصل الرابع : خارج الأسوار
166 الباعة المتجولون
174 الصبور الآمن
179 القوافل
184 الأعياد والمواسم
198 الفصول والمهاصيل
205 سفينة الصحراء وسفينة البحر
207 التجارة البعيدة المدى
210 التجارة بالسلف والعمولة
213 الشراكة والقراض
217 الروابط الشخصية ورواج الأخبار
221 أنماط التجارة التقليدية
223 الفصل الخامس : السياسة التجارية
223 إحياء المبادلات التجارية
226 قذف الصورة بالقنابل
232 استراتيجية المخزن التجارية
240 معاهدة 1856
248 مداخل المخزن
251 الفصل السادس : التدخل الأجنبي والإصلاحات
251 الغرامة الحربية
257 إصلاحات المرسى
270 المراقبة المالية والمداخيل
288 الضرائب والمكوس

الفصل السابع : الصراع على جنوب غرب المغرب

303	زعماء الجنوب
303	القواد الحاحيون
307	الإمبالية بالمعاهدات
310	الدساتير الأجنبية
332	التمرد في حاحا
339	الضرائب في جنوب غرب المغرب
345	الحركة إلى سوس
348	

الفصل الثامن : سكان الصورة قبل عهد الحماية

365	المجاعات والأوبئة
367	الإصلاح والطبقات الدنيا اليهودية
373	الإستغلايون والفقراء
382	

الفصل التاسع : نهاية عهد

389	الخاتمة
401	المصادر والمراجع
405	السيرة الأكاديمية للمؤلف
426	الملاحق
429	ملاحق وثائقية إضافية
441	

فهارس عامة

467	فهرس الأعلام والمجموعات البشرية
479	فهرس الأعلام الجغرافية
484	فهرس الخرائط
484	فهرس الصور
485	فهرس الجداول
486	فهرس الأشكال
487	فهرس الوثائق
489	فهرس المحتويات

هذا الكتاب

لقد أصبح بعض تجار السلطان على مستوى مرتفع من
الثراء بعدما تحولوا إلى وسطاء تجاريين. إلا أن ذلك الثراء نفسه
ظل متوقفاً على أوروبا، لأن إمكانيات الاستثمار المحلية ظلت
محدودة جداً. ولذلك كان أكثر التجار المغاربة نجاحاً
يستثمرون في الأبنك والشركات الأجنبية. وهذا يؤكد محدودية
تأثيرهم في المجتمع المغربي برمته. وعلى الرغم من أن تجار
السلطان ربما حاولوا مضاهاة الثقافة الغربية، فإنهم ظلوا
مرتبطين بالمجتمع المغربي. وفي الوقت الذي كانوا يتحملون فيه
مسؤولية توزيع الواردات الأوربية محلياً، فإنهم لم يعمدوا بناء
الاقتصاد التقليدي المغربي وفقاً للنماذج الغربية. ذلك بأن
الهيمنة الأوربية خلال فترة الحكم الاستعماري هي التي أدت
أخيراً إلى تحويل الاقتصاد المغربي، وإلى إدماج البلاد وإدخالها
في إطار اقتصاد السوق الرأسمالي الأوربي، لكن سيروية التغيير
البيروني أصبحت نافذة المفعول بطريقة أكثر تدرجاً مما اعتقده
المؤرخون. وربما جازف المرء بتأويل كل الوقائع والأنشطة ذات
الصلة بالمبادلات الخارجية بأنها خطوة على درب تطور
الرأسمالية في المغرب. وإذا شكلت المراسم التجارية مواقع
متقدمة مهدت السبيل أمام التدخل الأجنبي خلال
التاسع عشر، فإنها لم تخضع لثقافة المغرب هيمنة الموحدين